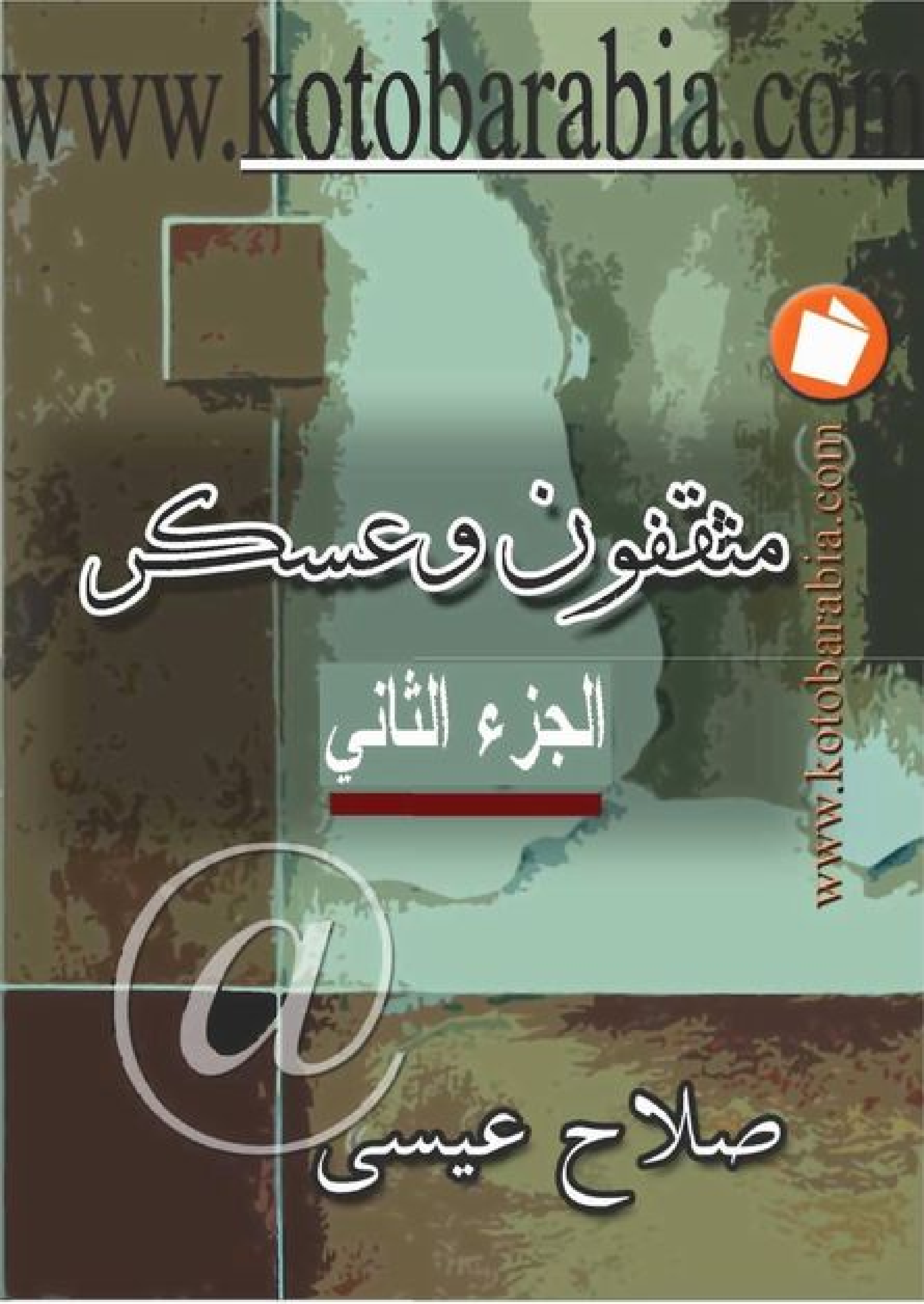


www.kotobarabia.com
مثقفون وعسكر
الجزء الثاني
صلاح عيسى
www.kotobarabia.com

مُثقفون وعَسْـكَر

الجزء الثاني

صـلاح عيسـى

(١٥)

دع مائة زهرة تتفتح
ولو أدمتك أشواكها

في كلمات محمومة راح وزير الثقافة يستعدي على كل السلطات في الدولة: قوات الجيش والأمن والشعب المصري والشعوب العربية، لكنه نسي – أكرمه ا – أن يطالب بشنقي![١]

وأظن أن هذه أول مرة في التاريخ يجسر فيها وزير مسئول على أن يتهم كاتبا بالخيانة بهذا الاستسهال والتبسط دون أن يراجع قلمه أو يحرص على مسئولية منصب يتولاه، ينبغي أن يكون مصانًا فوق نزعات الدفاع عن النفس باتهام الآخرين.

ولأن أحدا لم يعين السيد الوزير مسئولاً عن إصدارات براءات الوطنية، فقد كان ممكنًا أن أتجاهل كل هذا، وكان ممكنا أن أكتفي بما سأفعله فعلاً بأن يقف السيد الوزير أمام القضاء ليبرهن له على خيانتي، ليفصل بيننا القضاء، وليعلم سيادته أن منصب

[١] نشر هذا المقال في الجمهورية في ١٩٧٤/٩/٢٤، ردا على بيان الوزير (راجع مستقبل الديمقراطية في مصر – هامش رقم٣).

الوزارة لا يعطيه حصانة ولا يرخص له أن يوزع تهم لخيانة على خصومه في الرأي، وشرف الوطنية على أصدقـائه!

ولكن القضية ستظل أبعد مدى من هذا، إنها فـي الحقيقـة قضية الديمقراطية في هذا البلد، قضية النوازع الفاشستية التي تملأ قلوب وعقول كثيرين. وتدفعهم دفعا إلى الضـيق بالنقـد، قضـية ممارسة السلطة بشـكل يتنافى مع قواعـد القـانون والدسـتور، والتعسف في استخدامها ثم الدفاع عن النفس بل عنـق الحقـائق، وبقسر الكلمات – قسرا على أن تقول ما ليس فيها، وتبرير الخطـأ بمزيد من الخطأ، واتهام الضحايا بالخيانة، ووقوف الجاني موقـف القاضي!

ببساطة تجاهل الوزير كل الحقائق، نسي أن يشن حربا على مجلة الكاتب منذ شهور سابقة على نشر مقـالي المـتهم بالخيانـة والعياذ با [1] تجاهل أنه ضاق بأي نقد لسياسـة وزارتـه علـى

(١) قال د. محمد أنيس الذي رأس تحرير العددين الأخيرين من "الكاتب" في مقال آخر نشرته "الجمهورية" في اليوم نفسه رداً على بيان الوزير، أن هناك حملة داخل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ضد "الكاتب" يقودها منذ إبريل ١٩٧٤، الكاتب صالح جودت. رداً على مقال للأستاذ عباس صالح كان قد قال فيه: "أن تدهوراً ثقافيا حقيقياً يزحف على عقل الأمة". وأنه منذ نشر تلك الجملة رفعت هيئة الكتاب اسمها من غلاف المجلة بصفتها الهيئة التي تصدرها. وأضاف أنه رغم قرار رئيس الجمهورية برفع الرقابة على الصحف، ظلت الكاتب الوحيدة من

منابر الفكر التي فرضت عليها الرقابة، حتى أمنع إقناع الأستاذ طلعت خالد وكيل وزارة الإعلام، بمساواتنا ببقية المجلات والصحف ليتاح لنا أن نكتب ردا على الذين دأبوا على المطالبة بتصفية عبد الناصر والناصرية وكان ذلك في أواخر يونيو ١٩٧٤. وأضاف: أن الوزير أمر مطابع الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب إلا بإذن منه شخصيا، دون أن يناقش هذا الأمر مع رئيس التحرير. وقد روى صالح جودت ما حدث في مجلس إدارة هيئة الكتاب وكان عضوا به، في مقال نشره المصور، قال فيه أنه طالب بمراجعة حساب المجلات التي تصدرها الهيئة حرصا على أموال الدولة وقال – لي سبيل المثال – أنه إذا كانت مجلة مثل الكاتب تؤدي رسالة قومية، مصرية أو عربية، فلتتحمل الهيئة خسائرها في سبيل هذه الرسالة أما إذا كانت تدعو إلى الماركسية – فما الداعي إلى احتمال الخسائر في سبيل نشر الدعوة الماركسية-؟. وقال رئيس الهيئة (د. محمود الشنيطي) أن المجلة لا تخسر ولا تكسب ولكنها تغطي نفقاتها. فقال صالح جودت: أفهم أن يستمر إصدارها لو أنها كانت تحقق ربحا للهيئة، أما أنها لا تحقق ربحا، فأي خير لنا في إصدار مجلة لا تربح، ولا تؤدي رسالة قومية .. بل إنها على العكس من ذلك تؤدي رسالة خارجة عن خطنا القومي. وقال إن هناك لجنة ثلاثية شكلت من أعضاء المجلس، هم د. محمود عساف الأستاذ بكلية التجارة، بوصفه ملما بالتكاليف والمستشار على لبيب بوصفه رجل قانون وفضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار بوصفه من شيوخ الدين، وأضاف: "وكانت مهمتهم مراجعة الأعداد العشرة الأخيرة من مجلة الكاتب وتقديم تقرير عن اتجاهاتها في أبريل ١٩٧٤. وأن المجلس لم يجتمع بعد ذلك. ويلاحظ بروز المصطلحات التي ستسود بعد ذلك في أدبيات ثقافة كامب ديفيد، المكارثية: الخروج على الخط القومي، والرسالة القومية. وكان صالح جودت قد أكد في مقاله على فكرتين، الأولى "أن صاحب القرار – إشارة إلى قرار حرب أكتوبر .. وكان اللقب يطلق آنذاك على السادات بوفره – من حقه علينا أن يكون صاحب الكلمة الأولى في إرساء القواعد الأساسية التي تقوم عليها حياتنا السياسية، وقد قال أكثر من مرة، أننا لسنا ماركسيين، وأن دولتنا تقوم على أساس العلم

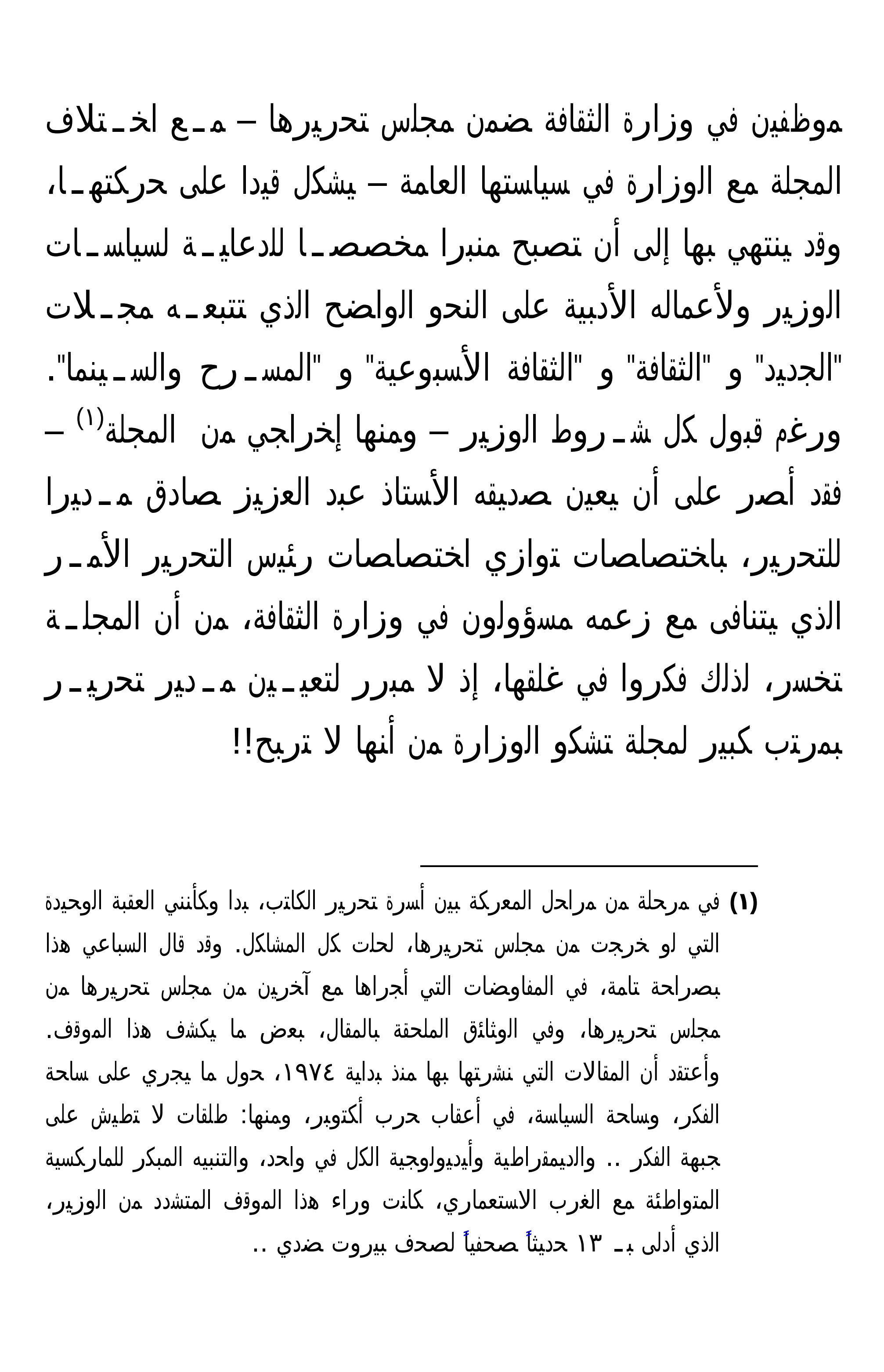
صفحات المجلة وأصر على أن يشرف على القسم الأدبـي منهـا كُتاب يظن أنهم أكثر إخلاصا لشخصه، وأكثر رضى مما يرضـى عنه من أعمال أدبية، بعضهم من المرؤوسين له في وزارة الثقافـة أو في منظمة التضامن الأسيوي الأفريقي. نسي الـوزير عـداءه للفكر اليساري، وتجاهل أنه رئيس تحرير لمجلة أخرى هي "الثقافة" تناصب "الكاتب" وكتابها ومحرريها عداء لا يلين وتشن على كـل اليسار المصري حربا صليبية تتهمهم بأنهم قرامطة وباطنيون جدد، وتهددهم بالويل والثبور وعظائم الأمور.

لو تذكر الوزير هذا لعِلم أن إصراره على أنه مسؤول عمـا ينشر في مجلات وزارة الثقافة – فضلاً عن مسـئوليته المباشـرة كرئيس تحرير للمجلة – تعني أنه خصم لليسار بكل فصـائله فـي السياسة وفي الثقافة، وأنه لا يمارس سلطاته بشـكل محايـد بـين تيارات الفكر والأدب والفن، ولكنه يحاول على عكس ما استشـهد به من وثائق ثورة يوليو أن يصفي خصومه في الماضي والحاضر والمستقبل!

والإيمان". والفكرة الثانية: أن من يكون ماركسيا لا يمكن أن يكون مصريا .. لأن الماركسي مجبول على الإلحاد بينما المصري مجبول على الإيمان".

وزير الثقافة يتجاهل تصريحاته المتكررة بأن اليسار أفسد الثقافة في مصر طوال عشرين عاما، يتجاهل أنه يصر على أن يدير الثقافة في مصر بشكل منحاز، وتتحكم النوازع الشخصية فيما يتخذه من قرارات وفيما يختار من معاونين.

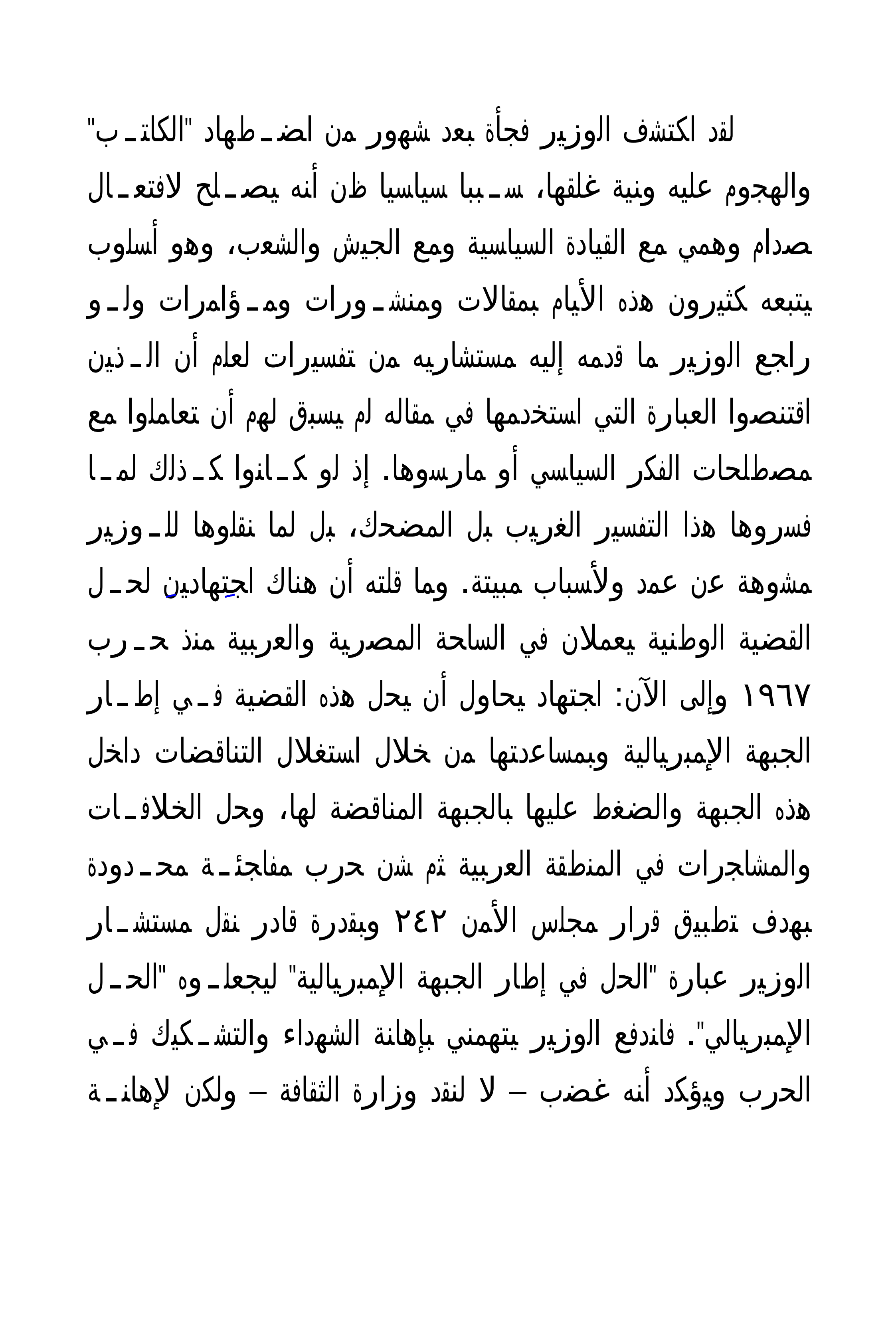
مشكلة الوزير مع مجلة الكاتب بدأت قبل المقال المتهم بالخيانة، فليبحث لنفسه عن حجة أخرى يبرر بها تصرفاته التعسفية ضد مجلة الكاتب، ليقل للرأي العام أنه ضحى بحفنة من كتاب مصر اللامعين من أجل صديق له هو الأستاذ "عبد العزيز صادق"، وهو ضابط فنان، وصديق قديم للوزير كان يخرج له رواياته قبل الثورة، وارتبط به في كل عمل تولاه بعدها، عمل معه سكرتيرا ثم مديرا لتحرير مجلة "الرسالة الجديدة"، ثم رئيسا لتحرير مجلة "التحرير"، وأغلقت المجلتان، فانتقل الأستاذ صادق للعمل معه في واحد أو أكثر من مناصبه المتعددة، إلى أن استقر نائبا له في بعضها، وقد اعترضت أسرة "الكاتب" على تعيين الأستاذ، "عبد العزيز صادق" لأسباب قامت لديها لا تسمه في شيء، وقبلت أن تضم لمجلس تحريرها ثلاثة من الأدباء الموظفين يعملون مع وزير الثقافة هم "سعد الدين وهبة" و "صلاح عبد الصبور" و "إدوارد الخراط" تقديرا منها لقيمتهم الفكرية والثقافية، رغم أن مبدأ وجود



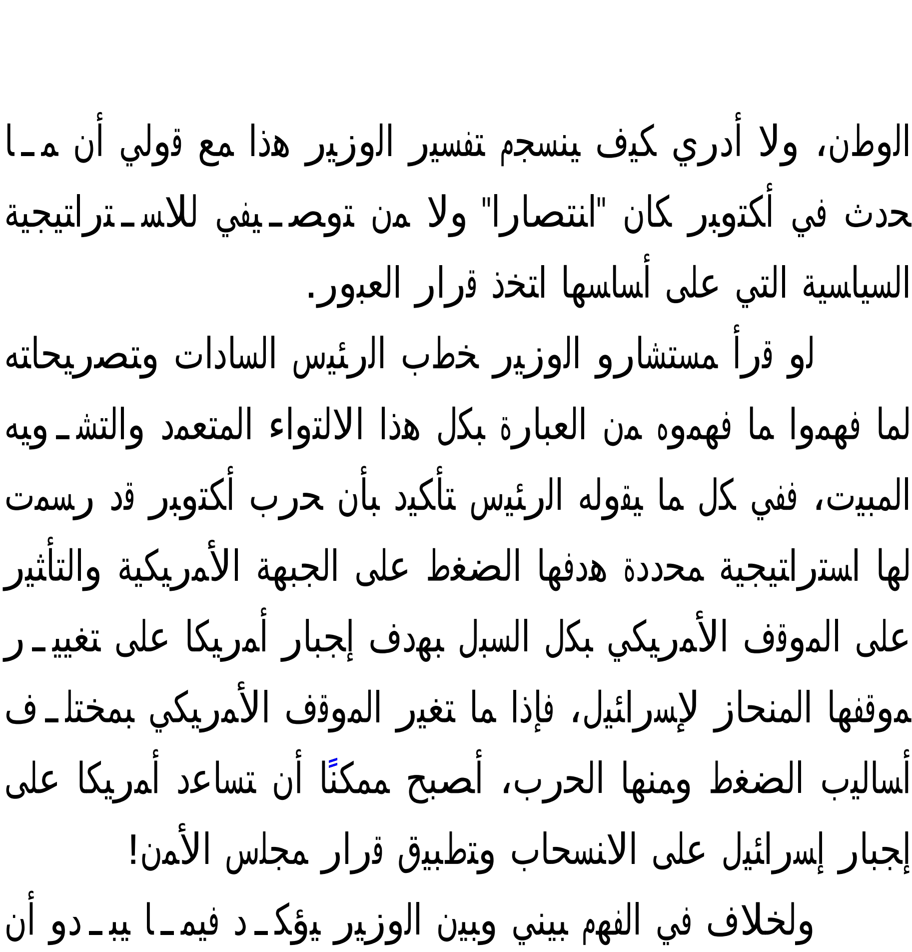
موظفين في وزارة الثقافة ضمن مجلس تحريرها – مع اختلاف المجلة مع الوزارة في سياستها العامة – يشكل قيدا على حركتها، وقد ينتهي بها إلى أن تصبح منبرا مخصصا للدعاية لسياسات الوزير ولأعماله الأدبية على النحو الواضح الذي تتبعه مجلات "الجديد" و "الثقافة" و "الثقافة الأسبوعية" و "المسرح والسينما". ورغم قبول كل شروط الوزير – ومنها إخراجي من المجلة[(١)] – فقد أصر على أن يعين صديقه الأستاذ عبد العزيز صادق مديرا للتحرير، باختصاصات توازي اختصاصات رئيس التحرير الأمر الذي يتنافى مع زعمه مسؤولون في وزارة الثقافة، من أن المجلة تخسر، لذلك فكروا في غلقها، إذ لا مبرر لتعيين مدير تحرير بمرتب كبير لمجلة تشكو الوزارة من أنها لا تربح!!

---

(١) في مرحلة من مراحل المعركة بين أسرة تحرير الكاتب، بدا وكأنني العقبة الوحيدة التي لو خرجت من مجلس تحريرها، لحلت كل المشاكل. وقد قال السباعي هذا بصراحة تامة، في المفاوضات التي أجراها مع آخرين من مجلس تحريرها من مجلس تحريرها، وفي الوثائق الملحقة بالمقال، بعض ما يكشف هذا الموقف. وأعتقد أن المقالات التي نشرتها بها منذ بداية ١٩٧٤، حول ما يجري على ساحة الفكر، وساحة السياسة، في أعقاب حرب أكتوبر، ومنها: طلقات لا تطيش على جبهة الفكر .. والديمقراطية وأيديولوجية الكل في واحد، والتنبيه المبكر للماركسية المتواطئة مع الغرب الاستعماري، كانت وراء هذا الموقف المتشدد من الوزير، الذي أدلى بـ ١٣ حديثاً صحفياً لصحف بيروت ضدي ..

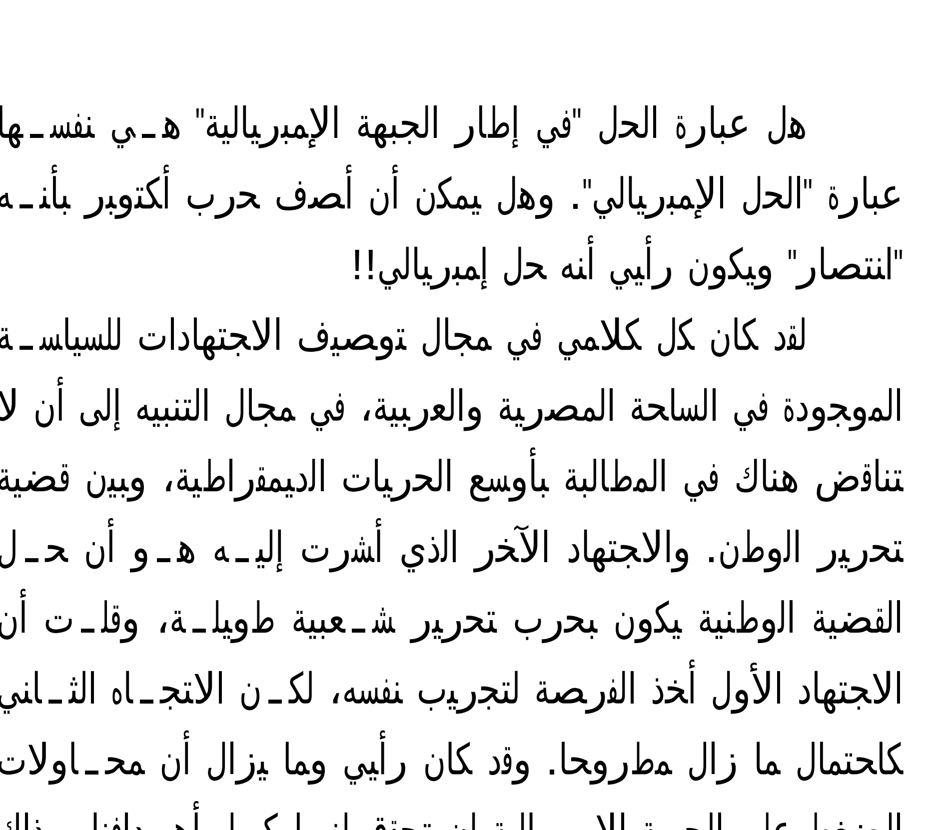


لقد اكتشف الوزير فجأة بعد شهور من اضطهاد "الكاتب" والهجوم عليه ونية غلقها، سببا سياسيا ظن أنه يصلح لافتعال صدام وهمي مع القيادة السياسية ومع الجيش والشعب، وهو أسلوب يتبعه كثيرون هذه الأيام بمقالات ومنشورات ومؤامرات ولو راجع الوزير ما قدمه إليه مستشاريه من تفسيرات لعلم أن الذين اقتنصوا العبارة التي استخدمها في مقاله لم يسبق لهم أن تعاملوا مع مصطلحات الفكر السياسي أو مارسوها. إذ لو كانوا كذلك لما فسروها هذا التفسير الغريب بل المضحك، بل لما نقلوها للوزير مشوهة عن عمد ولأسباب مبيتة. وما قلته أن هناك اجتهادين لحل القضية الوطنية يعملان في الساحة المصرية والعربية منذ حرب ١٩٦٧ وإلى الآن: اجتهاد يحاول أن يحل هذه القضية في إطار الجبهة الإمبريالية وبمساعدتها من خلال استغلال التناقضات داخل هذه الجبهة والضغط عليها بالجبهة المناقضة لها، وحل الخلافات والمشاجرات في المنطقة العربية ثم شن حرب مفاجئة محدودة بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وبقدرة قادر نقل مستشار الوزير عبارة "الحل في إطار الجبهة الإمبريالية" ليجعلوه "الحل الإمبريالي". فاندفع الوزير يتهمني بإهانة الشهداء والتشكيك في الحرب ويؤكد أنه غضب – لا لنقد وزارة الثقافة – ولكن لإهانة


الوطن، ولا أدري كيف ينسجم تفسير الوزير هذا مع قولي أن ما حدث في أكتوبر كان "انتصارا" ولا من توصيفي للاستراتيجية السياسية التي على أساسها اتخذ قرار العبور.

لو قرأ مستشارو الوزير خطب الرئيس السادات وتصريحاته لما فهموا ما فهموه من العبارة بكل هذا الالتواء المتعمد والتشويه المبيت، ففي كل ما يقوله الرئيس تأكيد بأن حرب أكتوبر قد رسمت لها استراتيجية محددة هدفها الضغط على الجبهة الأمريكية والتأثير على الموقف الأمريكي بكل السبل بهدف إجبار أمريكا على تغيير موقفها المنحاز لإسرائيل، فإذا ما تغير الموقف الأمريكي بمختلف أساليب الضغط ومنها الحرب، أصبح ممكنًا أن تساعد أمريكا على إجبار إسرائيل على الانسحاب وتطبيق قرار مجلس الأمن!

ولخلاف في الفهم بيني وبين الوزير يؤكد فيما يبدو أن سيادته يظن أن الجبهة الإمبريالية شيء.. وأمريكا شيء آخر، فهل يعتبر سيادته أن ما أقوله يختلف مع ما يقوله كل من كتبوا عن الحرب واستراتيجيتها السياسية؟.. هل يريد أن يقنعني بأن الضغط على أمريكا ليس ضغطًا على الجبهة الإمبريالية؟



هل عبارة الحل "في إطار الجبهة الإمبريالية" هي نفسها عبارة "الحل الإمبريالي". وهل يمكن أن أصف حرب أكتوبر بأنه "انتصار" ويكون رأيي أنه حل إمبريالي!!

لقد كان كل كلامي في مجال توصيف الاجتهادات للسياسة الموجودة في الساحة المصرية والعربية، في مجال التنبيه إلى أن لا تناقض هناك في المطالبة بأوسع الحريات الديمقراطية، وبين قضية تحرير الوطن. والاجتهاد الآخر الذي أشرت إليه هو أن حل القضية الوطنية يكون بحرب تحرير شعبية طويلة، وقلت أن الاجتهاد الأول أخذ الفرصة لتجريب نفسه، لكن الاتجاه الثاني كاحتمال ما زال مطروحا. وقد كان رأيي وما يزال أن محاولات الضغط على الجبهة الإمبريالية لن تحقق لنا كل أهدافنا، وذاك احتمال لا تنفيه تصريحات الرئيس السادات، احتمال الحرب قائم وينبغي أن يكون قائما في كل الأوقات، والاستراتيجية السياسية شيء وتضحيات الرجال شيء آخر، فلا تستخدم دماء الشهداء يا سيادة الوزير لتبرر بها إجراءاتك، إن تضحيات الجيش والشعب كانت من أجل مزيد من الحرية للوطن والديمقراطية لأبنائه.. فهل تصبح "قميص عثمان" لتبرر به كل الأخطاء وكل نوازع النفس حتى لو أمرت بالسوء؟!

لو كان الوزير موضوعيا فيما يقول لوجد في عدد الكاتـب وأعداد أخرى سابقة مقالات عديدة – بقلمي وقلم غيـري – تمجـد حرب أكتوبر وتدعو للصمود والقتال، لـو صـدقه مستشـاروه[١] والنصيحة له أن زمن الإرهاب السياسي قد مضى، وأن التخويـف بالسلطة لا يخيف إلا الخائفين أو الذين يستغلون سلطتهم ويسـيئون استخدامها.

لو كان الوزير ديمقراطيا حقًا لأبلغ النيابة ضد مـا اعتبـره بكل تبسط خيانة وطنية، أما وهو لم يفعل وآثر أن يتهم بلا سـند، وإذن فلنحتكم إلى القانون، ولنقف معا أمام القضاء ليقول سيادته ما قاله في مقاله المنشـور.. ليسمع حكم القضاء على ما يتهم النـاس في وطنيتهم محتميا بمنصبه مبررا أخطاءه[٢].

---

(١) استخدمت هذا التعبير للإيحاء إلى الكاتب القصصي اليساري إدوارد الخراط، الذي اتهمته رواية تواترات في الوسط الثقافي آنذاك بأنه هو الذي استخرج فقرة الحل الإمبريالي للوزير، ونبهه لدلالتها .. وكان للسباعي بطانة يسارية معروفة، تربطها به صداقة شخصية، خلال عمله الطويل في منظمة التضامن الأفرو-آسيوي. وقد دخلت روز اليوسف – وكانت تحت قيادة عبد الرحمن الشرقاوي – الحملة في صف الوزير وضدنا، وهو ما دفعني فيما بعد، لكتابة تعليق، خاص بموقف السباعي من اليسار، تنبيها لقوى يسارية داخل مصر وفي الوطن العربي، كانت تعتبر ما فعلناه، طفولة يسارية.

(٢) لم يقدم الوزير بلاغاً للنيابة، ولكني قدمت بلاغاً اتهمه بالقذف في حقي واتهامي بالانحراف عن الخط الوطني، ولم يستمع أحد لأقوالي فيه، إلا بعد الإفراج عني في

ليس مثلي من يهين دماء الشهداء أو تضحيات الرجال، وكل ما أكتب عن الذين ماتوا في ثـرى هـذه الأرض ودافعـوا عـن الاستقلال والديمقراطية وصدوا عن هذا الـوطن العظـيم الطغـاة والغزاة.

أما وسوف نقف أمام القضاء ليعرف الشعب والجيش وكـل شرفاء العالم من فينا المتجني، فلا أقل لك قبل أن أمضـي كلمـة واحدة. دع مائة زهرة تتفتح ولو أدمتك أشواكها.. ذلك أبقى من كل منصب مهما غلا وأخلد من أي صديق مهما غلا.. صدقني.

وثائق من ملف الكاتب

[١] رسالة إلى التقدميين العرب[١]

نحن من الذين يقولون بأن بغداد والقاهرة عاصمتان في عالم عربي واحد..

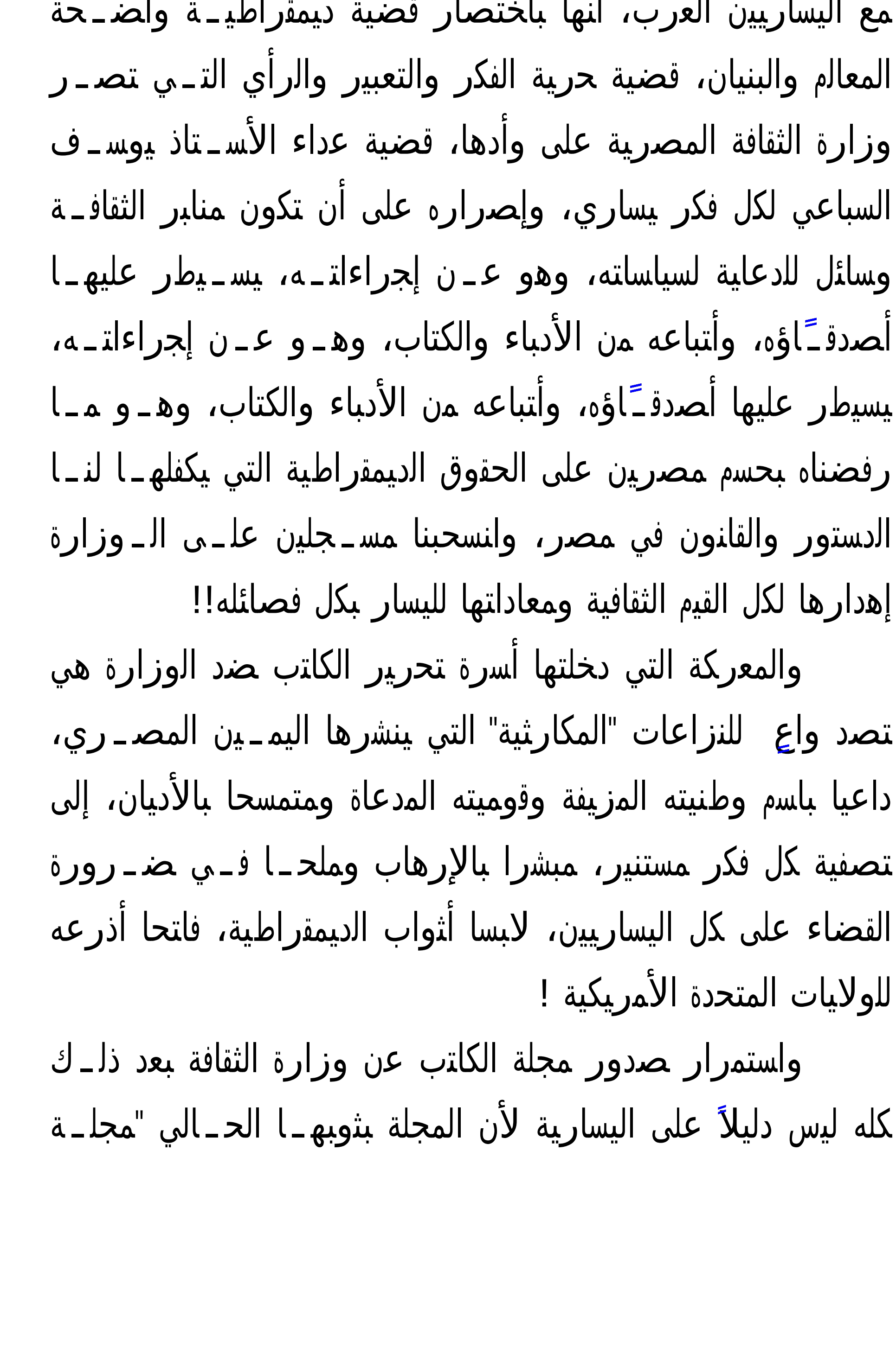
أبريل ١٩٧٥، ولكن النيابة لم تحرك القضية، وتعللت بأن قانون محاكمة الوزراء لم يصدر.

(١) كتبتُ هذه الرسالة كمقدمة لمجموعة نصوص حول أزمة "الكاتب"، نشرتها مجلة الثقافة البغدادية في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥.

وفي سبيل وحدة هذا العالم وتقدمه واستنارته عملت "الكاتب" على امتداد أربعة عشر عاما كاملة.. بدأب وإصرار.. كانت تصدر في القاهرة وقلبها ونبضها مع دمشق وطرابلس وبغداد والجزائر وبيروت والرباط والرياض وكل عواصم ذلك العالم العربي الرحيب.. تتحسس نبض قوى الثورة فيه – على اختلاف فصائلها – وتثق أن الوقت ليس بعيدا لكي تنتصر هذه القوى فتزيح أسوار التخلف والتجزئة وتنشر ألوية العدل الاجتماعي، وتدك قواعد العمالة والتبعية.. وتتصدى للصهيونية وللإمبريالية الأمريكية، وتلتحم مع قوى الثورة العالمية وحركات التحرر الوطني وقوى السلام والتقدم على امتداد المعمور كلها!.

وكانت "الكاتب" داعية لثقافة وطنية وقومية مستنيرة ومتقدمة: وفي مرحلة مبكرة من عمرها تصدت للثقافة الاستعمارية في مصر والعالم العربي، عرتها وفضحتها، وكشفت الدور المخرب الذي تلعبه بهدف تحويل أقطارنا العربية إلى دول تدور في فلك التبعية للاستعمار، وتدمير الوجدان القومي لشعوبنا.

ومعركة "الكاتب" مع وزارة الثقافة المصرية، ليست شغبا كما تحاول وزارة الثقافة تصويره للسلطات الرسمية في الدولة، وليست طفولة يسارية كما تحاول الوزارة أن تصورها في أحاديثها



مع اليساريين العرب، أنها باختصار قضية ديمقراطية واضحة المعالم والبنيان، قضية حرية الفكر والتعبير والرأي التي تصر وزارة الثقافة المصرية على وأدها، قضية عداء الأستاذ يوسف السباعي لكل فكر يساري، وإصراره على أن تكون منابر الثقافة وسائل للدعاية لسياساته، وهو عن إجراءاته، يسيطر عليها أصدقاؤه، وأتباعه من الأدباء والكتاب، وهو عن إجراءاته، يسيطر عليها أصدقاؤه، وأتباعه من الأدباء والكتاب، وهو ما رفضناه بحسم مصرين على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها لنا الدستور والقانون في مصر، وانسحبنا مسجلين على الوزارة إهدارها لكل القيم الثقافية ومعاداتها لليسار بكل فصائله!!

والمعركة التي دخلتها أسرة تحرير الكاتب ضد الوزارة هي تصد واعٍ للنزاعات "المكارثية" التي ينشرها اليمين المصري، داعيا باسم وطنيته المزيفة وقوميته المدعاة ومتمسحا بالأديان، إلى تصفية كل فكر مستنير، مبشرا بالإرهاب وملحا في ضرورة القضاء على كل اليساريين، لابسا أثواب الديمقراطية، فاتحا أذرعه للولايات المتحدة الأمريكية !

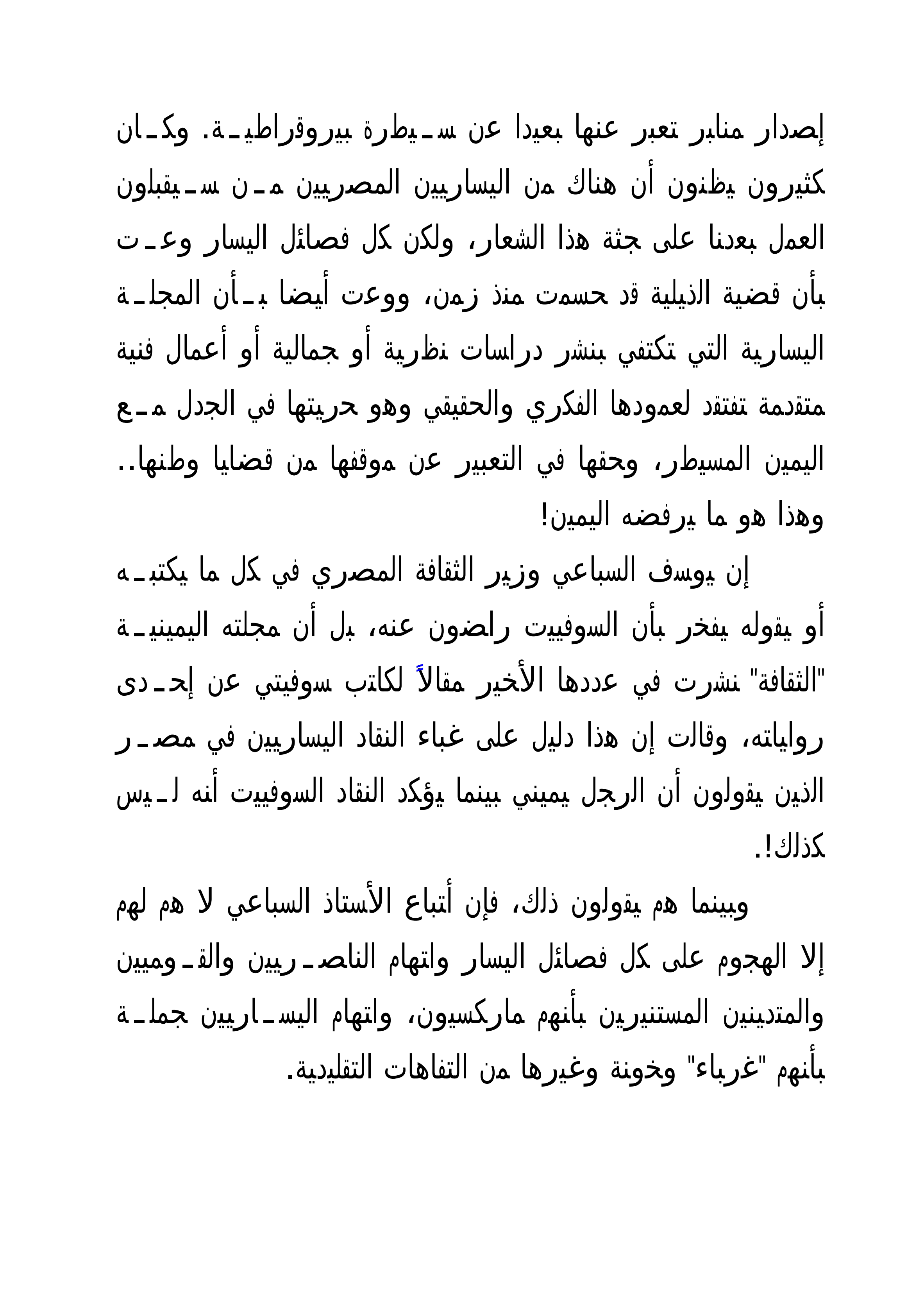
واستمرار صدور مجلة الكاتب عن وزارة الثقافة بعد ذلك كله ليس دليلاً على اليسارية لأن المجلة بثوبها الحالي "مجلة

أميرية"، تعبر عن المطلب الملح لليمين المصري، والذي يلح على أن يكون اليسار أميريا يتحرك في إطار اليمـين.. وربمـا لهـذا السـبب قاطع اليساريون المصريون – بكـل فصـائلهم – مجلـة الكاتب الأميرية[1] وهذا هو الانتصار العظيم الذي حققتـه أسـرة الكاتب في معركتها الضارية.. إذ كان هدفنا من هذه المعركـة أن نؤكد حق التيارات التقدمية واليسارية في الوجود المسـتقل وفـي

---

(١) بعد أن استقال مجلس تحرير الكاتب استقالة جماعية، أصبحت مشكلة السباعي أن يحصل على وجه يساري يقبل رئاسة تحرير المجلة، حتى لا تتأكد صحة الاتهام الذي وجهه إليه المجلس المستقيل، من أن هدفه هو نفي اليسارية عن الكاتب كصفة مذمومة، فعرض الأمر على د. عز الدين فودة ود. عبد العزيز الأهواني والأستاذ أحمد الرفاعي، لكنهم رفضوا جميعاً، لأن قبولهم للمنصب يعني إدانة لمواقف أسرة التحرير المستقبلية، ولأنهم كانوا يعون أن السباعي يريد قنطرة يسارية مؤقتة تساعده على التصدي لعاصفة الغضب التي أعقبت استقالة أسرة التحرير، إلى أن تسلم المجلة إلى اليمين كما هو مخطط، منذ لجأ إلى تصعيد الموقف، بحيث ينتهي: إما إلى إجبار أسرة التحرير المستقيلة على أن تصبح يمينية برضاها، أو إجبارها على الانسحاب.

ومن هذا الإجماع كله شذ الشاعر عبد الصبور الذي كان يعمل آنذاك وكيلاً لوزارة الثقافة، إذ قبل رئاسة التحرير. وقد استخدمت مصطلح "مجلة الكاتب الأميرية" في وصف مرحلة عبد الصبور في حياة الكاتب، على صفحات محدودة، كانت مجلة الطليعة، قد سمحت لأسرة الكاتب المستقيلة بتحريرها، كنوع من التضامن معها، وقد حدث ما توقعناه، فرأس عبد الصبور المجلة شهورا، تركها بعدها، لمدير تحريرها عبد العزيز صادق، ليسافر إلى الهند ملحقاً ثقافيا، وظلت الكاتب الأميرية، التي كانت قد أصبحت مجلة بلا طعم ولا لون، تصدر شهورا إلى أن توقف!.



إصدار منابر تعبر عنها بعيدا عن سيطرة بيروقراطية. وكان كثيرون يظنون أن هناك من اليساريين المصريين من سيقبلون العمل بعدنا على جثة هذا الشعار، ولكن كل فصائل اليسار وعت بأن قضية الذيلية قد حسمت منذ زمن، ووعت أيضا بأن المجلة اليسارية التي تكتفي بنشر دراسات نظرية أو جمالية أو أعمال فنية متقدمة تفتقد لعمودها الفكري والحقيقي وهو حريتها في الجدل مع اليمين المسيطر، وحقها في التعبير عن موقفها من قضايا وطنها.. وهذا هو ما يرفضه اليمين!

إن يوسف السباعي وزير الثقافة المصري في كل ما يكتبه أو يقوله يفخر بأن السوفييت راضون عنه، بل أن مجلته اليمينية "الثقافة" نشرت في عددها الأخير مقالاً لكاتب سوفيتي عن إحدى رواياته، وقالت إن هذا دليل على غباء النقاد اليساريين في مصر الذين يقولون أن الرجل يميني بينما يؤكد النقاد السوفييت أنه ليس كذلك!.

وبينما هم يقولون ذلك، فإن أتباع الأستاذ السباعي لا هم لهم إلا الهجوم على كل فصائل اليسار واتهام الناصريين والقوميين والمتدينين المستنيرين بأنهم ماركسيون، واتهام اليساريين جملة بأنهم "غرباء" وخونة وغيرها من التفاهات التقليدية.

إنه لشيء مضحك بالفعل أن يتصور الأستاذ السباعي وبطانته أن رضاء السوفييت عنه يمكن أن يكون مدخلاً لرضاء اليسار المصري بكل فصائله، وفي حوار مع بعض أفراد هذه البطانة قلنا لهم: إذا كنا نرفض السباعي مع رضاء السوفييت عنه، فهل يكفي هذا دليلاً على غثاثة وتفاهة وانحطاط اتهامكم لنا بالعمالة للسوفييت؟. فقالوا بكل وقاحة: إذن أنتم عملاء للصين!!

إن اليمين المصري لا يهمه في شيء أن يكون الاتحاد السوفيتي يساريا، ولا أن تكون المجموعة الاشتراكية، اشتراكية، لكن الذي يهمه ألا تكون مصر يسارية، أو اشتراكية.. فلا مانع لديه من الكتابة النظرية.. ولا مانع عنده من ترجمة أعمال أدبية اشتراكية، ولا مانع لديه من أن يلقى خطبا في مؤتمرات التضامن الأسيوي مليئة بالعبارات التقدمية بل الماركسية، لكنه يتصدى بشراسة لكل عمل يقوم به اليسار المصري للتعبير عن رأيه، ويجتهد في مصادرة حقه في التعبير المستقل عن نفسه، رغم أن هذا الحق يمارس في حدود القانون والدستور.

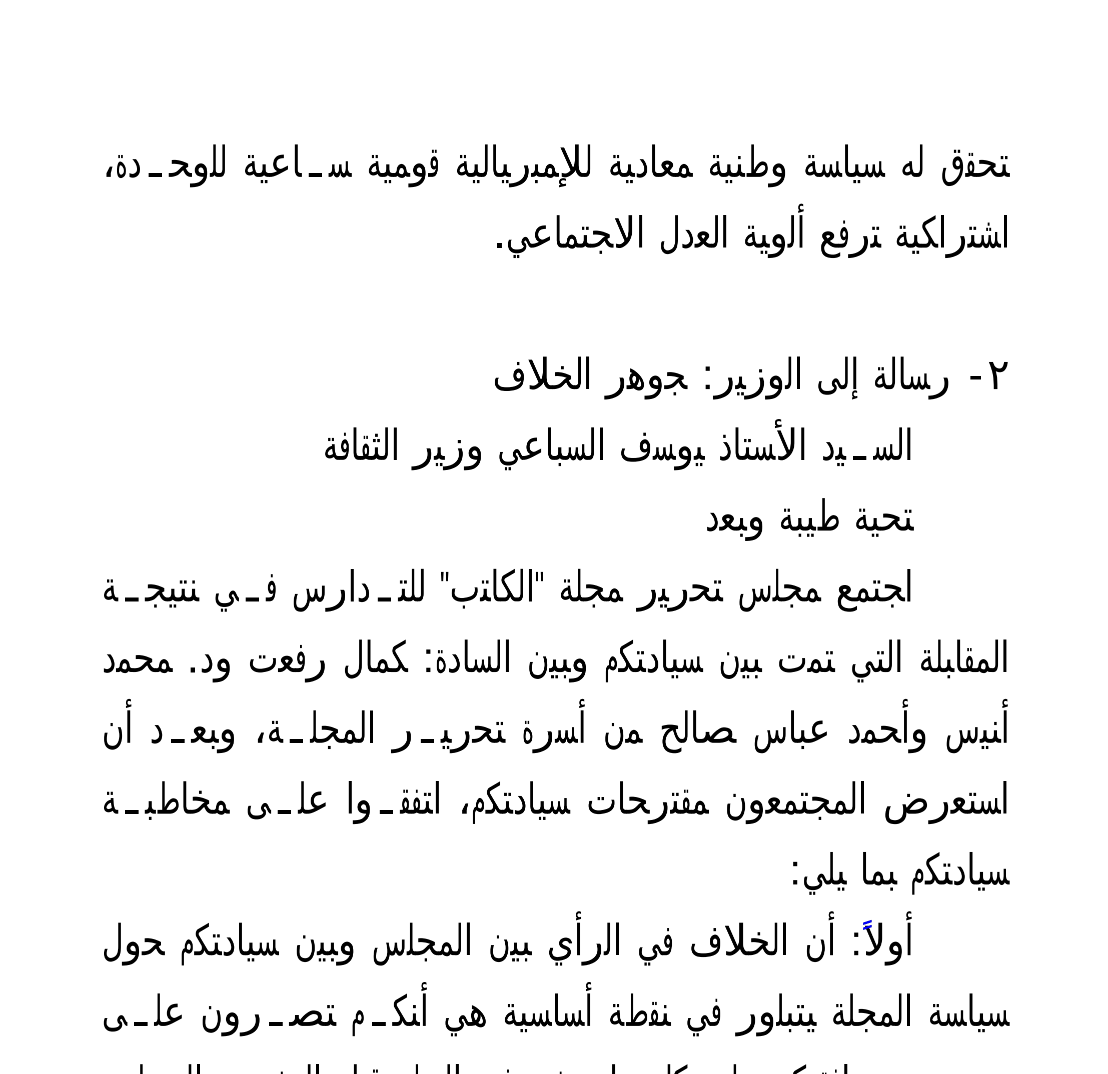
هذه نقطة هامة أردنا أن نلفت نظر كثيرين من اليساريين والتقدميين العرب، أخطأوا فهم موقفنا، وجرهم هذا الخطأ إلى تقييم المسالة تقييما غير صحيح..

ما نريده من التقدميين العرب هو أن يحكموا على يسـارية أي إنسان لا من حيث موقفه من اليسار على المسـتوى العـالمي فحسب، ولكن من موقفه أيضا وأساسا من الحقـوق الديمقراطيـة لليسار داخل بلاده، فقد عشـنا سـنوات طويلـة، نهلـل لأوضـاع ولأشخاص يمدحون الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية علنًـا ويشنقون اليساريين والتقدميين ويعتقلونهم ويهاجمون ويصـفون أي فكر اشتراكي أو تقدمي في بلادهم.

تلك هي حدود معركة الكاتب وأبعادهـا.. وهـي معركـة مستمرة.. فنحن نصدر بشـكل رمزي على صـفحات "الطليعـة" القاهرة، وصفحات الثقافة "البغدادية"، ونحن نقبل أي دعوة مـن أي منبر تقدمي في عالمنا العربي الواسع لكي نصدر على صـفحاته، لكننا في نفس الوقت نستعد لإصـدار منبرنـا الخـاص "الكاتـب العربي"[١] سنصدره في القاهرة، نخاطب به عالما عربيا كنا – وما زلنا – نسعى لكي تستقيم خطوات قواه الثورية في جبهات وطنيـة

---

(١) كانت قد تأسست جمعية باسم جمعية الكاتب العربي، وإعادة إصدار الكاتب بأسرة تحريرها المستقبلية، أحد أشكال التحدي التي قررناها في ذروة المعركة، وقد أسست الجمعية بالفعل، وتم إشهارها في وزارة الشؤون الاجتماعية،ولكن ضعف مشروعات العمل الجمعي بين المثقفين المصريين، جعل الفكرة تذوي.



تحقق له سياسة وطنية معادية للإمبريالية قومية ساعية للوحدة، اشتراكية ترفع ألوية العدل الاجتماعي.

٢- رسالة إلى الوزير: جوهر الخلاف

السيد الأستاذ يوسف السباعي وزير الثقافة

تحية طيبة وبعد

اجتمع مجلس تحرير مجلة "الكاتب" للتدارس في نتيجة المقابلة التي تمت بين سيادتكم وبين السادة: كمال رفعت ود. محمد أنيس وأحمد عباس صالح من أسرة تحرير المجلة، وبعد أن استعرض المجتمعون مقترحات سيادتكم، اتفقوا على مخاطبة سيادتكم بما يلي:

أولاً: أن الخلاف في الرأي بين المجلس وبين سيادتكم حول سياسة المجلة يتبلور في نقطة أساسية هي أنكم تصرون على ضرورة موافقتكم على كل ما ينشر في الجلة قبل النشر، والمجلس يرى أن كل ما ينشر في المجلة لا يتعارض في أي شيء مع الحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور والقانون للصحافة في مصر، ودليله على ذلك أن السلطات المختصة بالرقابة لم توجه للمجلة أية ملاحظات بشأن ما ينشر فيها، كما أن ما ينشر في

الكاتب، ينشر نظيره في مجلات وصحف أخرى تتفـق معهـا أو تختلف في الاتجاه، بل أن المجلة التي ترأسـون تحريرهـا وهـي "الثقافة" قد تعرضت بالهجوم لكثير مما ينشر في الكاتـب دون أن ترد عليه أو تعتبر هذا الرأي الرسـمي لـوزارة الثقافـة بـل إن المجلس يعتبر أن بعض ما نشر في مجلة الثقافة يمثـل اتجاهـا لا يتفق مع سياسة الدولة والمجلس يرى أن سياسة الدولة الرسـمية هي اعتبار رئيس التحرير هو المسؤول السياسي للمجلة. وطالما أن سيادتكم توافقون على أن يكون الأستاذ أحمد عبـاس صـالح هـو رئيس تحرير المجلة فمعنى هذا أنه مسؤول أمام كل السلطات عن كل ما ينشر في المجلة ومن هنا فالمجلس يرى أن يتـاح لـرئيس التحرير أن يمارس مسئوليته كاملة عن كل ما ينشر.

ثانيـًا: رغبة من المجلس في إبداء حسن النية والتعاون مع الوزارة فهو قبل ضم الأساتذة الذين اقترحتم ضمهم وهم الأسـاتذة سعد وهبة، صلاح عبد الصبور، إدوارد الخراط إلى أربعـة مـن أعضائه الحاليين هم السادة كمال رفعت ولطفي واحـد ود. محمـد أنيس ورجاء النقاش ود. يوسف إدريس الـذي اقترحـه المجلـس ووافقتم على ضمه. وقد تنحى الأستاذ صلاح عيسى عن عضـوية المجلس بناء على طلبكم وعلى أن تبقى سـكرتارية التحرير على

حالها. وبما أن رئيس التحرير هو المسـؤول عـن المجلـة فـإن المجلس لا يرى ضرورة لوجود مدير للتحرير.

ثالثـًا: أن المجلس قد أبدى رغبة في التعاون إلى أقصـى الحدود، لكنه يعتبر أن رفضه ما يعرض في هذا هو رفض للتعاون مع هيئة التحرير الحالية.

وتفضلوا وافر الاحترام !!!

١٩٧٤/٩/١١

عن مجلس تحرير الكاتب

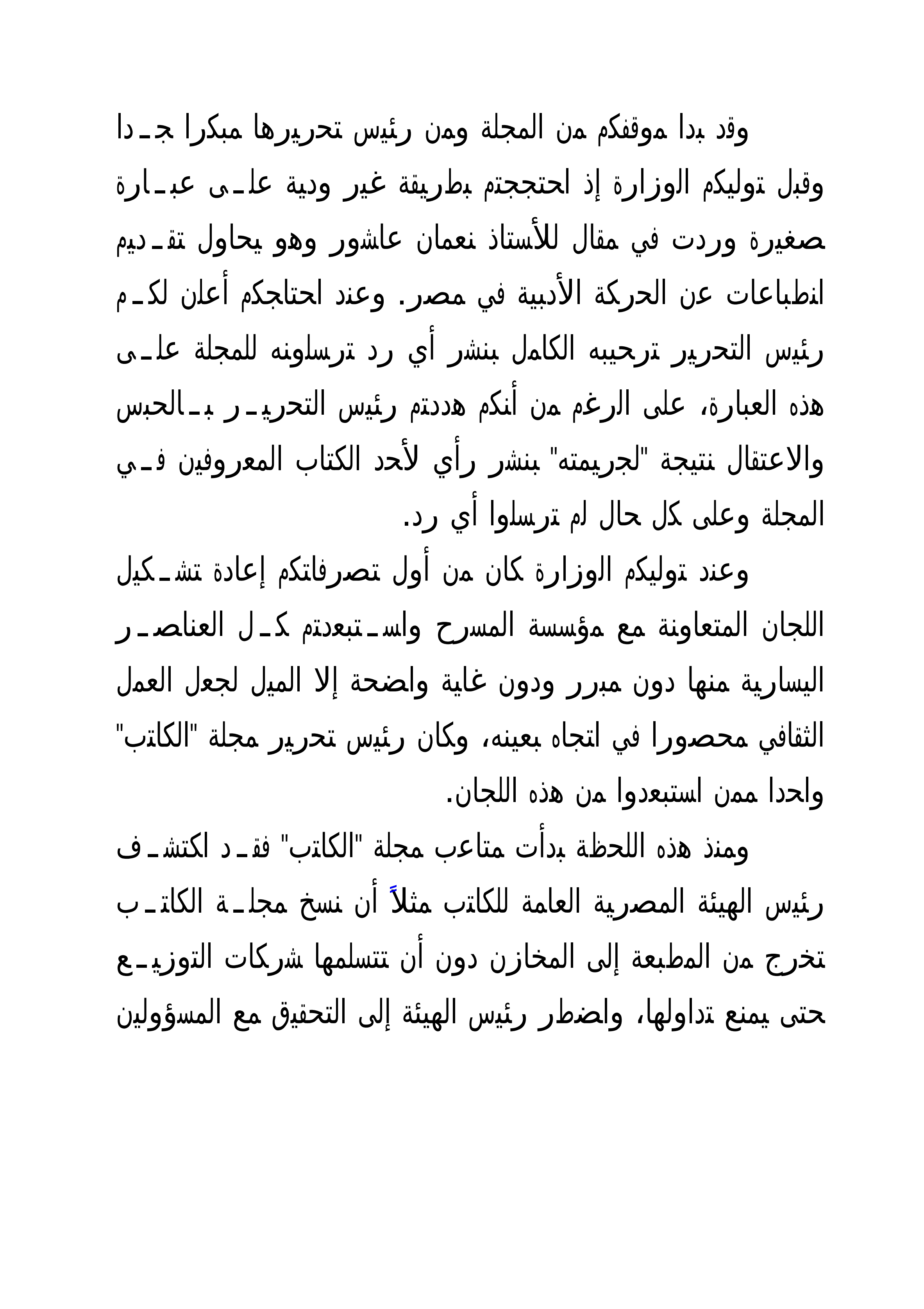
كمال رفعت، د. محمد أنيس، أحمد عباس صالح

٣- استقالة أسرة تحرير الكاتب:

الأستاذ يوسف السباعي

يؤسفنا أن ننهي إليكم أن هناك عدة مظاهر تؤكـد قبـولكم لتصفية الفكر الاشتراكي التقدمي والوطني من مجال الثقافـة منـذ توليكم مسئولية هذه الوزارة.

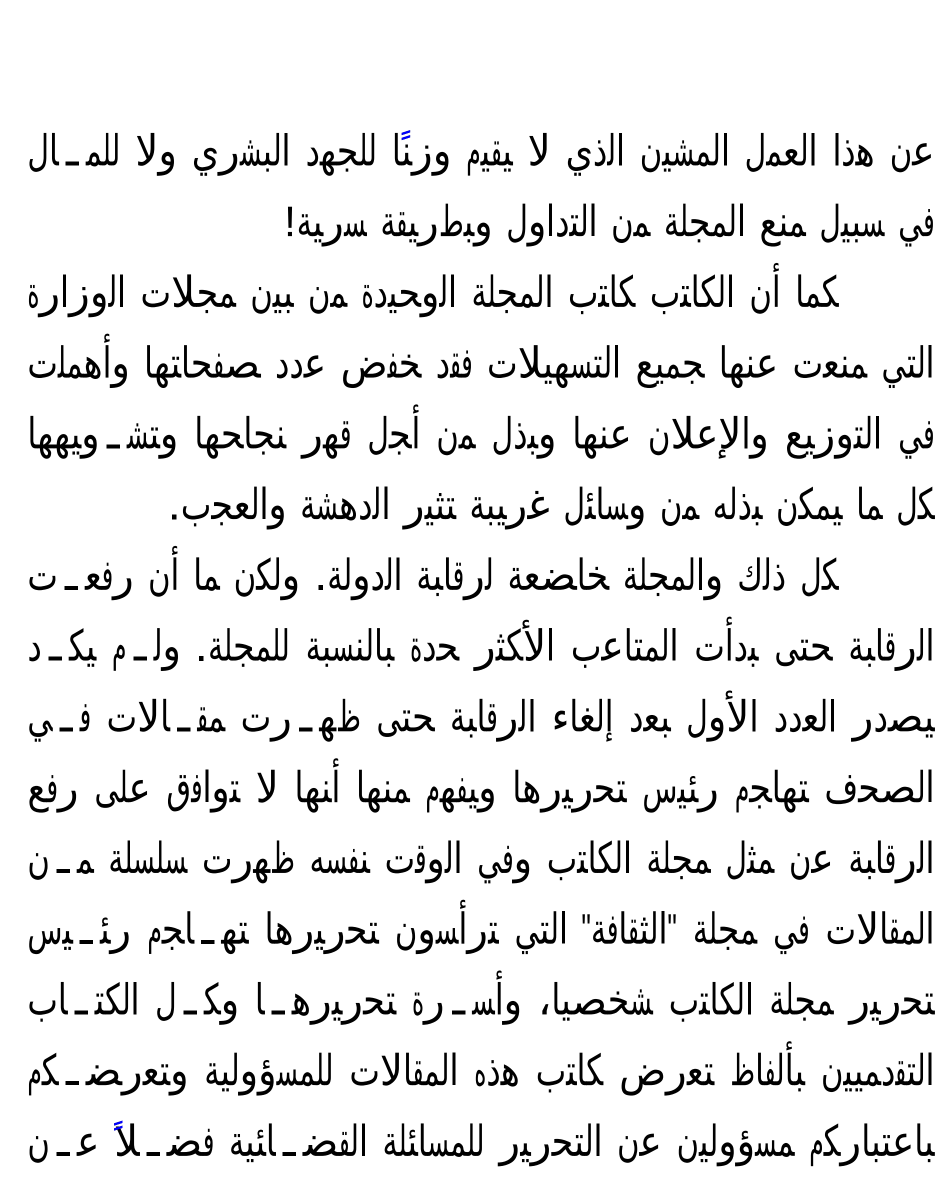
واسمح لنا أن نشير إلى بعض هذه المظاهرات والتي انتهت إلى إرغامنا على الانسحاب من مجلة الكاتب بعد أن بذلتم جهـودا عديدة لشل حركتنا واضطهادنا وإرغامنـا علـى قبـول تحكمكـم المنحاز في اتجاه المجلة بحجة أنكم مسؤولون عنها كوزير للثقافة.



وقد بدا موقفكم من المجلة ومن رئيس تحريرها مبكرا جدا وقبل توليكم الوزارة إذ احتججتم بطريقة غير ودية على عبارة صغيرة وردت في مقال للأستاذ نعمان عاشور وهو يحاول تقديم انطباعات عن الحركة الأدبية في مصر. وعند احتجاجكم أعلن لكم رئيس التحرير ترحيبه الكامل بنشر أي رد ترسلونه للمجلة على هذه العبارة، على الرغم من أنكم هددتم رئيس التحرير بالحبس والاعتقال نتيجة "لجريمته" بنشر رأي لأحد الكتاب المعروفين في المجلة وعلى كل حال لم ترسلوا أي رد.

وعند توليكم الوزارة كان من أول تصرفاتكم إعادة تشكيل اللجان المتعاونة مع مؤسسة المسرح واستبعدتم كل العناصر اليسارية منها دون مبرر ودون غاية واضحة إلا الميل لجعل العمل الثقافي محصورا في اتجاه بعينه، وكان رئيس تحرير مجلة "الكاتب" واحدا ممن استبعدوا من هذه اللجان.

ومنذ هذه اللحظة بدأت متاعب مجلة "الكاتب" فقد اكتشف رئيس الهيئة المصرية العامة للكاتب مثلاً أن نسخ مجلة الكاتب تخرج من المطبعة إلى المخازن دون أن تتسلمها شركات التوزيع حتى يمنع تداولها، واضطر رئيس الهيئة إلى التحقيق مع المسؤولين



عن هذا العمل المشين الذي لا يقيم وزنًا للجهد البشري ولا للمال في سبيل منع المجلة من التداول وبطريقة سرية!

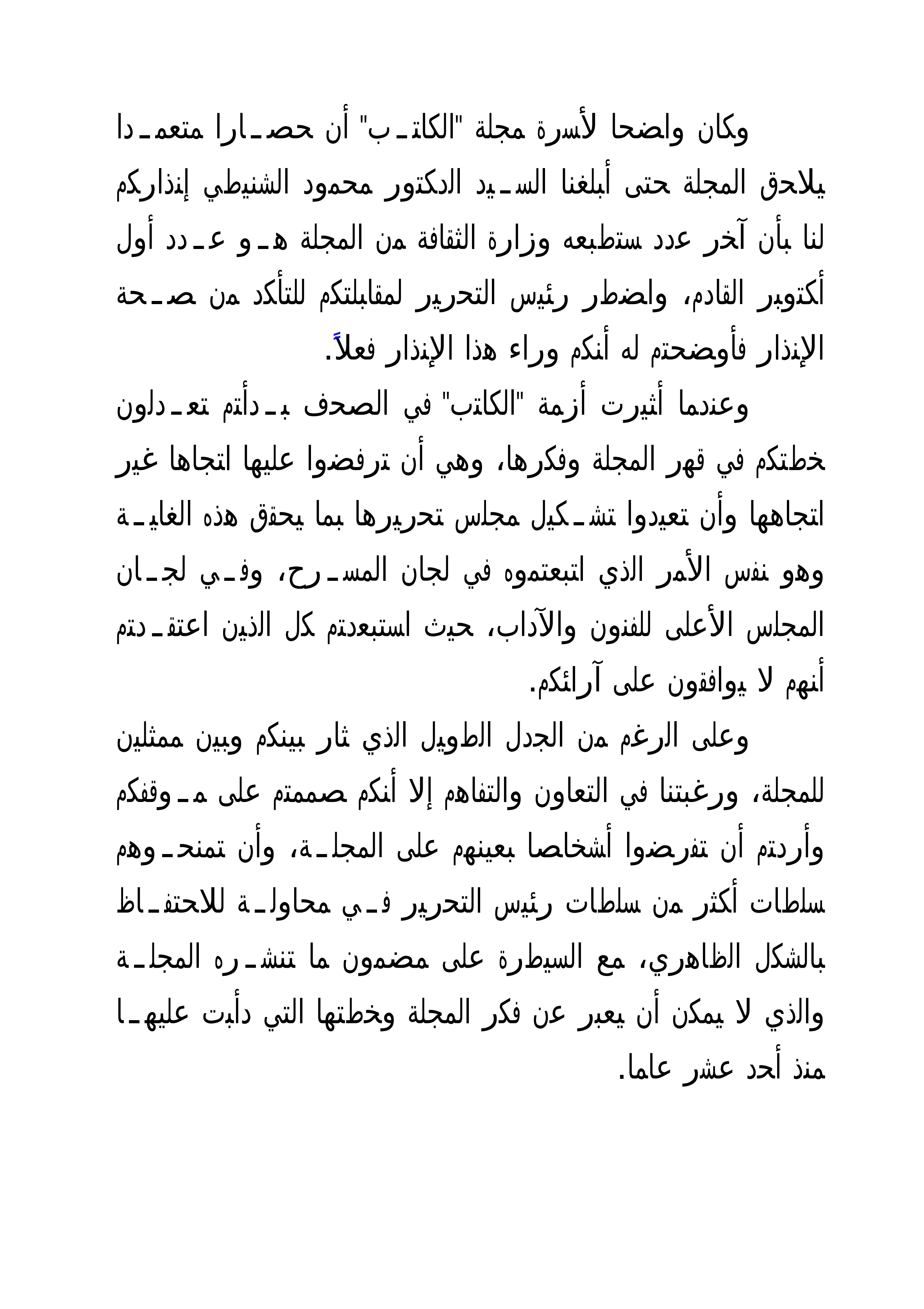
كما أن الكاتب كاتب المجلة الوحيدة من بين مجلات الوزارة التي منعت عنها جميع التسهيلات فقد خفض عدد صفحاتها وأهملت في التوزيع والإعلان عنها وبذل من أجل قهر نجاحها وتشويهها كل ما يمكن بذله من وسائل غريبة تثير الدهشة والعجب.

كل ذلك والمجلة خاضعة لرقابة الدولة. ولكن ما أن رفعت الرقابة حتى بدأت المتاعب الأكثر حدة بالنسبة للمجلة. ولم يكد يصدر العدد الأول بعد إلغاء الرقابة حتى ظهرت مقالات في الصحف تهاجم رئيس تحريرها ويفهم منها أنها لا توافق على رفع الرقابة عن مثل مجلة الكاتب وفي الوقت نفسه ظهرت سلسلة من المقالات في مجلة "الثقافة" التي ترأسون تحريرها تهاجم رئيس تحرير مجلة الكاتب شخصيا، وأسرة تحريرها وكل الكتاب التقدميين بألفاظ تعرض كاتب هذه المقالات للمسؤولية وتعرضكم باعتباركم مسؤولين عن التحرير للمسائلة القضائية فضلاً عن منافاتها لأي تقاليد الخلاف في الرأي، ووضح أن المجلة التي ترأسون تحريرها وأنتم وزيرا للثقافة تتخذ خطًا عدائيا للفكر الاشتراكي ولطائفة كبيرة من المفكرين المصريين بشكل سافر

وكان آخرها ما يشير إلى ذلك ما جاء في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر من مجلة الثقافة من تهديد للمسؤولين عن مجلة الكاتب "بالمصير المحتوم" الذي ينتظرهم الأمر الذي لا يتفق مع المفهوم من رسالة الوزير في إطار قوى الشعب العامل، وفي إطار الوحدة الوطنية وتضامن كل القوى.

وخلافًا لأمر السيد رئيس الجمهورية أرغمت "الكاتب" على أن ترسل للرقابة وألا تطبع أصوله إلا بعد إجازتها من الرقابة.

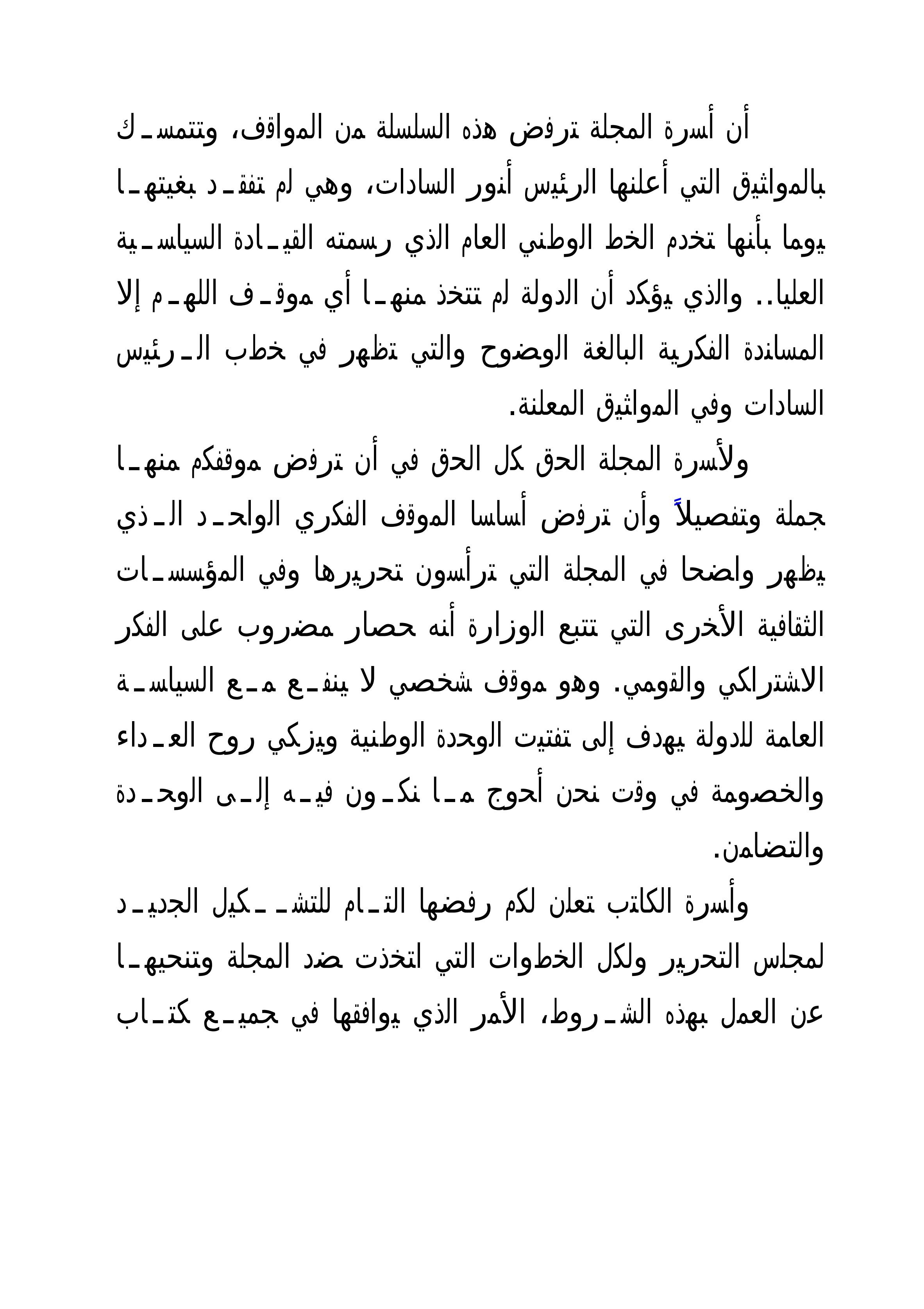
على أن "الكاتب" رفضت هذا الموقف المخالف للسياسة العامة التي أعلنها الرئيس السادات والتي طبقها في إعادة تنظيمه للصحف، والتي وضح منها حرصه على تعدد المنابر، والتي شرحها للصحفيين والكتاب السيد الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام في وضوح يقطع كل التباس، غير أن أسرة الكاتب فوجئت منذ عدة أيام بأوامر من رئيس مجلس الإدارة العامة للكتاب إلى رئيس مطبعة الهيئة بعدم جمع أي مقال للكاتب دون أن يكون موقفها عليه من رئيس هيئة الكتاب ومعنى هذا في الواقع إلغاء سلطات رئيس تحير المجلة وفرض رقابة عليها خلافًا لقرار السيد رئيس الجمهورية.



وكان واضحا لأسرة مجلة "الكاتـب" أن حصـارا متعمـدا يلاحق المجلة حتى أبلغنا السـيد الدكتور محمود الشنيطي إنذاركم لنا بأن آخر عدد ستطبعه وزارة الثقافة من المجلة هـو عـدد أول أكتوبر القادم، واضطر رئيس التحرير لمقابلتكم للتأكد من صـحة الإنذار فأوضحتم له أنكم وراء هذا الإنذار فعلاً.

وعندما أثيرت أزمة "الكاتب" في الصحف بـدأتم تعـدلون خطتكم في قهر المجلة وفكرها، وهي أن ترفضوا عليها اتجاها غير اتجاهها وأن تعيدوا تشـكيل مجلس تحريرها بما يحقق هذه الغايـة وهو نفس الأمر الذي اتبعتموه في لجان المسـرح، وفـي لجـان المجلس الأعلى للفنون والآداب، حيث استبعدتم كل الذين اعتقـدتم أنهم لا يوافقون على آرائكم.

وعلى الرغم من الجدل الطويل الذي ثار بينكم وبين ممثلين للمجلة، ورغبتنا في التعاون والتفاهم إلا أنكم صممتم على مـوقفكم وأردتم أن تفرضوا أشخاصا بعينهم على المجلـة، وأن تمنحـوهم سلطات أكثر من سلطات رئيس التحرير فـي محاولـة للاحتفـاظ بالشكل الظاهري، مع السيطرة على مضمون ما تنشـره المجلـة والذي لا يمكن أن يعبر عن فكر المجلة وخطتها التي دأبت عليهـا منذ أحد عشر عاما.



أن أسرة المجلة ترفض هذه السلسلة من المواقف، وتتمسك بالمواثيق التي أعلنها الرئيس أنور السادات، وهي لم تفقد بغيتها يوما بأنها تخدم الخط الوطني العام الذي رسمته القيادة السياسية العليا.. والذي يؤكد أن الدولة لم تتخذ منها أي موقف اللهم إلا المساندة الفكرية البالغة الوضوح والتي تظهر في خطب الرئيس السادات وفي المواثيق المعلنة.

ولأسرة المجلة الحق كل الحق في أن ترفض موقفكم منها جملة وتفصيلاً وأن ترفض أساسا الموقف الفكري الواحد الذي يظهر واضحا في المجلة التي ترأسون تحريرها وفي المؤسسات الثقافية الأخرى التي تتبع الوزارة أنه حصار مضروب على الفكر الاشتراكي والقومي. وهو موقف شخصي لا ينفع مع السياسة العامة للدولة يهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية ويزكي روح العداء والخصومة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الوحدة والتضامن.

وأسرة الكاتب تعلن لكم رفضها التام للتشكيل الجديد لمجلس التحرير ولكل الخطوات التي اتخذت ضد المجلة وتنحيها عن العمل بهذه الشروط، الأمر الذي يوافقها في جميع كتاب

المجلة ومحررروها، وتحميلكم مسؤولية تصفية منبر هام حافظـت عليه القيادة الوطنية الثورية منذ إنشاء المجلة.

وتقبلوا تحياتنا !!!

أحمد عباس صالح – لطفي واكد – د. محمد أنيس – رجاء النقاش – صلاح عيسى – أحمد القصير – حسنين كروم

(١٦)

موسم الهجرة

إلى منافي الصمت

"شرفت يا نيكسون بابا.. يا بتاع الووترجيت"

(أ) نبوءة صيف:

أنبأنا صيف العام الراحل[1] أن الشتاء القادم مرير، لكن أحدا لم يعن بسماع النذير.

زمهريرا كان الشتاء الذي سبقه لكنه كلغـز عصـي علـى الفهم. في الصيف اشتد الصراع. تفجرت نيران سكنت في ميـدان

(١) كتب هذا المقال في إبريل ١٩٧٥، ونشر في مجلة الثقافة البغدادية التي كنت أعمل مراسلاً لها في القاهرة، في نوفمبر (ت٢) من العام نفسه، وهو يرصد أشكال الصراع على الجبهة الثقافية بين الأنتجنسيا المصرية ونظام السادات في عام ١٩٧٤ الذي تلى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو العام الذي انتهى بحملة بوليسية تأديبية شنها النظام على رموز من المثقفين المصريين في ٢ يناير (ك٢) ١٩٧٥، حيث تم اعتقالهم في قضية وهمية، وكان الكاتب بين من قبض عليهم أثناءها.

آخر دون أن يفهم أحد السـبب على وجـه اليقـين. فـي دوامـة الصراع والاتهامات ضاع صوت النذير. صيف العام الراحل قال:

- موسم الهجرة إلى منافي الصمت قادم. أعـدوا حقًـائبكم. ودعوا مكتباتكم. تزودوا من الشوارع والأزقة والأحباب بنظـرة. الشتاء القادم يعدكم بالوحدة الطويلة في برد الزنازين. ضعوا الأقلام فالكف للقيد. شتاؤكم القادم سيستبدل الكتب بالسجانة، وحيوية الحياة ورحابتها بملال السجن وتكراره ورتابته. مـن كابـدوا ذلـك آلاف الليالي لم يسمعوا النذير. كذلك فعل من لم يكابدونه.

بداية ١٩٧٤ عبثية كانت. مانشتات الصحف هـي وثيقتنـا الدالة:

- بطولات أولاد الفلاحين في حرب تشرين ١٩٧٣. اتفاقية الفصل الأول بين القوات. جسر جوي سوفيتي ينقل الأسلحة إلـى أرض المعركة مباشرة. يتوقف القتال فيطير كيسنجر إلى أسـوان مباشرة! عبد العاطي الفلاح أكل الدبابات. عودة بطـل الحريـات الديمقراطية مصطفى بك أمين. جندي يفجر نفسه بالألغام في دبابة إسرائيلية. ما جرى في الدفرسوار وسـرابيوم ومنطقـة الثغـرة. "يوسف السباعي" وزيرا للثقافة. "وعبد القادر حاتم" نائبا أول لرئيس الوزراء.

- الرئيس السادات في خطاب له: الشعب المصري يأكـل بالبطاقات ويقف في الطوابير ويعاني الجوع من أجـل الحـرب. الرشوة والسمسرة والعمولات والتخريب. أحاديث كقصائد الغـزل يرويها الجنود العائدون من الحرب عـن الصـاروخ فهـد آكـل الطيارات.

- "أنيس منصور" في مقال بالأخبار: الروس كلاب هزمونا في ١٩٦٧ وأذلونا بعدها واحتلوا بلادنا.

- "صالح جودت" في مقال بالمصـور: اسـتقبال الشـعب المصري للرئيس الأمريكي نيكسون[١] حفاوة بالنظام الـذي يمثلـه واستفتاء عل المعسـكر الذي يرغب المصريون في صداقته.

مسؤول بإحدى الصحف لمحرر يساري: لا أوافق علـى أن تنشر اليوم أشياء عن ذكرى حادث دنشواي. كيف نستقبل "نيكسون" يوم وصوله بمقال يذكّر الشعب المصري بأن الإنجليز قتلوا فلاحين

---

(١) زار الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" القاهرة في يونيو ١٩٧٤، وبعد شهور قليلة من حرب أكتوبر، ورتب له الرئيس "السادات" استقبالاً شعبيا ضخما، تواكبت معه حملة دعائية ضخمة بأن نيكسون قادم والرخاء في ركابه، وكانت ترتيبات الزيارة – بعد مفاوضات فك الاشتباك الأول – مؤشرا واضحاً على دخول مصر في الفلك الأمريكي. وقد استقال الرئيس نيكسون عقب عودته من الزيارة بسبب فضيحة ووترجيت الشهيرة.

مصريين أبرياء في مثل هذا اليـوم مـن عـام ١٩٠٦ لا داعـي للإحراج.

المحرر: ولكنهم إنجليز وليسوا أمريكان.

المسؤول: أنهم أولاد عم فلا داعي لإحراجي!

كل الصحف تقول – في الصفحة الأولى: العودة إلى ا هي التي نصرتنا، طرد الملحدين أتى بالنصر. طهـروا مصـر مـن الملاحدة فيأتي الرخاء كما جاء النصر.

كل الصحف تقول – في الصفحة الداخلية -: ضبط شبكات دعارة بالعشرات.

محرر طويل اللسان كتب مقالاً لم يقدمه للنشر قال فيـه أن الأحزاب الوحيدة المسموح بها في مصر هي: شـبكات الـدعارة وشبكات التجسس وشبكات كرة القدم.

كل الصحف في الصفحة الأخيرة تقول: شجعوا السـياحة.. ابنوا الفنادق.. لا تضايقوا السياح.

المثقف المصري الذي عاش سنوات النكسة ممزقًا ومهـدما من الداخل، وجد في الحرب مطْهره. كاد القلب يكف عن الخفقـان حين صمتت النيران. عاد يجتر أحزانًا قديمة، صنع أولاد الفلاحين النصر بلحومهم. لكن أبناء الباشوات هم الذين يتحدثون. بـالتركي

يتكلمون: فلاح خرسيس أدبسيس. يهجمون على الاستنارة والعلم والتقدم. يكرسون بالفاشية من يومها بدأ التمهيد لموسم الهجرة إلى المنافي.

زمن الطلاق لزيجة الزناة:

في سنوات ما بين هزيمتهم ونصرنا، صدمت الخديعة كثيرين فكتبوا ندبا ولوما للذات. متأخرا جدا كتب "أحمد عبد المعطي حجازي" أجمل بكائيات المثقف المصري من نمطه، كان يبحث عن نبي يسقط عليه أشواقه العليا، ونشواته الراقية. تَكَشف العمر عن خدعة متقنة، لم يكن نبيا لكنه متنبي. بالحزن والندب خاطب "حجازي" النبي المزيف. (شخص هو أم نظام اجتماعي متكامل؟). هزموا وانتصرنا لكنهم في الحالين يتكلمون أما نحن فنجتر مرثية العمر الجميل. تساءل حجازي:

- من ترى يحمل الآن عبء الهزيمة فينا؟

المغني الذي طاف يبحث للحمل عن جسد يرتديه؟

أم هو الملك المدعي أن حلم المغني تجسد فيه؟

هل حلمت بملكك حتى حسبتك صاحبي المنتظر؟

أم خدعت بأغنيتي؟

وانتظرت الذي وعدتك به ثم لم تنتصر.

أم خدعنا معا بسراب الزمان القديم؟

ربما كان "حجازي" هو النمط الشائع، لكنه ليس كل الجيـل. كثيرون أدركوا منذ البداية أن نَبيه كاذب ومدعي. أصـروا علـى المبايعة بشـروطهم. أدب الستينيات: حزن كظيم واظي متقد تحت الرماد. شـعر "عبد الرحمن الأبنودي" المعفر بفقر الصعيد وجدبه، واختناق المدينة وكذبها، من بين سطوره تسيل دموع البكاء علـى الرفاق المنفيين هناك في الصحراء:

علمني الليل ما ارميش الطير في السجن:

ده الطير أحباب وأصحاب وأخوات وَأبات وَأمات[1].

ويا ويل من سجن الطير في السجن ومات.

نلعن فيه الأصوات.

الأكذوبة تمتد وتسود. النبي كافر وملحد، لذلك لـم يصـدق جيلنا ما صدقه حجازي. أعلن الأبنودي ذلك:

إيه لما أتعلم على إيديك الحديث؟

---

(١) فرضت الضرورة الاستدلال بشعر العامية، الذي كان كثير الحساسية لقضايا الستينيات والسبعينيات. وهو ما يفرض توضيحات لمعاني الكلمات العامية، غير المطروقة للأذن العربية، والمقصود هنا: آباء وأمهات، وهي تنطق بفتح أولها وتشديد الثاني بالفتح في الكلمتين.

في بلدنا جامع شيخه بيقول الكلام كذب وخبيث
وبيفتي ويكفر على المنبر
وأهلي يمصمصوا[١]
عايز اتنفض واصرخ.
ألاقي الكلمتين في جنب زوري يعصعصوا[٢]
صدري قفص ما فيهش طير.
لو قلت انا.. لو هوه قال.
لو كنا الاثنين كذابين..
حيمصمصوا".

بالخديعة تساوي القاتل والمقتول، الجلاد والمجلود. كلام الزناة وصلاة المتبتلين. فقد الناس عقولهم ولم يعودوا قادرين على فهم شيء مما يجري. يعظ الشيخ الخبيث.. ويعظ المخلص النبيل...

تنويع آخر على نفس اللحن نجده في شعر صلاح عبد الصبور، قالت له العينان:

يا عاهري المتوج الفودين بالحديد والحصى

(١) صوت يخرج من الشفتين مع هزة الرأس بما يعني الموافقة والانبهار بما يقال.

(٢) أي تحتبس الكلمات في حنجرتي.

يا ملكي الغريب الاسم المزيف السمات
أحببت فيك رؤية رأيتها منذ الصغر
وكان يشبهك. وليس أنت.
كان فتى حلمي جميلاً لا مزوقًا
مثقفًا لا ذرب اللسان.
محتشما نبالة في الطبع لا خوفًا.
وعاطفًا لا عاطفيا.

زمن المتنبي كزمن المسيخ الدجال، منه يتولد القهر والخديعة، حذر الأبنودي الجيل من الحب الحرام:

"ما تحبليش يا أرضهم بحبنا.
وما تحبليش يا أرضنا بحبهم.
طول عمرها الناس دي ماتعرف حبنا.
ولا عمرنا حتميل قلوبنا سنة[١] واحدة لحبهم.

فيما بعد – ولكن متأخرا جدا – اكتشف (ألفريد فرج) أن الزواج بيننا وبينهم كان زواجا على ورقة طلاق. كتب عن ذلك

---

(١) أي ذرة واحدة.

مسرحية بنفس الاسم[1] لكن الزمن كان زمن مشروع الزواج بـين البرجوازية والبروليتاريا زواجا عرفيا سريا يخفي الخطيئة ويداري كالفضيحة.

ولأنهم كانوا في المنفى[2] وكنا نحن في الخارج، فقد أسقطنا عليهم كل أحلامنا بالخلاص. خلق الجيل نبيا غائبا. عشنا ننتظـر "المهدي المنتظر"، ذلك الذي سيأتي فيملأ الأرض عدلاً بعـد مـا ملئت جورا وظلما. على لسانها – مصر المريضة العليلة الصامتة – صرخ "عبد الرحمن الأبنودي":

ما تكسروش الجسر قدامي.
ما تغرقوش الدرب في غيابهم.
بكره يعودوا حبايبي.. خُدامي.
ويدقوا فوق صدري على بابهم..
وينفتح في قلبي ميت شباك..
بميت عروسة وشهم قمري

---

(١) هي مسرحية "جواز على ورق طلاق"، وهي آخر ما كتبه ألفريد فرج قبل هجرته من مصر في العام الذي عرضت فيه (١٩٧٤) وقد قام ببطولتها كرم مطاوع مع سهير المرشدي، وأخرجها عبد الرحيم الزرقاني.

(٢) الإشارة هنا للشيوعيين المصريين الذين اعتقلوا إبان الخلاف مع عبد الناصر، بين عامي ١٩٥٩، ١٩٦٤.

دون أن نفوضه كتب الأبنودي إليهم هناك رسالة:

"وأنا بعيد.

حنيت لك قدميا المتشقق فيها المغنى.

هناك الرمل

هناك الأسفلت".

فيما بعد تأسى الجيل وبكى انتظاره الطويل. عاد الفارس من المنفى مسخًا.

اكتشف الجيل أن النبي غير الرسـمي قد أصبح متنبيا هـو الآخر. عاد الرفاق حقًا ولكن لم يعودوا. ماذا حدث فـي سـنوات القحط والصمت والمنفى البعيد؟. مات بعضهم ودفنوا فـي الرمـل ربما بلا أكفان. خرج الباقون أحياء ولكن بالأكفـان. لطـم جيلُنـا الخدود وشق الجيوب. بكى:

"كان فيهم من لا يحلم غير بعبير الرمل.

"وهناك في الرمل ما يحلـم غيـر بالـدواعين وقـزازة الريحـة والبتارين[1].

جلسنا على الأرصفة نسمع أخبار العائـدين. نبينـا الـذي سيجيء بالمعجزة. مخلصنا الذي انتظرناه فعاد وما عاد.

---

(١) الفتارين :أي واجهات الدكاكين.

"وتفوت الناس واحنا ع التلتوار[1].
وتجيب أخبار عن ناس لا يتولدوا إلا في النار
وملايكة تاجروا مع العمدة في عرق الأنفار..
والسقا اللي ما عدش لما بيخش الدار
بيقول يا ستار.
والكلمة الطاهرة اللي بتجيب العار.
وتجيب أخبار
عن ناس اتقتلوا ودفنوهم رفقاهم
في الأشعار".

من منتصف الستينيات سيتم الزواج على ورقة الطلاق. أخذ البرجوازيون تفويضا للحديث باللغة البروليتارية. ربما هي سنوات النفي التي جعلت أشرف مثقفي مصر يعودون وقـد تعلمـوا لغـة جديدة. من بقي من الجيل خارج أسوار المنافي، شاهد – بعين باكية – مواكبهم العائدة المنكسرة. واحد من خارج اللعبة تماما هو "علي سالم" كتب يوما مسرحية عن "عفاريت مصر الجديدة"، حيث يختفي الناس ذات ليلة، يغيبون شهورا ثم يعودون شـيئًا آخـر: الأسـتاذ الجامعي الذي يعلم طلبته القانون. يعود وقد قرر أن يفتح مدرسـة

---

(١) الرصيف.

للرقص. الصحفي يغيب في "المخْتَفى" ويعود لكي يفتح مكتبا للدجل بالتنويم المغناطيسي، كلهم يعودون وقد تفلطحت أقدامهم. الواحـد منهم قبل أن يختفي كان حذاءه مقاس ٤١ فأصبح ٤٤. ماذا يجري هناك في "المختَفي"؟ أين ذلك المكان الذي يتغير فيه الإنسان: يصبح جسده ليس جسده، تصبح روحه ليست روحه، مـاذا يجـري فـي مصر "الجديدة" - الوطن لا الضاحية -.

قبل أن يرثي حجازي عمره الجميل كان الأبنودي قد فسـر المأساة: "لَحس الأسفلت الخلق"[1].

فيما بعد أعلن "حجازي" الانفصال. صرخ مذكرا بـالفرق. جاء أوان الطلاق لزيجة الزنا:

"هذه آخر الأرض لم يبق إلا الفراق..

زمن الغزوات مضى، والرفاق ذهبوا

ورجعنا يتامى

هل سوى زهرتين أضمهما فوق قبرك

ثم أمزق عن قدمي الوثاق

إنني قد تبعتك من أول الحلم، من أول اليأس

حتى نهايته، ووفيت الذماما..."

---

(١) الإشارة إلى الأسفلت هنا، إيماءه إلى أرضيات الزنازين في السجون.

وإذ يقدم حيثيات الحب، يقدم أيضا حيثيات الكراهيـة. فـي الأولى:

"ولقيتك..

أنت الذي قلت لي: عد لغربتك

وادع أهل الجزيرة أن يتبعوني

واحي العقيدة!

في الثانية:

"لم تأت: بل جاء جيش الفرنجة

فاحتملونا إلى البحر نبكي على الملك

"حجازي" مفسرا:

"لا لست أبكي على الملك

لكن على عمر ضائع لم يكن غير وهم جميل

فوداعا ها هنا يا أميري...

جوهر المأساة، هو ما تبع ذلك، انهمك المثقـف المصـري يمضغ نفسه. يأكل لحم أخيه ميتًا. أصبح من تقاليد شـعر العاميـة المصرية – مثلاً – أن يهجو كل شاعر جديد مـن سـبقوه علـى الدرب، وأن يتهمهم بخيانة القضية. أصبح الاتهام "تيمة" ثابتة فـي كل دواوين العامية تقريبا. في ديوان الأرض والعيـال للأبنـودي،

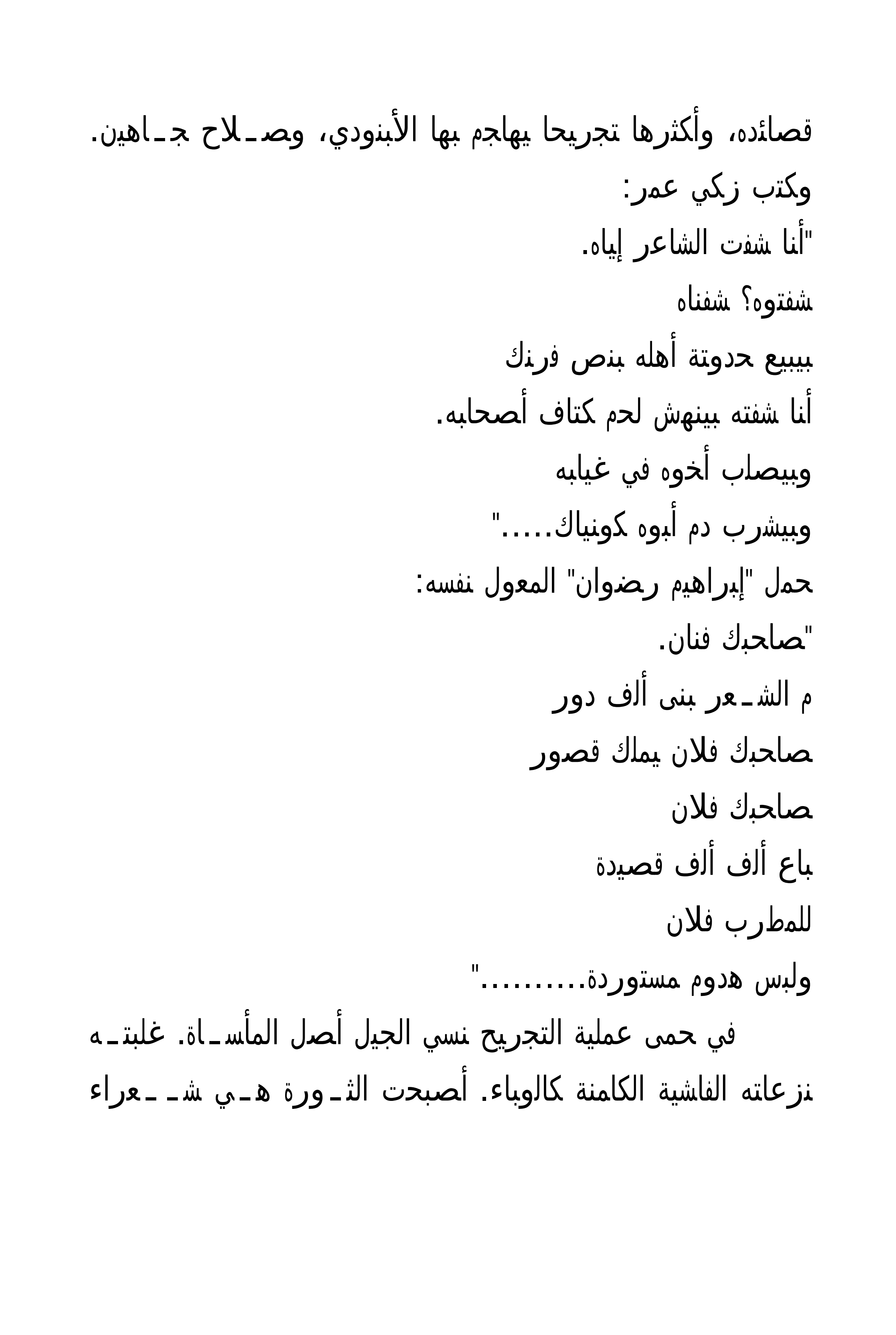
قصيدة بعنوان "شبر طين"، عن الشـعراء تتحدث، وعلى "صـلاح جاهين" بالذات تهجم. كان صلاح هو الذي اكتشف الأبنودي وقدمه، لكن الطريق تفرع بالمتصاحبين. أيامها كان "جاهين" لسـان حـال الاشتراكية على حبال صوت "عبد الحليم حافظ". ابنه الأبنودي في قصيدته:

"وأما باشوف شاعر يموت.
أو شـعرا عرفوا الراحة والنوم والبيوت
أو شـعرا عرفوا وأنكروا
أو شـعرا فاتوا لكين راخيين اللجام[١].
بانسى وباركب في الأسى حصان الكلام
الدنيا ليل في مصر الصامتة المقهورة الباكية:
"تبكي وما نيش عارف بتبكي مين ومين؟
قلبي ولا الشـعرا اللي غرقوا في شبر طين؟..."

الشيء نفسه فعله "سيد حجاب" في قصـيدته "أربـع بـلالات ومئذنة" وجاء اليوم لترد إليهم بضاعتهم. انهال عليهم الجيل الجديد من شـعراء العامية بالفؤوس. وكتب "أحمد فـؤاد نجـم" أقسـى

---

(١) إرخاء اللجام دلالة على الانسحاب بالحصان من السباق أو من القتال.



قصائده، وأكثرها تجريحا يهاجم بها الأبنودي، وصـلاح جـاهين.

وكتب زكي عمر:

"أنا شفت الشاعر إياه.

شفتوه؟ شفناه

بيبيع حدوتة أهله بنص فرنك

أنا شفته بينهش لحم كتاف أصحابه.

وبيصلب أخوه في غيابه

وبيشرب دم أبوه كونياك....."

حمل "إبراهيم رضوان" المعول نفسه:

"صاحبك فنان.

م الشـعر بنى ألف دور

صاحبك فلان يملك قصور

صاحبك فلان

باع ألف ألف قصيدة

للمطرب فلان

ولبس هدوم مستوردة........."

في حمى عملية التجريح نسي الجيل أصل المأسـاة. غلبتـه نزعاته الفاشية الكامنة كالوباء. أصبحت الثـورة هـي شـعراء

العامية، أو الفصحى: خيانة الواحد – بفرض أنها حدثت – كارثة تقضي على المستقبل. في كل ديوان مانيفستو يهجم به الشاعر على السلف الذي أصبح طالحا، مقدما نفسه مخلصا بديلاً عن نبي خائن تدور الدائرة ويأتي شاعر جديد بمانيفستو جديد. واحد من أسباب هذه الرغبة في التجريح يعود إلى طموح الساعين إلى الصعود فوق جثث الآخرين. بدت "الثورية" قمة لا تحتمل إلا واحدا أو اثنين. ربما – عند البعض – كأن الأمر منافسات مهنية، مشروعة أو غير مشروعة، لكن الظاهرة في كل الأحوال كانت أكثر عمومية من هذا وأبلغ دلالة.

لم يدرك كثيرون أن ما حدث للمهدي المنتظر سببه ما صنعه المتنبي. طاشت سهام الجيل فتوجهت إلى صدره هو نفسه. كانت نوعا من الأسلحة الفاسدة. حيث فوهة البندقية في مؤخرتها. وهكذا انهمك الجيل يأكل نفسه بضراوة، انتشرت إعلانات الإدانة كالنار في الهشيم. بدت مصر كما لو كانت أرض المثقف الخائن الذي بلا ضمير. ومنها انتشرت الشائعة إلى أقطار عربية أخرى.

ما زلت أذكر ليلة كئيبة قضيتها في بغداد صيف ١٩٧٤ – الذي كان يحمل نذر الرحيل – أستمع إلى شاعر سوري يقيم ويعمل

في بغداد، وهو ينهش لحم المثقفين نهشًا شرسـا: "يغـنم أنفسـكم بالرخيص في الماضي وتبيعونها الآن بنفس الرخص.........."

اقتحم الكلام الآذان كالجيفة – ابتز الشـاعر السـوري مـا ألزمت به نفسي – وأنا الضيف – ألا أفقد دماثة خلقي أو أن أسيء إلى مضيفي، خضعت للحظة أبت علي أن أكون موضـع الـدفاع، انتهز هو ذلك كله، اندفع في سادية منقطعة النظير يلـوث الكـل. فلان خائن فلان عميل. الشاعر فلان: باع نفسه. القـاص فـلان: اشتروه بكذا من الدينارات أو الدولارات أو الجنيهات أو الليرات.

تحول صمتي دوامةً تقلب أمعائي. لم يكن كل الكلام كـذبا. لكن معظمه ما كان صدقـًا.

لم يتنبه أحد لأن حيوية المثقفين المصريين لم تنفـد أبـدا. استعرضت شريطًا طويلاً من التضحيات التي قدمها المثقف العربي في مصر ومن مصر.

الذين ساروا يشقون الطريق وسط أشواك وظلمات قـرون التخلف، يصنعون الاستنارة والتقدم: "رفاعة الطهطاوي" و "علـي مبارك" و "لطفي السـيد" و "مصطفى كامل". "سـلامة موسـى" و "العقاد" و "طه حسين" و "مندور" و "الزيات" وعشـرات غيـرهم. اكتشفت بأسى أنه حتى جيلنا ذلك الصغير فـي العمـر – وربمـا

الضحل في الموهبة – أعطى غير باخل – وأننا عرفنا الجيل القديم من مثقفي مصر الثوريين في السجون. ولا أزال أذكر مشهدا ذات يوم بارد من فبراير – شباط – ١٩٧٥، عندما التقيت أمام مكتـب المحقق بزميلين جاءا من سجن آخر مكبلين بقيد واحد يجمع كـف أحدهما الأيمن وكف الآخر الأيسر: أحدهما هو "شـحاته هـارون" ستون عاما وعدد من سنوات السجن لا يذكرها والثاني "عبد القادر شهيب" لم يتجاوز العشرين، آخر طبعة من المثقف المصري. قلت: هذه هي مصر، لو كانت هناك صحافة تريد صورة غـلاف لهـا معنى.

لم تخل المعتقلات المصرية يوما من المثقفـين المصـريين الثوريين، تعب العقل من عد القوائم وتاهت الأسماء من الذاكرة.

في صيف ١٩٦٥ استضاف سجن طره: كمال عبد الحلـيم (شاعر) أحمد عز العرب (ناقد)..

في خريف ١٩٦٦ استضاف نفس السجن فوزي جـرجس: (كاتب ومؤرخ) سيد حجاب (شـاعر عاميـة)... عبـد الـرحمن الأبنودي (شاعر عامية)... رؤوف نظمي (كاتب وشـاعر) سـيد خميس: (سيناريست وناقد)... صلاح عيسى: (كاتب) حشمت عبـد الظاهر (صحفي وكاتب).. أحمد العوني (صحفي وكاتـب) لطفـي

الخولي (كاتب وصحفي).. د. إبراهيم سعد الدين: (أستاذ جـامعي وكاتب)... غالب هلسا (قصاص وناقد) صبري حافظ (ناقد) محمود عزمي (كاتب ومحلل عسـكري).

في ١٩٦٨ استضافت السجون: سـمير عبد الباقي (شاعر) صلاح عيسى، أحمد الخميسي: (قصاص).

في ١٩٦٩: أحمد فؤاد نجم. الشيخ إمام عيسـى. د. عمـر مكاوي (كاتب ومترجم).

في ١٩٧٠ أضيف إليهم لطفي الخولي.

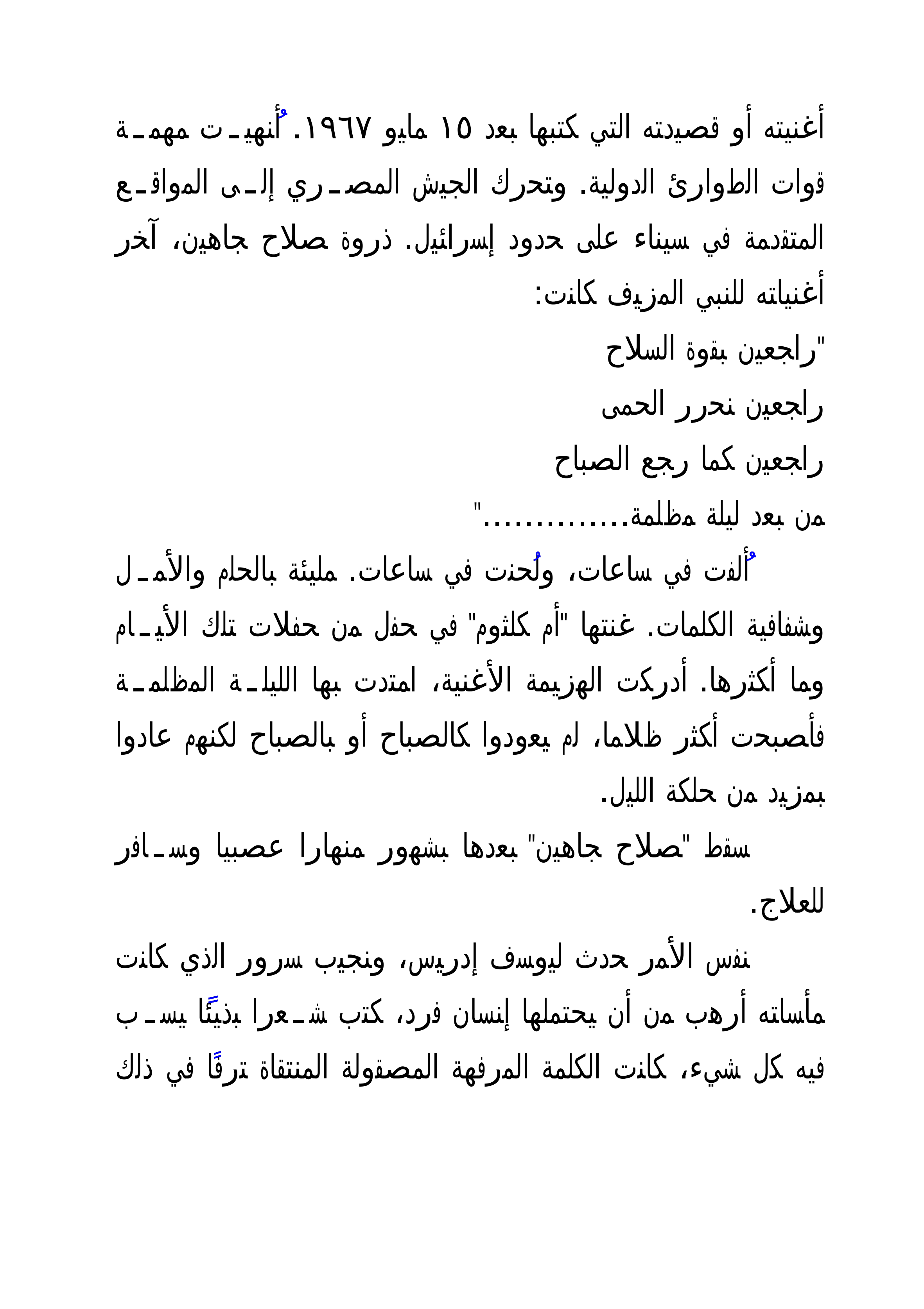
ربما أكون قد نسيت آخرين.. لكن الظاهرة هي الأهم: لـم يسكت المثقف المصري على ما كان يجري ودفع الثمن من حريته. الفاشست فقط هم الذين يتصورون أن الثورة هي هذا الشـخص أو ذاك، فيضعون عمرهم في إدانته بالحق أو الباطل.

خارج المنافي كان الفن في مصر يقـاوم بضـراوة، فـي الستينيات عرفت مصر شـعر "الأبنودي" و "سيد حجاب" و "فـؤاد قاعود" و "صلاح عبد الصبور"، وعرفت روايات "نجيب محفوظ" ، وشـعر "أمل دنقل" وقصص "يحيى الطاهر عبـد ا " و "سـليمان فياض" فضلاً عن مسرحيات "محمـود ديـاب" و "عبـد الـرحمن الشرقاوي" و "ميخائيل رومان" ودراسات ومقالات وأبحاث جـادة

لشبان عديدين. كان هذا كله يشق لنفسه طريقًا وسط صخور عنيدة؛ "كمال الدين حسين" يسيطر على التعليم "وعبد القادر حاتم" يسيطر على الثقافة والإعلام والرقابة على الصحف تضع استخدام مصطلح "طبقة" ومع ذلك قاوم المثقفون بضراوة سياسة الكم والكيف التي كانت تستهدف تسطيح العقل المصري وتجهيله وإغراقه في الظلام !.

ملك المثقف المصري في تلك السنوات شجاعة إجبار نفسه على الصمت. عندما جاءت النكسة فجأة، صمت جيل الخمسينيات وكف عن العطاء. لم يجد الجيل لديه ما يقوله وأمامه كثير مما قال كان وهما. رثى الجيل عمره الجميل بالصمت. رثاه آخرون بالوقوع أسرى الانهيارات العصبية. لست من الذين يوزعون تهم الخيانة كما يوزعون اللفائف. أعطوا أمتهم العربية الكثير: فنًا جميلاً.. وصمودا عظيما. ربما يكونون قد أخطأوا لكن ذلك يحتاج فهما عميقًا لكي لا نلوث كل شيء.

بالتحديد لا نريد عقلية الفاشست، تلك التي لا تتقن سوى توزيع الإدانات، تبرر بها عجزها عن الفعل، فلنكتفي بتسجيل ظاهرة الانهيارات العصبية: ترك "صلاح جاهين" لعبة العزف على أوتار حنجرة "عبد الحليم حافظ" تشبيبا بالثورة. آخر تشبيباته كانت



أغنيته أو قصيدته التي كتبها بعد ١٥ مايو ١٩٦٧. أُنهيت مهمة قوات الطوارئ الدولية. وتحرك الجيش المصري إلى المواقع المتقدمة في سيناء على حدود إسرائيل. ذروة صلاح جاهين، آخر أغنياته للنبي المزيف كانت:

"راجعين بقوة السلاح

راجعين نحرر الحمى

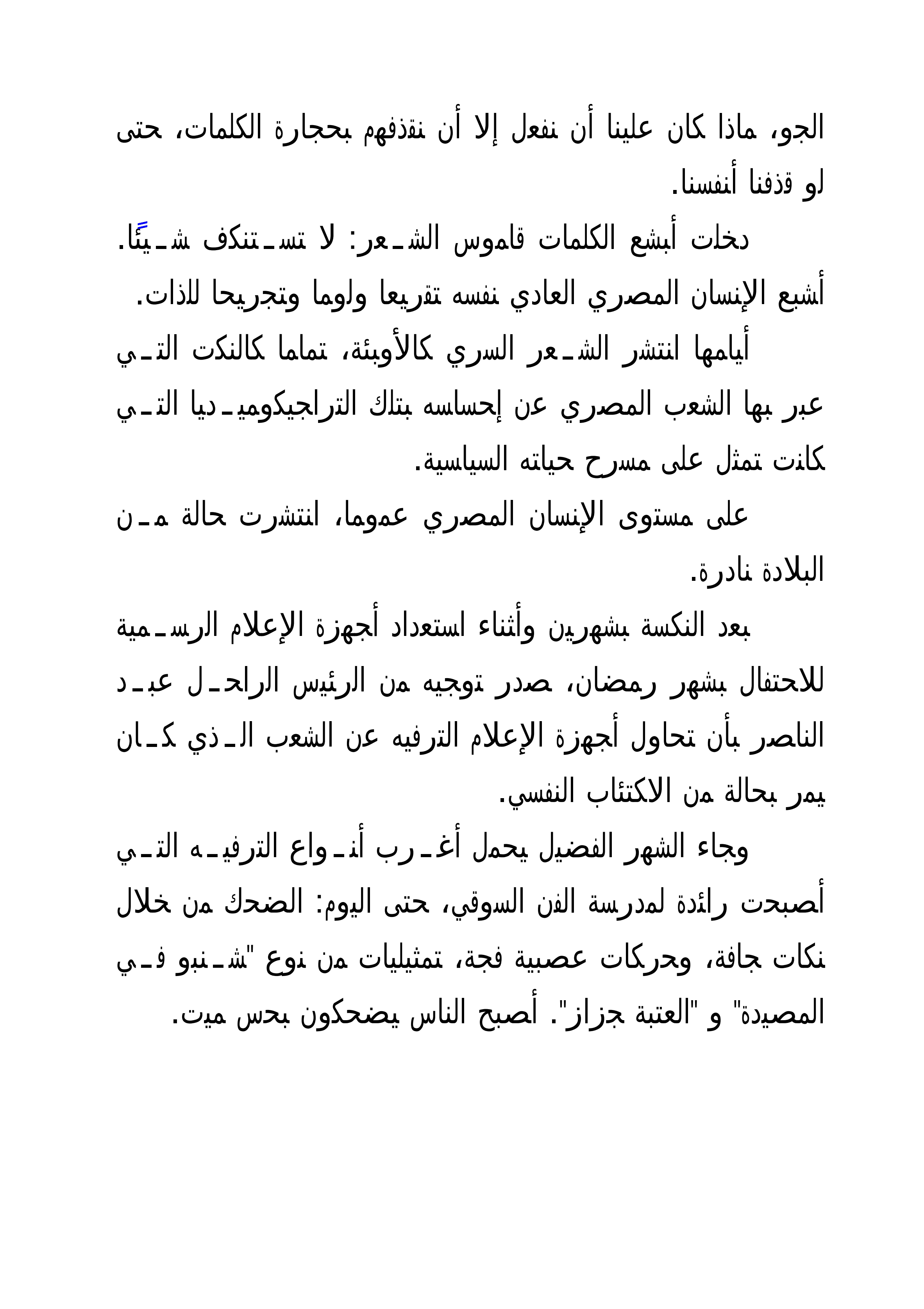
راجعين كما رجع الصباح

من بعد ليلة مظلمة............."

أُلفت في ساعات، ولُحنت في ساعات. مليئة بالحلم والأمل وشفافية الكلمات. غنتها "أم كلثوم" في حفل من حفلات تلك الأيام وما أكثرها. أدركت الهزيمة الأغنية، امتدت بها الليلة المظلمة فأصبحت أكثر ظلاما، لم يعودوا كالصباح أو بالصباح لكنهم عادوا بمزيد من حلكة الليل.

سقط "صلاح جاهين" بعدها بشهور منهارا عصبيا وسافر للعلاج.

نفس الأمر حدث ليوسف إدريس، ونجيب سرور الذي كانت مأساته أرهب من أن يحتملها إنسان فرد، كتب شعرا بذيئًا يسب فيه كل شيء، كانت الكلمة المرفهة المصقولة المنتقاة ترفًا في ذلك



الجو، ماذا كان علينا أن نفعل إلا أن نقذفهم بحجارة الكلمات، حتى لو قذفنا أنفسنا.

دخلت أبشع الكلمات قاموس الشعر: لا تستنكف شيئًا. أشبع الإنسان المصري العادي نفسه تقريعا ولوما وتجريحا للذات.

أيامها انتشر الشعر السري كالأوبئة، تماما كالنكت التي عبر بها الشعب المصري عن إحساسه بتلك التراجيكوميديا التي كانت تمثل على مسرح حياته السياسية.

على مستوى الإنسان المصري عموما، انتشرت حالة من البلادة نادرة.

بعد النكسة بشهرين وأثناء استعداد أجهزة الإعلام الرسمية للاحتفال بشهر رمضان، صدر توجيه من الرئيس الراحل عبد الناصر بأن تحاول أجهزة الإعلام الترفيه عن الشعب الذي كان يمر بحالة من الاكتئاب النفسي.

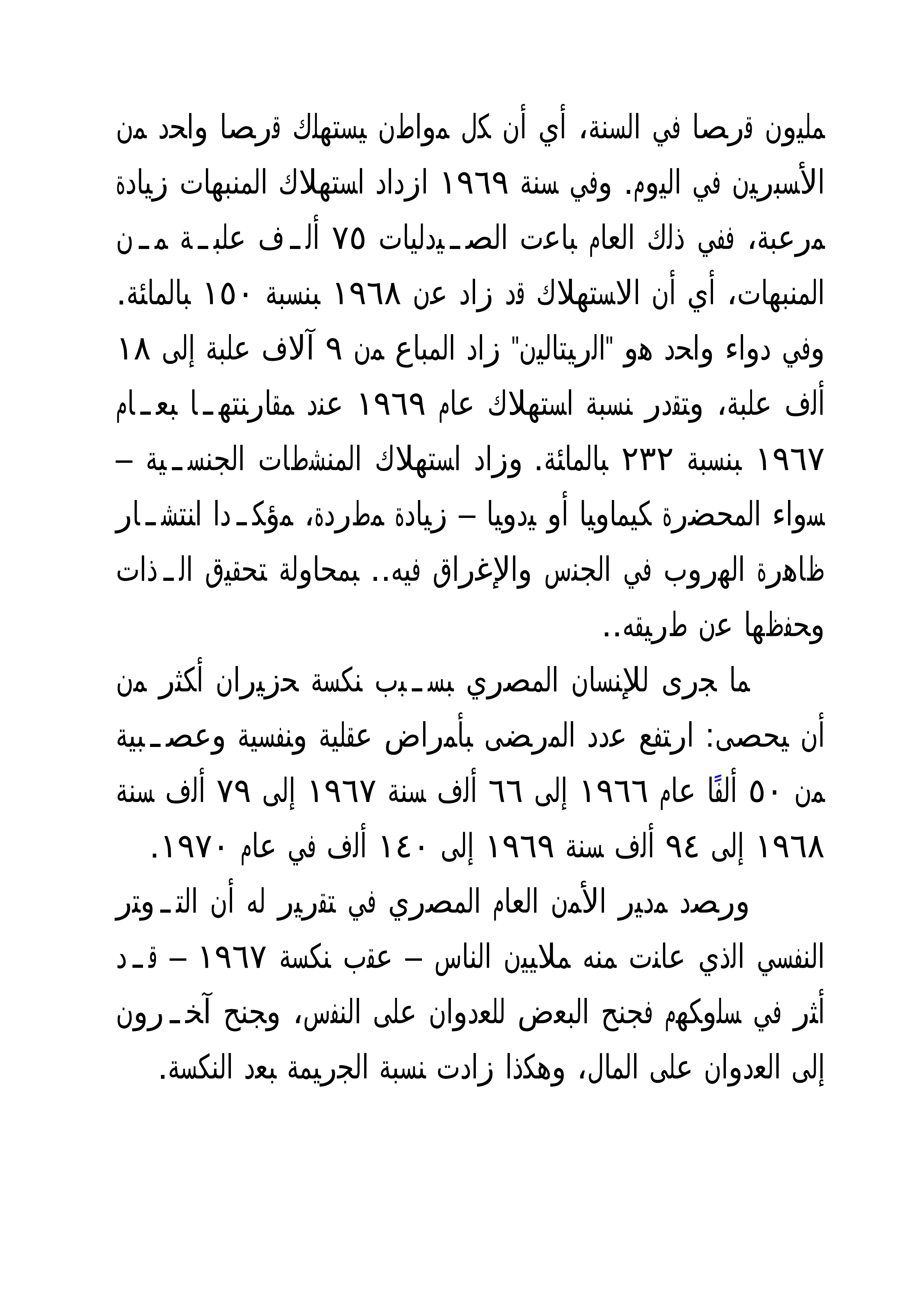
وجاء الشهر الفضيل يحمل أغرب أنواع الترفيه التي أصبحت رائدة لمدرسة الفن السوقي، حتى اليوم: الضحك من خلال نكات جافة، وحركات عصبية فجة، تمثيليات من نوع "شنبو في المصيدة" و "العتبة جزاز". أصبح الناس يضحكون بحس ميت.

بعد بسنوات رصد البعض عددا من الظواهر النفسية الغريبة لحقت بالإنسان المصري، لاحظوا مثلاً أن الانضمام إلى الطـرق الصوفية[1] قد تزايد بصورة ملفتة، وخاصة في أوساط الشباب كما أصبح الحزن – وهو أسلوب مصري تقليدي لمواجهة الأزمـات – أكثر عمقًا، ورصدوا أن الاكتئاب قد أصبح وبصفة عامة فإن لمسة البهجة الداخلية والمرح التلقائي الذي كان الناس يتصفون بـه قـد اكتست بلون باهت. وفيما عدا السخرية الهجومية لا تجـد أن روح المرح تصل في أعماق الناس، وكأنما احتل الحزن أعماق طبقـات النفس، وقد ظهر هذا في السخرية العدوانية أو الاكتئاب واللامبالاة.

وتعدد الظواهر التي تؤكد قلق الإنسان المصري، ففي سـنة ١٩٧٠ أشار مؤتمر الدواء إلى ظاهرة خطيرة، لقد ارتفـع معـدل استهلاك المهدئات والمنبهات إلى أن أصبح يمثل ٣ بالمائـة مـن جملة الاستهلاك الدوائي – وزاد هذا المعدل حتى في أدنى صـور المهدئات والمسكنات وهي "الأسبرين" و "النوفـالجين" ففـي عـام ١٩٦٩ استهلكت مصانع الأدوية ٥٠٠ طن من المادة الخـام التـي يصنع منها الأسبرين، معنى هذا أن المصريين قد اسـتهلكوا ٢٤٠

---

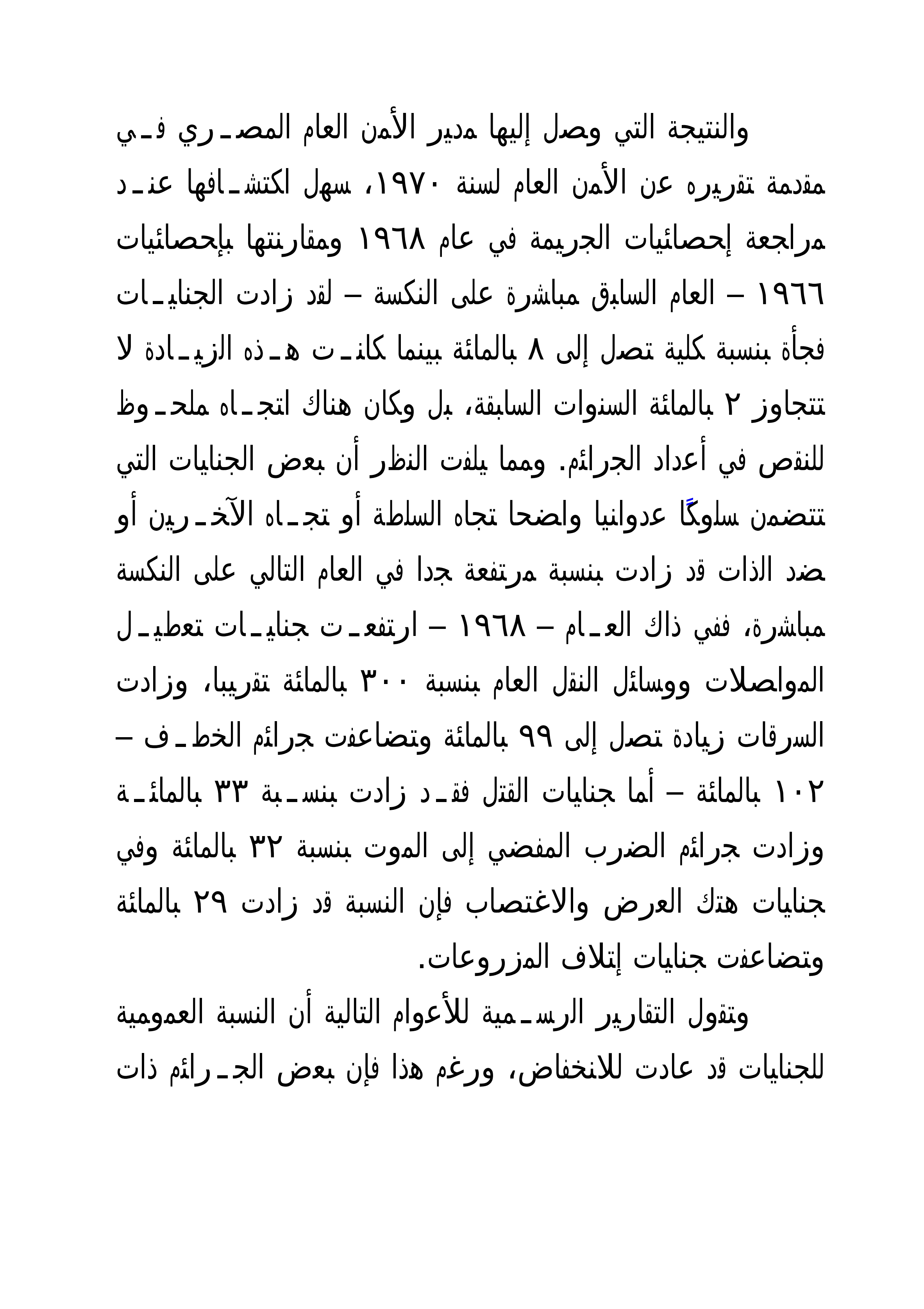
(١) راجع صلاح عيسى: هوامش سيكولوجية على ما جرى في ٥ يونيو – الجمهورية القاهرة- ٥ حزيران ١٩٧٢. والأجزاء الواردة هنا تكمل ذلك المقال، إذ كانت جزءا منه، لكن الرقيب حذفها آنذاك مع أجزاء أخرى.



مليون قرصا في السنة، أي أن كل مواطن يستهلك قرصا واحد من الأسبرين في اليوم. وفي سنة ١٩٦٩ ازداد استهلاك المنبهات زيادة مرعبة، ففي ذلك العام باعت الصيدليات ٧٥ ألف علبة من المنبهات، أي أن الاستهلاك قد زاد عن ١٩٦٨ بنسبة ١٥٠ بالمائة. وفي دواء واحد هو "الريتالين" زاد المباع من ٩ آلاف علبة إلى ١٨ ألف علبة، وتقدر نسبة استهلاك عام ١٩٦٩ عند مقارنتها بعام ١٩٦٧ بنسبة ٢٣٢ بالمائة. وزاد استهلاك المنشطات الجنسية – سواء المحضرة كيماويا أو يدويا – زيادة مطردة، مؤكدا انتشار ظاهرة الهروب في الجنس والإغراق فيه.. بمحاولة تحقيق الذات وحفظها عن طريقه..

ما جرى للإنسان المصري بسبب نكسة حزيران أكثر من أن يحصى: ارتفع عدد المرضى بأمراض عقلية ونفسية وعصبية من ٥٠ ألفًا عام ١٩٦٦ إلى ٦٦ ألف سنة ١٩٦٧ إلى ٧٩ ألف سنة ١٩٦٨ إلى ٩٤ ألف سنة ١٩٦٩ إلى ١٤٠ ألف في عام ١٩٧٠.

ورصد مدير الأمن العام المصري في تقرير له أن التوتر النفسي الذي عانت منه ملايين الناس – عقب نكسة ١٩٦٧ – قد أثر في سلوكهم فجنح البعض للعدوان على النفس، وجنح آخرون إلى العدوان على المال، وهكذا زادت نسبة الجريمة بعد النكسة.



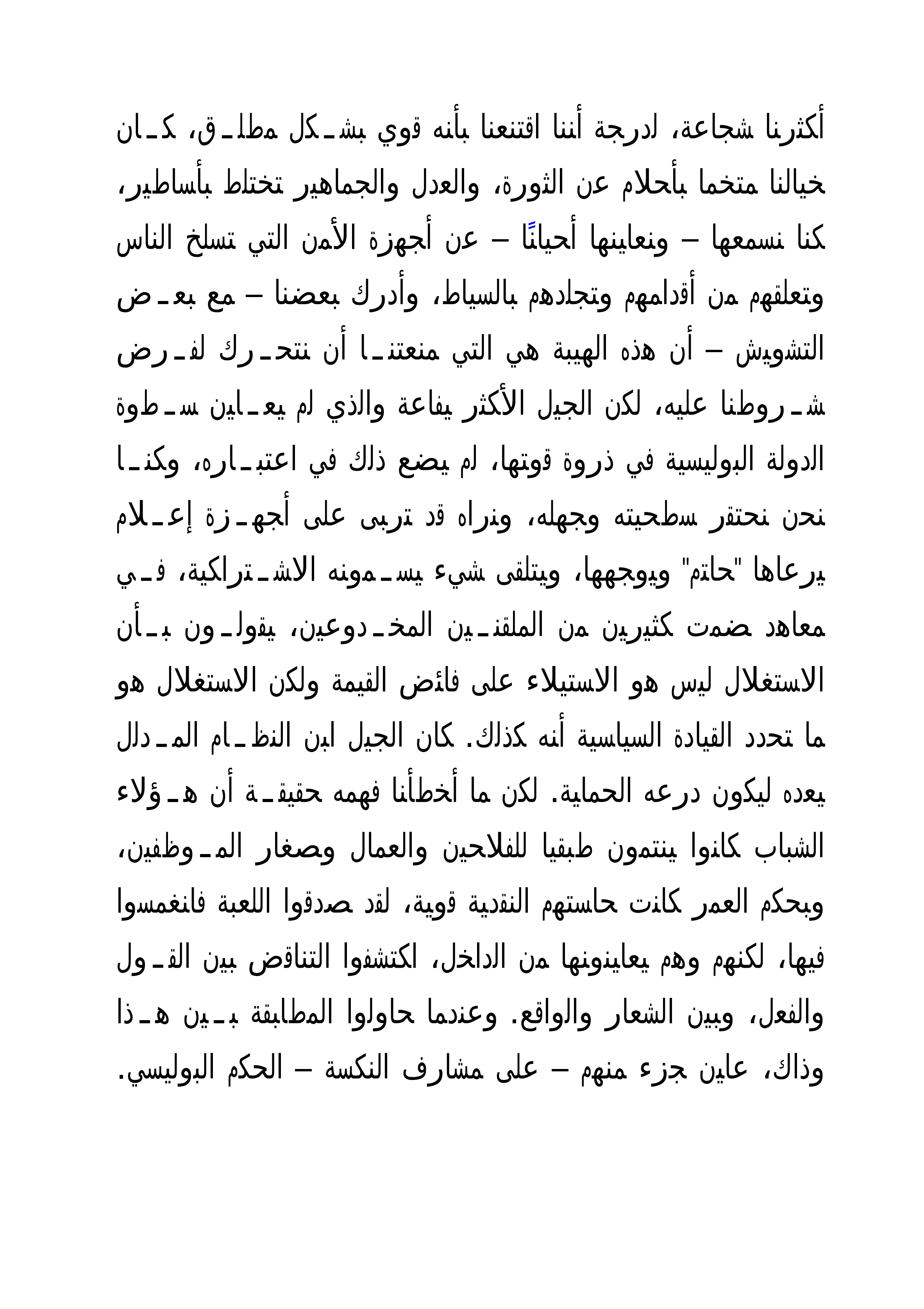
والنتيجة التي وصل إليها مدير الأمن العام المصري في مقدمة تقريره عن الأمن العام لسنة ١٩٧٠، سهل اكتشافها عند مراجعة إحصائيات الجريمة في عام ١٩٦٨ ومقارنتها بإحصائيات ١٩٦٦ – العام السابق مباشرة على النكسة – لقد زادت الجنايات فجأة بنسبة كلية تصل إلى ٨ بالمائة بينما كانت هذه الزيادة لا تتجاوز ٢ بالمائة السنوات السابقة، بل وكان هناك اتجاه ملحوظ للنقص في أعداد الجرائم. ومما يلفت النظر أن بعض الجنايات التي تتضمن سلوكًا عدوانيا واضحا تجاه السلطة أو تجاه الآخرين أو ضد الذات قد زادت بنسبة مرتفعة جدا في العام التالي على النكسة مباشرة، ففي ذاك العام – ١٩٦٨ – ارتفعت جنايات تعطيل المواصلات ووسائل النقل العام بنسبة ٣٠٠ بالمائة تقريبا، وزادت السرقات زيادة تصل إلى ٩٩ بالمائة وتضاعفت جرائم الخطف – ١٠٢ بالمائة – أما جنايات القتل فقد زادت بنسبة ٣٣ بالمائة وزادت جرائم الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٣٢ بالمائة وفي جنايات هتك العرض والاغتصاب فإن النسبة قد زادت ٢٩ بالمائة وتضاعفت جنايات إتلاف المزروعات.

وتقول التقارير الرسمية للأعوام التالية أن النسبة العمومية للجنايات قد عادت للانخفاض، ورغم هذا فإن بعض الجرائم ذات

الطابع العدواني الواضح قد زادت. ففي عام ١٩٦٩ زادت جـرائم هتك العرض والاغتصاب بنسـبة ٧,١ بالمائـة وزادت جنايـات الضرب المفضي إلى الموت بنسبة ٤,٤ بالمائة. أما السرقات فقـد ارتفعت بنسبة ١٨,٣ بالمائة كما زادت جرائم مقاومـة السـلطات والتجمهر زيادة مرتفعة جدا تصل إلى ٤٠,٩ بالمائة. ويلاحظ أنـه برغم النقص في الجريمة فإن أرقامها لم تعد إلى ما كانت عليه في عام ١٩٦٦ كما أن الاتجاه إلى النقص قد توقف.

كان الإنسان المصري قد تحول إلى كائن مركـب بالفعـل: مكتئب وعدواني، محبط وسليط اللسان، وبرغم أنه أخطأ – أحيانًـا – الهدف الذي يصب عليه عدوانيته وسلاطة لسانه، فإنه لم يفعـل ذلك دائما.

واكتشف جيلنا – مذهولاً – الجيل الشاب، بهر أعيننا التـي غشى بصرها ظلام الزنازين: كان الجيل الجديد قد ولـد أواخـر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وحمته سنه الصغيرة من التعرض لعمليات التعقيم والإخصاء التي حاولوها معنا، فالتقى بوعيه بـين أنقاض الهزيمة التي هزته بطريقة مختلفة تماما، كان جيلنا قد شهد عقدا – أو أقل – من القرن قبل قيام الثورة فـي يوليـو (تمـوز) ١٩٥٢، وبدرجة ما فإن هيبة الحكم كانت قد ترسبت فـي أعمـاق



أكثرنا شجاعة، لدرجة أننا اقتنعنا بأنه قوي بشكل مطلق، كان خيالنا متخما بأحلام عن الثورة، والعدل والجماهير تختلط بأساطير، كنا نسمعها – ونعاينها أحيانًا – عن أجهزة الأمن التي تسلخ الناس وتعلقهم من أقدامهم وتجلدهم بالسياط، وأدرك بعضنا – مع بعض التشويش – أن هذه الهيبة هي التي منعتنا أن نتحرك لفرض شروطنا عليه، لكن الجيل الأكثر يفاعة والذي لم يعاين سطوة الدولة البوليسية في ذروة قوتها، لم يضع ذلك في اعتباره، وكنا نحن نحتقر سطحيته وجهله، ونراه قد تربى على أجهزة إعلام يرعاها "حاتم" ويوجهها، ويتلقى شيء يسمونه الاشتراكية، في معاهد ضمت كثيرين من الملقنين المخدوعين، يقولون بأن الاستغلال ليس هو الاستيلاء على فائض القيمة ولكن الاستغلال هو ما تحدد القيادة السياسية أنه كذلك. كان الجيل ابن النظام المدلل يعده ليكون درعه الحماية. لكن ما أخطأنا فهمه حقيقة أن هؤلاء الشباب كانوا ينتمون طبقيا للفلاحين والعمال وصغار الموظفين، وبحكم العمر كانت حاستهم النقدية قوية، لقد صدقوا اللعبة فانغمسوا فيها، لكنهم وهم يعاينونها من الداخل، اكتشفوا التناقض بين القول والفعل، وبين الشعار والواقع. وعندما حاولوا المطابقة بين هذا وذاك، عاين جزء منهم – على مشارف النكسة – الحكم البوليسي.

حين شنت أجهزته حملة اعتقالات في خريف ١٩٦٦ ضمت أكثـر من ٢٠٠ من جيل الآباء، وجيل الوسط، والجيل الجديد.

وانهالت العصِي والسياط على الجيل الجديد[١].

فيما بعد – وفي شباط ١٩٦٨ – تحـرك الجيـل فـي أول الحركات الجماهيرية التي شهدها النظـام منـذ ١٩٥٤. وبـرغم محدودية الحركة انزعج النظام منها انزعاجا بالغًا. كان قد عـاش سنوات طويلة يبني "هيبته" ويرفض أن يتحدى أحد هـذه الهيبـة.

---

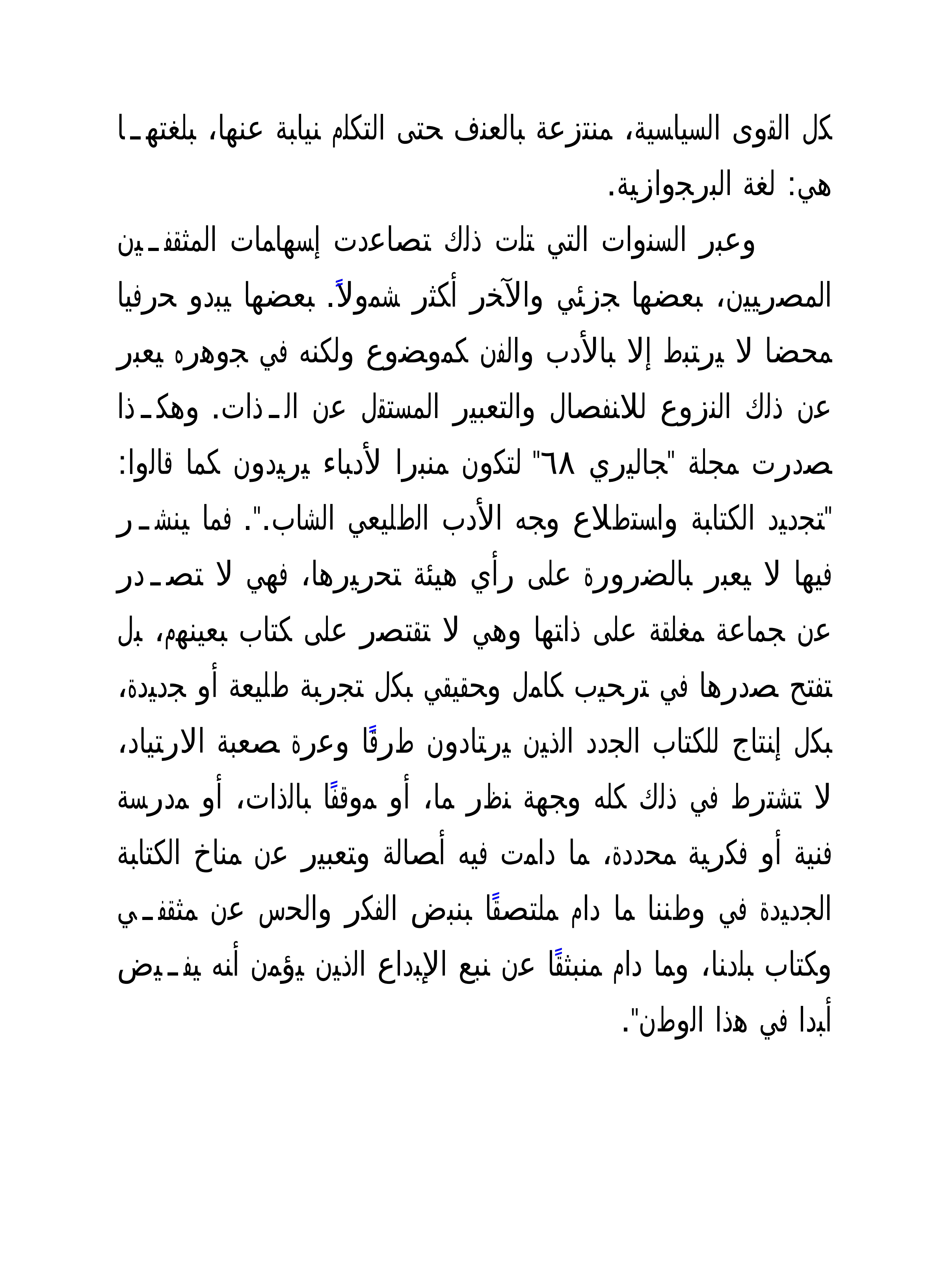
(١) وجهت ضربة أكتوبر ١٩٦٦ أساساً إلى الاتجاهات اليسارية التي أفرخت داخل منظمة الشباب الاشتراكي، الجناح الشبابي للاتحاد الاشتراكي العربي آنذاك، وداخل المعاهد الاشتراكية التي كانت بمثابة مدارس الكادر لتخريج قادة الاتحاد، وقادة طليعة الاشتراكيين، الذي عرف إعلامياً فيما بعد بالجهاز السياسي للاتحاد أو التنظيم السري له. وقد شملت الضربة عددا كبيرا من أساتذة المعهد كان من بينهم عميده د. إبراهيم سعد الدين والأساتذة أمين عز الدين ولطفي الخولي، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء وموجهي وأعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الشباب. وكان الاتهام الأساسي، وهو الميول الماركسية والقومية يستند إلى اتفاق وقع بين محسن إبراهيم أحد مسئولي حركة القوميين العرب آنذاك، وبين النظام على حل فرعهم القطري في مصر، ودمجه في منظمة الشباب الاشتراكي، لكن الأجهزة زعمت أن أعضاء قيادة الفرع – الذين أصبحوا أعضاء في اللجنة المركزية للمنظمة – قد شكلوا تكتلا داخل اللجنة، لتسييد أفكار حركة القوميين العرب، وقد شملت الحملة مؤلف هذا الكتاب، الذي كان يعمل آنذاك، كمراسل لمجلة "الحرية" – لسان حال حركة القوميين العرب – في القاهرة، رغم أنه لم تكن له علاقة تنظيمية أو أيديولوجية بحركة القوميين العرب. راجع الفصل المعنون "الثورة بين المسير والمصير" من هذا الكتاب.

وكانت ثقته بنفسه وإيمانه بانصياع الشعب له، ثقة لا حد لها. ولذلك كان يرفض المطالبات أيا كانت، فهو يفضل دائما أن تكون له اليـد العليا: يمنح وعلى الكل أن يشكروا له ما منح.

في عام ١٩٦٢ – وأثناء انعقاد المـؤتمر الـوطني للقـوى الشعبية – وقف "أنور سلامة" ليتحدث باسم الاتحاد العام لنقابـات العمال مقدما بعض المطالب، فثار "عبد الناصر" مؤكدا أن أحدا لم يجبره على تقديم ما قدمه للطبقة العاملة، وأنه لا يقبل المطالبـات! وحين ثار الطلاب رفض "عبد الناصر" الاعتراف بأن الحركة تعبر عن الطلاب – وهم أبناء النظام وأعلن أنها تعبـر عـن عناصـر مندسة من اليمين الرجعي واليسار المغامر. وحين تكررت الظاهرة في نفس العام – وبعد ستة شهور فقط – واجهها بشراسـة وقتـل "شـعراوي جمعة" ١٥ من المصريين وأيامها قال "عبد الناصـر" كلمته الشهيرة:

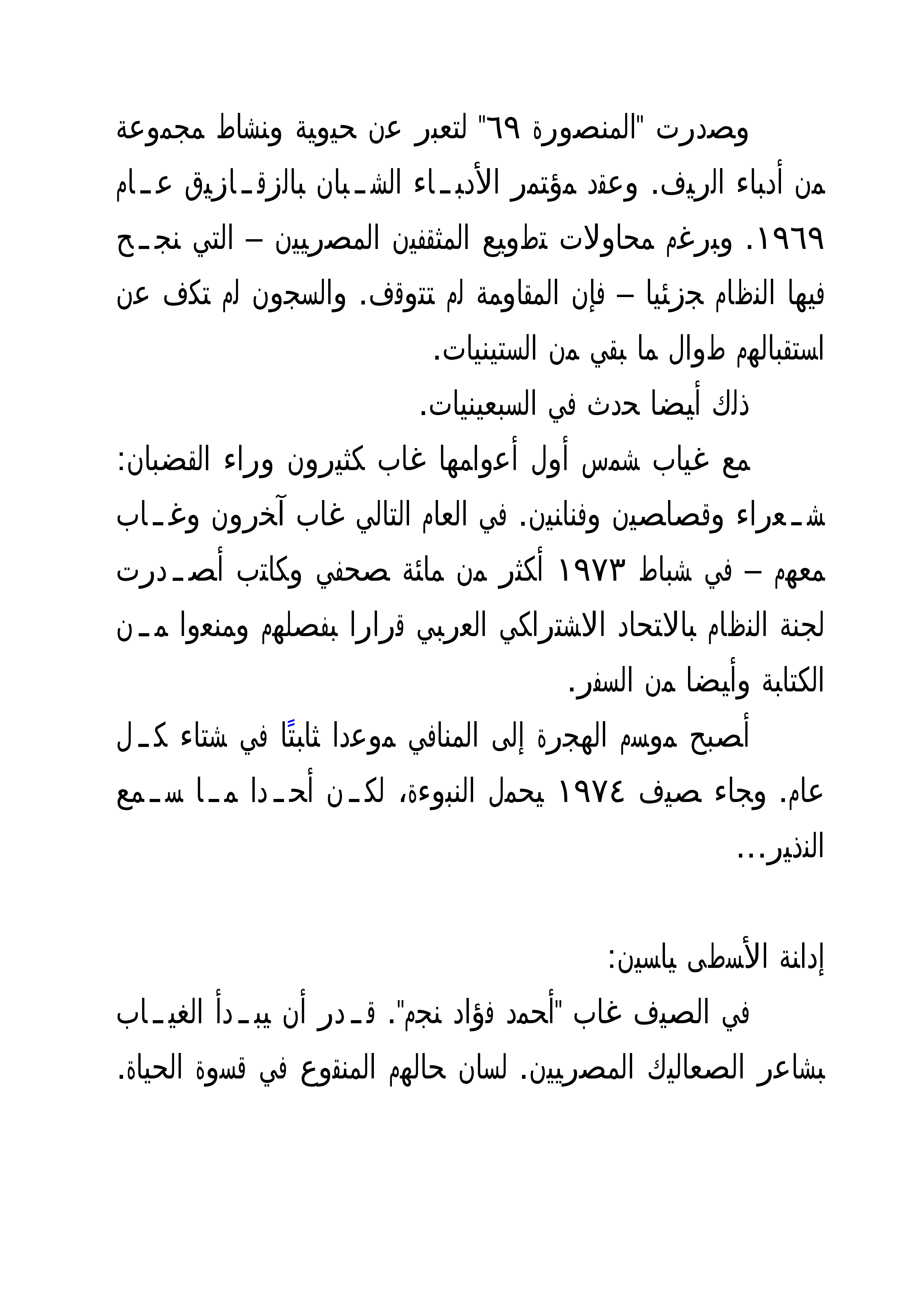
- إذا لم نستطع أن نقود فسوف نحكم".

ربما كانت الشهور الأولى من عـام ١٩٦٨ هـي التـاريخ الرسـمي لميلاد الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر فمنذ ذلـك التاريخ تصاعدت نضالات الشعب المصري لتأكيد استقلاليته عـن النظام البطريركي الذي فرضت البرجوازية بمقتضاه وصايتها على



كل القوى السياسية، منتزعة بالعنف حتى التكلم نيابة عنها، بلغتها هي: لغة البرجوازية.

وعبر السنوات التي تلت ذلك تصاعدت إسهامات المثقفين المصريين، بعضها جزئي والآخر أكثر شمولاً. بعضها يبدو حرفيا محضا لا يرتبط إلا بالأدب والفن كموضوع ولكنه في جوهره يعبر عن ذلك النزوع للانفصال والتعبير المستقل عن الذات. وهكذا صدرت مجلة "جاليري ٦٨" لتكون منبرا لأدباء يريدون كما قالوا: "تجديد الكتابة واستطلاع وجه الأدب الطليعي الشاب.". فما ينشر فيها لا يعبر بالضرورة على رأي هيئة تحريرها، فهي لا تصدر عن جماعة مغلقة على ذاتها وهي لا تقتصر على كتاب بعينهم، بل تفتح صدرها في ترحيب كامل وحقيقي بكل تجربة طليعة أو جديدة، بكل إنتاج للكتاب الجدد الذين يرتادون طرقًا وعرة صعبة الارتياد، لا تشترط في ذلك كله وجهة نظر ما، أو موقفًا بالذات، أو مدرسة فنية أو فكرية محددة، ما دامت فيه أصالة وتعبير عن مناخ الكتابة الجديدة في وطننا ما دام ملتصقًا بنبض الفكر والحس عن مثقفي وكتاب بلادنا، وما دام منبثقًا عن نبع الإبداع الذين يؤمن أنه يفيض أبدا في هذا الوطن".



وصدرت "المنصورة ٦٩" لتعبر عن حيوية ونشاط مجموعة من أدباء الريف. وعقد مؤتمر الأدباء الشبان بالزقازيق عام ١٩٦٩. وبرغم محاولات تطويع المثقفين المصريين – التي نجح فيها النظام جزئيا – فإن المقاومة لم تتوقف. والسجون لم تكف عن استقبالهم طوال ما بقي من الستينيات.

ذلك أيضا حدث في السبعينيات.

مع غياب شمس أول أعوامها غاب كثيرون وراء القضبان: شعراء وقصاصين وفنانين. في العام التالي غاب آخرون وغاب معهم – في شباط ١٩٧٣ أكثر من مائة صحفي وكاتب أصدرت لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي قرارا بفصلهم ومنعوا من الكتابة وأيضا من السفر.

أصبح موسم الهجرة إلى المنافي موعدا ثابتًا في شتاء كل عام. وجاء صيف ١٩٧٤ يحمل النبوءة، لكن أحدا ما سمع النذير...

إدانة الأسطى ياسين:

في الصيف غاب "أحمد فؤاد نجم". قدر أن يبدأ الغياب بشاعر الصعاليك المصريين. لسان حالهم المنقوع في قسوة الحياة.

من يقول أنه شاعر البروليتاريا مخطـئ. هـو بالتحديـد شـاعر للبروليتاريا الرثة: مساحي الأحذية وبائعي أعواد الثقاب، وبائعـات البخور في حي الحسين، هذا النوع الغريب من الناس: الجائع جـدا إلى درجة لا تصدق، الـذكي، الـذي يسـتطيع أن يأتيـك بكـل الممنوعات. خاف طلاء المجاملة الذي يتعامل بـه معـك يخفـي احتقاره. يعلم أنك مزيف، وأن ملابسك الأنيقة ونقودك الجديدة تؤكد أنك لص.

على لسان هؤلاء كتب "أحمد فؤاد نجم" أغنية لحنها وغناها الشيخ إمام، وكانت عن نيكسون:

شـرفت يـا نيكسـون بابـا ... يـا بتـاع الـووتر جيـت
عملولـك قيمـة وسـيما ... سلاطين الفـول والزيـت[٢]
فرشـولك أوسـع سـكة ... من رأس التـين[١]علىمكـة
وهنـاك تتفـذ علـى عكـة ... ويقولـوا عليـك حجيـت
ما هو مولـد[١] سـاير دايـر ... شيا [٢] يا صحاب البيـت

(١) سلاطين الفول والزيت، إشارة إلى آنية فخارية يباع فيها الفول المدمس الطعام الشعبي المصري، وهي مستخدمة هنا بمعناها الفصيح، كجمع لكلمة سلطان.

(٢) هو القصر الذي نزل فيه نيكسون في الأسكندرية إبان زيارته لمصر في صيف ١٩٧٤.

صرخة احتجاج دائم كانت الأغنية. في الأرض أنتْ عظـام شهداء التل الكبير وسناء وأطفال بحر البقر. يوما في شباط ١٩٧٠ كتب صلاح جاهين قصيدة قال فيها:

"إحنا العمال اللي اتقتلوا
قدام المصنع في ابو زعبل
بنغني للدنيا ونتلوا
عناوين
جرانين المستقبل:
إدانة المستر نيكسون، بقل الأسطى ياسين...."

في ضجيج الاحتفال بزيارة نيكسون قرئت القصيدة خطـأ:
إدانة الأسطى ياسين بقتل المستر نيكسون...

في أغنية (نجم / وإمام) تفسير لذلك. الصعلوكان القاهريان خاطبا نيكسون بلا ألقاب تشريف. قالا:

---

(١) إشارة إلى الاحتفالات الصاخبة التي أقيمت للزائر، وهي مستمدة من الاحتفالات بموالد أولياء ا التي تعتبر واقعياً نموذجاً للفوضى واختلاف الحابل، بالنابل.

(٢) عبارة شعبية مصرية بمعنى شيء يا أصحاب البيت، وهي مستخدمة في القصيدة بهدف السخرية من تأليف الإعلام الرسمي للزائر.

جواسيسك[1] يوم تشـريفك على كيفيك نصـبوا الـزار[3]
تتقصـع[2] فيـه المـومس والقـ ـ ـارح والمنـ ـ ـدار[4]
والشيخ شمهورش راكـب ع الكوديا[5] وهات يا مراكـب
وبـواقي الزفـة عناكـب ساحبين على حسب الصـيت
ما هو مولـد سـاير دايـر شي ا يـا صـحاب البيـت

جهةٌ ما قررت إبدال بيت صلاح جاهين ليصبح: "إدانة (نجم / وإمام) بإهانة المستر نيكسون".

في القانون المصري تهمة نصها: إهانة رئيس دولة أجنبية.

في السجن غاب إمام نجم.

تأمل القاضي وجوه المتهمين. تحصن المحـامي بفرصـة سنحت وهي:

---

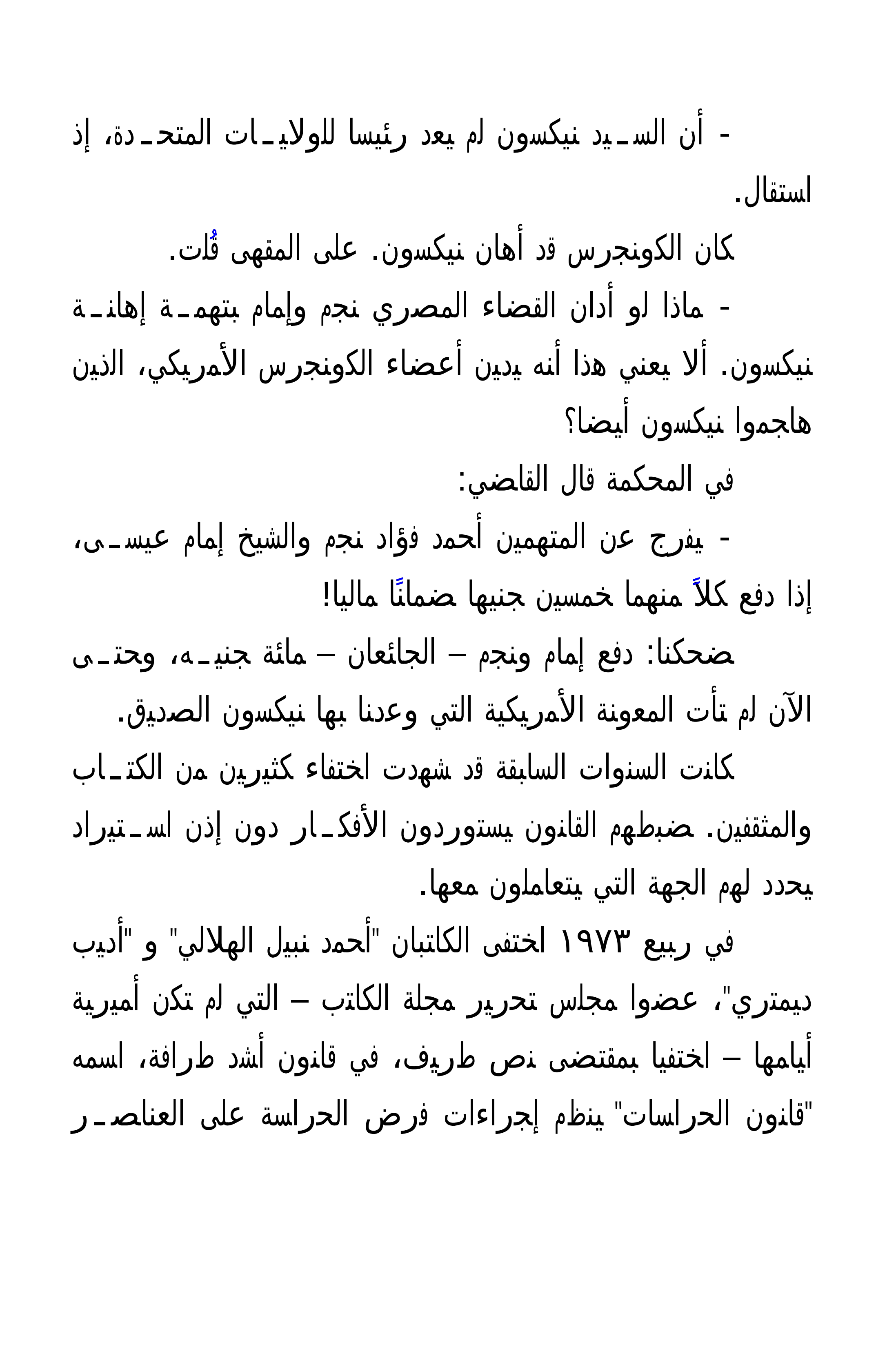
(1) إشارة إلى من يعتبرهم الشاعر من الجواسيس الأمريكيين ممن بالغوا في الترحيب بزيارة نيكسون للقاهرة..

(2) تتلوى بميوعة.

(3) الزار حفلة شعبية معروفة بمصر، تقام عادة لاسترضاء العفاريت الذين يسكنون جسد البشر، ويسببون بعض الأمراض العصبية.

(4) المندار: تعبير شعبي مصري، يوحي بالمصابين بالشذوذ الجنسي.

(5) إشارة إلى زوجة قائد الزار، وقد جرى التحقيق مع أحمد فؤاد نجم حول هذه الكلمة يظن أنه يقصد منها السيدة جيهان زوجة رئيس الجمهورية آنذاك أنور السادات.



- أن السـيد نيكسون لم يعد رئيسا للولايـات المتحـدة، إذ استقال.

كان الكونجرس قد أهان نيكسون. على المقهى قُلت.

- ماذا لو أدان القضاء المصري نجم وإمام بتهمـة إهانـة نيكسون. ألا يعني هذا أنه يدين أعضاء الكونجرس الأمريكي، الذين هاجموا نيكسون أيضا؟

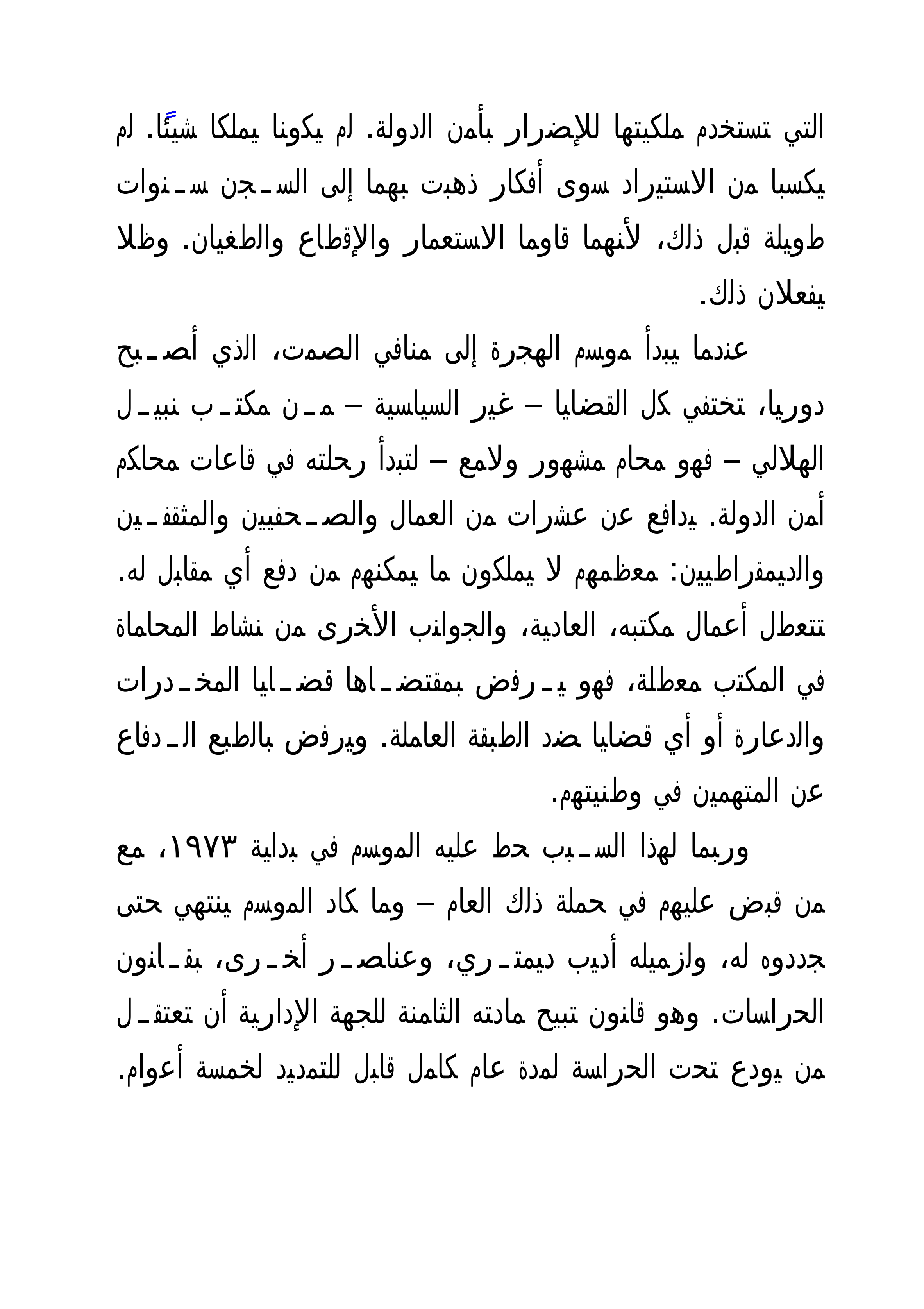
في المحكمة قال القاضي:

- يفرج عن المتهمين أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام عيسـى، إذا دفع كلاً منهما خمسين جنيها ضمانًا ماليا!

ضحكنا: دفع إمام ونجم – الجائعان – مائة جنيـه، وحتـى الآن لم تأت المعونة الأمريكية التي وعدنا بها نيكسون الصديق.

كانت السنوات السابقة قد شهدت اختفاء كثيرين من الكتـاب والمثقفين. ضبطهم القانون يستوردون الأفكـار دون إذن اسـتيراد يحدد لهم الجهة التي يتعاملون معها.

في ربيع ١٩٧٣ اختفى الكاتبان "أحمد نبيل الهلالي" و "أديب ديمتري"، عضوا مجلس تحرير مجلة الكاتب – التي لم تكن أميرية أيامها – اختفيا بمقتضى نص طريف، في قانون أشد طرافة، اسمه "قانون الحراسات" ينظم إجراءات فرض الحراسة على العناصـر



التي تستخدم ملكيتها للإضرار بأمن الدولة. لم يكونا يملكا شيئًا. لم يكسبا من الاستيراد سوى أفكار ذهبت بهما إلى السجن سنوات طويلة قبل ذلك، لأنهما قاوما الاستعمار والإقطاع والطغيان. وظلا يفعلان ذلك.

عندما يبدأ موسم الهجرة إلى منافي الصمت، الذي أصبح دوريا، تختفي كل القضايا – غير السياسية – من مكتب نبيل الهلالي – فهو محام مشهور ولامع – لتبدأ رحلته في قاعات محاكم أمن الدولة. يدافع عن عشرات من العمال والصحفيين والمثقفين والديمقراطيين: معظمهم لا يملكون ما يمكنهم من دفع أي مقابل له. تتعطل أعمال مكتبه، العادية، والجوانب الأخرى من نشاط المحاماة في المكتب معطلة، فهو يرفض بمقتضاها قضايا المخدرات والدعارة أو أي قضايا ضد الطبقة العاملة. ويرفض بالطبع الدفاع عن المتهمين في وطنيتهم.

وربما لهذا السبب حط عليه الموسم في بداية ١٩٧٣، مع من قبض عليهم في حملة ذلك العام – وما كاد الموسم ينتهي حتى جددوه له، ولزميله أديب ديمتري، وعناصر أخرى، بقانون الحراسات. وهو قانون تبيح مادته الثامنة للجهة الإدارية أن تعتقل من يودع تحت الحراسة لمدة عام كامل قابل للتمديد لخمسة أعوام.

وهكذا تقرر أن يوضع نبيل الهلالي وأديب ديمتري تحت الحراسة ضحكا. قالا: نحن لا نملك شيئًا يمكن أن يعتبـر ملكيـة. تحـذلق القانون فقال القاضي: كل حيازة ملكية حتى ولـو كانـت سـريرا للنوم.. صدق "نجيب سرور" القائل: عدل لابس طرابيش!.

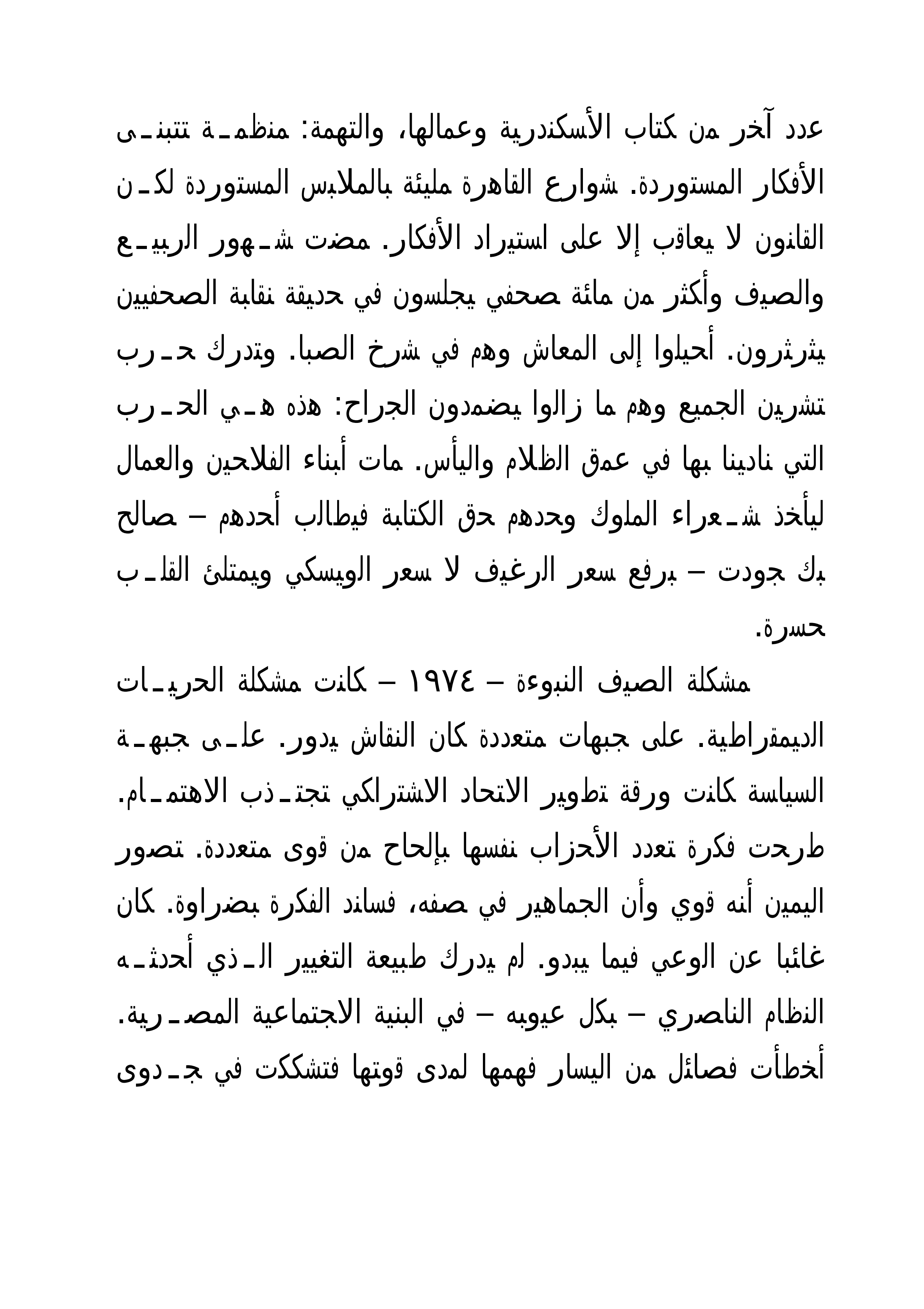
فيما بعد – قبل أن يغيب – سجل "أحمد فؤاد نجم" تفسيره لما جرى... قال:

إحنـــا قلنـــا م البدايـــة وانتـــوا شـــايفين الختـــام
حِيثْ وإن الصـالة بوظـة[1] والحضـور نيـام نيـام
والمجال فيـه ألـف قاضـي كـل قاضـي ولـه مـرام
والشــهود نســيوا الشــهادة والقضـــية والنظـــام
والقفــص مليــان ضــحايا والهلالــي لمــا قــام
قلعــوه روب المحــامي لبســوه تــوب الاتهــام
والنيابـــة ع الغلابـــة طبقـــت بنـــد اللجـــام

في صيف ١٩٧٣ أيضا اختفى الناقـدان "إبـراهيم فتحـي" رئيس جمعية كتاب الغد و "خليل كلفت"، عضو مجلس إدارتها، مع

---

(١) إشارة إلى التعفن والفساد الزاعق الرائحة. والبوظة في العامية المصرية، غيرها في العامية اللبنانية. في مصر يطلق الاسم على مشروب مسكر يتكون من تخمير الخبز.



عدد آخر من كتاب الأسكندرية وعمالها، والتهمة: منظمة تتبنى الأفكار المستوردة. شوارع القاهرة مليئة بالملابس المستوردة لكن القانون لا يعاقب إلا على استيراد الأفكار. مضت شهور الربيع والصيف وأكثر من مائة صحفي يجلسون في حديقة نقابة الصحفيين يثرثرون. أحيلوا إلى المعاش وهم في شرخ الصبا. وتدرك حرب تشرين الجميع وهم ما زالوا يضمدون الجراح: هذه هي الحرب التي نادينا بها في عمق الظلام واليأس. مات أبناء الفلاحين والعمال ليأخذ شعراء الملوك وحدهم حق الكتابة فيطالب أحدهم – صالح بك جودت – برفع سعر الرغيف لا سعر الويسكي ويمتلئ القلب حسرة.

مشكلة الصيف النبوءة – ١٩٧٤ – كانت مشكلة الحريات الديمقراطية. على جبهات متعددة كان النقاش يدور. على جبهة السياسة كانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي تجتذب الاهتمام. طرحت فكرة تعدد الأحزاب نفسها بإلحاح من قوى متعددة. تصور اليمين أنه قوي وأن الجماهير في صفه، فساند الفكرة بضراوة. كان غائبا عن الوعي فيما يبدو. لم يدرك طبيعة التغيير الذي أحدثه النظام الناصري – بكل عيوبه – في البنية الاجتماعية المصرية. أخطأت فصائل من اليسار فهمها لمدى قوتها فتشككت في جدوى

فكرة الأحزاب، بل ورفضتها. كثيـرون طـالبوا بـالإفراج عـن المسجونين السياسيين وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، واسـتقلال النقابات وكافة المنظمات الجماهيرية عن أي وصاية..

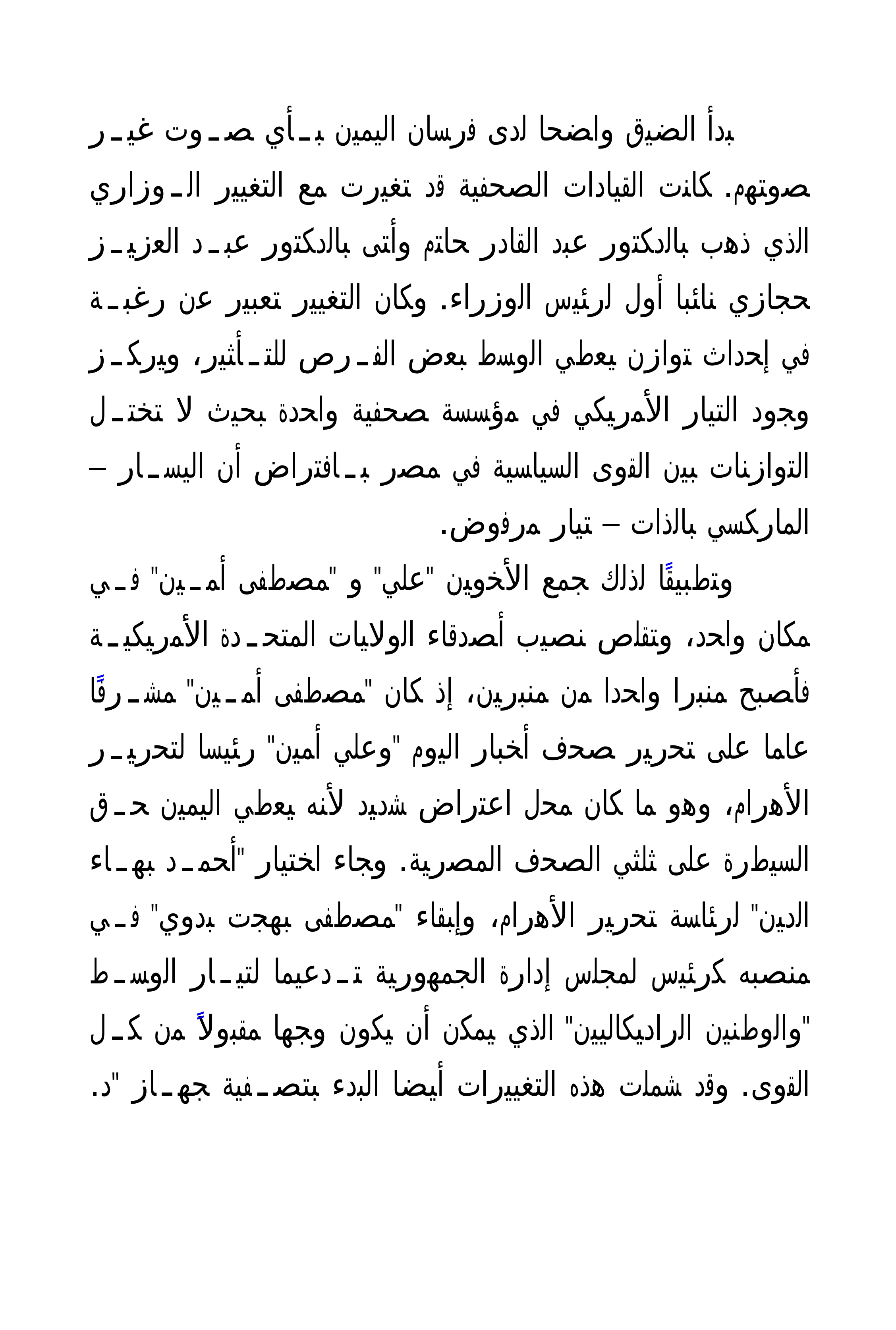
وكما حدث في السياسة حدث في جبهة الثقافة والفكر.

بمجرد أن شـعر اليمين أن الكتل العريضة من اليسار تريد حقها الديمقراطي في الاستقلال حتى كشف عن فاشيته وبدأ يتحدث عن إعطاء الحريات لمن يؤمنون بمصر وحدها لا من يسـتوردون الأفكار.

وبدأت الحرب على جبهة الثقافة التي كانت بطبيعتها أكثـر حساسية لأشكال الصراع الطبقي في مصر. واندفعت جحافل مـن اليمين الجهول الشرس طول الصيف تمهد لموسم الهجرة إلى منافي الصمت!!

الوسط المرفوض......

على صعيد الصحافة



بدأ الضيق واضحا لدى فرسان اليمين بأي صوت غير صوتهم. كانت القيادات الصحفية قد تغيرت مع التغيير الوزاري الذي ذهب بالدكتور عبد القادر حاتم وأتى بالدكتور عبد العزيز حجازي نائبا أول لرئيس الوزراء. وكان التغيير تعبير عن رغبة في إحداث توازن يعطي الوسط بعض الفرص للتأثير، ويركز وجود التيار الأمريكي في مؤسسة صحفية واحدة بحيث لا تختل التوازنات بين القوى السياسية في مصر بافتراض أن اليسار – الماركسي بالذات – تيار مرفوض.

وتطبيقًا لذلك جمع الأخوين "علي" و "مصطفى أمين" في مكان واحد، وتقلص نصيب أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية فأصبح منبرا واحدا من منبرين، إذ كان "مصطفى أمين" مشرفًا عاما على تحرير صحف أخبار اليوم "وعلي أمين" رئيسا لتحرير الأهرام، وهو ما كان محل اعتراض شديد لأنه يعطي اليمين حق السيطرة على ثلثي الصحف المصرية. وجاء اختيار "أحمد بهاء الدين" لرئاسة تحرير الأهرام، وإبقاء "مصطفى بهجت بدوي" في منصبه كرئيس لمجلس إدارة الجمهورية تدعيما لتيار الوسط "والوطنين الراديكاليين" الذي يمكن أن يكون وجها مقبولاً من كل القوى. وقد شملت هذه التغييرات أيضا البدء بتصفية جهاز "د.

محمد عبد القادر حاتم" في الصحافة وفي أجهزة الإعلام المصرية، بعد أن فقد "حاتم" – آنذاك – منصبه كـوزير الإعـلام – أحـب مناصبه إليه – وفشلت محاولته لإبقاء أصدقائه في مناصب قياديـة في الصحافة المصرية إذ شملت التغييرات الصحفية – وقد جـرت في ربيع ١٩٧٤ – طرد اثنين من أقرب اتباعه إليه، هما ""ممدوح رضا" – وكان رئيس تحرير تنفيذ لجريدة الجمهورية، و"إبـراهيم الورداني" – وكان عضوا بمجلس إدارتها – عن مصـبيهما. كمـا فشلت محاولة د. حاتم لطرد "مصطفى بهجت بدوي" مـن رئاسـة تحرير ورئاسة مجلس إدارة "الجمهورية".

برغم ذلك، وبرغم أن اليمين كان يملك منابر قوية في "دار الهلال" و "دار أخبار اليوم" فإن أيديولوجية الرأسمالية الطفيلية فـي مصر، التي كانت تتجه نحو أحداث زواج كاثوليكي بـين مصـر والغرب – الأمريكي بالذات – قد رفضت هذه التغييرات، وبـدأت تقاتل بضراوة من أجل طرد "أحمد بهاء الدين" و "مصطفى بهجت بدوي"، وركزت هجومها عليها باعتبارهما شيوعيين. وهو ما كانت تعلم أنه كاذب تماما، فتهمتهما عندهما أنهما لا يضطهدان على "عبد الناصر" – حيث يمثل ذلك انتمائهما الفكري الحقيقي – هذا فضـلاً عن أنهما لا يغرقان في التشبيب بالولايات المتحدة، وكان الهجـوم

الشرس عليهما دليلاً على أن كل من لا يعلن أمريكيته وكل من لا يضطهد الشيوعيين أو الناصريين هو في مفهوم هـؤلاء السـادة: شيوعيا.

وكما يحدث في القصص[1] الخرافية تماما، فإن مجموعة من محرري جريدة الجمهورية شكلوا تجمعا سريا سموه "الصـحفيون الوطنيون بدار التحرير" وبدأ هذا التجمـع يصـدر سلسـلة مـن المنشـورات السرية ركزت الهجوم على "مصطفى بهجت بـدوي" باعتباره كما قالت هذه المنشـورات زعيما خطيرا لتنظيم شيوعي يعمل في جريدة "الجمهورية" القاهرية ويتقاضى مرتبات ثابتة مـن السفارات الشيوعية وتضمن المنشـورات هجوما على عـدد مـن كتاب "الجمهورية" – من مختلف فصائل اليسار – هم محمد عـودة – كامل زهيري – حسين عبد الرازق – عبد العزيـز عبـد ا – فتحي عبد الفتاح – مصطفى كمال – عبد الحميد عبد النبي – عبد العال الباقوري - محمد أبو الحديد – صلاح عيسى.

---

(١) هناك تنويعات أخرى على قصة الصراع حول قيادة جريدة "الجمهورية" في كتابي مصطفى بهجت بدوي "وجاء العيد بعد العاشر من رمضان" – دار الجمهورية ١٩٧٤ و"مذكرات رئيس تحرير" – دار الشعب ١٩٧٦. كما تناولت جوانباً منها في مقدمة كتابي "حكايات من مصر – المجموعة الثانية – هوامش المقريزي" – دار القاهرة ١٩٨٤.

كان واضحا أن المنشـورات تطبع في حماية ما تستطيع أن تمنح حمايتها لمن يمارسون عملاً يعاقب عليه القـانون المصـري بقسوة بالغة، خاصة أن هذه المنشـورات بدأت تتجه إلـى عمـال الطباعة بدار التحرير للطبع والنشر – التي تصدر عنهـا جريـدة الجمهورية – زاعمة أنهم لا يتقاضون حقوقهم الاقتصادية – ومنها بدل طبيعة العمل – لأن ميزانية الدار منتهية في شـكل مرتبـات مرتفعة، تمنح للكتاب الشيوعيين، الذين أدوا إلى تـدهور توزيـع الجمهورية، وتكبيد الدار خسائر فادحة، لأنهم ليسوا صـحفيين ولا يعرفون كيف يجذبون القارئ!! ومع أن المنشـورات كانت بهـذا المنحى تتجه لتحريض مباشر على التمرد، فإن الصحفيين اليمينيين الذين كانوا يصدرونها ويوزعونها، وهم يفتقـدون لأيـة شـجاعة حقيقية لتحدي السلطات، استمروا يفعلون ذلك، الأمر الذي أكـد أن وراءهم جهات رسـمية تمدهم بالإمكانيات وتكفل لهم الحماية.

وبدأ بعض ما تتضمنه هذه المنشـورات يظهر في مقـالات مكثفة في صحف "دار الهلال" ودار "أخبار اليوم" وحتى في صحيفة "الجمهورية": مصطفى بهجت بدوي و "روزاليوسف": عبد الرحمن الشرقاوي، وبرغم أن هذه كانت أكذوبة واضحة الافتراء إلا أنهـا أكدت شيئًا واحدا، هو أن الوسط أيضا أصبح غيـر مقبـول، وأن

اليمين المصري لا يرضى إلا بديمقراطية ديكتاتورية تتيح أن يتكلم وحده بعد أن يصمت الجميع. وأنه مفْلس فكريا بدرجة ينزع فيهـا من أي تصد له، ويخشى أن تؤدي أية مواجهة إلى تعريـة أمـام الجماهير بما يعزله تماما عن التأثير.

ووصلت الحملة إلى درجة مـن الابتـذال أصـبحت فيهـا المنشـورات تستعدي السلطة علنًـا، مطالبـة بشـنق الصـحفيين والمثقفين اليساريين. ووصل الابتزاز بأحد هذه المنشـورات إلـى القول بأن باب "هوامش" الذي كانت تنشره "الجمهورية" – وكنـت أكتبه يوميا بتوقيع مستعار هو المقريزي – يهاجم السـيدة جيهـان السادات لأنه قد تحدث في ذكرى "مصطفى النحـاس" – الـزعيم المصري المعروف – عن تأثير زوجته السـيدة "زينـب الوكيـل" على مسار الحكم، وقد استورد الجناح الذي كان يحرك الحملة فـي السلطة المصرية وقتها الصحفي المصري المهاجر "محمد جـلال كشك" ليسنده فكتب في "الصياد" اللبنانية يقول:

- إن كاتب جريدة الجمهورية بدأ يكتب عن زينب الوكيـل وهي حرم مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، سمعتها مقترنة في السياسة المصرية بفكرة سيطرة الزوجة على الزعيم الأمر الـذي أدى إلى انحرافه وتراخيه في مقاومة الاستعمار والسراي، وبالطبع

يستغرب الإنسان أن يعتنق كاتب ماركسي هذه الفكرة، هـو الـذي يرفض كل تفسير إلا التفسير المادي حتى للأديـان". وبـرغم أن الحملة كانت جاهلة وجهولة لم تفهم ما نشرته الجمهورية ولم تدرك أنه لم يكن هجوما على زينب الوكيل، بل كـان رفضـا للنظريـة الساذجة التي تتصور أن فردا يمكن أن يغير التاريخ، وتأكيدا بـأن فساد الوفد لم يكن راجعا إليها ولكن على ظروف موضوعية فـي البنية الطبقية والأيديولوجية للبرجوازية المصرية، برغم ذلك فقـد استمرت، ومضت بقوة.

في مواجهة هذه الحرب الشرسة وغير الأخلاقيـة تحـرك الكتاب اليساريون في "دار التحرير" في محاولة لتحديد المسـئولية عن هذه الحملة. وفي لقاءين متتالين جرى أولهما مع د. أحمد كمال أبو المجد (وزير الإعلام) – وممدوح سالم – وكان وقتها وزيـرا للداخلية ونائبا لرئيس الـوزراء – تسـاءل كتـاب اليسـار فـي الجمهورية.

- ماذا يجري بالضبط؟ هل هناك جهات رسـمية تضـيق إلى هذا الحد بصحفيين وكتاب يساريين محدودي العدد يخضع كل ما يكتبونه لمراجعة وحذف وتعديل لدرجة أنهم لا يكتبون إلا نادرا؟

وبدا "كمال أبو المجد" رجلاً طيبا ومتفهما. قال أنــه حقــق الأوضاع المالية لجريدة الجمهورية، وتأكد من كذب زعمهم بــأن "مصطفى بهجت بدوي" يغدق العلاوات على كتاب اليسار إذ أثبتت قوائم المرتبات أن العكس هو ما يحدث، وأن اليمين في الجمهورية "يقبض النقود" بينما يقوم اليسار بكل العمل.

وبرغم ذلك فقد أثبتت تطورات الأحداث بعــد ذلــك أن د. كمال أبو المجد رجل طيب الأخلاق، نبيل حقًا، لكنه يعيش في زمن لا يقدر هذه الصفات الطيبة حق قدرها.

ومن وجهة نظر الســيد "ممدوح ســالم"، بــدت المشــكلة، مشكلة أمن ونظام وضبط وربط، كان كل ما اهتم له أن هناك شغبا في "الجمهورية" وأن هذا الشغب يدور بين عشرين من محرريهــا نصفهم من أهل اليمين والباقي من أهل اليسار. وهو ما يجــب أن يتوقف لأن هناك ٢٠٠ محررا آخرين يؤثر الطبع عليهم وهم ليسوا طرفًا فيه، في زحام المناقشة معه ضاعت فكرة أن العدل يفتــرض تحديد المسؤول عن الشعب، وأن المحايدون حقًا هم من يفرقون بين المعتدي والمعتدى عليه. بدا وزير الداخلية ضيق الصدر، ولم يعلق عندما اتهمت جبهة في الحكم بأنها تحرك هذا، وحددت أســمائهم: "عبد القادر حاتم" و "يوسف السباعي" و "مصطفى أمين" و "علــي

أمين" و "موسى صبري" و "محمود أبو وافية". ولكنه أكد بثقـة أن أجهزة الأمن بوزارة الداخلية ستصل إلـى مـن يصـدرون هـذه المنشـورات أيا كانوا، وأن سيادة القانون سـوف تطبـق علـيهم بشـكل حاسم.

كانت أزمة – الجمهورية – تتفاقم وتتصاعد، وكانت شهور الصيف حبلى بموسم الهجرة إلى المنافي!! [1].

على جبهة الثقافة كانت المعركة أكثر شراسة، إذ تفجـرت أزمة مجلة "الكاتب" التي سرعان ما تحولت إلى معركة أصـبحت معروفة التفاصيل إلى درجة الإملال، لكنها كانت وجها آخر لـذلك الذي يجري على صعيد الصحافة، ولذلك الذي يجري على صـعيد السياسة والاقتصاد.

---

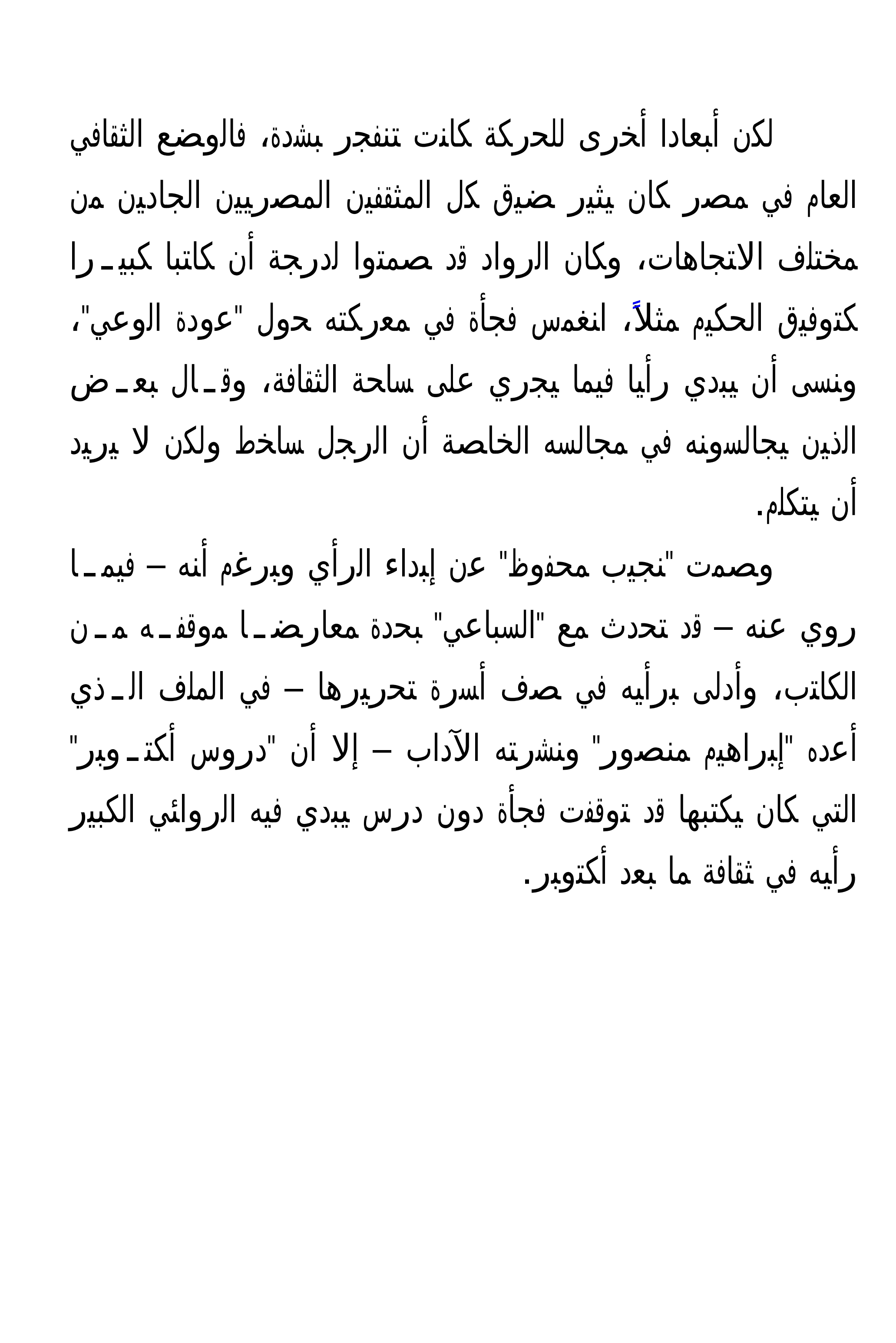
(١) حسمت أزمة الجمهورية في مارس ١٩٧٥، وإبان وجودي في السجن، فأخذ السادات بمقترحات قدمها الجناح اليميني في الصحافة المصرية، الذي كان مسيطرا آنذاك، وترك مصطفى بهجت بدوي منصبه ليتولاه الثلاثي: عبد المنعم الصاوي رئيسا لمجلس الإدارة ومحسن محمد رئيسا للتحرير وإبراهيم الورداني مديرا للتحرير، ونقل عدد من كتابها، إلى دور أخرى باعتبارهم ممثلين للفتنة، هم: محمد عودة (روز اليوسف)، حسين عبد الرازق وفريدة النقاش (الأخبار)، ثم ما لبث الخلاف أن دب بين الترويكا اليمينية وحسم لصالح محسن محمد الذي تولى رئاسة التحرير ورئاسة مجلس الإدارة، حوالي تسع سنوات، إلى أن اقتصر دوره (١٩٨٤ على رئاسة مجلس الإدارة وترك رئاسة التحرير لمحفوظ الأنصاري).

وفي حين بدا "يوسف السباعي" وزير الثقافة ضيق الصـدر سريع الاستثارة، فقد أثبت أنه مناور ذكي يعرف كيـف تتواصـل خيوطه دون أن تتعقد. لقد بدأ لكثرة ما أدلى به من أحاديث حـول أزمة "الكاتب" ثرثارا كثير الكلام، وعصبيا مهتاج الأعصاب، لكنه لم يفقد رؤية هدفه بوضوح، وفيما بعد تأكد لنا أن ما كـان يفعلـه "يوسف السباعي" لم يكن منبت الصلة بما كان ضروريا أن يجري في مقتبل الشتاء. كان "السباعي" يعبر عن ضيق عارم بكل ما هـو يساري ينتشر في الأبنية الفوقية المصرية كالوباء، وكان واضحا أن حكاية الديمقراطية هذه لا تجد من يتبناها على صعيد تلك الأبنيـة، وأنها لقيط أو بالونة اختبار أطلقت للزينة، أو لتضييع الوقت إلى أن يعيد الرئيس "فورد" دراسة الموقف في الشرق الأوسط.

ولا شك أن "السباعي" مناور ذكي يدعو للإعجاب من تفتنهم مثل هذه الصفة، إذ كان هدفه منذ اللحظة الأولى أن يبعد اليسـارية عن الكاتب كصفة مذمومة لا يرضى عنها ويثـق أنـه أضـعف الساخطين عليها، وأنه ليس وحيدا في حلبة الصراع ضدها. من هنا ركز الهجوم بوضوح مطلقًا مقولات ديمقراطية بالغة الفكاهة، تلك هي أن الكاتب مجلة تنقد نظام الحكم، كأن الديمقراطية هـي مـدح الحكم والتشبيب به والنفاق لرجاله، وانطلاقًا من هذا شـن علينـا

الحملة بشراسة. كانت حملة مضحكة ولكنها ذات دلالة. من أبرز دلالاتها ناقدا محترما وذو تاريخ هو "مصطفى عبد اللطيف السحرتي" قال في مقال له نشرته "الثقافة الأسبوعية" – وهي إحدى مجلات يوسف السباعي – أن أحد المقالات التي نشرتها مجلة "الكاتب" – وهي مقالتي مستقبل الديمقراطية في مصر – تتضمن أفكارا ضد الحكومة وأن كاتبها يهاجم فيها "الرأسمالية" وختم مقاله بقوله أنه مع "الحرية" ولكن "الحرية المقيدة". وهي عبارة تدعو للضحك كالبكاء. أنها تساوي تماما "الاشتراكية الرأسمالية" و "الأبيض الأسود" و "الديمقراطية الديكتاتورية".

واشتبكت خيوط معركة "الكاتب" مع خيوط معركة الجمهورية. وصدر أحد منشورات "الصحفيين الوطنيين بدار التحرير" ليتحدث عن التنسيق بين "الجمهورية" و "الكاتب" ورغم أن "يوسف السباعي" هو الذي بدأت الهجوم على أسرة "الكاتب" بمقال في "الجمهورية" (٢٢-٩-١٩٧٤) متخم بالمعلومات الخاطئة وبسبب علني يعاقب عليه القانون، فقد أزعجه أن "مصطفى بهجت بدوي" سمح للدكتور "محمد أنيس" ولصاحب هذه السطور بالرد على الوزير. وبدا واضحا أن ديمقراطيته تعني أن يتكلم هو وأن نسكت نحن. حتى لو اتهمنا بالخيانة.



لكن أبعادا أخرى للحركة كانت تنفجر بشدة، فالوضع الثقافي العام في مصر كان يثير ضيق كل المثقفين المصريين الجادين من مختلف الاتجاهات، وكان الرواد قد صمتوا لدرجة أن كاتبا كبيرا كتوفيق الحكيم مثلاً، انغمس فجأة في معركته حول "عودة الوعي"، ونسى أن يبدي رأيا فيما يجري على ساحة الثقافة، وقال بعض الذين يجالسونه في مجالسه الخاصة أن الرجل ساخط ولكن لا يريد أن يتكلم.

وصمت "نجيب محفوظ" عن إبداء الرأي وبرغم أنه – فيما روي عنه – قد تحدث مع "السباعي" بحدة معارضا موقفه من الكاتب، وأدلى برأيه في صف أسرة تحريرها – في الملف الذي أعده "إبراهيم منصور" ونشرته الآداب – إلا أن "دروس أكتوبر" التي كان يكتبها قد توقفت فجأة دون درس يبدي فيه الروائي الكبير رأيه في ثقافة ما بعد أكتوبر.

وكان طبيعيا أن تظل المشاكل والصراعات.. وأصبح كـل تصرف من الوزير محل نقد، وأصبح الرد التقليدي للوزير أن كل من ينقده هو شيوعي وعميل لمراكز القوى – حتى هـؤلاء الـذين وضعتهم مراكز القوى في السجون وأجاعتهم وقت كان هو يعمـل معها ويعاونها.

في بداية الصيف تفجرت مشكلة قاعة إخناتون، وهي قاعـة كانت سيدة أرمنية قد أهدتها لوزارة الثقافة المصـرية لتخصصـها لمعارض الفنانين التشـكيليين المصريين، ولأن القاعة ملحقة بمبنى إحدى الدور السينمائية التي كانت ملكًا للقطاع العام والتي سـلمت لأصحابها الأصليين، فقد طالب هؤلاء بالقاعة لكي يحولونها إلـى ملهى ليلي. وتحرك الفنـانون التشـ ـكيليون يحتجـون ويكتبـون العرائض والبرقيات ويمارسون ما يمارسه أي إنسان فـي أي بلـد "ديمقراطي" تعبيرا عن رأيه في قرار أصدرته سلطة من يرى أنـه خطأ وضار – ولم يكن لدى وزارة الثقافة رد إلا أن هؤلاء الفنانين شيوعيون وملاحدة و(بتوع) مراكز القوى!.

وفي نفس الفترة تفجرت مشكلة أخـرى خاصـة بالفنـانين التشـكيليين أيضا، إذ تسرب إليهم نبأ بأن هناك تفكير في تحويـل قصر المسافر خانه إلى مطعم ونادي سياحي و – المسافر خانة –

قصر أثري بِني في أواخر العصر التركي المملوكي ليكون قصـرا للضيافة، وظل مهملاً ومهجورا إلى أن تبنته مصلحة الآثار ورممته وخصصته وزارة الثقافة ليكون قصرا لمجموعـة مـن الفنـانين التشـكيليين، منحت كلاً منهم مرسما فيه لكن واحدا من أصـحاب المطاعم السياحية اندفع في حمى الانفتاح يفـاوض وزارة الثقافـة لتأجير القصر بهدف تحويله إلى مطعم وملهى سـياحي. وتزايـد الإحساس بأن هرم خوفو يمكن أن يتحول إلى كباريه. ومرة أخرى ثار الفنانون التشـكيليون، وبدأوا يحتجون ويكتبون ويطالبون بوقف مثل هذه التصرفات.. وكالعادة قيل أنهم شيوعيين وملاحدة وأتبـاع لمراكز القوى!!

على صعيد السينما كانت المشاكل أكثر طرافـة، فبعـد أن أعيدت دور العرض السينمائي التي أممت إلى أصـحابها، تحـول القطاع العام السينمائي من الإنتاج، إلى ضامن يضمن رأسـماليي السينما فيما يقترضونه من بنوك القطاع العـام لتمويـل أفلامهـم. وهكذا أتاح الفرصة لعناصر طفيلية بأن تربح دون أي مجهود، فهي لا تملك مالاً، وإنما تقترض من القطاع العام المصـرفي بضـمانه مؤسسة السينما، وتنتج، ثم تعرض ما تنتجه وتسدد قروضها مـن عائد الإنتاج، ولحماية هذا الإنتاج الهابط والردئ كان لابـد مـن

إيقاف أية منافسة له، بإجبار المتفرج المصري على رؤيته وعلـى دفع نقوده مقابل عروضه الرديئة. وهكذا أصدرت وزارة الثقافـة قرارا يقضى باستيلاء الفيلم المصري على "جميـع" دور السـينما بالقاهرة، حتى تلك التي تتبع بعض الشركات السينمائية العالمية مثل دار عرض – مترو – وهي تابعة لشركة مترو جولـدين مـاير – وكايرو بلاس – تابعة لشركة فوكس – وبهذا القرار مكنت الوزارة المنتجين الطفيليين من تحقيق أرباح طائلة من أفلام لو تعرضـت لأبسط منافسة لأفلست. وخضع المواطن المصري لعملية غسل مخ نادرة المثال من خلال أفلام تتعرض لبطولة الراقصات والغـوازي وبنات الليل مثل "بنت بديعة" و "بمبة كشر" و "خلـي بالـك مـن زوزو".. إلخ. وعندما تحرك السينمائيون الشـبان للتصـدي لهـذا فوجئوا بنفس الشعار!..

وكما يحدث في أي كوميديا سوداء، فـإن جـوائز السـينما عندما أعلنت في نهاية العام جاءت مفاجأة للسينمائيين التقليديين. إذ وضعت الممثلة "نجلاء فتحي" في المرتبة الأولى ووضعت "سـعاد حسني" في المرتبة الثانية، ووضع المخرج "حسن الإمام" في مرتبة أقل مما يتصورها لنفسه ولاحظ كثيرون أن معظـم الجـوائز قـد منحت لأفلام ينتجها المنتج "رمسيس نجيب" وأن أعضاء اللجنة التي

منحت الجوائز معظمهم من غير المتخصصين تخصصا عالميا في الثقافة السينمائية وإن كانوا أصدقـاء لـوزارة الثقافـة – مـنهم "إبراهيم الورداني" و "فوميل لبيب" و "كمال الملاخ" وتحدث بعض السينمائيين التقليديين عن الأفلام التي أنتجها "رمسيس نجيب" عـن قصص للأستاذ "السباعي" وثاروا ورفضت "سعاد حسني" و "حسن الإمام" الجائزة وأرسلوا احتجاجا إلـى المسـؤولين فـي الدولـة. وضحكنا حتى الإغماء عندما كتبوا في صفحهم يؤكدون أن سـعاد حسني وحسن الإمام شيوعيان!!. وأن موقفهما مـؤامرة تحركهـا أسرة تحرير الكاتب.

على صعيد المجلات الثقافية كانت المعركة حادة، فبعـد أن استقالت أسرة تحرير الكاتب انسحبت "روز اليوسف" من المعركـة مع وزارة الثقافة – بنفس الطريقة التي انسحب بها جـيش "الملـك عبد ا " من" اللد "و"الرملة "– بحكم صداقة وثيقة بين "عبد الرحمن الشرقاوي" و "يوسف السباعي"[(١)] وقاتلت "الطليعة" بما تستطيعه من

---

(١) ضمن لعبة "الدكاكين" الموروثة من عهد عبد الناصر، والتي تقضي بمنح منبر صحفي لفريق سياسي أو أيديولوجي؛ بحيث يعبر عن نفسه تعبيرا منضبطاً – وليس حراً – في ظل السلطة، فقد تحولت روز اليوسف في خلال أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ إلى منبر يساري، لكن حريتها في الحركة ظلت محكومة بمجمل توجيهات النظام ومشروطة بأن يؤيده اليسار – الذي يصدرها، وقد انتهت هذه

قوة. لكنها استثنت معركة الكاتب – بعد مساندة رمزية وجسورة – من قتالها لأسباب غير معروفة[1] وخلا الجو بذلك لفرسان اليمـين الذين منحوا عشرة منابر ثقافية، كل شهر، عدد من مجلـة الثقافـة الشهرية، وأربعة أعداد من مجلـة الثقافـة الأسـبوعية (ويـرأس تحريرها عبد العزيز دسوقي) وعـددان مـن الجديـد (ويـرأس تحريرهما د. رشاد رشدي) فضلاً عن مطبوعات الجديـد وكتـاب الجديد (وكان يرأس تحريرهما أيضا) ومجلة السـينما والمسـرح (وكان يرأس تحريرها تلميذه سـمير سرحان) [2].

وطبقت قاعدة "ذهب العز وسيفه" فكوفئ "الحساني حسن عبد ا " على الحملة التي شنها في "الثقافة" ضد كل ما هو يسـاري –

الفترة في أعقاب مظاهرات الطعام في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، حيث ضاق السادات بكل ما هو يساري، فاستقال الشرقاوي، وسلمت روز اليوسف لليمين.

(١) أغلقت الطليعة عقب أحداث ١٨ و ١٩ يناير، عندما كتب رئيس تحريرها لطفي الخولي افتتاحية شهيرة يحلل بها الأحداث، وكانت قد صدرت في يناير ١٩٦٥ ضمن المصالحة بين عبد الناصر والماركسيين، لتكون مجلة فكرية للتنظيم الطليعي. وقد أعاد لطفي الخولي إصدارها في عام ١٩٨٤ باسم محرريها.

(٢) أغلقت هذه المجلات جميعها بسبب الخسائر المالية الفادحة التي سببتها لهيئة الكتاب التي كانت تصدرها، بعد انسحاب نفوذ يوسف السباعي وفريقه عن الحياة الثقافية المصرية، وخاصة بعد رحيل السادات،وقد صدر بديلاً عنها مجلات فصول وإبداع والقاهرة.

والتي اختار "أحمد عباس صـالح" و "رجـاء النقـاش" ضـحيتين رمزيتين لها – بمنحه جائزة الدولة التشجيعية في الشـعر.

وأصبح معهد الفنون المسرحية – وكان عميـده فـي ذلـك الوقت د. رشاد رشدي جنة لكل من يـراد شـراؤه أو تجنيـده أو تحييده في المعركة، فيعين مدرسا فيه بصرف النظر عما إذا كـان يحمل مؤهلات تجعله صالحا للتدريس في معهد عالٍ أم لا!!.

وكان المسرح هو الآخر قد تدهور، واختفى من على خشبته كل الكتاب الموهوبين أو حتى الواعدين، وأصبح كل ما هـو جـاد شيوعيا فلحقت التهمة "بسعد الدين وهبة" و "محمود دياب" و "علي سالم" واختفت الأسماء التي صنعت نهضـة المسـرح المصـري الحديث: "نعمان عاشور" و "ألفريد فرج" و "محمود دياب" و "سـعد وهبة" و "علي سالم" واختفى نقاد الستينيات والخمسينيات: د. لويس عوض ومحمود العالم و"علي الراعي".

وحده كان الصيف النبوءة يقول كل شيء. برغم هـذا فـإن مثقفي اليسار في مصر كانوا مشغولين بدرجة لم تمكنهم من سماع النذير. كان الحديث يدور علنًا في الصحف عن الديمقراطية وتعدد المنابر وسيادة القانون بينما تغلق المنابر واحدا بعد الآخر.

وكان الحديث عن الاستعداد لزيارة "بريجينيف" يبـرز فـي الصحف مع نهايات العام، لكن الحديث عن زيارة "كيسنجر" لم يكن بارزا بنفس الدرجة. كانت الديمقراطية هي قضية مصر الأولى وما زالت، لكن الطير الذي طار في صيف هذا العام كان قد خرج من نفس المعطف البرجوازي: مقصوص الجناح. وفي كل يوم كانـت ذكرى ميلاد "ماك آرثي" تقترب.. لكن ما لفت نظر جيلنا بحـق – ووعيناه فيما بعد – هو حيوية المثقف المصري في التصدي لكـل هذا، تلك الحيوية التي لم تنفد أبدا بل أن مناخ القهر، الذي أحـاط بجيلنا الذي حاول تعقيمه قد تهتك تماما في الوهج المنبعث من جيل الشباب برغم كل عيوبه، بل ربما بسـبب هذه العيوب، لـم تكـن المشكلة هي انتصار، ولك المقاومة والرفض.. وكـان ذلـك مـا يزعجهم حقًا...

كان واضحا أن "موسم الهجرة إلى منافي الصمت" قادم. ذلك أن المثقفين المصريين كانوا قد رفضوا أن يلزموا أنفسهم الصـمت باختيارهم، مواصلين بهذا دورا مجيدا قاموا به ربما منذ نفي رفاعة الطهطاوي – قبل أكثر من مائة عام – إلى السودان في عهد عباس الأول.

كانت ليلة باردة من يناير كانون الثـاني – ١٩٧٥، عنـدما أخرجوني من زنزانتي، قادوني إلى غرفة واسـعة لمحـت فيهـا وجوها أعرفها وأخرى لا أعرفها كتاب وشـعراء وقصاصـين ومفكرين ومناضلين قدماء، بالأحضـان رحبـوا بـي... سـألت الصعلوك القاهري "أحمد فؤاد نجم":

- ماذا حدث؟!

لم يرد علي. انحنى على مكتب كان يجلس فوق مسـطحه. أخذ ينقر على الخشب ضابطًا الإيقاع. وغنى، وارتفعت أصـواتنا جميعا معه:

شـرفت يـا نيكسـون بابـا   يـا بتـاع الـووتر جييـت

عملولـك قيمـة وسـيما   سـلاطين الفـول والزيـت

قطعنا الغناء وانفجرنا نضحك.. وحراسنا ينظـرون إلينـا بذهول[1].

---

(١) شملت حملة يناير ١٩٧٥، عددا كبيرا من الكتاب الصحفيين، والشعراء، فضلاً عن قادة عماليين، وقادة الحركة الطلابية، التي كانت نشطة آنذاك، وقد أعقبت تمردا عمالياً، قام به عمال منطقة حلوان الصناعية، أثر بعض القرارات التي مست أجورهم، ومع أن الذي قبض عليهم، لم يكن لمعظمهم دخل بانتفاضة العمال، إلا أنهم كانوا يمارسون نشاطاً سياسياً متعدد الملامح، على الجبهة السياسية والثقافية وقد اعترف مدير مباحث أمن الدولة آنذاك – اللواء سيد فهمي – في حديث شهير

(١٧)

السلاح اليميني الفاجر
والأسلحة اليسارية الفاسدة

<u>مفتتح</u>

في الطريق إلى حقل ألغام:

نشرته أخبار اليوم عقب الحملة، بأن الهدف منها وقائي، وأن اليسار قد ضرب حتى لا يستثمر الأحداث التي بدأها العمال، لكن عمال المجلة الكبرى قاموا بانتفاضة أخرى في أبريل ١٩٧٥، وقبل أن تتم تصفية آثار حملة يناير من العام ذاته. وكان من بين الموضوعات الغريبة التي حقق تناولتها التحقيقات مع الكتاب والأدباء الذين شملتهم الحملة، أنهم يدعون إلى تشكيل اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين، وأنهم يناهضون وزارة الثقافة، وقد أفرج القضاء خلال الشهور الأربعة التالية تدريجياً عن المقبوض عليهم، وكان من بينهم الشعراء أحمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد ومحمد صالح وصابر زرد وبخيت شهاب الدين وعبد الصبور منير والكتاب والنقاد: إبراهيم منصور ومحمد كامل القليوبي وعبد الرحمن أبو عوف وعز الدين نجيب ومحمد صادق روميش وصلاح عيسى.

انتهت الجولة الأولى من معركة اتحاد الكتـاب المصـريين* وآن الأوان لمرحلة دراسة متأنية وصبورة، تستهدف المستقبل فلا تقف عند ما مضى إلا بمقدار الحرص على ما سيأتي، تعقل العواطـف الجامحة.. وتلجم الحزن الطارئ... وتملك شجاعة مواجهة اليـأس والعدمية........!

وربما لم أكن خاليا تماما من العوامل التي تحول بيني وبين الغرض، وتجعلني أجتنب الانحياز، فلست مراقبا يكتب من الخارج بعقل بارد، ولست من الذين يرون فيما حـدث خبـرا قـد يسـلي البعض، أو يدفع الملل عن الآخرين، لكنني شاهد كان فـي قلـب المعركة بكل فصولها. بيد أنني – رغم هذا كله – لست يائسا مـن قدرتي على مقاومة العوامل التي تجعلني صاحب غـرض، وهـي مقاومة أبذلها بقدر ما يطيق البشر. ولعلي بهذا الاعتـراف أثبـت حسن نيتي واحترامي لعقل من يتفضل فيقرأ هذا الحديث، ولقد يفيد في هذا المفتتح أن أقول أنه يعبر عن وجهة نظر أقسام أعرض من

* كتبت هذا المقال في مارس ١٩٧٦، وفي أعقاب انتهاء معركة الانتخابات الأولى لمجلس إدارة اتحاد الكتاب المصريين، لكنه لم ينشر إلا في عدد يوليو ١٩٧٧، من مجلة الثقافة البغدادية، ولأنه كتب في أعقاب المعركة مباشرة، فقد نجح في الاحتفاظ بعدد من التفاصيل الهامة، لتجربة العمل الجمعي والصراع داخل جماعة المثقفين المصريين.

شخص، وأضيق من اتجاه، إنها ليست شهادة فرد، ولكنهـا أيضـا ليست رؤية حزب!

وغاية ما أتمناه أن يدفع هذا الحديث كـل الأطـراف إلـى ممارسة مسئوليتها تجاه الحقيقة، والبرهنة على إخلاصـها للأمـة وللوطن وللثقافة، ممن يعنيهم هذا الحديث وامتداداته في السياسة أو في غيرها، وإذا جاز لي أن أشترط أو أشير، فإن مطلبين هـامين يحققان ذلك الذي تمنيته:

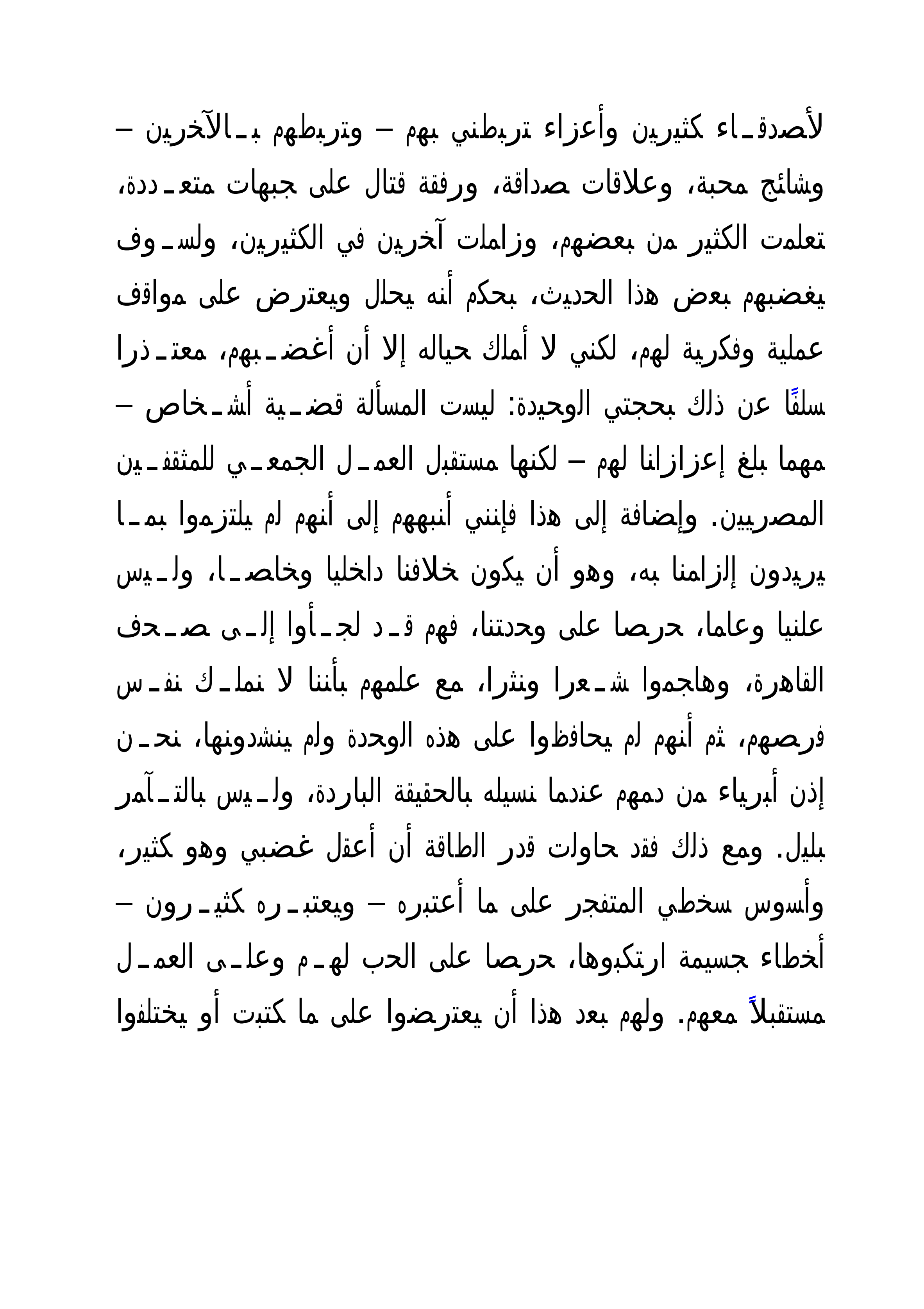
* * الأول: أنني أنتزع لنفسي حق الحديث باسم المجلـة – بحكم انتمائي على أسرة تحريرها – فأقول إنها على استعداد لنشر أية وجهة نظر أخرى حول الموضوع الذي تثيره هذه الشهادة ممن كانوا على مسرح الحوادث، أو ممن يرغبون في إبداء الرأي فيمـا جرى ويسعون إلى تحديد خطي المستقبل لما يمكـن أن يجـري، يستوي في هذا الذين يختلفون معنا في الرأي، أو الذي يتفقون معنا فيه، ولسوف يسعدني أن أتلقى هذه الشهادات كمـا أننـي أثـق أن تحرير "الثقافة" يقبل الوعد بنشرها كاملة(١).

---

(١) لم تتلق أسرة تحير الثقافة، في حدود ما أعلم، أية تعقيبات على ما رويته في هذه الشهادة. ولكن الأستاذ الدكتور عبد المنعم تليمة، الذي ورد ذكره كثيراً في هذه الشهادة، قدم – بعد نشرها بشهور – شهادته عن الوقائع، ولا يمكن اعتبار ما كتبه ردا مباشراً عليها.

* * الثاني: أن المسئولية تجـاه الحقيقـة تفتـرض مـن المسؤولين عن الثقافة والأعلام في مصـر، وقـد كـانوا طرفًـا مصارعا ومناقضا لنا في هذه المعركة، ألا يحولوا بيننا وبين تبيان وجهة نظرنا بأساليب على كل منابر الرأي والنشر والأعلام، ولقد كان بودي أن أسوق هذا الحديث في صـحف القـاهرة، لـولا أن تعليمات من الرقابة على النشر أُبلغت لكـل مـا يتعلـق بشـؤون وزارتي الثقافة والإعلام وبشـكل أخص ما يتعلق بمعركة اتحـاد الكتاب، أما وقد لاحظت أن أعدد مجلة "الثقافة" البغدادية الأخيـرة، أصبحت تُصادر في القاهرة – وخاصة تلك الأعداد التي أكتب فيها – فهلا يقبل المسؤولون في وزارة الإعـلام والثقافـة المصـرية، مشورتي بأن يستثنوا هذا العدد من المصادرة إذا كانوا حقًا واثقـين من سلامة موقفهم وصحة مـنطقهم، ليتيحـوا للمثقفـين والأدبـاء والمتأدبين فرصة قراءة وجه من الحقيقة غاب عنهم، خاصة وقـد وعدنا بأن نفسح للجميع صفحاتنا ليردوا ويتحاوروا، وأمامهم – إذا عزفوا عنا – صفحات تلك المجلات القاهرية الكثيرة التي يملكونها ويسيطرون عليها.

وتبقى بعد ذلك ملحوظة هامة لا مفر منها في هذا المفتـتح، ذلك أن ما سوف أسوقه من حديث، سيتعرض بحكـم الضـرورة



لأصدقـاء كثيرين وأعزاء تربطني بهم – وتربطهم بـالآخرين – وشائج محبة، وعلاقات صداقة، ورفقة قتال على جبهات متعـددة، تعلمت الكثير من بعضهم، وزاملت آخرين في الكثيرين، ولسـوف يغضبهم بعض هذا الحديث، بحكم أنه يحال ويعترض على مواقف عملية وفكرية لهم، لكني لا أملك حياله إلا أن أغضـبهم، معتـذرا سلفًا عن ذلك بحجتي الوحيدة: ليست المسألة قضـية أشـخاص – مهما بلغ إعزازانا لهم – لكنها مستقبل العمـل الجمعـي للمثقفـين المصريين. وإضافة إلى هذا فإنني أنبههم إلى أنهم لم يلتزموا بمـا يريدون إلزامنا به، وهو أن يكون خلافنا داخليا وخاصـا، ولـيس علنيا وعاما، حرصا على وحدتنا، فهم قـد لجـأوا إلـى صـحف القاهرة، وهاجموا شـعرا ونثرا، مع علمهم بأننا لا نملـك نفـس فرصهم، ثم أنهم لم يحافظوا على هذه الوحدة ولم ينشدونها، نحـن إذن أبرياء من دمهم عندما نسيله بالحقيقة الباردة، ولـيس بالتـآمر بليل. ومع ذلك فقد حاولت قدر الطاقة أن أعقل غضبي وهو كثير، وأسوس سخطي المتفجر على ما أعتبره – ويعتبـره كثيـرون – أخطاء جسيمة ارتكبوها، حرصا على الحب لهـم وعلـى العمـل مستقبلاً معهم. ولهم بعد هذا أن يعترضوا على ما كتبت أو يختلفوا

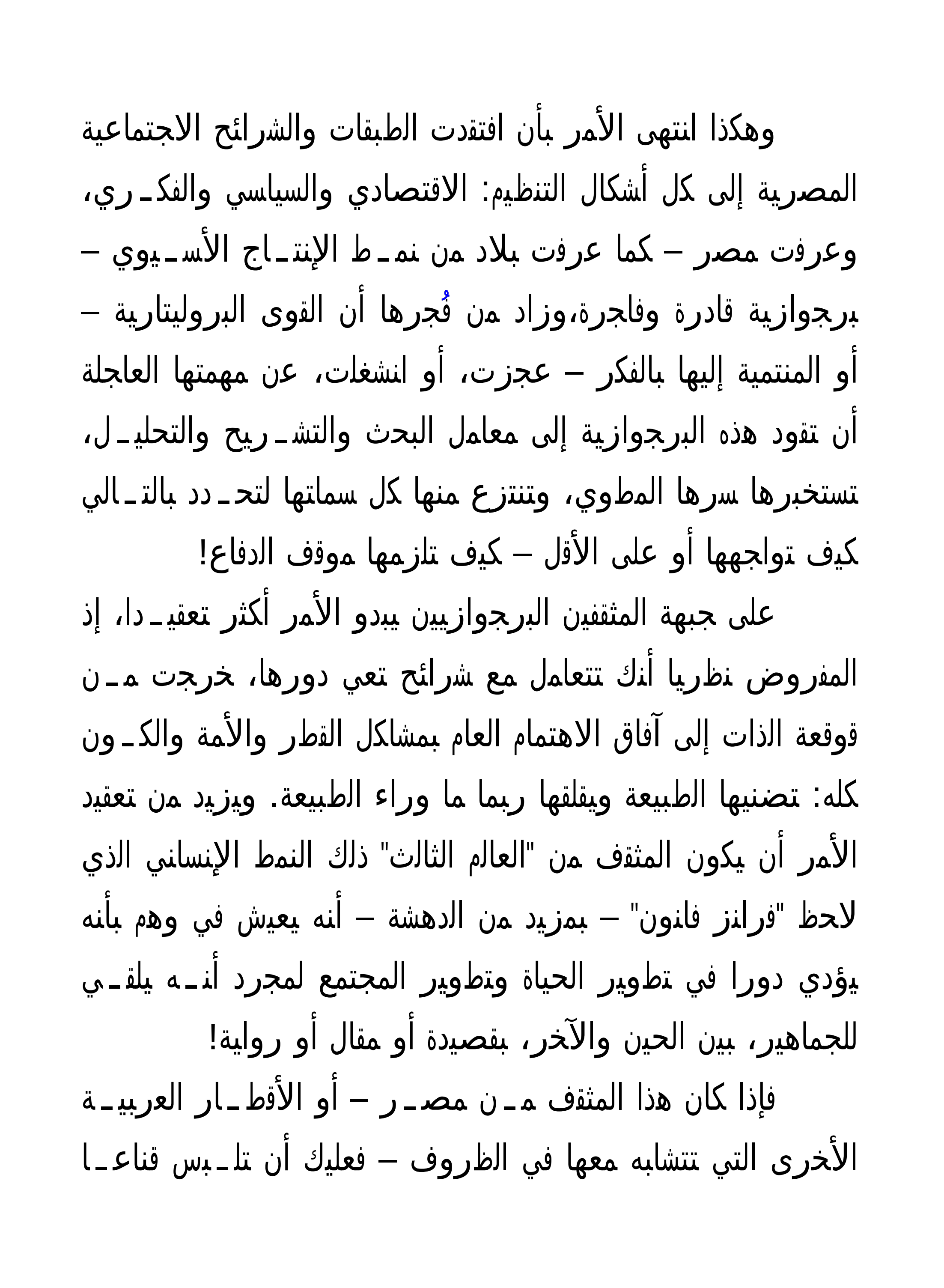
معي فيما عرضت، حقهم في ذلك مكفول بحكـم أدبيـات الحـوار وتقاليد الديمقراطية.

فإذا كان لي أن ألخص طبيعة الجولة الأولى مـن معركـة اتحاد الكتاب المصريين، لقلت: كانت صراعا بين سـلاح يمينـي فاجر.. وأسلحة يسارية فاسدة.

ولسوف يقول من يقرأ هذا المفتتح: أنت تقودنا إلـى حقـل ألغام. وذلك شيء لا أنكره!

الثعالب تحرس حقول الكروم:

ليس جديدا أن نقول أن المشكلة الديمقراطية في مصر هـي أقدم أمراضها المتوطنة، ولعل علماء "الجيوبولتيكا" وحدهم هم الذين يفسرون كلا الأمرين بنفس السـبب: النهر. ففيـه تعـيش قواقـع البلهارسيا والأنكلستوما، ومنه – وبسـببه – نما الحكم المركـزي الذي يلازم وديان الأنهار، وأصبحت قنوات الري وشبكته – التـي تتطلب دائما حكومة مركزية قوية – هي الأخطبوط الـذي يلتـف حول الأعناق ويمتص الدماء، ويخنق المبادرة، ويطفئ القدرة على التفكير أو المغامرة بالمعارضة.



وهكذا انتهى الأمر بأن افتقدت الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية إلى كل أشكال التنظيم: الاقتصادي والسياسي والفكـري، وعرفت مصر – كما عرفت بلاد من نمـط الإنتـاج الأسـيوي – برجوازية قادرة وفاجرة،وزاد من فُجرها أن القوى البروليتارية – أو المنتمية إليها بالفكر – عجزت، أو انشغلت، عن مهمتها العاجلة أن تقود هذه البرجوازية إلى معامل البحث والتشـريح والتحليـل، تستخبرها سرها المطوي، وتنتزع منها كل سماتها لتحـدد بالتـالي كيف تواجهها أو على الأقل – كيف تلزمها موقف الدفاع!

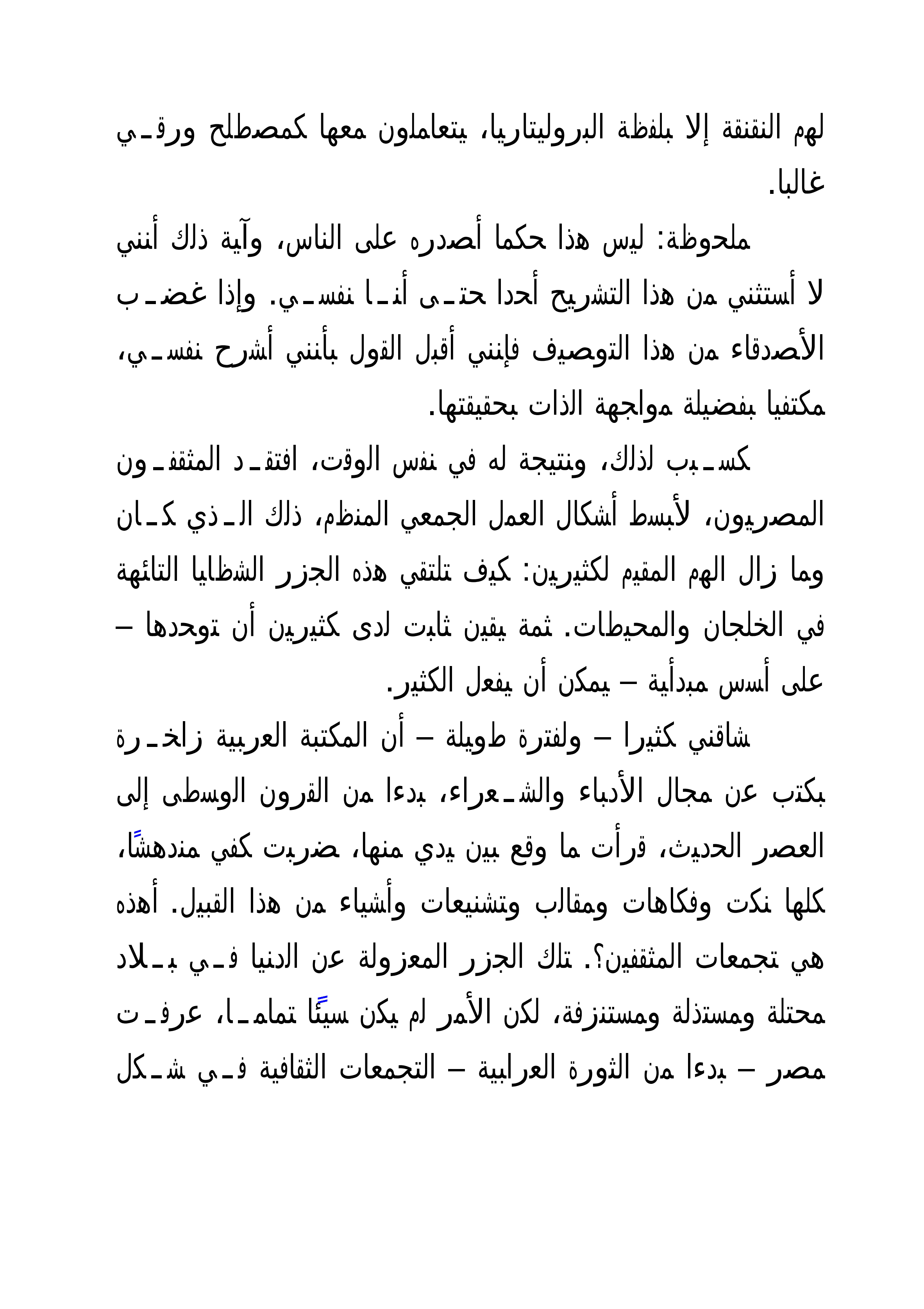
على جبهة المثقفين البرجوازيين يبدو الأمر أكثر تعقيـدا، إذ المفروض نظريا أنك تتعامل مع شرائح تعي دورها، خرجت مـن قوقعة الذات إلى آفاق الاهتمام العام بمشاكل القطر والأمة والكـون كله: تضنيها الطبيعة ويقلقها ربما ما وراء الطبيعة. ويزيد من تعقيد الأمر أن يكون المثقف من "العالم الثالث" ذلك النمط الإنساني الذي لاحظ "فرانز فانون" – بمزيد من الدهشة – أنه يعيش في وهم بأنه يؤدي دورا في تطوير الحياة وتطوير المجتمع لمجرد أنـه يلقـي للجماهير، بين الحين والآخر، بقصيدة أو مقال أو رواية!

فإذا كان هذا المثقف مـن مصـر – أو الأقطـار العربيـة الأخرى التي تتشابه معها في الظروف – فعليك أن تلـبس قناعـا

واقيا لعقلك عند التعامل معه، حرصا على هذا العقل من التبخـر، وإلا فماذا تفعل أمام حزمة من النجرسـية والتعصـب واخـتلال المنطق، أنك تتعامل مع حالة نفسية، ومن المؤسف أنك لست طبيبا نفسيا كفرانز فانون فذلك قد يسهل العديد من الأمـور. وكثيـرون يتمنون لو كان الفقر رجلاً، إذن لقتله سيدنا "علِي" كرم ا وجهـه وأرواحنا منه، لكن ما أكثر من هم يتمنون لو كانـت البرجوازيـة مرضا عضويا – وليست نوعا مـن أمـراض الحساسـية – إذن لاحتشدوا له بمكتشفات الطب، ذلك أن البرجوازية – فـي نمطهـا المصري والعربي تبدو كما لو كانت حالة سـيكوسوماتية، وينبغي عند التشخيص ألا نغفل ما يقوله العارفون في دنيا الجيوبولوتيكـا، فضلاً عن الهوستاريانيين ومن اف لفهم:

الداء البرجوازي إذن هو جوهر المأساة!

إذ ماذا تتوقع من مثقف في بلد متخاف، يعانق الأمية والها، تشرب – المثقف – حتى النخاع قيم الحيـاة البرجوازيـة لتصـبح عفونتها عطره الداخلي، ونما تحت ناقوس زجاجي، محصن ضـد الشمس والهواء النقي وكل معطيات الطبيعة والواقع. هو دودة ورق لا أكثر: لا يعرف الشارع، يجهل الناس والحياة، لم يعـاين الـذين يموتون جوعا وقهرا وفقرا. وحتى هؤلاء المثقفين الذين لا تحلـو



لهم النقنقة إلا بلفظة البروليتاريا، يتعاملون معها كمصطلح ورقي غالبا.

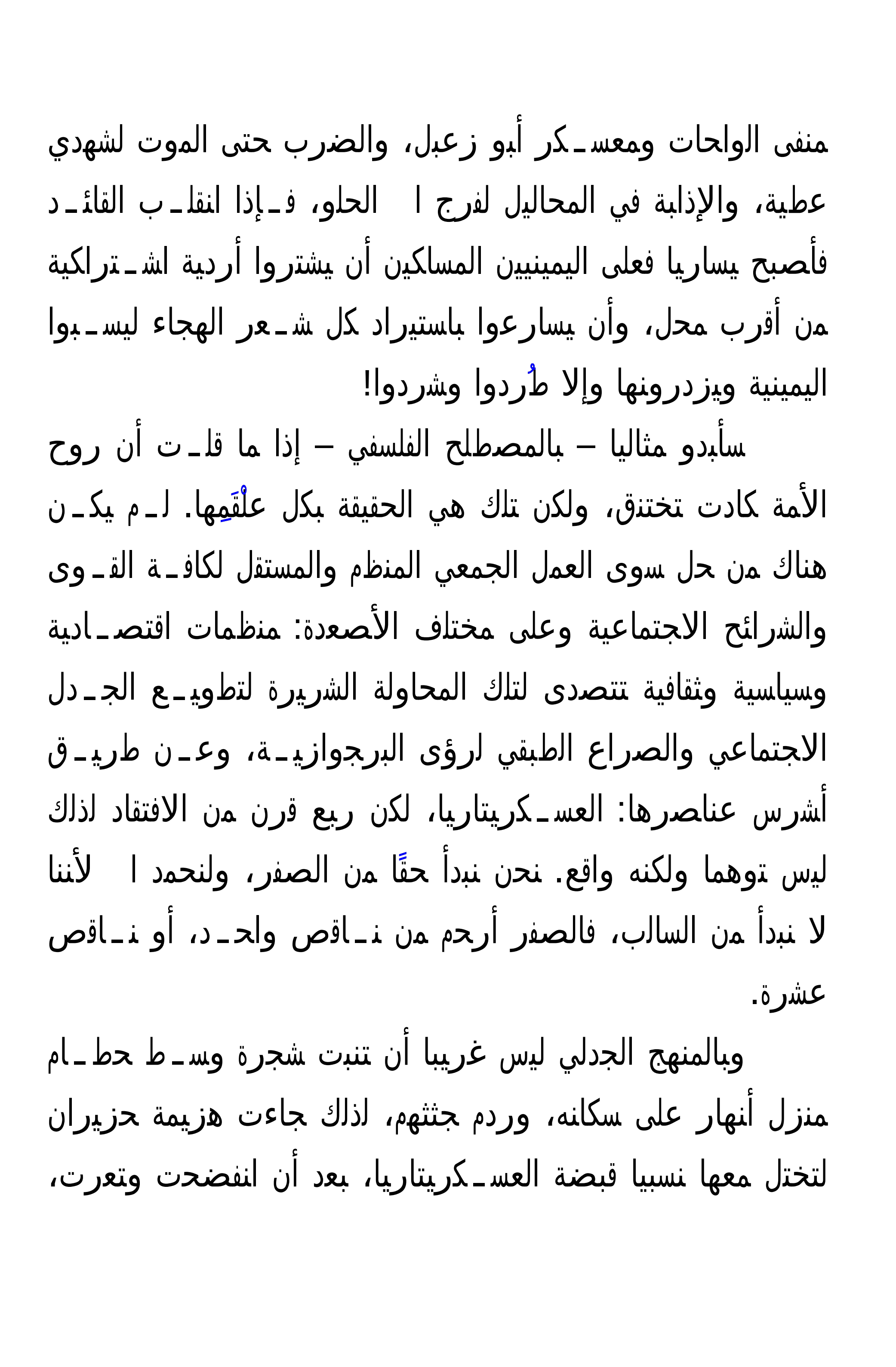
ملحوظة: ليس هذا حكما أصدره على الناس، وآية ذلك أنني لا أستثني من هذا التشريح أحدا حتى أنا نفسي. وإذا غضب الأصدقاء من هذا التوصيف فإنني أقبل القول بأنني أشرح نفسي، مكتفيا بفضيلة مواجهة الذات بحقيقتها.

كسبب لذلك، ونتيجة له في نفس الوقت، افتقد المثقفون المصريون، لأبسط أشكال العمل الجمعي المنظم، ذلك الذي كان وما زال الهم المقيم لكثيرين: كيف تلتقي هذه الجزر الشظايا التائهة في الخلجان والمحيطات. ثمة يقين ثابت لدى كثيرين أن توحدها – على أسس مبدأية – يمكن أن يفعل الكثير.

شاقني كثيرا – ولفترة طويلة – أن المكتبة العربية زاخرة بكتب عن مجال الأدباء والشعراء، بدءا من القرون الوسطى إلى العصر الحديث، قرأت ما وقع بين يدي منها، ضربت كفي مندهشًا، كلها نكت وفكاهات ومقالب وتشنيعات وأشياء من هذا القبيل. أهذه هي تجمعات المثقفين؟. تلك الجزر المعزولة عن الدنيا في بلاد محتلة ومستذلة ومستنزفة، لكن الأمر لم يكن سيئًا تماما، عرفت مصر – بدءا من الثورة العرابية – التجمعات الثقافية في شكل

جمعيات ومنظمات. فإذا قبلت حكما عاما – على هذه البداية التـي انتهت بشـكل ما في تموز ١٩٥٢ [دون أن تطالبني بالبرهنة على صحته لكيلا يتشـتت بنا الحديث]، فسوف أقول أنها في معظمهـا تتميز بانعزال عما هو آني ولحظي ويومي وحياتي، الفرق بينهـا وبين مجالس المقالب والفكاهات أنها قامت بدور حضاري: ترجمت وناقشت وفكرت ونشرت، لكن السياسة بكل سخونتها خرجت مـن مجال اهتمامها تماما!

وتأتي مرحلة العسـكريتاريا البرجوازية – لعنهـا ا فـي الماضي والحاضر والمستقبل - فيها تعسـكرت الثقافة كما حدث لكل شيء. وفي مصر، التي رزح العسـكر على قلبها ربع قرن – وهي كارثة لم تحدث لأي قطر عربي آخر – سارت الثقافة بـنفس منهج الانضباط العسـكري. بشعار: الأمر والطاعة. نفذ الأوامر ثم تظلم. اكتب لتنافق. ارتَدِ قناع الرتبة الأعلى. ما في داخلـك لـيس مهما. يعرف صاحب الرتبة الأعلى أنك تغلي من الداخل وتحتقره، وربما تشتمه سرا. لكن ما يهمه فعلاً هو أن يجبرك على أن تنفذ له ما يريد. إنه بالقطع مريض نفسيا، يتلذذ بتحطيم إنسانيتك، في علم النفس يسمونه ذلك سادية، عندما يكون القائد يمينيا فعلى اليساريين أن يستميتوا في الدفاع عن اليمينية، وإلا فليس لهم عنـدنا سـوى



منفى الواحات ومعسكر أبو زعبل، والضرب حتى الموت لشهدي عطية، والإذابة في المحاليل لفرج ا الحلو، فإذا انقلب القائد فأصبح يساريا فعلى اليمينيين المساكين أن يشتروا أردية اشتراكية من أقرب محل، وأن يسارعوا باستيراد كل شعر الهجاء ليسبوا اليمينية ويزدرونها وإلا طُردوا وشردوا!

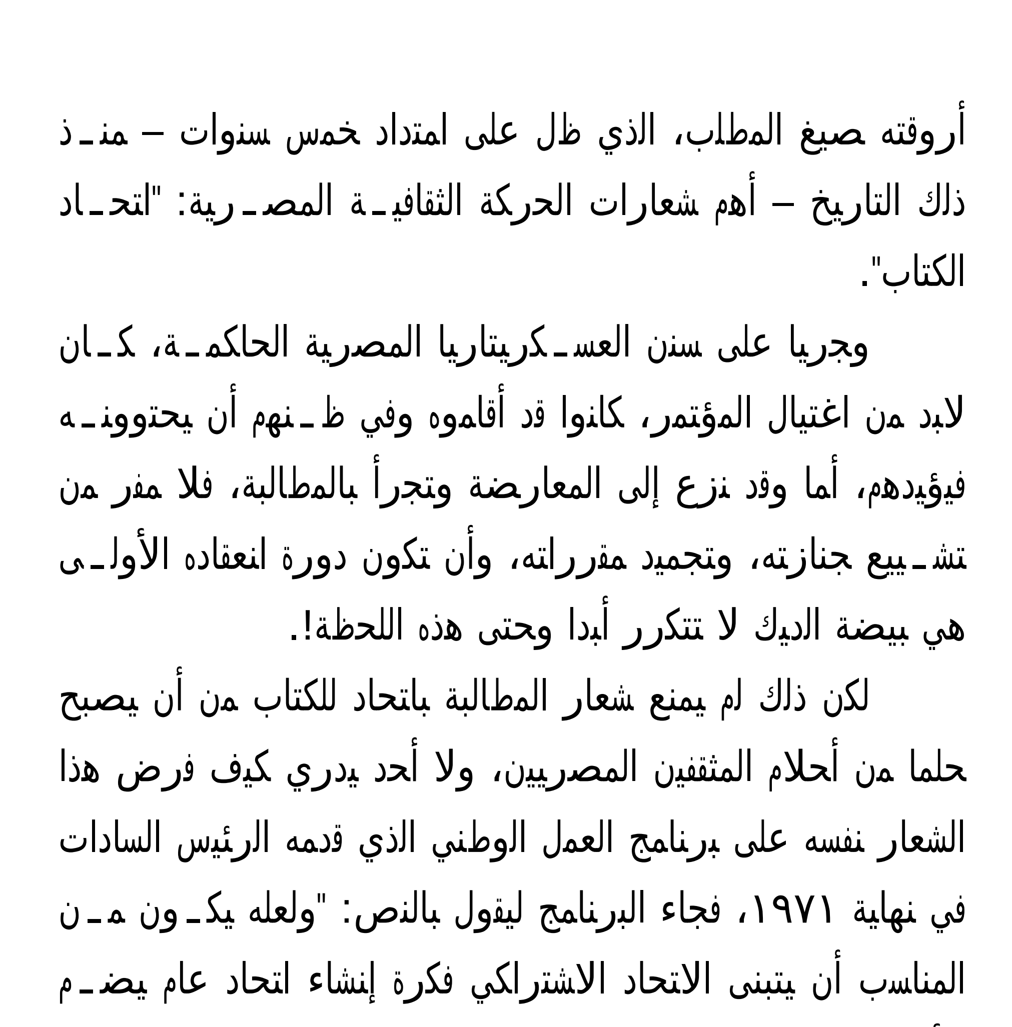
سأبدو مثاليا – بالمصطلح الفلسفي – إذا ما قلت أن روح الأمة كادت تختنق، ولكن تلك هي الحقيقة بكل علْقَمِها. لم يكن هناك من حل سوى العمل الجمعي المنظم والمستقل لكافة القوى والشرائح الاجتماعية وعلى مختلف الأصعدة: منظمات اقتصادية وسياسية وثقافية تتصدى لتلك المحاولة الشريرة لتطويع الجدل الاجتماعي والصراع الطبقي لرؤى البرجوازية، وعن طريق أشرس عناصرها: العسكريتاريا، لكن ربع قرن من الافتقاد لذلك ليس توهما ولكنه واقع. نحن نبدأ حقًا من الصفر، ولنحمد ا لأننا لا نبدأ من السالب، فالصفر أرحم من ناقص واحد، أو ناقص عشرة.

وبالمنهج الجدلي ليس غريبا أن تنبت شجرة وسط حطام منزل أنهار على سكانه، وردم جثثهم، لذلك جاءت هزيمة حزيران لتختل معها نسبيا قبضة العسكريتاريا، بعد أن انفضحت وتعرت،

وفي وسط هذا الحطام – وربما بردٍ في لآلام النكسة نفسها – بـدأ المثقفون المصريون الحركة، كما بدأتها شرائح اجتماعية أخرى.

وكمجرد اختيار لنقطة مناسبة نبدأ منها الحديث، كان مؤتمر الزقازيق للأدباء الشبان في عام ١٩٦٩، نبتت فكرة المؤتمر داخل أروقة "منظمة الشباب الاشتراكي"، والتقطها السـيد "شـعراوي جمعة" – وكان أيامها وزير للداخلية وأمينًا لطليعة الاشـتراكيين – وليس مهما هذا التناقض المضحك أن يرعى المؤتمر "شـعراوي جمعة" الذي كان يرعى في الوقت نفسه – كوزير للداخلية – أجهزة الأمن الضارية في وزارة الداخلية وعلى رأسها "المباحث العامـة" التي كانت تتضمن مكاتب لمكافحة كل شيء: الشيوعية والصـحافة والثيوقراطيـة والتقدميـة والرجعيـة والفلسـطينية والعروبيـة والإمبريالية!

وعلى عكس ما توقع من صمموا المؤتمر تفجرت المعارضة بين صفوفه، معلنة بذلك جوهر الحركة الكامنة للمثقفين المصريين: المطالبة بديمقراطية حقيقية، ورفض المحاولة المستميتة للبرجوازية العسـكرية لقولبة تفكيرهم وحركتهم، وأحيانًا إبـداعاتهم الفكريـة والسياسية في إطارها،وتعبيرا عن هذا الجوهر احتج المؤتمر على اعتقال بعض الكتاب، وطالب بحماية حريات التعبير والنشر، وفي


أروقته صيغ المطلب، الذي ظل على امتداد خمس سنوات – منذ ذلك التاريخ – أهم شعارات الحركة الثقافية المصرية: "اتحاد الكتاب".

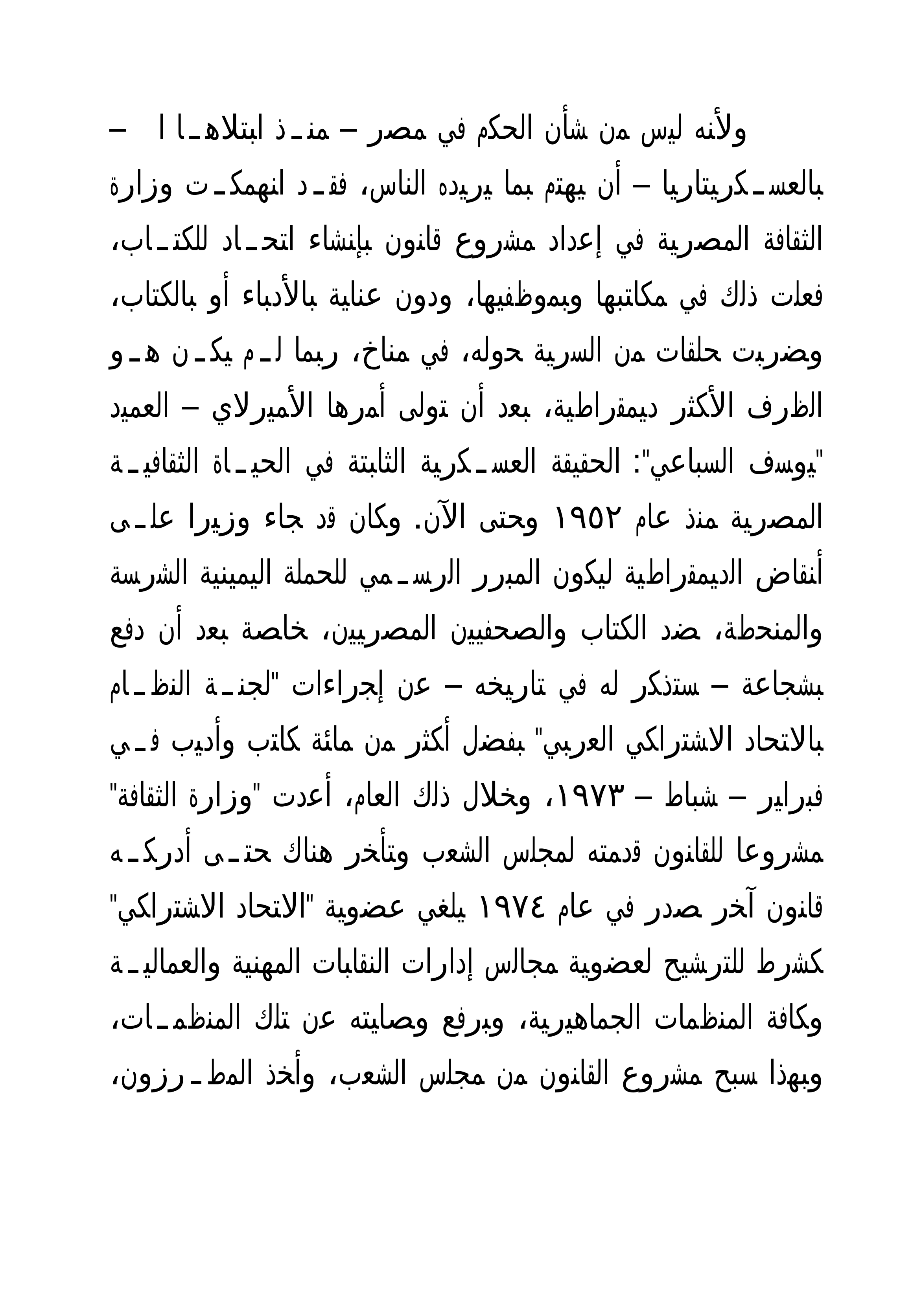
وجريا على سنن العسكريتاريا المصرية الحاكمة، كان لابد من اغتيال المؤتمر، كانوا قد أقاموه وفي ظنهم أن يحتوونه فيؤيدهم، أما وقد نزع إلى المعارضة وتجرأ بالمطالبة، فلا مفر من تشييع جنازته، وتجميد مقرراته، وأن تكون دورة انعقاده الأولى هي بيضة الديك لا تتكرر أبدا وحتى هذه اللحظة!.

لكن ذلك لم يمنع شعار المطالبة باتحاد للكتاب من أن يصبح حلما من أحلام المثقفين المصريين، ولا أحد يدري كيف فرض هذا الشعار نفسه على برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في نهاية ١٩٧١، فجاء البرنامج ليقول بالنص: "ولعله يكون من المناسب أن يتبنى الاتحاد الاشتراكي فكرة إنشاء اتحاد عام يضم الأدباء وكتاب السياسة والقانون واتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة". وجريا على السنن التاريخية للعسكريتاريا، فإن إقرار المطلب في برنامج العمل الوطني وإحالته على "الاتحاد الاشتراكي" ليتبناه لم يكن يعني سوى أن يصبح "اتحاد الكتاب" تنويعه على نفس

لحن المنظمات الجماهيرية الخاضعة للوصاية والفاقدة لأي نوع من الاستقلال.

وكان الاتحاد الاشتراكي منظمة وهمية تعلق لافتة التنظـيم السياسي، وهي ليست أكثر من إدارة بيروقراطية تابعـة للسـلطة التنفيذية، تقوم بدور المحلل لإجراءاتهـا، فـإذا أرادت أن تمتلـك الصحف نقلت ملكيتها إلى هذا الاتحاد، وإذا أرادت أن تسيطر على أية منظمات جماهيرية، استصدرت قانونًا بضرورة أن يكـون أي مرشح لكل منصب قيادي في تلك المنظمات، عضوا عـاملاً فـي الاتحاد الاشتراكي، له حق الاعتراض على ترشيحه، ويفقد مقعده – بعد انتخابه – إذا فصله الاتحاد الاشتراكي من عضويته.

كانت رعاية "الاتحاد الاشتراكي" لاتحاد الكتاب.. كرعايـة "شـعراوي جمعة" للمؤتمر، كحراسة التعالب لحقـول الكـروم.. كتولي القطط لشؤون الفئران.. وليس من السخف دائمـا اسـتخدام الحكم المبتذلة لذلك قال المثقفون: ما أشبه الليلة بالبارحة. وانطلقوا يدافعون عن الحلم، فصـاغوا لأول مـرة شـعار: "نحـو اتحـاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين"!. وكان معنى الشعار ببساطة رفض لوصاية الثعالب على حقول الكروم!.



ولأنه ليس من شأن الحكم في مصر – منـذ ابتلاهـا – بالعسـكريتاريا – أن يهتم بما يريده الناس، فقـد انهمكـت وزارة الثقافة المصرية في إعداد مشروع قانون بإنشاء اتحـاد للكتـاب، فعلت ذلك في مكاتبها وبموظفيها، ودون عناية بالأدباء أو بالكتاب، وضربت حلقات من السرية حوله، في مناخ، ربما لـم يكـن هـو الظرف الأكثر ديمقراطية، بعد أن تولى أمرها الأميرلاي – العميد "يوسف السباعي": الحقيقة العسـكرية الثابتة في الحيـاة الثقافيـة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن. وكان قد جاء وزيرا علـى أنقاض الديمقراطية ليكون المبرر الرسـمي للحملة اليمينية الشرسة والمنحطة، ضد الكتاب والصحفيين المصريين، خاصة بعد أن دفع بشجاعة – ستذكر له في تاريخه – عن إجراءات "لجنـة النظـام بالاتحاد الاشتراكي العربي" بفصل أكثر من مائة كاتب وأديب فـي فبراير – شباط – ١٩٧٣، وخلال ذلك العام، أعدت "وزارة الثقافة" مشروعا للقانون قدمته لمجلس الشعب وتأخر هناك حتـى أدركـه قانون آخر صدر في عام ١٩٧٤ يلغي عضوية "الاتحاد الاشتراكي" كشرط للترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات المهنية والعماليـة وكافة المنظمات الجماهيرية، وبرفع وصايته عن تلك المنظمـات، وبهذا سحب مشروع القانون من مجلس الشعب، وأخذ المطـرزون،

في أروقة "وزارة الثقافة"، يعيدون زخرفته ليتناسب مـع الظـرف الجديد.

وخلال ذلك كان الصراع على الجبهة الثقافيـة محتـدما، إذ كان طبيعيا – وضروريا – أن تتصدى جماهير المثقفين المصريين لذلك التخريب الذي تمارسه الأجهزة الثقافية الرسـمية ضد العقـل والوجدان المصري، من هنا تفجـرت مجموعـة مـن الأزمـات الضارية سبق لنا استعراضها في مقال سابق (راجع: موسم الهجرة إلى منافي الصمت – الثقافة – ك ٢ – ١٩٧٦). لكن ما أحال ذلك كله إلى ضحك كالبكاء كانت حملـة ينـاير (ك٢) ١٩٧٥، التـي استضافت خلالها السجون المصرية حوالي خمسمائة من اليساريين المصريين كان من بينهم عدد وافر من الكتاب والمثقفـين، وكـان أظرف ما حدث في هذه الحملة المضحكة أننا فوجئنا يوما باستدعاء اثنين من زملائنا المحبوسين معنا في ليمان طـره، همـا الناقـد السينمائي "محمد كامل القليوبي" والقصاص "محمد صادق روميش" لاستكمال التحقيق معهما، وفوجئ الاثنان عند وصولهما إلـى دار النيابة العامة، بأنهما متهمان بالدعوة إلـى إنشـاء اتحـاد وطنـي ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين، وأنهمـا متهمـان بمناهضـة "وزارة الثقافة"، وكان التقرير الذي أعدته أجهزة الأمن – بناء على

بلغ من "وزارة الثقافة" – مضحكًا للغاية، وقد رد الـزميلان علـى وكيل النائب العام الذي وجه إليهما التهمة وهو خجل مما تـدهور إليه حال الدنيا، وأصبح الاتهام مثار سخرية مركزة منا، خاصة أننا لم نفهم وجه الإثم في الدعوة إلى إنشاء اتحاد ديمقراطـي وطنـي مستقل، أهي وطنيته أم ديمقراطيته أم استقلاله؟.

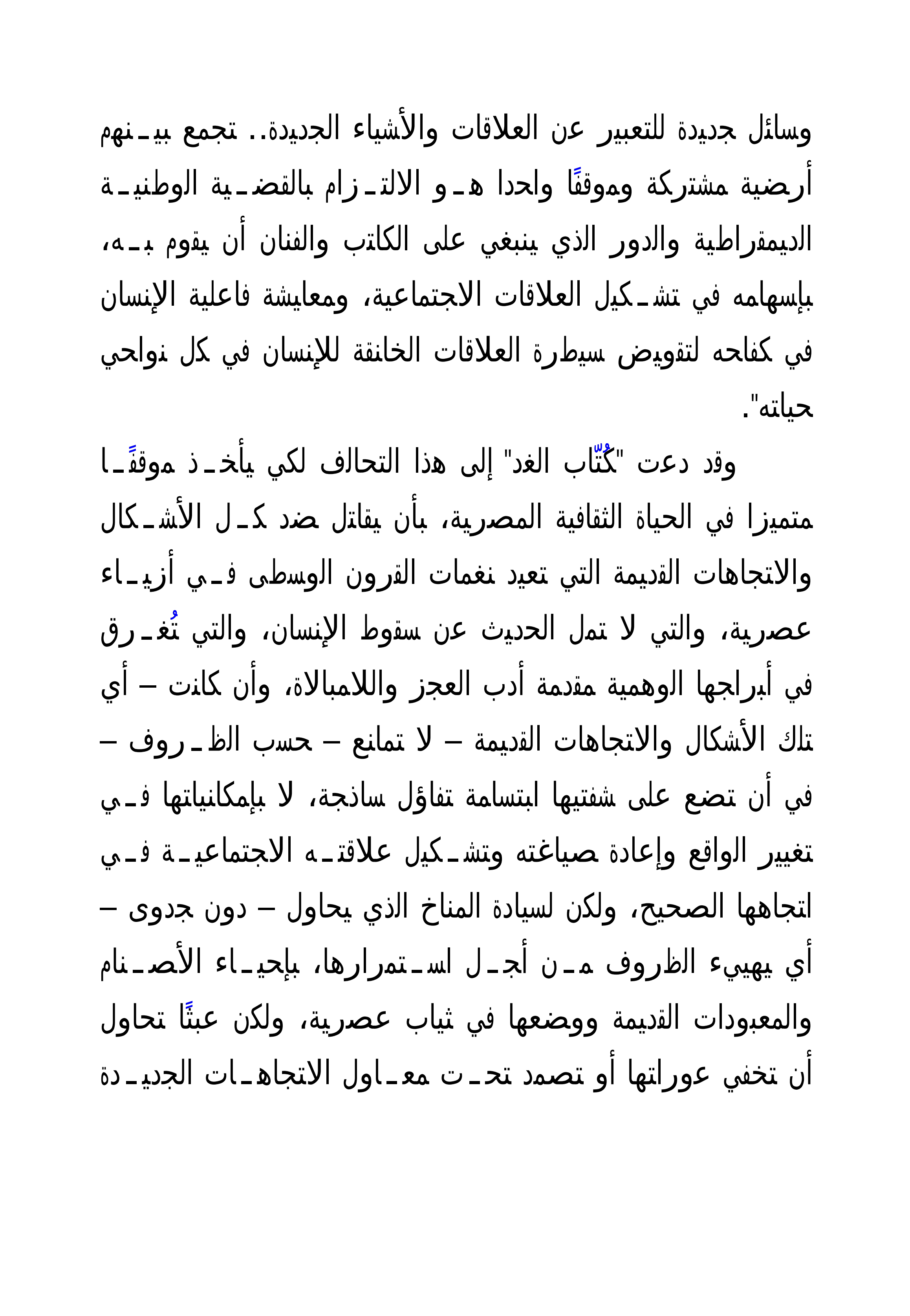
وتكسرت نِصالُ الحملة الضارية على اليسار المصري، وفي مايو (أيار) ١٩٧٥ كان آخر الذين اعتقلوا في حملة مفتتح العام قد غادروا السجون، واستمر المهتمون منهم بشؤون الجبهـة الثقافيـة يطالبون باتحاد وطني وديمقراطي ومستقل، واسـتمرت الجمعيـة الماسونية التي تديرها أمور الثقافة في مصر تعد لإعـلان قـانون الاتحاد في مكاتب كبار الموظفين دون اهتمام بالكتاب أو الأدباء!.

وفي صمت تام وافق "مجلس الشعب" – في جلسة ٢١ يونيو (حزيران) ١٩٧٥ – على القانون،وصدق عليه رئيس الجمهورية، لكن أحدا لم يعلم شيئًا عن ذلك كله من جمـاهير المثقفـين، حتـى فوجئ الجميع بإعلان تنشره الصحف بفتح باب القيد فـي جـداول الانتخاب. وبدأ الخوض في حقول الألغام!.

الوزارة الماسونية للثقافة المصرية:

كان طبيعيا أن يأتي القانون مليئًا بالثغرات، وأن يعبر عـن ديمقراطية اليمين المصري المزيفة، وأن يفشل حتى فـي تـزيين وجهه الفاشستي القبيح.. ورصد الناقدون للقانون من أول قراءة هذه العيوب، وتعددت انتقاداتهم، ويكاد بيان جمعية "كُتاب الغـد" يمثـل الحد الأقصى في التفتيش عن عيوب القانون، والتوصل إلى ثغراته، كما أنه في تحديده العمل للموقف من الاتحاد، يمثل أقصى المواقف اليسارية تطرفًا، وهو الدعوة للمقاطعة الكاملـة للاتحـاد، وعـدم الاعتراف بوجوده، مع السعي في نفـس الوقـت لإنشـاء اتحـاد "ديمقراطي" و "مستقل" ، و"موازٍ" للاتحاد الحكومي..

ولا يمكن فهم موقف "كُتاب الغد" مـن الاتحـاد، دون فهـم طبيعتها، وظروف إنشائها.. ففي بداية السبعينيات، برزت الجمعية كصوت متميز في الحياة الثقافية المصرية، إذ كانت منبر الأدبـاء الرافضين، وكما وصفت نفسها فإنها نشأت لتضم "تحالفًا اجتماعيـا وثقافيا عريضا من القوى الصاعدة التي تعمل على تقويض العـالم القديم: عالم النهب الاستعماري والتوسع الصهيوني، والاسـتغلال الرأسمالي" وهذا التجمع يضم كتابا وأدباء "أتوا جميعا من مـدارس واتجاهات أدبية مختلفة: الواقعية الاشـتراكية والواقعيـة النقديـة والرومانسية الثورية والاتجاهات التجريبية الجديدة، التي تبحث عن


وسائل جديدة للتعبير عن العلاقات والأشياء الجديدة.. تجمع بيـنهم أرضية مشتركة وموقفًا واحدا هـو الالتـزام بالقضـية الوطنيـة الديمقراطية والدور الذي ينبغي على الكاتب والفنان أن يقوم بـه، بإسهامه في تشـكيل العلاقات الاجتماعية، ومعايشة فاعلية الإنسان في كفاحه لتقويض سيطرة العلاقات الخانقة للإنسان في كل نواحي حياته".

وقد دعت "كُتّاب الغد" إلى هذا التحالف لكي يأخـذ موقفًـا متميزا في الحياة الثقافية المصرية، بأن يقاتل ضد كـل الأشـكال والاتجاهات القديمة التي تعيد نغمات القرون الوسطى فـي أزيـاء عصرية، والتي لا تمل الحديث عن سقوط الإنسان، والتي تُغـرق في أبراجها الوهمية مقدمة أدب العجز واللامبالاة، وأن كانت – أي تلك الأشكال والاتجاهات القديمة – لا تمانع – حسب الظـروف – في أن تضع على شفتيها ابتسامة تفاؤل ساذجة، لا بإمكانياتها فـي تغيير الواقع وإعادة صياغته وتشـكيل علاقتـه الاجتماعيـة فـي اتجاهها الصحيح، ولكن لسيادة المناخ الذي يحاول – دون جدوى – أي يهييء الظروف مـن أجـل اسـتمرارها، بإحيـاء الأصـنام والمعبودات القديمة ووضعها في ثياب عصرية، ولكن عبثًا تحاول أن تخفي عوراتها أو تصمد تحـت معـاول الاتجاهـات الجديـدة

الملتزمة بالتعبير عن الواقع الاجتماعي والعمل على صياغته مـن جديد، رغم الحرب الشرسة التي تشنها القوى القديمة والاتجاهـات البالية ضد كل الاتجاهات الجديدة مستخدمة كافة الأسلحة والوسائل المتاحة لها والتي تبرز بشـكل أساسي في استيلائها على أجهـزة النشر ومحاولاتها المستميتة لقفل الباب أمام الاتجاهات الجديدة".

وقد نشأت "كُتاب الغد" كتطور هام لمجموعة من المثقفـين التي كانت تصدر مجلة "جاليري ٦٨" والتي طرحت رؤاهـا فـي أعقاب نكسة حزيران، وأصدرت سبعة أعداد مـن مجلتهـا،وبرغم تميز المجلة في ذلك الوقت من حيث نزوعها للتجديد فـي أشـكال كتابة مختلف الأنواع الأدبية، إلا أن المجموعة التـي تصـدرها سرعان ما اكتشفت التناقض الذي يعتري صفوفها، من خلال تنبهها لخطرين رئيسيين:

.. الأول: خطر بقائها كمجموعة لا يضمها كيـان مـنظم، وتحولها بذلك إلى تجمع "شِللي" يقوم على العلاقات الشخصـية، لا كتنظيم تجمعه علاقات موضوعية.

.. الثاني: خطر اقتصار ثورتها على أشكال الكتابة الأدبية، دون السعي لأداء دور مميز في الحياة الثقافية والفكرية، الأمر الذي جعلها تضم عناصر من الأدباء والكتاب الفوضويين والسـاخطين،

وتحتضن أشكالاً أدبية تسعى لكل ما هو غريـب ومثيـر وغيـر مفهوم، ولا تقول شيئًا في النهاية، وتنعزل بذلك انعزالاً كاملاً عـن المعركة الاجتماعية في بلادها.

وبتنبهها لذلك تحولت مجموعة "جاليري ٦٨" إلـى جمعيـة أدبية باسم "جمعية كتاب الغد" قاد الدعوة إلى تأسيسها الكاتب والناقد إبراهيم فتحي". :

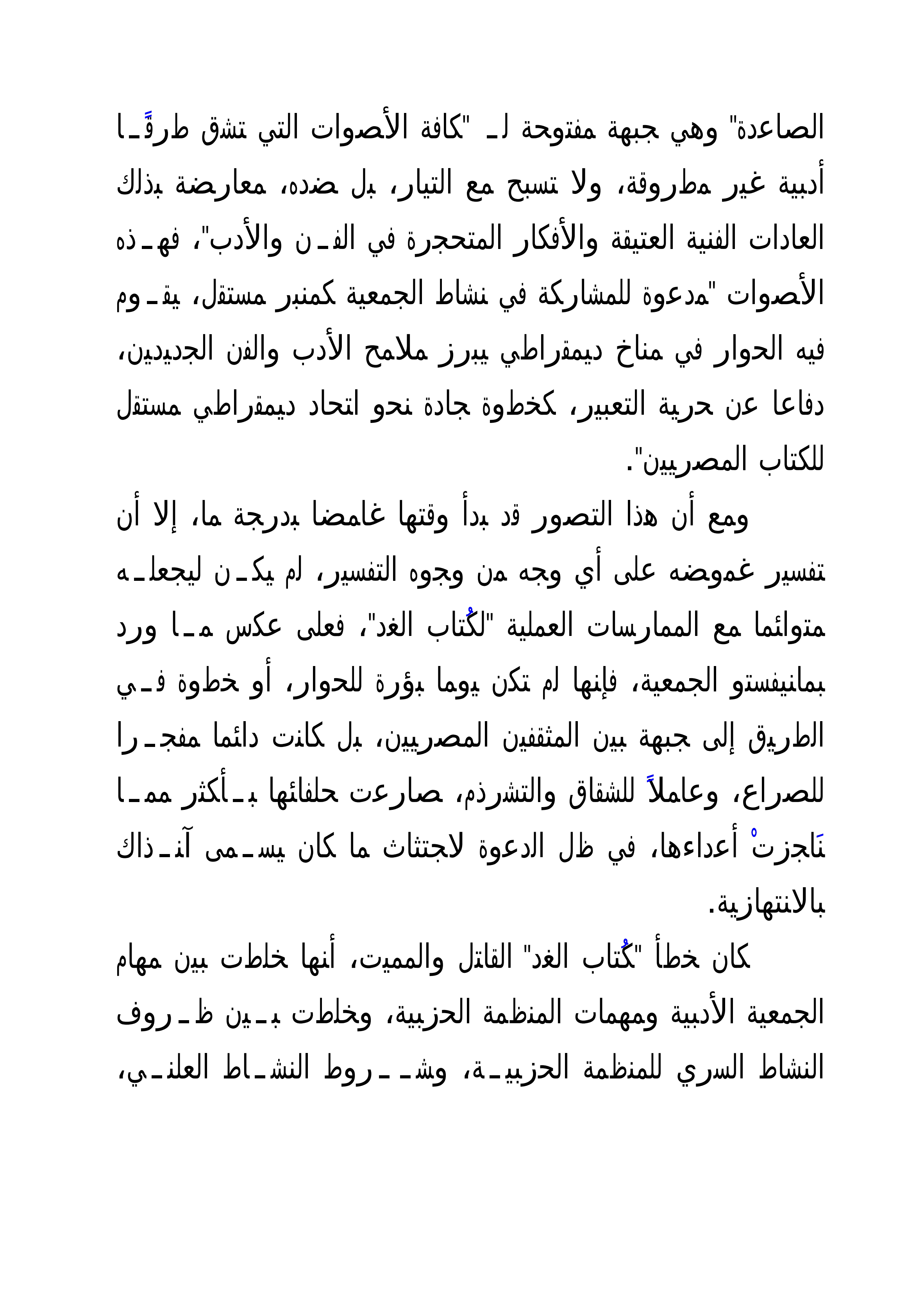
وتم شهر الجمعية طبقًا للقانون خـلال عـام ١٩٧٢، بعـد عراقيل شديدة وضعتها أجهزة الأمن السياسي أمامها، لأن معظـم من تقدموا بطلب تأسيسها كانوا من المسجلين في قوائم تلك الأجهزة اعتبارهم من المعارضين، كما أن رئيس الجمعية الناقـد "إبـراهيم فتحي" من العناصر الشيوعية المعروفة، إذ سبق الحكم عليـه فـي عام ١٩٥٩ بالسجن لمدة عشر سنوات، ثم أفرج عنه بعفو صـحي ليعاد اعتقاله أكثر من مرة.. فقد اعتقل لمدة عامين بـدءا بصـيف ١٩٦٥، وطاردته الشرطة في شتاء ١٩٧٣ بتهمة الارتباط بالحرية الطلابية، ثم قبضت عليه في صيف نفس العام، حيث قدم للمحاكمة وهو و ١٦ آخرين بتهمة إنشاء تنظيم شيوعي عرف فيما بعد باسم "حزب العمال الشيوعي المصري"، وقد ظل سجينًا رهن المحاكمـة

لمدة تصل إلى عامين، قبل أن يبرئ القضاء كل المتهمين في القضية..

وقد مثلت "كُتاب الغد" جانبا هاما من حيوية المثقفين المصريين، رغم الصعوبات الشديدة التي اكتنفت نشاطها، فإمكانياتها المالية كانت ضئيلة جدا، كما أنها لاقت عنتًا شديدا في الحصول على مقر تواصلها منها نشاطها، كما أن أجهزة الثقافة الرسمية كانت ترفضها، ولم تقدم لها بالطبع أية تسهيلات.

على أن الصعوبة الحقيقية التي واجهت "كُتاب الغد" قد نشأت من ذلك التناقض الداخلي الحاد بين أهدافها وممارستها وعدم وضوح الاثنين، والخلط بين الممارسة على صعيد السياسة والممارسة على صعيد الفكر والثقافة والأدب..

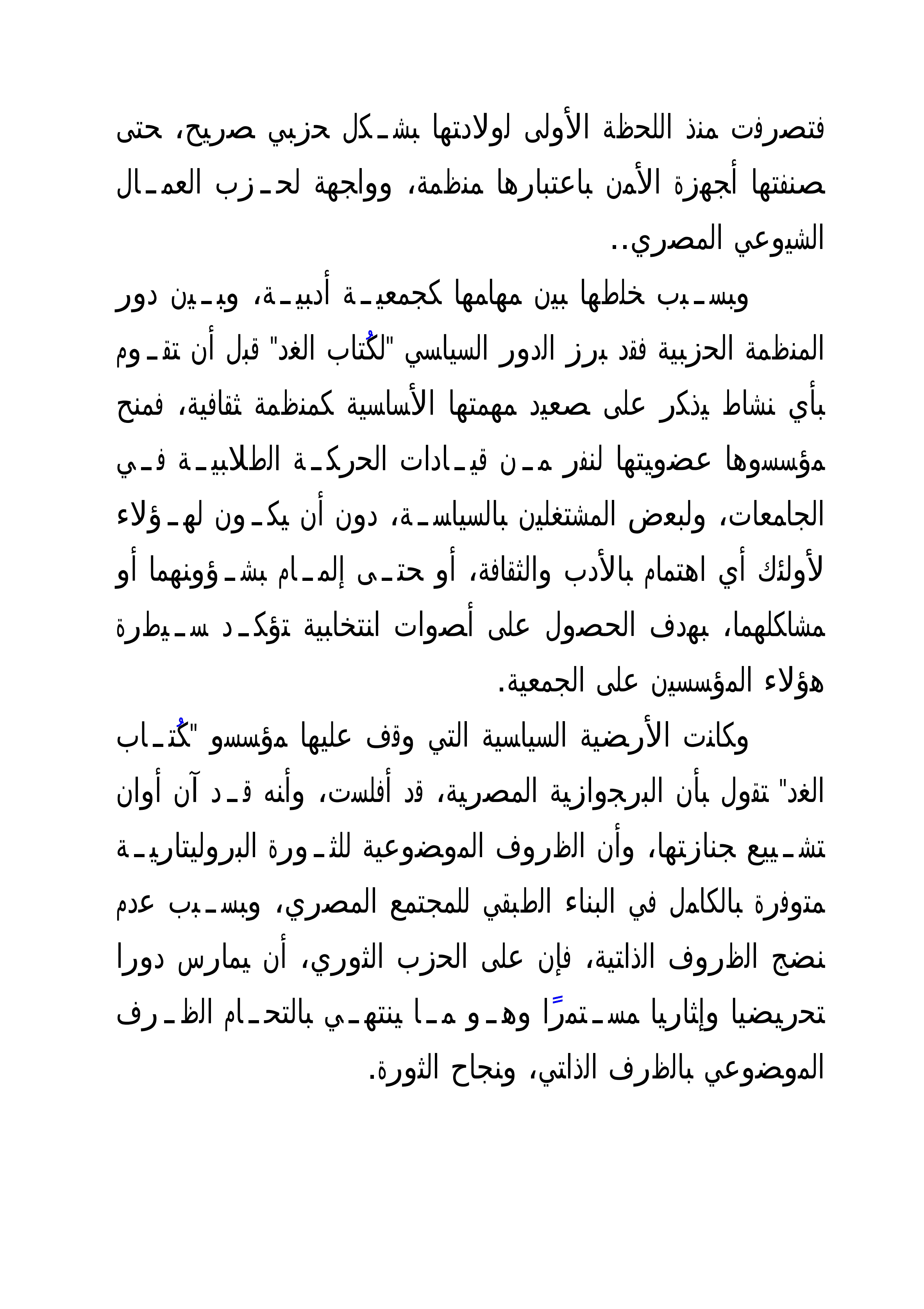
لقد بدأت "كُتاب الغد" في طليعة الدعاة إلى "إقامة حوار حقيقي بين جميع الاتجاهات الديمقراطية في الحياة الثقافية" إذ عن طريق الحوار "ستتأكد كافة الملامح الحقيقية لحركة الأدب الجديد في مصر، الذي تبدأ إرهاصاته وملامحه في التشكل، لتعطي التعبير الحقيقي عن الالتزام بالموقف الديمقراطي تجاه الصراعات القائمة في الواقع المصري". وأكد "كُتاب الغد"، أن هدفهم من إقامة هذا الحوار هو السعي "إلى قيام جبهة ثقافية عريضة من القوى



الصاعدة" وهي جبهة مفتوحة لـ "كافة الأصوات التي تشق طرقًا أدبية غير مطروقة، ولا تسبح مع التيار، بل ضده، معارضة بذلك العادات الفنية العتيقة والأفكار المتحجرة في الفن والأدب"، فهذه الأصوات "مدعوة للمشاركة في نشاط الجمعية كمنبر مستقل، يقوم فيه الحوار في مناخ ديمقراطي يبرز ملامح الأدب والفن الجديدين، دفاعا عن حرية التعبير، كخطوة جادة نحو اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين".

ومع أن هذا التصور قد بدأ وقتها غامضا بدرجة ما، إلا أن تفسير غموضه على أي وجه من وجوه التفسير، لم يكن ليجعله متوائما مع الممارسات العملية "لكُتاب الغد"، فعلى عكس ما ورد بمانيفستو الجمعية، فإنها لم تكن يوما بؤرة للحوار، أو خطوة في الطريق إلى جبهة بين المثقفين المصريين، بل كانت دائما مفجرا للصراع، وعاملاً للشقاق والتشرذم، صارعت حلفائها بأكثر مما نَاجزتْ أعداءها، في ظل الدعوة لاجتثاث ما كان يسمى آنذاك بالانتهازية.

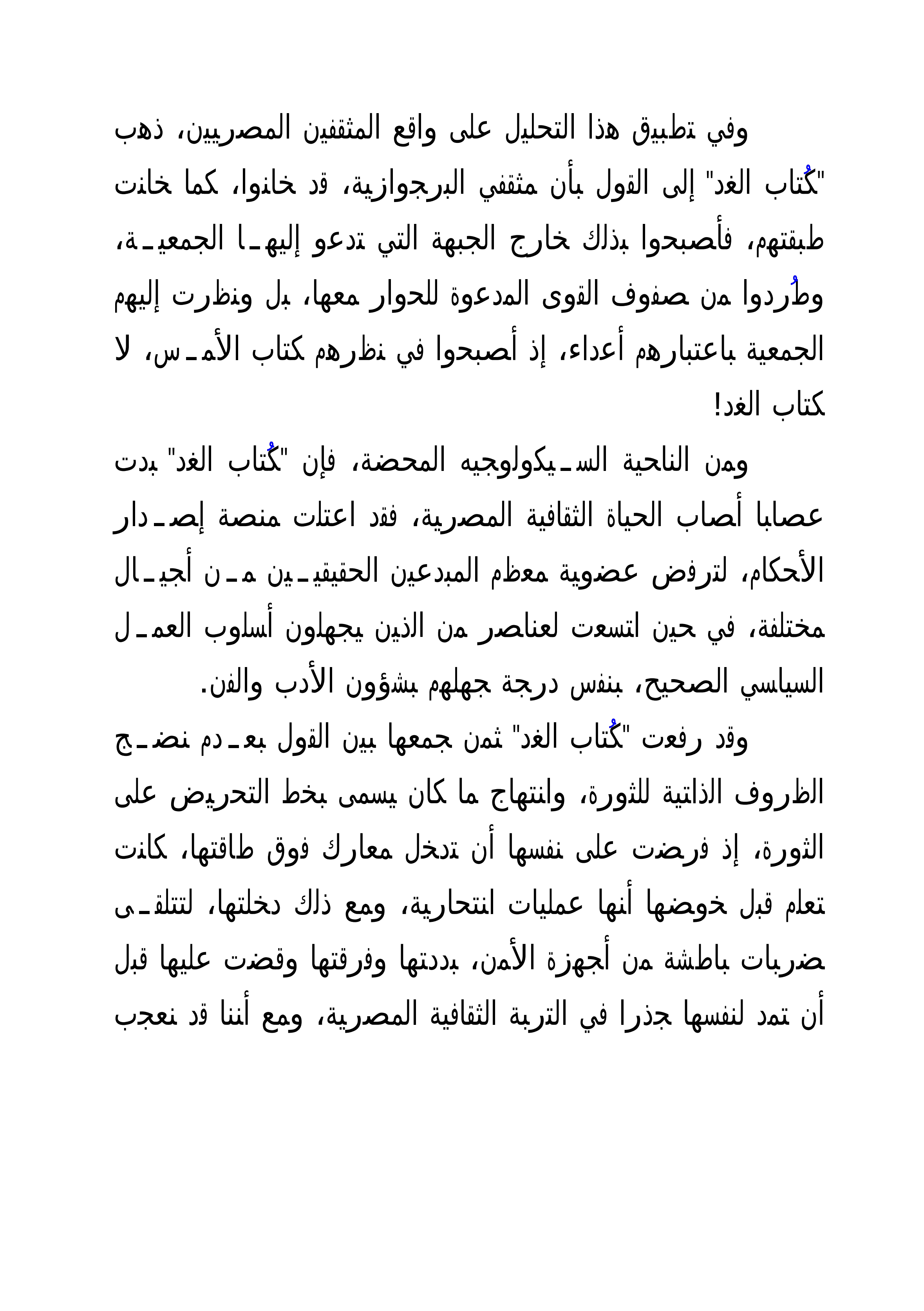
كان خطأ "كُتاب الغد" القاتل والمميت، أنها خلطت بين مهام الجمعية الأدبية ومهمات المنظمة الحزبية، وخلطت بين ظروف النشاط السري للمنظمة الحزبية، وشروط النشاط العلني،



فتصرفت منذ اللحظة الأولى لولادتها بشكل حزبي صريح، حتى صنفتها أجهزة الأمن باعتبارها منظمة، وواجهة لحزب العمال الشيوعي المصري..

وبسبب خلطها بين مهامها كجمعية أدبية، وبين دور المنظمة الحزبية فقد برز الدور السياسي "لكُتاب الغد" قبل أن تقوم بأي نشاط يذكر على صعيد مهمتها الأساسية كمنظمة ثقافية، فمنح مؤسسوها عضويتها لنفر من قيادات الحركة الطلابية في الجامعات، ولبعض المشتغلين بالسياسة، دون أن يكون لهؤلاء لأولئك أي اهتمام بالأدب والثقافة، أو حتى إلمام بشؤونهما أو مشاكلهما، بهدف الحصول على أصوات انتخابية تؤكد سيطرة هؤلاء المؤسسين على الجمعية.

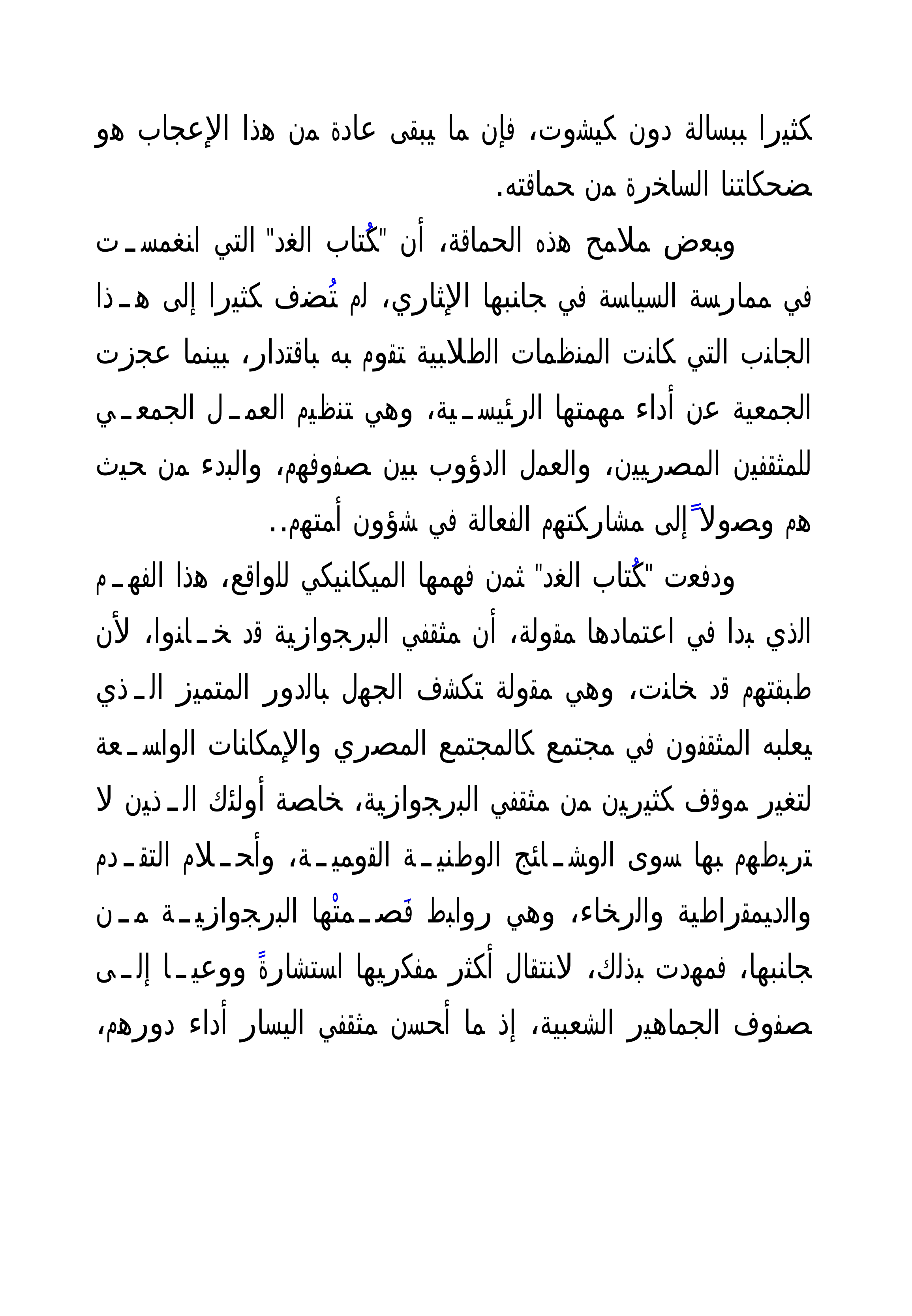
وكانت الأرضية السياسية التي وقف عليها مؤسسو "كُتاب الغد" تقول بأن البرجوازية المصرية، قد أفلست، وأنه قد آن أوان تشييع جنازتها، وأن الظروف الموضوعية للثورة البروليتارية متوفرة بالكامل في البناء الطبقي للمجتمع المصري، وبسبب عدم نضج الظروف الذاتية، فإن على الحزب الثوري، أن يمارس دورا تحريضيا وإثاريا مستمرًا وهو ما ينتهي بالتحام الظرف الموضوعي بالظرف الذاتي، ونجاح الثورة.



وفي تطبيق هذا التحليل على واقع المثقفين المصريين، ذهب "كُتاب الغد" إلى القول بأن مثقفي البرجوازية، قد خانوا، كما خانت طبقتهم، فأصبحوا بذلك خارج الجبهة التي تدعو إليها الجمعية، وطُردوا من صفوف القوى المدعوة للحوار معها، بل ونظرت إليهم الجمعية باعتبارهم أعداء، إذ أصبحوا في نظرهم كتاب الأمس، لا كتاب الغد!

ومن الناحية السيكولوجيه المحضة، فإن "كُتاب الغد" بدت عصابا أصاب الحياة الثقافية المصرية، فقد اعتلت منصة إصدار الأحكام، لترفض عضوية معظم المبدعين الحقيقيين من أجيال مختلفة، في حين اتسعت لعناصر من الذين يجهلون أسلوب العمل السياسي الصحيح، بنفس درجة جهلهم بشؤون الأدب والفن.

وقد رفعت "كُتاب الغد" ثمن جمعها بين القول بعدم نضج الظروف الذاتية للثورة، وانتهاج ما كان يسمى بخط التحريض على الثورة، إذ فرضت على نفسها أن تدخل معارك فوق طاقتها، كانت تعلم قبل خوضها أنها عمليات انتحارية، ومع ذلك دخلتها، لتتلقى ضربات باطشة من أجهزة الأمن، بددتها وفرقتها وقضت عليها قبل أن تمد لنفسها جذرا في التربة الثقافية المصرية، ومع أننا قد نعجب



كثيرا ببسالة دون كيشوت، فإن ما يبقى عادة من هذا الإعجاب هو ضحكاتنا الساخرة من حماقته.

وبعض ملامح هذه الحماقة، أن "كُتاب الغد" التي انغمسـت في ممارسة السياسة في جانبها الإثاري، لم تُضف كثيرا إلى هـذا الجانب التي كانت المنظمات الطلابية تقوم به باقتدار، بينما عجزت الجمعية عن أداء مهمتها الرئيسـية، وهي تنظيم العمـل الجمعـي للمثقفين المصريين، والعمل الدؤوب بين صفوفهم، والبدء من حيث هم وصولاً إلى مشاركتهم الفعالة في شؤون أمتهم..

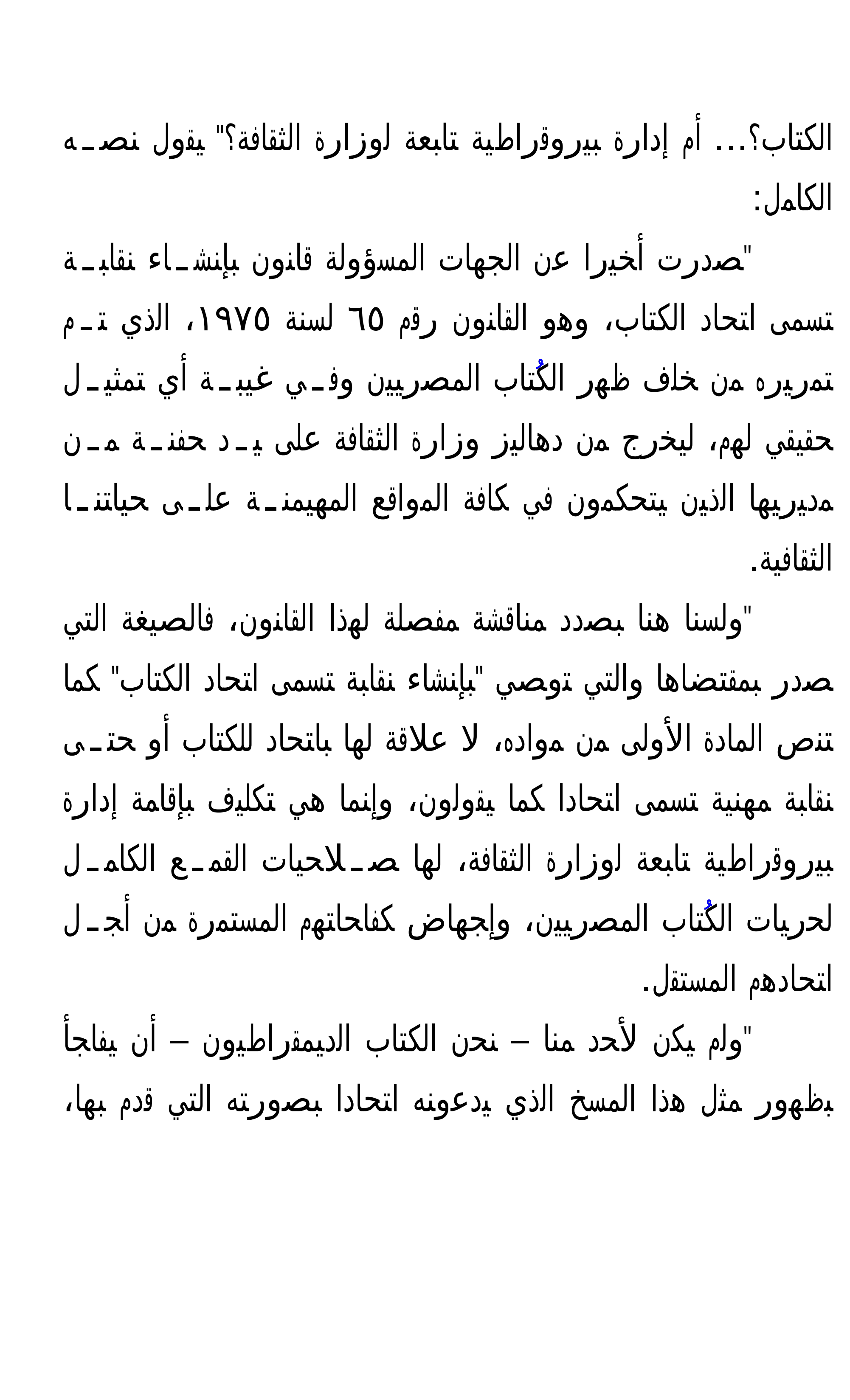
ودفعت "كُتاب الغد" ثمن فهمها الميكانيكي للواقع، هذا الفهـم الذي بدا في اعتمادها مقولة، أن مثقفي البرجوازية قد خـانوا، لأن طبقتهم قد خانت، وهي مقولة تكشف الجهل بالدور المتميز الـذي يعلبه المثقفون في مجتمع كالمجتمع المصري والإمكانات الواسـعة لتغير موقف كثيرين من مثقفي البرجوازية، خاصة أولئك الـذين لا تربطهم بها سوى الوشـائج الوطنيـة القوميـة، وأحـلام التقـدم والديمقراطية والرخاء، وهي روابط قَصـمْتها البرجوازيـة مـن جانبها، فمهدت بذلك، لانتقال أكثر مفكريها استشارةً ووعيـا إلـى صفوف الجماهير الشعبية، إذ ما أحسن مثقفي اليسار أداء دورهم،

وقيادة الآخرين في نضالات جزئية متنامية، تحقق التدرج في ترقية الوعي..

وقد اعتبرت "كُتاب الغد" أنفسهم أصحاب الخـط الصـحيح الوحيد في العمل الجمعي بين المثقفين، وعمدوا ذواتهم قـادة لهـذا الخط الصحيح الوحيد، وهكذا وجدوا أنفسهم وحدهم على قمة الهرم الوهمي التي اعتلوها، واكتشفوا – متأخرا – أن مزاعمهم النرجسية تلك، يكذبها الواقع الذي يقول بانفضاض المثقفين عـنهم، وتقلـص دور جمعيتهم، وتحولها إلى حلقة محدودة العدد.

وبرغم كل تلك العيوب القاتلة، فإن كتاب الغد، ظلت قـادرة على أن تعكس جو الاحتجاج داخل صفوف المثقفين، صحيح أنهـا كانت أقرب إلى الفوضوية في ممارساتها، لكن ذلك كان طبيعيـا، في مواجهة "الفوضوية اليمينية" التي سيطرت على أجهزة الثقافـة في مصر آنذاك.

وقد انتهى وجود "كُتاب الغد" الفعلي في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ حين اعتقلت أجهزة الأمن معظم مؤسسـيها، ولكن التيـار الذي كانت قد حفرته في الثقافة المصرية كان ما زال مؤثرا، حين صدر قانون اتحاد الكتاب، فلاحقته ببيان بعنوان "نقابة تسمى اتحاد


الكتاب؟... أم إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة؟" يقول نصه الكامل:

"صدرت أخيرا عن الجهات المسؤولة قانون بإنشاء نقابة تسمى اتحاد الكتاب، وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥، الذي تم تمريره من خلف ظهر الكُتاب المصريين وفي غيبة أي تمثيل حقيقي لهم، ليخرج من دهاليز وزارة الثقافة على يد حفنة من مديريها الذين يتحكمون في كافة المواقع المهيمنة على حياتنا الثقافية.

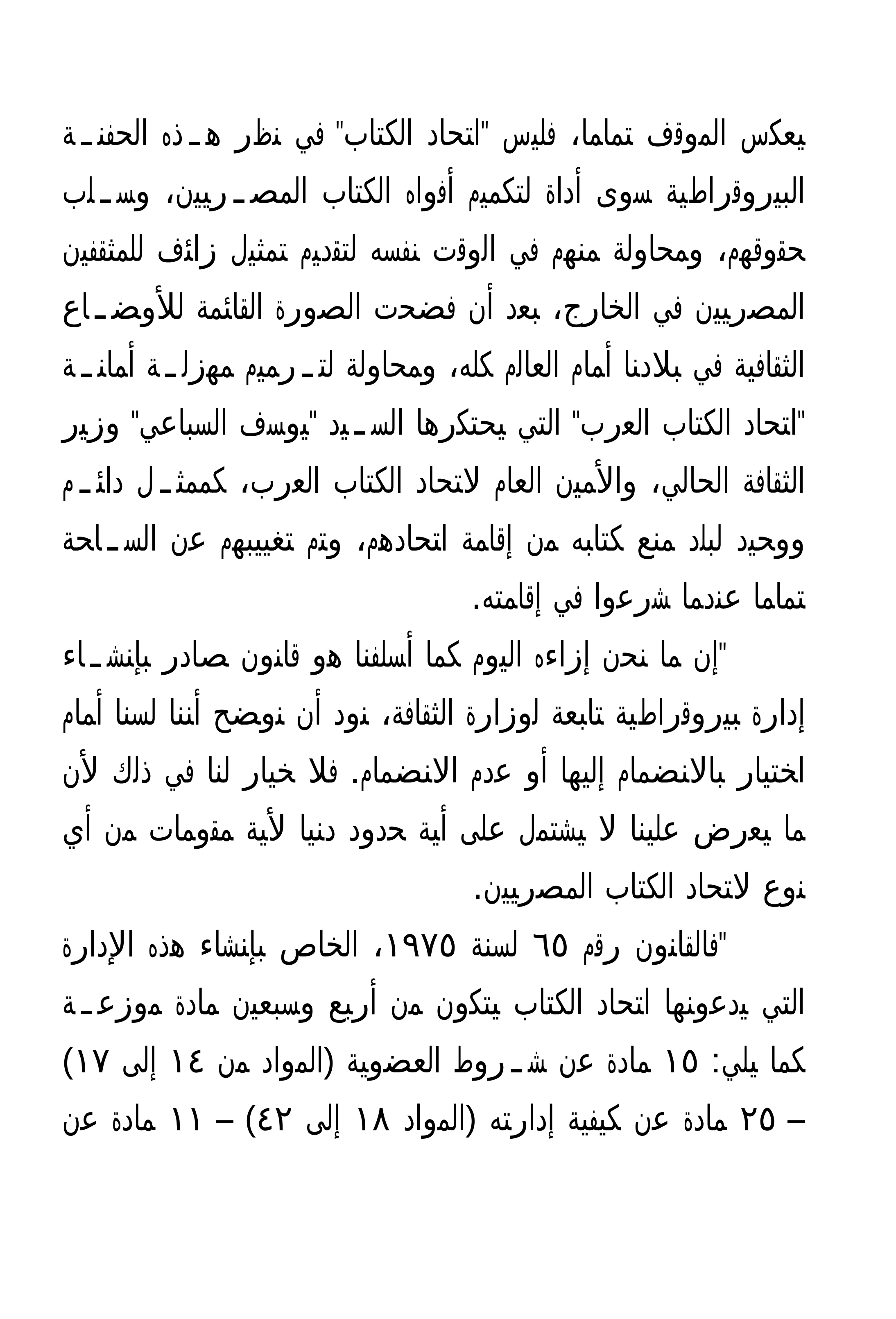
"ولسنا هنا بصدد مناقشة مفصلة لهذا القانون، فالصيغة التي صدر بمقتضاها والتي توصي "بإنشاء نقابة تسمى اتحاد الكتاب" كما تنص المادة الأولى من مواده، لا علاقة لها باتحاد للكتاب أو حتى نقابة مهنية تسمى اتحادا كما يقولون، وإنما هي تكليف بإقامة إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة، لها صلاحيات القمع الكامل لحريات الكُتاب المصريين، وإجهاض كفاحاتهم المستمرة من أجل اتحادهم المستقل.

"ولم يكن لأحد منا – نحن الكتاب الديمقراطيون – أن يفاجأ بظهور مثل هذا المسخ الذي يدعونه اتحادا بصورته التي قدم بها،

فما الذي يمكن أن تخرجه لنا وزارة الثقافـة أو أي جهـة أخـرى بمعزل عن وجود الكتاب وبغير أي تمثيل حقيقي لهم.

"فمن المؤكد أن الكتاب لن يفاجئوا ذات صباح جميل بتتويج كفاحاتهم عن طريق فرمان يلقى عليهم لتنفيذه، وإنما ستقع علـيهم، وعليهم وحدهم، مهمة إنشاء هذا الاتحاد، وإيجاد الصيغة الصحيحة التي تكفل لهم كافة الضمانات الخاصـة بحريـاتهم فـي التعبيـر والممارسة الديمقراطية، ملتزمين بمسؤولياتهم تجاه تغيير الأوضاع المتخلفة والعلاقات القائمة على الاستغلال، بـالتعبير عـن أمـاني الشعب عن الحرية والتقدم.

"إن الصورة التي صدر بها قانون الاتحاد هـذه المـرة، لا تخلو من الدلالة التي توضح إلى أي دركٍ انزلق واضعو القـانون، مع واحد من أكثر مطالب الحركة الثقافية في بلادنا أهمية وإلحاحا، كما لو كانت حربا مسعورة مواجهة تجاههم، متصورين أنهـم قـد استفادوا من تجارب هزائمهم السابقة، فالمشروع قد تم وضعه فـي سرية كاملة، ولم تتسرب حتى مجرد معلومات عنه كما حدث فـي مرات سابقة أدت إلى أن يموت قبل أن يولد، وكما هو الحال فـي معركة حربية تسلح مصدرو القانون بالسرية والكتمـان الكـاملين حتى اعتماده، مباغتين به أعداءهم من الكتاب والمثقفين. وهذا مـا


يعكس الموقف تماما، فليس "اتحاد الكتاب" في نظر هـذه الحفنـة البيروقراطية سوى أداة لتكميم أفواه الكتاب المصـريين، وسـلب حقوقهم، ومحاولة منهم في الوقت نفسه لتقديم تمثيل زائف للمثقفين المصريين في الخارج، بعد أن فضحت الصورة القائمة للأوضـاع الثقافية في بلادنا أمام العالم كله، ومحاولة لتـرميم مهزلـة أمانـة "اتحاد الكتاب العرب" التي يحتكرها السـيد "يوسف السباعي" وزير الثقافة الحالي، والأمين العام لاتحاد الكتاب العرب، كممثـل دائـم ووحيد لبلد منع كتابه من إقامة اتحادهم، وتم تغييبهم عن السـاحة تماما عندما شرعوا في إقامته.

"إن ما نحن إزاءه اليوم كما أسلفنا هو قانون صادر بإنشـاء إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة، نود أن نوضح أننا لسنا أمام اختيار بالانضمام إليها أو عدم الانضمام. فلا خيار لنا في ذلك لأن ما يعرض علينا لا يشتمل على أية حدود دنيا لأية مقومات من أي نوع لاتحاد الكتاب المصريين.

"فالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥، الخاص بإنشاء هذه الإدارة التي يدعونها اتحاد الكتاب يتكون من أربع وسبعين مادة موزعـة كما يلي: ١٥ مادة عن شـروط العضوية (المواد من ١٤ إلى ١٧) – ٢٥ مادة عن كيفية إدارته (المواد ١٨ إلى ٤٢) – ١١ مادة عن

كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استثمارها (المواد مـن ٤٣ إلى ٥٣) – ١٣ مادة خاصة بتأديب أعضائه (المواد مـن ٥٥ إلى ٦٧) – ٣- مواد خاصة بحل الاتحاد (المواد من ٦٨ إلى ٧٠) – مادة واحدة عن أهدافه (المادة ٣) – ٦ مـواد أحكـام خاصـة بتطبيق القانون.

"مع ملاحظة عدم وجود مادة واحدة خاصة بأي حـق مـن حقوق أعضائه ومن المؤكد أن نظرة واحدة لتقسيم مـواد القـانون ستضعنا للوهلة الأولى في مواجهة دلالة هامة لا يمكـن تجاهلهـا تحدد الهدف الحقيقي له، فهذا الدور الخاص للمواد التأديبيـة التـي تشكل حوالي عشرين بالمائة مـن عـدد مـواده بالإضـافة إلـى النصوص المجحفة المتعلقة ببقية المواد – والتي سنناقشها في حينها – لا يقابلها ولا مادة واحدة خاصة بأي حق من حقـوق أعضـائه باستثناء النص في الفقرة (ز) من المادة (٣)، على "رعاية حقـوق أعضاء الاتحاد والعمل على ترقيـة شـؤونهم الأدبيـة والعاديـة، وضمان حرية التعبير الملتزم بالوطنية المصرية والقومية العربيـة والقيم الدينية والإنسانية".

"حيث يبدو الحرص الشديد من جانب واضعي القانون على وضع هذا الصيغة المائعة كضمان للعصف حتى بهذا الحق الوحيد

الذي يرد بشكل هامشي تماما كفقرة متأخرة في المادة الوحيدة الخاصة بأهداف الاتحاد، بحيث يمكن استخدام هذه الصيغة في إطارها المجرد – في وقت تتصاعد فيه موجة المد الرجعي في بلادنا – ضد كافة القوى التقدمية والديمقراطية، فليس هناك ما يسمى بهذا الشكل المجرد بالوطنية المصرية والقومية العربية والقيم الإنسانية وإنما هناك تلك المبادئ التي ترتبط بنضال الشعب المصري والشعوب العربية في ارتباطه بنضال شعوب العالم جميعا من أجل تحررها من علاقات الاستغلال والقهر والتخلف، تلك المبادئ التي تحدد الأساس الوطني الديمقراطي لنضالها، وعلى الرغم من هذه الصيغة المائعة، التي تجدي القوى المعادية للتقدم تفسيرها لتتسق مع مصالحها في أي طور من أطوار صعودها واضمحلالها على حد سواء، يأبى القانون إلا أن يصنع المزيد من الأحكام، حول هذه الفقرة فمن يدري بما ستأتي به الأيام؟! ولذلك تتدارك المادة (٥٥) من القانون هذا الحق الهزيل لتحدد بأنه "لا يجوز للعضو المجادلة في الأمور السياسة والدينية بما يتعارض مع النظام العام والآداب، كما لا يجوز له تناول المشروبات الروحية أو مزاولة القمار بمقر الاتحاد أو فروعه". ولعل هذه المادة الفريدة تفضح تماما الوجه اللاديمقراطي والمعادي لأبسط حقوق الكتاب

والمثقفين في بلادنا. وتطيح بأحد الأدوار الرئيسـية التـي ينبغـي لاتحاد الكتاب أن يقوم بها. حيث يوضع الكتاب دائما في وضع ما يسمى بعدم التعارض مع النظام العام سياسيا بشـكل مستمر، بمـا يمثل اعتداء سافرا على كافة حقوق السياسة للكتاب، وهكذا يسـعى القانون إلى تأبيد تبعية الكتاب للنظام القائم (أي نظام مهمـا كـان نوعه) متعارضا بذلك مع أبسط حقوق الإنسان في حريـة الفكـر والرأي والعقيدة.

"وفيما عدا هذا" فالحق الوحيد للكتاب!! "المشار إليه في فقرة واحدة من المادة التي تحدد أهداف الاتحاد تحديدا مموها، تنصـب بقية الأهداف في صياغات عامة وأهداف مائعة يمكن لأي دار نشر في قطاع الأفراد أن تدعيها لنفسها، مثل نشر الجيد مـن التـراث العربي (الفقرة هـ - مادة ٣٥)، وترجمة الجيد من الإنتاج الفكري العربي إلى اللغات الأجنبية، ونقل روائع الإنتاج العالمي إلى اللغـة العربية ٠فقرة و – مادة ٣٥)، وتشجيع الكتاب الشبان ومسـاعدتهم على نشر إنتاجهم وترويجه (فقرة ط – ٣٥).. الخ.

"ثم يأتي عدد آخر من الأهداف متداخلاً مع أهداف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مثل إثراء الحضارة الإسلامية (فقرة أ – مادة ٣٥)، وإيضاح دور الرواد العرب في بناء الحضارة الإسلامية

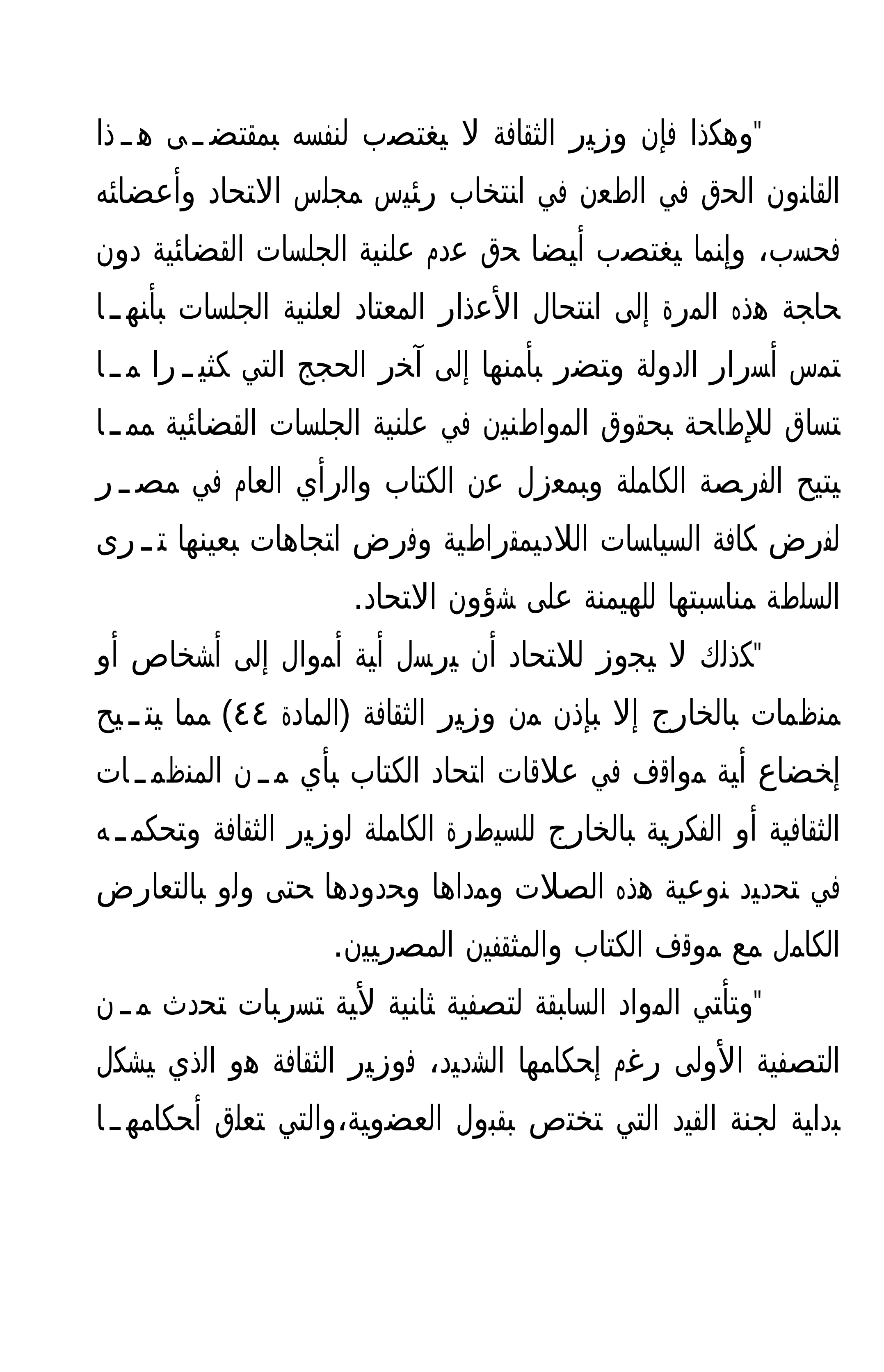
(فقرة هـ - ٣) مع ملاحظة أن ذلك الابتسار المتعمد يحدد دائمـا الأساس الذي تتناوله هذه الفقرات فـي تأكيـد الأفكـار السـلفية، والتعامل مع التراث العربي بتحديده بهذه الشـروط التـي تغفـل الجوانب الحية والمتقدمة فيه، في وقت يستخدم الكتبة الرسـميون في مجلة "الثقافة الأميرية" التي تم إحلالها محـل كافـة المجـلات السابقة بعد الإجهاز عليها – كلمة "القرامطة" للهجوم على الكتـاب التقدميين، بينما يكتب رئيس تحريرها واصفًا "ابن رشد" بأنه لـيس كاتبا إسلاميا أصيلاً، وإنما أتى ببضاعته من الغرب ثم ارتدت إلى الغرب مرة أخرى، وهكذا فإن السادة حملة ألوية التجهيل في ثقافاتنا كما تقدمها المنابر الرسـمية والذين تبدو بصماتهم الواضحة علـى القانون المقدم يحاولون طمس كافة الجوانب الحيـة فـي التـراث الحضاري العربي.

"وهكذا تتحول الأهداف المعلنة لهذا الاتحاد المزعـوم إلـى خليط مشوش من أهداف دور النشر التجارية إلى تأكيد الفهم السلفي والرجعي للتراث. مع الإغفال المتعمد والكامل لأية أهداف تتعلـق بحماية الكتاب وضمان حرياتهم في التعبير والخلق بعيدا عن كافـة التدخلات والوصايا التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضـها علـيهم،

بالإضافة إلى إغفال أية حقوق نقابيـة علـى المسـتويين الأدبـي والمادي تكفل للكتاب ظروف مناسبة لحياتهم وإنتاجهم الأدبي.

"لكن هذه الأهداف التي حددها القانون في مادة واحدة مـن مواده الأربعة والسبعين، ليست إلا محاولة لاحتواء الحركة الثقافية في مصر وتشويهها، ليست إلا محاولـة لإجهـاض قيـام اتحـاد ديمقراطي مستقل بالصورة التي تشكلت حولها مجمـل كفاحـاتهم الطويلة.

"وتنص مواد القانون الإدارية والتأديبية على تقنين التـدخل السافر والمزري من قبل الأجهزة والسلطات الرسـمية لشل أيـة فاعلية من أي نوع لاتحاد الكتاب فلابد من "تخطر وزارة الثقافـة قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقـل بمحضـر اجتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة منه خـلال خمسـة عشر يوما من تاريخ الاجتماع (مادة ٢٩) و "لـوزير الثقافـة أن يطعن في انتخاب رئيس الاتحاد وأعضاء مجلس الاتحـاد وذلـك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بنتيجة الانتخاب وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسـة غيـر علنية" (مادة ٢٩).



"وهكذا فإن وزير الثقافة لا يغتصب لنفسه بمقتضى هذا القانون الحق في الطعن في انتخاب رئيس مجلس الاتحاد وأعضائه فحسب، وإنما يغتصب أيضا حق عدم علنية الجلسات القضائية دون حاجة هذه المرة إلى انتحال الأعذار المعتاد لعلنية الجلسات بأنها تمس أسرار الدولة وتضر بأمنها إلى آخر الحجج التي كثيرا ما تساق للإطاحة بحقوق المواطنين في علنية الجلسات القضائية مما يتيح الفرصة الكاملة وبمعزل عن الكتاب والرأي العام في مصر لفرض كافة السياسات اللاديمقراطية وفرض اتجاهات بعينها ترى السلطة مناسبتها للهيمنة على شؤون الاتحاد.

"كذلك لا يجوز للاتحاد أن يرسل أية أموال إلى أشخاص أو منظمات بالخارج إلا بإذن من وزير الثقافة (المادة ٤٤) مما يتيح إخضاع أية مواقف في علاقات اتحاد الكتاب بأي من المنظمات الثقافية أو الفكرية بالخارج للسيطرة الكاملة لوزير الثقافة وتحكمه في تحديد نوعية هذه الصلات ومداها وحدودها حتى ولو بالتعارض الكامل مع موقف الكتاب والمثقفين المصريين.

"وتأتي المواد السابقة لتصفية ثانية لأية تسربات تحدث من التصفية الأولى رغم إحكامها الشديد، فوزير الثقافة هو الذي يشكل بداية لجنة القيد التي تختص بقبول العضوية،والتي تعلق أحكامها

على قبول أعضاء الاتحاد على شرط غريب وهو (أن يكـون لـه إنتاج ملحوظ في مجالات الأدب) (الفقرة هـ - المادة ٦) وتـأتي ملاحظة لجنة القيد المشكلة بقرار من وزير الثقافة في وقت تُسد فيه كافة المنافذ أمام الكُتاب الذين يحملون فهما متقدما لـلأدب والفـن، وفي فترة تهيمن أكثر القـوى الرجعيـة شراسـة علـى المنـابر الرسـمية المتخلفة في المجال الثقافي، ويتخـذ الكتـاب الشـرفاء موقف المقاطعة من هذه المنابر في مواجهة حملة تجهيل مسـعورة ضدهم، وحصار ضاري تفرضه أجهزة مختلفة خارج الحياة الثقافية على تجمعاتهم وجمعياتهم، بينما تتصدى الرقابة بـالمنع والحـذف لمحاولات خلق منابرهم المستقلة.

"في هذه الفترة المظلمة من حياتنا الثقافية، هل لنا أن نتساءل (ملحوظة لمن ؟!!) وبأية مقاييس؟ في مناخ تصـادر فيـه كافـة الاتجاهات المتقدمة في المجال الثقافي، وتحاصـر كافـة المنـابر الجادة. ستضع اللجان البيروقراطية المعينة مقاييسها مـع الغيـاب الكامل لمناخ ديمقراطي حقيقي يسـمح بحريـة التعبيـر والخلـق والإبداع.

ولكن الحرص على إحكـام حلقـات الحصـار والتصـفية المستمرة، لا يقف عن حد إذ أن لجنة التظلم من رفض القيد تتشكل

من رئيس الاتحاد ووكيل وزارة الثقافة وعضو المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من العينين بأسمائهم ومستشار من مجلس الدولة وممثل واحد لاتحاد الكتاب يختاره مجلس الاتحاد (المادة ١١) أي أن التظلم من رفض القيد لن يبت فيه مجلس الاتحاد حتى بالشكل اللاديمقراطي الذي تشكل به، في إطار كافة التصفيات السابقة، وسيمثل الاتحاد بواحد فقط من أعضائه في مواجهة أربعة آخرين معينين من خارجه.

"وتؤكد المواد السابقة وغيرها من مواد هذا القانون تبعية اتحاد الكُتاب لوزارة الثقافة، إلى الدرجة التي يتم اختزاله فيها، إلى مجرد إدارة بيروقراطية خاملة من إداراتها المتعددة، وتمثل هذه المواد انتهاكًا صارخًا لحقوق الكتاب باستقلال اتحادهم، ليتمكن من القيام بدوره الحقيقي في تقديم الضمانات الكافية لخلق مناخ ديمقراطي خارج كافة التدخلات التي تسعى مختلف الأجهزة لفرضها عليهم، بما في ذلك كافة الوصايا التي تفرضها وزارة الثقافة على الكتاب بغية التحكم في مسار وطبيعة الدور الذي ينبغي لهم أن يقوموا به، وذلك في الوقت الذي أبرزت فيه كافة الأحداث الأخيرة في الحياة الثقافية التعارض الكامل بين الأجهزة الرسمية في مجال الثقافة وبين المثقفين والكتاب الديمقراطيين المصريين،

وأن علاقة اتحاد حقيقي للكتاب في مصر بوزارة الثقافة ليس مجرد علاقة تجاور ولكنها تحوي داخلها استرداد كثير من الحقوق التـي وضعت تحت هيمنة وصاية عديد من إدارات الوزارة في غيبة أي تمثيل حقيقي (ديمقراطي) للمثقفين والكتاب المصريين، من ذلك ما يخص المجلات الثقافية والنشر والتفرغ إلى آخر كافـة الحقـوق النقابية والمهنية التي تسيطر عليها العناصر البيروقراطية المتخلفة.

"ورغم الصياغات المحكمة التي تضع السلطة في يد وزيـر الثقافة كشق أول من أهداف واضعي هذا القانون فإن الشق الثـاني الذي تسوقه المواد التأديبية والمكونة من ثلاث عشرة مادة تطلق يد عديد من الجهات والأجهزة للتنكيل بالكُتاب المصريين والعسف بهم تحت اليد الطولَى لوزارة الثقافة، فحسب المادة ٦١ يقوم بـالتحقيق مع العضو لجنة برئاسة نائب رئيس مجلـس الاتحـاد وعضـوية المستشار القانوني لوزارة الثقافة وسـكرتير عام الاتحاد، ويحـال العضو إلى هيئة التأديب بقرار من مجلس الاتحاد.. كما يجوز لكل من النيابة العامة أو وزير الثقافة أن يطلب من مجلس الاتحاد إحالة العضو إلى هيئة تأديبية ابتدائية برئاسة مجلس الاتحـاد وعضـوية ممثل لوزارة الثقافة ومستشار مساعد من إدارة الفتوى المختصـة بمجلس الدولة وعضوين يختارهما مجلس الاتحاد من بين أعضائه.

ويتم تشـكيل الهيئة التأديبية الاستئنافية (المادة ٦٣) برئاسة أحـد وكلاء وزارة الثقافة أو رؤساء الهيئات العامة التابعة لهـا يختـاره وزير الثقافة وعضوية إدارة الفتوى المختصـة بمجلـس الدولـة، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الاتحاد من غير أعضائه المشتركين في هيئة التأديب الابتدائية.

"وهكذا تأتي هذه المواد التأديبية والتي تشكل حـوالي ٢٠% من مواد القانون لتطيح بالبقية من حقوق الكتاب ولتسفر عن وجهها اللاديمقراطي تماما والمعادي لأبسط حقوق الكتاب.

فأية نقابة هذه التي تهدف أول ما تهدف إلى إخضاع الكتاب وإلحاقهم كذيل هزيل لوزارة الثقافة، فارضة عليهم القبـول بكـل الإجراءات التي اتخذت ضدهم في الماضي، فارضة علـى القيـود القائمة بالفعل قيودا جديدة، وواضعة مزيدا مـن الحصـار حـول الحركة الثقافية في مصر؟.

"بقيت كلمة نتوجه بها إلى الكتاب الـزملاء الـذين تقـدموا بطلبات عضوية إلى لجنة القيد – التي تم تشـكيلها بقرار من وزير الثقافة – للانضمام إلى "النقابة" وسط حملة من الترويج بين الكتابين والمثقفين المصريين بأن ما يطرح أمامنا ليس سوى نقابـة وأنهـم يعلمون جيدا بأن الأمر لا يتجاوز هذه الحدود وأنه تقع على الكتاب

المصريين كافة مهام النضال النقابي كما هو الحـال فـي سـائر النقابات، ولذلك فإننا نود أن نضع أمام زملائنـا الكتـاب بعـض الملاحظات آملين أن يكون تقدمهم بطلبات العضـوية قـد سـبقته دراسة متأنية لنصوص هذا القانون – الذي نظن أن كثيـرين لـم يدرسوه أو لم يقرأوه إطلاقًا كما صرح بعضهم بذلك – آملـين أن يساعد نقاشنا له وملاحظاتنا حوله إلى اتخاذهم الموقـف الصـحيح إزاء المحاولات المستمرة لإحكام الحصار حـول كافـة الكتـاب والمثقفين الشرفاء في بلادنا، واثقون من تصديهم لكافة المحاولات التي تسعى إلى خلق بذور الشقاق داخل صفوفهم، والذي لن يؤدي إلا إلى إنهاك كافة الكتاب الوطنيين الديمقراطيين واستدارتهم عـن أهدافهم الحقيقية واستغراقهم في صراعات هامشية تبعـدهم عـن مواجهة الإجراءات والممارسات اللاديمقراطية التي تسـعى إلـى سلب حقوقهم وتقليص فاعليتهم، ذلك الموقف الذي سنعمل من جانبنا على تفاديه تماما وعدم الانسياق له، مؤكدون اتفاقنا حول أهـدافنا الرئيسـية في إقامة اتحاد ديمقراطي مستقل للكتـاب المصـريين وكفالة كافة الضمانات المتعلقة بحرياتهم فـي التعبيـر وحقـوقهم النقابية والمهنية.

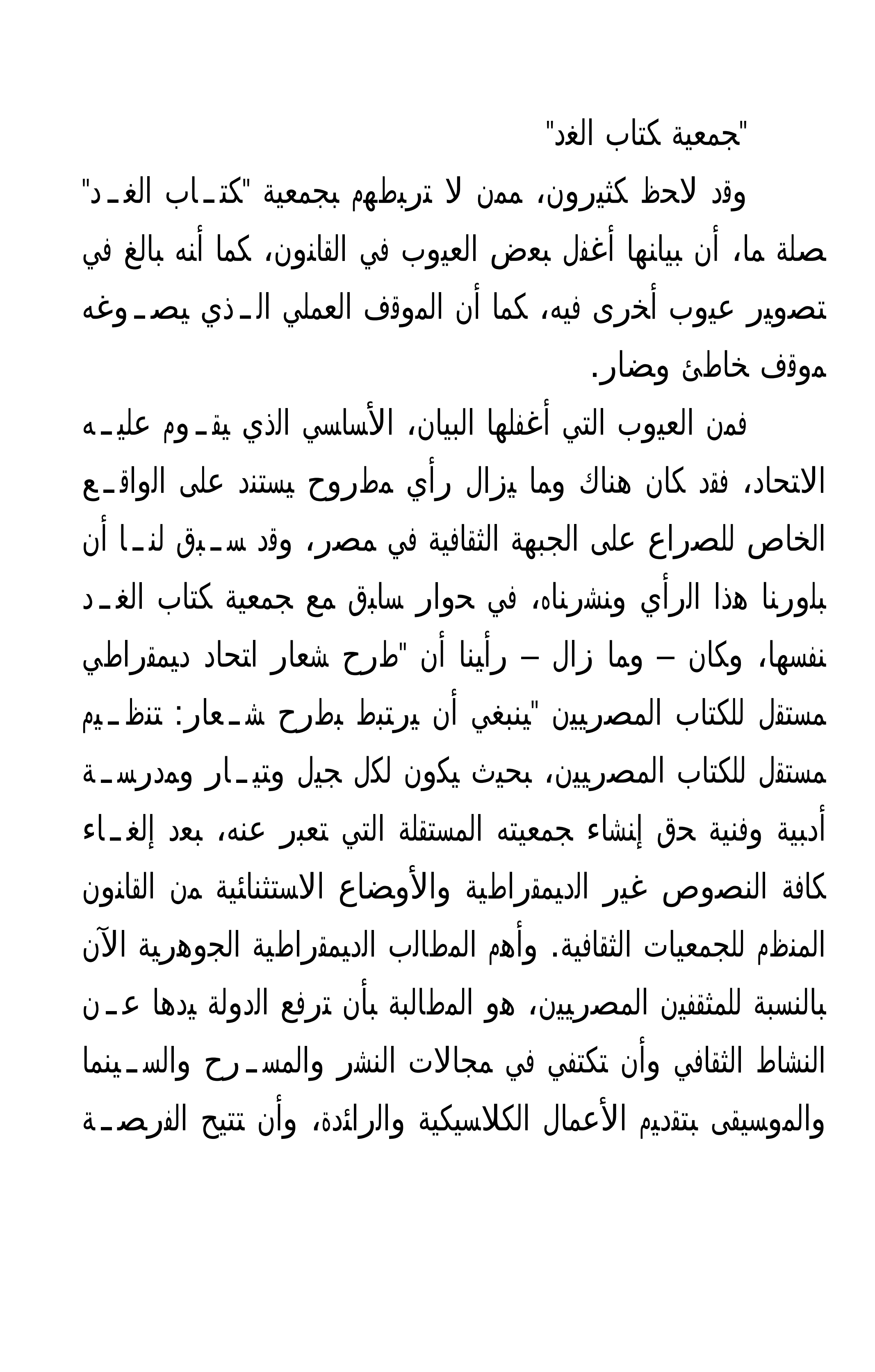
"والرأي الذي يطرح دعوى الجانب النقابي، في القانون ٦٥ لسنة ٧٥ يتذرع بحجة أخرى، وهي أنه بمقارنة قوانين النقابات في مصر بهذا القانون نجدهم على نفس الدرجة من التساوي من ناحية القيود التي تحيط بكل النقابات المهنية في بلادنا، وهنا تبدأ مغالطة يجب مواجهتها فورا، فعلاوة على التعسف الواضح الذي يحيط بها القانون بالذات من الناحية النقابية، فإن هناك فارقًـا أساسـيا فـي خصوصية وضع اتحاد للكُتّاب أو حتى نقابة لهم وبـين أي نقابـة أخرى، فالكتابة من جانبها المهني البحت تتعلق أساسـا بضـمانات حرية التعبير، تلك الحرية التي يهدرها هذا القانون تماما بـدعوى التساوي مع سائر النقابات في مختلف القيود المفروضة عليهـا أو بأية دعاوى أخرى.

"وعلاوة على ذلك فإن التسليم بهذه القيود (حتـى بـدعوى تغييرها فيما بعد يجعلنا ننساق إلى موقف غير سليم على الإطـلاق في أي من جوانبه بالتعامل مع الاتحاد (حتى كنقابـة فـي طـور الإنشاء) كتكرار لأي من النقابات الحالية، فهناك فارق كبير بـين نقابات قد تم إنشاؤها بالفعل منذ أمد طويل وصدرت قوانين إنشـاء معظمها تحت السيطرة الإقطاعية والاستعمارية حيث يضع سـائر النقابات الديمقراطيين نصـب أعيـنهم – الآن ودائمـا – تغييـر

وقوانينها المجحفة بالحريات والمعادية لحقوقهم النقابية، وبين قانون يصدر حديثًا ملتزما بنفس القيود التي ينبغي علينا جميعا أن نأخـذ موقفًا حاسما لتغييرها في اتجاه أكثر ديمقراطية بدلا من أن يسـلم بعض الزملاء بوجودها كقدر لا مفر منه.

"إننا هناك ننطلق في رفضنا للقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٥ مـن موقف مثالي كما يدعي البعض، ولكننا نطلق أساسا من رفض أي إجهاض لقيام اتحاد حقيقي للكتاب المصريين (هو أيضا نقابة حقيقية لهم)، ونرفض على نفس المستوى كل محاولات التـرويج وسـط الكتاب المصريين للانضمام إلى الإدارة التابعـة لـوزارة الثقافـة بدعوى تمثيلها النقابي الذي يتضمنه هذا الترويج بالقيود المفروضة على سائر النقابات المهنية كأمر مسلم به وكقدر لا مفر منه.

"وبعد فهل كان لنا أن ننتظر من أجهزة الثقافة غيـر هـذه الإدارة المسماة نقابة اتحاد كتاب، في إطار المحاولات المسـتمرة للتغييب الكامل للكتاب والمثقفين المصريين عن الساحة الثقافية.. إن هذه الإدارة لن تكون اتحادا للكتاب وإنما هي رداء رث على مقاس صانعيه، فلندعه كذلك ولنقف جميعا حول الاتحاد الذي ناضلنا مـن أجله طويلاً: اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين".



"جمعية كتاب الغد"

وقد لاحظ كثيرون، ممن لا تربطهم بجمعية "كتـاب الغـد" صلة ما، أن بيانها أغفل بعض العيوب في القانون، كما أنه بالغ في تصوير عيوب أخرى فيه، كما أن الموقف العملي الـذي يصـوغه موقف خاطئ وضار.

فمن العيوب التي أغفلها البيان، الأساسي الذي يقـوم عليـه الاتحاد، فقد كان هناك وما يزال رأي مطروح يستند على الواقـع الخاص للصراع على الجبهة الثقافية في مصر، وقد سـبق لنـا أن بلورنا هذا الرأي ونشرناه، في حوار سابق مع جمعية كتاب الغـد نفسها، وكان – وما زال – رأينا أن "طرح شعار اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين "ينبغي أن يرتبط بطرح شـعار: تنظـيم مستقل للكتاب المصريين، بحيث يكون لكل جيل وتيـار ومدرسـة أدبية وفنية حق إنشاء جمعيته المستقلة التي تعبر عنه، بعد إلغـاء كافة النصوص غير الديمقراطية والأوضاع الاستثنائية من القانون المنظم للجمعيات الثقافية. وأهم المطالب الديمقراطية الجوهرية الآن بالنسبة للمثقفين المصريين، هو المطالبة بأن ترفع الدولة يدها عـن النشاط الثقافي وأن تكتفي في مجالات النشر والمسـرح والسـينما والموسيقى بتقديم الأعمال الكلاسيكية والرائدة، وأن تتيح الفرصـة

للمسرحيين الجدد والسينمائيين الجدد والكتاب بأن يشكلوا جمعياتهم تاركين لها كل أوجه النشاط فتصدر عنها المجلات الأدبية وسلاسل الكتب وتنتج أفلاما ومسرحيات، إن رفع يد الدولة عن النشاط الثقافي في مصر سيكشف عن الحجم الحقيقي للتيارات السلفية والمتخلفة في النشر والسينما والمسرح وستتأكد حينئذ مدى جماهيريتها التي تتوهم أنها كاسحة.

إن تنظيما مثل هذا يطلق حرية الصراع بين المدارس والاتجاهات الأدبية والفنية في مصر، ويجتث بطرق صحيحة وسليمة الأفكار العفنة والرديئة وغير الأصيلة هو الوحيد الذي يتيح الفرصة لانتصار التقدم بالعمل الديمقراطي الصبور والطويل. لا بإجراءات إدارية أو علوية، نتيجتها الحقيقية أن يتقنع اليمينيون والسلفيون ويلبسوا أقنعة يسارية إلى أن تحين فرصة ظهورهم لتخريب كل شيء.

من ممثلي هذه التجمعات الثقافية الديمقراطية المستقلة يمكن أن يتشكل اتحاد الكتاب المصريين الديمقراطي والمستقل. فالاتحاد ليس منظمة يختار الأديب أو الكاتب الانضمام إليها، ولكنه "منظمة المنظمات"، يقوم عندما تتفق مجموعة من الجمعيات الثقافية على إنشاء منظمة للتنسيق بينها، ولا ينبغي أن يتصور أحد أن الاتحاد

بهذه الصفة يمكن أن يحل محل هذه الجمعيات، أنه فحسب ينسـق عملها المشترك يصوغ برنامجا للقائها، ويظل بعد هذا لكل جمعيـة حقها في أن تعبر عن تيارها والمدرسة التي تنتمي إليها، بما يزيـد عن هذا البرنامج المشترك أو يضيف إليه، إن الطريق إلى اتحـاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين، لابد أن يبدأ بالدعوة إلى حرية تكوين الجمعيات الثقافية وحق كل تيار ومدرسة أدبية في التواجـد المستقل (راجع: في الطريق إلى اتحاد كتاب ديمقراطـي مسـتقل للكتاب المصريين – ندوة الثقافة. تقديم وتعليق: صلاح عيسـى – مجلة الثقافة البغدادية – مارس (آذار) ١٩٧٥ ص ٦٠-٩٥).

ولقد كان هذا التصور – من وجهة نظرنا – صحيحا، ومـا زال كذلك، انطلاقًا من الإدراك بالظروف المصرية فـي طابعهـا النوعي، ففي بلد افتقد طويلاً لكافة أشـكال العمـل الـديمقراطي المستقل لا تصبح البداية الصحيحة اتحادا للكتاب، ولكـن تميـزهم أولاً، ليكون هذا التميز المسـتقل – الـذي يـتم وفـق منطلقـات ديمقراطية – هو المدخل الصحيح لأي اتحاد.

لكن "كُتاب الغد" التي أغفلت المنهج الصحيح لرؤية المسالة حاولت أن تلوي عنق بعض المواد لتحيلها إلـى عيـوب، فبـدت محاولات ساذجة ولا معنى لها، فليس ضروريا أن يكون القـانون

مليئًا بكل هذه العيوب ليكون لا ديمقراطيا، لكن الهدف العملي مـن البحث عن ثغرات وتوسيعها فيه كان هـدف "المقاطعـة" ودعـوة الكتاب المصريين إلى الكف عـن النضـال الـديمقراطي بـزعم استمرار النضال من أجل اتحاد الكتاب الديمقراطي المستقل!.

والغريب أن بيان الجمعية قد خلا من تحديد وسـائل هـذا النضال، بل والمضحك، أن الجمعية نفسها لا تناضل بأي شيء من أشكال النضال، وذلك لسـبب بسيط، هو عدم وجود أعضاء بهـا على الإطلاق، اللهم إلا خمسة هم مجلس إدارتها، الذي يصر على بقائها في استماتة عاجزا عن أن يكون مقبولاً لدى أي كاتـب فـي مصر أو أديب، لقد انتهت مجموعة الممارسات الخاطئـة لكتـاب الغد، بأن أصبحت مجرد رمز على التمرد الرومانتيكي ذو الطـابع البرجوازي الصغير، وأنفض من حول الجمعية كل الـذين كـانوا فيها، وماتت كل الآمال التي عقدت عليها، ومع ذلك فقد ظلت منـذ البداية إلى النهاية وفية لرؤيتها الخاطئة لأسلوب العمل على الجبهة الثقافية في مصر.

وبرغم إقرار من بقى في الجمعية من أعضاء بخطـأ هـذه الممارسات في مناقشات طويلة (دار بعضها في ليمان طره الـذي ضم عددا من أعضاء الجمعية وآخرين من الأدباء إبان الحملة ضد

اليسار في مفتتح عام ١٩٧٥) فإن النقد الذاتي كفضيلة ثورية ليست من فضائل (كُتاب الغد)، من هنا تدهورت أحوالها وانفض من حولها الجميع وإن بقت قادرة على إصدار البيانات واتخاذ المواقف.

ولكُتاب الغد أسلوب تقليدي في التعامل مع من تختلف معه في الرأي، يعطيها دائما حجما أكبر من حجمها الفعلي، فهي تنتصر عادة في معاركها لا بجماهيريتها، ولكن بحملات التشهير والتلويث، وهو نوع من السلوك ما يزال يحدث أثره وصداه لدى المثقفين المصريين الذين افتقدوا طويلاً للعمل الجمعي والمنظم، وظلت علاقاتهم تقوم على أسس شخصية، تتأثر سيكولوجيا واجتماعيا، خوفًا ونفورا وتعاليا، من هذه الحملات.

تحدث الأدباء والكتاب في هذا كله، واتفقوا فيه أو في معظمه، لكن السؤال الذي أطل برأسه كان نصه:

* المهم هو الموقف العملي.. كيف نصوغه؟.

عند الإجابة على علامة الاستفهام انقسم المثقفون المصريون عامة إلى أربع فرق:

* فرقة رأت في القانون غاية المراد من رب العباد، وهي في الأغلب الأعم من مثقفي اليمين، وخاصة شرائحه المستفيدة من الأوضاع الرسمية الحالية على صعيد الثقافة، وهؤلاء نظروا إلى

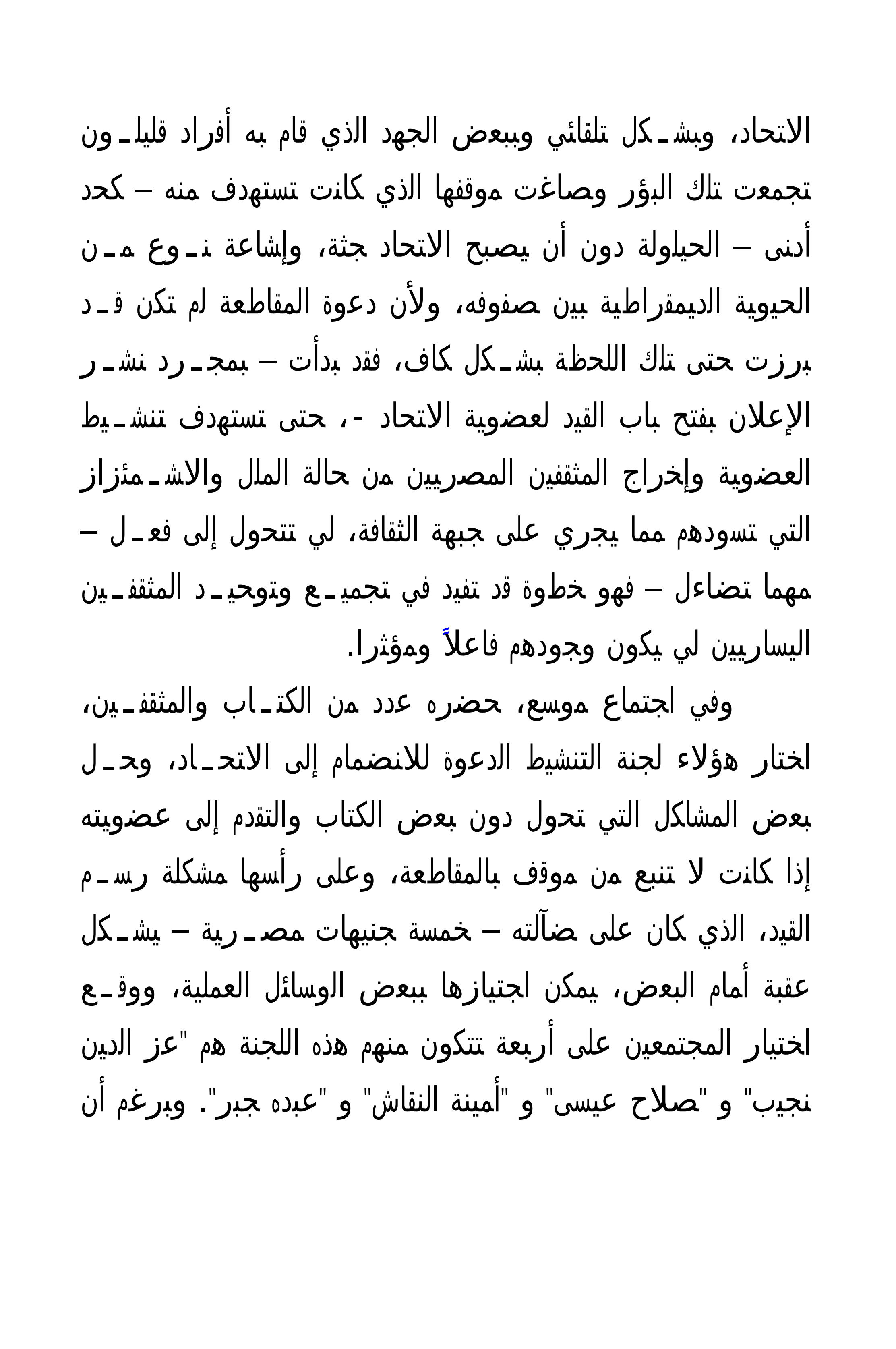
الاتحاد نظرتهم إلى تلك المؤسسات العديدة التـي ينتفعـون مـن ورائها،والتي يرتفع بواسطتها الأراذل ويعلو بسـ ـببها الأسـافل، وهي كلها تسير بأسلوب الرشوة المستترة أو العلنية. وهؤلاء كانوا يشكلون شلة كانت على علم بكل خطوة تتخذ، وكل قرار يصـدر، ينسقون عملهم مع وزارة الثقافة، ويرتبون أمورهم منذ اليوم الأول. ولم يكن يعنيهم في شيء أن يكون القـانون ديمقراطيـا أو غيـر ديمقراطي. فهم في صف القواعد التي تتيح لهم التمكن، والسيطرة.

* وفرقة رأت في القانون أساسا لا يمكن قبوله، واعتبرتـه قواعد لا تنشيء اتحادا ولكن مجرد إدارة بيروقراطية تابعة لوزارة الثقافة. وقد طالبت هذه الفرقة علنًـا بمقاطعـة الاتحـاد، وعـدم الانضمام إليه، ورأت أن المشاركة في نشاطه تضفي عليه شرعية تمثيل الأدباء والكتاب، بينما المقاطعة خطوة لاستمرار النضال من أجل إنشاء اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين (وقد نشـرنا نص رأيها كاملاً).

* فرقة رأت الأمر مشتبها، والخلاف شديدا، ولمـا كانـت بطبيعتها لا تريد الإسهام في العمل العام في ظروف تتميز بالحدة، فقد آثرت أن تبتعد تماما عن الصراع في هذه المواجهة.

* وفي مواجهة هذه الفرق كلها استطاع فريق رابع أن يحدد موقفًا أكثر انسجاما، يرى أن القانون مليء بـالعيوب والثغـرات، ولكن مواجهة هذه العيوب لا تكون بالانعزال، ولكن النضال، ولأن القانون المصري يحرم إنشاء نقابتين لنفس المهنة، فإن إنشاء اتحاد مواز للاتحاد غير ممكن من الناحية العملية، ومن هنا فإن مقاطعة الاتحاد – وهو منظمة جماهيرية – يعطي اليمين فرصـة عمـره للسيطرة عليه وتوجيهه إلى حيث يريد، والحصول على شرعية من ورائه، ومع إقرار هذا الفريق بأن المؤسسات الثقافيـة الرسـمية فيمصر تفتقر تماما لأي نوازع ديمقراطية، فإنه قد رأى أن البرهنة على ذلك لا تكون فقط بالاستنتاجات النظرية، ولكن بالممارسـات العملية، وذلك سعيا وراء إقناع من لم يقتنع بعد من جماهير الكُتّاب والمثقفين بذلك. ورأى هؤلاء أن دخول الاتحاد والنضال من أجـل مزيد من المقرطة للقانون ولأوضاعه، لا تنفـي إمكانيـة العمـل المستقل خارجه من أجل هذا الهدف.

ولأن الفِرق الثلاث الأخيرة تنتمي إلى اليسـار بشـكل أو بآخر، وبحكم التفتت الشديد الذي يسود أوسـاط الحركـة الثقافيـة المصرية – وخاصة اليسار – فقد كان لابد أن يمر وقت قبـل أن تتكون بؤرة صغيرة هنا أو هناك، تسعى لصياغة موقف محدد من



الاتحاد، وبشكل تلقائي وببعض الجهد الذي قام به أفراد قليلون تجمعت تلك البؤر وصاغت موقفها الذي كانت تستهدف منه – كحد أدنى – الحيلولة دون أن يصبح الاتحاد جثة، وإشاعة نوع من الحيوية الديمقراطية بين صفوفه، ولأن دعوة المقاطعة لم تكن قد برزت حتى تلك اللحظة بشكل كاف، فقد بدأت – بمجرد نشر الإعلان بفتح باب القيد لعضوية الاتحاد -، حتى تستهدف تنشيط العضوية وإخراج المثقفين المصريين من حالة الملل والاشمئزاز التي تسودهم مما يجري على جبهة الثقافة، لي تتحول إلى فعل – مهما تضاءل – فهو خطوة قد تفيد في تجميع وتوحيد المثقفين اليساريين لي يكون وجودهم فاعلاً ومؤثرا.

وفي اجتماع موسع، حضره عدد من الكتاب والمثقفين، اختار هؤلاء لجنة التنشيط الدعوة للانضمام إلى الاتحاد، وحل بعض المشاكل التي تحول دون بعض الكتاب والتقدم إلى عضويته إذا كانت لا تنبع من موقف بالمقاطعة، وعلى رأسها مشكلة رسم القيد، الذي كان على ضآلته – خمسة جنيهات مصرية – يشكل عقبة أمام البعض، يمكن اجتيازها ببعض الوسائل العملية، ووقع اختيار المجتمعين على أربعة تتكون منهم هذه اللجنة هم "عز الدين نجيب" و "صلاح عيسى" و "أمينة النقاش" و "عبده جبر". وبرغم أن

الثلاثة الأول من هؤلاء لم يكونوا قد حضروا الاجتماع الذي تم فيه هذا التكليف، فإنهم وافقوا عليه عندما أبلغوا به، لكـنهم وقبـل أن يبدأوا خطوة واحدة في نشاطهم ذاك، هوجموا بضراوة من بعـض دعاة المقاطعة الذين سارعوا يعلنون أن هذه لجنة تعمـل لحسـاب الأميرلاي "يوسف السباعي" وزير الثقافة، وأنها قد تقاضت نقـودا ووعودا منه مقابل استدراج الكتاب للانضمام إلى اتحاده!.

وبرغم أن ذلك مرض قديم وجديد ولا برء منه إلا إذا برئت مصر من العسـكريتاريا ومن الظروف غير الديمقراطية، آنـذاك يمكن أن يبرأ المثقف المصري من بارانويـا الاضـطهاد، ومـن الرغبة في تلويث الآخرين، إلا أن أعضاء اللجنة الرباعية – علـى وجه الإجمال لم يحسنوا التصرف، وأخطأوا خطأ فاحشًـا عنـدما خضعوا لرد الفعل العصبي، وغضبوا لكرامتهم، واستدرجوا للدفاع عن النفس، وقد اضطررت إلى استدعاء من نسبت إليهم هذه الفرية الدنيئة وواجهتهم بها فأنكروها بالطبع، ولكن بعد أن قامت بدورها، فقد أصررنا على الانسحاب من العمل في اللجنة، ولما كان أربعتنا من أكثر العناصر حركية فقد ماتت الفكرة.

وفي لقاءات فردية مع بعض دعاة المقاطعة طرح الموضوع على النحو التالي:

* إن تصوير المسألة على أنها صراع بين الـذين يقـرون بديمقراطية القانون من ينكرون عليه ذلك تصوير خـاطئ، فـدعاة المقاطعة ودعاة الانضمام متفقون على عيوب القـانون وثغراتـه، وفي وسعنا أن نتقدم بطلبات انضمام إلى الاتحاد ونحن متفقون على برنامج حد أدنى، على رأسه الدعوة داخـل الجمعيـة العموميـة للمطالبة بتغيير القانون، وبحيث إذا اتخذت لجنـة القيـد المؤقتـة قرارات برفض عدد كبير منا – وهو ما كان يتوقعـه الجميـع – انسحبنا جملة من الاتحاد، وهو موقف له تأثيره الفعلي على شرعية الاتحاد ويكفل فضحا حقيقيا للنزعات اللاديمقراطية لدى الأجهـزة الثقافية الرسـمية لا تحققه المقاطعة.

* إن دخول الاتحاد لا يعني إلا قرار بشـرعية السـيطرة اليمينية على أجهزة الثقافة، ولا التحالف معها، فالاتحاد ليس حزبـا سياسيا، ولكنه منظمة جماهيرية، بحكم كونه نقابة، وكما لا يجـوز مقاطعة اتحادات الطلاب أو نقابات العمال لا يجوز كذلك مقاطعـة اتحاد كتاب، وأن في وسع أي تيار فكري أن يختبر عمليا مدى ثقله ومدى قدرته على اجتذاب الآخرين ممن لا ينتمون إليه، من خلال معارك ديمقراطية كهذه المعركة.

* إن أحدا لا يصادر على اختلافات شرائح اليسار المختلفة، فهذا طبيعي وضروري بحكم ظروف تاريخية ضاغطة لا نستطيع التخلص من أسرها بسرعة، ولكن المهم الآن أن نعطـي فرصـة لمختلف الاجتهادات للتعبير عن نفسها، والذين يرون أن هناك فائدة من الانضمام إلى الاتحاد، يعتمدون في تحقيق هذه الفائدة علـى أن تضم الجمعية العمومية للاتحاد عددا معقولاً من الكتاب الـوطنيين والديمقراطيين واليساريين، يمكن يمارسوا نشاطًا مؤثرا.

هو ما تهدده الدعوة إلى المقاطعة، فإذا اتفقنا على أن يكون الانضمام إلى الاتحاد مشـروطا بالاتفاق على برنامج محدد، وإذن فليكن زعماء الدعوة إلى المقاطعة أحرارا في بقائهم خارج الاتحاد، كرمز على هذه الدعوة، لكن ممارستها عمليا الآن ودعوة الآخرين إلى المقاطعة تهدد اجتهاد الداعين إلى الانضمام وتمنعه من تحقيق نفسه.

ووافق بعض دعاة المقاطعة على ذلك واعترضهم غيـرهم، وتسمم الجو بالإشاعات والأقاويل، وبدأت بعض عناصر المقاطعـة تسعى إلى أدباء الأقاليم، وتشرح لهم الموضوع من وجهـة نظـر دعاة المقاطعة وحدهم، وتستفز فيهم نزعات بدائية، مشهرة بكل من يقبل الانضمام إلى الاتحاد، من هنا آثر كثيرون أن يتبعوا الطريـق

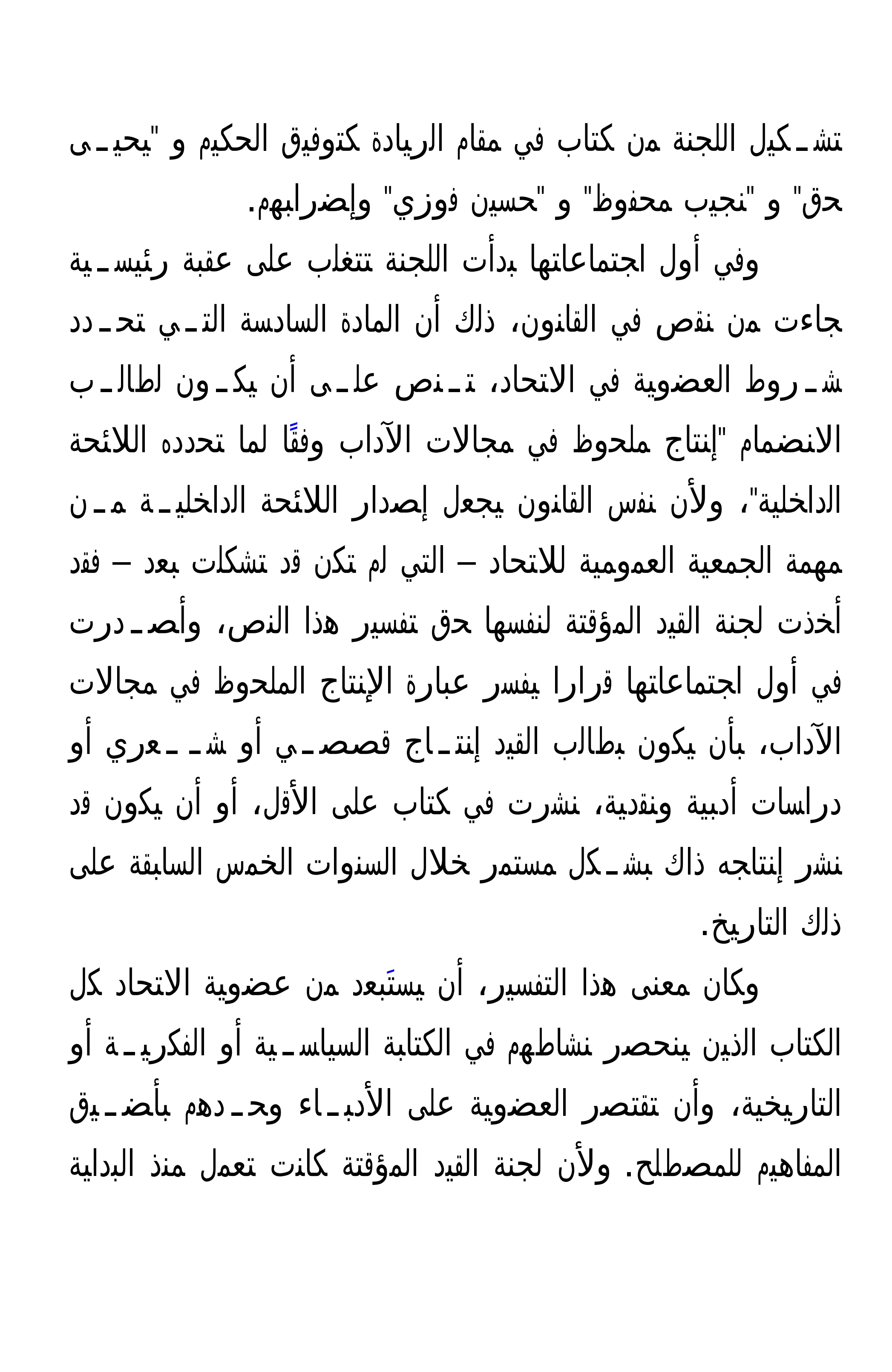
الألم فلم يحددوا موقفًا، فلا هم ظاهروا دعوى المقاطعة علنًـا، ولا هم انضموا إلى الاتحاد، منتظرين أن ترجح كافة أحد الطرفين.

كان سلاحنا اليساري الفاسد قد بدأ عده التنازلي لينفجر فـي وجوهنا نحن لا في وجوه الأعداء، سلاح الوعي الضئيل والخبـرة المنعدمة، والنزعات النرجسية والاستعراضية، ووصلت الأمية إلى درجة شبوا فيها الداعين على القبول بدخول اتحاد الكتاب بمن قبلوا دخول "الاتحاد الاشتراكي" و "التنظيم الطليعي"، وكان القياس هنـا دليلاً على مدى ما وصلت إليه بعض الأسلحة اليسارية من فسـاد، وفشلنا في أن نقنعهم بالبديهية التي تفرق بـين منظمـة سياسـية ومنظمة نقابية!.

وفي الوقت نفسه كان السلاح اليميني الفاجر قد بدأ يعمـل، فقد أصدر وزير الثقافة قرارا بتشـكيل لجنة مؤقتة للقيـد برئاسـة الدكتور "مهدي علام" باعتباره عضوا متفرغًـا للمجلـس الأعلـى للفنون والآداب، وعضوية "سعد الدين وهبة" ممثلاً لوزارة الثقافـة، وأحد مستشاري مجلس الدولة، وأربعة يمثلون الكتاب هم د. "عبـد العزيز دسوقي" و "ثروت أباظة" و "عبد الرحمن الشـرقاوي" و د. "يوسف إدريس" وكان واضحا أن اختيار ممثلي الكتاب قد تم علـى أساس سياسي، ومن وجهة نظر الوزارة، التي اختارت د. دسـوقي

وثروت أباظة كممثلين لجبهة اليمين والشرقاوي وإدريس كممثلين لجبهة اليسار. لكن ذلك لم يجعل اللجنة متوازنة لوجود ثلاثة آخرين (د. "مهدي علام" والمستشار القانوني "سعد وهبة") يملكون فرصة ترجيح رأي على رأي. وزاد الأمر سوءا أن الظروف الصحية التي تعرض لها "يوسف إدريس" قد اضطرته إلى السفر إلى أمريكا لإجراء عملية جراحية في القلب، فانقطع عن حضور اجتماعات اللجنة بعد فترة قصيرة جدا، دون أن يصدر قرارا بتعيين أحد محله، وبالإضافة إلى ذلك دخل "عبد الرحمن الشرقاوي" في صراع ضار مع "د. رفعت المحجوب" الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي لأمور تتعلق بمؤسسة "روز اليوسف"، اضطر بسببها إلى الانقطاع في عدد من الاجتماعات الهامة لتوافق موعد هذه الاجتماعات مع مواعيد اجتماع المجلس الأعلى للصحافة التي كان مضطرا لحضورها بحكم عضويته له ليصد عن المؤسسة التي يرأسها الهجوم الضاري للدكتور المحجوب.

وبسبب هذا اختلت الأغلبية في لجنة القيد التي تركت بشكل عملي لكل من الفارسين المغوارين ثروت أباظه وعبد العزيز الدسوقي! والواقع أن تمثيل الاتجاهات في اللجنة كان متعسفًا، أو بتعبير أدق لعبة مقصودة، وكان كثيرون يرون ضرورة



تشكيل اللجنة من كتاب في مقام الريادة كتوفيق الحكيم و "يحيى حق" و "نجيب محفوظ" و "حسين فوزي" وإضرابهم.

وفي أول اجتماعاتها بدأت اللجنة تتغلب على عقبة رئيسية جاءت من نقص في القانون، ذلك أن المادة السادسة التي تحدد شروط العضوية في الاتحاد، تنص على أن يكون لطالب الانضمام "إنتاج ملحوظ في مجالات الآداب وفقًا لما تحدده اللائحة الداخلية"، ولأن نفس القانون يجعل إصدار اللائحة الداخلية من مهمة الجمعية العمومية للاتحاد – التي لم تكن قد تشكلت بعد – فقد أخذت لجنة القيد المؤقتة لنفسها حق تفسير هذا النص، وأصدرت في أول اجتماعاتها قرارا يفسر عبارة الإنتاج الملحوظ في مجالات الآداب، بأن يكون بطالب القيد إنتاج قصصي أو شعري أو دراسات أدبية ونقدية، نشرت في كتاب على الأقل، أو أن يكون قد نشر إنتاجه ذاك بشكل مستمر خلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ.

وكان معنى هذا التفسير، أن يستَبعد من عضوية الاتحاد كل الكتاب الذين ينحصر نشاطهم في الكتابة السياسية أو الفكرية أو التاريخية، وأن تقتصر العضوية على الأدباء وحدهم بأضيق المفاهيم للمصطلح. ولأن لجنة القيد المؤقتة كانت تعمل منذ البداية

بأسلوب الجمعية الماسونية فقد ضربت ستارا مـن السـرية علـى قرارها ذاك – الذي لم يعرف إلا بعد أن أنهت أعمالها – ولم تُعـن بنشر إعلان آخر في الصحف به، بحيث تجنب من لا تنطبق عليهم شـروطه حرج التقدم ثم الرفض.

ولأن دعوة المقاطعة قد تحولت إلى نشاط عملي فإن الـذين تقدموا بطلب عضوية الاتحاد لم يزيدوا عن ٣٨٩ فقط، بينمـا لـم يتقدم عشرات من الكتاب لطلب العضـوية كـان مـنهم: "نعمـان عاشور" و "لطفي الخولي" و "عبد الفتاح الجمل" و "سامي خشبة" و "جلال السـيد" و "صلاح حافظ" و "حسن فؤاد" و "هاشم الشـريف" و "مصطفى الحسيني" و "أحمد فؤاد نجـم" و "رفعـت السـعيد" و "خيري عزيز" و "فاروق عبد القـادر" و "أحمـد بهـاء الـدين" و "مصطفى بهجت بدوي" و "فتحي خليل" و "أحمد عنتر مصطفى" و "شمس الدين موسى"، فضلاً عن عشرات الكتاب المصريين الـذين يعملون خارج مصر ("محمود العـالم" و "أحمـد عبـد المعطـي حجازي" و "أحمد عباس صالح" و "صافيناز كاظم" و "أمير اسكندر" و "نبيل زكي" و "سعد التائه" و "سعد زغلول فؤاد" و "طاهر عبـد الحكيم" و "ميشيل كامل"). وانهمكت اللجنة في نظر طلبات الـذين تقدموا للعضوية، فاختل التوازن فيها إلى درجة وقـف أعضـاؤها

أمام أسماء معروفة فرفضوا باستهتار بالغ يـدل علـى شـعورهم بالسيطرة والتمكن والانفراد.

وفيما تلا ذلك من أيام كتشف العديد من الوقائع التي أكـدت أن هذا الوهم قد دفع اللجنة – ومن كانت تعمـل برضـاهم مـن المسيطرين على وزارة الثقافة – على ازدراء يكاد يكون تاما لكـل نصوص القانون وللعرف ولا عقل، بل والذوق السليم.. وقد كشفت الدراسة المتأنية لإجراءات اللجنة في القبول عما يلي:

* إن اللجنة قبلت ٣١٠ طلبا من مجموع المتقدمين ورفضت ٧٩ طلبا، بنسبة تصل إلى حوالي ٢٠%.

* إن المقاييس التي وضعتها اللجنة القبول والـرفض، قـد طبقت بدرجة من الغرض والالتواء الصريح. فقد رفضـت كتابـا ينطلق عليهم الشرط الذي وضعته بنفسها – بصرف النظـر عـن مدى قانونية أو منطقية الشرط نفسه – وهو أن يكون للمتقدم كتابـا واحدا مطبوعا على الأقل فـي القصـة أو الشـعر أو الدراسـة الأدبية، وممن رفضوا رغم انطباق هذه الشـروط عليهم، (زيـن العابدين فؤاد" صاحب ديوان "وش مصـر" – ١٩٧٢ – و "سـيد ياسين" صاحب "التفسير الاجتماعي لـلأدب" والروائـي "يـونس الخضراوي" – صدرت له روايتان وحصل على منحة تفرغ مـن

وزارة الثقافة – والكاتبة المسرحية "نادية عبد المجيد" صدرت لها مسرحية – انتظر أنا قادمة – وحصلت على عدة جوائز.

ومن رفضوا برغم انطباق شرط مواصلة النشر لمدة خمس سنوات في مجالات الأدب بتفسير اللجنة، القصاصين: "جميل عطية إبراهيم" و "عبده جبير" و "صلاح عيسى" و "فكري النقاش"، والشعراء: "أحمد الحوتي"، والكتاب والنقاد: "محمد عودة" و "أمينة النقاش".

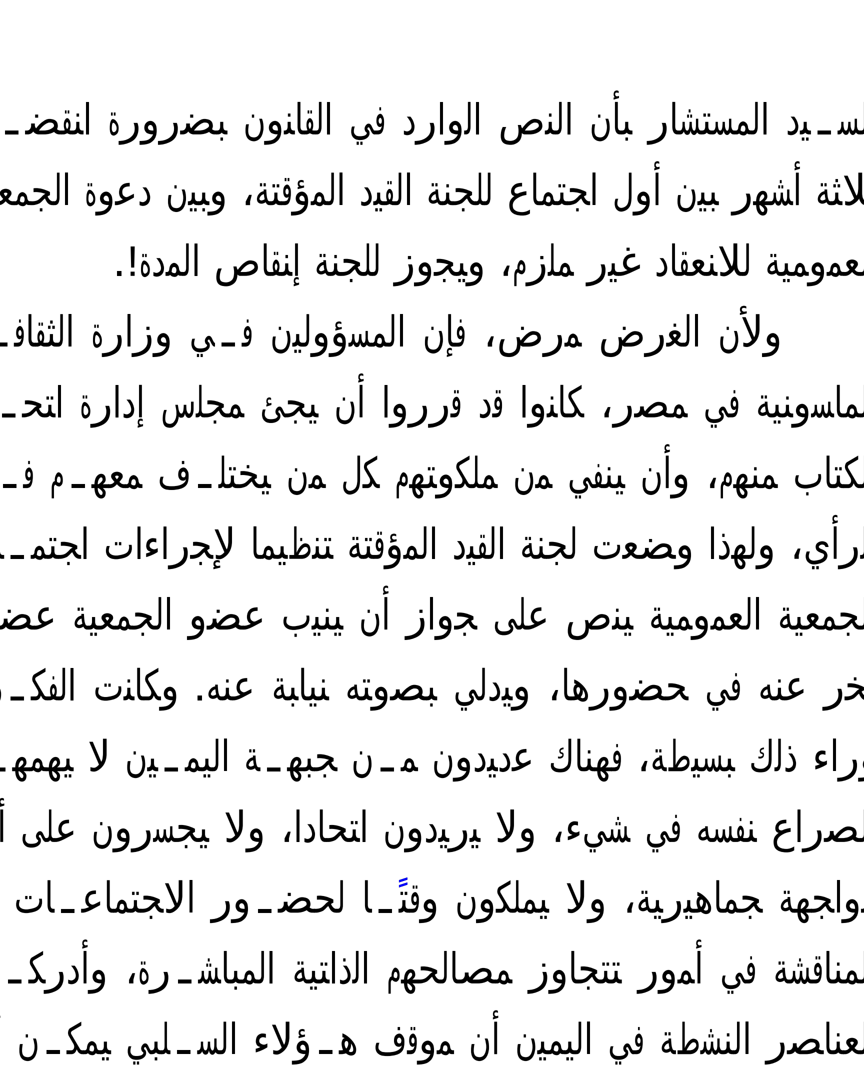
* برغم أن اللجنة اعتبرت خطأ أن الكتابة في مجالات الفكر والسياسة والتراجم والصور والخواطر والتاريخ ليست من الآداب، فقد قبلت عضوية الأستاذين "محمد صبيح" و "عبد العزيز صادق" ، ورفضت عضوية كل من "محمد عودة" و "كمال رفعت" و "لطفي واكد" و "حسين عبد الرازق" و "صلاح عيسى"، بدعوى أن إنتاجهم يخرج عن مجالات الأدب، وهو ما يمكن أن ينطبق أيضا على الأستاذين صبيح وصادق لولا أنهما من حزب وزارة الثقافة، وممن يحوزون رضا الأميرلاي "يوسف السباعي"، فمعظم إنتاج الأستاذ صبيح في التراجم، إذ ترجم لمعظم شخصيات العربية والدولية والمصرية، ابتداء من الملك "فيصل الثاني" إلى الملك "فؤاد الأول"، ومن "شانج كاي شيك" على "روزفلت"، تراجم كان فيها

معجبا ومشببا بكل ملوك الدنيا القديمة والجديدة، ولم يعرف عنه أنه كتب يوما قصيدة أو ما يشابهها مما تعتبره اللجنة شرطًا للعضوية، والأستاذ صادق عرف كسكرتير لتحرير مجلة "الرسالة الجديد" ورئيس تحرير مجلة "التحرير" ولم يضبط ذات يوم متلبسا بالكتابة الأدبية، والكتاب الوحيد الذي أصدره كان بعنوان "نافذة على أفريقيا". وبالطبع فإن كل من "محمد عودة" و "كمال رفعت" و "لطفي واكد" و "صلاح عيسى" و "حسين عبد الرازق" لا يملكون موهبة الغزل في الملوك التي امتلكها الأستاذ صبيح، لكن أولهما كتب عشرات المقالات والدراسات في شؤون مختلفة كان منها التراجم والسياسة والنقد الأدبي والفني ومسائل الفكر والثقافة، وكان الثاني – فضلاً عن كتاباته الفكرية والسياسية – رئيسا لمجلس إدارة عدة مؤسسات صحفية ومجلات ثقافية كان على رأسها مجلة "الكاتب" – قبل أزمة ١٩٧٤ – وكان الثالث فضلاً عن كتاباته رئيسا لتحرير جريدة "الشعب"، وهلُم جرا بالنسبة للآخرين!.

* افتقدت اللجنة إلى الحس الديمقراطي في أبسط صوره، فبمجرد فتح باب الترشيح تقدم أربعة من أعضائها – أي أغلبيتها المطلقة – يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة، هم رئيسها "د. مهدي علام" و "د. عبد العزيز دسوقي" و "ثروت أباظة" و "سعد

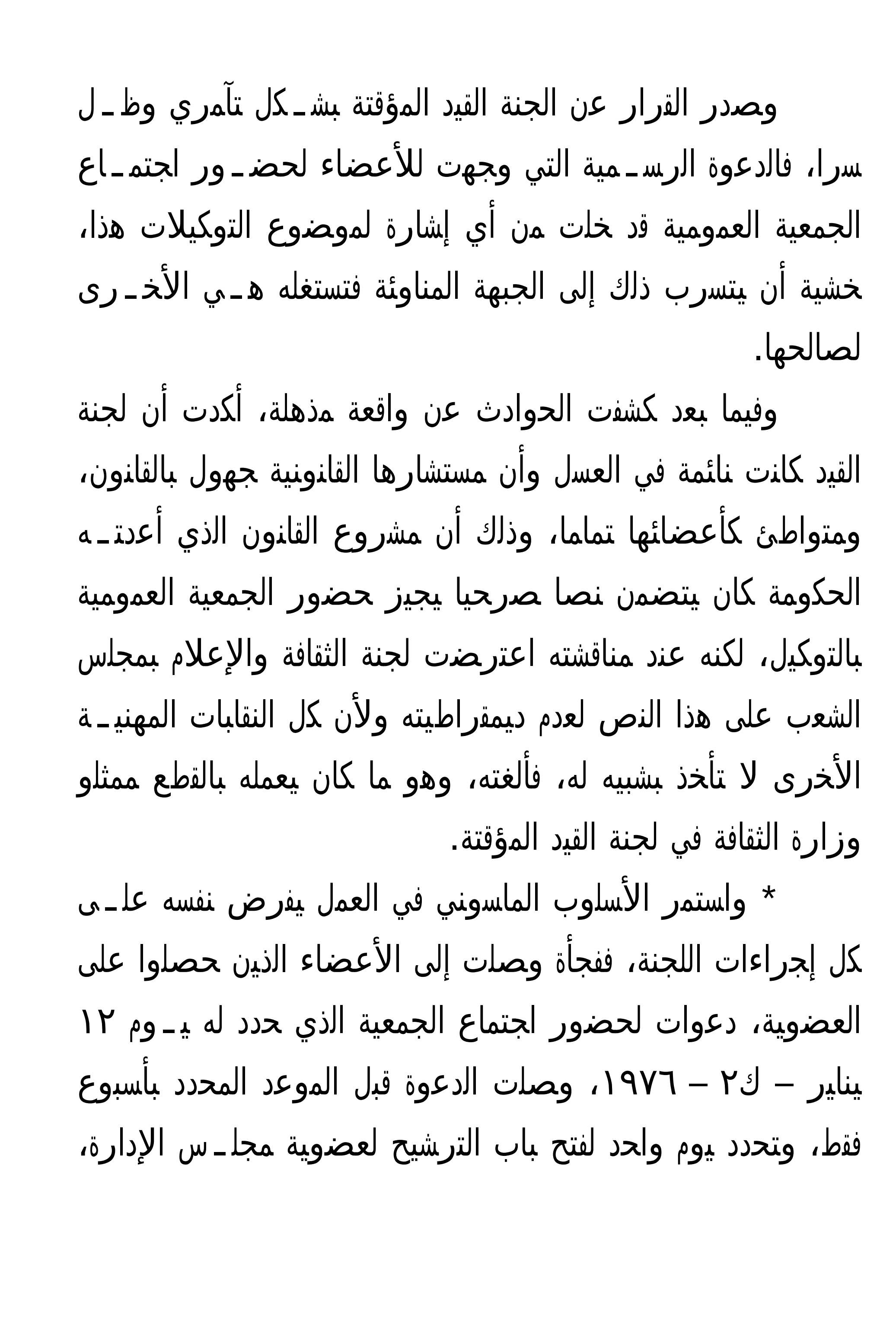
الدين وهبة" ، وكان واجبا أن تستشـعر اللجنة الحرج، إذ كانت في مكانة تتيح لها التحكم في تركيب الجمعية العمومية، فلا يرشح أحد من أعضائها نفسه لكيلا يظن أنها في قبولها لمن قبلت من الأعضاء أو رفضها للآخرين كانت متأثرة بعوامـل انتخابيـة. لكـن هـذا الاستشعار بالحرج يمكن أن يخامر قوما يهمهم أل تطوف الظنـون بعد التهم أو حيدتهم أو احترامهم للقانون وللعدل، ويبدو أن أعضاء اللجنة ليسوا من هؤلاء القوم.

تصرفت اللجنة كما لو كانت لجنة ربانية لا معقـب علـى قراراتها ولا ميزان لهذه القرارات، فعلى الـرغم مـن أن قـانون الاتحاد ينص على أن تستمر في أعمالها ثلاثة أشهر كاملة تبدأ من تاريخ أول اجتماع لها، وهو ما يعني ضرورة اسـتمرار أعمالهـا حتى اليوم الأخير من عام ١٩٧٥، فإنها أنهت أعمالهـا فـي ١٢ ديسمبر كانون الأول - ١٩٧٥، وبـدأت فـي توجيـه الـدعوات لحضور الجمعية العمومية في ١٩٧٥/١٢/٢٨، واعتمدت في ذلـك على فتوى مضحكة أصدرها لها عضوها القـانوني، وهـو أحـد المستشارين المساعدين بمجلس الدولة، ولكنه يعمل منذ وقت طويل في المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون، مجـاورا للأميـرلاي "يوسف السباعي" ولأن من جاور الحداد كوته نـاره، فقـد أفتـى



السـيد المستشار بأن النص الوارد في القانون بضرورة انقضـاء ثلاثة أشهر بين أول اجتماع للجنة القيد المؤقتة، وبين دعوة الجمعية العمومية للانعقاد غير ملزم، ويجوز للجنة إنقاص المدة!.

ولأن الغرض مرض، فإن المسؤولين فـي وزارة الثقافـة الماسونية في مصر، كانوا قد قرروا أن يجئ مجلس إدارة اتحـاد الكتاب منهم، وأن ينفي من ملكوتهم كل من يختلـف معهـم فـي الرأي، ولهذا وضعت لجنة القيد المؤقتة تنظيما لإجراءات اجتمـاع الجمعية العمومية ينص على جواز أن ينيب عضو الجمعية عضوا آخر عنه في حضورها، ويدلي بصوته نيابة عنه. وكانت الفكـرة وراء ذلك بسيطة، فهناك عديدون مـن جبهـة اليمـين لا يهمهـم الصراع نفسه في شيء، ولا يريدون اتحادا، ولا يجسرون على أية مواجهة جماهيرية، ولا يملكون وقتًـا لحضـور الاجتماعـات أو المناقشة في أمور تتجاوز مصالحهم الذاتية المباشـرة، وأدركـت العناصر النشطة في اليمين أن موقف هـؤلاء السـلبي يمكـن أن يهزمها في المعركة، وكان الحل الموفق السعيد الذي وصلت إليـه هو الحصول على توكيلات من هؤلاء لآخـرين مـن العناصـر النشطة، يحضرون بها نيابـة عـنهم ويحسـمون بهـا المعركـة لصالحهم !.



وصدر القرار عن الجنة القيد المؤقتة بشكل تآمري وظل سرا، فالدعوة الرسمية التي وجهت للأعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية قد خلت من أي إشارة لموضوع التوكيلات هذا، خشية أن يتسرب ذلك إلى الجبهة المناوئة فتستغله هي الأخرى لصالحها.

وفيما بعد كشفت الحوادث عن واقعة مذهلة، أكدت أن لجنة القيد كانت نائمة في العسل وأن مستشارها القانونية جهول بالقانون، ومتواطئ كأعضائها تماما، وذلك أن مشروع القانون الذي أعدته الحكومة كان يتضمن نصا صريحيا يجيز حضور الجمعية العمومية بالتوكيل، لكنه عند مناقشته اعترضت لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب على هذا النص لعدم ديمقراطيته ولأن كل النقابات المهنية الأخرى لا تأخذ بشبيه له، فألغته، وهو ما كان يعمله بالقطع ممثلو وزارة الثقافة في لجنة القيد المؤقتة.

* واستمر الأسلوب الماسوني في العمل يفرض نفسه على كل إجراءات اللجنة، ففجأة وصلت إلى الأعضاء الذين حصلوا على العضوية، دعوات لحضور اجتماع الجمعية الذي حدد له يوم ١٢ يناير – ك٢ – ١٩٧٦، وصلت الدعوة قبل الموعد المحدد بأسبوع فقط، وتحدد يوم واحد لفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة،

يفتح في صباحه ويغلق في مسائه، ويسبق الموعد المحدد لإجـراء الانتخابات بثمان وأربعين ساعة، وأكدت هذه السرعة المذهلة والتي لا يوجد لها مبرر حقيقي، أن هناك قوى رتبت نفسها لأن لديها كل الحقائق والوثائق والمعلومات وأنها تسعى إلى حجب ما لـديها عـن الآخرين وتريد أن تربكهم وأن تمنعهم مـن ترتيـب صـفوفهم أو تنسيق جهودهم، أو الدعاية لمرشحيهم، أسبوع واحد بـين توجيـه الدعوة وعقد الجمعية العمومية، يوم واحد للتقدم للترشـيح، ويـوم واحد للدعاية الانتخابية!.

* وربما لم يحدث في تاريخ الديمقراطية أو حتى الفاشـية، ذلك الذي جرى في إجراءات المعركة الانتخابية من ابتكار تضيف اسم الأميرلاي "يوسف السباعي" كواحد من المجددين العظام فـي التاريخ الديمقراطي لكوكبنا، ذلك أن الخطة التي رسمها لم تكن لتتم فصولاً إلا بحجب أسماء الأعضاء المقبولين عن جماهير الكتـاب، فإعلان الأسماء يعني معرفة المرفوضين، ويتيح فرصـة للجبهـة المختلفة معه للقيام باتصالاتها وتنسيق صفوفها، ومن هنا لم يكتف الأميرلاي بتلك المواعيد المتعسـفة والسـريعة، بـل وصـدرت التعليمات بعدم إعلان أسماء المقبولين لا في مقر الاتحاد، ولا فـي أي مكان آخر، وكان على العضو الذي لم تصله الدعوى لحضـور

الجمعية العمومية أن يتوجه إلى مقر الاتحاد ويقدم بطاقته الشخصية للموظف قبل أن يجيبه على سـؤاله، وبـرغم أن القـانون يـنص صراحة على ضرورة إعلان أسماء الأعضاء الـذين لهـم حـق حضور الجمعية العمومية وجدول أعمالها في مقر الاتحـاد قبـل انعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل، فإن هذه الأسماء لم تعلن إلا قبل أربعة أيام فقط، وبعد أن تسرب إلى وزارة الثقافة الماسـونية فـي مصر، خبر بأن الجبهة المناوئة تنوي إبلاغ قسم الشـرطة بهـذه المخالفة للقانون.

ذلك كله كانت تفعله قوى اليمين.. لكنهم لم يكونوا وحـدهم على المسرح!.

القتال على كل الجبهات:

على الرغم من أننا كنا ندرك ضراوة المعركة، وعدم التكافؤ بين أطرافها فقد قررنا أن نخوضها، وكان كثيرون قد مـالوا إلـى شعار مقاطعة الانتخابات في ضوء تقدير للموقف قام على ما يلي:

* إن دراسة أسماء أعضاء الجمعية العمومية – التـي لـم نحصل على صورة رمية منها إلا يوم الجمعة ٩ ينـاير – ك٢ - ١٩٧٦ (ي قبل فتح باب الترشيح بيوم وقبل إجراء الانتخابات فعلاً

بثلاثة أيام) أكدت أن تركيب الجمعيـة العموميـة يعطـي أغلبيـة واضحة وصريحة لليمين المتخلف، وكان تقدير يوسف السباعي – على حد ما صرح به لبعض المقربين منه – أنه يثق أن هناك ٣٦ صوتًا فقط ليست مع قائمته وأن بقية أعضاء الاتحاد ٣١٠ معـه!. وبرغم أن هذا التقدير كان مبالغة من الوزير في قوة جبهته فإننا كنا نقدر أن الأغلبية معه نتيجة للأسلوب الرديء وغير العادل الـذي اتبعته لجنة القيد ولتقاعس عناصر عديدة من اليسار عـن التقـدم لعضوية الاتحاد أصلاً.

* إن دخولنا الاتحاد مع إدراكنا بأن الوضع العـام يعطـي لجبهة اليمين أغلبية لن تكون نتيجة سوى إضفاء شرعية مزيفـة، وتتيح لهم الزعم بأنهم حصلوا على ثقة الكتاب المصريين، وفازوا في معركة ديمقراطية صريحة.

* إن اليمين موحد ومتجمع، وصحيح أنه يتحد على أسـس انتهازية ومصلحية لكن هذا لا ينفي أنه قادر على اتخـاذ موقـف موحد، بينما يحول دون توحد اليسار خلافات في تقيـيم الماضـي والحاضر، ومع رقي هذه الاختلافات، إلا أنها – من الناحية العلمية المحضة – تضع مصاعب أمام توحده ضد خصومه، الأمر الـذي يؤشر باحتمال هزيمته في المعركة الانتخابية، ويجعل من خـوض

هذه المعركة قبول للهزيمة مقدما، وتطوع بإضفاء الشرعية علـى اليمين.

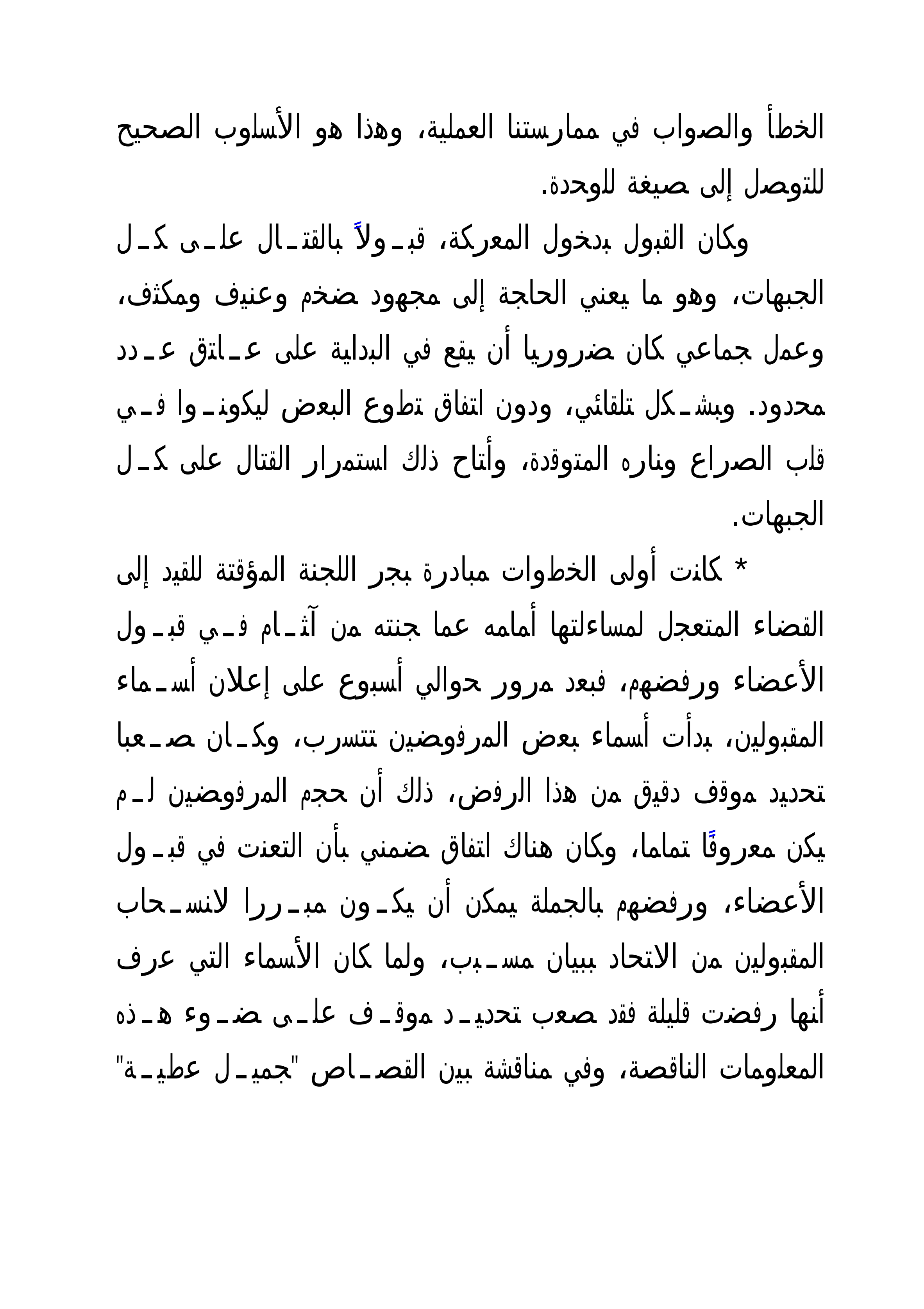
لكن الحوار حول هذه التحفظات أدى إلى القبـول بمغـامرة دخول المعركة الانتخابية، وذلك في ضوء حقائق مضادة صـيغت على النحو التالي:

* إنه من الصعب الحكم علـى طبيعـة تركيـب الجمعيـة العمومية ومدى انتمائها الفعلي، والشيء المؤكد أن هنـاك حـوالي سبعين عضوا يمكن اعتبارهم كتلة اليمين الضـاربة والمسـيطرة، وأن هناك ٥٠ و ٦٠ آخرين يمكن اعتبارهم مؤيدين لقوى اليسار، وأن هناك فرصة للمناورة بالنسبة لبقية الأعضاء، يمكن – بتخطيط ذكي للمعركة – كسب العديد منهم، بما يكفل فـوزا نسـبيا لقـوى اليسار، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن المطلوب انتخابهم هـم ٣٠ عضوا، وأن المنتظر تقدمهم للترشيح كثيـرون الأمـر الـذي يطرح احتمالات بتشـتت الأصوات ويجعل فرصـة الفـوز واردة بالنسبة لعدد من اليساريين.

* إن مقاطعة الانتخابات، التي سوف تـؤدي طبعـا إلـى انتصار اليمين، لن تجعله يكف عن الزعم بأنه فـاز فـي معركـة ديمقراطي تضفي على وجوده شرعية جماهيرية، إذ سوف يفسـر

تلقائيا هذه المقاطعة بأنها جبن من اليسار عن مواجهته. وحتى مـع التسليم بأن اليمين سوف ينجح في المعركة الانتخابيـة فعلينـا أن نُكَبده ثمنًا باهظًا لهذا النجاح، ذلك أن اليمين قد اسـتهل الانتصـار عن طريق القرارات العلوية والبيروقراطية والاختيار الرسـ ـمي، فقد آن الأوان لكي يعلم هذا اليمين أنه برغم كل ما يملك عليـه أن يبذل مجهودا مضنيا لكي يكسب وينتصر جماهيريا، وسوف نلقنـه درسا، إن الاتحاد ليس مجلة يملك الكولونيل وزير الثقافة أن يعزل رئيس تحريرها ويعين أحد سـكرتيريه مكانـه، ولكـن منظمـة جماهيرية تحتاج إلى مجهود عسير منه لكي ينتصر في معركتهـا. وقد لخصت في المناقشة رأيي في هذه النقطة مستشهدا بمثل شعبي، سرعان ما تواتر بعد ذلك فكان مما قلت "عليهم أن يدركوا أن لحمنا شديد المرارة"!.

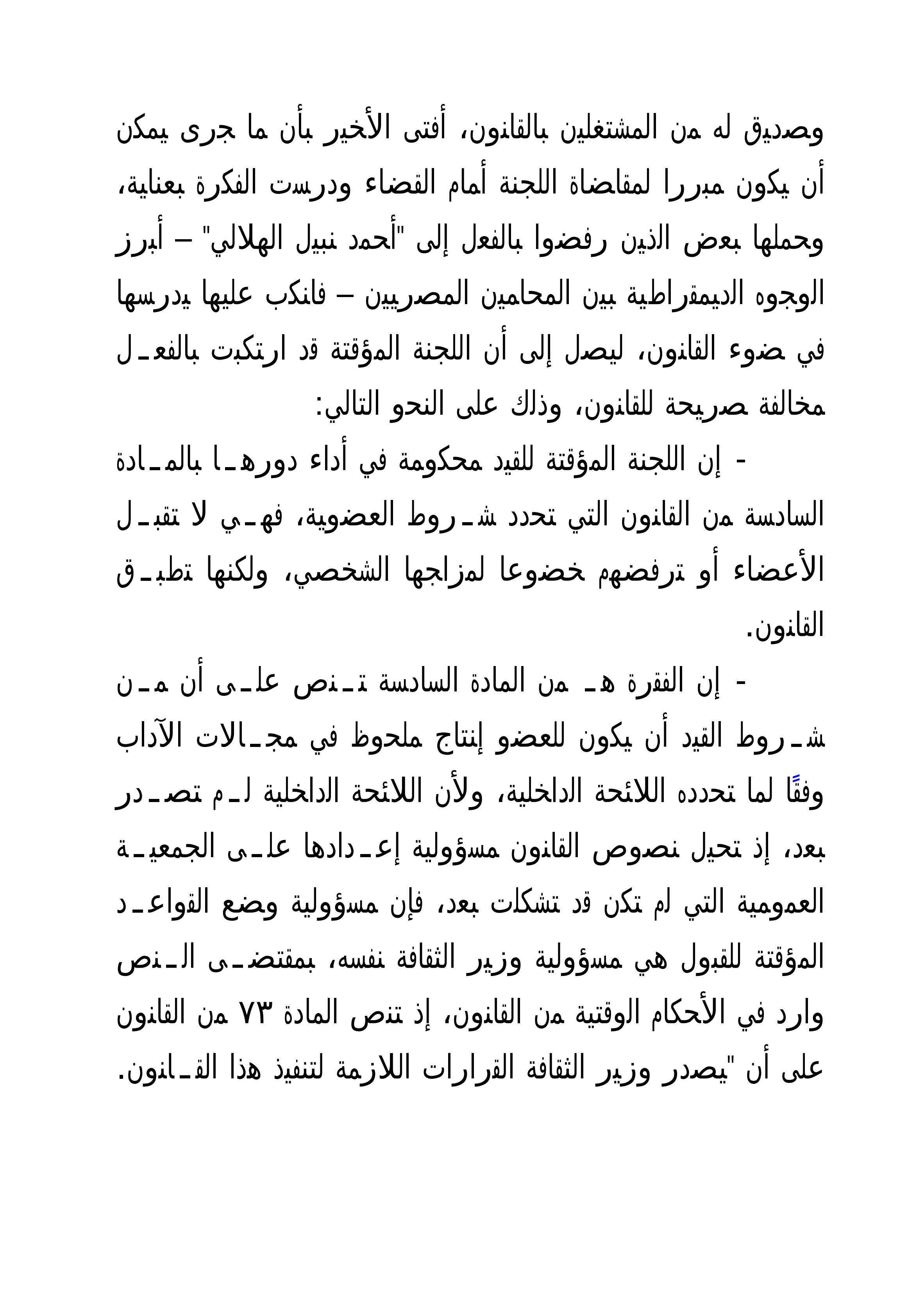
* إن توحد اليسار ليس قضية نظرية فقط، ولكنـه نضـال عملي، ولو انتظرنا مليون سنة نتناقش خلالها في مسألة الوحـدة، مشاكلها وأسسها وأبعادها، فلن نتوحد، خاصة أننا ننطلق من مرحلة تشرذم طويلة ومريرة، وإذن فعلينا أن نصـوغ الخطـوط العامـة لتوحدنا، وأن نخوض معارك جزئية لاختبارها وتحقيقها واكتشـاف



الخطأ والصواب في ممارستنا العملية، وهذا هو الأسلوب الصحيح للتوصل إلى صيغة للوحدة.

وكان القبول بدخول المعركة، قبـولاً بالقتـال علـى كـل الجبهات، وهو ما يعني الحاجة إلى مجهود ضخم وعنيف ومكثف، وعمل جماعي كان ضروريا أن يقع في البداية على عـاتق عـدد محدود. وبشـكل تلقائي، ودون اتفاق تطوع البعض ليكونـوا فـي قلب الصراع وناره المتوقدة، وأتاح ذلك استمرار القتال على كـل الجبهات.

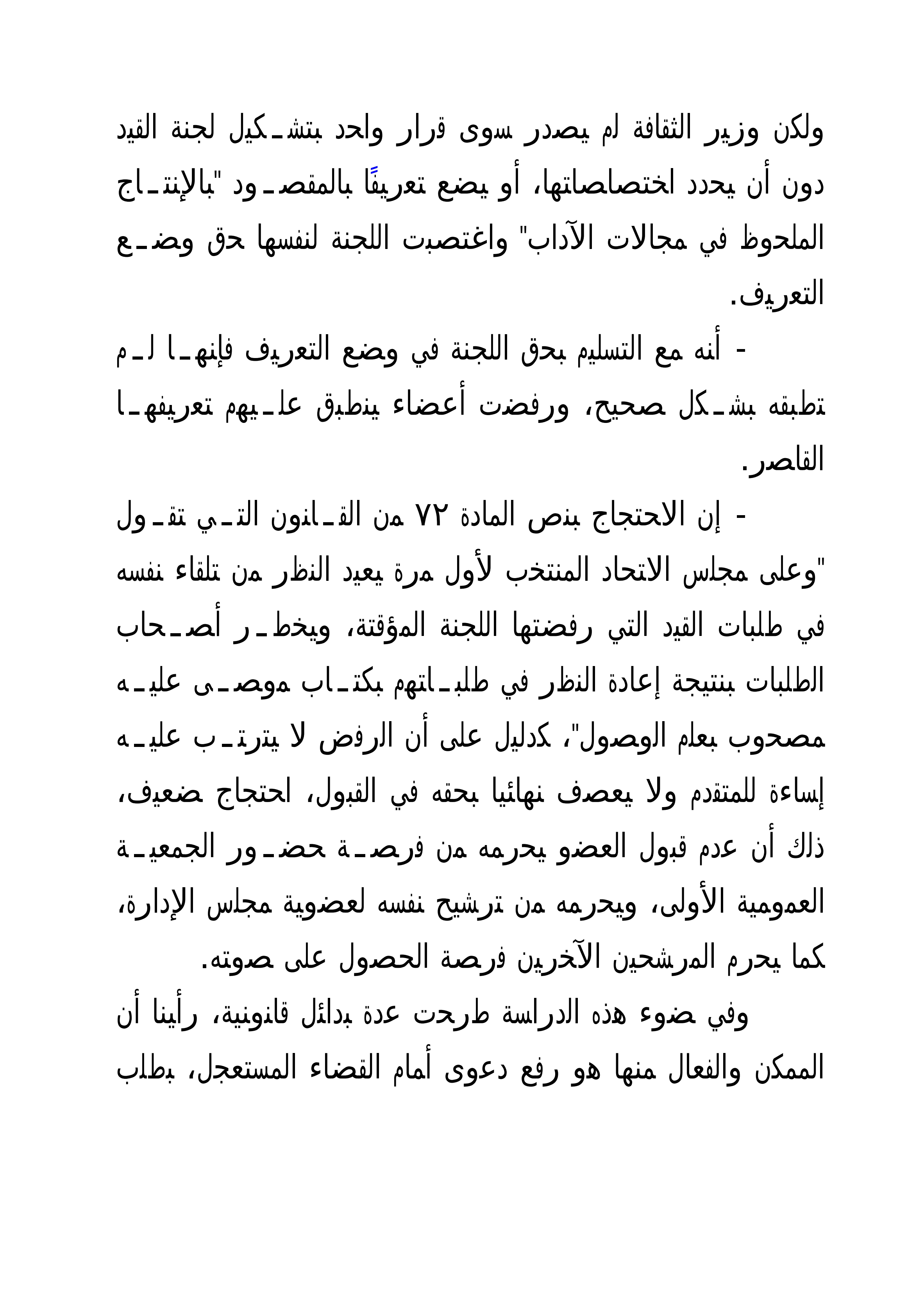
* كانت أولى الخطوات مبادرة بجر اللجنة المؤقتة للقيد إلى القضاء المتعجل لمساءلتها أمامه عما جنته من آثـام فـي قبـول الأعضاء ورفضهم، فبعد مرور حوالي أسبوع على إعلان أسـماء المقبولين، بدأت أسماء بعض المرفوضين تتسرب، وكـان صـعبا تحديد موقف دقيق من هذا الرفض، ذلك أن حجم المرفوضين لـم يكن معروفًا تماما، وكان هناك اتفاق ضمني بأن التعنت في قبـول الأعضاء، ورفضهم بالجملة يمكن أن يكـون مبـررا لانسـحاب المقبولين من الاتحاد ببيان مسـبب، ولما كان الأسماء التي عرف أنها رفضت قليلة فقد صعب تحديـد موقـف علـى ضـوء هـذه المعلومات الناقصة، وفي مناقشة بين القصـاص "جميـل عطيـة"



وصديق له من المشتغلين بالقانون، أفتى الأخير بأن ما جرى يمكن أن يكون مبررا لمقاضاة اللجنة أمام القضاء ودرست الفكرة بعناية، وحملها بعض الذين رفضوا بالفعل إلى "أحمد نبيل الهلالي" – أبرز الوجوه الديمقراطية بين المحامين المصريين – فانكب عليها يدرسها في ضوء القانون، ليصل إلى أن اللجنة المؤقتة قد ارتكبت بالفعـل مخالفة صريحة للقانون، وذلك على النحو التالي:

- إن اللجنة المؤقتة للقيد محكومة في أداء دورهـا بالمـادة السادسة من القانون التي تحدد شـروط العضوية، فهـي لا تقبـل الأعضاء أو ترفضهم خضوعا لمزاجها الشخصي، ولكنها تطبـق القانون.

- إن الفقرة هـ من المادة السادسة تـنص علـى أن مـن شـروط القيد أن يكون للعضو إنتاج ملحوظ في مجـالات الآداب وفقًا لما تحدده اللائحة الداخلية، ولأن اللائحة الداخلية لـم تصـدر بعد، إذ تحيل نصوص القانون مسؤولية إعـدادها علـى الجمعيـة العمومية التي لم تكن قد تشكلت بعد، فإن مسؤولية وضع القواعـد المؤقتة للقبول هي مسؤولية وزير الثقافة نفسه، بمقتضـى الـنص وارد في الأحكام الوقتية من القانون، إذ تنص المادة ٧٣ من القانون على أن "يصدر وزير الثقافة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القـانون.



ولكن وزير الثقافة لم يصدر سوى قرار واحد بتشـكيل لجنة القيد دون أن يحدد اختصاصاتها، أو يضع تعريفًا بالمقصـود "بالإنتـاج الملحوظ في مجالات الآداب" واغتصبت اللجنة لنفسها حق وضـع التعريف.

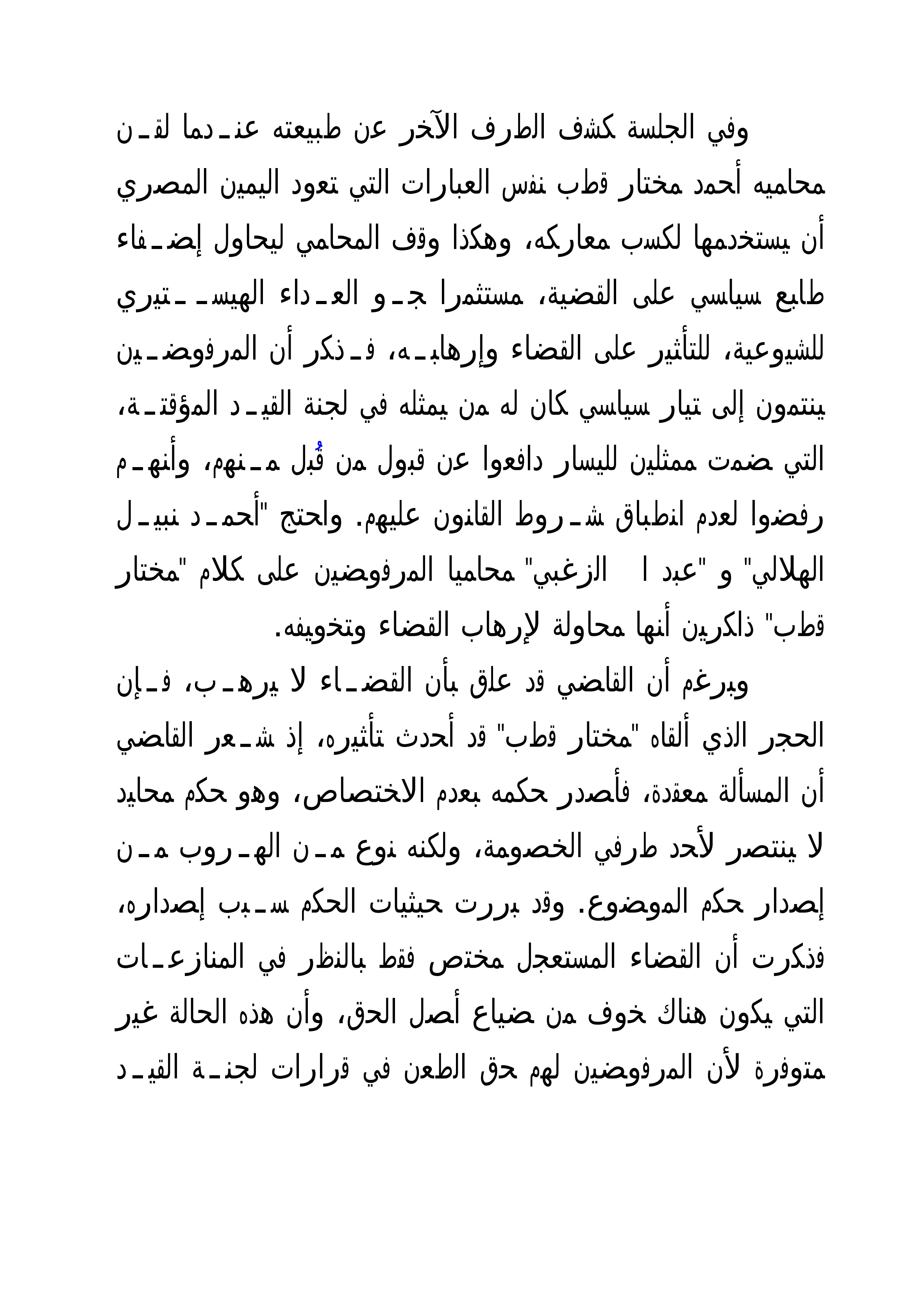
- أنه مع التسليم بحق اللجنة في وضع التعريف فإنهـا لـم تطبقه بشـكل صحيح، ورفضت أعضاء ينطبق علـيهم تعريفهـا القاصر.

- إن الاحتجاج بنص المادة ٧٢ من القـانون التـي تقـول "وعلى مجلس الاتحاد المنتخب لأول مرة يعيد النظر من تلقاء نفسه في طلبات القيد التي رفضتها اللجنة المؤقتة، ويخطـر أصـحاب الطلبات بنتيجة إعادة النظر في طلبـاتهم بكتـاب موصـى عليـه مصحوب بعلم الوصول"، كدليل على أن الرفض لا يترتـب عليـه إساءة للمتقدم ولا يعصف نهائيا بحقه في القبول، احتجاج ضعيف، ذلك أن عدم قبول العضو يحرمه من فرصـة حضـور الجمعيـة العمومية الأولى، ويحرمه من ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة، كما يحرم المرشحين الآخرين فرصة الحصول على صوته.

وفي ضوء هذه الدراسة طرحت عدة بدائل قانونية، رأينا أن الممكن والفعال منها هو رفع دعوى أمام القضاء المستعجل، بطلب

وقف إجراء الانتخابات وتشـكيل لجنة محايدة من كل من "نجيـب محفوظ" و "حسين فوزي" "زكي نجيب محمود" و "يحيى حقـي" و "لويس عوض" تتولى فحص إنتاج المرفوضين لتحديد مدى انتمائه للأدب. ولإدراك "نبيل الهلالي" لأهمية القضية، تفرغ لها وسـارع بإعداد عريضة الدعوى وتحددت لها بالفعل جلسة بتاريخ ١١ يناير (ك٢) ١٩٧٦.

وقد رفعت القضية بأسماء عدد من المرفوضين هم: أحمـد الحوتي (شاعر) جميل عطية إبـراهيم (قصـاص) عبـدة جبيـر (قصاص) فكري النقاش (قصاص) زين العابدين فـؤاد (شـاعر) كمال رفعت (كاتب) أمينة النقاش (كاتبة) لطفي واكد (كاتب) يونس الخضراوي (قصاص) نادية عبد المجيد (كاتبة مسرحية) رشدي أبو الحسن (كاتب) محمد عودة (كاتب) حسين عبد الرزاق (كاتب) عبد القادر شهيب (كاتب) وصلاح عيسى. وتضامن من معهم عدد مـن الأعضاء الذين قبلوا فعلا وبعضهم من الذين رشحوا أنفسهم لمجلس الإدارة، كان منهم: جلال الغزالي وفتحية العسال وعبد ا الطوخي وعلي سالم ومحمد مستجاب ومحمود دياب ومصـطفى درويـش وفريدة النقاش وسليمان فياض وسـمير عبد الباقي وآخرين.



وفي الجلسة كشف الطرف الآخر عن طبيعته عندما لقن محاميه أحمد مختار قطب نفس العبارات التي تعود اليمين المصري أن يستخدمها لكسب معاركه، وهكذا وقف المحامي ليحاول إضفاء طابع سياسي على القضية، مستثمرا جو العداء الهيستيري للشيوعية، للتأثير على القضاء وإرهابه، فذكر أن المرفوضين ينتمون إلى تيار سياسي كان له من يمثله في لجنة القيد المؤقتة، التي ضمت ممثلين لليسار دافعوا عن قبول من قُبل منهم، وأنهم رفضوا لعدم انطباق شروط القانون عليهم. واحتج "أحمد نبيل الهلالي" و "عبد ا الزغبي" محاميا المرفوضين على كلام "مختار قطب" ذاكرين أنها محاولة لإرهاب القضاء وتخويفه.

وبرغم أن القاضي قد علق بأن القضاء لا يرهب، فإن الحجر الذي ألقاه "مختار قطب" قد أحدث تأثيره، إذ شعر القاضي أن المسألة معقدة، فأصدر حكمه بعدم الاختصاص، وهو حكم محايد لا ينتصر لأحد طرفي الخصومة، ولكنه نوع من الهروب من إصدار حكم الموضوع. وقد بررت حيثيات الحكم سبب إصداره، فذكرت أن القضاء المستعجل مختص فقط بالنظر في المنازعات التي يكون هناك خوف من ضياع أصل الحق، وأن هذه الحالة غير متوفرة لأن المرفوضين لهم حق الطعن في قرارات لجنة القيد

المؤقتة أمام مجلس إدارة الاتحاد عن انتخابه. وتناسـي الحكـم أن أصل الحق المهدد بالضياع هو أن قرار لجنة القيد بالرفض، يحول بين المرفوضين وبين ممارسة حقهم في ترشيح أنفسـهم لعضـوية مجلسة الإدارة. وهو الأساس الذي قررنا أن نستأنف الحكم استنادا إليه.

٣* على أن الفترة بين الأعداد لرفع الدعوى وبين صدور الحكم الابتدائي فيها، قد كشفت عن رد الفعل المباشر لها في صفوف جبهة اليمين، فعندما قدم طلب الدعوى إلى الشاعر "نجيب سرور"، وقع متحمسًا ،وبلغ من فرط حماسه أن أصر على أن يحصل على توقيع الشاعر "صلاح عبد الصبور" – رئيس تحرير مجلة الكاتب الأميرية[1] – عليه، وكانت خيبة أمل "نجيب سـرور" بالغة عندما فشل في الحصول على هذا التوقيع، لكن "عبد العزيز صادق" – مدير تحرير الكاتب – رفض أن يوقع واكتفى بنقل صورة الدعوى، فوصلت إلى الجبهة الأخرى، وأحدثت ذعرًا بالغًا، ففي مسـاء اليوم التالي فوجئت برسالة شفهية حملها إلى صديق مشترك من الأستاذ "سعد الدين وهبه" وكيل وزارة الثقافة، وكان نص الرسالة أن "سعد وهبه" مفوض بإنهاء الأزمة التي ترتبت على عدم قبول بعض الأعضاء. واظنه أنني أتزعم دفع غير المقبولين إلى مقاضاة الاتحاد، فهو يبدي "استعدادهم" لقبولي الآن وفورًا، مقابل التنازل عن القضية.

---

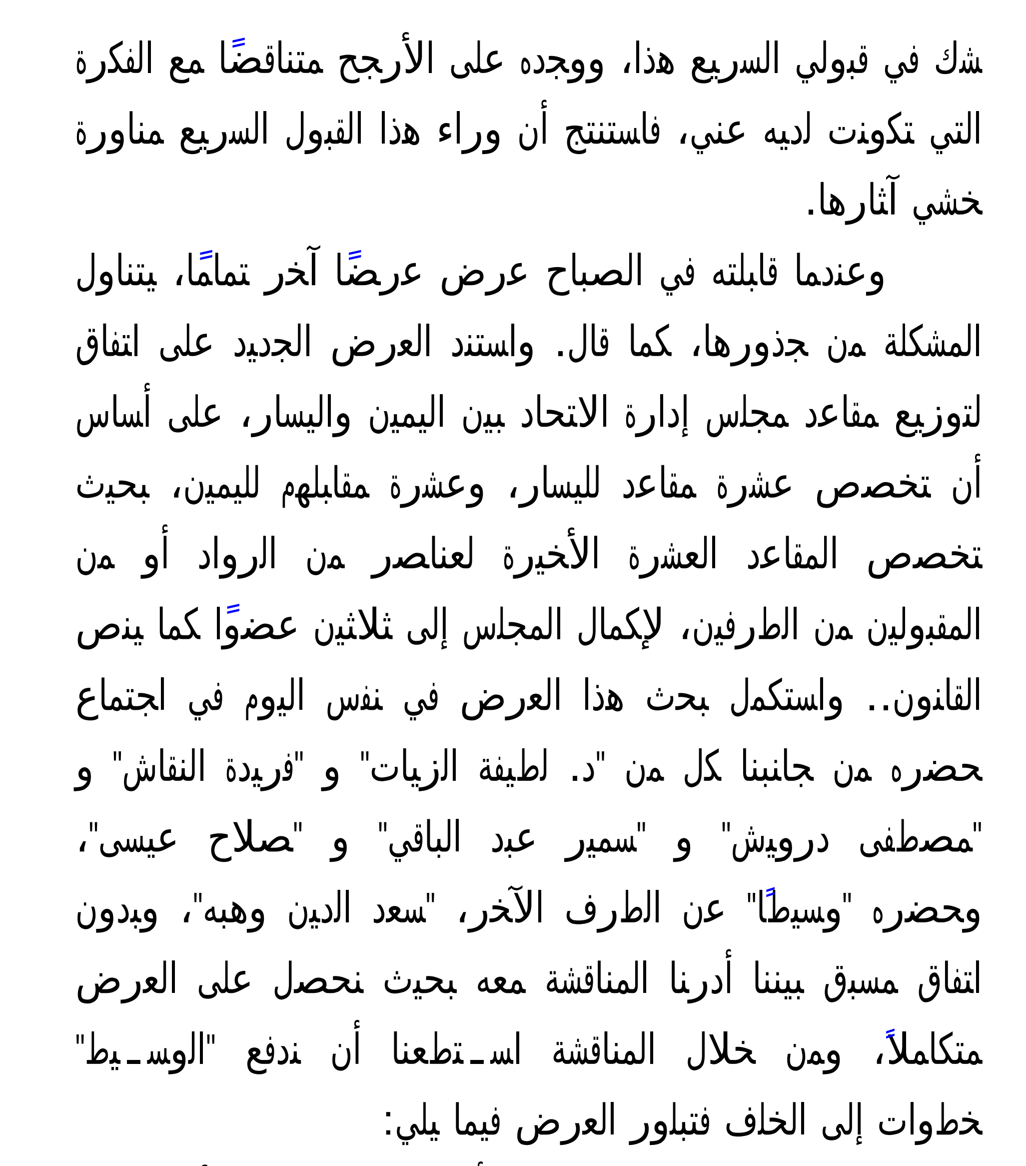
(١) أطلق هذا الاسم على مجلة "الكاتب"، بعد الاستقالة الجماعية التي قدمها مجلس تحريرها، وعلى رأسه "أحمد عباس صالح"، بسبب إصرار وزير الثقافة "يوسف السباعي" على التدخل في تحريرها، وقد تقرر على إثر ذلك تحويل المجلة إلى مجلة أدبية، وقبل الشاعر "صلاح عبد الصبور" أن يتولى رئاسة تحريرها !.

وبذلت مجهودًا عنيفًا للسيطرة على انفعالاتي، متسائلاً عن الوسيلة التي سأقبل بها الآن وفورًا – وقد أنهت لجنة القيد المؤقتة أعمالها وأصدرت قرارًا برفضي، وكان الرد أن ذلك ممكن بالعديد من الوسائل، وعلمت أن الوعد مبذول لي وحدي، وأن علي أن أستخدم "نفوذي" لدى الآخرين، لكي يتنازلوا هم أيضًا عن القضية على وعد بأن يقبلوا فيما بعد.

أدركت أنني أمام عرض صريح بالرشـوة سوف ينفذ بالتزوير، وفي سـرعة أعلنت قبولي للعرض، واستعدادي للانسحاب من القضية مقابل "الرشوة" التي وعدوني بها، وقبلت الاجتماع بالأستاذ "سعد الدين وهبه" في الصباح للحديث في التفاصيل.

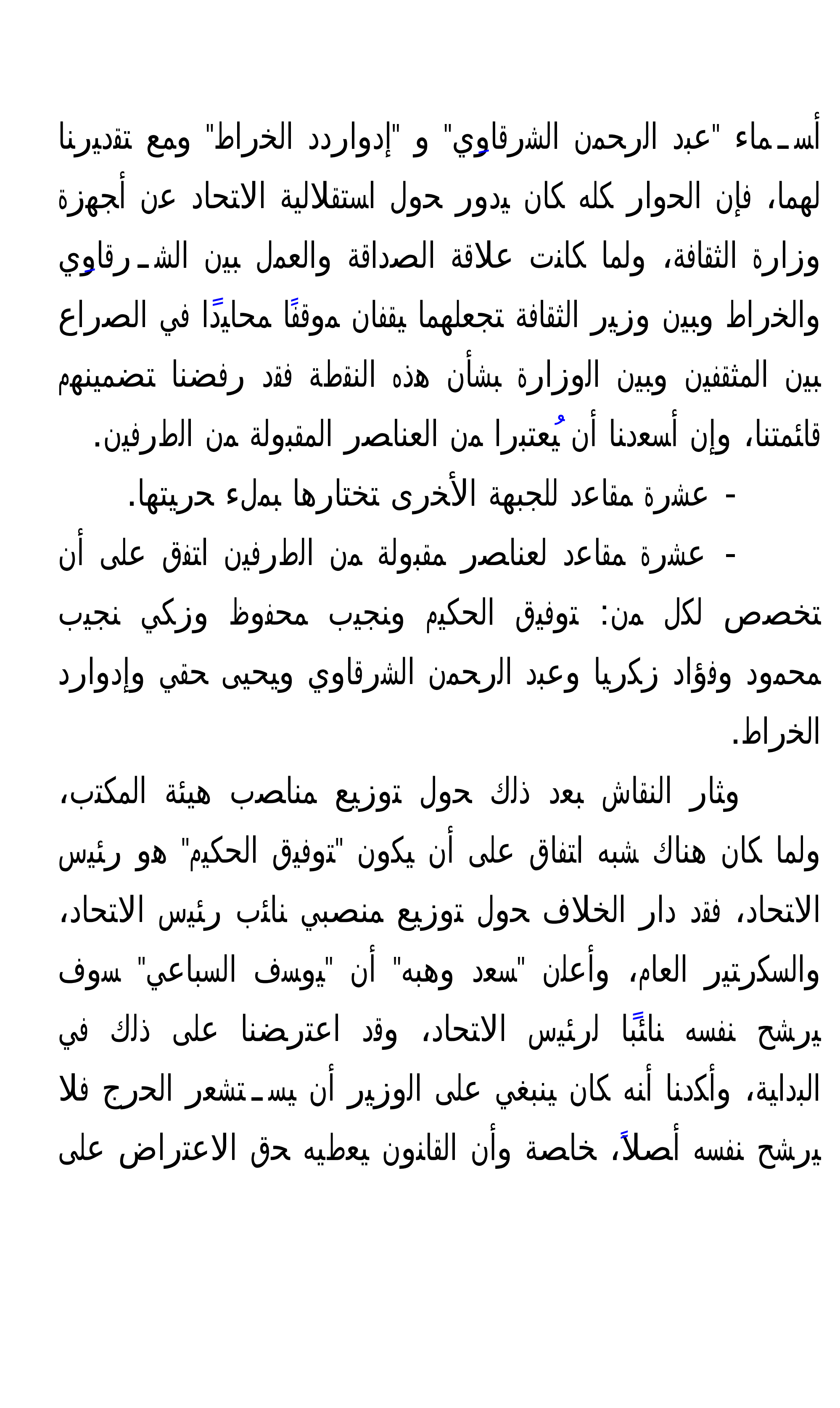
كنت قد وصلت إلى واقعة يمكن أن تُثْبِت للقضاء مدى القدرة على التزوير الصريح والقبيح ووسـائل الرشوة والإفساد التي يعملون بها: أن أُسـايرهم أن يتورطوا في تزوير محاضر لجنة القيد ثم أقودهم ببرهان صريح إلى القضاء وفي يدهم أسـلحتهم الفاجرة واللاأخلاقية.

لكن "سعد الدين وهبه" الذي لا يخلو من ذكاء مقتدر، والذي تكونت لديه صورة لي من تعامل سابق لنا معه أثناء أزمة "الكاتب"،


شك في قبولي السريع هذا، ووجده على الأرجح متناقضًا مع الفكرة التي تكونت لديه عني، فاستنتج أن وراء هذا القبول السريع مناورة خشي آثارها.

وعندما قابلته في الصباح عرض عرضًا آخر تمامًا، يتناول المشكلة من جذورها، كما قال. واستند العرض الجديد على اتفاق لتوزيع مقاعد مجلس إدارة الاتحاد بين اليمين واليسار، على أساس أن تخصص عشرة مقاعد لليسار، وعشرة مقابلهم لليمين، بحيث تخصص المقاعد العشرة الأخيرة لعناصر من الرواد أو من المقبولين من الطرفين، لإكمال المجلس إلى ثلاثين عضوًا كما ينص القانون.. واستكمل بحث هذا العرض في نفس اليوم في اجتماع حضره من جانبنا كل من "د. لطيفة الزيات" و "فريدة النقاش" و "مصطفى درويش" و "سمير عبد الباقي" و "صلاح عيسى"، وحضره "وسيطًا" عن الطرف الآخر، "سعد الدين وهبه"، وبدون اتفاق مسبق بيننا أدرنا المناقشة معه بحيث نحصل على العرض متكاملاً، ومن خلال المناقشة اسـتطعنا أن ندفع "الوسـيط" خطوات إلى الخلف فتبلور العرض فيما يلي:

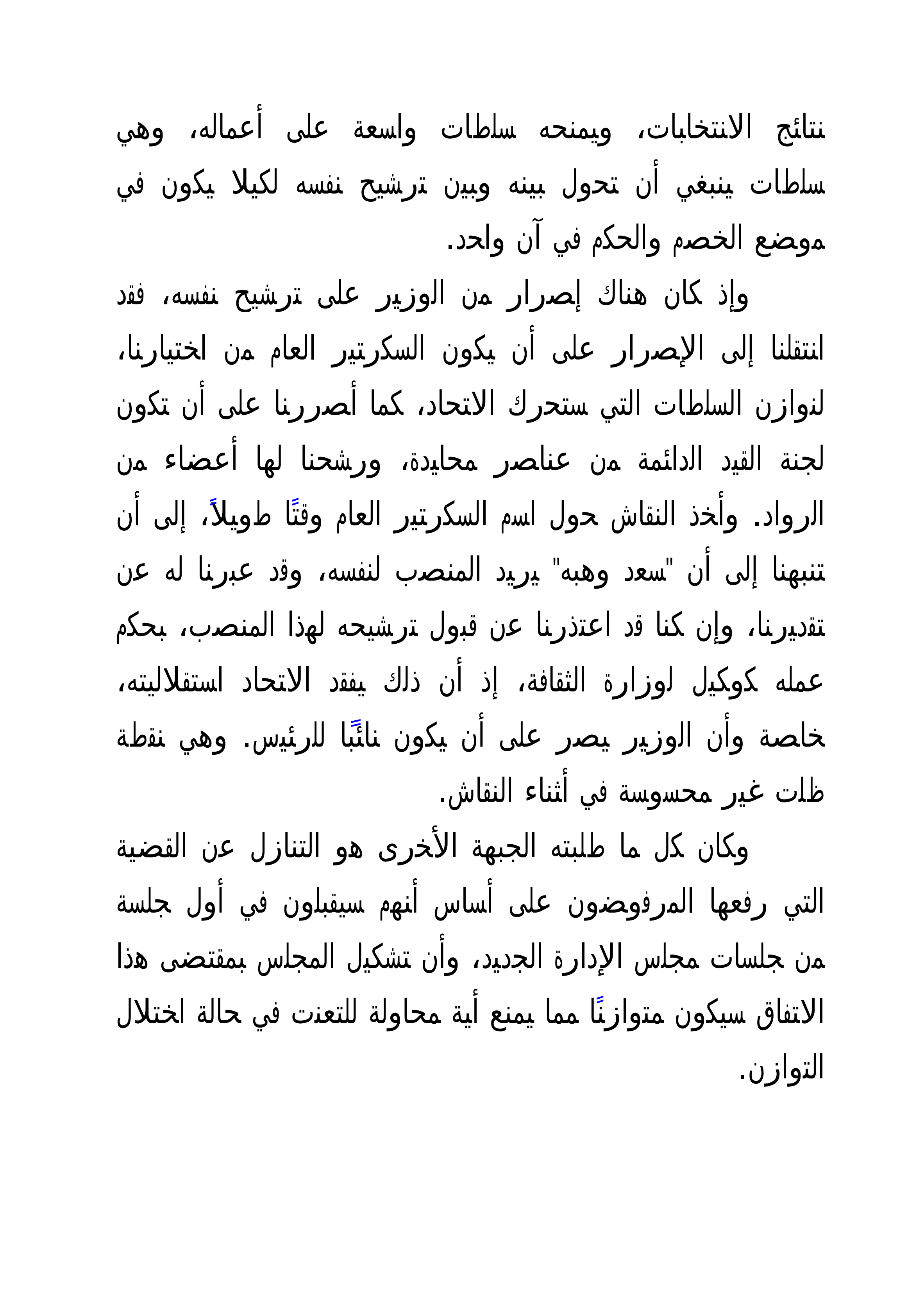
- عشرة مقاعد لنا، رفضنا أن تتدخل الجبهة الأخرى في اختياراتنا بشأنها، وكان "سعد وهبه" قد اقترح أن تتضمن مقاعدنا


أسـماء "عبد الرحمن الشرقاوي" و "إدواردد الخراط" ومع تقديرنا لهما، فإن الحوار كله كان يدور حول استقلالية الاتحاد عن أجهزة وزارة الثقافة، ولما كانت علاقة الصداقة والعمل بين الشـرقاوي والخراط وبين وزير الثقافة تجعلهما يقفان موقفًا محايدًا في الصراع بين المثقفين وبين الوزارة بشأن هذه النقطة فقد رفضنا تضمينهم قائمتنا، وإن أسعدنا أن يُعتبرا من العناصر المقبولة من الطرفين.

- عشرة مقاعد للجبهة الأخرى تختارها بملء حريتها.

- عشرة مقاعد لعناصر مقبولة من الطرفين اتفق على أن تخصص لكل من: توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وزكي نجيب محمود وفؤاد زكريا وعبد الرحمن الشرقاوي ويحيى حقي وإدوارد الخراط.

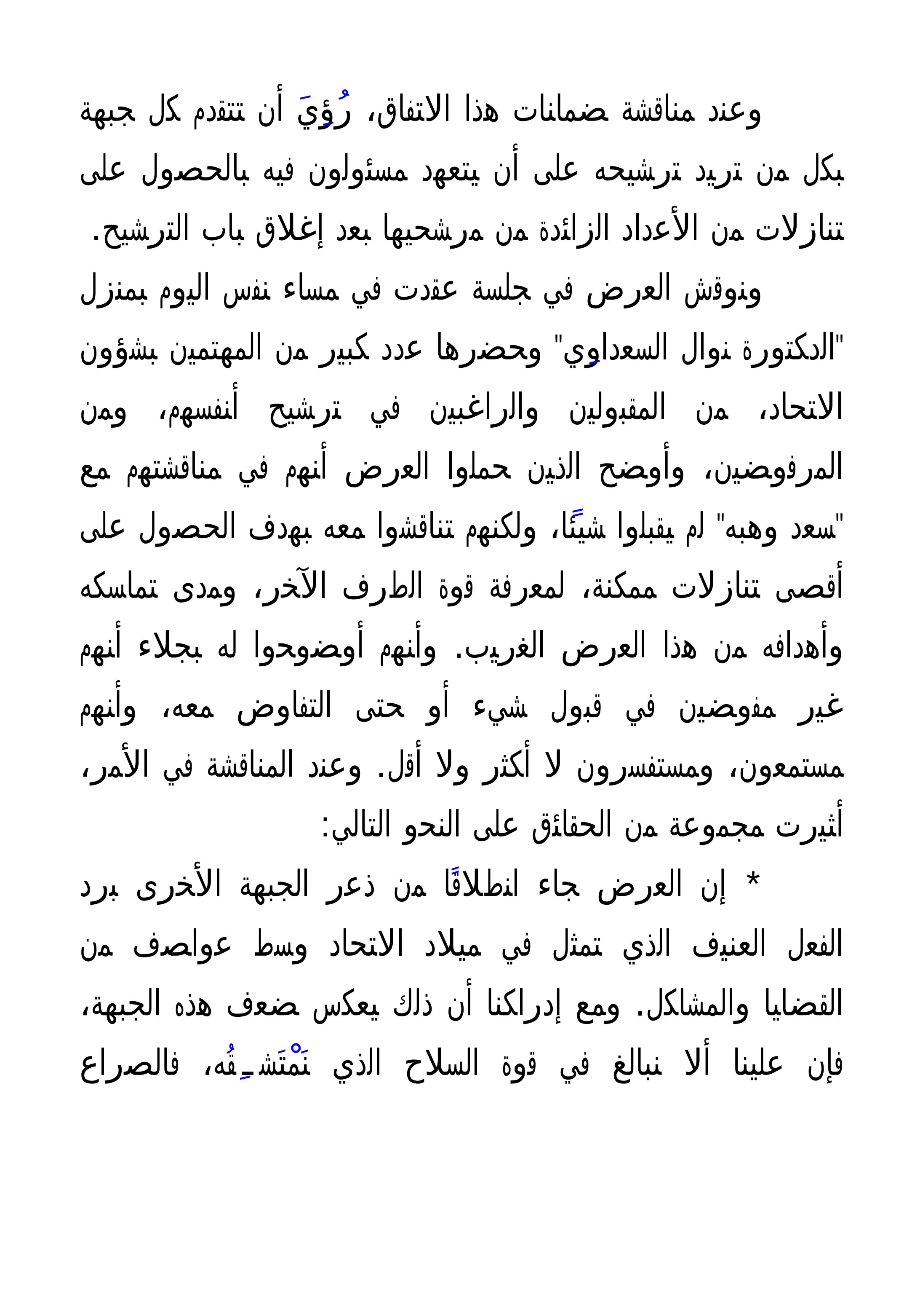
وثار النقاش بعد ذلك حول توزيع مناصب هيئة المكتب، ولما كان هناك شبه اتفاق على أن يكون "توفيق الحكيم" هو رئيس الاتحاد، فقد دار الخلاف حول توزيع منصبي نائب رئيس الاتحاد، والسكرتير العام، وأعلن "سعد وهبه" أن "يوسف السباعي" سوف يرشح نفسه نائبًا لرئيس الاتحاد، وقد اعترضنا على ذلك في البداية، وأكدنا أنه كان ينبغي على الوزير أن يسـتشعر الحرج فلا يرشح نفسه أصلاً، خاصة وأن القانون يعطيه حق الاعتراض على



نتائج الانتخابات، ويمنحه سلطات واسعة على أعماله، وهي سلطات ينبغي أن تحول بينه وبين ترشيح نفسه لكيلا يكون في موضع الخصم والحكم في آن واحد.

وإذ كان هناك إصرار من الوزير على ترشيح نفسه، فقد انتقلنا إلى الإصرار على أن يكون السكرتير العام من اختيارنا، لنوازن السلطات التي ستحرك الاتحاد، كما أصررنا على أن تكون لجنة القيد الدائمة من عناصر محايدة، ورشحنا لها أعضاء من الرواد. وأخذ النقاش حول اسم السكرتير العام وقتًا طويلاً، إلى أن تنبهنا إلى أن "سعد وهبه" يريد المنصب لنفسه، وقد عبرنا له عن تقديرنا، وإن كنا قد اعتذرنا عن قبول ترشيحه لهذا المنصب، بحكم عمله كوكيل لوزارة الثقافة، إذ أن ذلك يفقد الاتحاد استقلاليته، خاصة وأن الوزير يصر على أن يكون نائبًا للرئيس. وهي نقطة ظلت غير محسوسة في أثناء النقاش.

وكان كل ما طلبته الجبهة الأخرى هو التنازل عن القضية التي رفعها المرفوضون على أساس أنهم سيقبلون في أول جلسة من جلسات مجلس الإدارة الجديد، وأن تشكيل المجلس بمقتضى هذا الاتفاق سيكون متوازنًا مما يمنع أية محاولة للتعنت في حالة اختلال التوازن.



وعند مناقشة ضمانات هذا الاتفاق، رُؤِيَ أن تتقدم كل جبهة بكل من تريد ترشيحه على أن يتعهد مسئولون فيه بالحصول على تنازلات من الأعداد الزائدة من مرشحيها بعد إغلاق باب الترشيح.

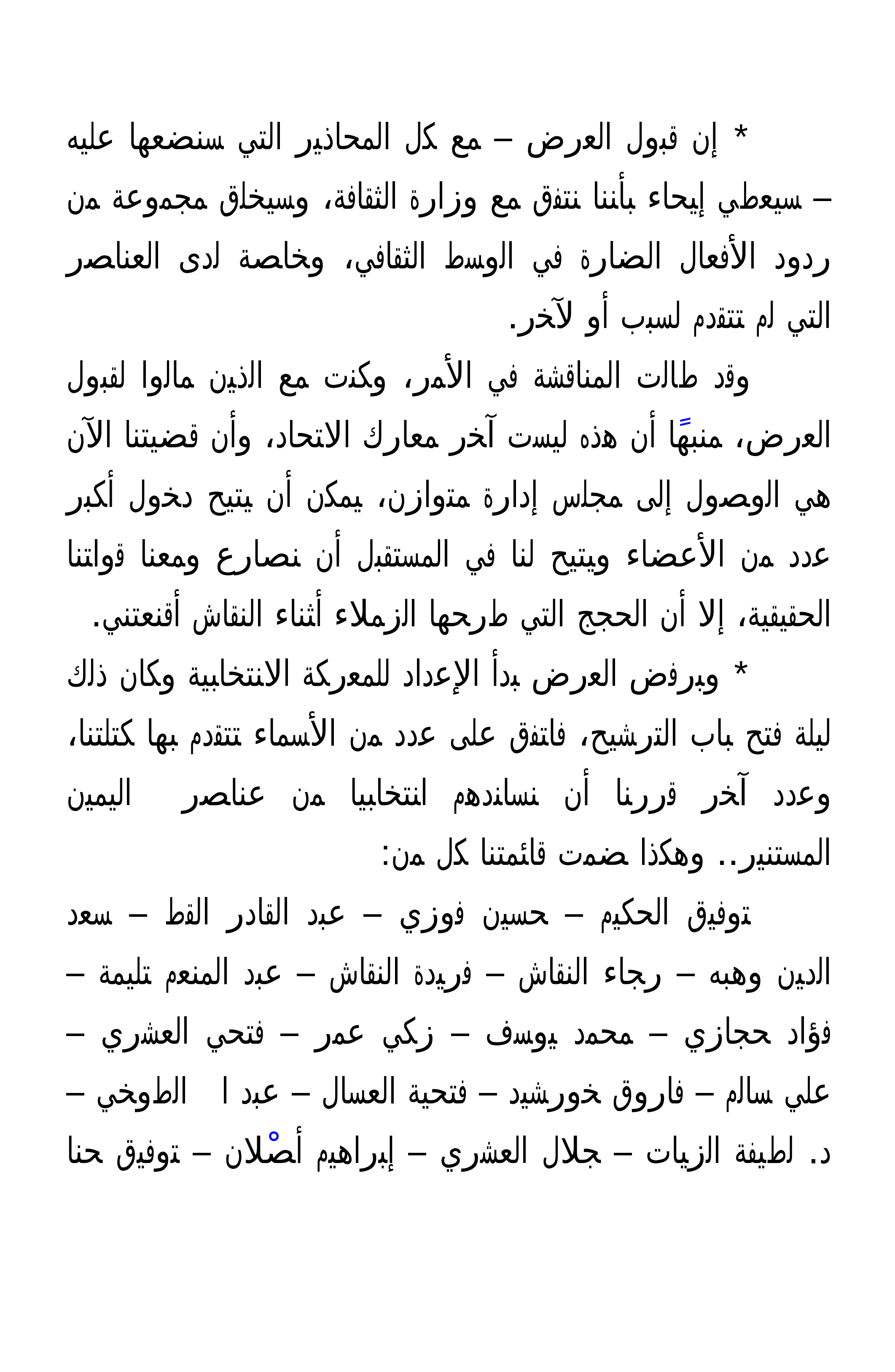
ونوقش العرض في جلسة عقدت في مساء نفس اليوم بمنزل "الدكتورة نوال السعداوِي" وحضرها عدد كبير من المهتمين بشؤون الاتحاد، من المقبولين والراغبين في ترشيح أنفسهم، ومن المرفوضين، وأوضح الذين حملوا العرض أنهم في مناقشتهم مع "سعد وهبه" لم يقبلوا شيئًا، ولكنهم تناقشوا معه بهدف الحصول على أقصى تنازلات ممكنة، لمعرفة قوة الطرف الآخر، ومدى تماسكه وأهدافه من هذا العرض الغريب. وأنهم أوضحوا له بجلاء أنهم غير مفوضين في قبول شيء أو حتى التفاوض معه، وأنهم مستمعون، ومستفسرون لا أكثر ولا أقل. وعند المناقشة في الأمر، أثيرت مجموعة من الحقائق على النحو التالي:

* إن العرض جاء انطلاقًا من ذعر الجبهة الأخرى برد الفعل العنيف الذي تمثل في ميلاد الاتحاد وسط عواصف من القضايا والمشاكل. ومع إدراكنا أن ذلك يعكس ضعف هذه الجبهة، فإن علينا ألا نبالغ في قوة السلاح الذي نَمْتَشِقُه، فالصراع

القانوني، صراع طويل ومزعج ويمكن – بسبب الظروف الخاصة في مصر – أن يكون قليل الجدوى.

* إن العرض ينبغي أن يوزن في ضوء الحقائق الموضوعية، وعلينا أن نقر منذ البداية أن التحكم في تركيب الجمعية العمومية وخطة المقاطعة قد أدتا إلى ضعف كتلتنا الانتخابية في الجمعية العمومية، وهذا كله يعني أن علينا أن نقدر موقفنا على ضوء أن ما هو معروض علينا الآن، هو أفضل بكثير مما يمكن أن نحصل عليه لو خضنا المعركة بالفعل. وأنه اتفاق لتقسيم المقاعد في ضوء حساب افتراضي لقوة كل تيار، وليس تحالفًا سياسيًا، ولا جبهة، ولا اتفاق على أي برنامج مشترك وبين الجبهة الأخرى.

* ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات تنفيذ العرض – لو وافقنا عليه – صعبة بل مستحيلة، فمع أن هناك تكتلاً رئيسيًا نمثله إلا أنه من الصعب أن نزعم أننا قادرون على التحكم في الجميع، أو منع مَنْ يريد مِنْ ترشيح نفسه، فمع أنه هناك أعدادًا تتقارب فكريًا بحيث يمكن أن تصنف كلها في تكتل اليسار، إلا أن هذا التكتل لا يمثل حزبًا ولا جمعية ثقافية تستطيع أن تُلزم أعضاءها بقبول قرارها.

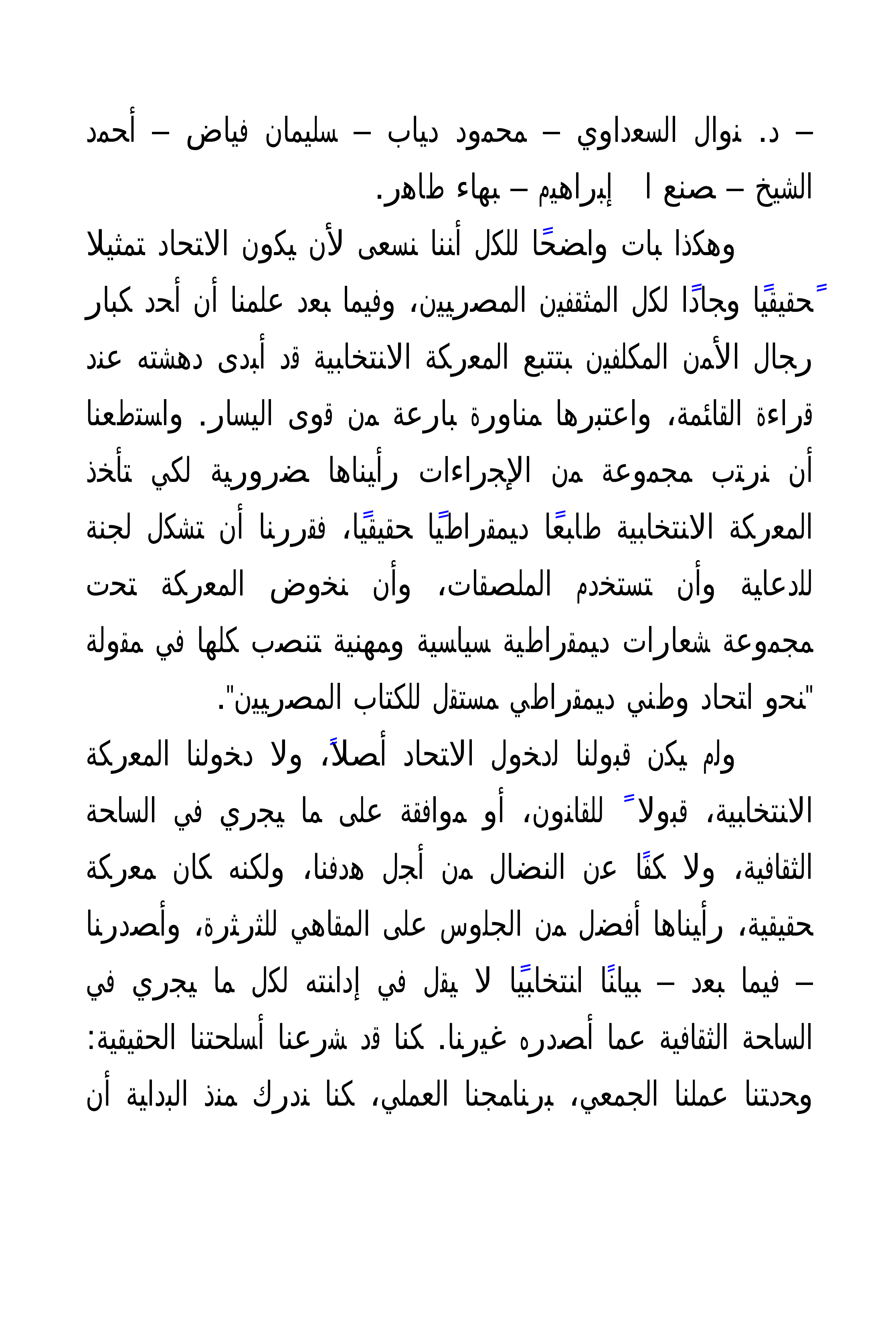


* إن قبول العرض – مع كل المحاذير التي سنضعها عليه – سيعطي إيحاء بأننا نتفق مع وزارة الثقافة، وسيخلق مجموعة من ردود الأفعال الضارة في الوسط الثقافي، وخاصة لدى العناصر التي لم تتقدم لسبب أو لآخر.

وقد طالت المناقشة في الأمر، وكنت مع الذين مالوا لقبول العرض، منبهًا أن هذه ليست آخر معارك الاتحاد، وأن قضيتنا الآن هي الوصول إلى مجلس إدارة متوازن، يمكن أن يتيح دخول أكبر عدد من الأعضاء ويتيح لنا في المستقبل أن نصارع ومعنا قواتنا الحقيقية، إلا أن الحجج التي طرحها الزملاء أثناء النقاش أقنعتني.

* وبرفض العرض بدأ الإعداد للمعركة الانتخابية وكان ذلك ليلة فتح باب الترشيح، فاتفق على عدد من الأسماء تتقدم بها كتلتنا، وعدد آخر قررنا أن نساندهم انتخابيا من عناصر اليمين المستنير.. وهكذا ضمت قائمتنا كل من:

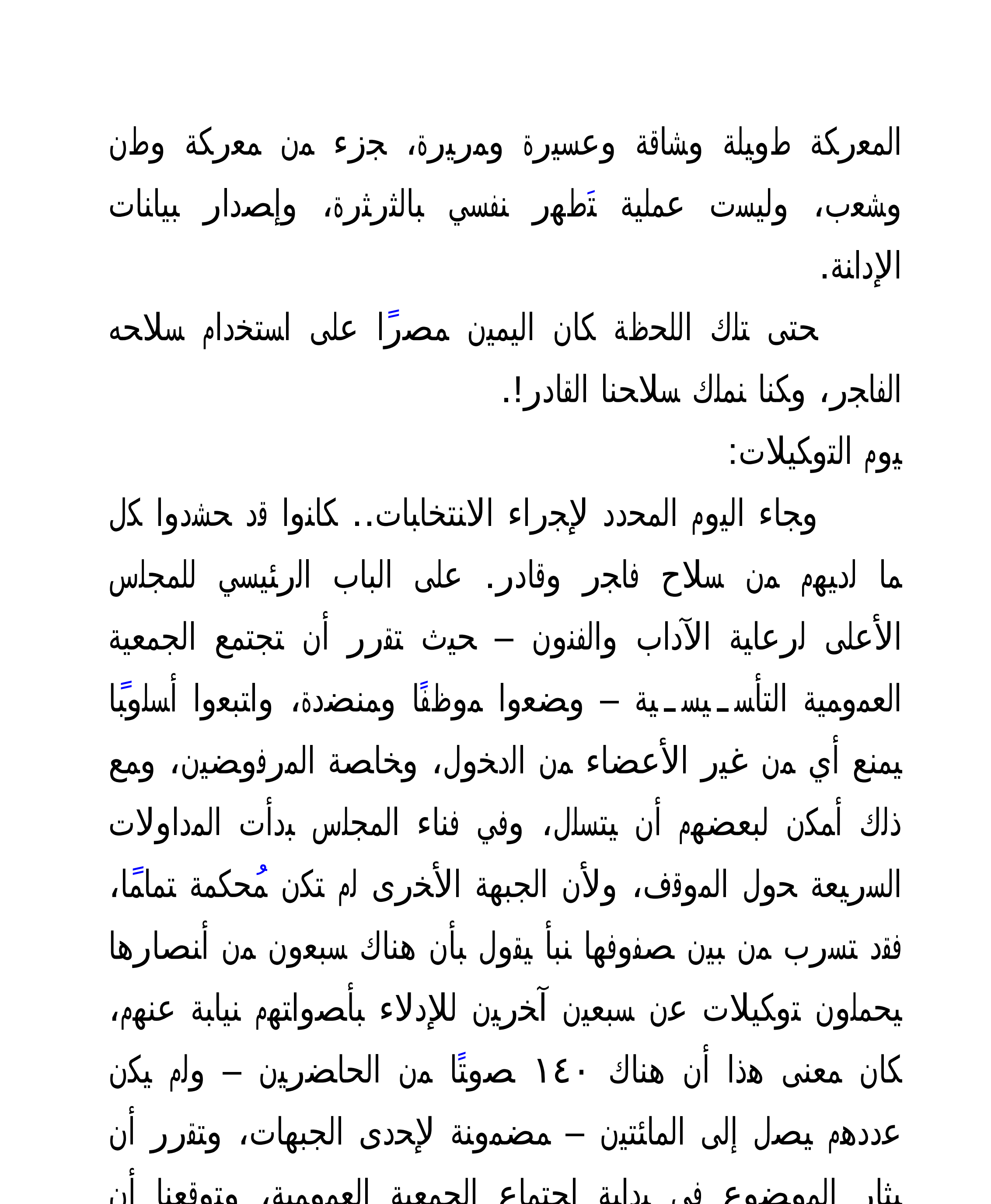
توفيق الحكيم – حسين فوزي – عبد القادر القط – سعد الدين وهبه – رجاء النقاش – فريدة النقاش – عبد المنعم تليمة – فؤاد حجازي – محمد يوسف – زكي عمر – فتحي العشري – علي سالم – فاروق خورشيد – فتحية العسال – عبد ا الطوخي – د. لطيفة الزيات – جلال العشري – إبراهيم أصْلان – توفيق حنا



– د. نوال السعداوي – محمود دياب – سليمان فياض – أحمد الشيخ – صنع ا إبراهيم – بهاء طاهر.

وهكذا بات واضحًا للكل أننا نسعى لأن يكون الاتحاد تمثيلا حقيقيًا وجادًا لكل المثقفين المصريين، وفيما بعد علمنا أن أحد كبار رجال الأمن المكلفين بتتبع المعركة الانتخابية قد أبدى دهشته عند قراءة القائمة، واعتبرها مناورة بارعة من قوى اليسار. واستطعنا أن نرتب مجموعة من الإجراءات رأيناها ضرورية لكي تأخذ المعركة الانتخابية طابعًا ديمقراطيًا حقيقيًا، فقررنا أن تشكل لجنة للدعاية وأن تستخدم الملصقات، وأن نخوض المعركة تحت مجموعة شعارات ديمقراطية سياسية ومهنية تنصب كلها في مقولة "نحو اتحاد وطني ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين".

ولم يكن قبولنا لدخول الاتحاد أصلاً، ولا دخولنا المعركة الانتخابية، قبولاً للقانون، أو موافقة على ما يجري في الساحة الثقافية، ولا كفًا عن النضال من أجل هدفنا، ولكنه كان معركة حقيقية، رأيناها أفضل من الجلوس على المقاهي للثرثرة، وأصدرنا – فيما بعد – بيانًا انتخابيًا لا يقل في إدانته لكل ما يجري في الساحة الثقافية عما أصدره غيرنا. كنا قد شرعنا أسلحتنا الحقيقية: وحدتنا عملنا الجمعي، برنامجنا العملي، كنا ندرك منذ البداية أن


المعركة طويلة وشاقة وعسيرة ومريرة، جزء من معركة وطن وشعب، وليست عملية تَطهر نفسي بالثرثرة، وإصدار بيانات الإدانة.

حتى تلك اللحظة كان اليمين مصرًا على استخدام سلاحه الفاجر، وكنا نملك سلاحنا القادر!.

يوم التوكيلات:

وجاء اليوم المحدد لإجراء الانتخابات.. كانوا قد حشدوا كل ما لديهم من سلاح فاجر وقادر. على الباب الرئيسي للمجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون – حيث تقرر أن تجتمع الجمعية العمومية التأسـيسـية – وضعوا موظفًا ومنضدة، واتبعوا أسلوبًا يمنع أي من غير الأعضاء من الدخول، وخاصة المرفوضين، ومع ذلك أمكن لبعضهم أن يتسلل، وفي فناء المجلس بدأت المداولات السريعة حول الموقف، ولأن الجبهة الأخرى لم تكن مُحكمة تمامًا، فقد تسرب من بين صفوفها نبأ يقول بأن هناك سبعون من أنصارها يحملون توكيلات عن سبعين آخرين للإدلاء بأصواتهم نيابة عنهم، كان معنى هذا أن هناك ١٤٠ صوتًا من الحاضرين – ولم يكن عددهم يصل إلى المائتين – مضمونة لإحدى الجبهات، وتقرر أن يثار الموضوع في بداية اجتماع الجمعية العمومية، وتوقعنا أن

يحال بيننا وبين إثارة هذه المسألة – بزعم الالتزام بجدول الأعمال – فاتفقنا على أن يثير الكاتب المسرحي "محمود دياب" المسألة طالبًا "نقطة نظام". وأثبتت تجربة الجلسة أن الطرف الآخر يمكن أن يُكشف ويُدان حتى بنصوص قانونه المزيف الذي وضعه، فقد أمكن لنا أن نكشف ثم نثير في الجلسة نفسها المخالفات التالية:

* وقـع الشـاعر "كمال إسماعيل" في كشف الحضور باسم الكاتب "أحمد بهجت" واكتشف الواقعة القصاص والروائي فؤاد حجازي من أدباء المنصورة، فأخطر "سعد الدين وهبه" وكيل وزارة الثقافة وعضو لجنة القيد الذي تأكد من صحة الواقعة بنفسه.

* عند دخول القصاص "الداخلي طه" إلى مكان الاجتماع تقدم منه أحد منظمي الحملة الانتخابية للجبهة الأخرى، وقدم له توكيلاً مكتوبًا من أحد الأعضاء، وموقـع منه من "الداخلي طه" بقبول التوكيل، وأرفق بالتوكيل قائمة انتخابية طلب منه إعطاء صوته لها. وقد أثار الداخلي هذه الواقعة عند انعقاد الجمعية فأحدثت صدى واسـعًا.

* ثبت أن معظم التوكيلات غير معتمدة، وأنها موجهة من أشـخاص بعضهم في حالة صحية لا تمكنهم من الكتابة أصلاً، وخاصة من كانوا يعالجون خارج البلاد، مثل الشاعر "صالح

جودت" والروائي "محمد جلال"، كما لوحظ أن الجبهة الأخرى قد حصلت على حق صرف توكيلات لنفسها عن كل عضو يعمل خارج البلاد. وفضلاً عن هذا فإن معظم كبار الكتاب اليمينيين لم يحضروا اكتفاء بإرسال توكيلات، فقد تغيب عن الاجتماع الأساتذة "إحسان عبد القدوس" و "أحمد بهجت" و "موسى صبري" و "أنيس منصور" و "صلاح عبد الصبور" و "يوسف السباعي"، و "د. رشاد رشدي" اكتفاءً بإرسال توكيلات عن أنفسهم.

* وقد ثبت للجميع عندما أثار "محمود دياب" قضية التوكيلات، مدى الحساسية التي ينظر بها اليمين إلى الموضوع من رد الفعل العصبي والمتوتر الذي تصرف به بمجرد طرحه للنقاش، إذْ أصر "ثروت أباظة"، و "د. عبد العزيز الدسوقي" – وكانا جالسين على المنصة بحكم عضويتهما في لجنة القيد – على قانونية التوكيلات، وفسر "د. الدسوقي" إثارة الموضوع بأنه شغب، من مجموعة معروفة تنتمي لتيار معروف وقال بالنص "لقد لجأوا للقضاء فخذلهم – مشيرًا بذلك إلى الحكم الابتدائي في القضية، والذي كان قد صدر قبل الاجتماع بيوم واحد – ولا مانع من أن يلجأوا للقضاء مرة أخرى.. ولكننا قادرون على أن نقمع، وسنقمع بشدة أي محاولة ...".

وأكد "الدسوقي" أن قوانين كافة النقابات المهنية تبيح حضور الجمعية العمومية بالتوكيلات، فطلب العديد من الأعضاء – وخاصة الصحفيين منهم – الاستماع إلى شهادة "عبد المنعم الصاوي" نقيب الصحفيين – الذي كان حاضرًا الاجتماع بصفته عضوًا بالاتحاد – وتطلب الأمر مجهودًا حتى تمكن من الإدلاء بشهادته، فأكد بها أن النقابات لا تعرف التوكيلات في انتخاباتها، بل إن قانون نقابة الصحفيين ينص معاقبة العضو الذي يتخلف عن حضور الجمعية العمومية دون عذر مقبول. وعند ذاك قال "الدسوقي": ولكن هذا اتحاد وليس نقابة. واستفز هذا التقلب في آراء الدسوقي، "عبد الرحمن الشرقاوي" – الذي كان يجلس على المنصة بصفته عضوًا هو الآخر بلجنة القيد – فراجع نص القانون وقرأ المادة الأولى منه التي تقول "تنشأ في جمهورية مصر العربية نقابة تسمى اتحاد الكتاب". وتقدم "أحمد حمروش" من المنصة ليسأل سـؤالاً واضحًا وصريحًا عن عدد التوكيلات. لكن أحدًا من الجالسين على المنصة لم يرد على سؤاله، فكرره أكثر من مرة، إلى أن أعلن "ثروت أباظة" وهو مُكْرَهٌ أن عدد الحاضرين ٢٤٦ ومنهم ٤٦ يحملون توكيلات (الرقم الصحيح هو ٧٠ توكيلاً).

عند ذاك كان معظم الجالسين في القاعة قد شموا رائحة غير طيبة في موضوع التوكيلات، قال حمروش "٤٦.. كنت أظن أن عدد التوكيلات ثلاثة.. أربعة.. ولكن ٤٦.. صدقوني.. بغض النظر عن صلاحية التوكيلات من عدمه.. أقول لكم.. هذا الرقم يبعث في نفسي الريبة..".

كانت جبهة (الدسوقي/ أباظة) قد بذلت كل جهدها لتمرير موضوع التوكيلات: هددت بالقمع، وأثارت الشغب، ورفعت الأصوات. لكن ذلك كله وُوجِهَ بتصرفات جيدة من معظم زملائنا، فخلاف المنصة كان يقف الكاتب المسرحي "إسماعيل العادلي" والقصاص الفنان "عز الدين نجيب" يراقبان ما يجري، وفي القاعة كان الشـاعر "سمير عبد الباقي" والناقد "فتحي العشـري" والقصاص "فؤاد حجازي" يتصدون لأية محاولة يبذلها الطرف الآخر لتمرير الموضوع بالصوت العالي، أو بسوء الأدب أو بالتطاول، فبرهنوا لهم على أننا نملك في الوقت المناسب اسـتخدام هذه الأدوات نفسـها.

وكشف اليمين عن لاأخلاقيته وتعصبه عندما تقرر أن تؤخذ الأصوات بالنداء بالاسم على إقرار مبدأ التوكيلات أم لا، وكان الدكتور "نعيم عطية" – وهو مستشار في مجلس الدولة – قد لفت

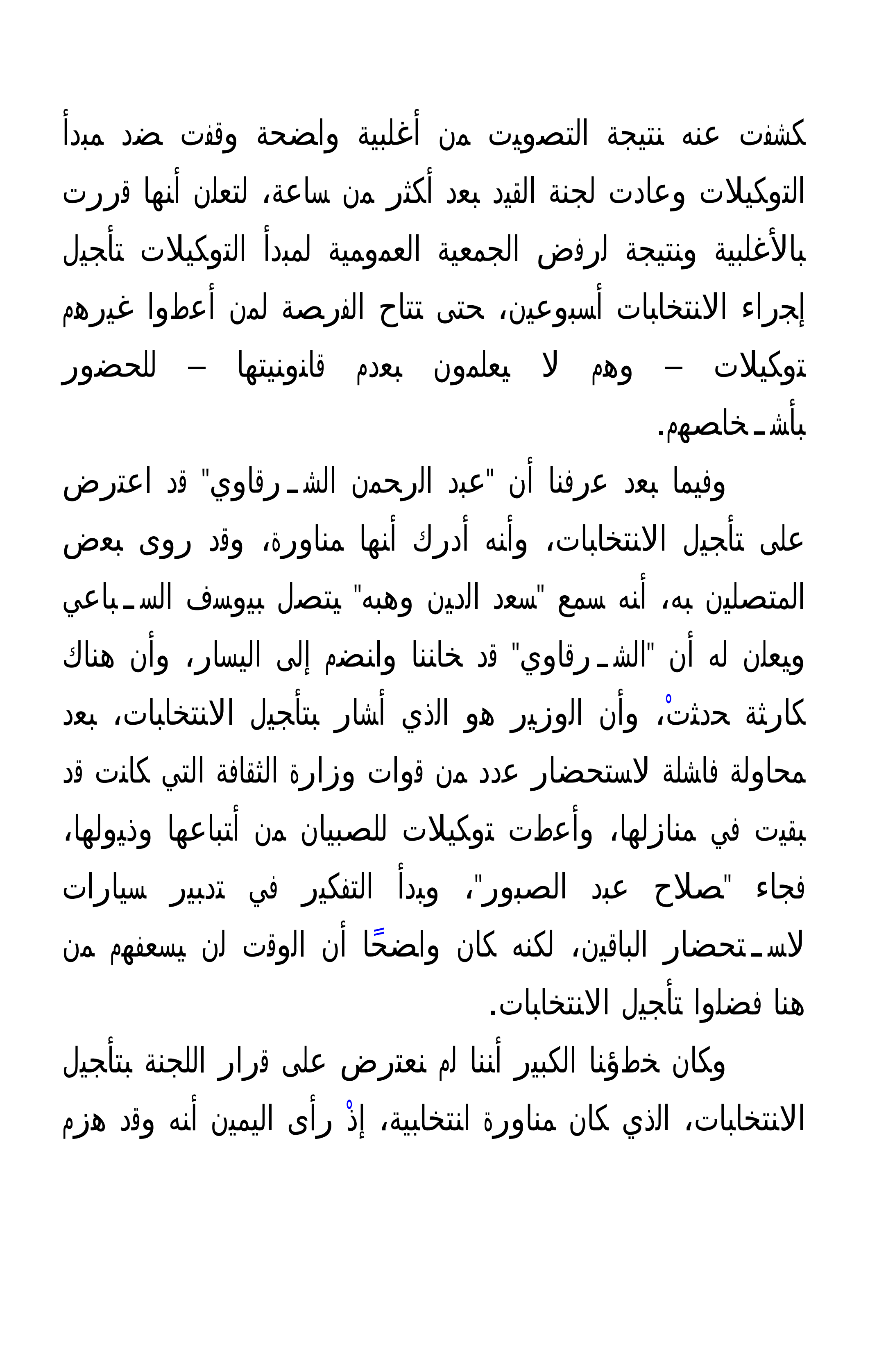
النظر إلى نقطة هامة، هي أن القانون ينص على أن تنهي لجنة القيد أعمالها بعد انقضاء ثلاثة شهور على أول اجتماع لها، وذكر الدكتور نعيم أن اللجنة – كما ذكر رئيسـها في ٣٠ سبتمبر (أيلول) وآخرها في ١٢ ديسـمبر (ك١) (١٩٧٥) وهو ما يعني أنها خالفت القانون، وطلب رأي المستشار عضو اللجنة في هذه المخالفة القانونية، ولكن أحدًا لم يُعنَ بالرد على هذه النقطة.

وعندما بدأ التصويت على موضوع التوكيلات، ونودي على اسم "يحيى حقي"، وقف في مكانه، وطلب كلمة قبل الإدلاء برأيه، واعترض البعض على أسـاس أن باب المناقشة قد أغلق، ولكن آخرين صفقوا مُبْدينَ استعدادهم لسماع يحيى حقي – لمكانته الأدبية وريادته وأبوته لأجيال من الأدباء، وقال رئيس الجلسة ورئيس لجنة القيد المؤقتة، د. مهدي علام:

- إن لكل قاعدة استثناء، ويحيى حقي هو الاستثناء من كل قاعدة.

وتقدم الرجل العجوز – الذي جاوز السبعين والذي تجشم مشقة الحضور في حين لم يحضر عشرات ممن هم أحدث سنًا وأوفر صحة، - نحو المنصة ليتكلم، ولكن اليمين الذي كانت نتيجة التصويت على موضوع التوكيلات قد أصبحت ضده، كان قد فقد

كل قدرته على ضبط نفسه، فظن بعض الأغبياء في صفوفه، أن الرجل سيتقدم ليثير إشـكالاً، خاصة أنه ذكر قبل التقدم للمنصة أنه يودّ أن يسأل سـؤالاً يتعلق بما أثاره الدكتور "نعيم عطية"، الأمر الذي ازداد معه توتر اليمين، فهجم "د. حسين فوزي النجار" على "يحيى حقي" يخطف الميكرفون من يده، ودفعه "عبد العزيز الدسوقي" بعيدًا، وكاد الرجل العجوز يقع على الأرض، وأثار هذا عطف كثيرين من قوى اليسار، فسارعوا ملهوفين إلى المنصة يحمون أستاذًا جليلاً له تاريخه ومكانته. واندفع "رجاء النقاش" من الصفوف الأولى حيث كان يجلس فأحاط "الدسوقي" بذراعيه مانعًا إياه من مواصلة تهجمه على "يحيى حقي"، واندفع "أحمد حمروش" من آخر القاعة ليعنف "حسين فوزي النجار" بشدة معترضًا على موقفه، صارخًا فيه أن من كان مثله لا ينبغي أن يتطاول على من كان في مكانة "يحيى حقي"، وحسم هذه الضجة ارتفاع صوت "إسماعيل العادلي" منبهًا إلى اختفاء الورقة التي كانت الأصوات حول موضوع التوكيلات تُدون فيها، وهو ما أعاد الهدوء إلى القاعة، إلى أن اكتشف الجالسون أن المسـتشار عضو اللجنة المؤقتة، قد فر بالورقة حرصًا عليها من التمزيق، ثم تبعه أعضاء اللجنة حيث عقدوا اجتماعًا مطولاً، لبحث الموقف في ضوء ما



كشفت عنه نتيجة التصويت من أغلبية واضحة وقفت ضد مبدأ التوكيلات وعادت لجنة القيد بعد أكثر من ساعة، لتعلن أنها قررت بالأغلبية ونتيجة لرفض الجمعية العمومية لمبدأ التوكيلات تأجيل إجراء الانتخابات أسبوعين، حتى تتاح الفرصة لمن أعطوا غيرهم توكيلات – وهم لا يعلمون بعدم قانونيتها – للحضور بأشـخاصهم.

وفيما بعد عرفنا أن "عبد الرحمن الشـرقاوي" قد اعترض على تأجيل الانتخابات، وأنه أدرك أنها مناورة، وقد روى بعض المتصلين به، أنه سمع "سعد الدين وهبه" يتصل بيوسف السـباعي ويعلن له أن "الشـرقاوي" قد خاننا وانضم إلى اليسار، وأن هناك كارثة حدثتْ، وأن الوزير هو الذي أشار بتأجيل الانتخابات، بعد محاولة فاشلة لاستحضار عدد من قوات وزارة الثقافة التي كانت قد بقيت في منازلها، وأعطت توكيلات للصبيان من أتباعها وذيولها، فجاء "صلاح عبد الصبور"، وبدأ التفكير في تدبير سيارات لاسـتحضار الباقين، لكنه كان واضحًا أن الوقت لن يسعفهم من هنا فضلوا تأجيل الانتخابات.

وكان خطؤنا الكبير أننا لم نعترض على قرار اللجنة بتأجيل الانتخابات، الذي كان مناورة انتخابية، إذْ رأى اليمين أنه وقد هزم

في معركة التوكيلات، فسـوف يخسـر المعركة الانتخابية بالقطع إذا أجريت الانتخابات في اليوم نفسه، ذلك أن هناك حوالي سبعين صوتًا مضمونة له سوف تُلْغَى، كما أن الوسط كان قد أصبح ضده نتيجة لسلوكه المزري. وكان مفروضًا أن نتصدى لقرار اللجنة ونرفضه، ولكن مجموع الحاضرين كان قد أُجْهِدَ تمامًا بعد سبع سـاعات متصلة، منها ثلاث في مناقشات عنيفة، وكانت الساعة قد وصلت إلى الرابعة. وبرغم أننا كنا نتصرف بشـكل جماعي، إلا أن ذلك كان بصورة تلقائية، ورد فعل مشـترك للموقف، إذ لم نكن قد اتفقنا على قيادة نعطيها سـلطة التصرف في المواقف الطارئة.

برغم أن كل شيء كنا قد انتصرنا بالفعل عليهم، فبرغم قلة عددنا، استطعنا أن نضعهم في موقف الدفاع، وقد شعروا بعدها بهزيمة منكرة ملأت حلوقهم شَجَىً، كنا قد سجلنا عليهم أنهم مُزورون يسعون لانتصار رخيص، وعن طريق غير ديمقراطي، وفي حين أرادوا أن يُصوروا أنفسهم بصورة المتصدي للشغب، بَدَوا هم المشاغبين والمتطاولين.

كان يومًا رائعًا بالنسبة لنا، أكدت وقائعه أن السلاح اليميني الفاجر يمكن أن يهزم بالإخلاص والصدق، وأن الذين يعيشـون بالرشوة والإفسـاد، وتجنيد الجائعين للشهرة أو للنشـر أو المال

أو للمكانة، لا يستطيعون أن يستمروا طويلاً إلا باستثمار أخطائنا وتفتتنا، وعدم قدرتنا على تحديد مَكْمَن الضربة الحقيقية!.

خطوتان للأمام: بيان وبرنامج:

خلال الأسبوعين اللذين فصلا بين يوم التوكيلات وبين إجراء الانتخابات بالفعل، كنا قد رتبنا أمورنا بحيث يستمر نشاطنا للإعداد للمعركة، على أن نستفيد من دروس المرحلة الأولى منها. وعند تقييم ما جرى، كان هناك رأي بأنه إيجابي بشكل عام، وأن الذين قاموا بالإدوارد التنفيذية لما خططناه، قد تصرفوا بشكل سليم، ومارسوا مسئولياتهم بإيجابية، وخاصة هؤلاء الذين كُلفوا بالتصدي لشغب الطرف الآخر ومواجهة إرهابه، في حين رأى آخرون أن ما جرى قد تضمن بعض التجاوزات.

على أن النقطة التي أثارت النقاش، كانت رأيًا طرحه الناقد "رجاء النقاش" بأن ما جرى، يتطلب منا أن نندفع إلى موقف محدد وصريح نُبلور فيه موقفًا حاسمًا مِما يجري في الحياة الثقافية في بلادنا، من تدهور النشر والمسرح والسينما وانحطاط الثقافة بشكل عام، وردًا على ما قاله "رجاء" نبه آخرون أن انتصارنا في معركة جزئية لا ينبغي أن يدفعنا إلى المبالغة في تقدير قوانا، كما أن

هزيمتنا في هذه المعركة لا يجب أن يفت في عضدنا، وأمكن في النهاية التوصل إلى بعض القرارات الهامة:

* فقد قررنا أن ندخل تعديلات على قائمتنا الأولى، فنستبعد منها العناصر التي أثبتت معركة التوكيلات أنها عاجزة عن الوقوف موقفًا ديمقراطيًا بسيطًا في قضية لا اشتباه فيها مثل مسألة التوكيلات، وعند تطبيق هذا القرار استبعدنا من القائمة كل من "سعد الدين وهبه" و "د. حسين فوزي" (صاحب سندباد مصر) إذْ أدليا بصوتيهما في صف إقرار مبدأ التوكيلات. وكان الأول قد ضُم إلى قائمتنا، على أساس أننا لسنا ضد أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أحد موظفي وزارة الثقافة الكبار، وأن "سـعد وهبه" يُعد أفضلهم من وجهة نظرنا. وضُم الثاني إلى القائمة لقيمته الثقافية والفكرية، ولكن موقفهما المساند للتوكيلات جعلنا نغير رأينا فيها. وكان عدد من الحاضرين قد اعترض على هذا الشطب على أساس أن هذين قد ضُما للقائمة كحلفاء، وباعتبارهم أفضل من غيرهم، وليس باعتبارهما من اليسار، وأن وضعهما هذا لا يغيره موقفهما من موضوع التوكيلات، إذْ أنه ليس من المفترض أن ننتظر من الحليف أن يتطابق في وجهات نظره معنا، خاصة وأن "سعد الدين وهبه" لم يكن ليستطيع أن يصوت علنًا ضد التوكيلات، وهو وكيل

وزارة الثقافة، لأن التصويت أصلاً كان طرحًا للثقة بالوزير. واستبعدنا أيضًا من القائمة "فاروق خورشيد" لأننا اكتشفنا أنه كان ضمن قائمة الوزير. وباستبعاد هؤلاء أضفنا إلى القائمة كل من د: سهير القلماوي وملك عبد العزيز وسعد مكاوي.

* وكنا في الإعداد لمعركة ١٢ يناير (ك٢) قد رأينا أن لا نتقدم ببرنامج مطبوع اكتفاءً بأن تُصمم إعلانات المعركة الانتخابية كلها تحت شعار ثابت هو "نحو اتحاد ديمقراطي مستقل للكتاب المصريين" ثم اسم أحد مرشحي قائمتنا، يتلوه واحد من الشعارات السياسية والمهنية التي كنا قد اتفقنا عليها، يتغير مع تغير اسم المرشح، ويتكرر أحيانًا. وكنا قد توصلنا إلى هذا الرأي على أساس إتاحة الفرصة لعدد من العناصر التي تستطيع – لمكانتها أو لعلاقاتها التاريخية أن تحصل على أصوات من غير جبهتنا، ولكيلا تتكتل العناصر اليمينية لإسقاط قائمتنا ككل.

ومع اتباع تكتيك الهجوم قررنا أن نصوغ بيانًا ثقافيًا، وأن نطرح برنامجًا انتخابيًا. هذا هو نصه الكامل:

من أجل اتحاد كتاب
وطني ديمقراطي

"بعد أيام يولد أول اتحاد للكتاب في مصر. ويتحقق بذلك حلم ناضل من أجله الرواد والأدباء الشبان وأدباء الأقاليم، الذين أدركوا مبكرًا حتمية وجود اتحاد للكتاب في مصر، يوفر لهم إطارًا صحيحًا للقاء والحوار والجدل، وينشئ سلطة ديمقراطية تنطق باسم الكتاب في قضايا الوطن والمجتمع. ويحقق لهم الحماية المادية والمعنوية.

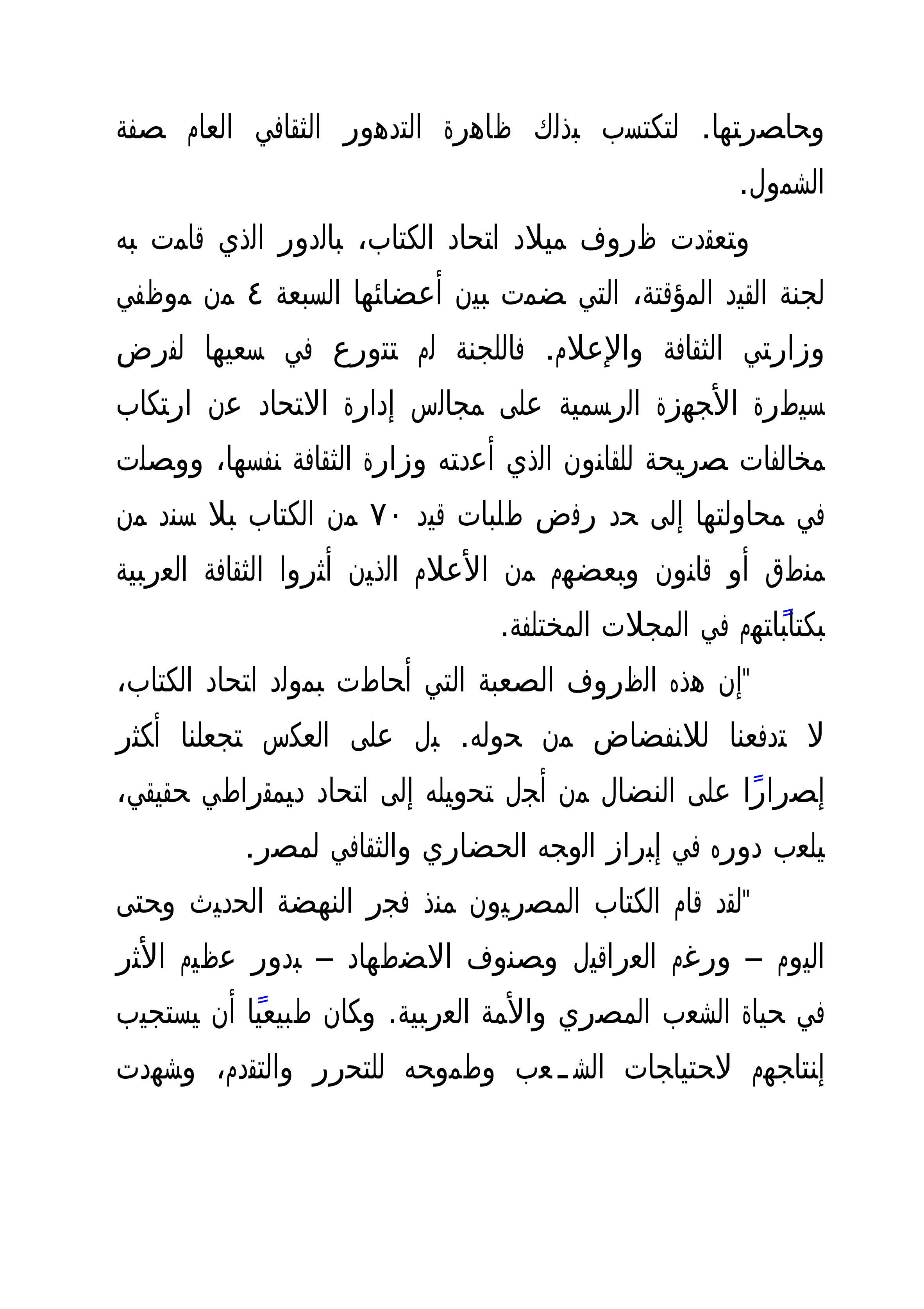
والاحتفاء الحقيقي بميلاد الاتحاد، يفرض على كل كتاب مصر تحمل مسئولياتهم الجديدة، التي يلقيها عليهم قيام أول تنظيم نقابي لهم. وفي مقدمتها إدراك الظروف التي صاحبت ميلاد الاتحاد.

لقد وضع قانون الاتحاد في غيبة أصحابه الشرعيين (الكُتاب) وبعيدًا عن أعين وسمع المثقفين. أُعد مشروعه في أروقة وزارة الثقافة، وصدر دون أي مشاركة من الكتاب بمدارسهم واتجاهاتهم المختلفة. وكان حتمًا أن يأتي في جوهره تكريسًا

لسيطرة الوزارة على اتحاد الكتاب، بعيدًا كل البعد عن تصورات وآمال الكتاب المصريين.

ووُلِدَ الاتحاد في مرحلة تشهد فيها حياتنا الثقافية، تدهورًا يتزايد مع الوقت، ويدفع بزهرة مفكرينا وكتابنا ومثقفينا للهجرة للخارج، بأنفسهم أو بإنتاجهم ويحمل إلى بلادنا عادم الثقافة الاستهلاكية التي تقوم على احتقار الطموحات الوطنية والاجتماعية وتروج للابتذال، وتعمل على تسطيح العقل وتخريب روح الإنسان وضميره، وتحطيم معنوياته، وتعطيل مقاومته.

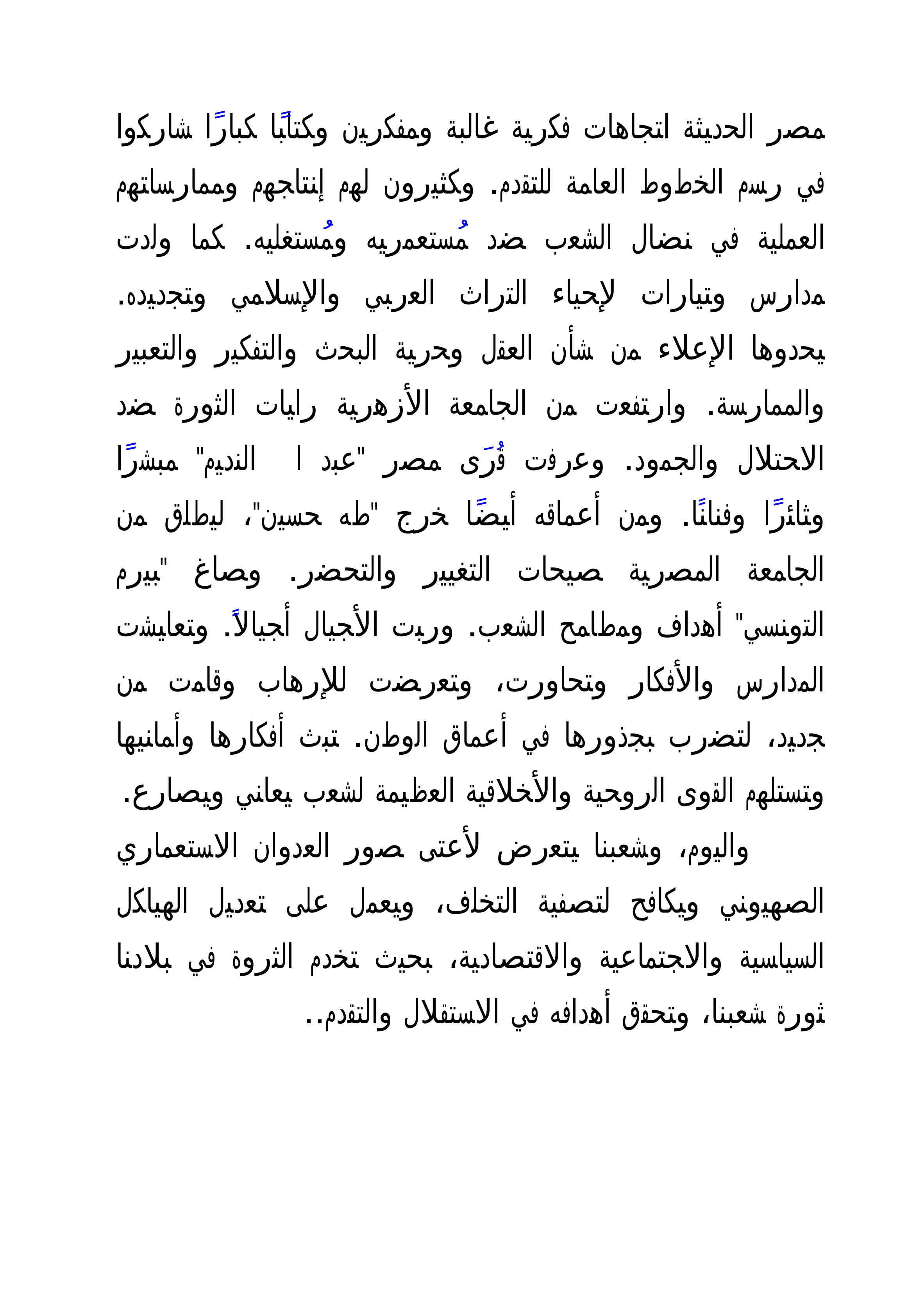
ولأن بعض المسئولين عن أجهزة الثقافة معادون للديمقراطية، يرفضون بالضرورة أي سيادة للعقل، وأي حوار حر خلاق بين كافة الاتجاهات والأفكار والمدارس، على مستوى الفكر والإبداع. إن هذه الأجهزة ترفض الحوار الفكري فهي ليست أهلاً له، وتنصب نفسها بواسـطة ما تسيطر عليه من وسـائل وإمكانيات لا تُحَد حكمًا وقيادة، فتشوّه وجه مصر الثقافي والحضاري، وتقلّص دورها التاريخي. ولا يقف دورها عند حدود المثقفين والقارئين، ولكنها تحمل بضاعتها الكريهة إلى الملايين الأمية، عن طريق أجهزة الاتصال الجماهيري التي سيطرت عليها


وحاصرتها. لتكتسب بذلك ظاهرة التدهور الثقافي العام صفة الشمول.

وتعقدت ظروف ميلاد اتحاد الكتاب، بالدور الذي قامت به لجنة القيد المؤقتة، التي ضمت بين أعضائها السبعة ٤ من موظفي وزارتي الثقافة والإعلام. فاللجنة لم تتورع في سعيها لفرض سيطرة الأجهزة الرسمية على مجالس إدارة الاتحاد عن ارتكاب مخالفات صريحة للقانون الذي أعدته وزارة الثقافة نفسها، ووصلت في محاولتها إلى حد رفض طلبات قيد ٧٠ من الكتاب بلا سند من منطق أو قانون وبعضهم من الأعلام الذين أثروا الثقافة العربية بكتاباتهم في المجلات المختلفة.

"إن هذه الظروف الصعبة التي أحاطت بمولد اتحاد الكتاب، لا تدفعنا للانفضاض من حوله. بل على العكس تجعلنا أكثر إصرارًا على النضال من أجل تحويله إلى اتحاد ديمقراطي حقيقي، يلعب دوره في إبراز الوجه الحضاري والثقافي لمصر.

"لقد قام الكتاب المصريون منذ فجر النهضة الحديث وحتى اليوم – ورغم العراقيل وصنوف الاضطهاد – بدور عظيم الأثر في حياة الشعب المصري والأمة العربية. وكان طبيعيًا أن يستجيب إنتاجهم لاحتياجات الشـعب وطموحه للتحرر والتقدم، وشهدت



مصر الحديثة اتجاهات فكرية غالبة ومفكرين وكتاباً كباراً شاركوا في رسم الخطوط العامة للتقدم. وكثيرون لهم إنتاجهم وممارساتهم العملية في نضال الشعب ضد مُستعمريه ومُستغليه. كما ولدت مدارس وتيارات لإحياء التراث العربي والإسلامي وتجديده. يحدوها الإعلاء من شأن العقل وحرية البحث والتفكير والتعبير والممارسة. وارتفعت من الجامعة الأزهرية رايات الثورة ضد الاحتلال والجمود. وعرفت قُرَى مصر "عبد ا النديم" مبشراً وثائراً وفناناً. ومن أعماقه أيضاً خرج "طه حسين"، ليطلق من الجامعة المصرية صيحات التغيير والتحضر. وصاغ "بيرم التونسي" أهداف ومطامح الشعب. وربت الأجيال أجيالاً. وتعايشت المدارس والأفكار وتحاورت، وتعرضت للإرهاب وقامت من جديد، لتضرب بجذورها في أعماق الوطن. تبث أفكارها وأمانيها وتستلهم القوى الروحية والأخلاقية العظيمة لشعب يعاني ويصارع.

واليوم، وشعبنا يتعرض لأعتى صور العدوان الاستعماري الصهيوني ويكافح لتصفية التخلف، ويعمل على تعديل الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث تخدم الثروة في بلادنا ثورة شعبنا، وتحقق أهدافه في الاستقلال والتقدم..

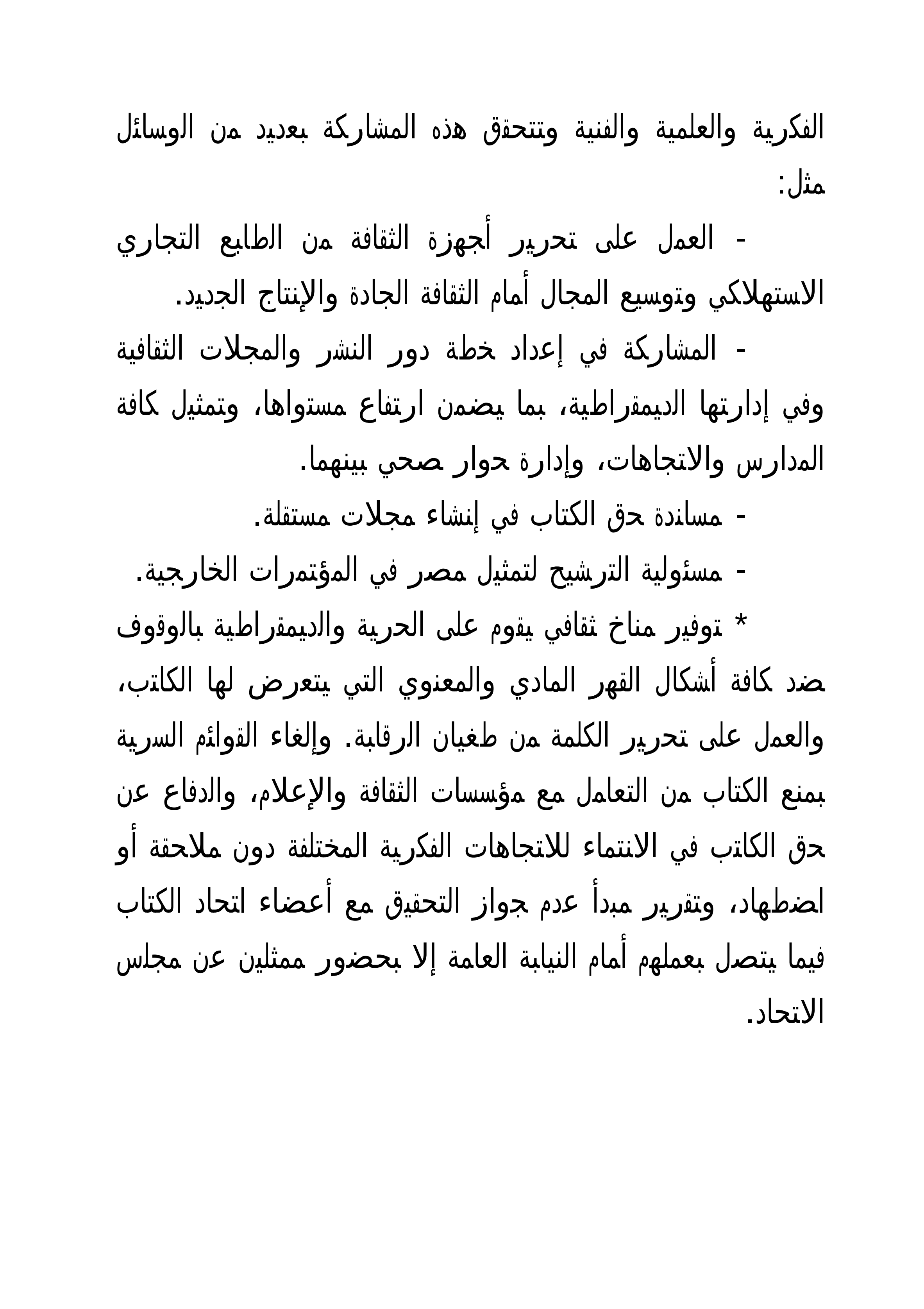
يدرك الكتاب المصريون مسئولياتهم، وأهمية معركة الديمقراطية باعتبارها المدخل الصحيح لكافة قضايانا الوطنية والاجتماعية.

ويخوضون معركة بناء "اتحاد الكتاب" برؤية واضحة لكل هذه الظروف وتحت شعار واضح، وهو "اتحاد كتاب وطني ديمقراطي مستقل".

ويدعون كل الكتاب الشرفاء داخل الاتحاد وخارجه للالتفاف حول برنامج يتصدى لتحقيق هذا الهدف، ولتغيير الواقع الثقافي وإعادة وجه مصر الحضاري المتقدم، برنامج يتضمن:

* تعديل قانون الاتحاد طبقًا لرؤية الكتاب أنفسهم، وبحيث يحقق استقلالية (كنقابة) عن الأجهزة التنفيذية والإدارية. ويتم الفصل بين المناصب القيادية في وزارتي الثقافة والإعلام. والمناصب القيادية في الاتحاد. (رئيس الاتحاد، نائب الرئيس، السكرتير، أمين الصندوق، لجنة القيد). طبقًا لما هو متبع في كافة النقابات المهنية والعمالية.

* اشترك الاتحاد في رسم الخطة الثقافية للدولة وفي إدارتها. بهدف تيسير الثقافة الرفيعة حقًا لكل مصري، وليتسع المجال الثقافي لكل اجتهاد وإبداع. ولكافة المدارس والاتجاهات



الفكرية والعلمية والفنية وتتحقق هذه المشاركة بعديد من الوسائل مثل:

- العمل على تحرير أجهزة الثقافة من الطابع التجاري الاستهلاكي وتوسيع المجال أمام الثقافة الجادة والإنتاج الجديد.

- المشاركة في إعداد خطة دور النشر والمجلات الثقافية وفي إدارتها الديمقراطية، بما يضمن ارتفاع مستواها، وتمثيل كافة المدارس والاتجاهات، وإدارة حوار صحي بينهما.

- مساندة حق الكتاب في إنشاء مجلات مستقلة.

- مسئولية الترشيح لتمثيل مصر في المؤتمرات الخارجية.

* توفير مناخ ثقافي يقوم على الحرية والديمقراطية بالوقوف ضد كافة أشكال القهر المادي والمعنوي التي يتعرض لها الكاتب، والعمل على تحرير الكلمة من طغيان الرقابة. وإلغاء القوائم السرية بمنع الكتاب من التعامل مع مؤسسات الثقافة والإعلام، والدفاع عن حق الكاتب في الانتماء للاتجاهات الفكرية المختلفة دون ملاحقة أو اضطهاد، وتقرير مبدأ عدم جواز التحقيق مع أعضاء اتحاد الكتاب فيما يتصل بعملهم أمام النيابة العامة إلا بحضور ممثلين عن مجلس الاتحاد.

* مسئولية الاتحاد عن رفع مستوى مهنة الكتابة، وتيسير سُبل الثقافة المختلفة، وتنمية الروابط بين الكتاب، وتأصيل أدبيات راقية للحور بينهم على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم، وتنشيط النقد الأدبي والفني، وتعديل قانون الجمعيات الأدبية لرفع وصاية أجهزة الأمن والإدارة.

* مسئولية الاتحاد عن تهيئة ظروف كريمة للكتاب عن طريق:

- ضمان حقوق الكتاب لدى الناشرين.
- تقرير حق الأداء العلني للكاتب.
- إعفاء الكتاب من الضرائب على الإنتاج الفكري.
- إلزام الناشرين بدفع نسبة من "ثمن الغلاف" للكتب المختلفة لصندوق الاتحاد.

* قيام الاتحاد بعقد الصلات المتينة مع اتحاد الكتاب في الوطن العربي تدعيمًا لروابط النضال المشترك، وتوكيدًا لوحدة الثقافة العربية. وقبول الكتاب العرب أعضاء في اتحاد الكتاب.

* قيام الاتحاد بعقد الصلات باتحاد الكتاب في العالم تدعيمًا للخبرات المشتركة، وتوكيدًا للسعي نحو ثقافة إنسانية متقدمة وراقية."..

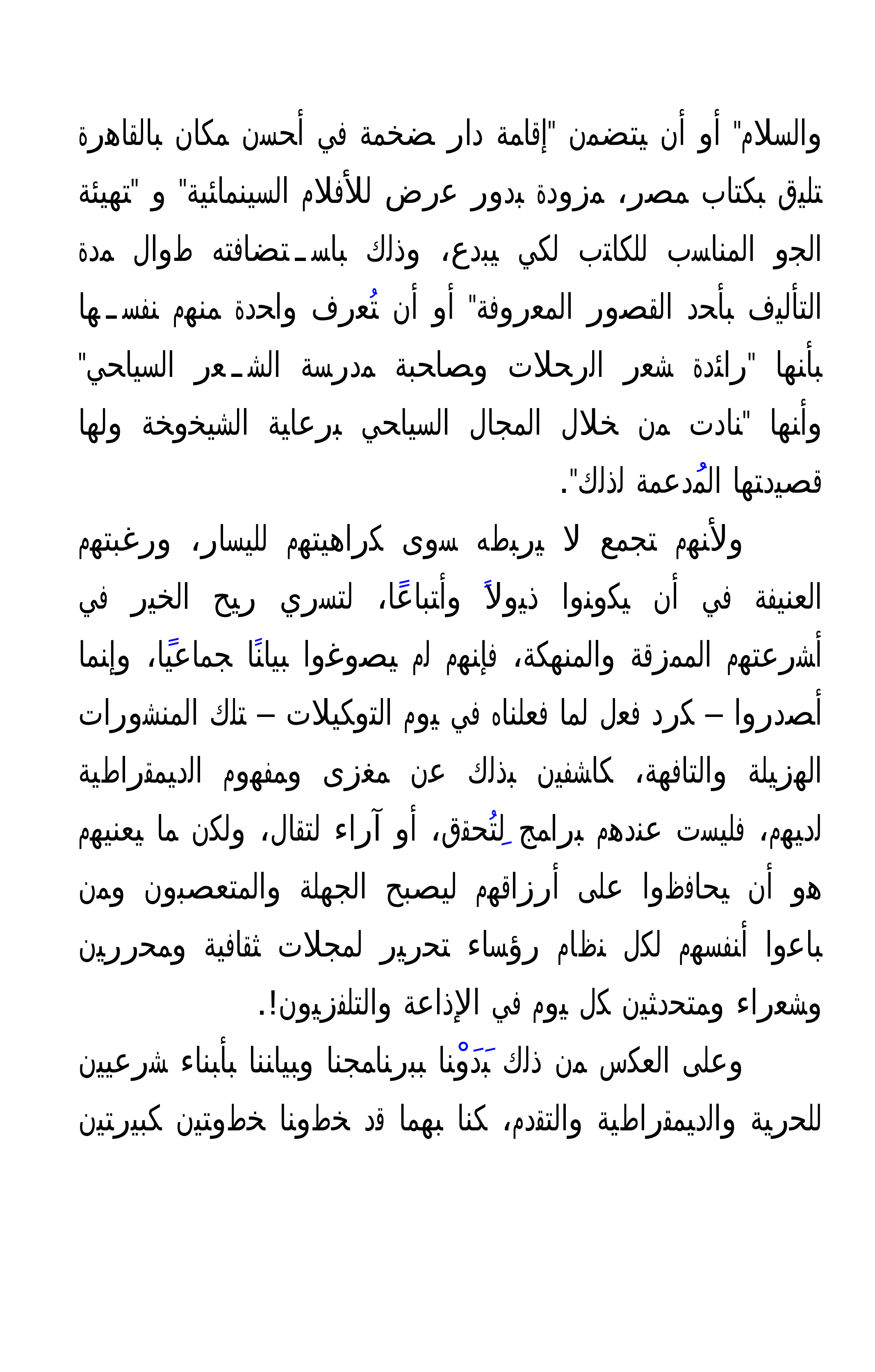
....
...................."

كنا قد بلورنا موقفًا جماعيًا له قيمته، استطاع أن يكشف إلى أي حد هو مضحك ذلك اليمين المصري وجَهُول بما يجري حوله، فقد تضمنت البرامج الانتخابية للجبهة الأخرى شعارات تصلح للإلقاء في المسرحيات الهزلية التي يقدمونها على مسارحهم، ولا ترتفع في قيمتها عن أفلامهم السخيفة ومجلاتهم المتدهورة، وثقافتهم النفاية.

على سبيل التفَكه فقط، ننشر نص منشور انتخابي شعري يقول:

إن كنت تبغي انتخابي قلها لكل الصحابِ
حكم ضميرَك واخترْ من شئت دون ارتياب
حرية الفكر كنزٌ والفكر غير السرابِ
بالحب نحيا كرامًا والحب غاية ما بي
إنا اتحدنا لنبني أمجادنا بالشباب
بشرى لنا باتحاد يعلو لهام السحابِ!

وليس لك أن تتوقع شيئًا من قوم تصل ضحالتهم إلى صياغة شـعرٍ ركيكٍ مثل هذا، إلا أن يقولوا أن برنامجهم هو "أن يكون اتحاد الكتاب المصرين رمزًا للخير والعدل والحب والأمان



والسلام" أو أن يتضمن "إقامة دار ضخمة في أحسن مكان بالقاهرة تليق بكتاب مصر، مزودة بدور عرض للأفلام السينمائية" و "تهيئة الجو المناسب للكاتب لكي يبدع، وذلك باسـتضافته طوال مدة التأليف بأحد القصور المعروفة" أو أن تُعرف واحدة منهم نفسـها بأنها "رائدة شعر الرحلات وصاحبة مدرسة الشـعر السياحي" وأنها "نادت من خلال المجال السياحي برعاية الشيخوخة ولها قصيدتها المُدعمة لذلك".

ولأنهم تجمع لا يربطه سوى كراهيتهم لليسار، ورغبتهم العنيفة في أن يكونوا ذيولاً وأتباعًا، لتسري ريح الخير في أشرعتهم الممزقة والمنهكة، فإنهم لم يصوغوا بيانًا جماعيًا، وإنما أصدروا – كرد فعل لما فعلناه في يوم التوكيلات – تلك المنشورات الهزيلة والتافهة، كاشفين بذلك عن مغزى ومفهوم الديمقراطية لديهم، فليست عندهم برامج لِتُحقق، أو آراء لتقال، ولكن ما يعنيهم هو أن يحافظوا على أرزاقهم ليصبح الجهلة والمتعصبون ومن باعوا أنفسهم لكل نظام رؤساء تحرير لمجلات ثقافية ومحررين وشعراء ومتحدثين كل يوم في الإذاعة والتلفزيون!.

وعلى العكس من ذلك بَدَوْنا ببرنامجنا وبياننا بأبناء شرعيين للحرية والديمقراطية والتقدم، كنا بهما قد خطونا خطوتين كبيرتين

إلى الأمام، وكان كل شيء يبدو داعيًا للراحة، ذلك أن أهم ما كنا قد حققناه حتى تلك اللحظة كان تمكننا من التوصل لصيغة عمل مشتركة، وخلال اجتماعاتنا التي كانت تستمر لساعات طويلة من الليل فضلاً عن مجهودٍ مُضْنٍ شمل ما يقرب من شهرين كاملين، كان كل منا يكتشف الآخر وكان هناك كثيرون يلتقون لأول مرة، ويعملون معًا لأول مرة ويقاتلون ما في أنفسهم من أفكار قديمة ومسبقة عن الآخرين، ويسعون لمزيد من الفهم لهم، وكان هناك من التقوا قبل ذلك في ظروف بعضها سهل والآخر عسير، ثم فرقت بينهم الأيام، وشغلهم ما شغل مصر كلها من هموم، واستطاعت المعركة أن تستثير ذكريات أيام الكفاح القديمة، وقلنا: سواء هزمنا في المعركة الانتخابية أو انتصرنا، فالمهم أن التقينا في معركة، وأن أمامنا عمل طويل مشترك بعد ذلك. وأن وحدتنا وعملنا الجمعي والمشترك سيكون مستهدفًا، وعلينا أن نقاوم أية محاولة لتفتيته أو تحطيمه.

الأسلحة اليساريّة الفاسدة:

لم يكن قد بقي على المعركة الانتخابية سوى ٤٨ ساعة فقط عندما انفجرت بعض أسلحتنا في وجوهنا!.

فطوال الأسبوعين الذين مضيا بين جلستي الجمعية العمومية الأولى والثانية، كانت الجبهة الأخرى تعمل بأساليبها، كثيرون من أنصارهم الذين صوتوا ضد مبدأ التوكيلات استدعوهم وهددوهم، حاولوا اختراق صفوفنا فعسُر ذلك عليهم. كان رد الفعل ليوم التوكيلات عنيفًا، واجتمعت لجنة القيد المؤقتة لبحث الموقف أكثر من مرة، وذكر بعض المقربين من وزير الثقافة أنه عنف أنصاره على فشلهم، وكتب "إبراهيم الورداني" – مدير الجمهورية وأحد أركان حرب الثقافة والصحافة في مصر – مقالاً على صفحة كاملة، سب فيه الجميع وروى ما جرى يوم التوكيلات على غير حقيقته، فصوره على أنه شغب قام به الخونة الماركسيين الذين قال عنهم: "ومهمتهم هي بدء المرحلة الأولى من اللينينية.. محليتهم ملغاة.. والدولية لهم مطلوبة في أي موقع يتقرر العمل فيه وأحسن أن ينبثوا طبعًا في عقر دار بلادهم.. متكاتفون ومتآزرون.. يشمون رائحة بعضهم البعض.. ومثلاً ومثلاً.. فالماركسي المصري يكرهني جدًا، ويبغضني إلى درجة القتل أو السحل – في الوقت الذي يعانق فيه حبيبه الماركسـي الإسرائيلي ويتمنى له إخلاء شقتي في الدقي ليسكنها مثلاً.. مثلاً.. حتى ولو قذف بأولادي من

الدور الرابع[١]. طالب الورداني بالبحث عن وسيلة لمنع هؤلاء الماركسيين من إهدار ما سماه رأي الأغلبية، كاشفًا بذلك عن ديمقراطيته الحقيقية التي تمثلت في رفض "محسن محمد" رئيس تحرير جريدة الجمهورية نشر رد لنا على ما كتبه الورداني، متسائلاً عما يستدعي الرد فيما كتب، وقد أشرت له على فقرة اليساري الإسرائيلي، قائلاً:

- إن "إبراهيم الورداني" هو آخر من يحق له كتابة هذا الكلام وأنت آخر من يحق له الدفاع عنه، فأنتما تطالبان علنًا بالصلح مع إسرائيل، وأنتما المدافعان عن حقها في استئجار شقق في القاهرة، وأنتما دعاة بيع مصر كلها مفروشة للأمريكان والإنجليز والإسرائيليين...!.

كان ما كتبه "الورداني" يعكس مدى توتر اليمين الفاشي في مصر، الذي كتب يومًا يفخر بأنه لا يقرأ، والذي اعترض على ترجمة الأدب اليوناني لأنه أدب عفاريت مما جعل "طه حسين" يصفه بأنه رجل رضي بجهله ورضي عنه جهله، بلغت سذاجته

---

(١) كتب "الورداني" هذا الكلام، قبل عامين فقط، من زيارة السادات للقدس المحتلة، التي أيدها بحماس، واستقبل الإسرائيليين حين بدأوا يظهرون في شوارع القاهرة، بعد توقيع "الصلح"، بترحاب بالغ، وكان ما يزال يشتم اليسار، لكنه كف عن اتهامه بالعمالة للصهيونية، التي لم تعد سبباً يليق استخدامه !!.

حدًا، أنه في مناقشة مع أحد الكتاب الشبان قال له متعالمًا: أنت لا بد تروتسكاوي ولأن الشاب كان يعلم أن "الورداني" سمع هذه الكلمة ولا يعرف شيئًا على الإطلاق عن التروتسكية أو غيرها، قال له: لا أنا ماركسي سمبثاوي.

فصدق "الورداني" أن هناك تيارًا ماركسيًا اسمه السمباثوية ومضى يناقش الشاب في الأمر........!.

برغم كل هذه السذاجة، استطاع اليميني الجهول أن يشطر صفوفنا. فقبل ٧٢ ساعة فقط من موعد الانتخابات، كنا في منزل الناقد "رجاء النقاش"، وكان المفروض – بناءً على اتفاق سابق – أن تخصص الجلسة لمراجعة الترتيبات النهائية للمعركة الانتخابية، ولكن ذلك لم يتم، لأن عرضًا جديدًا جاءنا من وزير الثقافة "يوسف السباعي".. وحمل العرض الشاعر "محمود توفيق".

و "محمود توفيق" شـاعر قديم من جيل "عبد الرحمن الشـرقاوي"، وهو أحد مناضلي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حَدِيتو) إحدى فصائل الحركة الشيوعية المصرية التي حلت نفسـها عام ١٩٦٥،وقد سبق أن سجن أو اعتقل مُددًا تزيد على عشرة أعوام، وهو متزوج من ابنة المرحوم "يوسف منصور صديق" – أحد الأعضاء الماركسـيين في مجلس قيادة الثورة

المصري – وكانت آخر مرة اعتقل فيها "محمود توفيق" ضمن حملة يناير (ك٢) ١٩٧٥، إذْ اتهم بأنه أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري (الجديد)، وأفرج عنه على ذمة التحقيق بعد حوالي ستة أشهر.

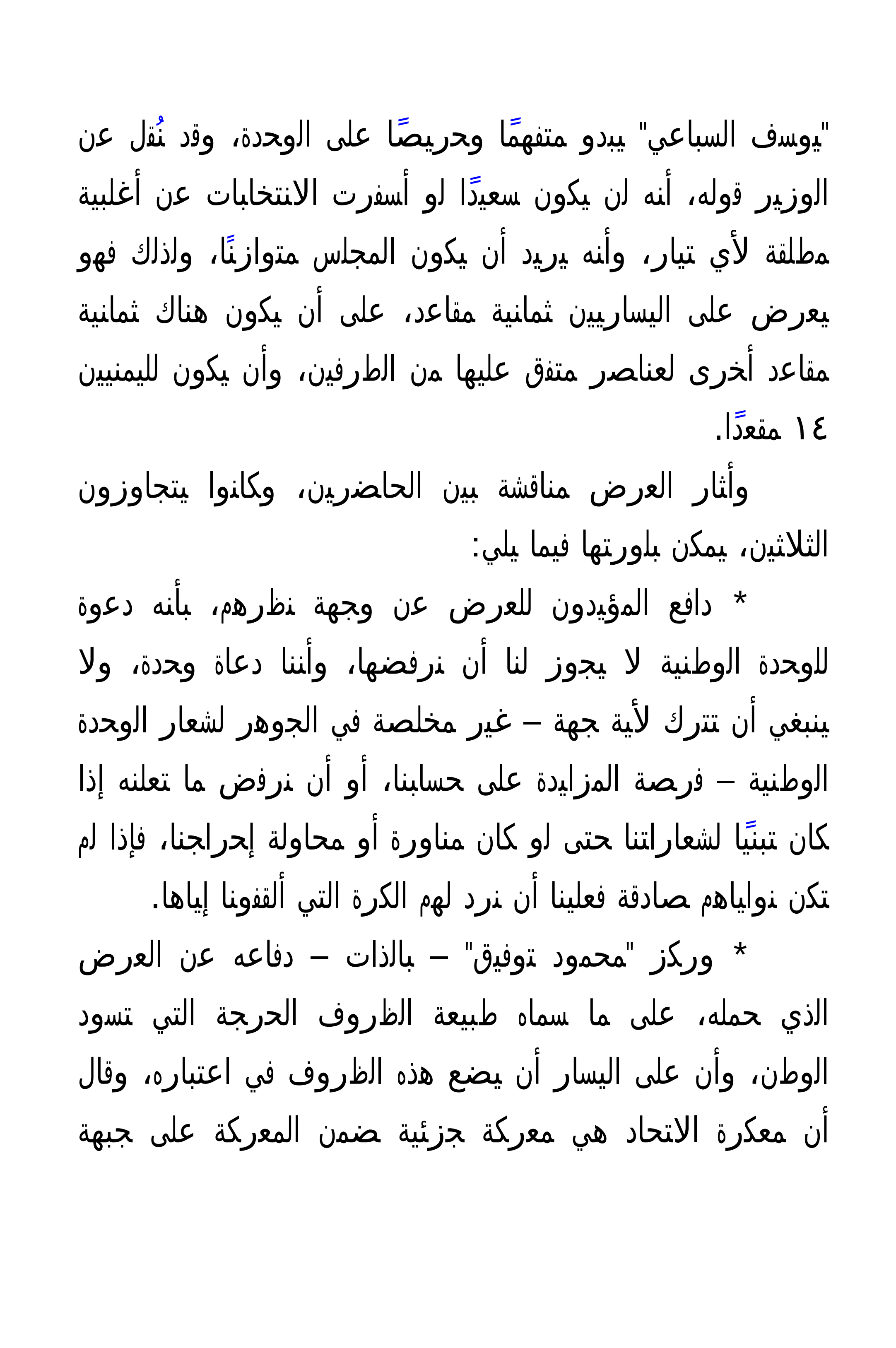
ولم يكن "محمود توفيق" قد شارك مجموعتنا في شيء خلال الفترة التي سبقت يوم التوكيلات فلم يحضر أي اجتماع لنا، ولم يشارك في تنسيق المعركة، وعندما طرح اسمه ليضم إلى قائمتنا اعترض عليه بعضنا على أساس أنه ذو وجه سياسي واضح، قد يستفز وجوده في القائمة قوى الوسط التي نراهن عليها، واعترض آخرون بأنه برغم دوره السياسي الذي نحترم حقه في أدائه فإنه بعيد عن الإدراك العميق لمشاكل الحياة الثقافية في مصر ومتطلبات مواجهتها بحكم عزلته عنها، ومالت الأغلبية لهذه الآراء لسبب رئيسي هو أنها تجهل تمامًا شخصية "محمود توفيق" ولكنني وبعض الأصدقاء وجدنا أنفسنا ندافع عن حق الرجل في البقاء في قائمتنا طالما أصر على ترشيح نفسه، ونبهنا إلى أن وجهه السياسي الاستفزازي ينبغي أن يكون مبررًا لبقائه لا استبعاده، كرمز لعدم خشيتنا أو خوفنا من أي إرهاب، وكتأكيد رمزي على أن ما يتهم به ليس تهمة في منظورنا، ورددنا على المحتجين بأنه يجهل الطابع

النوعي للحركة الثقافية بأنه فرد بين كثيرين، وأن الوعي بهذه المشاكل يحتاج إلى وقت قليل.

وقد ساهم "محمود توفيق" بعد يوم التوكيلات في اجتماعاتنا، وأحللناه مكانًا مرموقًا في صفوفنا، لأنه أكبر سنًا، وتقديرًا منا لكفاحه الطويل.

وفيما بعد علمنا أن "محمود توفيق" بحكم صداقته الطويلة والعميقة للأستاذ "عبد الرحمن الشـرقاوي" قد دُعِيَ لمقابلة الأستاذ "يوسـف السباعي" وزير الثقافة ظهر يوم الجمعة ٢٣ يناير (ك٢) ١٩٨٦. وكان الوزير قد عبر عن قلقه للشـرقاوي، وقال أنه لا يستطيع أن يتفاهم مع اليساريين لأنه لا يعرف لهم قيادة لها نفوذ عليهم، وأكد له الشرقاوي أنه يستطيع أن يعرفه بمن يتفاوض معه ويكون لما يصل إليه معه من نقاط صفة الإلزام للآخرين.....

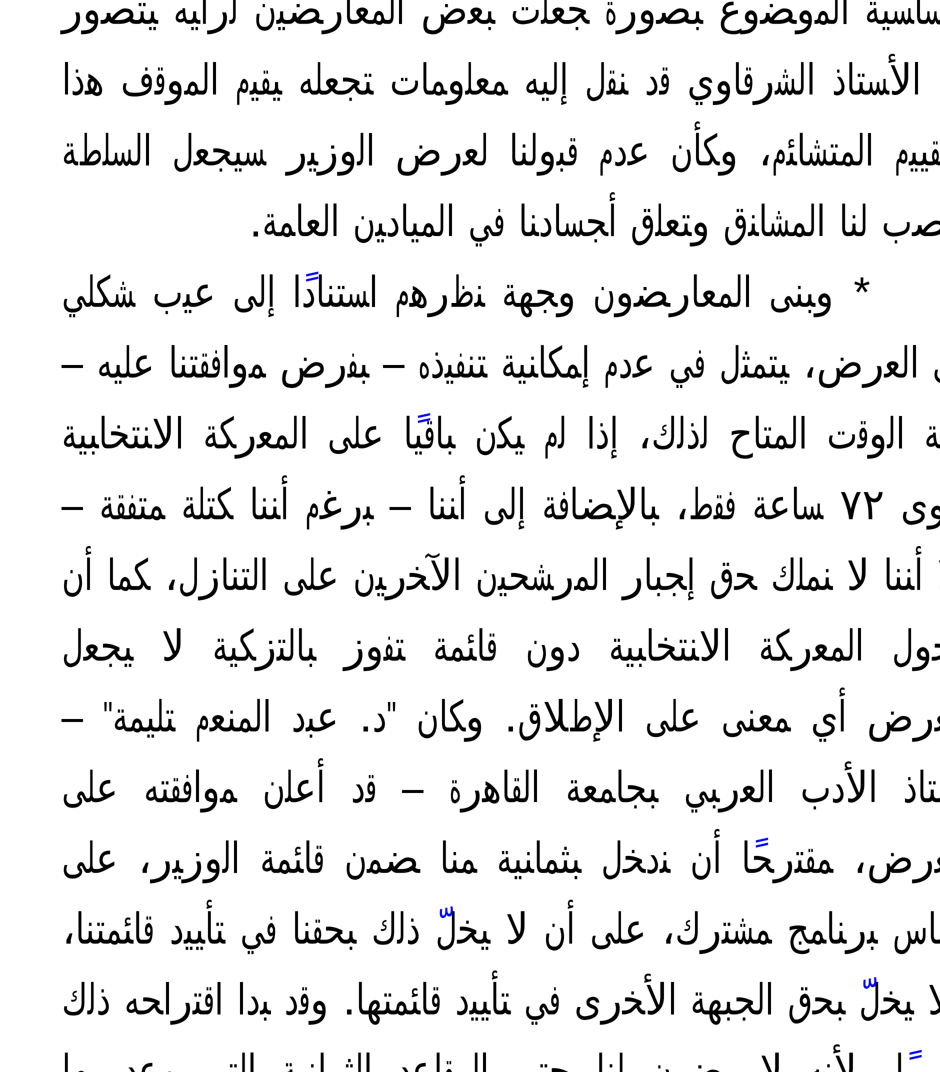
وعرض "محمود توفيق" اجتماعنا الذي عقد مساء نفس اليوم بمنزل الناقد "رجاء النقاش" تفاصيل ما توصل إليه مع الوزير، من خلال مقدمة طويلة ركزت على أنه من الواضح أن السـلطة في مصر ليست مسـتريحة تمامًا لكثرة البؤر المتفجرة في المجتمع وهو ما يتمثل في العديد من إضرابات الطوائف المختلفة، خاصة من شرائح الانتلجنسيا كالقضاء والمحامين والصحفيين، وأن


"يوسف السباعي" يبدو متفهمًا وحريصًا على الوحدة، وقد نُقل عن الوزير قوله، أنه لن يكون سعيدًا لو أسفرت الانتخابات عن أغلبية مطلقة لأي تيار، وأنه يريد أن يكون المجلس متوازنًا، ولذلك فهو يعرض على اليساريين ثمانية مقاعد، على أن يكون هناك ثمانية مقاعد أخرى لعناصر متفق عليها من الطرفين، وأن يكون لليمنيين ١٤ مقعدًا.

وأثار العرض مناقشة بين الحاضرين، وكانوا يتجاوزون الثلاثين، يمكن بلورتها فيما يلي:

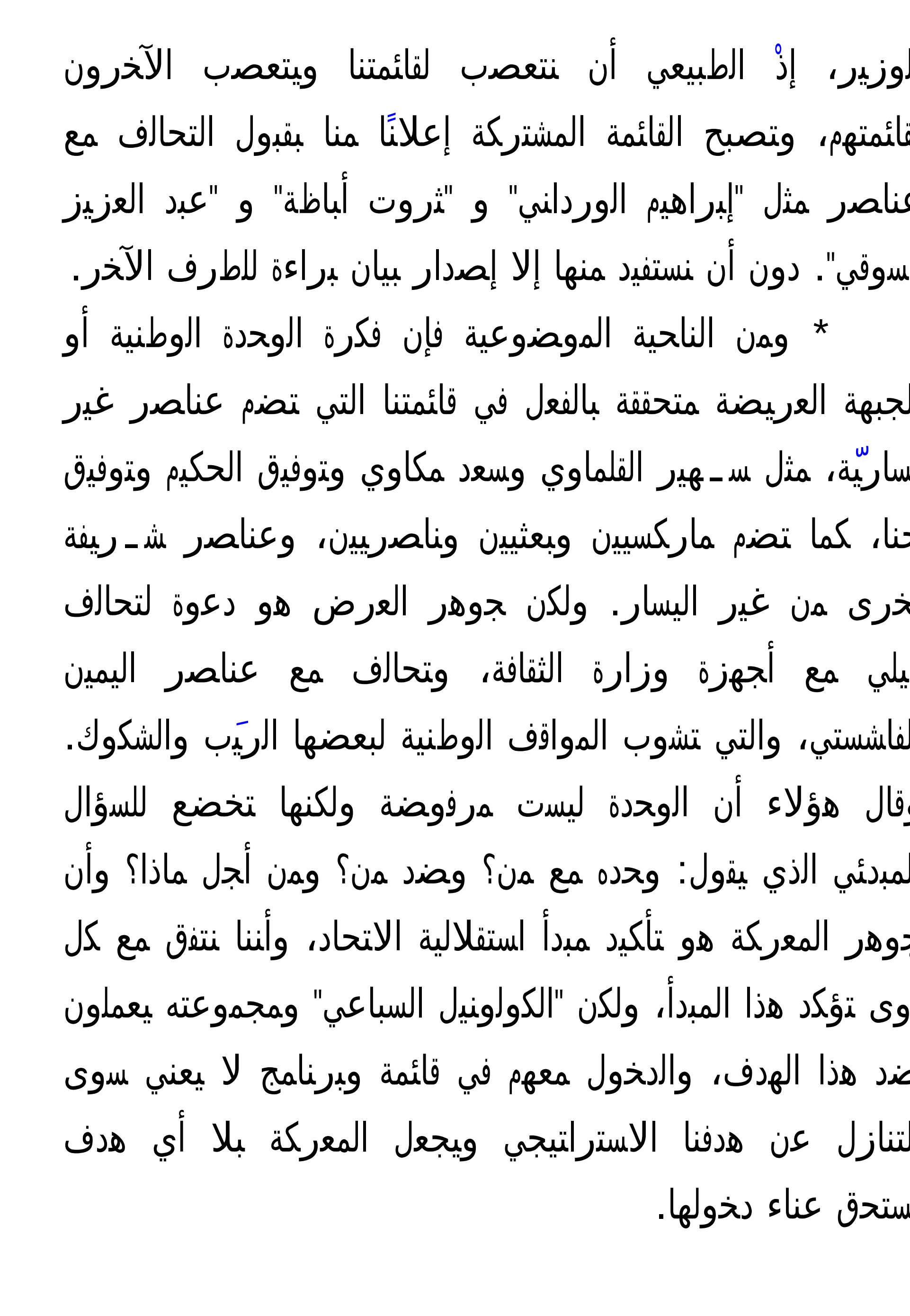
* دافع المؤيدون للعرض عن وجهة نظرهم، بأنه دعوة للوحدة الوطنية لا يجوز لنا أن نرفضها، وأننا دعاة وحدة، ولا ينبغي أن نترك لأية جهة – غير مخلصة في الجوهر لشعار الوحدة الوطنية – فرصة المزايدة على حسابنا، أو أن نرفض ما تعلنه إذا كان تبنيًا لشعاراتنا حتى لو كان مناورة أو محاولة إحراجنا، فإذا لم تكن نواياهم صادقة فعلينا أن نرد لهم الكرة التي ألقفونا إياها.

* وركز "محمود توفيق" – بالذات – دفاعه عن العرض الذي حمله، على ما سماه طبيعة الظروف الحرجة التي تسود الوطن، وأن على اليسار أن يضع هذه الظروف في اعتباره، وقال أن معكرة الاتحاد هي معركة جزئية ضمن المعركة على جبهة



الثقافة، التي هي بكل قضها وقضيضها معركة جزئية ضمن المعركة الوطنية ككل. ونبه في مبالغة كانت مثار الدهشة، إلى حساسية الموضوع بصورة جعلت بعض المعارضين لرأيه يتصور أن الأستاذ الشرقاوي قد نقل إليه معلومات تجعله يقيم الموقف هذا التقييم المتشائم، وكأن عدم قبولنا لعرض الوزير سيجعل السلطة تنصب لنا المشانق وتعلق أجسادنا في الميادين العامة.

* وبنى المعارضون وجهة نظرهم استنادًا إلى عيب شكلي في العرض، يتمثل في عدم إمكانية تنفيذه – بفرض موافقتنا عليه – لقلة الوقت المتاح لذلك، إذا لم يكن باقيًا على المعركة الانتخابية سوى ٧٢ ساعة فقط، بالإضافة إلى أننا – برغم أننا كتلة متفقة – إلا أننا لا نملك حق إجبار المرشحين الآخرين على التنازل، كما أن دخول المعركة الانتخابية دون قائمة تفوز بالتزكية لا يجعل للعرض أي معنى على الإطلاق. وكان "د. عبد المنعم تليمة" – أستاذ الأدب العربي بجامعة القاهرة – قد أعلن موافقته على العرض، مقترحًا أن ندخل بثمانية منا ضمن قائمة الوزير، على أساس برنامج مشترك، على أن لا يخلّ ذلك بحقنا في تأييد قائمتنا، ولا يخلّ بحق الجبهة الأخرى في تأييد قائمتها. وقد بدا اقتراحه ذلك غريبًا، لأنه لا يضمن لنا حتى المقاعد الثمانية التي وعد بها



الوزير، إذْ الطبيعي أن نتعصب لقائمتنا ويتعصب الآخرون لقائمتهم، وتصبح القائمة المشتركة إعلانًا منا بقبول التحالف مع عناصر مثل "إبراهيم الورداني" و "ثروت أباظة" و "عبد العزيز دسوقي". دون أن نستفيد منها إلا إصدار بيان براءة للطرف الآخر.

* ومن الناحية الموضوعية فإن فكرة الوحدة الوطنية أو الجبهة العريضة متحققة بالفعل في قائمتنا التي تضم عناصر غير يساريّة، مثل سـهير القلماوي وسعد مكاوي وتوفيق الحكيم وتوفيق حنا، كما تضم ماركسيين وبعثيين وناصريين، وعناصر شـريفة أخرى من غير اليسار. ولكن جوهر العرض هو دعوة لتحالف ذيلي مع أجهزة وزارة الثقافة، وتحالف مع عناصر اليمين الفاشستي، والتي تشوب المواقف الوطنية لبعضها الريَب والشكوك. وقال هؤلاء أن الوحدة ليست مرفوضة ولكنها تخضع للسؤال المبدئي الذي يقول: وحده مع من؟ وضد من؟ ومن أجل ماذا؟ وأن جوهر المعركة هو تأكيد مبدأ استقلالية الاتحاد، وأننا نتفق مع كل قوى تؤكد هذا المبدأ، ولكن "الكولونيل السباعي" ومجموعته يعملون ضد هذا الهدف، والدخول معهم في قائمة وبرنامج لا يعني سوى التنازل عن هدفنا الاستراتيجي ويجعل المعركة بلا أي هدف تستحق عناء دخولها.

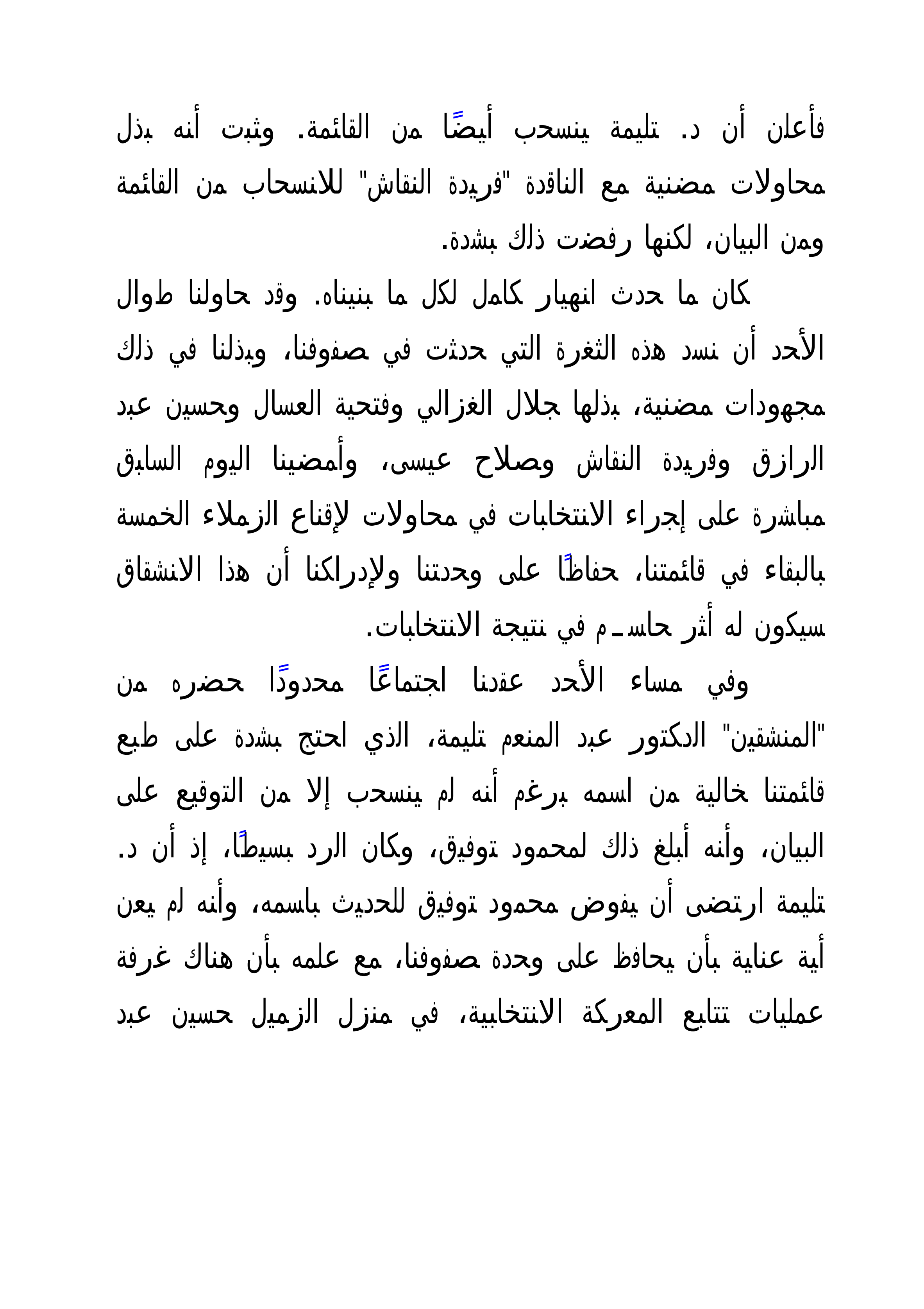
وطال الحوار ولم يخْلُ من حدة، لكنه انتهى بأخذ الأصوات فوافقت أغلبية ضد المشروع ولم يؤيده سوى ستة فقط هم: "محمود توفيق" و "أحمد حمروش" و "عبد المنعم تليمة" و "مصطفى درويش" و "فريدة النقاش" و "حسين عبد الرازق".

وانطلاقًا من القاعدة الثابتة التي كنا نعمل على أساسها: خضوع الأقلية لرأي الأغلبية، فقد انتقلنا إلى النقطة التالية في جدول الأعمال، دون أن يبدو على بعض من قبلوا العرض وتحمسوا له، ما يمكن أن ينبئ بما جرى منهم في الصباح. على العكس من ذلك، شاركوا في الترتيبات الأخيرة ليوم الانتخابات، التي أعدت في ضوء الاستفادة من تجربة يوم التوكيلات، وتضمنت اختيار قيادة تتولى تصريف المسائل العاجلة وغير المتوقعة أو المفاجئة، ولعلها الصدفة المحضة التي جعلتنا نختار من بين صفوف هذه القيادة كل من "محمود توفيق"، ود. "عبد المنعم تليمة"، مع عدد آخر من الزملاء.

في مساء اليوم التالي بدا كأن كل شيء قد انهار...!.

فمنذ الصباح الباكر وحتى المساء بدأ الأستاذ "محمود توفيق" اتصالات مكثفة بهدف إحداث انشقاق، يخرج بمقتضاه ثمانية من قائمتنا يدخلون في قائمة الوزير. وبدأ الاتصال بمن أيدوا رأيه

بقبول العرض، وهكذا استطاع أن يقنع "أحمد حمروش" ود. "نوال السعداوي" و "مصطفى درويش" و د. "عبد المنعم تليمة" بأن موقف الرافضين للعرض موقف يساري طفولي ومغامر، ويتضمن جهلاً فاحشًا بالظروف وأمية سياسية ضارية: وأنه لابد من "التمييز السـياسي" عن هذه العناصر، والتي وصفها بأنها مخربة، وضرب مثلاً على ذلك بالبيان، الذي كان مشروعه قد أُعِد بناء على نقاط نوقشت وشارك فيها الجميع بما فيهم هو نفسه، ولكن الصياغة عندما عرضت عليه رفضها، وكان – بحكم صداقته لعبد الرحمن الشرقاوي – قد حصل على موافقة منه لطبع كل هذه الوثائق على مطابع "روز اليوسف"، إذْ رفضت المطابع أن تطبع لنا شيئًا، فسحب وساطته ورفض "الشرقاوي" طبع البيان والبرنامج والقائمة، ورفض "محمود توفيق" أية محاولة لتعديل موقفه، فقد عرضنا عليه أن يدخل في البيان ما يراه من تعديلات، بل وأبدينا استعدادنا لعدم طبعه أو توزيعه أصلاً اكتفاءً بالبرنامج، لكنه أصر على موقفه وطلب سحب اسمه من القائمة الانتخابية لنا، وطلب ذلك أيضًا باسم كل من: أحمد حمروش ومصطفى درويش ونوال السعداوي وتوفيق حنا وسعد مكاوي، وقال أنه مفوض من د. عبد المنعم تليمة بطلب سحب اسمه من التوقيع على البيان، مع بقائه في القائمة، ثم عاد


فأعلن أن د. تليمة ينسحب أيضًا من القائمة. وثبت أنه بذل محاولات مضنية مع الناقدة "فريدة النقاش" للانسحاب من القائمة ومن البيان، لكنها رفضت ذلك بشدة.

كان ما حدث انهيار كامل لكل ما بنيناه. وقد حاولنا طوال الأحد أن نسد هذه الثغرة التي حدثت في صفوفنا، وبذلنا في ذلك مجهودات مضنية، بذلها جلال الغزالي وفتحية العسال وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش وصلاح عيسى، وأمضينا اليوم السابق مباشرة على إجراء الانتخابات في محاولات لإقناع الزملاء الخمسة بالبقاء في قائمتنا، حفاظًا على وحدتنا ولإدراكنا أن هذا الانشقاق سيكون له أثر حاسـم في نتيجة الانتخابات.

وفي مساء الأحد عقدنا اجتماعًا محدودًا حضره من "المنشقين" الدكتور عبد المنعم تليمة، الذي احتج بشدة على طبع قائمتنا خالية من اسمه برغم أنه لم ينسحب إلا من التوقيع على البيان، وأنه أبلغ ذلك لمحمود توفيق، وكان الرد بسيطًا، إذ أن د. تليمة ارتضى أن يفوض محمود توفيق للحديث باسمه، وأنه لم يعن أية عناية بأن يحافظ على وحدة صفوفنا، مع علمه بأن هناك غرفة عمليات تتابع المعركة الانتخابية، في منزل الزميل حسين عبد

الرازق، كان يستطيع أن ينبهها إلى وجود انقسام ينبغي التحرك لمواجهته بصرف النظر عمن هو المخطئ.

وكانت حجة التميز السياسي حجة بالغة السـخف، ولم يستطع من طرحوها أن يبرروا موقفهم. وقد أبدينا دهشتنا لهذا السعي "للتميز" وسألناهم: تميز أمام مَنْ؟. ولماذا؟. إن معنى موقفكم أنكم ترفضون رأي الأغلبية، وتصرون على الموافقة على التحالف مع الوزير، وهذا هو هدف "التميز" الذي تسعون إلى إعلانه!. وقد أدهشنا أن هذا الانقسام قد رتب صفوفه عندما أخرج د. تليمة منشورًا انتخابيًا ثبت أنه طبع في مطابع روزاليوسف ، هذا هو نصه الكامل:

"من أجل جبهة ثقافية موحدة تضم الشرفاء في كل الاتجاهات على أساس وطني وديمقراطي ومن أجل تنمية العمل الثقافي وتحقيق الدور القيادي للكتاب في المجتمع ومن أجل اتحاد كتاب حقيقي ومستقل يحقق مصالح الكتاب ويحمي حريتهم في التعبير: أحمد حمروش. توفيق حنا. د. عبد المنعم تليمة. مصطفى درويش. ملك عبد العزيز. د. نوال السعداوي. محمود توفيق.

وذكر "د. تليمة" في المناقشة أن أحد أصدقائه من أساتذة الجامعة الذين لهم علاقة بالجبهة الأخرى قد اتصل به وفاتحه في

أن السبعة المنضمين لهذه القائمة يمكن أن ينضموا لقائمة الوزير – فهذا هو العدد الذي يطلبه ممثلاً لليسار – وذكر أنه رفض هذا العرض.

وقد نبهتني هذه النقطة إلى هذا الجهد المكثف والزائد عن الحد الذي يبذله "محمود توفيق" لإحداث الانقسام لابد وأن وراءه تنسيق سياسي ما. وذكرت للدكتور تليمة أنني أؤكد له أنه سيُفاجأ في الصباح بالأسماء السبعة واردة في قائمة الوزير فنفى هذا بشدة. ولكنه لم ينفذ اقتراحًا عرضته عليه بأن يتصل بمحمود توفيق ويطلب منه عدم الزج باسمه في هذا الموضوع.

وكانت آخر مفاجآت تلك الليلة عندما اتصل "محمود توفيق" بنا تليفونيًا، طالبًا وحدة الصفوف معلنًا استعداده واستعداد كتلته للعودة إلى قائمتنا، وكان معظم المنشقين قد عادوا فعلاً، فخلال الحوار، أعلنت "د. نوال السـعداوي" أنها خُدعت وأن "محمود توفيق" قد أبلغها معلومات غير دقيقة، ووافق كل من "أحمد حمروش" و "ماك عبد العزيز" على العودة لقائمتنا، كذلك أعلن "د. عبد المنعم تليمة" أن "محمود توفيق" كذب عندما تحدث باسمه طالبًا الانسحاب من القائمة، فلم يبق سوى "مصطفى درويش" و "محمود توفيق" اللذين أصرا على موقفهما. و"توفيق حنا" الذي كان

ضمن القائمة كمرشح نؤيده وليس من بين قوانا الأساسية. وقد رفضنا عرض "محمود توفيق" للعودة، إحساسًا من الجميع بأنها مناورة، بالإضافة إلى أن خطأه قد ترك رواسب عميقة في نفوس الكثيرين، لقيادته لانقسام تخريبي، ولأنه سبب لنا ربكة شديدة في الساعات الحاسمة السابقة على المعركة الانتخابية.

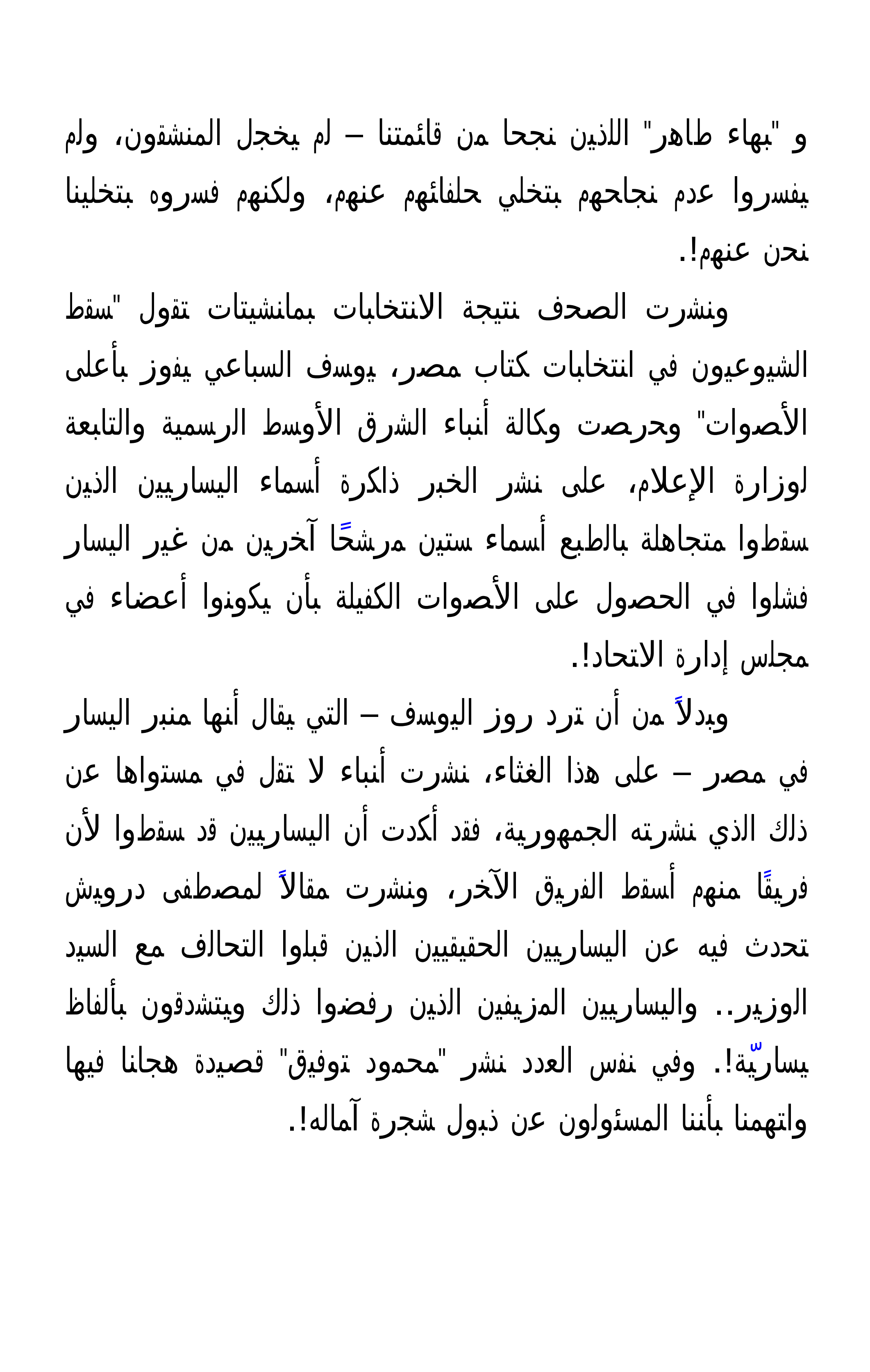
وفي صباح يوم الانتخابات تحقق ما توقعناه، إذْ وزعت جبهة الوزير نسخًا قليلة من قائمة مطبوعة طبعًا أنيقًا، تتضمن ثلاثين اسمًا كان من بينها المنشقون السبعة وزيادة في التمويه أضافوا اسم "د. لطيفة الزيات" دون استئذانها، ودون علمها وقد أزعجها هذا جدًا، كما أثار اشمئزازها لهذه التصرفات غير الأخلاقية، وأعلنت الدكتورة "لطيفة" عدم موافقتنا التواجد في هذه القائمة. وتأكد لنا أن القائمة قد تمت باتفاق سياسي، عندما تصدرتها الشعارات الثلاثة التي كان المنشقون السبعة قد صدروا بها منشورهم الانتخابي في اليوم السابق. ثم تكشف الأمر كله عندما علمنا أن اجتماعًا تم ليلة الانتخابات حضره "محمود وفيق" و "عبد الرحمن الشرقاوي" و "يوسـف السباعي" و "سـعد وهبه"، تم الاتفاق بمقتضاه على القائمة الموحدة، وكان "محمود توفيق" قد اقترح على الوزير أن يصدر قائمة بـ ٢٣ اسمًا، على أن تلحق بها

قائمة السبعة المنشقين كقائمة تكميلية، ولكن "سعد الدين وهبه" اعترض على هذه المناورة، طالبًا أن يكون التحالف علنيًا، فاضطر محمود توفيق إلى قبول وضع اسمه في قائمة الوزير!.

ولأن الوزير لم يكن يهدف إلى وحدة، بل كان يريد شق صفوفنا، فإن قائمة التحالف لم يوزع منها سوى نسخ محدودة، وسرعان ما ظهرت قائمة الوزير الأصلية والتي تتضمن عناصره، اليمينية وحدها!. وتأكد للمنشقين ما قلناه قبل ذلك من أن تلك مناورة، وأن تجاربنا مع السباعي تؤكد أنه آخر من يحرص على الوحدة وآخر من يمكن أن يقبل يساريًا أو يتعامل مع يساري به نسبة نصف في المائة من الحفاظ على يساريته!.

كانت جبهة الوزير قد لعبت باقتدار وذكاء، فلو كانت راغبة حقًا في التحالف لعملت – بأغلبيتها في الانتخابات – على إنجاح حلفائها، ولكن أحدًا منهم لم يحصل على صوت واحد من أصوات جبهة اليمين، في حين أعطوهم أصواتهم لبعض عناصر من هذه الجبهة – الأمر الذي أدى إلى حصول "يوسـف السباعي" على أعلى الأصوات.

وعندما ظهرت نتيجة الانتخابات وحصلت جبهة الوزير على كافة مقاعد مجلس الإدارة تقريبًا – فيما عدا "د. لطيفة الزيات"


و "بهاء طاهر" اللذين نجحا من قائمتنا – لم يخجل المنشقون، ولم يفسروا عدم نجاحهم بتخلي حلفائهم عنهم، ولكنهم فسروه بتخلينا نحن عنهم!.

ونشرت الصحف نتيجة الانتخابات بمانشيتات تقول "سقط الشيوعيون في انتخابات كتاب مصر، يوسف السباعي يفوز بأعلى الأصوات" وحرصت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية والتابعة لوزارة الإعلام، على نشر الخبر ذاكرة أسماء اليساريين الذين سقطوا متجاهلة بالطبع أسماء ستين مرشحًا آخرين من غير اليسار فشلوا في الحصول على الأصوات الكفيلة بأن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة الاتحاد!.

وبدلاً من أن ترد روز اليوسف – التي يقال أنها منبر اليسار في مصر – على هذا الغثاء، نشرت أنباء لا تقل في مستواها عن ذلك الذي نشرته الجمهورية، فقد أكدت أن اليساريين قد سقطوا لأن فريقًا منهم أسقط الفريق الآخر، ونشرت مقالاً لمصطفى درويش تحدث فيه عن اليساريين الحقيقيين الذين قبلوا التحالف مع السيد الوزير.. واليساريين المزيفين الذين رفضوا ذلك ويتشدقون بألفاظ يساريّة!. وفي نفس العدد نشر "محمود توفيق" قصيدة هجانا فيها واتهمنا بأننا المسئولون عن ذبول شجرة آماله!.

قرأت مقال "مصطفى درويش"، في روز اليوسف ثم قرأت فقرأت مما كان يكتبه في جريدة "السفير" البيروتية، قبل شهرين فقط، مهاجمًا "يوسف السباعي" وثقافته ومنهجه. وكل شيء يبدو غير مفهوم لي. وراجعت قصيدة "محمود توفيق" – ومواقفه كلها – وأنا متأكد من براءته التامة من تلك التهمة التي أسندت إليه بعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، ذلك أن السكرتارية المركزية لهذا الحزب أصدرت قبل ستة أشهر فقط تقريرًا سياسيًا، كان مما تضمنه إدانة كاملة للسياسة الرسمية التي تدار بها الثقافة والإعلام في مصر (راجع السفير البيْروتية في ١٩٧٥/٨/٤).

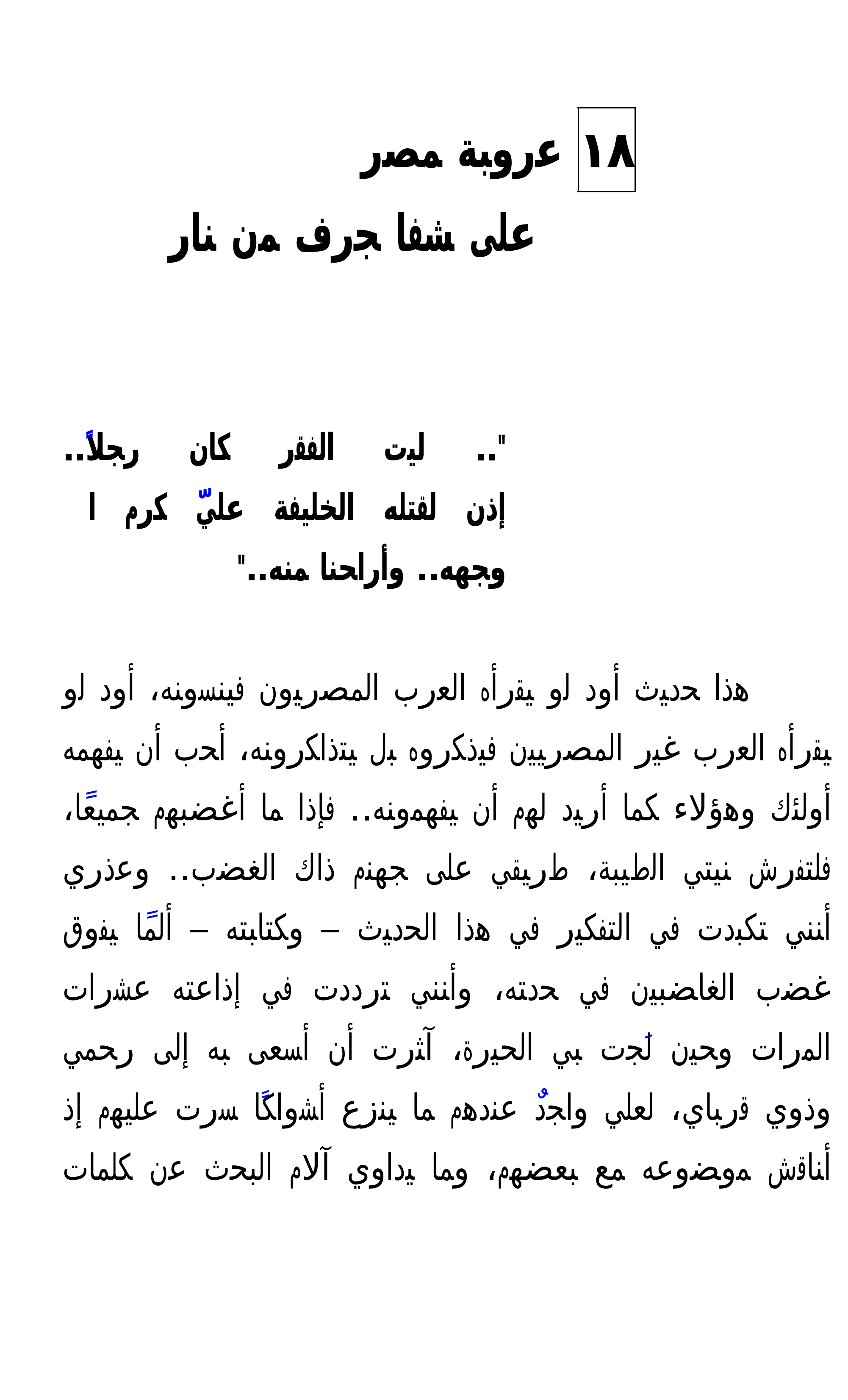
وكان مضحكًا أن يقول لنا دعاة المقاطعة بعد المعركة: ألم نقل لكم؟ ولم يكن لدينا رد سوى أن أبرزنا لهم نتيجة الانتخابات، وقد أكدت أن خمسة على الأقل من مرشحينا كانوا في حاجة إلى عدد من الأصوات يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة الاتحاد.

وكنا نحن الذين قلنا لهم: أنتم تقاطعون لا تفعلون شيئًا وكانوا هم الذين سألونا: وماذا نفعل؟ ما العمل؟

بدا مضحكًا أنهم لا يعرفون ما العمل، هم الواعون الناصحون المقاطعون.

لكن المعارك لا تقف طويلاً لتنتظر العتاب الشخصي، طرحنا أمامهم معركة أخرى قلنا: تعالوا نبني جمعية أدبية كبيرة، تضم كل أدباء مصر، على أساس برنامج عملي، يتيح الفرصة لكل من يقبل برنامجًا وطنيًا ديمقراطيًا علمانيًا عقلانيًا أن يناضل على الجبهة الثقافية، جمعية تكون نبض أدباء مصر الحقيقيين، تصوغ موقفهم وتتقدم باسمهم إلى العالم العربي والخارجي.. لقد قلنا لكم من البداية، الاتحاد مجرد معركة، وما زلنا نقاتل فيها، لكنها ليست آخر معاركنا.. المهم أن نتعارك معهم، لا أن نجلس على المقاهي لنسبهم.......!.

كان اليمين قد انتصر بسلاحه الفاجر: التآمر وإحداث الانقسام. وكان اليسار قد هزمه سلاح الفساد: التفتت وعدم النضوج وتثبيت الخبرات السياسية القديمة. لكن منطق الأشياء يقول: إن الحياة لا تتقدم إلا بمزيد من العناء.



١٨ عروبة مصر

على شفا جرف من نار

".. ليت الفقر كان رجلاً.. إذن لقتله الخليفة عليّ كرم ا وجهه.. وأراحنا منه.."

هذا حديث أود لو يقرأه العرب المصريون فينسونه، أود لو يقرأه العرب غير المصريين فيذكروه بل يتذاكرونه، أحب أن يفهمه أولئك وهؤلاء كما أريد لهم أن يفهمونه.. فإذا ما أغضبهم جميعًا، فلتفرش نيتي الطيبة، طريقي على جهنم ذاك الغضب.. وعذري أنني تكبدت في التفكير في هذا الحديث – وكتابته – ألمًا يفوق غضب الغاضبين في حدته، وأنني ترددت في إذاعته عشرات المرات وحين لَجت بي الحيرة، آثرت أن أسعى به إلى رحمي وذوي قرباي، لعلي واجدٌ عندهم ما ينزع أشواكًا سرت عليهم إذ أناقش موضوعه مع بعضهم، وما يداوي آلام البحث عن كلمات

تحمل إليهم معانيه، دون أن تفقدني مَودات أحرص على ألا أُحرم دفئها، فإن أخطأني القصد، فلست بالباخع نفسه على هذا الحديث أسفًا، ولا المطالب بأحد أجرين يستحقه المجتهد وإن أخطأ.. وليكن عزاء العناء أن الحق لم يبق للخليفة "عمر" صديقًا فكيف أتطاول إلى ما عزّ على الخليفة الزاهد المتجرد*!.

وحين يتعلق الأمر بقضايا الشعوب ومصائرها – تلك التي ينبغي أن تصان فوق كل شيء وبالرغم من أي اعتبار – فليس يجوز أن تصدنا عن إذاعة الحقيقة أشواك من حرج، أو يحول دون تقلبها نزوع للدفاع عن الذات بتبرير الخطأ، فلئن نتكلم فنخطئ خير من أن نغلق على جراح فتندمل على عفونة.

أما وقد تحفظت فأطلت، فلست – فيما أظن – بباغ ولا متجن حين أقول أن عروبة مصر على شفا جرف من نار.. ولست بذائع سرا حين أقول أن بعضًا من ذوي رحمنا العرب يزكون تلك النار ويؤججون أوارها، وأن أولئك جميعًا يدفعوننا نحن العرب

---

* نشر هذا المقال في مجلة "آفاق عربية" البغدادية في أكتوبر (ت ١) ١٩٧٧، وفي الشهر التالي مباشرة، زار "السادات" القدس المحتلة فأعادت جريدة "السفير" البيروتية، نشر المقال بعنوان: أيها العرب .. لهذه الأسباب سافر السادات إلى القدس .. وفيما بعد كان المقال أحد التهم التي حقق فيها المدعي العام الاشتراكي في ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٨.

المصريين من شفا الجرف إلى عمقه، حيث تكتوي جلودنا بالقُطرية، وتشتعل نفوسنا بالانعزالية، فنعوذ من جهنمهم إلى فردوس الفرعونية الجهنمي....!.

وليس يعنيني هنا أن أتكلم في السياسة وشؤونها.. كما أنه يعنيني أن أتكلم هنا في السياسة وشؤونها.

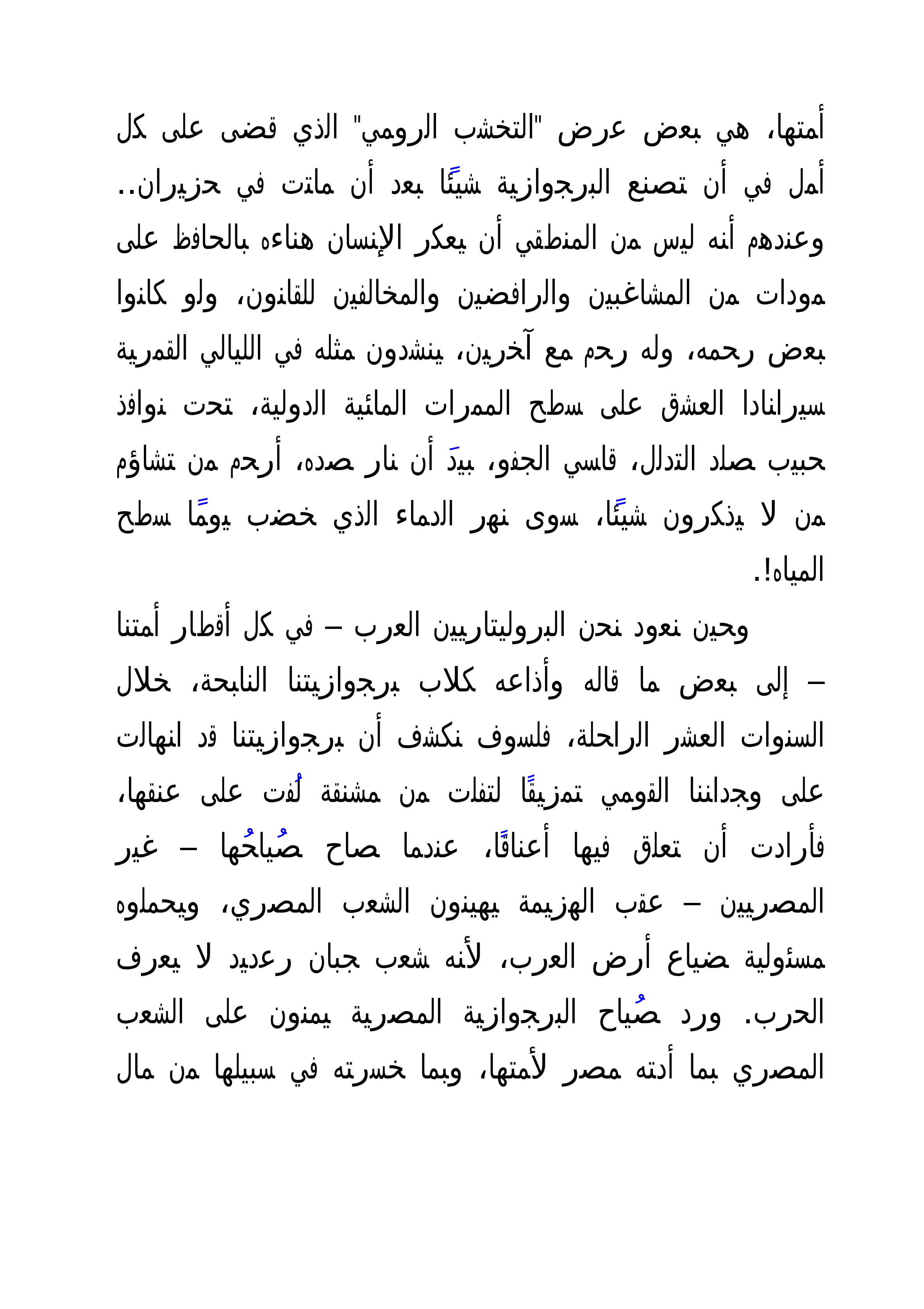
فأما الأولى فلأني أضن بنفسي أن أكون واعظًا خائبًا.. فأكرر ما قاله عشرات ومئات من الكرام الكاتبين – على امتداد السنوات العشر الماضية – وقرأه عشرات الآلاف من الكرام القارئين على امتداد أمتنا العربية، عن ذاك الذي جرى منذ نجحت الجبهة الإمبريالية العالمية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إلزام حركة التحرر الوطني العربية موقف الدفاع، ثم التراجع، فالانكماش، فتبادل القبلات وقصائد الغزل على القمة، وتأكد ما قاله القائلون من أن العدوان الصهيوني، حين نجح في إلحاق الهزيمة بثلاث من أقطار أمتنا، كان قد نجح فحسْب في توقيع شهادة وفاة الشرائح الاجتماعية التي قادت حركة التحرر الوطني العربية منذ الحرب العالمية الثانية، وهكذا ماتت برجوازيتنا العربية – رحمها ا وأسكنها حيث شاءت قدرته – لا بالهزيمة العسكرية فقط، ولكن بطريقتها في استيعاب تلك الهزيمة. ولأن ا لا يكلف طبقة إلا

وسعها، فليس من طبيعة الأمور أن تتجاوز الطبقات إطار مصالحها، والمغفلون والمستغفَلون – بفتح الفاء – هم من يظنون غير ذلك.. والغالب أن بأذنهم صممٌ حال بينها وبين أن تسمع "سيرانادا" الغزل في الليالي القمرية.. حيث يعّبر العشاق فوق سطح الممرات المائية الدولية، يتوسلون نظرة من حبيب هاجر متدلل[1] ومع أن الوفاة قد حدثت قبل عشر سنوات فإن الدفن لم يتم.. ربما لأن بآذانهم بعض صمَمٍ.. أو بإرادتهم بعض وهن، وأيًا كان السبب فليس من طبيعة الأمور، أن يستعصي الموتى طويلاً على الدفن، ولا أن تقود الجيف الشعوب!.

والسياسيون والأيديلوجست، ومن لف لفهم، على حق عندما يقولون بأن ارتفاع رنين الأصوات الداعية إلى قطرية مصر، والساعية إلى قيادتها للانعزال عن الأقسام المعادية للإمبريالية من

---

(١) تشير هذه العبارات، لواقعة كانت قيد الذاكرة حين نشر المقال، فرغم فشل محادثات الفصل الثاني بين القوات، إثر جولة كسينجر المكوكية في مارس ١٩٧٥ وما قبله، أصر السادات على فتح قناة السويس للملاحة البحرية، واختار يوم ٥ يونيو ١٩٧٥، لينفذ القرار، ليقلب في ظنه يوم ٥ يونيو من ذكرى للهزيمة إلى عيد للنصر. ويقول محمد حسنين هيكل (خريف الغضب ص١٩٦): إنه بذل مجهوداً عنيفاً لكي يجعله يعدل عن فكرة عبور القناة في اليخت المحروسة، التي ارتبط اسمها بترحيل الخديو إسماعيل والملك فاروق بعد عزلهما، لكنه أصر على موكب ملوكي، وفيما بعد كان السادات يحتفل بعيد القناة كل عام بإلقاء أحاديث تتضمن مدحًا وتشبيباً بالأمريكيين. والإشارة إلى هذا المدح.


أمتها، هي بعض عرض "التخشب الرومي" الذي قضى على كل أمل في أن تصنع البرجوازية شيئًا بعد أن ماتت في حزيران.. وعندهم أنه ليس من المنطقي أن يعكر الإنسان هناءه بالحافظ على مودات من المشاغبين والرافضين والمخالفين للقانون، ولو كانوا بعض رحمه، وله رحم مع آخرين، ينشدون مثله في الليالي القمرية سيرانادا العشق على سطح الممرات المائية الدولية، تحت نوافذ حبيب صاد التدلل، قاسي الجفو، بيدَ أن نار صده، أرحم من تشاؤم من لا يذكرون شيئًا، سوى نهر الدماء الذي خضب يومًا سطح المياه!.

وحين نعود نحن البروليتاريين العرب – في كل أقطار أمتنا – إلى بعض ما قاله وأذاعه كلاب برجوازيتنا النابحة، خلال السنوات العشر الراحلة، فلسوف نكشف أن برجوازيتنا قد انهالت على وجداننا القومي تمزيقًا لتفلت من مشنقة لُفت على عنقها، فأرادت أن تعلق فيها أعناقًا، عندما صاح صُياحُها – غير المصريين – عقب الهزيمة يهينون الشعب المصري، ويحملوه مسئولية ضياع أرض العرب، لأنه شعب جبان رعديد لا يعرف الحرب. ورد صُياح البرجوازية المصرية يمنون على الشعب المصري بما أدته مصر لأمتها، وبما خسرته في سبيلها من مال

ودماء.. وهكذا أُلحق الأذى بالمن، وأصابت العكارة كل مياه الأنهار العربية.. ذلك حديث لا أود أن أفيض فيه، لكيلا أعذب الكرام القارئين بسرد الذكريات، لكنني أقول وعلى القصد: ذلك خطؤنا نحن البروليتاريين العرب، سلمناهم مقودنا، فتاجروا بلحومنا، وحين فشلوا في تحقيق ما حققته كل برجوازيات الدنيا: الوحدة القومية والتحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية – أرادوا بهذا الصياح المحمل بالبخر، أن يشرذمونا وأن يفتتوا وحدتنا القومية التي أصبحت طبقية بالضرورة، فنتحمل مسـئولية عجزهم، ونشتبك معًا، حيث يفضون هم الاشـتباك مع أعدائنا، ونعمى في حمى اشتباكنا في المن والأذى، وتبادل بخر أفكارهم، عن رؤية نشوتهم وهم ينشدون سيرانادا العشق على سطح الممرات الدولية......!!

ذلك حديث في السياسة لا أحب أن أتطرق إليه!.

ثم إنني – أيضًا · أحب أن أتطرق إليه.

فأما الثانية فلأن بعضًا من ذاك الذي ساقه الأيديولوجيون والسياسيون، يرتبط تمام الارتباط، بما طالنا نحن الكادحين العرب المصريين. فعلى مشارف حرب أكتوبر كان الاقتصاد المصري قد وصل إلى درجة الصفر، على حد اعتراف المقامات العليا

المصرية، وفي أعقاب الإنجاز الباهر العظيم، لجيوش الكادحين العرب – في مصر وسوريا والعراق والجزائر – إبان حرب تشرين، اختار المسئولون المصريون "الباب المفتوح" شعارًا للعلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية.. وبتطبيقه وفد إلى مصر مئات الألوف من ذوي رحمنا العرب: سائحون وعابرون ومستثمرون ومقيمون..

وفي حين كان كثيرون يؤملون، أن يكون ذلك التواجد العربي في مصر فرصة تتصل فيها وشائج قربى، حالت بينها الحدود القطرية، ومزقتها التجزئة التي طالت، فقد خاب أملهم، وجاء حصاد السنوات القليلة الماضية علقمًا مرًا، إذ تركت خبرتها آثارًا سلبية على عروبة الكادحين المصريين، ودفعت بها إلى شفا جرف من نار، بحكم تفاعل غير صحي، بين ذوي رحمنا القادمين من بلاد البترول – وبالذات في الأقطار الخليجية – ليسيحوا أو يشبعوا نشواتهم الدنيا. ونتيجة لهذا "التفاعل غير الصحي" أصبحت عروبة الكادحين المصريين في أدنى حالات الجزر، وهو أمر يسعد بلا شك مطربي السيرانادا العربية على سطح الممرات المائية الدولية، لأنه يفك كل أشكال الارتباط.. ليعم السلام عالمنا العربي

المنكوب بالرافضين والمشاغبين والمزايدين والكادحين ممن يعكرون صفو الليالي القمرية.

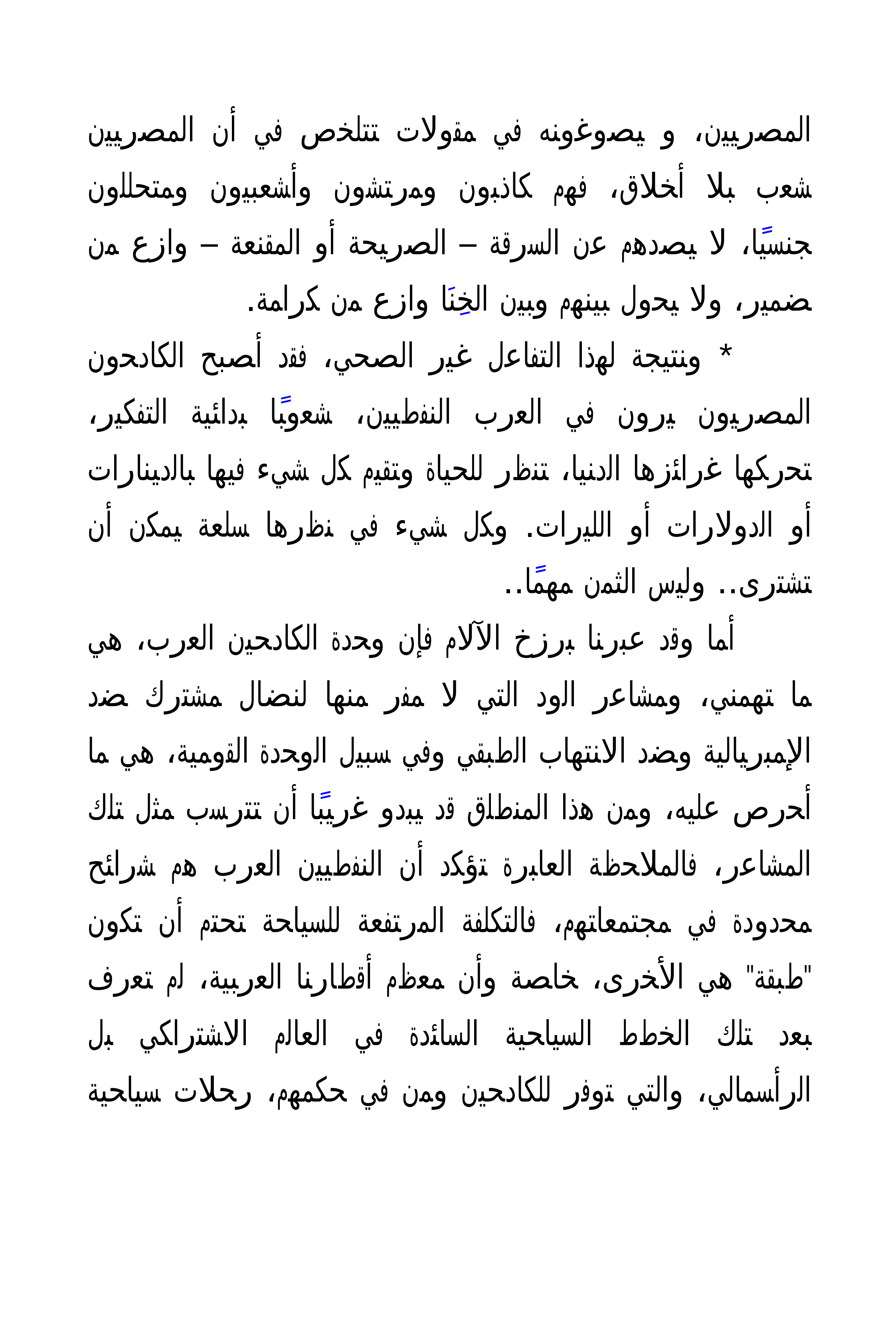
وحين تتأمل الأمر في شموليته، لابد أن تضع في الاعتبار عوامل بالغة التعقيد تحيط به، وليس كالصراحة داء لمثل هذا الداء، فتعالوا نعتلي منضدة التشريح، نعاني آلام المصارحة، وتوجعنا مواجهة النفس، ولكننا سنتطهر بقدر ما نعاني، وسننتصر بقدر ما يكون النقد والنقد الذاتي خبزنا اليومي، فإذا لم تصل مباضعنا إلى أغوار الجروح التي أجبرونا على أن نندمل فوق عفونتها، فنخرج صديدها، فسيطول بنا انتظار اليوم الذي سيدفنون فيه.

وحين نحصد الظاهرة في شموليتها سنجد لها وجهان[١]:

* فالعرب النفطيون مما أتاحت لهم ظروف الانتفاح الاقتصادي والسياحي استطاعوا أن يكونوا انطباعًا عن العرب

---

(١) كان اختيار هذا المقال، لاتهامي بكتابة مقالات في الخارج "تسيء لسمعة مصر وتهين شعبها" – وهي الصياغة التي قدمت بسببها للمدعي العام الاشتراكي عام ١٩٧٨ – دليلاً على مدى ذكاء أجهزة الأمن، وعلى الطريقة التي تفهم بها أو تقرأ، وقد أبديت دهشتي في التحقيق، لأن المقال في الواقع دفاع واضح صريح، عن اتهام ظالم شاع بين العرب النفطيين – آنذاك – عن أخلاق الشعب المصري. وقد صورت آنذاك، أكثر من مائتي نسخة من المقال، وأرسلته إلى الصحف والمشتغلين بالعمل العام ورجال الدين، لأرد على الحملة الصحفية، التي كان توجهها الحكومة، وتنسب إليّ – وإلى زملائي في الاتهام – تهمة إهانة مصر في الخارج. ولم يكن حق الرد مكفولاً لنا.



المصريين، و يصوغونه في مقولات تتلخص في أن المصريين شعب بلا أخلاق، فهم كاذبون ومرتشون وأشعبيون ومتحللون جنسيًا، لا يصدهم عن السرقة – الصريحة أو المقنعة – وازع من ضمير، ولا يحول بينهم وبين الخِنَا وازع من كرامة.

* ونتيجة لهذا التفاعل غير الصحي، فقد أصبح الكادحون المصريون يرون في العرب النفطيين، شعوبًا بدائية التفكير، تحركها غرائزها الدنيا، تنظر للحياة وتقيم كل شيء فيها بالدينارات أو الدولارات أو الليرات. وكل شيء في نظرها سلعة يمكن أن تشترى.. وليس الثمن مهمًا..

أما وقد عبرنا برزخ الآلام فإن وحدة الكادحين العرب، هي ما تهمني، ومشاعر الود التي لا مفر منها لنضال مشترك ضد الإمبريالية وضد الانتهاب الطبقي وفي سبيل الوحدة القومية، هي ما أحرص عليه، ومن هذا المنطلق قد يبدو غريبًا أن تترسب مثل تلك المشاعر، فالملاحظة العابرة تؤكد أن النفطيين العرب هم شرائح محدودة في مجتمعاتهم، فالتكلفة المرتفعة للسياحة تحتم أن تكون "طبقة" هي الأخرى، خاصة وأن معظم أقطارنا العربية، لم تعرف بعد تلك الخطط السياحية السائدة في العالم الاشتراكي بل الرأسمالي، والتي توفر للكادحين ومن في حكمهم، رحلات سياحية

تزيد من خبرتهم بالعالم، وتعمق وعيهم وثقافتهم بتفاعلهم مع غيرهم من الشعوب، وترفه عنهم بعد هذا كله عناء العمل طوال العام.

وكما أن السائح النفطي هو ابن شريحة طبقية محددة في قطره، فهو يتفاعل بالضرورة مع شرائح مماثلة أو قريبة له، من شرائح المجتمع المصري، فليست مصر كلها مكانًا يصلح لإقامة السائح، أو يوفر له ما ينشده من ترفيه أو متعة، ومن هنا فهو يرتبط بأحياء محددة في القاهرة أو الأسكندرية غالبًا، أصبح لها مع الزمن طابعها الطبقي الخاص، سواء في قيمتها أو أخلاقها أو طريقة تناولها للحياة. أو طبيعة نشاطها الاقتصادي، وحين يكون الأمر كذلك، فهو لا يهمني، فلتتفاعل تلك الشرائح من البرجوازية العربية – مصرية وغير مصرية – ما شاء لها مزاجها، وما بقي من أعمارها، فمهما اختلفوا فإن سيرانادا العشق من طرف واحد ستقودهم للتوحد، لكن المشكلة نجمت من أن النفطيين العرب، تجاوزوا حدود الطبقة التي يتفاعلون معها، ليتفاعلوا تفاعلاً غير صحي مع بقية الطبقات المصرية، وخاصة الكادحة منها، ثم أنهم عادوا إلى بلادهم برؤى غير صحيحة أو دقيقة كونوها عن المصريين، ثم أن عددًا يصل إلى أكثر من مليون مصري، يعمل في تلك البلاد الآن، وقد انتقلت المعتقدات النفطية السياحية حول

المصريين في بلادهم لتطول هؤلاء الكادحين الذين يعمرون ويشيدون ويبنون، فعاد بعضهم إلى قطره المصري، ممتلئًا بمرارة كالعلقم، وبمشاعر قطرية كريهة، نتيجة لما تعرض له من سوء ظن وسوء معاملة. فنحن نُوصف واقعا في هذا الحديث، وليس التيار الذي ننتمي إليه صاحب سلطة إصدار قرار، بل إنه عاجز عن مجرد إبداء الرأي في الأمر كله[١] وليس هناك تعود من ينكر أن الأزمة الاقتصادية المصرية واقع حقيقي وقاس، ومع أننا ممن يرون أن علاج تلك الأزمة علاجًا حقيقيًا ولمصلحة جماهير الشعب

---

(١) استخدم المحقق هذه الفقرة من المقال، ليتغلب على رفض الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بمعتقداتي وآرائي السياسية، فسألني بعد أن تلاها علي: ما هو التيار الذي تنتمي إليه؟. واستمراراً على منهجي في الإجابة. قلت: بصرف النظر عن منطوق السؤال الذي يستجوبني عن معتقداتي، فإن الفقرة المشار إليها، هي مجرد صياغة للمواد ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ من الدستور المصري القائم، وهي تنص على سيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج، وتوجيه فائضها للتنمية، وخضوع الملكية لرقابة الشعب، وقيادة القطاع العام للإنتاج فضلا عن المادة ٢٣ التي تنص على التخطيط الشامل للاقتصاد القومي.

وعاد المحقق يسألني: هل يعني هذا في اعتقادك، أن الآخرين لا يطبقون هذه المواد في الدستور؟.

فأجبته: إن كفالة الحق في الطعن على دستورية بعض القوانين، معناها أن الدولة قد تخطئ في تطبيق الدستور، وهكذا فالدستور نفسه، لا يستبعد أن تخرج الدولة عليه، وليست مهمتي إثبات هذه التهمة على الدولة، ولكنها مهمة سلطة الاتهام. وأنا أعتقد أن من واجباتي كمواطن، أن أنبه الدولة حين تخرق الدستور.

المصري، لن يتم إلا بتخطيط مركزي شامل وفي إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وسلطة الجماهير الشعبية، فلا حيلة لنا، وقد رأى الآخرون غير ما يرى التيار الذي ننتمي إليه ولم يتركوا له حتى حق إبداء الرأي، لكننا في معرض التوصيف لا غير، لا نعتمد رأينا، الذي قد يجرحه البعض بعدم الحياد، بل نعتمد على رأي منظر برجوازي مصري، ذهب إلى القول بأن أغلبية الشعب المصري محرومة من بديهيات الحياة (د. لطفي عبد العظيم – حتى لا تعود هذه المأساة – مجلة الأهرام الاقتصادي المصرية – العدد ٥١٥ في أول فبراير – شباط – ١٩٧٧ ص٥). والمشكلة أن النفطيين العرب، يتحدثون عن الغرائز الدنيا للكادحين المصريين، غافلين أو متغافلين، إنهم حينما ينزلون أهلا ويحلون سهلاً بنقدهم الصعب ذي القيمة المرتفعة، على بلد يعاني من أزمات في التموين وفي الكساء وفي المواصلات وفي المساكن وفي المرور وفي الهدوء، بحيث أصبح استمرار المواطن الكادح من أبنائه حيًا بطولة أسطورية[1] وبطبيعة الأمور، فإن نقدهم الصعب يسهل لهم كل شيء فهم يستطيعون السُكْنى حيث شاءوا بينما يعيش بعض

---

(١) سألني المحقق: ألا تعتبر أن ذكر تلك العبارة في مقال ينشر خارج الجمهورية يسيء إلى سمعة مصر؟. فأجبته: لا. فالمقصود، أنه رغم وجود مصاعب جمة أمام المواطن المصري، فإنه يتحمل ويصبر ..

المصريين الأحياء في أفنية القبر، يمارسون حياتهم العادية في دولة الموتى[١] وكلما سهل نقدهم الصعب أمورًا، صعبت تلك الأمور على نقد المصريين الذي ليس سهلاً فحسْب، ولكنه أيضًا أقل من القليل!.

شاهدنا البرجوازي الدكتور "لطفي عبد العظيم" يقول "إن السياحة عن طريق الشقق المفروشة في مصر أحد عوامل التخريب الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي في مصر، بل لا نبالغ إذا قلنا أن هذه السياحة هي المغزى الأول لقتل شعور الانتماء لدى الشعب المصري" (المصدر نفسه ص٦).

ولست ممن يفهمون في شؤون الاقتصاد فيحسنون الفهم، لكني في حدود القليل مما فهمته ممن يحسنون فهم مسائله، أرى أن السياحة العربية النفطية في مصر، تعطي ثمارها لشرائح محددة ممن يعملون في مجالات الترفيه ذي الطابع الخاص، فهي بهذا المعنى لا تضيف تطويرًا إيجابيًا للاقتصاد المصري، بل هي تزيد من دعم الشرائح الكمبرادورية من البرجوازية المصرية وتدعم نفوذها الاجتماعي والسياسي، وعند الدكتور "لطفي عبد العظيم" أن

---

(١) سألني المحقق: هل المقصود بدولة الموتى هنا، الدولة بمعناها الدستوري، فأجبته: لا .. والعبارة مجازية، والمقصود بدولة الموتى هي الجبانات، حيث يضطر بعض المصريين للسكنى.

مصر تعيش في ظل نظام أبارتهيد اقتصادي، - أي تفرقة اقتصادية عنصرية – تحرم الأغلبية من بديهيات الحياة، وتعطي المكاسب الخرافية والامتيازات الخرافية، لفئة دخيلة على المجتمع، سواء كانت هذه الفئة الدخيلة هي من الطفيليين وأفراد الطبقة الجديدة في المجتمع المصري، أو من السياح العرب الذين يحضرون إلى مصر بقدرات شرائية مهولة يدمرون بها المجتمع المصري ويقطعون أوصاله" (المصدر نفسه ص٥).

أما وتلك هي الحقيقة المرة، فليس من الطبيعي حين يجوع الناس أن تصان الأخلاق والقيم، أو أن يسود السلوك الإنساني السوي، وليت الفقر كان رجلاً، إذن لقتله الخليفة "علي بن أبي طالب" – كرم ا وجهه – فأراحنا منه، وإذا كان الصحابي الجليل "أبا ذر الغفاري" قد عجب لمن يبيت على الطوَى فلا يخرج على الناس شاهرًا سيفه، فليس لأحد من النفطيين العرب ممن يملكون ما لا يطيقون، أن يأخذ على من لا يملكون ما يسد رمقهم، إنهم استبدلوا سيف "أبا ذر" ببعض طمع أو أشْعَبية أو مبالغة في تقدير ما يبذلون من جهد، أو ما يقدمون من خدمة شريفة، وليس ذنب الشرفاء من الناس، أن أموال السائحين النفطيين الصعبة، سهلة الخروج في ملاهي شارع الهرم، وحينما لا يعتبر صاحبها أنه

يدفعها لطامعة أو أشعبية، بينما يصبح الأمر كذلك إذا طالب عامل مصري بثمن عمل يؤديه!

لكن المأساة تكتمل فصولها عندما نعلم أن جماهير الشعب المصري، بعيدة تمام البعد عن هذه اللعبة.. فالسائحون النفطيون، يرتبطون بشرائح طفيلية، عرفت اهتمامًاتهم الحسية، وبرعت في إرضائها، وليس من الطبيعي ألا تحاول استغلال "غفلتهم" سواء بالكذب أو بالغش أو بالرشوة أو بالخِنَا.. فمثل تلك الشرائح، موجودة في كل بلاد تنظر للسياحة تلك النظرة الخاطئة التي تعالج بها في مصر. إنها شرائح "كُزْموبُولِيتانية"، لا وطن لها، فلا هم مصريون ولا هم عرب، ولا هم بشر أصلاً، ومدينة مفتوحة كـ "هونج كونج" تعرف جميع أنواع المخلوقات التي كانت بشرًا، من تجار المخدرات، إلى المهربين، إلى القتلة المحترفين، إلى موردي المتع الجنسية الطبيعية منها والشاذة – وتعرف علب الليل وصفقات النار، وتعرف ما لا أعرف....!.

والغريب في الأمر أن النفطيين العرب، هم الذين خلقوا تلك الشرائح وغذوها ونموها، وهم الذين يسعون إلى توسعها، ويزعجهم ألا تضم من يشتهون من مصريات ومصريين يرفضون هذا النمط

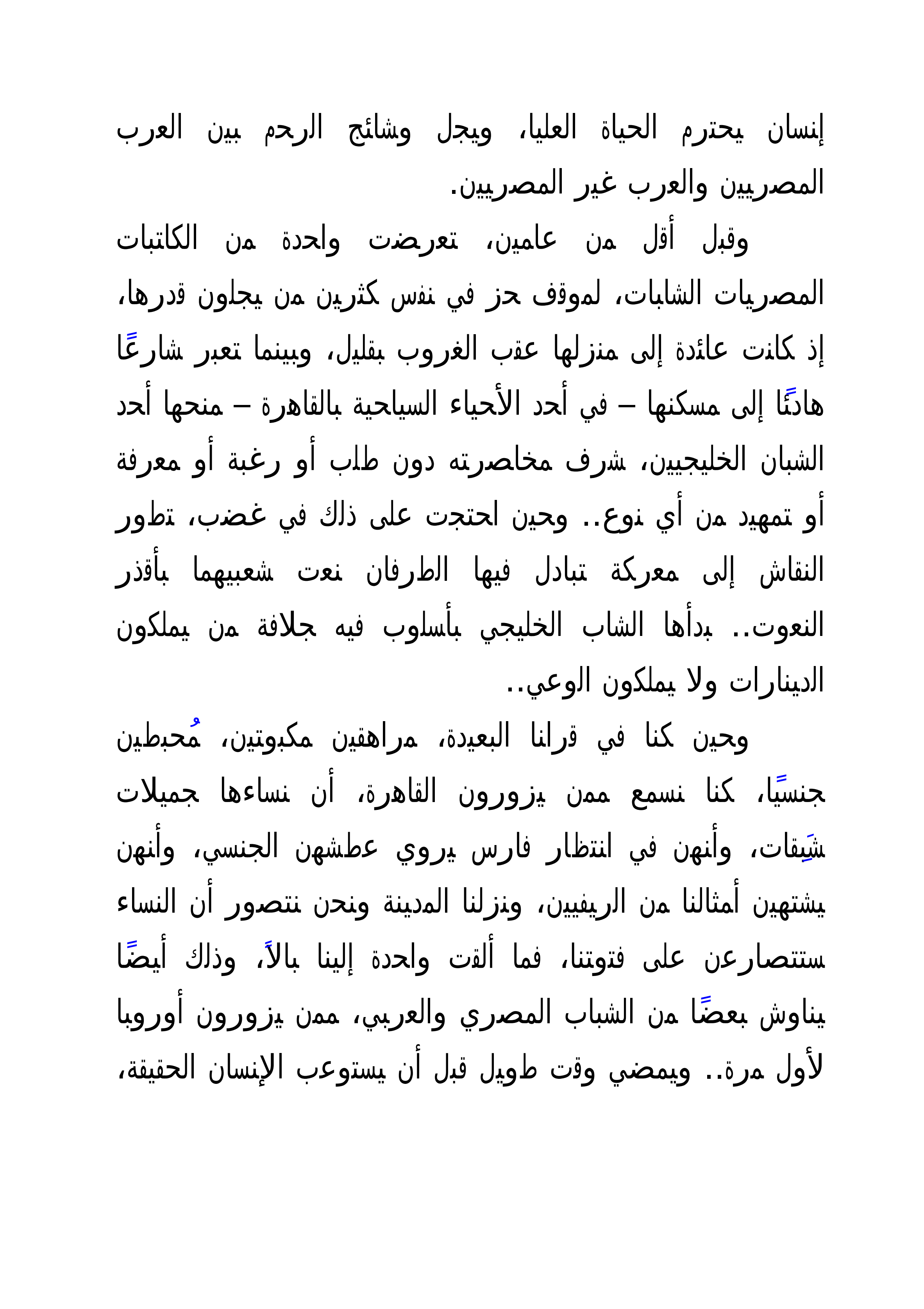
من الحياة ولا يقبلون أن تكون مصر مبغًى لا وطنا، بل إن ذلك يثير غضبهم ورفضهم. ويستفزهم أبلغ الاستفزاز..

ولنأخذ مثلاً حساسًا نعم!.

محرجًا.. نعم..

لكن لا مفرّ من إخراج الصيد كله!.

خلال الصيف الماضي، قامت ضجة كبرى في الصحف المصرية، وفي صحف بعض دول النفط الخليجية، إذ عرض هناك فيلم مصري هو "المذنبون"، وعلى الرغم من أن الفيلم كان في جوهره فيلمًا سياسيًا يعالج مبررات التحلل الأخلاقي لدى تلك الشرائح الطفيلية من المجتمع المصري، فقد فهمه الناس في تلك الأقطار فهمًا خاطئًا، واعتبروه اعترافًا من السينما المصرية بالفكرة الساذجة التي كونوها عن المرأة المصرية، من أنها امرأة سهلة المنال، متحللة الأخلاق.. لا تعرف الحياء، ولا هم لها إلا مضاجعة الرجال، وتعرض المصريون العاملون في تلك الأقطار، والمقيمون فيها مع زوجاتهم وبناتهم، لكثير مما يكرهون، وسمعوا كثيرًا مما يشمئزون له.. وتعرضت زوجات فضليات، وأمهات كريمات – متزوجات من مصريين أو عرب غير مصريين – لما لا يقبله لهن



إنسان يحترم الحياة العليا، ويجل وشائج الرحم بين العرب المصريين والعرب غير المصريين.

وقبل أقل من عامين، تعرضت واحدة من الكاتبات المصريات الشابات، لموقف حز في نفس كثرين من يجلون قدرها، إذ كانت عائدة إلى منزلها عقب الغروب بقليل، وبينما تعبر شارعًا هادئًا إلى مسكنها – في أحد الأحياء السياحية بالقاهرة – منحها أحد الشبان الخليجيين، شرف مخاصرته دون طلب أو رغبة أو معرفة أو تمهيد من أي نوع.. وحين احتجت على ذلك في غضب، تطور النقاش إلى معركة تبادل فيها الطرفان نعت شعبيهما بأقذر النعوت.. بدأها الشاب الخليجي بأسلوب فيه جلافة من يملكون الدينارات ولا يملكون الوعي..

وحين كنا في قرانا البعيدة، مراهقين مكبوتين، مُحبطين جنسيًا، كنا نسمع ممن يزورون القاهرة، أن نساءها جميلات شَبِقات، وأنهن في انتظار فارس يروي عطشهن الجنسي، وأنهن يشتهين أمثالنا من الريفيين، ونزلنا المدينة ونحن نتصور أن النساء ستتصارعن على فتوتنا، فما ألقت واحدة إلينا بالاً، وذلك أيضًا يناوش بعضًا من الشباب المصري والعربي، ممن يزورون أوروبا لأول مرة.. ويمضي وقت طويل قبل أن يستوعب الإنسان الحقيقة،

فيكتشف جهله وتخلفه، ويزدري ذلك الجزء من أفكاره إذا كان حقًا إنسانًا!.

وإني لأعلم – كما يعلم الكثيرون – أن مصر سبقت كثيرًا من أقطار أمتها العربية، فيما يمكن أن نسميه "بالمودرنيزم"، وقد لحقتها بعد ذلك أقطار أخرى، كلبنان والعراق والشام والمغرب العربي، وبطبيعة ذلك السبق، فإن العلاقة بين الرجل والمرأة، قد أخذت طابعًا أكثر تحضرًا منه في أقطار عربية ظلت على حالة أقرب إلى البداوة، وعلى الرغم من أن الأقسام الكبرى من الجماهير العربية في كل أقطار العروبة، ما زالت تنظر نظرة متخلفة إلى تلك العلاقة، تدور في إطار الرؤى الزراعية، فإن التخلف درجات. وفي أدنى تلك الدرجات يقبع النفطِيون العرب.

وإذا كانت معاصرتنا – نحن المصريين رجالاً ونساءً – لا تفهم كما ينبغي لها أن تفهم لدى المفردات غير الواعية وغير العصرية من ذوي رحمنا العرب، فنضع الأمر في موضعه الصحيح، ونقول أن مصر في جوهرها بلد محافظ من الناحية الأخلاقية، وقد عشنا نحن العرب نهتف على امتداد سنوات: تسقط فرنسا الداعرة.. وحين وعينا أنفسنا، اكتشفنا أن فرنسا ليست فقط عروض "الإستربتيز" ولا بغايا شارع "كازانوفا"، ولا "مورنمارتر"

ولا أوهام ممارسة الجنس في "الشانزليه"، ولكن فرنسا هي أساسًا: "موريس توريز" و "جي بيس" و "جون لويس" و "سارتر" و "ريجي دبورييه" واللوفر و "دي جول" والمقاومة الباسلة ضد النازي.. كما هي "ميرابور" و "بارا" و "باييف".. وأدركنا متأخرين، أنه لا يجوز أن نحكم على الشعوب بغرائزنا المحبطة، وبجوعنا الجنسي، وبأكاذيب من يلقوننا أن نساء المدينة في انتظار فروسيتنا الجنسية!.

وبالمثل، فليس ذنب العربيات من بنات مصر، إن النفطيين العرب لا يأتون القاهرة إلا كالثيران الهائجة تنز شبقًا، وتتعظ بالخيال.. فإذا ما وجدوا شارعًا كشارع الهرم خلقوه هم، ظنوا مصر كلها مبغَىً، وإذا وجدوا ألفًا أو ألفين من العربيات المصريات، دفعهن المجتمع المختل طبقيًا، إلى طريق يستذللن به إنسانيتهن، وأخضعتهن الحاجة لشر أنواع العبودية، يبعن عواطفهن، ففي مصر غيرهن ١٨ مليون امرأة، في الجامعات والمدارس والمصانع والحقول والمستشفيات في الحواري والشوارع والصحف والإذاعة، وفي العالم – العربي وغير العربي – نساء مصريات يعرفن من شؤون الثقافة والعلم والمعرفة، ما لا يعرفه الذين لا هم لهم إلا إشباع غرائزهم الدنيا: في مصر بنات تدخلن

السجون لأنهن صاحبات رأي وعقيدة، ولأنهن تدافعن عن عروبة مصر.. وعن بقائها ضمن الجبهة العربية الرافضة للهزيمة..

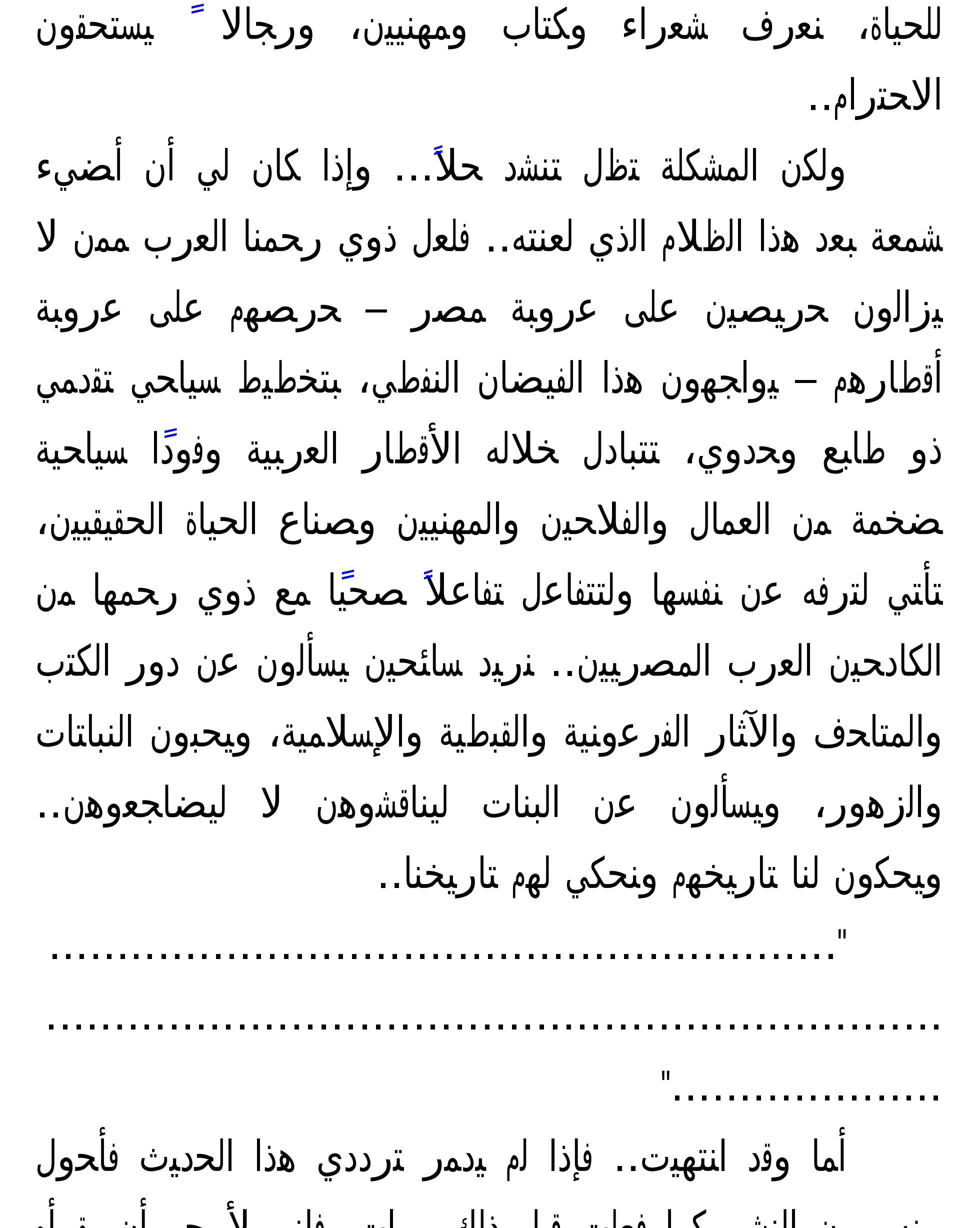
والغريب أن هذا التشهير السخيف والمزري بالمرأة المصرية، وبأخلاق المصريين عمومًا، يصدر عن إخواننا العرب النفطيين، وهم يلبسون عمامات التقى، ومسابح الإيمان، فحين يقال أن المصريين يقبلون الرشوة، أو يكذبون، أو ينافقون، أو أن المصريات متحلّلات، ينسى القائلون بهذا أنهم يسجلون على أنفسهم لا أخلاقيتهم، فهم يتحدثون عن مثالب خلقية، لا يمكن أن تتم دون طرفين، فلا فرق في المنظور الأخلاقي بين من تبيع جسـدها ومن يشتريه منها، بل لعلها أفضل منه، إذ قد تكون محتاجة، فبدلاً من أن يعينها أعان عليها الحاجة، ولا فرق بين الراشي والمرتشي، ولا بين بائع المخدرات ومسـتهلكها..

وحين تعمى النفطي العربي خبرته المحدودة، ضيقة الأفق، فيظن أن مصر هي شـارع الهرم، ويتصرف بأحلامنا الريفية المراهقة، ينسى أن في مصر أربعة آلاف مدينة وقرية في كل مدية عشرات بل مئات الشوارع والأزقة والحارات، لكن ليس فيها سوى شارع هرم واحد!.

وكما أن باريس ليست "مورنمارتر" أو "الاستربيز".. فإن مصر لمن يريد أن يعرفها هي: الحسينية وبولاق والسيدة زينب وهي "سعد زغلول" و "عرابي" و "عبد الناصر"، وهي أبطال أكتوبر، وهي "عبد المنعم رياض" و "أحمد إسماعيل".. وهي عشرات المجهولين ممن لا تعرفونهم، يقفون في وجه الحر اللافح ويعانون البرد القارص، من أجل قضية التحرر الوطني والانعتاق الطبقي والوحدة القومية!.

إن النمط النفطي في طبعته الخليجية، يضع عروبة مصر على شفا جرف من نار.. وهو على أي الأحوال نمط جديد على أمتنا العربية كلها.. وإنا لنذكر أننا عرفنا من العرب في الخمسينيات أنماطًا أخرى حببتنا في عروبتنا، عرفنا العرب البعثيين والشيوعيين والاستقلاليين والدستوريين والحركيين، من العراق وسوريا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا والسودان.. واختلفنا معهم واتفقنا معهم، وتحاورنا معهم، لكننا رأينا جيلاً كان يحلم بأمة عربية متحررة من الحاجة والتجزئة والاستعمار..

وحتى في زمن الكدر ذاك الذي نعيشه نحن العرب المصريين، ما زلنا نلتقي بهذا النوع من الذي يهوي النشَوات العليا



للحياة، نعرف شعراء وكتاب ومهنيين، ورجالا ً يستحقون الاحترام..

ولكن المشكلة تظل تنشد حلاً... وإذا كان لي أن أضيء شمعة بعد هذا الظلام الذي لعنته.. فلعل ذوي رحمنا العرب ممن لا يزالون حريصين على عروبة مصر – حرصهم على عروبة أقطارهم – يواجهون هذا الفيضان النفطي، بتخطيط سياحي تقدمي ذو طابع وحدوي، تتبادل خلاله الأقطار العربية وفودًا سياحية ضخمة من العمال والفلاحين والمهنيين وصناع الحياة الحقيقيين، تأتي لترفه عن نفسها ولتتفاعل تفاعلاً صحيًا مع ذوي رحمها من الكادحين العرب المصريين.. نريد سائحين يسألون عن دور الكتب والمتاحف والآثار الفرعونية والقبطية والإسلامية، ويحبون النباتات والزهور، ويسألون عن البنات ليناقشوهن لا ليضاجعوهن.. ويحكون لنا تاريخهم ونحكي لهم تاريخنا..

"..
....
......................"

أما وقد انتهيت.. فإذا لم يدمر ترددي هذا الحديث فأحول بينه وبين النشر كما فعلت قبل ذلك مرات، فإني لأرجو أن يقرأه



العرب المصريون فينسونه، وأن يقرأه العرب غير المصريين فيذكرونه.. بل يتذاكرونه.

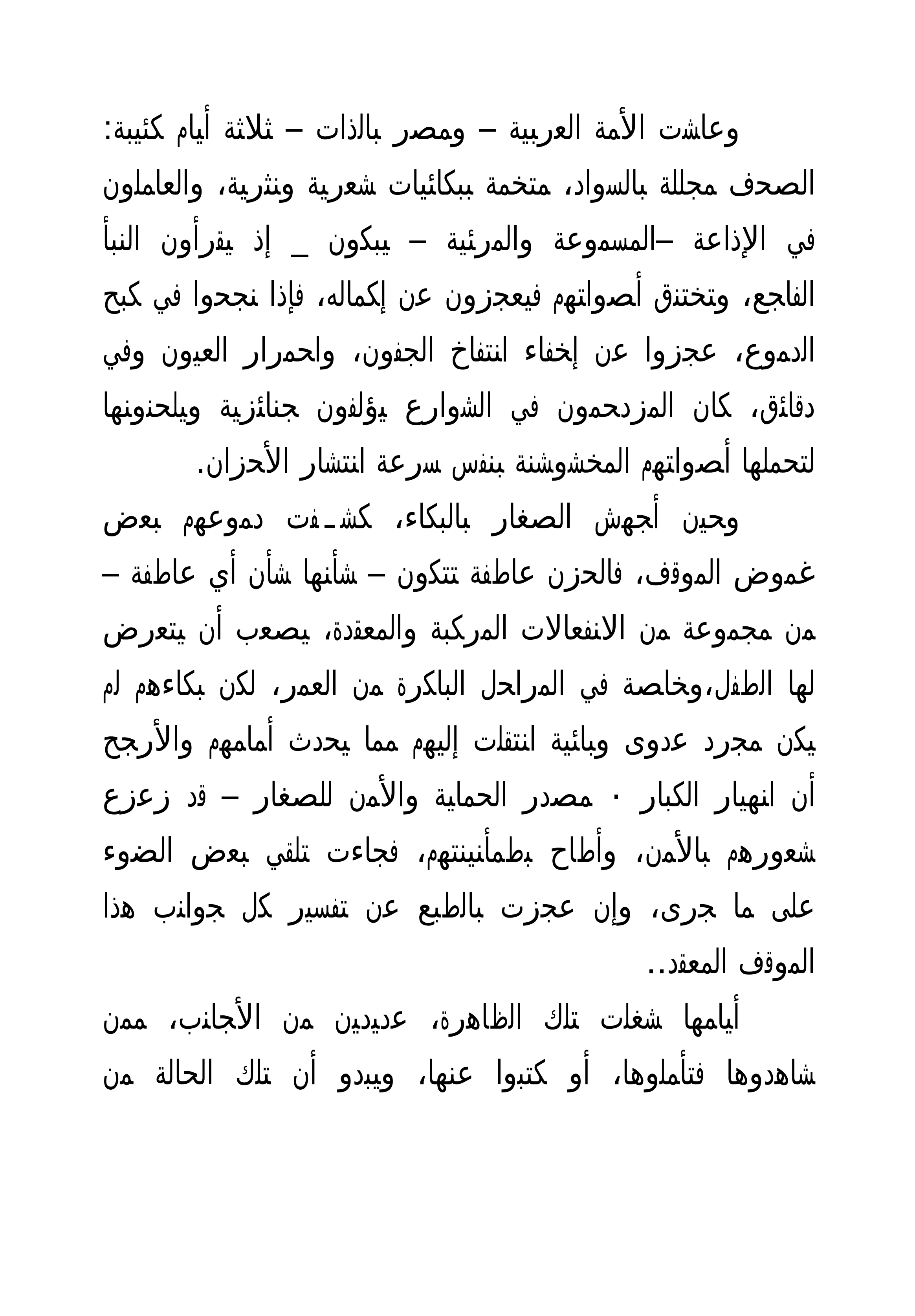
(١٩)

مواكب الدموع المصري

بين بطريركية عبد الناصر وأيوبية عبد الحليم حافظ*

في الليلة التي مات فيها "جمال عبد الناصر" (٢٨ سبتمبر "أيلول" ١٩٧٠) ذهل الناس في أربعة أرجاء المعمورة، لذلك الذي صنعه العرب على امتداد الأقطار التي ترسم خريطة أمتهم: بكت الأمهات بمجرد سماع الخبر، وانطلقت النساء حافيات الأقدام عاريات الرؤوس، محلولات الشعر، إلى حيث لا تعرفن، وضاق الرجال بالوحدة بين جدران البيوت مع أحزانهم، فخرجوا يجهشون بالبكاء في الطرقات، وحين حاولوا أن يوقفوا طوفان الدموع تجلدًا، قادهم العجز عن ذلك إلى مزيد من الدموع، وبدا كأن خريطة أمتنا تسبح في بحر من الأحزان بلا قرار.

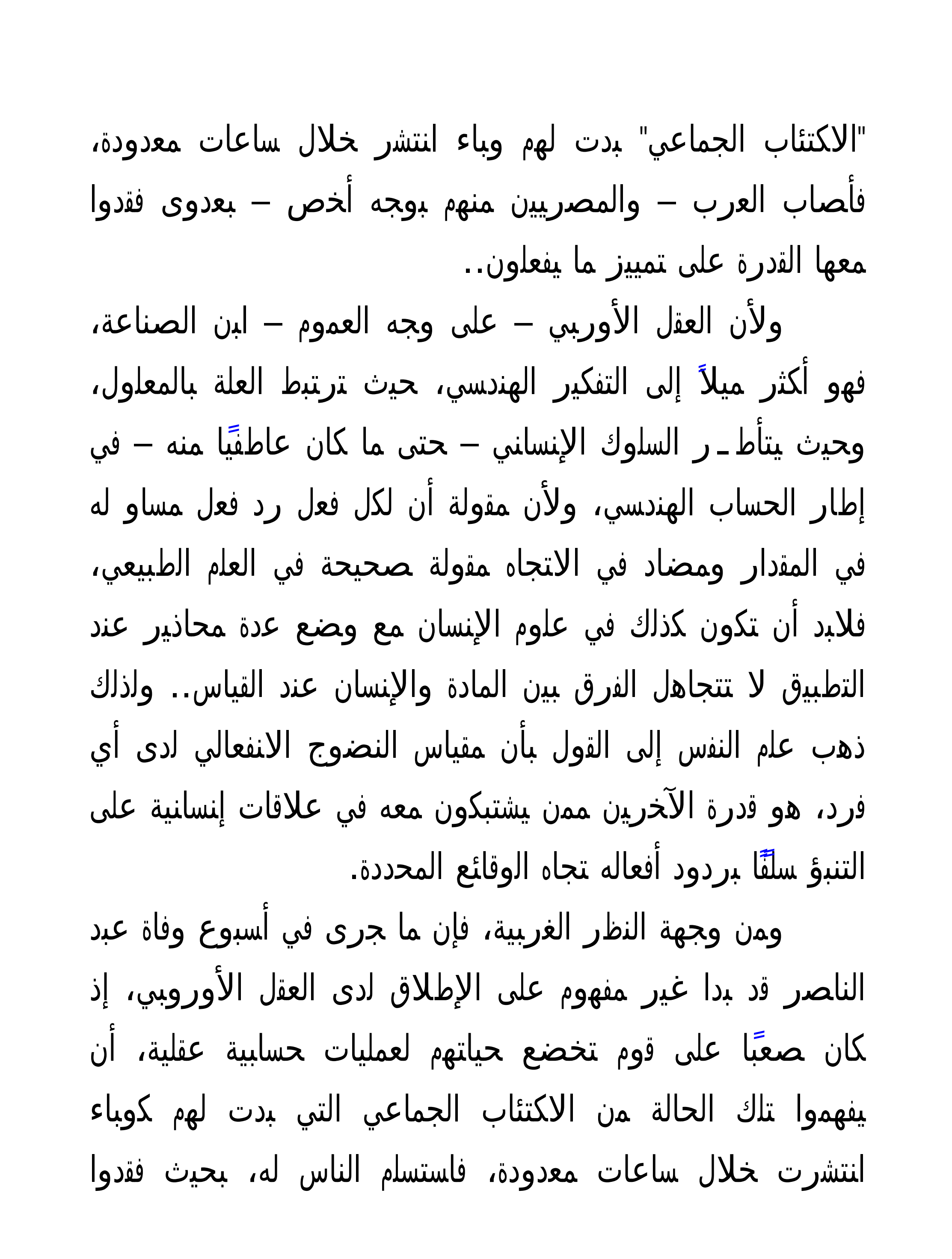
* نشر هذا المقال في مجلة "آفاق عربية" البغدادية – ١٩٧٨.



وعاشت الأمة العربية – ومصر بالذات – ثلاثة أيام كئيبة: الصحف مجللة بالسواد، متخمة ببكائيات شعرية ونثرية، والعاملون في الإذاعة –المسموعة والمرئية – يبكون _ إذ يقرأون النبأ الفاجع، وتختنق أصواتهم فيعجزون عن إكماله، فإذا نجحوا في كبح الدموع، عجزوا عن إخفاء انتفاخ الجفون، واحمرار العيون وفي دقائق، كان المزدحمون في الشوارع يؤلفون جنائزية ويلحنونها لتحملها أصواتهم المخشوشنة بنفس سرعة انتشار الأحزان.

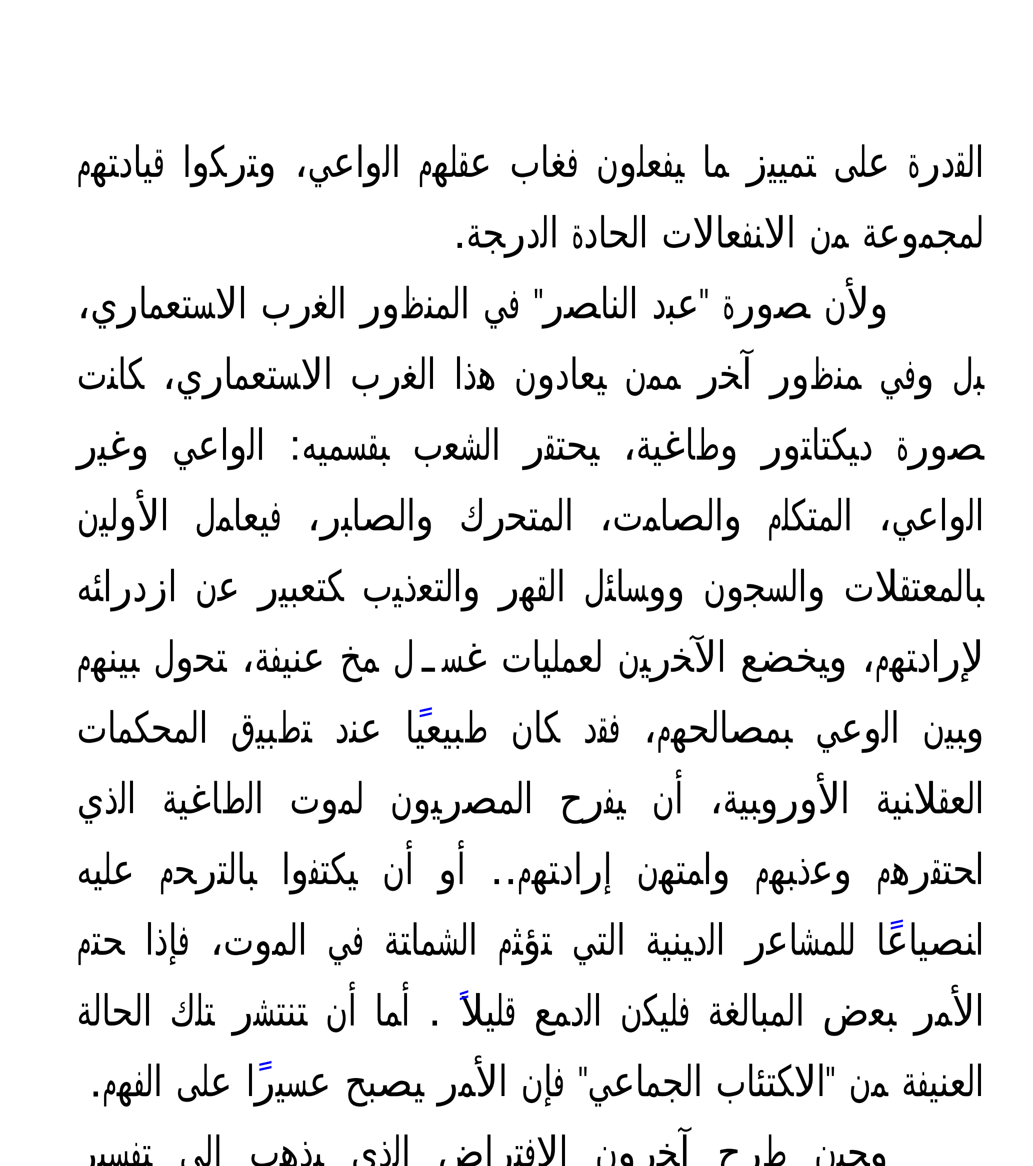
وحين أجهش الصغار بالبكاء، كشـفت دموعهم بعض غموض الموقف، فالحزن عاطفة تتكون – شأنها شأن أي عاطفة – من مجموعة من الانفعالات المركبة والمعقدة، يصعب أن يتعرض لها الطفل،وخاصة في المراحل الباكرة من العمر، لكن بكاءهم لم يكن مجرد عدوى وبائية انتقلت إليهم مما يحدث أمامهم والأرجح أن انهيار الكبار ٠ مصدر الحماية والأمن للصغار – قد زعزع شعورهم بالأمن، وأطاح بطمأنينتهم، فجاءت تلقي بعض الضوء على ما جرى، وإن عجزت بالطبع عن تفسير كل جوانب هذا الموقف المعقد..

أيامها شغلت تلك الظاهرة، عديدين من الأجانب، ممن شاهدوها فتأملوها، أو كتبوا عنها، ويبدو أن تلك الحالة من


"الاكتئاب الجماعي" بدت لهم وباء انتشر خلال ساعات معدودة، فأصاب العرب – والمصريين منهم بوجه أخص – بعدوى فقدوا معها القدرة على تمييز ما يفعلون..

ولأن العقل الأوربي – على وجه العموم – ابن الصناعة، فهو أكثر ميلاً إلى التفكير الهندسي، حيث ترتبط العلة بالمعلول، وحيث يتأطـر السلوك الإنساني – حتى ما كان عاطفيًا منه – في إطار الحساب الهندسي، ولأن مقولة أن لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد في الاتجاه مقولة صحيحة في العلم الطبيعي، فلابد أن تكون كذلك في علوم الإنسان مع وضع عدة محاذير عند التطبيق لا تتجاهل الفرق بين المادة والإنسان عند القياس.. ولذلك ذهب علم النفس إلى القول بأن مقياس النضوج الانفعالي لدى أي فرد، هو قدرة الآخرين ممن يشتبكون معه في علاقات إنسانية على التنبؤ سلفًا بردود أفعاله تجاه الوقائع المحددة.

ومن وجهة النظر الغربية، فإن ما جرى في أسبوع وفاة عبد الناصر قد بدا غير مفهوم على الإطلاق لدى العقل الأوروبي، إذ كان صعبًا على قوم تخضع حياتهم لعمليات حسابية عقلية، أن يفهموا تلك الحالة من الاكتئاب الجماعي التي بدت لهم كوباء انتشرت خلال ساعات معدودة، فاستسلم الناس له، بحيث فقدوا


القدرة على تمييز ما يفعلون فغاب عقلهم الواعي، وتركوا قيادتهم لمجموعة من الانفعالات الحادة الدرجة.

ولأن صورة "عبد الناصر" في المنظور الغرب الاستعماري، بل وفي منظور آخر ممن يعادون هذا الغرب الاستعماري، كانت صورة ديكتاتور وطاغية، يحتقر الشعب بقسميه: الواعي وغير الواعي، المتكلم والصامت، المتحرك والصابر، فيعامل الأولين بالمعتقلات والسجون ووسائل القهر والتعذيب كتعبير عن ازدرائه لإرادتهم، ويخضع الآخرين لعمليات غسـل مخ عنيفة، تحول بينهم وبين الوعي بمصالحهم، فقد كان طبيعيًا عند تطبيق المحكمات العقلانية الأوروبية، أن يفرح المصريون لموت الطاغية الذي احتقرهم وعذبهم وامتهن إرادتهم.. أو أن يكتفوا بالترحم عليه انصياعًا للمشاعر الدينية التي تؤثم الشماتة في الموت، فإذا حتم الأمر بعض المبالغة فليكن الدمع قليلاً . أما أن تنتشر تلك الحالة العنيفة من "الاكتئاب الجماعي" فإن الأمر يصبح عسيرًا على الفهم.

وحين طرح آخرون الافتراض الذي يذهب إلى تفسير "مواكب الدموع المصرية" التي ودعت "عبد الناصر" بأنها كانت تقديرًا لإيجابيات الرجل، وخصوا بالذكر منها سياسته المعادية للاستعمار، وإنجازاته الاجتماعية المتقدمة، قيل لهم أن معظم

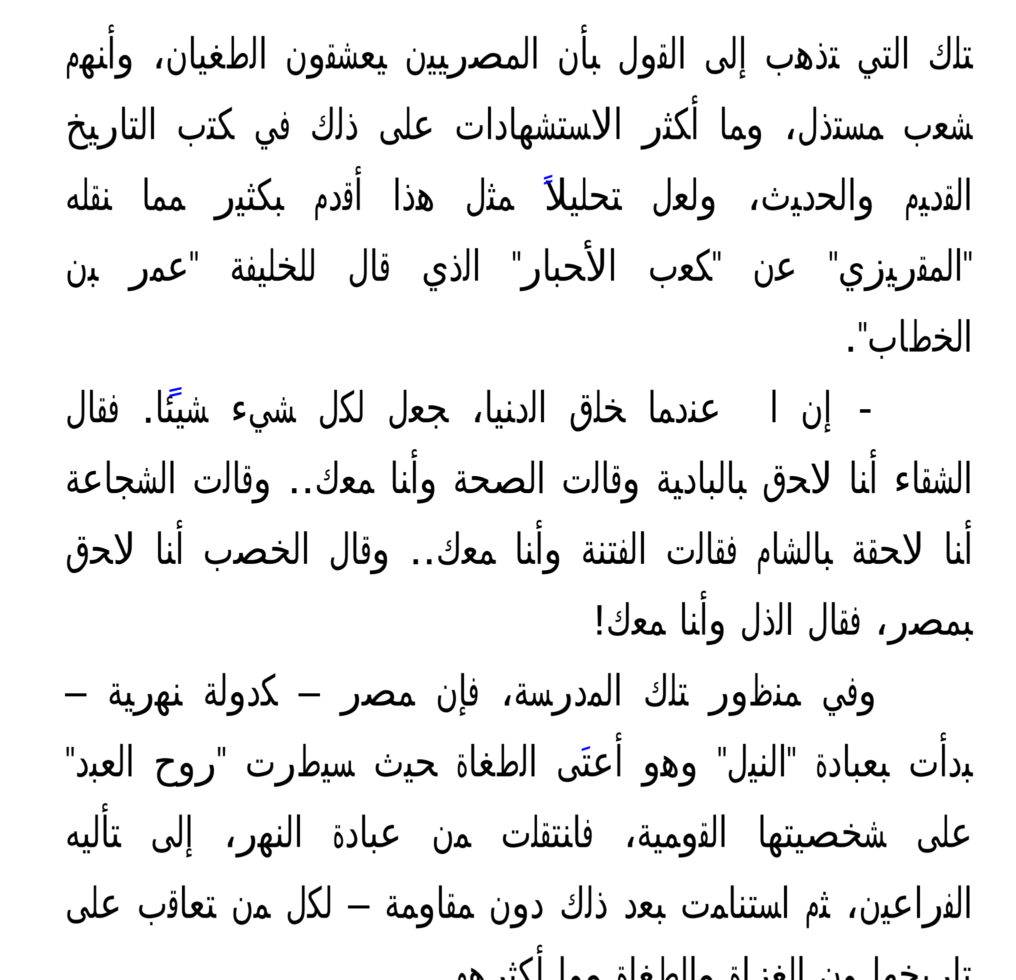
إيجابيات "عبد الناصر" قد غربت شمسها قبل أن تأفل شمس حياته، وأضافوا: لعل الطاعنين على "عبد الناصر" بأنه كان أعظم ديماجوجيّ البرجوازية العربية في كل تاريخها، لم يجدوا دليلاً قويًا يؤيدهم، كما وجدوه في هزيمة ١٩٦٧ التي كشفت عن أن عالم "عبد الناصر" لم يكن سوى أبنية من الورق القوي هدمت في ٦ ساعات، وجاء السقوط سريعًا وخاطفًا، بينما عنتريات "عبد الناصر" الكلامية لم تغادر الآذان بعد.

وقد فسرت الصحف الغربية – وخاصة الأمريكية – دهشتها للاستقبال البالغ الحرارة الذي نظمه السودانيون لعبد العناصر، حين سافر ليشهد مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في أغسطس ١٩٦٧ وبعد ما يقرب من شهرين على الهزيمة، فقالت أنه لأول مرة في التاريخ يحظى قائد مهزوم بذلك الاستقبال الذي ندر أن حظي به الغزاة المنتصرون، ولعل شيئًا من ذلك طال من حاولوا تحليل ما فعله المصريون والعرب في يوم ٩ و ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، فقد خرج الناس يطالبون عبد الناصر بالبقاء في منصبه بعد أن أضاع خمسي الأراضي المصرية، وألحق ما بقي من الأراضي الفلسطينية في يد العرب، بما احتل منها في عام ١٩٤٨، وفي لعبة

ديماجوجية تافهة تسبب في قتل آلاف من المصريين والعرب في لا معركة.

وفي الشهور الأخيرة من حياته، كان الخط البياني لإيجابيات الرجل في هبوط سريع، بل لعله بدا في أدنى درجاته عقب قبوله لمبادرة روجرز، بدرجة خلقت نوعًا من التوتر والغضب والخوف على مستقبل الوطن، شملت حتى أخاص الكوادر الناصرية التي عبرت عن قلقها ذاك في مجموعة الأسئلة التي وجهت إليه في آخر دورة حضرها للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، وهي الدور التي أعلن في خطاب افتتاحه لها قبوله للمبادرة الأمريكية، ولم يكن لدى أحد شكًا في أن أحداث أيلول الأردنية (١٩٧٠) كانت الحصاد المر لقبول عبد الناصر أن ينهي حرب الاستنزاف وأن يأمل خيرًا في الإمبريالية الأمريكية.

كان هذا الخط البياني الهابط في إيجابيات الرجل، هو السبب في أن كثيرين لم يقتنعوا بالافتراض الذي يذهب إلى أن الاكتئاب الجماعي المصري عند وفاة "عبد الناصر"، كنا تقديرًا لإيجابياته. وبانهيار الاحتمال المنطقي الوحيد لتفسير ظاهرة "الاكتئاب الجماعي" على "عبد الناصر"، أصبح البحث التاريخي مطروحًا. وهنا برزت واحدة من أشهر المقولات عن الشخصية المصرية،


تلك التي تذهب إلى القول بأن المصريين يعشقون الطغيان، وأنهم شعب مستذل، وما أكثر الاستشهادات على ذلك في كتب التاريخ القديم والحديث، ولعل تحليلاً مثل هذا أقدم بكثير مما نقله "المقريزي" عن "كعب الأحبار" الذي قال للخليفة "عمر بن الخطاب".

- إن ا عندما خلق الدنيا، جعل لكل شيء شيئًا. فقال الشقاء أنا لاحق بالبادية وقالت الصحة وأنا معك.. وقالت الشجاعة أنا لاحقة بالشام فقالت الفتنة وأنا معك.. وقال الخصب أنا لاحق بمصر، فقال الذل وأنا معك!

وفي منظور تلك المدرسة، فإن مصر – كدولة نهرية – بدأت بعبادة "النيل" وهو أعتَى الطغاة حيث سيطرت "روح العبد" على شخصيتها القومية، فانتقلت من عبادة النهر، إلى تأليه الفراعين، ثم استنامت بعد ذلك دون مقاومة – لكل من تعاقب على تاريخها من الغزاة والطغاة وما أكثرهم.

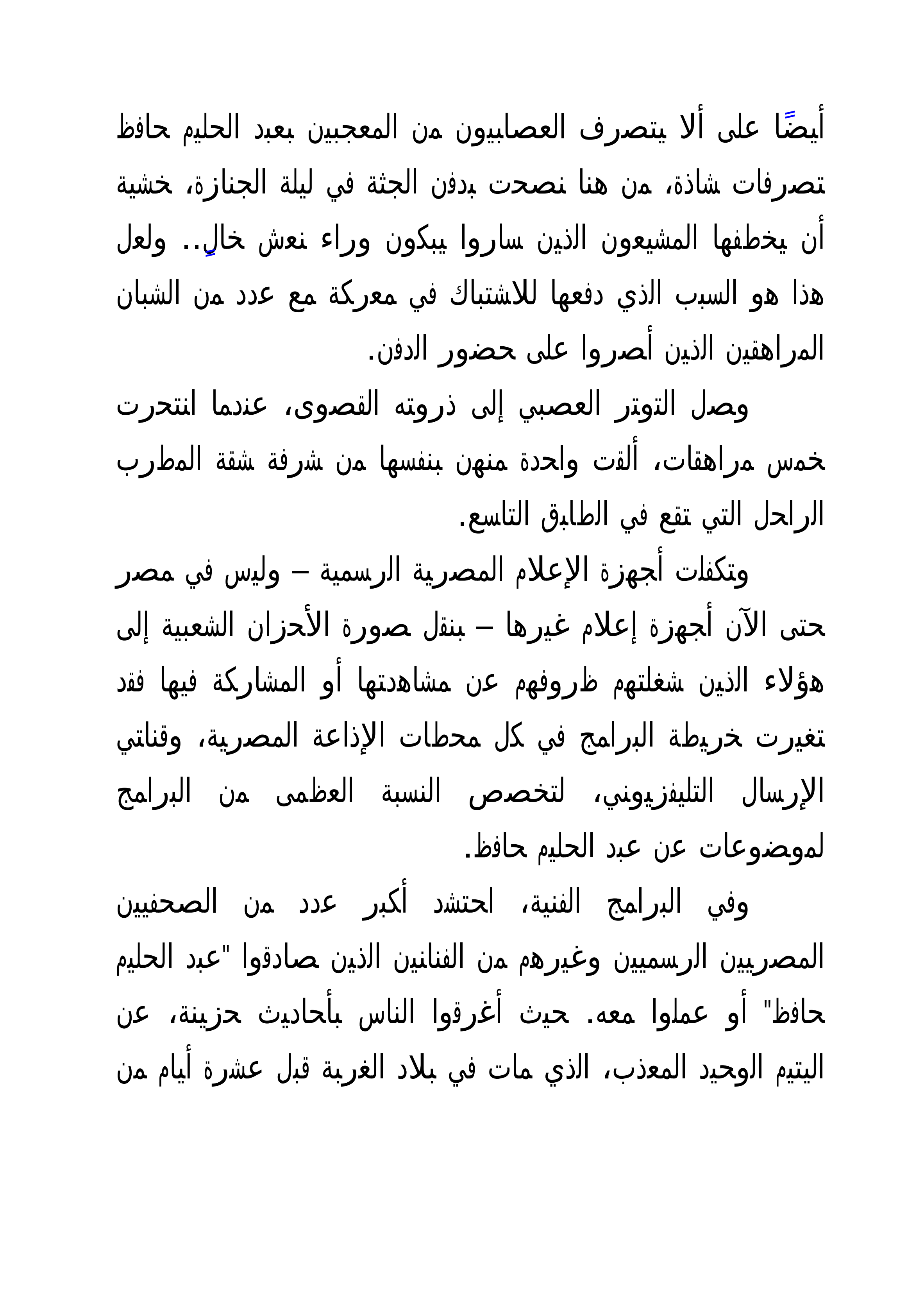
"ونفسية العبيد" تلك، هي التي جعلت المصريين يودعون جلادهم "عبد الناصر" بكل ذلك الحزن الجماعي العنيف، كأنهم لا يستطيعون أن يعيشوا دون أن يُجلدوا أن يُعذبوا، فهم قوم

"مازوكيون" يتلذذون بالطغيان ويستمتعون بالقسوة، ويصنعون الطاغية إذ عز وجوده.

* * *

وآخر مشاهد الحزن الجماعي المصري، كانت جنازة المطرب "عبد الحليم حافظ" الذي مات بلندن في ساعة متأخرة في ليلة ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧٧.. فما كاد النبأ يذاع، حتى شغلت الصحف المصرية نفسها به، وشغلت به الناس، فعاش معظم المصريين – وخاصة الأجيال الشابة من سكان المدن الكبرى – حالة من الحزن الشديد. ووفقًا لما ذكرته الصحف المصرية، فقد ودعته أكثر من نصف مليون شاب وفتاة ورجل وامرأة، وشوهد كثيرون منهم وهم يبكون بحرقة ويصرخون بعصبية، وتوقعت أجهزة الأمن المصرية – وفقًا لخبرتها – أن تواجه بزحام يصعب التحكم فيه، لا من حيث الحجم فحسْب، ولكن من حيث طابع السلوك الجمعي نفسه، وصح ما توقعته إذ أدى سلوك بعض المشيعين المتطرف في عصبيته، إلى إصابة بعضًا منهم بالإغماء والتشنج العصبي، فضلاً عن إصابات تولدت من الزحام العنيف.

ومع أن أجهزة الأمن المصرية كانت حريصة تمامًا على ألا تتيح لأحد أن يستغل الزحام استغلالاً سياسيًا، فقد كانت حريصة



أيضًا على ألا يتصرف العصابيون من المعجبين بعبد الحليم حافظ تصرفات شاذة، من هنا نصحت بدفن الجثة في ليلة الجنازة، خشية أن يخطفها المشيعون الذين ساروا يبكون وراء نعش خالٍ.. ولعل هذا هو السبب الذي دفعها للاشتباك في معركة مع عدد من الشبان المراهقين الذين أصروا على حضور الدفن.

وصل التوتر العصبي إلى ذروته القصوى، عندما انتحرت خمس مراهقات، ألقت واحدة منهن بنفسها من شرفة شقة المطرب الراحل التي تقع في الطابق التاسع.

وتكفلت أجهزة الإعلام المصرية الرسمية – وليس في مصر حتى الآن أجهزة إعلام غيرها – بنقل صورة الأحزان الشعبية إلى هؤلاء الذين شغلتهم ظروفهم عن مشاهدتها أو المشاركة فيها فقد تغيرت خريطة البرامج في كل محطات الإذاعة المصرية، وقناتي الإرسال التليفزيوني، لتخصص النسبة العظمى من البرامج لموضوعات عن عبد الحليم حافظ.

وفي البرامج الفنية، احتشد أكبر عدد من الصحفيين المصريين الرسميين وغيرهم من الفنانين الذين صادقوا "عبد الحليم حافظ" أو عملوا معه. حيث أغرقوا الناس بأحاديث حزينة، عن اليتيم الوحيد المعذب، الذي مات في بلاد الغربة قبل عشرة أيام من

الحفل السنوي الذي اعتاد أن يغني فيه للناس في ليلة "شم النسيم". ومن بين أغاني "عبد الحليم حافظ" العديدة اختارت تلك البرامج أكثرها حزناً وأقربها وصف ظروف مرضه وموته، وهو ما ساهم في استكمال ملامح مناخ الاكتئاب.

وبالرغم من تواكب حدث وفاة عبد الحليم حافظ مع حدث آخر بالغ الأهمية، إذ كان الرئيس المصري في زيارة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أفردت صحف القاهرة لنبأ الوفاة أعز الأمكنة في صدر صفحاتها، ولم تقل اهتمامها به عن الاهتمام الذي منحته لمحادثات الرئيس السادات و "كارتر"، وهي المباحث التي كان مفهومًا أن نتيجتها ستحدد مستقبل التسوية السلمية وشروطها[١].

وقد ذكر بعض من شغلوا بمتابعة الصحافة المصرية أيام وفاة عبد الحليم حافظ، أن جريدة "الأهرام" – أكبر وأقدم الصحف القاهرية- قد نشرت الخبر- الذي كان قد أذيع متأخرًا – مختصرًا وغير مؤكد في طبعتها الأولى، ومع أنها أعادت نشره موسعًا في الطبعات التالية، واحتفلت له بمكانة بين الأخبار الهامة في صفحتها

---

(١) ثبت فيما بعد، أن فكرة مبادرة السادات بزيارة القدس نبتت خلال هذه الزيارة، التي كانت أول لقاء بين السادات وكارتر.

الأولى لكن المساحة التي منحتها له، والتفصيلات التي ضمنتها الخبر، ظلت مع ذلك أقل من تلك المساحات التي منحتها صحيفتي "الجمهورية" و "الأخبار" القاهريتين. ومما زاد الطين بلة، أن كميات كبيرة من الطبعة الأولى "للأهرام" طرحت في أسواق القاهرة في الصباح المبكر. وحين قارن المعجبون بعبد الحليم حافظ، الطريقة التي نشر بها الخبر في الصحف الثلاث، غضبوا من "الأهرام" التي رأوا أنها لم تمنح معبودهم الراحل ما يستحقه من اهتمام.. وعاقبوها بمقاطعتها في الأيام التالية، بينما شجع النجاح الذي لاقته الصحيفتان الأخريتان أقسامهما الفنية على تخصيص صفحات يومية عن حياة الفقيد وأنباء ما بعد وفاته.

ووصل اهتمام المجلات الأسبوعية إلى الذروة، وحتى تلك المجلات التي يغلب عليها الطابع السياسي (روز اليوسف – أكتوبر – آخر ساعة –المصور). انقلب اهتمامها إلى عبد الحليم، فمنحته بكرم زائد أغلفتها، وأصدرت أعدادًا خاصة مجللة بالسواد والأحزان عن العندليب الراحل. وليس الأمر في حاجة إلى التأكيد بأن ما فعلته المجلات الفنية المتخصصة كان شيئًا غير مسبوق!.

ولا تفسير للسرعة المذهلة التي مكنت كل الصحف والمجلات من إعداد ونشر هذا الفيض الغزير من الموضوعات عن

"عبد الحليم حافظ"، إلا أن فريقًا متخصصًا – بين محرريها – في "بروباجندا الموت" كان يستعد منذ سنوات لهذا الحدث الهائل.. صحيح أن تلك الصحف تعاني من ركود في توزيعها وانصراف القراء عنها، مما يجعل وفاة "عبد الحليم حافظ" تبدو كقشة تنقذها من الغرق، إلا أن ذلك لا يبرر هذا النجاح المذهل في تغطية الحدث في وقت قصير جدًا.

ففي وقت واحد بدأت ثلاث مجلات أسبوعية مصرية تنشر على حلقات ثلاث مذكرات مختلفة لعبد الحليم حافظ وفي نفس الأسبوع الذي مات فيه. وخلال الأربعين يومًا التالية كان أكثر من عشرين كاتبًا قد انتهوا من طبع وتأليف وتوزيع مؤلفاتهم الضخمة عن حياة وأغاني عبد الحليم حافظ حيث بيعت بأسعار مرتفعة نسبيًا.

والظاهرة التي أثارت الدهشة، أن كل ذلك الركام من الأعداد الخاصة للمجلات، والكتب وعشرات البطاقات التي تحمل صور الفقيد الكبير، قد نفد بشكل سريع وبعد ساعات من صدوره، وبيع معظمه بأضعاف الثمن في مساء نفس يوم صدوره، وتذكر مصادر صحفية أن توزيع مجلة "صباح الخير" قد ارتفع خمسين

ألف نسخة بسبب نشرها لمذكرات عن الحياة العاطفية والجنسية للمطرب الراحل.

ولم يكن طبيعيًا أن يمر هذا الاهتمام المبالغ فيه، بما تضمنه من اكتئاب جماعي، دون أن يثير دهشة داخل مصر وفي حدود أمتها، وربما على مستوى العالم – ومبرر تكل الدهشة أن الأسابيع العشرة التي سبقت وفاة "عبد الحليم حافظ"، قد شهدت حديثًا مفصلا شغل الناس – داخل مصر وخارجها – يسعى إلى تحليل مغزى أحداث يومي ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني(١٩٧٧)، في محاولة لاكتشاف دوافعها ونتائجها.

وبصرف النظر عن الخلاف في تفسير تلك الأحداث بين المراجع المصرية الرسمية، التي اعتبرتها من فعل محرضين – هم الناصريون والشيوعيون – استغلوا وضعًا اقتصاديًا متردیًا، وبي التفسير المضاد الذي قدمه المتهمون باستغلال الموقف، من أنها "انتفاضة شعبية"، فثمة اتفاق بين الجميع على أن الأحداث نفسها كانت تعكس نوعًا من التوتر الاجتماعي الشديد، وعلى صعيد البنية الطبقية للمجتمع المصري.. وهو توتر صبت فيه أزمة اقتصادية خانقة فازداد اشتعالاً. حتى ليصبح القول بأن مصر كانت – وما زالت – على مشارف مجاعة، قولاً لا يتضمن مبالغة كثيرة.

وبصرف النظر أيضًا عن الخلاف بين من كانوا يأملون أن تأتي مباحثات "كارتر – السادات" بنتيجة، وبين من كانوا يرفضون مبدأ اللقاء بينهما أصلاً، كجزء من رفضهم للتعامل مع أمريكا، فثمة اتفاق بين الجميع على أن متابعة اللقاء – على الأقل – كان هو السلوك اللائق بجدية الموقف على جميع الأصعدة.

في ضوء كل تلك المعطيات، بدا إغراق المصريين في الحزن على "عبد الحليم حافظ" أمر يبعث على الدهشة. وإذا كان العرب غير المصريين قد شاركوا – بدرجات متفاوتة – في الحزن على عبد الناصر، فإن بعضهم قد شارك أيضًا في الحزن على عبد الحليم حافظ، لكن كثرتهم الكبرى، شأنهم في ذلك شأن الأوربيين – بل وبعض المصريين – قد دهشوا لمواكب الدموع المصرية التي ودعت "العندليب الأسمر". فمهما اختلف الناس حول "عبد الناصر"، فهو في النهاية زعيم وطني من النوع النادر الذي لا يتكرر كثيرًا في حياة الأمم.. سواء بعيوبه، أو بمحاسنه، ومن الطبيعي أن تترك وفاته المفاجئة رد فعل يصعب التحكم فيه، لكن الأمر بالنسبة لعبد الحليم حافظ يختلف، ذلك أنه كان مجرد مطرب ذو صوت شجي، ولم تكن له خارج تلك الحدود أية أهمية خاصة.. فما هو بزعيم سياسي، ولا غازيًا عسكريًا، والمتخصصون في الأصوات، كانوا

يرون مساحة صوته محدودة، بل أنه لم يكن حتى فنانًا خالقًا، وأنه صاحب موهبة طبيعية – يختلف فيها التقدير – سخرها لتكون واسطة لنقل المواهب الخلاقة التي يتمتع بها غيره من الملحنين والشعراء.

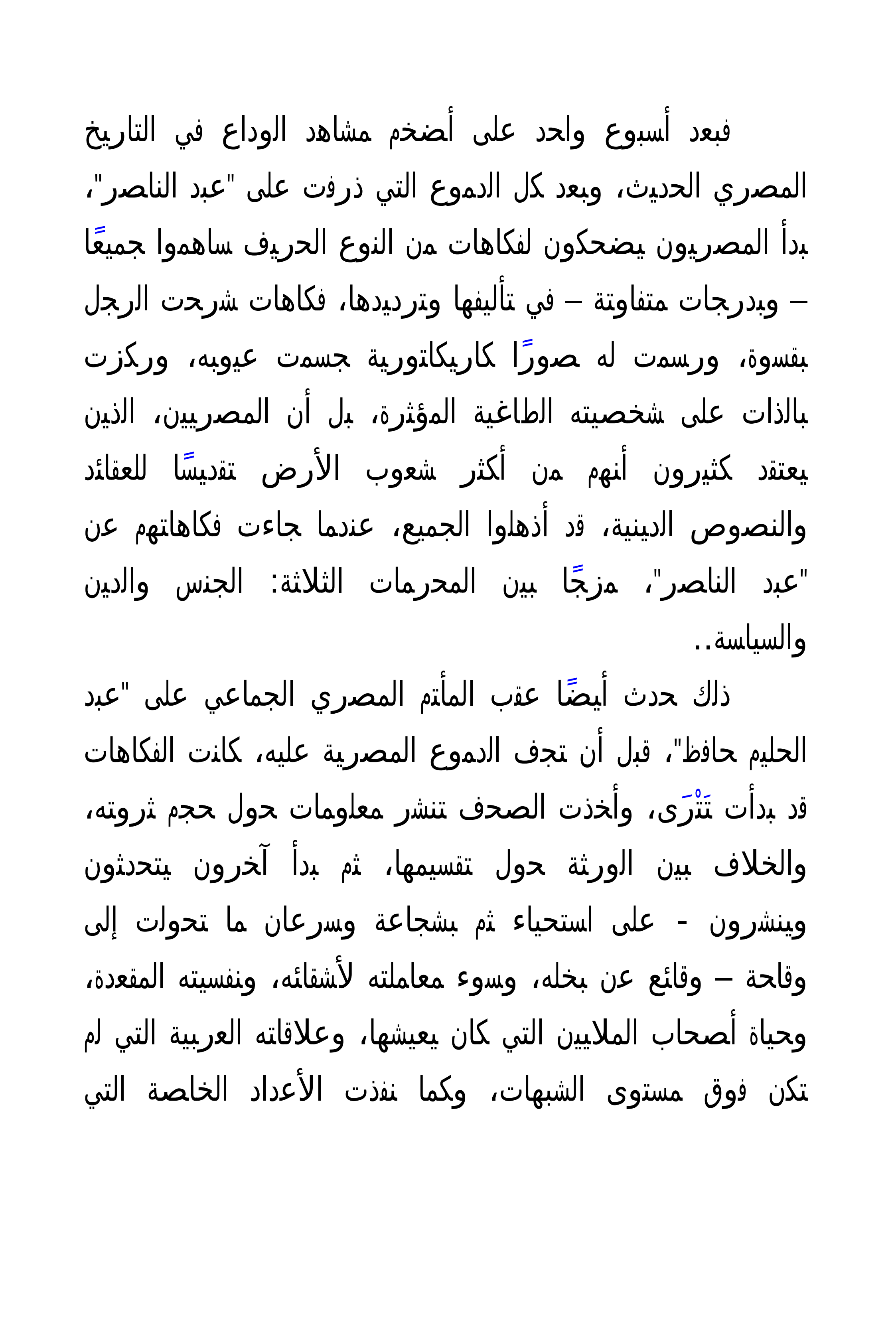
وفي السنوات الأخيرة من حياته، كان خصومه قد استغلوا عيوبه الشخصية للتشهير به، فنجحوا في رسم ملامح إنسان أناني نرجسي، يكره أن ينجح الآخرون ويسعى لتحطيم كل موهبة تبدأ في صعود السلم خشية أن تلحقه على القمة التي كان حريصًا على أن ينفرد بها وحده.. وكانت متواترة ومنشورة محاولاته لتعويق صعود شباب المؤدين من الرجال (هاني شاكر مثلاً) ونجوم المؤدين من النساء (وردة الجزائرية). والطابع الكارامازوفي الذي حكم علاقته بشقيقه الأكبر المطرب إسماعيل شبانه.

وتطبيقًا لقواعد المنطق. فإن أحزان المصريين على "عبد الحليم حافظ"، لم تجد لها مبررًا كافيًا عند هؤلاء. فعلى المستوى العام، لم يكن القلب المصري خاليًا من هموم الوطن الكبرى، ولم تكن آثار التوتر الطبقي العنيف الذي تفجر في تظاهرات ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة لم تحدث منذ ربع قرن قد انتهت بعد، بل إن الأحداث ذاتها قد دفعت الحكومة المصرية إلى إجراءات وقائية

عملية وتشريعية، خلقت بعض الضغط على الجماهير المصرية، دون أن تبدو بارقة إيجابية تزيل أسباب الأحداث، وهو أمر زاد من التوتر الطبقي برغم الهدوء السطحي. وكان ما يجري في واشنطن بالغ الأهمية إذ كانت سياسة التسوية السلمية تمر بمأزق حاد، بعد أن حرقت باتفاقية سيناء الثانية إمكان العدول عنها إلى نقيضها.. وعلى المستوى الشخصي، رأى كثيرون أن "عبد الحليم حافظ" لم يكن يستحق كل ذلك الحزن.. لا بما أداه ولا بما سلكه.

واحد من الأشقاء العرب غير المصرين – من قطر عربي تقدمي – بدت له الدموع المصرية التي ودعت "عبد الحليم حافظ" نموذجًا للتفاهة والسخف وبلادة الحس وانعدام الشعور بالمسئولية.. أما وذلك ما قاله وأعلنه جهرًا أمام مصريين تقدميين، فالأرجح أن ضرورات المجاملة قد جعلته يعقل لسانه عن أن يفيض ويزيد، ولعله قد فعل ذلك من وراء ظهورهم.

ويبدو أن المصريين كانوا مصرين – بسلوكهم الجماعي – على أن يستعصوا على الفهم أو التحليل أو كانوا – بسبب مازوكيتهم طبعًا – حريصين على أن يأتوا من التصرفات ما يحمل حتى أصدقائهم وأشقائهم على نعتهم بأقسى النعوت.



فبعد أسبوع واحد على أضخم مشاهد الوداع في التاريخ المصري الحديث، وبعد كل الدموع التي ذرفت على "عبد الناصر"، بدأ المصريون يضحكون لفكاهات من النوع الحريف ساهموا جميعًا – وبدرجات متفاوتة – في تأليفها وترديدها، فكاهات شرحت الرجل بقسوة، ورسمت له صورًا كاريكاتورية جسمت عيوبه، وركزت بالذات على شخصيته الطاغية المؤثرة، بل أن المصريين، الذين يعتقد كثيرون أنهم من أكثر شعوب الأرض تقديسًا للعقائد والنصوص الدينية، قد أذهلوا الجميع، عندما جاءت فكاهاتهم عن "عبد الناصر"، مزجًا بين المحرمات الثلاثة: الجنس والدين والسياسة..

ذلك حدث أيضًا عقب المأتم المصري الجماعي على "عبد الحليم حافظ"، قبل أن تجف الدموع المصرية عليه، كانت الفكاهات قد بدأت تَتْرَى، وأخذت الصحف تنشر معلومات حول حجم ثروته، والخلاف بين الورثة حول تقسيمها، ثم بدأ آخرون يتحدثون وينشرون - على استحياء ثم بشجاعة وسرعان ما تحولت إلى وقاحة – وقائع عن بخله، وسوء معاملته لأشقائه، ونفسيته المقعدة، وحياة أصحاب الملايين التي كان يعيشها، وعلاقاته العربية التي لم تكن فوق مستوى الشبهات، وكما نفذت الأعداد الخاصة التي

أصدرتها الصحف عن حياته وأمجاده وعطائه وبره وخيره وشبابه المأسوف عليه، فقد تابع المصريون بشغف حقيقي زحام الأخبار المضادة.. فنفذت الصحف المصرية التي نشرتها وهو ما أغراها بالمبالغة في النشر.

وكما غضب الناس من "الأهرام" لأنها لم تبك على عبد الحليم حافظ كما ينبغي فقاطعوها، فقد غضبوا منها لأنها لم تشهر به كما ينبغي، وقاطعوها أيضًا!!

وبالانتقال من مواكب الدموع إلى مهرجانات الضحك والتهريج.. زادت عريضة الاتهام الموجهة إلى الشعب المصري تهمة جديدة.. إننا لم نعد أمام شعب مُستذل، مازوكي، تافه، بل وشيزوفرينك أيضًا، فهذا الانتقال الهيستيري، من الحزن الفاجع، إلى الضحك الهادر، ومن التقديس إلى التجريح، ومن البكاء حبًا إلى السخرية كرهًا أو ازدراء في نفس الزمن، من الأمور التي لا تخفى دلالتها على أحد.. وفي أهون التقديرات فإن ذلك دليل على عدم النضوج الانفعالي إن لم يكن دليلاً على الفصام!

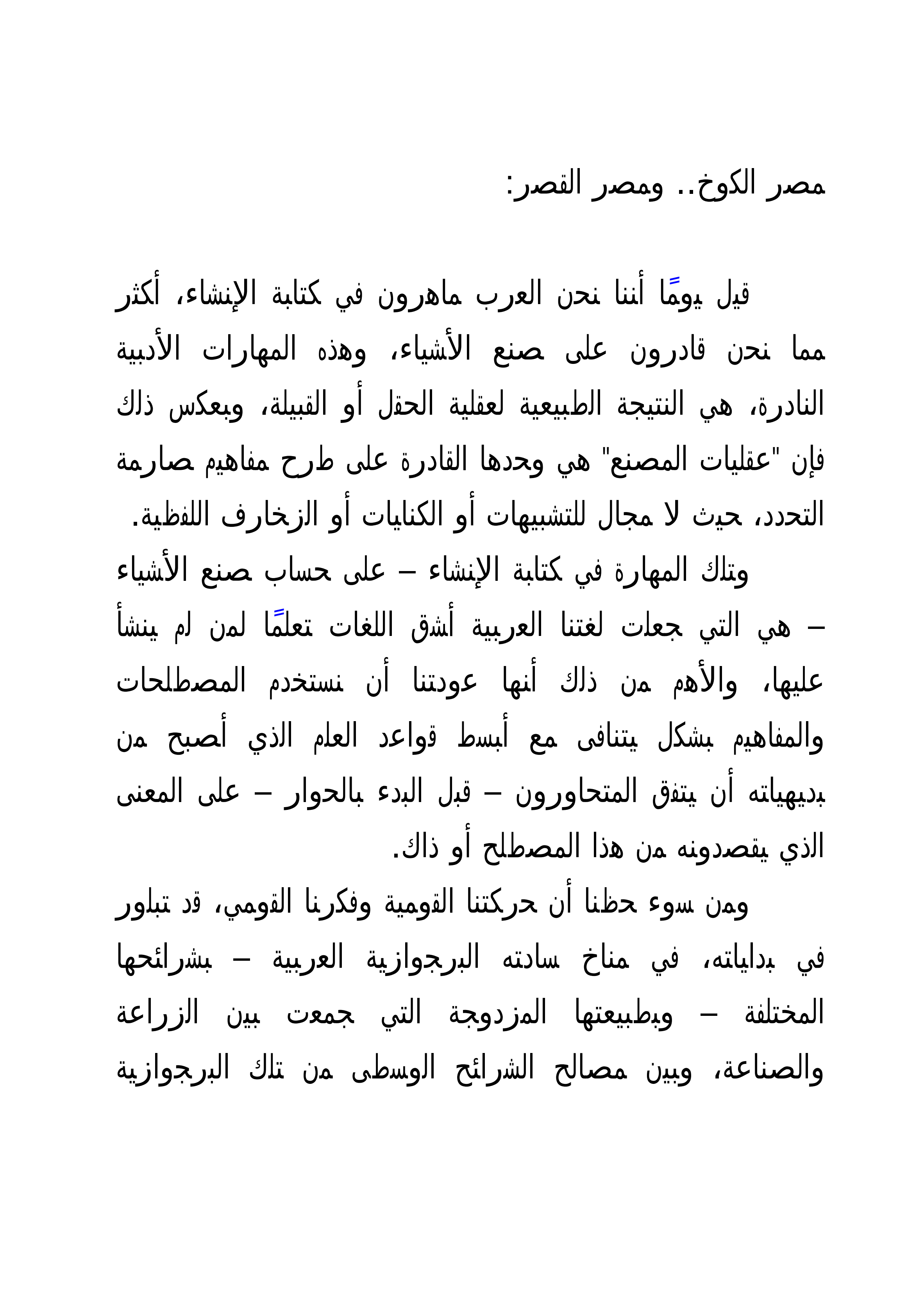
وربما كان مقبولاً – ببعض غُصة – أن يُلجئنا "عبد الناصر" إلى موقف دفاع نبرر به حزننا عليه وهو – فيما يرى البعض –

الذي سقى المصريين الذل كؤوسًا، أما أن نستند إلى الجدار بسبب "عبد الحليم حافظ".. فإن المهزلة تكون قد تمت فصولاً........!.

لكن ما يخفف بعض العناء أن نحتشد لفهم الظاهرة بمنهج العلم وأسلوبه، وكما أن العلم يرفض إصدار الأحكام التي تتميز بالتطرف الهيستيري مع أي ظاهرة أو ضدها، فهو يرفض أيضًا تكوين انطباعات غير ناضجة، أو التنفيس عن مشاعر النقص الحقيقية أو المتوهمة بإدانة الآخرين.

ومن ينشدون الحقيقة، هم أول من يعرفون أن الطريق إليها يبدأ بالتجرد الكامل من كل شيء إلا منهج العلم وأسلوبه. وحتى هؤلاء الذين يزعمون لأنفسهم الانتماء للشعب – بمفهومه التاريخي والآني والمستقبلي – يفيدهم دائمًا أن يبدأوا البرهنة على صحة ما يسوقونه مع معطيات وقد تجردوا من هذا الانتماء، يقفون حيث يقف المحايدون، بل الطاعنون المجّرحون، ليكسبوا بالمنطق، أرض لا يكسبهم إياها إطلاق الأحكام الجاهزة، أو الشعارات الساخنة.

ومن هنا نبدأ..............!



مصر الكوخ.. ومصر القصر:

قيل يومًا أننا نحن العرب ماهرون في كتابة الإنشاء، أكثر مما نحن قادرون على صنع الأشياء، وهذه المهارات الأدبية النادرة، هي النتيجة الطبيعية لعقلية الحقل أو القبيلة، وبعكس ذلك فإن "عقليات المصنع" هي وحدها القادرة على طرح مفاهيم صارمة التحدد، حيث لا مجال للتشبيهات أو الكنايات أو الزخارف اللفظية.

وتلك المهارة في كتابة الإنشاء – على حساب صنع الأشياء – هي التي جعلت لغتنا العربية أشق اللغات تعلمًا لمن لم ينشأ عليها، والأهم من ذلك أنها عودتنا أن نستخدم المصطلحات والمفاهيم بشكل يتنافى مع أبسط قواعد العلم الذي أصبح من بديهياته أن يتفق المتحاورون – قبل البدء بالحوار – على المعنى الذي يقصدونه من هذا المصطلح أو ذاك.

ومن سوء حظنا أن حركتنا القومية وفكرنا القومي، قد تبلور في بداياته، في مناخ سادته البرجوازية العربية – بشرائحها المختلفة – وبطبيعتها المزدوجة التي جمعت بين الزراعة والصناعة، وبين مصالح الشرائح الوسطى من تلك البرجوازية

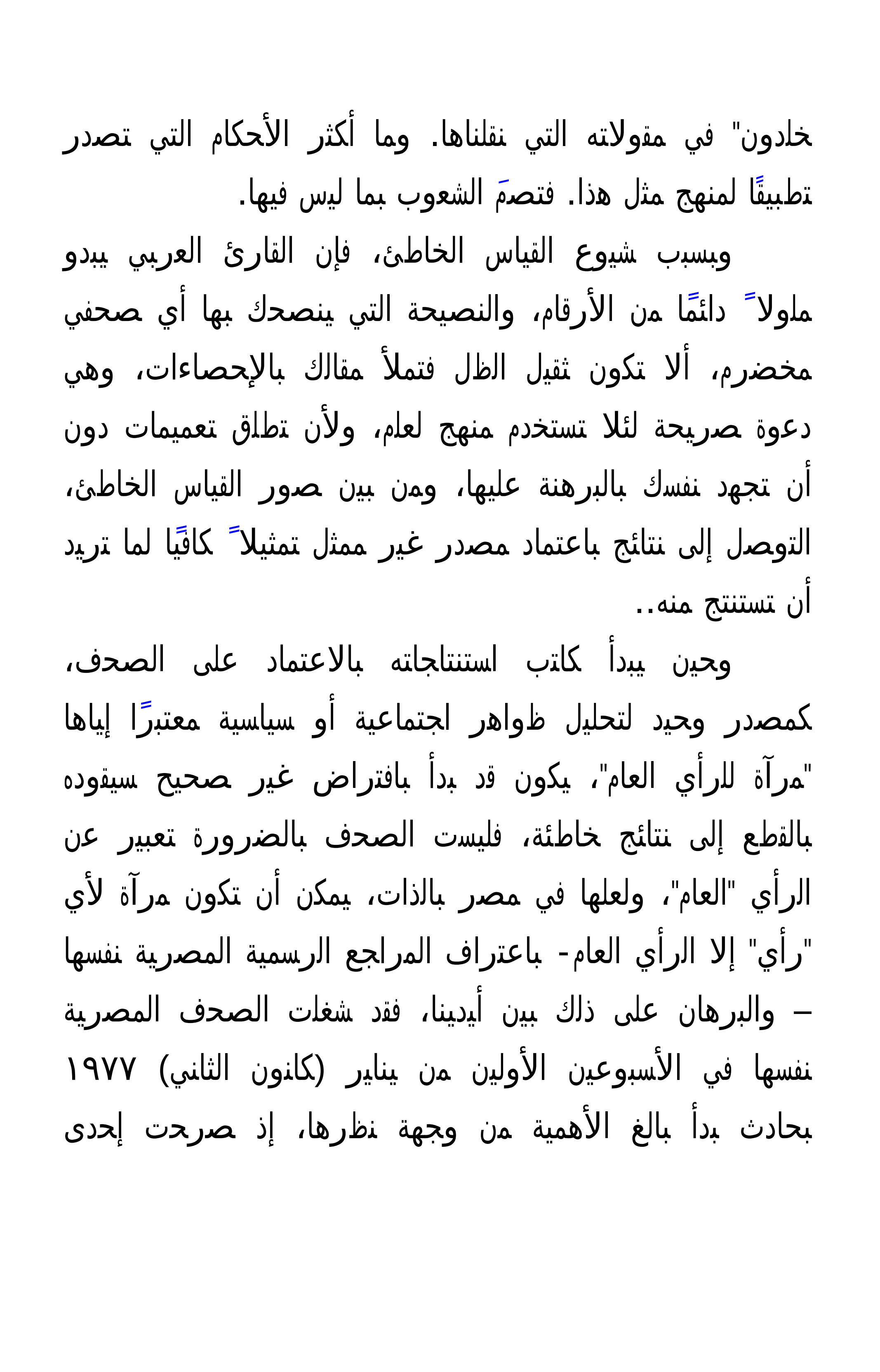
ويوتوبيات الشرائح الصغرى منها، وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن اصطبغت المفاهيم لدينا بطابع إنشائي، فساد الغموض مصطلحات مثل "الأمة" و "الشعب" في أدبياتنا السياسية والاجتماعية، وابتذلت مصطلحات كثيرة لكثرة ما استخدمت على غير معناها الحقيقي، غفلة أو قصدًا..

ولا شك أن "لينين" كان على حق عندما وقف وسط لندن، على يمينه يسكن الأغنياء: متخمون بالثراء والرفاهية. وعلى يساره حي للفقراء: جائع وعريان وجاهل ومضال.. ثم قال كلمته الشهيرة "أمتان" موصفًا بذلك بديهة أجهد كثيرون منا أنفسهم في نفيها على العهد الذي كانوا يحالون فيه أن يفرضوا على الواقع العربي – المشرذم قوميًا، والمنقسم طبقيًا – أن يلتئم بالإكراه.

على أن تسجيل "لينين" لتلك الحقيقة، لم يعن أن كل الاجتهادات التي بنيت فوقها كانت صحيحة دائمًا، لذلك وضع "ستالين" النقط فوق الحروف، ونبه القائلين بأن هناك "لغة طبقية" إلى خطئهم.. مؤكدًا أن اللغة – كأداة للاتصال وكوسيلة لنقل الثقافة الشفاهية والمكتوبة وتلقين التقاليد – تدخل ضمن التكوين النفسي المشترك: أنهما أمتان فعلاً منفصلتان في الكثير. ومتفقتان أيضًا في الكثير.

ولا تختلف بعض مقولات "ابن خلدون" – عالمنا العربي النادر المثال في عصره – عن بعض ما توصل إليه "لينين" و "ستالين"، فعنده أن السادة يفرضون على المسودين – أو العبيد – رؤاهم، وأن الذين يعيشون في أسفل السلم الاجتماعي يتشربون قيم وتقاليد وعادات وثقافات من يعيش في قمته.. وأيديولوجية الطبقة السائدة، تعمل بديهيًا من أجل الحفاظ على مصالحها وحماية استغلالها للطبقات الأخرى وتبرير هذا الاستغلال.

وحين تساءل الشاعر أحمد فؤاد نجم "مصر العشة.. ولا القصر؟"، كان يصوغ نفس الملاحظة التي راودت "لينين"، لكن ذلك فيما يبدو لم يشغل أحدًا ممن انهمكوا في تحليل ظاهرة الحزن الجماعي المصري على النحو الذي سردناه.. لم يسأل أيهم نفسه – قبل أن يفسر – من الذي حزن؟. ولكنه افترض اعتسافًا أن الشعب المصري كله قد حزن. أو هو – بدرجة أبعد – اعتبر أن من اكتئبوا عينة ممثلة للشعب، فالمصريون عنده كل لا يتجزأ، وتصرفات نصف مليون أو مليون مصري، تعتبر – دون أي سند علمي – صالحة للتعميم هذا يفرض أن هؤلاء كانوا يتصرفون تصرفًا واعيًا ومعبرًا حقًا عنهم، ولم يكونوا ممن عناهم "ابن



خلدون" في مقولاته التي نقلناها. وما أكثر الأحكام التي تصدر تطبيقًا لمنهج مثل هذا. فتصمَ الشعوب بما ليس فيها.

وبسبب شيوع القياس الخاطئ، فإن القارئ العربي يبدو ملولاً دائمًا من الأرقام، والنصيحة التي ينصحك بها أي صحفي مخضرم، ألا تكون ثقيل الظل فتملأ مقالك بالإحصاءات، وهي دعوة صريحة لئلا تستخدم منهج لعلم، ولأن تطلق تعميمات دون أن تجهد نفسك بالبرهنة عليها، ومن بين صور القياس الخاطئ، التوصل إلى نتائج باعتماد مصدر غير ممثل تمثيلاً كافيًا لما تريد أن تستنتج منه..

وحين يبدأ كاتب استنتاجاته بالاعتماد على الصحف، كمصدر وحيد لتحليل ظواهر اجتماعية أو سياسية معتبرًا إياها "مرآة للرأي العام"، يكون قد بدأ بافتراض غير صحيح سيقوده بالقطع إلى نتائج خاطئة، فليست الصحف بالضرورة تعبير عن الرأي "العام"، ولعلها في مصر بالذات، يمكن أن تكون مرآة لأي "رأي" إلا الرأي العام- باعتراف المراجع الرسمية المصرية نفسها – والبرهان على ذلك بين أيدينا، فقد شغلت الصحف المصرية نفسها في الأسبوعين الأولين من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بحادث بدأ بالغ الأهمية من وجهة نظرها، إذ صرحت إحدى

الممثلات نصف المشهورًات وهي "سهير رمزي" أن النجم العالمي – المصري الأصل – "عمر الشريف" قد خطبها وسوف يتزوجها، وأثار التصريح اهتمام الصحف، التي علقت عليه فأفاضت، بل أن التلفزيون المصري قد أفرد له بعض برامجه، فأطل الصحفي المعروف "كمال الملاخ" من شاشته ليحلل الخبر، فتحدث عن سيكلوجية الغربة، وماء النيل الذي يجري في عروق "سهير رمزي" مخلفًا سمرة في بشرتها، وحنين "عمر الشريف" الذي صرح لصديقه "كمال الملاخ" بأنها "ليلة وانقضت" في حين تصر "سهير رمزي" على أنها ليلة تبدأ قصة جديدة ستطول بطول العمر.... وهو حديث لم تنقطع عنه الصحف إلا عندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير (ك ٢) ١٩٧٧.

ولو طبقنا المقياس الذي طبقه من استنتجوا مما حدث في جنازة "عبد الحليم حافظ" ما استنتجوه، لأخطائنا الفهم، فما حدث في ١٨ و ١٩ يناير، أكد أن ما كانت تهتم به الصحف المصرية، لم يكن له علاقة على الإطلاق بما كان يهتم له الشعب المصري، وبالتالي فليس اهتمامها المبالغ فيه بوفاة "عبد الحليم حافظ" دليلاً على اهتمام الشعب بتلك الوفاة، وليست بكائياتها عليه دليلاً على أن الشعب يبكي، ولا لجاز لنا أن نعتبر أن ليلة "عمر الشريف" التي

انقضت كانت هم الشعب المصري في مفتتح العام، وهو أمر تكذبه أحداث ١٨ و ١٩ يناير بصرف النظر عن كونها "انتفاضة شعبية" كما يقول الشيوعيون والناصريون، أو "انتفاضة حرامية" كما يصر الآخرون!

وحتى لو فرضنا جدلاً أن الصحف تعبر عن الرأي العام، وأن اهتمامًاتها هي نفسها اهتمامًاته، (وتجاهلنا الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام في أي مجتمع طبقي، كجزء من بنية الطبقة المسيطرة، تسعى لخلق أنماط معينة من الاهتمامًات وتسييدها، لأهداف تخدم مصالحها وتحافظ عن طريقها على سيطرتها الطبقية، وهو ما سنعود إليه فيما بعد) فإننا – مع كل هذا – لا نستطيع أن نقول أن الصحف تعبر عن الرأي العام، فذلك ما تقوله الأرقام، إذ تؤكد النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان أن نسبة الأمية في مصر هي ٥٦,٥%، ومعنى هذا أن أكثر من نصف الشعب المصري لا علاقة له بالثقافة المكتوبة، ومنها الصحف والكتب بالطبع، بل أن هناك إحصاء – أقدم قليلاً – يذهب إلى القول بأن متوسط التوزيع اليومي للصحف والمجلات المصرية لا يزيد عن ٨٢٦ ألف نسخة يوميًا في وقت كان تعداد مصر فيه ٣١,٥ مليون نسمة وإذن فإن ٣% فقط من المصريين هم الذين يقرأون الصحف.

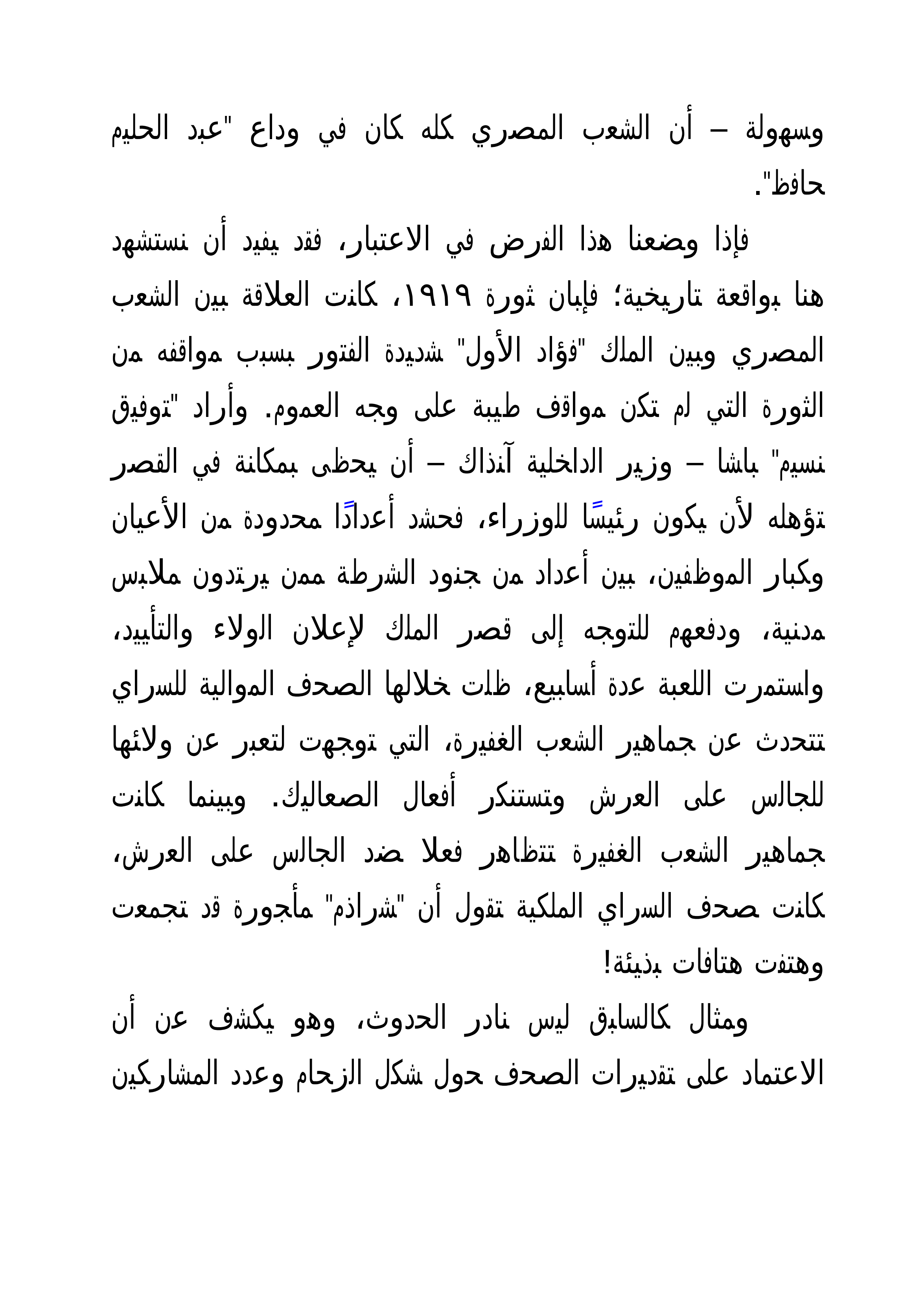
فإذا كانت صفحات لطم الخدود وشق الجيوب التي سودتها تلك الصحف حزنًا على "عبد الحليم حافظ" تعبيرًا عن قرائها، فهي – في أكثر الأقوال مبالغة – تعبير عن ٣% فقط من المصريين، وهي نسبة ضئيلة لا تجيز لأحد ـ يحترم عقله وعقل الناس ـ أن يستند إليه في اتهام الشعب المصري بما اتهم به!

وفي عالمنا العربي فإن المدينة مؤسسة عالية الصوت، فهي بزحامها الخانق، وبتركز مؤسسات الحكم وتكثـف أجهزة الإعلام فيها، توحي بأنها هي الوطن، وأحيانًا الأمة، وغالبًا ما يخدع صوتها الجهوري ذاك، من يحكمون بظواهر الأمور. وفي مصر، يتصور بعض الناس أن اهتمام التلفزيون بموضوع ما دليل على اهتمام الرأي العام به، فإذا علمنا أن نسبة الأسر التي تُضاء مساكنها بالكهرباء لا تزيد عن ٤٥,٧% من جملة الأسر المصرية، وهي نسبة ترتفع إلى ٧٧% في المناطق الحضرية، وتنخفض إلى ١٨,٦% في المناطق الريفية.. بل إن ١٦,٩% من مجموع الأسر التي تسكن في القاهرة ما تزال محرومة من الكهرباء، أدركنا أن الأسر المصرية على الأقل لا تعرف شيئًا اسمه التلفزيون، ولا تهتم بما يهتم له، وليس لها في الأمر كله نصيب، هذا إذا افترضنا بالطبع، أن كل من تدخل الكهرباء بيته يملك تليفزيونًا يمكنه من

ذرف الدموع مع "سمير صبري"، على صديقه العندليب الأسمر، أو التمتع بأسلوب "كمال الملاخ" المفتعل الرشاقة، وهو يقول أن "عبد الحليم حافظ" اختار أن يصعد إلى السماء قبل موعد حفل الربيع لكي يغني للملائكة أغنيته الجديدة "من غير ليه"!!

وحتى لو حصلنا على عينة عشوائية ممن ساروا في موكب الجنازة، وكانوا يبكون أو يعبرون عن أحزان مبالغ فيها، فكل ما نستطيع أن نخرج به من ذلك البحث بالعينة، هو القول بأن سكان القاهرة بينهم نسبة معينة قد حزنت على "عبد الحليم حافظ" بشكل حاد، والقاهرة كما الجميع ليست مصر، واهتمامًات أهلها بالضرورة اهتمامًات الشعب المصري بكل طبقاته وفئاته، والأرقام – التي نرفض استخدامها لثقل دمها – تقول أن سكان العاصمة المصرية الثابتين لا يزيدون – حسب إحصاء ١٩٧٦ – عن (٥,٠٨٤,٤٦٣) نسمة، أي أنهم في حدود ١٥% من جملة تعداد مصر (١٨٠، ٢٨٨، ٣٨ نسمة). فإذا علمنا أن عدد سكان القاهرة يزيد في النهار إلى حوالي ثمانية ملايين نسمة، بحكم توافد أكثر من مليونين ونصف يوميًا إليها من الأقاليم، فإن من ساروا في جنازة "عبد الحليم حافظ" لا يكونون أهل القاهرة، فهم لا يزيدون – حسب تقدير الصحف المصرية – نصف مليون – وبصرف النظر عن

مدى الدقة في هذا التقدير الجزافي، فإن اعتماده يعطينا مؤشرًا رقميًا صريحًا يكذب قول الذين نهشوا لحم الشعب المصري.. فالمؤشرات الإحصائية صريحة في أن عدد الذين شاركوا في هذا الموكب الحزين، لا يزيد عن ١,٥% من جملة المصريين، وأقل من ٦% من سكان مدينة القاهرة، حيث أن الذين صدقوا إحصاء الصحف المصرية للمشيعين، لم يسألوا أنفسهم ولم يسألوا تلك الصحف عن الأساس الذي قدرت فيه العدد استنادًا عليه. وهو بالقطع تقدير جزافي قام به محرر أو محررون فنيون في الصحف، واعتمد فيه – إذا افترضنا خلوهم من الغرض – على مجرد النظر، وهو بذلك تقدير لا يمكن الاطمئنان إليه لأنه يتضمن خداعًا بصريًا، فرؤية عشرة آلاف مواطن في شارع عرضُهُ عشرة أمتار قد توحي لمن يقيس بمجرد النظر أنهم مليونًا، بينما رؤية هؤلاء الآلاف العشرة أنفسهم في ميدان قطرُهُ مائة متر، قد توحي بأنهم لا يزيدون عن ألف أو ألفين.. والوسيلة العلمية الصحيحة تتطلب قياس متوسط التزاحم في المتر المربع، ثم قياس المساحة الكلية التي شغلها الزحام، للخروج برقم تقديري، ربما لا يكون دقيقًا رغم تلك الضوابط التي لم يلزم نفسه بها أحد ممن قالوا – بكل ترخص



وسهولة – أن الشعب المصري كله كان في وداع "عبد الحليم حافظ".

فإذا وضعنا هذا الفرض في الاعتبار، فقد يفيد أن نستشهد هنا بواقعة تاريخية؛ فإبان ثورة ١٩١٩، كانت العلاقة بين الشعب المصري وبين الملك "فؤاد الأول" شديدة الفتور بسبب مواقفه من الثورة التي لم تكن مواقف طيبة على وجه العموم. وأراد "توفيق نسيم" باشا – وزير الداخلية آنذاك – أن يحظى بمكانة في القصر تؤهله لأن يكون رئيسًا للوزراء، فحشد أعدادًا محدودة من الأعيان وكبار الموظفين، بين أعداد من جنود الشرطة ممن يرتدون ملابس مدنية، ودفعهم للتوجه إلى قصر الملك لإعلان الولاء والتأييد، واستمرت اللعبة عدة أسابيع، ظلت خلالها الصحف الموالية للسراي تتحدث عن جماهير الشعب الغفيرة، التي توجهت لتعبر عن ولائها للجالس على العرش وتستنكر أفعال الصعاليك. وبينما كانت جماهير الشعب الغفيرة تتظاهر فعلا ضد الجالس على العرش، كانت صحف السراي الملكية تقول أن "شراذم" مأجورة قد تجمعت وهتفت هتافات بذيئة!

ومثال كالسابق ليس نادر الحدوث، وهو يكشف عن أن الاعتماد على تقديرات الصحف حول شكل الزحام وعدد المشاركين

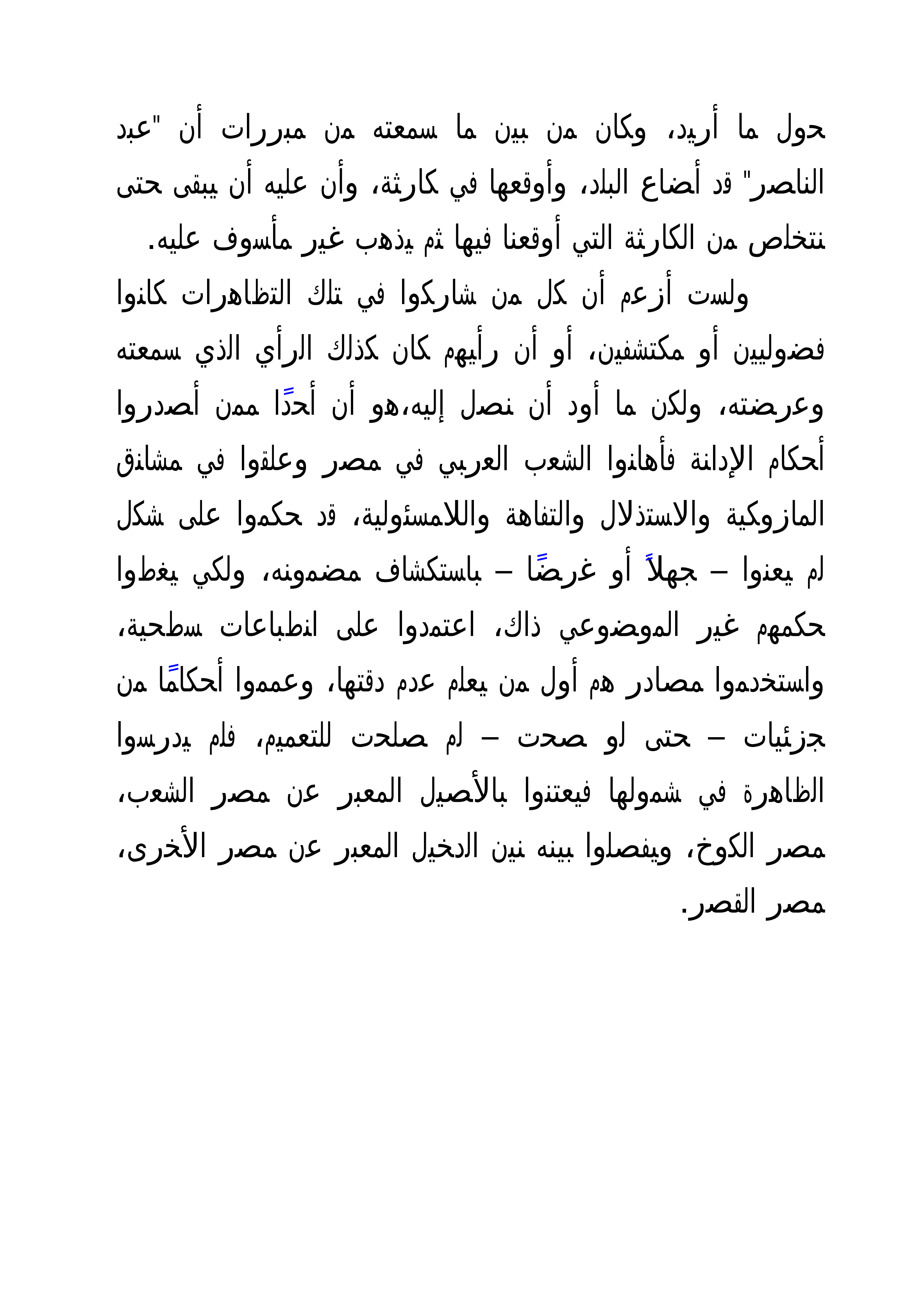
فيه، هو اعتماد على وقائع ليس ثمة ما يؤكدها.. أو يثبت صحتها – فليس لدينا أي دليل – لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه – على أن من ودعوا عبد الحليم حافظ كانوا نصف مليون، لا من حيث الوسائل المستخدمة في القياس العددي، ولا من حيث الاطمئنان إلى حياد الذين أجروا التقدير!

وإضافة إلى هذا كله فإن الحكم على الظاهرة بمجملها، جاء حكما على الشكل، لا على المضمون، ذلك أن أحدا ممن ترخصوا في إصدار أحكام الإدانة، لم يعن بأن يجهد نفسه في البحث وراء دوافع كل فرد ممن كانوا يودعون الميت أو يبكون عليه أو يفقدون صوابهم. فليس الزحام دائمًا تعبيرًا عن شيء محدد، ففي مايو (آيار) ١٩٥١، تزوج "الملك فاروق" – أخر ملوك مصر – من الملكة السابقة "ناريمان"، فامتلأت شوارع القاهرة بعشرات الألوف من المصريين، واكتظت شرفات البيوت بالنساء والرجال والأطفال، الذين لوحوا للموكب الملكي، وبعد ١٤ شهرًا فقط من ذلك التاريخ، كان عشرات ومئات الألوف من المصريين يرقصون في الشوارع فرحًا بعزل الملك (٢٦ يوليو – تموز – ١٩٥٢)، والاحتمال الأرجح، أن الزحام الأول كان مجرد فضول عام تملك الناس،

ودفعهم للتجمع لمشاهدة أفراح الأسرة المالكة، دون أن يكون ذلك تعبير عن تأييد سياسي أو حب شخصي أو رغبة في بقاء الملكية!

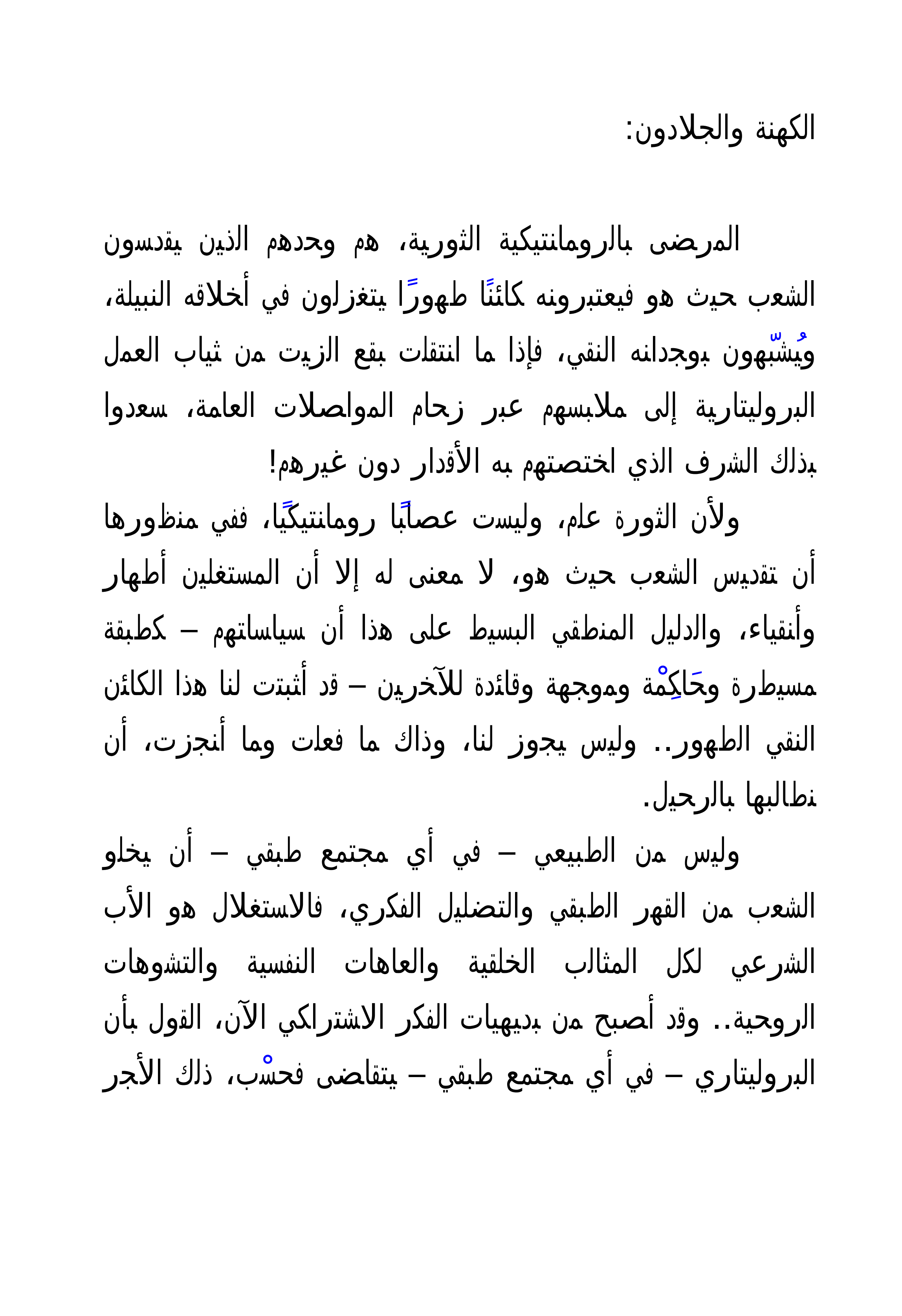
وفي كل زحام، غالبًا ما تكتشف أن نصف المشاركين في كانوا مارين بالصدفة عندما رأوه، فدفعهم فضولهم لمحاولة استكشاف الأمر، وقد يشاركون فيه خضوعًا للاستهواء، أو قضاءً على الملل، ودون أن يعكس ذلك رغبة حقيقية في نفوسهم، أو اهتمامًا جديًا منهم بموضوع الزحام، وإذا جاز لي أن أستشهد بوقائع جزئية – كما فعل الآخرون – فقد سمعت عشرة أفراد على الأقل، كانوا يسخرون من هذا الاهتمام الإعلامي بعبد الحليم حافظ. ودفعهم هذا الاشتراك في الجنازة لمجرد "الفرجة"!

وأذكر أنني نزلت إلى شوارع القاهرة، في صباح ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وحسبت ضمن العدد الذي قدر للتظاهرات التي كانت تطالب "عبد الناصر" بالعدول عن قراره بالتنحي، دون أن أكون مؤيدًا لهذا المطلب، إذ كنت من المعارضين لسياساته، وكان دافعي للخروج استكشافيًا محضًا، إذ كنت أرغب في أن أعرف المبررات التي يستند إليها المتظاهرون في مطالبتهم لعبد الناصر بالبقاء وقد هزم جيشهم وأضاع ما أضاع.. وفي جولتي انضممت إلى عدة حلقات صغيرة من المتظاهرين، وأدرت نقاشًا غير مباشر



حول ما أريد، وكان من بين ما سمعته من مبررات أن "عبد الناصر" قد أضاع البلاد، وأوقعها في كارثة، وأن عليه أن يبقى حتى نتخلص من الكارثة التي أوقعنا فيها ثم يذهب غير مأسوف عليه.

ولست أزعم أن كل من شاركوا في تلك التظاهرات كانوا فضوليين أو مكتشفين، أو أن رأيهم كان كذلك الرأي الذي سمعته وعرضته، ولكن ما أود أن نصل إليه،هو أن أحدًا ممن أصدروا أحكام الإدانة فأهانوا الشعب العربي في مصر وعلقوا في مشانق المازوكية والاستذلال والتفاهة واللامسئولية، قد حكموا على شكل لم يعنوا – جهلاً أو غرضًا – باستكشاف مضمونه، ولكي يغطوا حكمهم غير الموضوعي ذاك، اعتمدوا على انطباعات سطحية، واستخدموا مصادر هم أول من يعلم عدم دقتها، وعمموا أحكامًا من جزئيات – حتى لو صحت – لم صلحت للتعميم، فلم يدرسوا الظاهرة في شمولها فيعتنوا بالأصيل المعبر عن مصر الشعب، مصر الكوخ، ويفصلوا بينه نين الدخيل المعبر عن مصر الأخرى، مصر القصر.

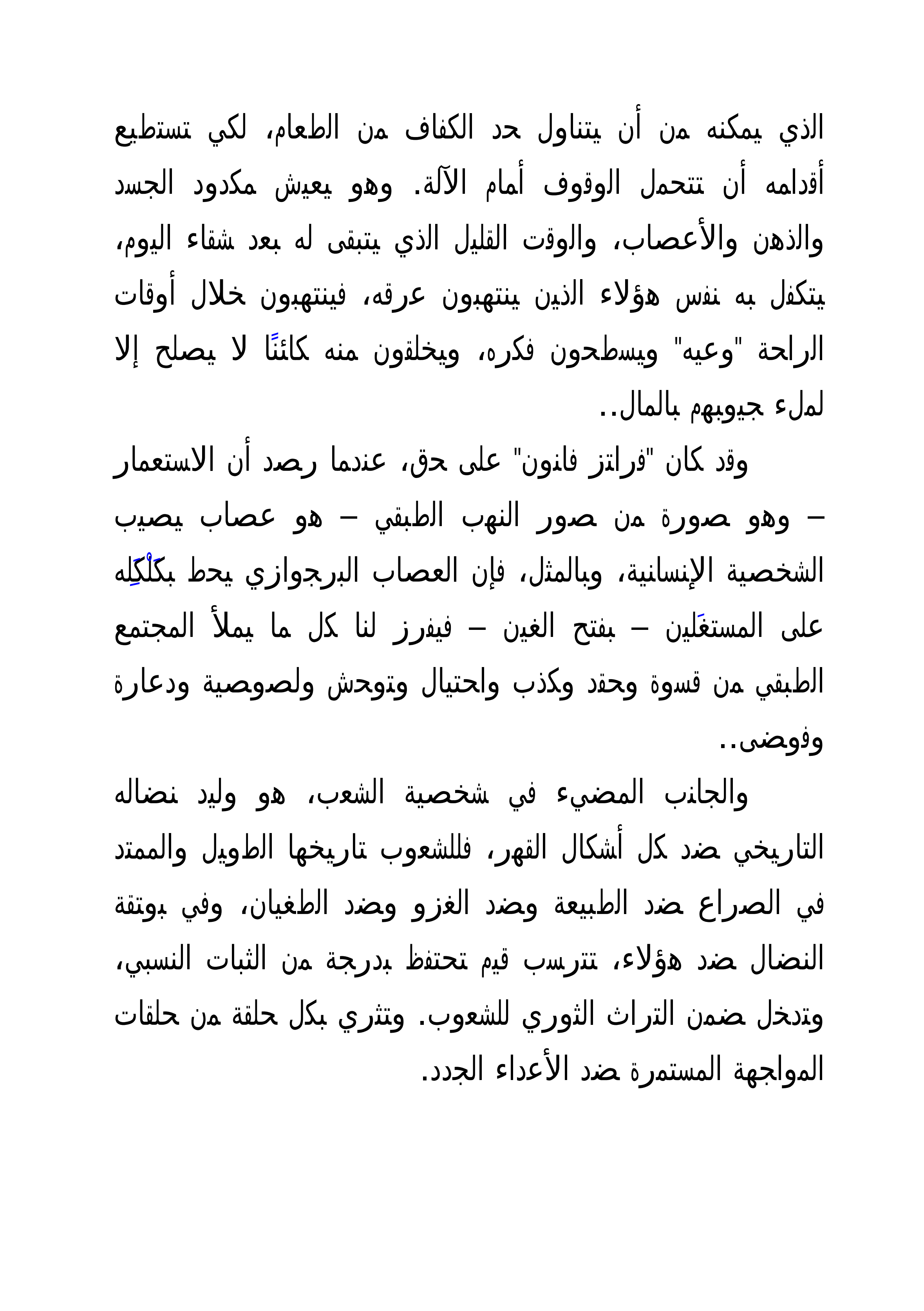


الكهنة والجلادون:

المرضى بالرومانتيكية الثورية، هم وحدهم الذين يقدسون الشعب حيث هو فيعتبرونه كائنًا طهورًا يتغزلون في أخلاقه النبيلة، ويُشبّهون بوجدانه النقي، فإذا ما انتقلت بقع الزيت من ثياب العمل البروليتارية إلى ملابسهم عبر زحام المواصلات العامة، سعدوا بذلك الشرف الذي اختصتهم به الأقدار دون غيرهم!

ولأن الثورة علم، وليست عصابًا رومانتيكيًا، ففي منظورها أن تقديس الشعب حيث هو، لا معنى له إلا أن المستغلين أطهار وأنقياء، والدليل المنطقي البسيط على هذا أن سياساتهم – كطبقة مسيطرة وحَاكِمْة وموجهة وقائدة للآخرين – قد أثبتت لنا هذا الكائن النقي الطهور.. وليس يجوز لنا، وذاك ما فعلت وما أنجزت، أن نطالبها بالرحيل.

وليس من الطبيعي – في أي مجتمع طبقي – أن يخلو الشعب من القهر الطبقي والتضليل الفكري، فالاستغلال هو الأب الشرعي لكل المثالب الخلقية والعاهات النفسية والتشوهات الروحية.. وقد أصبح من بديهيات الفكر الاشتراكي الآن، القول بأن البروليتاري – في أي مجتمع طبقي – يتقاضى فحسْب، ذلك الأجر



الذي يمكنه من أن يتناول حد الكفاف من الطعام، لكي تستطيع أقدامه أن تتحمل الوقوف أمام الآلة. وهو يعيش مكدود الجسد والذهن والأعصاب، والوقت القليل الذي يتبقى له بعد شقاء اليوم، يتكفل به نفس هؤلاء الذين ينتهبون عرقه، فينتهبون خلال أوقات الراحة "وعيه" ويسطحون فكره، ويخلقون منه كائنًا لا يصلح إلا لملء جيوبهم بالمال..

وقد كان "فرانتز فانون" على حق، عندما رصد أن الاستعمار – وهو صورة من صور النهب الطبقي – هو عصاب يصيب الشخصية الإنسانية، وبالمثل، فإن العصاب البرجوازي يحط بكَلْكَلِه على المستغَلين – بفتح الغين – فيفرز لنا كل ما يملأ المجتمع الطبقي من قسوة وحقد وكذب واحتيال وتوحش ولصوصية ودعارة وفوضى..

والجانب المضيء في شخصية الشعب، هو وليد نضاله التاريخي ضد كل أشكال القهر، فللشعوب تاريخها الطويل والممتد في الصراع ضد الطبيعة وضد الغزو وضد الطغيان، وفي بوتقة النضال ضد هؤلاء، تترسب قيم تحتفظ بدرجة من الثبات النسبي، وتدخل ضمن التراث الثوري للشعوب. وتثري بكل حلقة من حلقات المواجهة المستمرة ضد الأعداء الجدد.

وانطلاقًا من ذلك، فإن الثورة – حيث هي علم لا عصاب رومانتيكي – تقدس الشعب حيث هو واعٍ ومنظم.. مُسَيس ومتحرك.. والمشكلة الثورية في أي مجتمع طبقي – أو في مرحلة انتقال في الحالة اللاطبقية – تكمن في تنظيم الشعب: توعيته وحشده، وفي الوسائل التي تزيل الصدأ البرجوازي عن تراثه الثوري – في الفكر والحركة والتنظيم – لتتعلم منه طلائعه الثورية، وتعلمه، وتعي بعض وعيه، ويعي بعض وعيها في علاقة جدلية، تتصاعد دومًا إلى أرقى أشكال الوعي وأسلم أساليب النضال.

وكما أن الوعي هو مشكلة المنتمين للشعب، فإنه مرض المستغلين للشعب.. وهو الوباء الذي يخافون من انتشاره، فحين ينتشر تكون أكفانهم قد لحقت بهم، لذلك لا يكفون عن مقاومة جراثيم الوعي، وعن تعقيم كل من يصاب بميكروباته... وقد أدرك المدعي العام الفاشستي ذلك. فوقف أمام المحكمة يطالب بأقصى العقوبة للمفكر الماركسي الإيطالي "أنطونيو جرامشي" صائحًا:

"إن رأس هذا الرجل، خطر على مستقبل إيطاليا، ولا بد أن يكف عقله عن العمل عشرين عامًا على الأقل إذا أردتم أن يسود الاستقرار بلادنا!".

وقد كان "حُفْني" – عامل البناء المصري الذي جاء من أقصى الصعيد – حسن الحظ إذْ اكتشفه الشاعر "أحمد فؤاد نجم"، فدعاه إلى أن يجالس قليلاً بين دورات العمل الشاقة التي يصعد أثناءها ويهبط، يبني العمارات ويشيد الفيلات أو يناول البناء ما يبني به، وحين استجاب حُفْني للطالب بأن:

"يفكر شوية.. في العيشة دية..

إية القضية....؟! إيه العبارة......؟"

اكتشف لعبة الانتهاب الطبقي بكل بساطة وسهولة.. استعرض حياته الشاقة الطويلة، أنه لم يعرف الطفولة، ولم يعرف طعامًا سوى الفول المجروش مع الخضروات. ولم يكف يومًا عن السير ولا عن الصعود فوق "السـقالات":

"من صُغْر سني.. شقيان لكني

ما لَطّ سِني..غير البصارة

ودخلت حارة.. من جوة حارة

وف كل حارة.. عليتْ عمارة

وسط المعاول.. بنا ومِنَاول

بس المقاوِل.. كَلِْني بشطارة

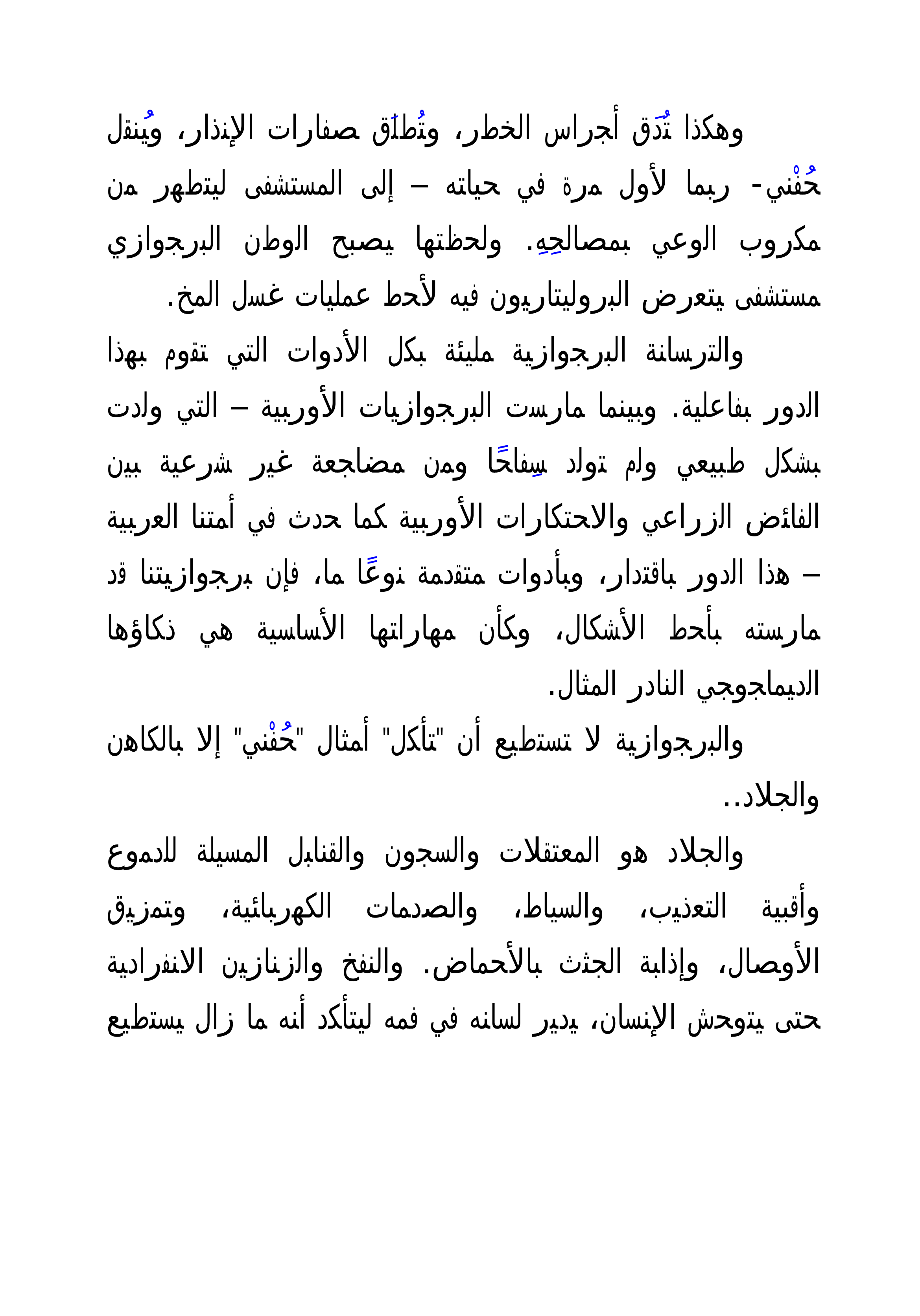
ولا خلى صُرة.. ولا لقمة حُرة

والعيشة مُرة.. آخر مرارة....!"

إن استراحة حُفْني القصيرة، التي مكنته من اكتشاف اللعبة البرجوازية، فرصة لا ينبغي أن تتكرر كثيرًا، فخلالها اكتشف الصعيدي الجاهل المكدود، أنه يدور ويدور ويدور، من حارة لشارع لميدان ويعود لحارة حتى يدوخ. صاعد وهابط وصاعد وهابط، في كل ذلك يبني ويشـيد ويُعلي. عمارة بجوار عمارة، ناطحة ساحب، برج. يسكنون هم، يتمتعون، يمرحون، يرتاحون، يتعطرون، وهو في عيونهم ليس إنسانًا. إنه مجرد شيء.. مِعْوَل من المعاول التي تبني، وهو مكدود.. إنه يأكل "البيصارة" ولا شيء غير البيصارة.. أما المقاول فيأكل "حُفْني" بشطارة يأكل عرقه، ولحمه الحي، ثم يتجشأ.....!!.

وعندما يفكر "حُفْني" بتلك الطريقة يتقدم المدعي العام صائحًا:

"إن رأس هذا الرجل خطر على مستقبل إيطاليا.. ولابد أن يكف عقله عن التفكير عشرين عامًا على الأقل إذا أردتم – سادتي القضاة – أن يسود الاستقرار إيطاليا...!.



وهكذا تُدَق أجراس الخطر، وتُطلَق صفارات الإنذار، ويُنقل حُفْني- ربما لأول مرة في حياته – إلى المستشفى ليتطهر من مكروب الوعي بمصالحِهِ. ولحظتها يصبح الوطن البرجوازي مستشفى يتعرض البروليتاريون فيه لأحط عمليات غسل المخ.

والترسانة البرجوازية مليئة بكل الأدوات التي تقوم بهذا الدور بفاعلية. وبينما مارست البرجوازيات الأوربية – التي ولدت بشكل طبيعي ولم تولد سِفاحًا ومن مضاجعة غير شرعية بين الفائض الزراعي والاحتكارات الأوربية كما حدث في أمتنا العربية – هذا الدور باقتدار، وبأدوات متقدمة نوعًا ما، فإن برجوازيتنا قد مارسته بأحط الأشكال، وكأن مهاراتها الأساسية هي ذكاؤها الديماجوجي النادر المثال.

والبرجوازية لا تستطيع أن "تأكل" أمثال "حُفْني" إلا بالكاهن والجلاد..

والجلاد هو المعتقلات والسجون والقنابل المسيلة للدموع وأقبية التعذيب، والسياط، والصدمات الكهربائية، وتمزيق الأوصال، وإذابة الجثث بالأحماض. والنفخ والزنازين الانفرادية حتى يتوحش الإنسان، يدير لسانه في فمه ليتأكد أنه ما زال يستطيع

أن يتكلم، يحرك أعضاءه لكي يتأكد أنها لم تيبس. يشتاق شعاع شمس.. يتوقف لمشهد طائر يطير في السماء.

ولأن تجارب التاريخ قد أكدت أن الجلادين لا يكفون وحدهم لاستمرار اللعبة، فقد تقدم "الكهنة" ليقوموا بالدور الذي لا يستطيع الجلادون منفردين القيام به.. وحق الملكين أقدس عند البرجوازيين من العرض والدين والوطن والكرامة والشرف، وكل تلك "الألفاظ" التي يُجعجعون بها ليل نهار، ليقنعوا حُفْني بأن يظل "معولاً " بين المعاول، يبني ويناول ويأكل البصارة ويأكلونه بشطارة، وإذا كان هناك رجالا ً مثل "جرامشي" و "نجم"، فإن هناك كهنة ماهرون مدربون قادرون على إبقاء حُفْني حيث هو.. صحيحًا وخاليًا من جراثيم الوعي.

وحين تكون ممن يشغفون بالضحك إذا ما واجهوا عالمًا من المنطق الكسيح، فسوف يفقد الموضوع جديته، فتضحك ونحن نقودك إلى رحلة عبر عالم الكهنة البرجوازي في طبعته العربية حيث تجد حشدًا غريبًا وغير متناسق من الناس والأفكار وأشكال السلوك: قضاة وقورون جادون وراءهم لافتة تقول: (العدل أساس الملك). يطبقون قوانين تعتبر أن الفلاح الذي يسرق ثمرة فاكهة واحدة لأنه كان جوعانًا مرتكبًا لجناية يستحق عليها السجن فورًا،

بينما تنص تلك القوانين نفسها أن عدم حصول العامل على أجره قضية مدنية، تظل أضابيرها تدور بين المحَاكِمْ، إلى أن ييأس ورثة العامل من متاعبها فيتنازلون عنها، إنه عدل يلبس الطرابيش – كما وصفه الشاعر "نجيب سرور". وبرلمانات تدعي أنها تمثل الشعب وتحمي الديمقراطية، فتصاغ قوانين تطبقها تلك المحَاكِمْ، تعاقب على الضحك رفض الجوع وعلى مقاومة الظلم، ديمقراطية تلبس الطرابيش.

ومفكر كبير يكتب فيقول:

"إننا نؤمن بحرية الرأي والعقيدة.. ومن حق كل مواطن أن يؤمن بما يشاء وأن يعتقد ما يريد، ولكنه إذا ناقش غيره في تلك الأفكار، أو استحسنها أمامه أو دعاه لاعتناقها فإنه يكون مرتكبًا لجريمة يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة".

والحل أمامك أن تناقش نفسك في أفكارك أمام المرآة، أو أن تشرف السجن لكي تمارس حرية الرأي والعقيدة كما تشاء وتهوى...

وأغنية تنصح وتنصح كل مصري وكل مصرية "ما تقولشي إيه ادتنا مصر.. وقول ح ندي إيه لمصر؟"!!.. وحين تقبل النصيحة، وتتجرد تمامًا، وتعانق هذا الوطن الرمزي فتدافع عن

أرضه بالدم، وتزرع أشلاءك الممزقة في صحرائه المحتلة، يكتشف أبناؤك أن البرجوازيين نصحوك بما لم يفعلوا.. وإذا هم يضاربون على أسعار تلك الأرض فيربحون الملايين، ويتقدم "حُفْني"، باعتباره وريثًا لك – ليدخل حارة من داخل حارة، ويُعلي العمارة بجوار العمارة.. ويأكله المقاول أيضًا بشطارة!.

وحين صدقت صديقي الناشر العربي الكبير فمنحته أفكاري عما قد يكون مناسبًا نشره من كتب في تلك المرحلة من نضال أمتنا، هز رأسه وقال أنه بدأ المشروع فعلاً فدفع بتفسير الصوفي "ابن عربي" للقرآن الكريم إلى المطبعة،وسألته عن الاسم الذي سوف يطلقه على الدار، فقال: دار الإسلام للطبع والنشر، وحين انفجرت ضاحكًا نظر إليّ دَهِشًا، إذ لم يكن قد تنبه أنه وهو يذكر لي اسم الدار كان يضيف الصودا إلى كأس مترع بالويسكي، ويهزه بين كفيه مستمتعًا بملمسه الباردة، وبإيقاع اصطدام الثلج بجوانبه!

وكما يصدرون لنا وطنًا "رمزيًا" لنموت في سبيله بينما يحتفظون لأنفسهم بالوطن "الحسي" فيأكلون خيراته، فهم يبيعون لنا "دينًا" لا يؤمنون به، وحين نطالبهم بحقوقنا، يعتلون المنابر وفي أيديهم السيوف الخشبية أو الحقيقية، لكي يصرخوا في وجوهنا.

"أطيع الخليفة.. أطيع والديك
أطيع التنابلة
دا مفروض عليك
وتزرع وتبعت لحي الزمالك..
....
ما تتعبش عقلك
في شغل السياسة
وشوف انت شغلك
بهمة وحماسة
وعود عيالك فضيلة الرضا
لأن احنا طبعًا عبيد القضا......!!"

وبسبب الإجهاد العقلي استجاب "حُفْني" وأجداده – وأحفاده – للنصيحة، حطت عليه الكهانة البرجوازية بكَلْكَلها، تجهده، تستنزفه، تستل من عقله كل خلية تفكير، كل مس من الوعي، أين يذهب حُفْني وسط هذا الحشد الهائل من المفكرين والفلاسفة والمومسات والمشايخ والقسس والمغنيين والمطربين، كيف يستنقذ رأسه المجهد من دقات دفوف الراقصات، ودقات دفوف الزار، ودقات دفوف

مواكب الطرق الصوفية.. وكيف يهرب من زاحم الممثلين والقضاة واللوطيين والقوادين والشعراء والأدباء والسحاقيات والبورنوجرافيين، وباعة مقويات الباه، ومواعظ أيام الأحد، وخطب الجمعة، إنهم يفتحون عقله، يبتولون فيه.. وعلى دقات الدفوف ينشدون:

وعودْ عيالك فضيلة الرضا..
لأن احنا طبعا عبيد القضا..

وحين يصدرون لنا نشوة، فلتكن نشوة هابطة، هدفها لا أن ننتشي، ولكن أن نغيب عن "الوعي" فلكي نتعود نحن "عيالهم" فضيلة الرضا، لابد أن نستمتع بالظلم، أن ننتشي بالقوة، وأن نمارس متعة اللذة تحت وقع سياطهم، فليس غريبًا إذن أن تكون القيمة الأساسية في الغناء البرجوازي "مازوكية" صريحة بلا أقنعة. وطوال نصف قرن كانت "أم كلثوم" هي "شاهد الغناء العربي"، لدرجة اعتبرها "محمد حسنين هيكل" – منظر العصر البرجوازي في طبعته الناصرية وأكبر كُهانه – واحدًا من مقومات القومية العربية ....(!!!).

والعالم الكلثومي في جوهره عالم مازوكي. بدأت "أم كلثوم" حياتها الغنائية بإنشاد "لِي لذةٌ في ذلتي وخضوعي"، فكانت منبع نهر من المازوكية ظل يصيب في عقل ووجدان أجيال متتالية من العرب، وعبر أصالتها الصوتية النادرة المثال عشنا نصف قرن في "حلقة ذِكْر"، نناشد آلهتنا المستغلين ألا يكفوا عن ظلمنا، أو اضطهادنا.. يتملكنا الحنين إلى سياطهم، إلى رؤيتهم وهم يسكرون بكأس دموعنا، لذلك نتمزق حين يحرموننا متعة الانحناء أمامهم.

" ياللي كان يشجيك أنيني..
كل ما أشكي لك أسايا..
كان منايا يطول حنيني..
للبكا وانت معايا........."

كابتهالات المصلي وترنيمات الرهبان، كمواء قطة في ليلة ربيعية عشنا ننشد:

" يا ظالمني.... يا هاجرني..
وقلبي من رضاك محروم....."

نحن لا نستطيع أن نعيش دون عذاب، أو نحب دون ألم.. أو ننتشي دون قسوة.....

" علشان الشوك اللي في الورد

باحب الورد..

..............................."

" أنا والعذاب وهواك

عايشين لبعضينا............."

وحتى حين نتشفى فيهم، نتشفى لأنهم حرموا أنفسهم من مهارتنا النادرة في منحهم نشوة تعذيبنا، إننا نحن – العبيد نسْلُ العبيد والإماء أعقاب الإماء – وحدنا الأجدر بسياطهم، المانحون لهم بتوجعنا جمالهم:

" عزة جمالك فين

من غير ذليل يهواك

وتجيب خضوعي منين

ولوعتي في هواك.........."

ونحن لا نملك شجاعة الغضب ولا جسارة الشكوى، كل ما نملكه هو مجرد التوسل الذليل، علامات الاستفهام المسحوقة:

" ليه عزيز دمعي تذله كل ساعة بين إيديك؟
بعد صبر العمر كله واشتياق روحي إليك؟..."

وحين يرفضون ذلنا لا نتخلى نحن عنه ولا ننساه:

" هجرْتَك يمكن انسى هواك
واودع قلبك القاسي
لقيت روحي في عز جفاك..
بافكر فيك وأنا ناسي
............................"
" فاكراك ومشْ حانساك
مهما الزمان قساك
ولا نسيت حبي.........."

كثيرة هي الأمثلة، وحلقة الذكر لم تنفضّ بعد، إنهم لا يكتفون بتعليمنا فضيلة الرضا، ولكنهم يلقوننا فضيلة التلذذ بالظلم، ذلك هو فن برجوازيتنا التي لا تستطيع أن تحكمنا دون أن تتبدد منذ الطفولة وعبر المراهقة وحتى النضج ونحن نشعر بنشوة في مذلتنا وخضوعنا.. ذلك ضروري لكيلا نغضب فتتشقق جدران الأرض عن جَوْعَى يطيلون القنوت، ويهزون الفؤوس في وجه جلاديهم، ويشقون بطونًا أُتخمت بلحمنا الحي، بخلايانا النابضة.... كما نصحنا ذات يوم "عبد ا النديم"!.

والكهانة البرجوازية ليست ظاهرة مستحدثة، ولكنها تطوير لخبرة كل المستغلين منذ عرف البشر التقسيم إلى طبقات، وهي تستفيد حتى من الخبرة الثورية للشعب، وتستغل صفاته الطيبة، وهدفها الأول والأخير، أن تحافظ على بقاء الاستغلال والنهب للطبقيين وحين تخصص الغناء البرجوازي المصري في نشر الوباء المازوكي لكي يخلق مرضًا نفسيًا يحول بين الشعب وبين الانقضاض على العبودية الطبقية وإفنائها، كان يستثمر حزنًا تتوارثه المصريون من تاريخ القهر الاستعماري والطبقي الذي تعرضوا له، وهو حزن يبلغ درجة من العمق تلمحها في عيون المصريات والمصريين الجميلة ولا يخطئها إنسان ذو حس سليم...

وبينما ينجح الفن الثوري عادة في أن يفجر من هذا الحزن أحاسيس إنسانية دافقة بالحنين للحياة العادلة، ويرتفع بالحزن إلى درجة من الحماس فالغضب فالرفض ثم التمرد والمقاومة، ببقية الفن البرجوازي في إطار التأكيد على مضمونه السلبي. ونحن نلمح هذا التناول الثوري للحزن في العديد من قصائد "أحمد فؤاد نجم" (جيفارا مات – يا فليسطينية) فضلاً عن أشعار عديدة لمحمود درويش و "عبد الرحمن الأبنودي" والآخرين..

والطابع الحزين للنفس المصرية، لا يحتسب كصفة سلبية إلا عند الفاشست من المفكرين، فالمعنى المضيء لهذه الظاهرة هو أن المصريين لم يسعدوا يومًا لا بالطغيان ولا بالاستذلال ولم يتقبلوه نفسيًا، بدليل أنه رسب في نفوسهم هذا الحزن العميق، الذي لم يمنعهم من حب الحياة ولم يحُل بينهم وبين العمل الذي يطورها إلى الأفضل..

وإذا بدا أحيانًا أن هناك سمات مازوكية جزئية لدى أقسام من الشعب المصري، ففضلاً عن أن تلك السمات هي من تأثير الثقافة البرجوازي، فإنها لا تؤثر غالبًا إلا لدى مفردات تكون بحكم ظروفها الخاصة قابلة للخضوع لتلك الحالة. أو تؤثر في شرائح

اجتماعية لا تتميز بالتحديد في مصالحها أو وعيها، وتحسب عادة من بين احتياطيات الجماهير الشعبية كالبرجوازية الصغيرة.

ومشكلتنا مع من يعممون الحكم عند تحليلهم لظاهرة الاكتئاب الجماعي المصري أن أحدًا منهم لم يتنبه إلى التفرقة بين الفعل المصنوع الذي يهدف لتحقيق أهداف ساسية أو الذي تخضع فيه الجماهير لقانون الكهانة البرجوازية، وبين رد الفعل التلقائي، المعبر فعلاً عن روح أقسام من الشعب، تعكس قيمًا نبيلة هي بعض تراث النضال الثوري عبر العصور لتأكيد انتصار العدل والحرية.

إن مصطلحات علم النفس قد أصبحت شائعة بحيث لا يتطلب الأمر تفكيرًا طويلاً، لنقول أن أي تجمع بشري ضخم، يتكون تلقائيًا، يصبح له عقل جمعي، يسميه علماء النفس "عقلية القطيع"، وما يصدر عن هذا التجمع من سلوك جمعي، يصدر عن هذا العقل، الذي يساوي غالبًا عقل أقل مفرداته إدراكًا ووعيًا، وأدناها ذكاءً.. والقطعي – كشخصية اعتبارية – أكثر قابلية للاستهواء من قابلية كل فرد من أفراده على حِدَه، العقل الجمعي هو مركز هذا الاستهواء.

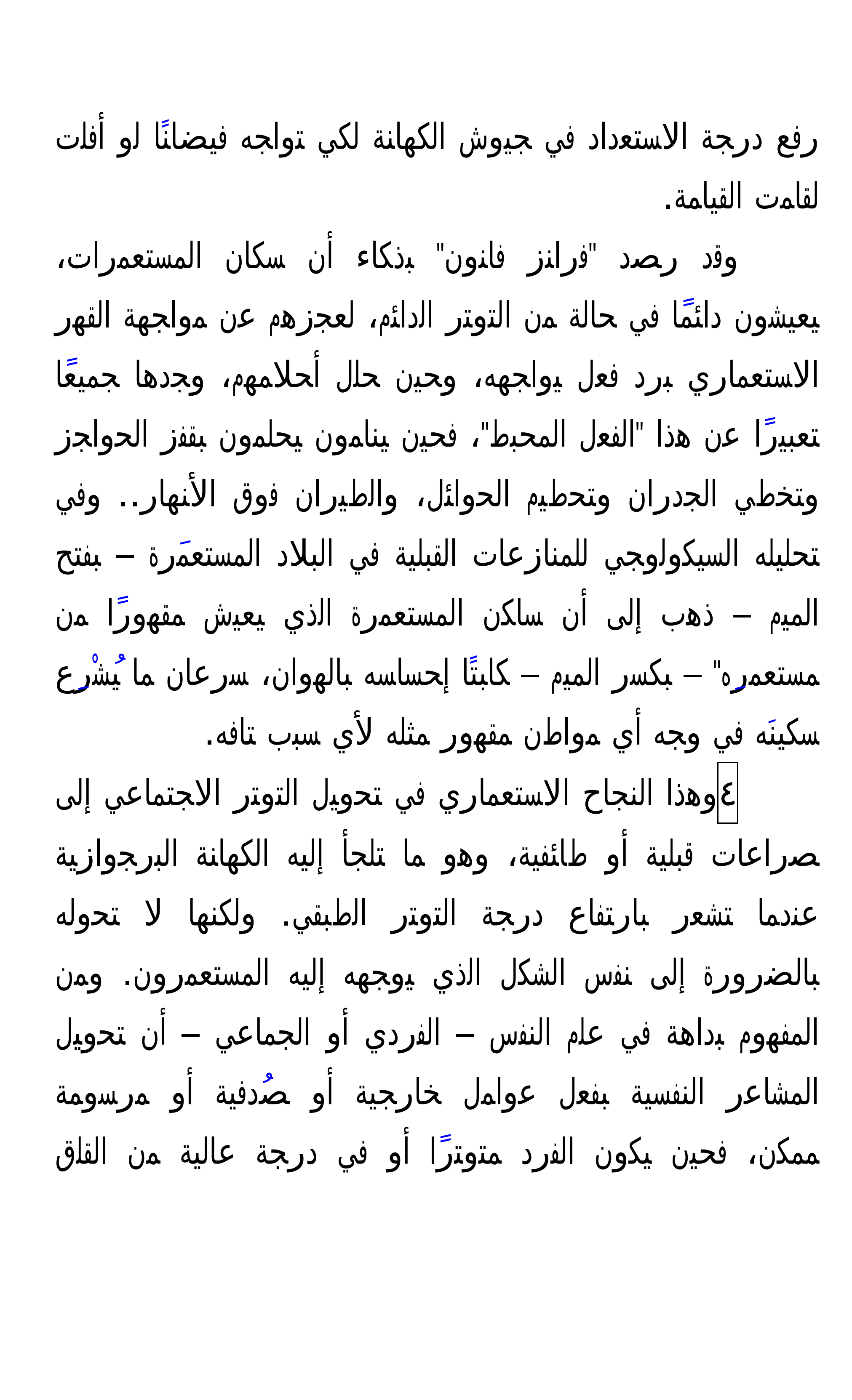
وطبقًا للقوانين الثابتة لعالم الكهانة البرجوازي، فإن تهيئة المناخ ضرورة لتوجيه هذا العقل الجمعي إلى حيث يريد الكهنة،

والتجربة التاريخية تؤكد أنه حين يتراكم التوتر الاجتماعي يومًا بعد يوم، فإن انفجار هذا التراكم في حالة كيفية مسألة ينبغي أن تحسب بدقة، والبرجوازيون مستعدون دائمًا للتساهل في كل شيء، إلا أن تتشقق الأرض ذات صباح عن عراة وحفاة وأيدي ملوثة بالزيت وأذرع ترفع الفؤوس والمناجل والمطارق وتهتف "جعانين.. جعانين.. نكذب لو قلنا شبعانين"[1]. فمعنى هذا أن حق الملكية المقدس في خطر..

وتوقيًا لهذا الخطر الماحق تعمل الكهانة البرجوازية بكثافة نادرة المثال لكي تشفط هذا التوتر وتمنعه من أن يعطي ثماره المتوقعة.. أنها تصبح أمام حالة طارئة تتطلب كل ذكائها، صحيح أن نشاطها الثابت مستمر في تسييد قيم الرضا بالمكتوب والمقسوم والتلذذ بالعذاب، وإغراق المستغَل – بفتح الغين – بكل ما يشغله عن أن "يفكر شوية في العيشة ديه.. إيه القضية؟.. إيه العبارة؟" لكن ارتفاع درجة التوتر الطبقي تتطلب جهدًا إضافيًا، وإبداعًا كهنوتيًا خلاقًا، فذلك التوتر هو هدف الكهنة البرجوازية الوحيد، وعندما يلوح احتمال انقلاب عن عنكبوت الكهانة، فلا مناص من

---

(١) كان هذا الهتاف، هو أحد هتافات مظاهرات الطعام الشهيرة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.



رفع درجة الاستعداد في جيوش الكهانة لكي تواجه فيضانًا لو أفلت لقامت القيامة.

وقد رصد "فرانز فانون" بذكاء أن سكان المستعمرات، يعيشون دائمًا في حالة من التوتر الدائم، لعجزهم عن مواجهة القهر الاستعماري برد فعل يواجهه، وحين حال أحلامهم، وجدها جميعًا تعبيرًا عن هذا "الفعل المحبط"، فحين ينامون يحلمون بقفز الحواجز وتخطي الجدران وتحطيم الحوائل، والطيران فوق الأنهار.. وفي تحليله السيكولوجي للمنازعات القبلية في البلاد المستعمَرة – بفتح الميم – ذهب إلى أن ساكن المستعمرة الذي يعيش مقهورًا من مستعمِره" – بكسر الميم – كابتًا إحساسه بالهوان، سرعان ما يُشْرِع سكينَه في وجه أي مواطن مقهور مثله لأي سبب تافه.

ع وهذا النجاح الاستعماري في تحويل التوتر الاجتماعي إلى صراعات قبلية أو طائفية، وهو ما تلجأ إليه الكهانة البرجوازية عندما تشعر بارتفاع درجة التوتر الطبقي. ولكنها لا تحوله بالضرورة إلى نفس الشكل الذي يوجهه إليه المستعمرون. ومن المفهوم بداهة في علم النفس – الفردي أو الجماعي – أن تحويل المشاعر النفسية بفعل عوامل خارجية أو صُدفية أو مرسومة ممكن، فحين يكون الفرد متوترًا أو في درجة عالية من القلق

النفسي، يمكن – وفقًا لظروف محدودة، أو بتأثير عوامل خارجية – أن يعبر هذا التوتر عن نفسه بأشكال مختلفة، فقد يتحول إلى غضب جامح أو ضحك هيستيري أو بكاء حاد.. أو يأخذ صورًا عملية كالتحطيم والتدمير، أو سيكوسوماتية (مرضية – نفسية) كالإغماء أو التشنج العصبي.

وعلى مستوى الجماعية فإن التوتر الطبقي أو السياسي (في حالة لا تجد معها الجماهير قيادتها المنتمية إليها والقادرة على قيادتها والانقياد إليها في إطار عملية واعية) تتخلق في أشكال تلقائية تخضع للعقل الجمعي من جانب، وتتأثر بالعوامل المصنوعة من الجانب الآخر..

وكمثال – يدخل في موضوعنا – فإن الذين عاشوا اللحظات التي تلت إلقاء "عبد الناصر" لخطاب التنحي الشهير في غروب يوم ٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٧، لاحظوا الجو النفسي الذي أحيطت به الجماهير، والذي تجزم أنه كان مصنوعًا ومستهدفًا لما انتهى إليه، وذلك في ضوء المعطيات التالية:

* فخلال الأيام العشرين التي بدأت بإعلان سحب قوات الطوارئ الدولية في ١٥ مايو (أيار) ١٩٦٧، كانت أجهزة الإعلام المصرية قد شحنت المصريين – والعرب جميعًا – بشحنة من

الحماس الانفعالي العنيف، وقدمت حقائق - ثبت أنها كلها أكاذيب بعد ذلك - عن أكبر قوة ضاربة ورادعة في الشرق الأوسط، وتغنت بالدم والضرب والرجوع إلى فلسطين "كما رجع الصباح من بعد ليلة مظلمة" وأكدت أنه إذا بدأت إسـرائيل العدوان فسوف تتعرض لدمار شامل.. وحمل صوت "أحمد سـعيد"[1] الجهوري - يوم ٥ يونيو - تساؤله السـاخر: أين أنت يا ديان؟! ومن هذا الحماس الفاجر، تغيرت لهجة الإعلام المصري فجأة في ظهر يوم ٨ يونيو، وبعد أن أصبحت الهزيمة لهجة الإعلام المصري فجأة في ظهر يوم ٨ يونيو، وبعد أن أصبحت الهزيمة واقعًا لم يعد من الممكن إخفائه، لتصبح لهجة حزينة، وهكذا أخرجت الإذاعة المصرية من أرشيفها الأغاني الوطنية الوصفية، التي بدت كأنها رثاء للوطن وبكاء عليه. والانتقال من حالة انفعالية كالحماس إلى حالة مناقضة كالحزن.. يكثف الحالة التي تم الانتقال إليها ويزيد من درجتها.

* وخيب خطاب التنحي أمل كثيرين، ممن كانوا يظنون أن المقاومة مازالت مستمرة، وكانت صحيفة الجمهورية، قد نشرت مانشتًا صباح ٩ يونيو (حزيران) يقول إن انسـحاب القوات

---

(١) كان أحمد سعيد مديرًا لإذاعة صوت العرب، وعُزل بعد عدوان ١٩٦٧.

المصرية يكشف عن ملامح خطة عسـكرية جديدة للمقاومة تتمثل في استدراج القوات الإسرائيلية إلى صحراء سيناء وتطويقها. وحتى هؤلاء الذين كانوا قد علموا بنبأ الهزيمة وتيقنوا منه سواء من الإذاعات الأجنبية، أو استنتاجًا من إعلان الإذاعة المصرية ذاتها في ختام برامج ٨ يونيو (حزيران) قبول مصر لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، أو من البيان العسكري الذي أذيع ظهر يوم ٩ يونيو (حزيران) معلنًا انسحاب القوات المصرية إلى الضفة الغربية للقناة، حتى هؤلاء، كانوا مع تيقنهم بالهزيمة، يتوقعون أن يعلن "عبد الناصر" استمرار المقاومة، وحين خاب أملهم ذاك، تكثفت لديهم مشاعر القلق الشديد والحزن الفاجع من جانب آخر.

* ومما زاد التوتر الانفعالي أن "عبد الناصر" – الذي كان حزينًا جدًا وهو يلقي خطابه – أعلن اسم خليفته "زكريا محي الدين" ملوحًا – بشكل صريح – أنه يترك مكانه لرجل قد يقبل الغرب التعامل معه، وفضلاً عن أن ذلك يعني أن رحيل "عبد الناصر" وهو تسليم للغرب – وبالتالي لإسرائيل – فقد كان "زكريا محيي الدين" مكروهًا، إذْ ارتبط اسمه عند المصريين بأنه الرجل الذي ضاعف ثمن الأرز – وهو طعام شعبي – قبل الهزيمة بعام واحد...

وفي الحساب المنطقي البسيط كان الأمر اختيارًا بين رجل يكرهه الشعب ويتوقع أن يستسلم للغرب ولإسرائيل، وبين رجل هزمه الغرب وهناك احتمال بأن يقاوم، وفي الحساب الانفعالي، فإن الحزن قد أضيف إليه انفعال آخر هو "الغضب".

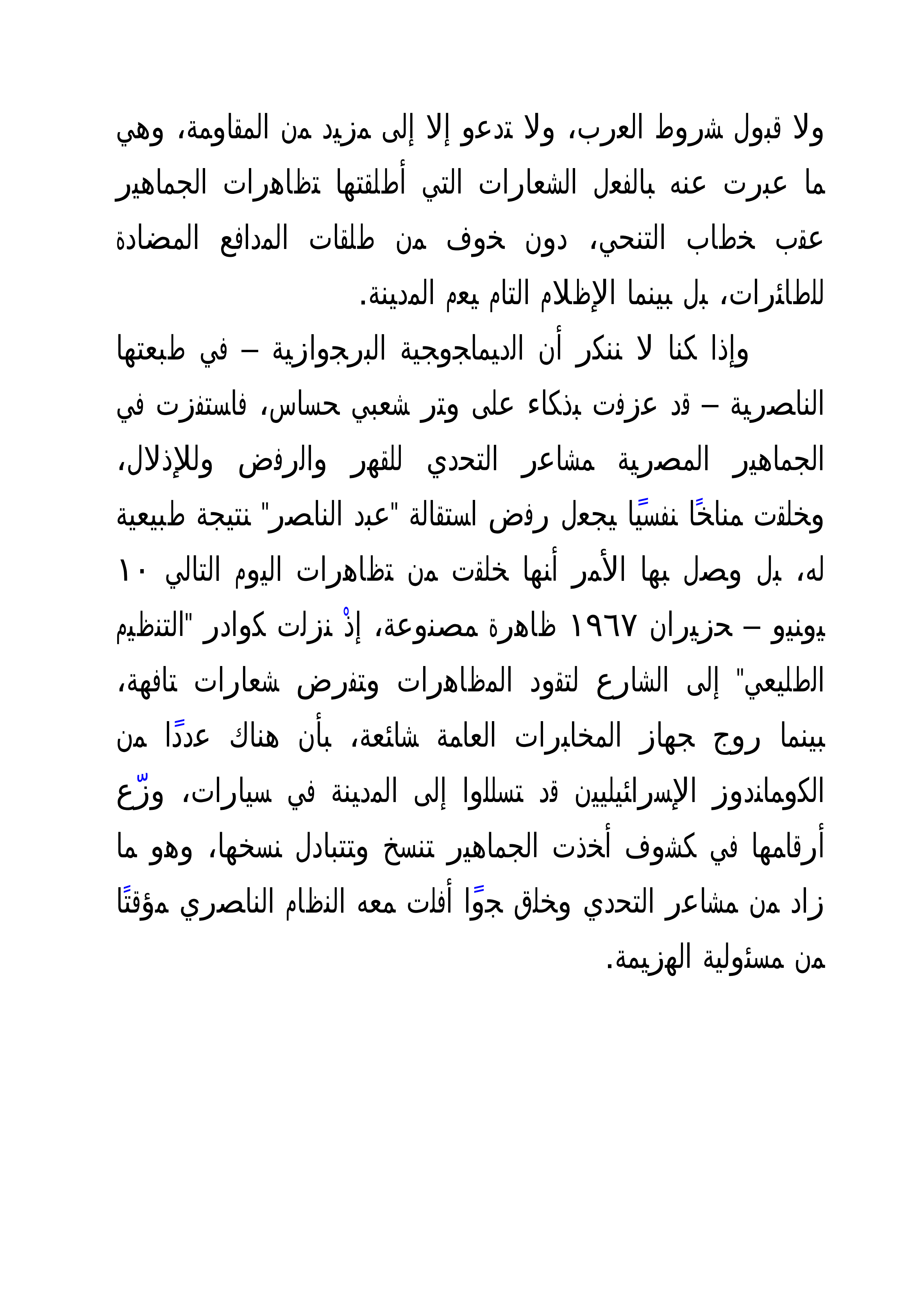
* وبمجرد أن انتهى "جمال عبد الناصر" من إلقاء خطابه، انطلقت المدافع المضادة للطائرات بشكل مكثف وشديد، وعلى ارتفاع منخفض نسبيًا، مما جعل أبنية المدينة تهتز، وحتى الآن فإن مبرر إطلاق المدافع في اللحظة التي أنهى فيها عبد الناصر بيانه غير معروف، لكن المؤكد أنه لم يكن ردًا على غارة إسرائيلية، إلا أن الجماهير الشعبية المصرية لم تفهم لإطلاق المدافع سببًا، إلا أن الإسرائيليين يتحدون مصر، ويتصورون أنها قد أصبحت عاجزة عن أية مقاومة، وهو ما استفز الجماهير.. وردًا على هذا التحدي انتقل الانفعال إلى درجة عالية من "التحدي المضاد" عبر عن نفسه في انتقال كل الناس الذين كانوا قد تجمعوا في المقاهي ليسمعوا ويشاهدوا عبد الناصر في تليفزيوناتها – من الحزن إلى التعبير التلقائي عن الغضب والرفض والتحدي.. وخرجت صرختهم مباشرة وهي تهتف "ولا يهمك يا ريس.. مِ الأمريكان يا ريس...ده الصبر قاد حرايق ..جوه صدور الخلايق ...ما يصنع الحقايق.. إلا

عبور المحال[1]."... فعل ذلك وقاله قوم كانوا في المقاهي لأنهم لا يملكون "تلفزيونات" أو "راديوهات" وهو ما يحدد من هم الذين طالبوا بالمقاومة، ومن هم الذين لم تخِفْهُم طلقات المدافع، سواء كان الإسرائيليون هم الذين أطلقوها أم كانوا أصدقاء الغرب، أو كان "عبد الناصر" نفسه هو الذي أمر بذلك لتهيئة مناخ للتحدي.

فإذا أضفنا إلى كل ذلك، أن الأقسام العريضة من الجماهير المصرية، لم تكن قد عرفت بعد بحكم عمليات التعمية الكهنوتية التي قامت بها أجهزة الإعلام الناصرية، شيئًا حقيقيًا عن سير الحرب، وكانت فكرتها عنها – حتى مساء ٩ حزيران ١٩٦٧ – إن الجيش المصري قد خاض معارك باسلة أمام ثلاث جيوش كبرى – الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي – كما كانت البيانات العسكرية الرسمية قد ذكرت في اليوم السابع من حزيران، فإنها لم تعلق مسئولية الهزيمة في رقبة النظام الناصري، بل اعتبرتها نتيجة طبيعية لتدخل القوى الكبرى، وهي نتيجة رأتها لا تبرر الاستسلام

---

(١) الأغنية واحدة من سلسلة من أجمل الأغاني التي كان يؤلفها بشكل فوري إبان أيام القتال الشاعر عبد الرحمن الأبنودي، لتُلحن وتُغنى وتذاع في نفس اليوم .. وقد غنى معظمها عبد الحليم حافظ، ومنها: اضرب . ابنك يقول لك يا بطل .. يا بركان الغضب .. وهي أقصر الأغنيات المصرية عمراً، إذْ اختفت تماماً، بعد الهزيمة.


ولا قبول شروط العرب، ولا تدعو إلا إلى مزيد من المقاومة، وهي ما عبرت عنه بالفعل الشعارات التي أطلقتها تظاهرات الجماهير عقب خطاب التنحي، دون خوف من طلقات المدافع المضادة للطائرات، بل بينما الإظلام التام يعم المدينة.

وإذا كنا لا ننكر أن الديماجوجية البرجوازية – في طبعتها الناصرية – قد عزفت بذكاء على وتر شعبي حساس، فاستفزت في الجماهير المصرية مشاعر التحدي للقهر والرفض وللإذلال، وخلقت مناخًا نفسيًا يجعل رفض استقالة "عبد الناصر" نتيجة طبيعية له، بل وصل بها الأمر أنها خلقت من تظاهرات اليوم التالي ١٠ يونيو – حزيران ١٩٦٧ ظاهرة مصنوعة، إذْ نزلت كوادر "التنظيم الطليعي" إلى الشارع لتقود المظاهرات وتفرض شعارات تافهة، بينما روج جهاز المخابرات العامة شائعة، بأن هناك عددًا من الكوماندوز الإسرائيليين قد تسللوا إلى المدينة في سيارات، وزّع أرقامها في كشوف أخذت الجماهير تنسخ وتتبادل نسخها، وهو ما زاد من مشاعر التحدي وخلق جوًا أفلت معه النظام الناصري مؤقتًا من مسئولية الهزيمة.

إذا كنا لا ننكر، فنحن ننكر بنفس القوة أن يكون خروج المصريين للمطالبة ببقائه، عشقًا لطغيان أو حرصًا على هزيمة، أو حبًا في جلاد..

والدليل البسيط على ذلك، أنه حين عرفت الجماهير الشعبية الأبعاد الحقيقية للموقف عقب عودة الجنود الهاربين من جبهة القتال، والذين تركتهم قيادتهم يواجهون الجيش الإسرائيلي بلا أي خطط، وعقب سماعهم لما عاد به هؤلاء من حقائق، تعرض النظام الناصري وجيشه البرجوازي لأقسى عملية نقد تعرض لها جيش مهزوم ونظام مهزوم في التاريخ.. وبأسلوبهم الخاص والمميز، تبادل المصريون آلاف الفكاهات اللاذعة الساخرة والحادة، والتي تكشف عن ارتفاع درجة وعيهم السياسي، وضعت نظام عبد الناصر أمام محكمة شعبية آلمته وعجز عن مواجهتها، واضطر عبد الناصر أخيرًا أن يرجو الشعب في خطاب عام وعلني أن يخفف من هجومه.

والمصريون الذين خرجوا في ٩ و ١٠ (حزيران) ١٩٦٧ يطالبون "عبد الناصر" بالبقاء في الظروف النفسية التي شرحناها، هم أنفسهم الذين خرجوا قبل مرور أقل من سبعة شهور من ذلك وفي المظاهرات الطلابية التي جرت في ١٨ و ١٩ مارس (آذار)

١٩٦٨ يتساءلون "وَديتوا فين فُلوسْنا..؟ واليهود بِتدُوسْنا" معبرين عن وعيهم الطبقي العالي الدرجة.. كاشفين عن برجوازية تنتهب العرق.. ولا تناضل ضد الاستعمار..

لكن الكهانة البرجوازية الماهرة في "شفط التوترات الطبقية" سارعت عقب هذه التظاهرات، تصدر بيانًا سياسيًا هو بيان ٣٠ مارس (أذار) ١٩٦٨ الذي استجاب جزئيًا لبعض المطالب الجماهيرية الديقمراطية، دون أن تضعه موضع التطبيق.. وحين خدمتها الظروف، وذكر أحد المتهوسين دينيًا أنه شاهد السيدة العذراء فوق قباب أحد الكنائس بالقاهرة، سارعت تستغل الظاهرة الجديدة لتغرق هذا المد الجماهيري الديمقراطي في جو من الأساطير، وسارع كُهانها يقولون "إن ظهور العذراء بشير طيب وعلامة سماوية بأن ا معنا ولم يتركنا.. نحن نسمع منذ يونيو الماضي أن ا تخلى عنا، ولولا هذا ما وقعت النكْسة.. ولكن هذا الظهور وقد تم علنًا للآلاف يعني أن ا معنا، وأنه سيكون في نصرتنا.. كما أن هذا الظهور قد يعني أن السيدة العذراء لا ترضَى عما ارتكبه ويرتكبه اليهود في الأراضي المقدسة بمدينة القدس.. وأن ما يقع هناك قد أحزنها وهي حامية الأرض المقدسة، فجاءت

لتعلن للبشر غضبتها وحزنها وتدعو لتخليص القدس من مغتصبيها (الأهرام القاهرية في ٥ أيار ١٩٦٨).

وها قد مرت عشـر سنوات، أُضيء خلالها الشارع الذي تقع فيه كنيسة الزيتون التي قيل أن العذراء قد ظهرت عند قُبتها، فانقطعت مريم البتول عن الظهور ولكن بعد أن استغل الكُهان البرجوازيون الموقف، وأغرقوا جماهير ١٨ و ١٩ مارس (آذار) ١٩٦٨، في حالة من الهوَس الديني، تحملت فيه السيدة العذراء مسئولية تحرير القدس، كأنها هي التي أضاعتها منهم.. ومن الغريب أن كُهان البرجوازية قد نسوا نصيحة السيدة العذارء، ولم يستجيبوا حتى الآن – وبعد عشر سنوات لدعوتها بتلخيص القدس... ناهيك عن سيناء.

وبنفس المهارة تقريبًا تخلق مناخ الحزن الفاجع على "عبد الناصر".. فقد مات الرجل في السادسة والربع مساء، ومن الثامنة تقريبًا تحولت كل البرامج الإذاعية والتلفزيونية لإذاعة القرآن الكريم، واختفت أصوات المذيعين وصورهم، وتتالت الآيات، دون أن يُقدم أحد القارئين، وطوال الساعات الثلاث التي تلت ذلك كان جو التوتر قد ساد وتمدد ولم يعد ثمة حديث للناس سوى التكهّن عن سبب تغيير الإذاعة لبرامجها، ومع أن كثيرين كانوا قد تنبأوا بأن

تلك إشارة للإعلان عن وفاة شخصية كبيرة، لكن كل الأسماء المصرية والعربية طرحت احتمال فيما عدا "عبد الناصر" ذاته، إذْ كانت السلطات المصرية قد نجحت في إخفاء حقيقة مرضه، كما أنه كان مركز اهتمام شديد خلال الأيام العشرة السابقة، التي كانت أيامًا فاجعة بالنسبة للشعب العربي كله، إذ كان الدم الفلسطيني يسيل أنهارًا في "جَرَش" و "عَجْلون" و "عَمان"، من هنا فإن احتمال وفاة "عبد الناصر"، الذي كان يبدو في كامل صحته طوال تلك الفترة، لم يكن مطروحًا.

وبإعلان النبأ الفاجع، تحكمت المفاجأة في الموقف، فحتى أكثر الناس وعيًا تشل المفاجأة قدرتهم على التفكير، والحرب الخاطفة كتكتيك عسكري تنطلق من تلك البديهية، وبالإضافة للمفاجأة، التي بدت غادرة ومذهلة، فقد أدرك المصريون أن وفاة "عبد الناصر" ليست حدثًا عاديًا، ولكنه حدث سيترك آثارًا بالغة في حياتهم وفي سياسة قطرهم المصري، كما سيحدد مسار الحركة في أُمتهم العربية، ففي كل تلك المجالات كان "عبد الناصر" – كتاريخ ودور – مؤسسة ثابتة الأركان بالغة التأثير، وهذا الإدراك، أضاف للمفاجأة نوعًا من أنواع التوتر والانفعال الشديد.

وفي هذا الجو من الحيرة، قامت أجهزة الإعلام – التي ارتفع اهتمام الناس بها إلى الذروة بحكم رغبتهم في متابعة الموقف – بدور "الندابة" في مآتم القرى المصرية.. و "الندابة" "مهيجة" جماهيرية محترفة للدموع، مهمتها هي "التعديد" أو ذكر مناقب الميت. وهي تحفظ أشعار رثاء كئيبة تصلح لكل المناسبات. بعضها يرثى الأب أو الأم أو الثياب أو العروس أو الطفل الصغير.

وعلى إيقاع الدفوف الحزين تُلقى أشعارها في جَمْع من النساء جئنَ للعزاء، وبين كل مقطع من "التعديد" تطلق صرخات ملتاعة تتحول إلى صرخات جماعية عندما تشاركنها فيه المعزيات. ومن الطبيعي أن النساء من أهل الميت أول من تشاركنها، لكن العقل الجمْعي سرعان ما يفعل فعله، فتشترك المعزيات جميعًا في الصراخ ليصبح نوعًا من الاكتئاب الجماعي.

وكما أن أحدًا لا يسأل أي فرد في زحامٍ عن مبررات وقوفه على وجه الدقة، فإن أحدًا لا يهتم بأن يسأل كل باكٍ في جماعة عن مبررات بكائه، وفي إحدى قصص الدكتورة "عائشة عبد الرحمن" نقلت صورة لامرأة ثكْلى فقدت أطفالها الصغار، وعاشت عمرها حزينة عليهم، وأصبح من تقاليدها المعروفة أنها بمجرد أن تسمع صراخًا في أحد بيوت القرية ينبئ عن موت إنسان، تتوجه على

الفور متوشحةً بالسواد، وتتحاق حولها النساء، لتكون روح البكاء، ومفجرة الدمع، بل أن مصيبتها التي لم تنسها نساء القرية، والتي تخشين أن تلحقهن، تكون في حد ذاتها سببًا لبكاء الأخريات.

ومجموع الدموع والصرخات في أي موكب جماعي للحزن ليست بالضرورة حزنًا على الميت المحدد، فقد تكون جنازة "عبد الناصر" أو عبد الحليم حافظ) مجرد مناخ – طبيعي أو مصطنع إذ اعتمدنا الكهانة البرجوازية كعامل مؤثر في الموقف – لكي يبكي الإنسان تنفيسًا عن حزن دفين أو ترحمًا على حبيب فقده قبل سنوات، أو لمجرد التخاص من توتر عصبي عنيف تولده مجموع الظروف النفسية العامة المحيطة بالفرد أو بالجماعة..

والمهيجون المحترفون للدموع – كجزء من كهانة البرجوازية – لعبوا دورًا هامًا في خلق المناخ الذي يفجر دموع الناس، فكل مذيعي ومذيعات ومتحدثي الإذاعة والتلفزيون وكُتاب الصحف كانوا أيام وفاة "عبد الناصر" يتحدثون بأصوات مختنقة بالبكاء، حتى أن كبير المذيعين أيامها، "جلال معوض"، قد تشنج بصوت مسموع وهو يذيع النبأ في أول نشرة للأنباء بعد إعلان الوفاة رسميًا، فأغلق الميكروفون أكثر من مرة لثوان يعود فيها ليتمالك نفسه، وظهرت المذيعات بعيون أذبلها البكاء، وبدا لكل من

يسمع أو يشاهد أن كارثةً كبرى قد وقعت، وأن الذي مات ليس "عبد الناصر" الحَاكِمْ والزعيم – بصرف النظر عن أنه كان ديكتاتورًا أم لم يكن. ولكنه "عبد الناصر" الوطن.

وقد مات "عبد الحليم حافظ" فجأة وعلى غير توقع – شأنه في ذلك "عبد الناصر" – فمع أن أنباء مرضه كانت متواترة وذائعة وموضوع حملة دعاية مكثفة كان هو الذي يغذيها، إلا أن طول عمر المرض الذي تجاوز عشرين عامًا، والملل من كثرة النشر عنه، كان قد خلق حالة من الاطمئنان إلى أن العناية الطبية المركزة والمستمرة قادرة على إنقاذ حياته، وكانت الدعاية الصحفية المركزة حول حفل الربيع الذي كان مقررًا أن يحييه "عبد الحليم حافظ" ليلة شم النسيم وعقب عودته من رحلة العلاج، قد خلقت – لدى المعجبين به والمتتبعين لأنبائه – حالة من الثقة بأنه سيعود. وجاءت مفاجأة موته مباغتة، فخلقت حالة من الحيرة تفصل عادة بين حدوث أي واقعة بشكل غير متوقع، وبين استيعابها والتنبه لها والتعامل معه كواقع.

وفي حُمى الحيرة، سارع المهيجون المحترفون للدموع يهجمون بكل كَلْكَلِهِمْ على الناس، فأنت أمام إنسان مات أمس، ولكنك تسمع صوته وترى صورته ضاحكًا أو باسمًا أو غاضبًا أو

باكيًا، تراه يغني غناء حزينًا كأنه يناشدك أن تبكي عليه، وأن ترثي عمره الذي لم يتمتع به، وهذا التناقض بين الموت كواقع لم يستوعب بعد، وبين الحياة كصورة غير مؤكدة، يقودك إلى أفكار ميتافيزيقية تتأمل فيها نفسك وتستبطن أحزانك الخاصة، وتتذكر الأعزاء الذين ماتوا، تشتاق إليهم، أو تتوجع لفقدهم، وربما تناوشك فكرة أنك نفسك ستموت بعد قليل!

ولأن المهيجين المحترفين للدموع – حتى ولو لم يدركوا هم أنفسهم ذلك – جزء من الكهانة البرجوازية، فهم يسارعون بوضع الجماهيرية في حالة نفسية تساعد الخلايا الدمعية على التفجر، فبعد أيام قليلة من وفاة "عبد الحليم حافظ"، ظهر مقدم البرامج التلفزيونية ونجم السينما المصري المعروف "سمير صبري" على شاشة التلفزيون، حيث جال بالكاميرا باكيًا بين حجرات شقة المطرب الراحل، وطوال البرنامج كان حريصًا على أن يضع المشاهد في حالة نفسية يشعر معها بالذنب، فهو يقدم لنا طباخ عبد الحليم الذي يتحدث عن الراحل الكبير فيكشف لنا عن أنه كان محرومًا من كل متع الحياة، إذ لم يكن – بسبب مرض معدته – قادرًا على تناول أي طعام شهي، ولم يكن قادرًا على شرب مياه النيل، وكان تعيسًا لرغبته في طبق من الفول.. وفي جولتها، عرضت كاميرا

التلفزيون لصِيْوَانْ أدوية عبد الحليم المزدحم بكل الأنواع، لتعلن أنه كان يتعاطى أكثر من مائة حبة من حبوب الدواء في اليوم.. وبصوته الباكي طالب "سمير صبري" من كانوا يزعمون أن مرضه مجرد دعاية لبيع أغانيه، ومن كانوا يحسدونه على شهرته أو ماله، أن يأتوا ليروا بأنفسهم، أي إنسان معذب ومظلوم كان هو.. ولأن شيئًا من تلك الأفكار التي يرد عليها "سمير صبري" لا بد أنه قد ناوش معظم المتفرجين يومًا.. فإن الشعور بالذنب يتولد لديهم مساهمًا في خلق توتر جديد سرعان ما يزيد من بكائهم ندمًا على تلك الأفكار.

وحين مات عبد الناصر، ركزت الصحف المصرية على المجهود الذي بذله في الأيام العشرة السابقة لوفاته، لمحاولة إيقاف الحرب التي كانت دائرة ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن، ونبهت إلى أن الأطباء كانوا قد نصحوه بالراحة، فذهب بالفعل ليستريح في مرسى مطروح، ولكنه اضطر لقطع أجازته عندما بدأت المعارك، وعاد ليغرق في اجتماعات مطولة واستشارات سياسية مكثفة، مما جرى حين عقد مؤتمر القمة العربي لمحاولة إيقاف مذبحة أيلول ضد المقاومة الفلسطينية.. وكانت منظمات المقاومة قد اعترضت على قبول "عبد الناصر" لمبادرة روجرز،

وما لبث هذا الاعتراض أن تحول إلى صدام بينهما، انتهى بأن أغلقت السلطات الناصرية إذاعة فلسطين من القاهرة، وحدث ما توقعه الفلسطينيون فمهدت مبادرة "روجرز" لذبحهم في أبشع مذبحة "عربية/ عربية".. وكان الرأي العام المصري يتعاطف أيامها بشدة مع المقاومة، كما كان رافضًا لقبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية ومعارضًا لها. وعزفًا على نغمة أن مجهود عبد الناصر لحماية الفلسطينيين هو الذي قتله قالت "الأهرام" أن قوات المقاومة الفلسطينية حين سمعت نبأ وفاته صرخت "نحن الذين قتلناه"، ونقلت عن زعيم عربي قوله "كنا نعبث ونلهو ونحن مطمئنون إلى أنه سيصلح الآثار التي تترتب على عبثنا ولهونا، وهكذا انقلبت الآية، فلم تصبح سياسة عبد الناصر هي التي قتلت الفلسطينين ولكن أصبحوا هم قتلتَهُ، ولم تصبح معارضته – من منطلقات تقدمية بالطبع – تقويمًا لخطأه، لكنها أصبحت عبثًا ولهوًا أدى إلى موته.. وبعض تلك المعاني استلهمه الشاعر "نزار قباني" في مرثيته الأولى لعبد الناصر.. حيث انهال هجومًا على الشعب العربي "المتقلب والمتذبذب.. آكل آلهته في العشية" الذي قتل عبد الناصر..

وهكذا اكتملت ملامح المناخ النفسي الذي يحيط بظاهرة موت "عبد الناصر"، بإضافة الإحساس بالذنب إلى خلفيّة الصورة...

حتى شعر هؤلاء الذين عارضوا عبد الناصر – لأسباب متعددة، كان آخرها قبوله لمبادرة "روجرز" – بالندم.. فتمَنوا – وهم يبكون – لو لم يعارضوه.

وفي يوم الجنازة.. استأجر "الاتحاد الاشتراكي العربي" عددًا من "الندابات" المحترفات أطلقهن ضمن مواكب المشيعين، بالدفوف والطارات، يطلقن صرخاتهن الفاجعة، وساهمن في تأكيد جو الحزن الجماعي..

ووسط هذا الطوفان من الأحزان تخلص النظام الناصري – مؤقتًا – من مسئوليته عن قبول مبادرة روجرز، ومسئوليته بالتالي عن الدم الفلسطيني الذي سال أنهارًا. إذْ غرق كل ذلك وسط طوفان الدموع، وعبر دقات الندابات المحترفات اللواتي استأجرهن "الاتحاد الاشتراكي" وبه شفطت مجموعة التوترات النفسية والسياسية التي كانت قد ترسبت عن الشهور الثلاثة التي تلت وقف إطلاق النار.. وبدلاً من أن يتصاعد هذا التوتر ليصبح غضبًا هادرًا تحول إلى مسار مختلف ونجح الكهنة في تحويله إلى حزن فاجع.......!

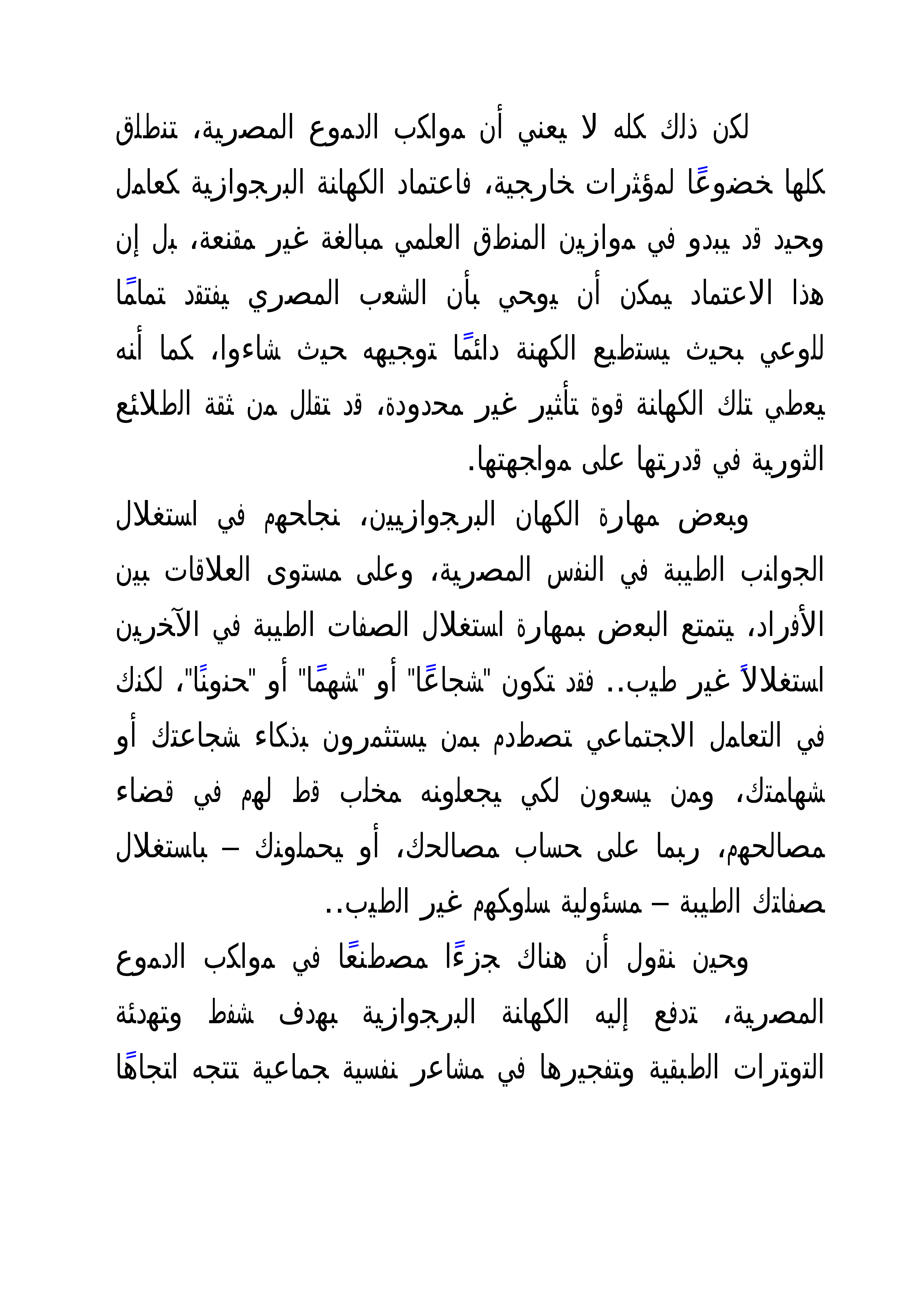
وبنفس البراعة تقريبًا أدرك الكهنة المعاصرون أن التوترات الطبقية التي تفجرت في مفتتح هذا العام (١٩٧٧) مدشنة زمن الرفض الشعبي للانتهاب الطبقي أيًا كانت الشعارات التي يقتنع بها،

كانت ما تزال مشتعلة تحت الرماد، وبرغم كل ما تلا الأحداث من ردود فعل الصعيد الرسمي، تجاوزت، في منظور بعض شرائح الأبنية الفوقية للنظام، حدودها، وشكلت ضغطًا مضاعفًا ينذر – في رأي الأذكياء من الكهنة – بتفجرات أخرى، والذين يعرفون الشعب المصري، يعلمون أنه كان دائمًا – برغم كل الظروف – أذكى من كل ناهبي العرق، وأذكى من كل الكهنة..

وحين خدمتهم الظروف فمات عبد الحليم حافظ، سارعوا يستغلون الحادث، وحشدوا كل مهارتهم الكهنوتية لكي ينصبوا مأتمًا ضخمًا، تتاح فيه لكل التوترات الطبقية المختبئة كالنار تحت الرماد أن تهدأ قليلاً، فتنصرف إلى نواح أو حزن أو بكاء.. فيتخلص الناس – مؤقتًا – من توترهم، ويشعرون ببعض راحة نسبية، تنشر جوًا من السلام حتى يجد البرجوازيون حلاً لمأزقهم التاريخي..

ذلك "السلام" الذي تسعى إليه البرجوازية لكي تزدرد "حُقْني" بكل شطارة وجسارة ودون ألم.....!

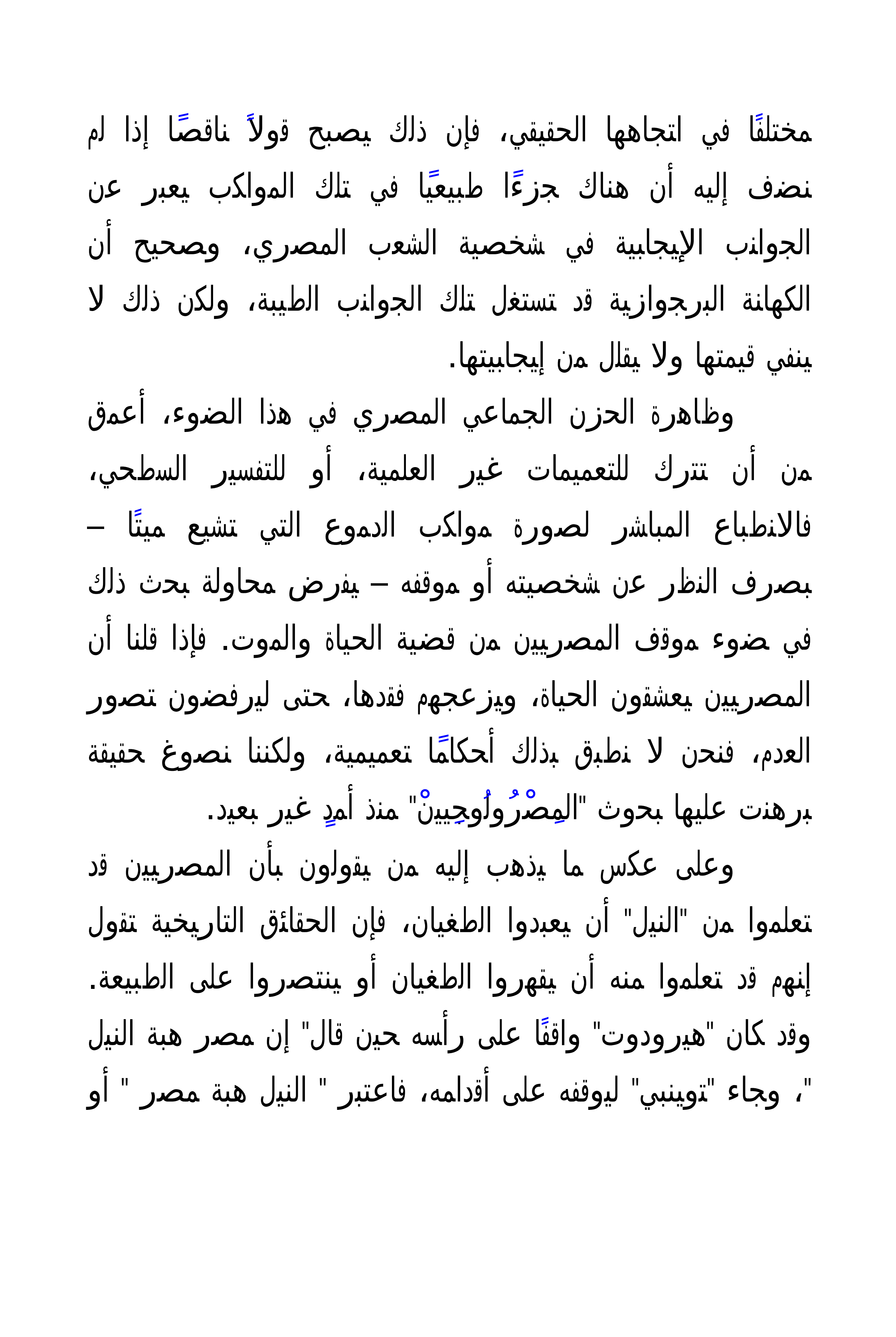
حين يبكي عُباد العمل:



لكن ذلك كله لا يعني أن مواكب الدموع المصرية، تنطلق كلها خضوعًا لمؤثرات خارجية، فاعتماد الكهانة البرجوازية كعامل وحيد قد يبدو في موازين المنطق العلمي مبالغة غير مقنعة، بل إن هذا الاعتماد يمكن أن يوحي بأن الشعب المصري يفتقد تمامًا للوعي بحيث يستطيع الكهنة دائمًا توجيهه حيث شاءوا، كما أنه يعطي تلك الكهانة قوة تأثير غير محدودة، قد تقلل من ثقة الطلائع الثورية في قدرتها على مواجهتها.

وبعض مهارة الكهان البرجوازيين، نجاحهم في استغلال الجوانب الطيبة في النفس المصرية، وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد، يتمتع البعض بمهارة استغلال الصفات الطيبة في الآخرين استغلالاً غير طيب.. فقد تكون "شجاعًا" أو "شهمًا" أو "حنونًا"، لكنك في التعامل الاجتماعي تصطدم بمن يستثمرون بذكاء شجاعتك أو شهامتك، ومن يسعون لكي يجعلونه مخاب قط لهم في قضاء مصالحهم، ربما على حساب مصالحك، أو يحملونك – باستغلال صفاتك الطيبة – مسئولية سلوكهم غير الطيب..

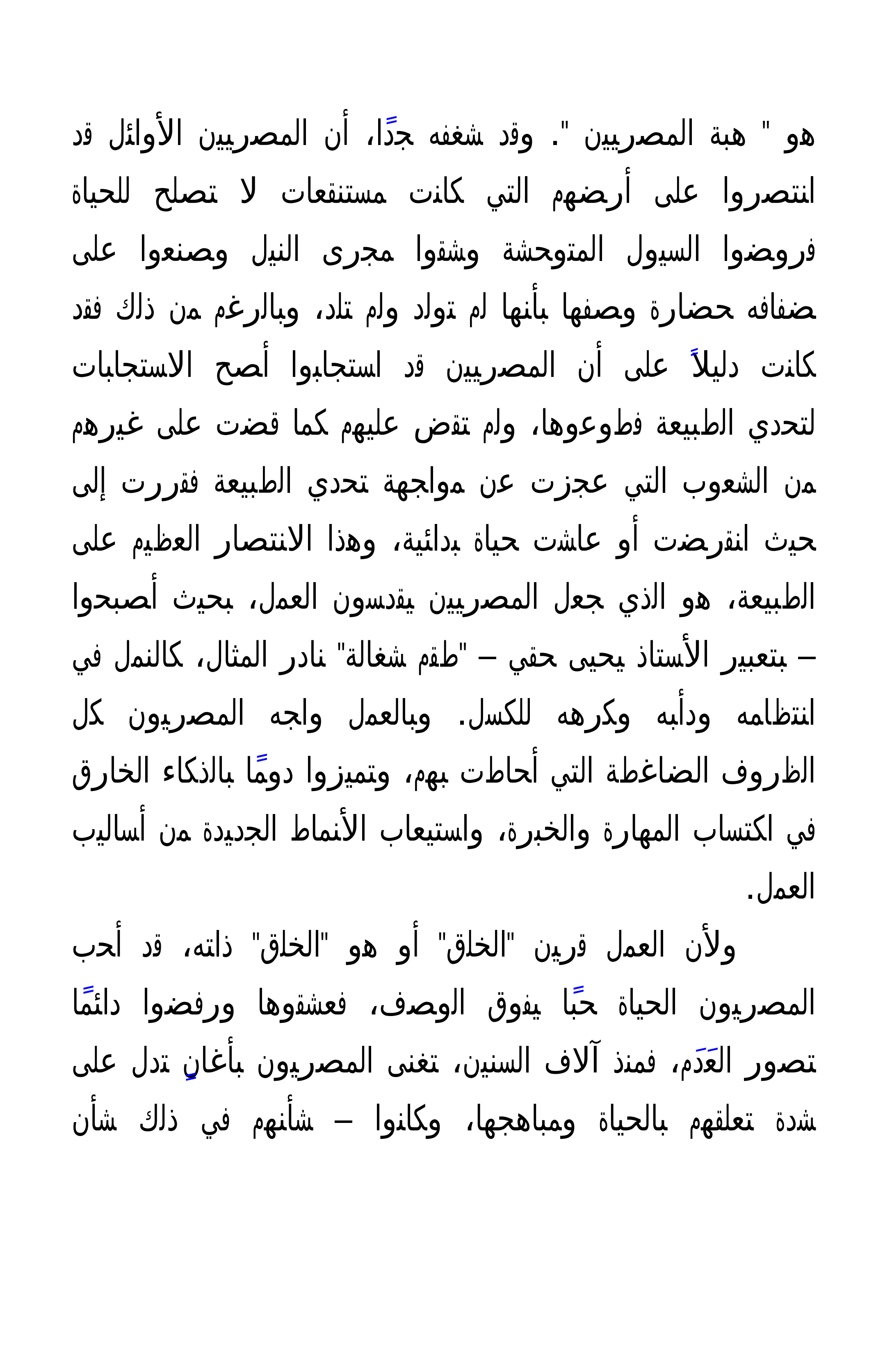
وحين نقول أن هناك جزءًا مصطنعًا في مواكب الدموع المصرية، تدفع إليه الكهانة البرجوازية بهدف شفط وتهدئة التوترات الطبقية وتفجيرها في مشاعر نفسية جماعية تتجه اتجاهًا



مختلفًا في اتجاهها الحقيقي، فإن ذلك يصبح قولاً ناقصًا إذا لم نضف إليه أن هناك جزءًا طبيعيًا في تلك المواكب يعبر عن الجوانب الإيجابية في شخصية الشعب المصري، وصحيح أن الكهانة البرجوازية قد تستغل تلك الجوانب الطيبة، ولكن ذلك لا ينفي قيمتها ولا يقلل من إيجابيتها.

وظاهرة الحزن الجماعي المصري في هذا الضوء، أعمق من أن تترك للتعميمات غير العلمية، أو للتفسير السطحي، فالانطباع المباشر لصورة مواكب الدموع التي تشيع ميتًا – بصرف النظر عن شخصيته أو موقفه – يفرض محاولة بحث ذلك في ضوء موقف المصريين من قضية الحياة والموت. فإذا قلنا أن المصريين يعشقون الحياة، ويزعجهم فقدها، حتى ليرفضون تصور العدم، فنحن لا نطبق بذلك أحكامًا تعميمية، ولكننا نصوغ حقيقة برهنت عليها بحوث "المِصْرُولُوجِيينْ" منذ أمدٍ غير بعيد.

وعلى عكس ما يذهب إليه من يقولون بأن المصريين قد تعلموا من "النيل" أن يعبدوا الطغيان، فإن الحقائق التاريخية تقول إنهم قد تعلموا منه أن يقهروا الطغيان أو ينتصروا على الطبيعة. وقد كان "هيرودوت" واقفًا على رأسه حين قال" إن مصر هبة النيل "، وجاء "توينبي" ليوقفه على أقدامه، فاعتبر " النيل هبة مصر " أو

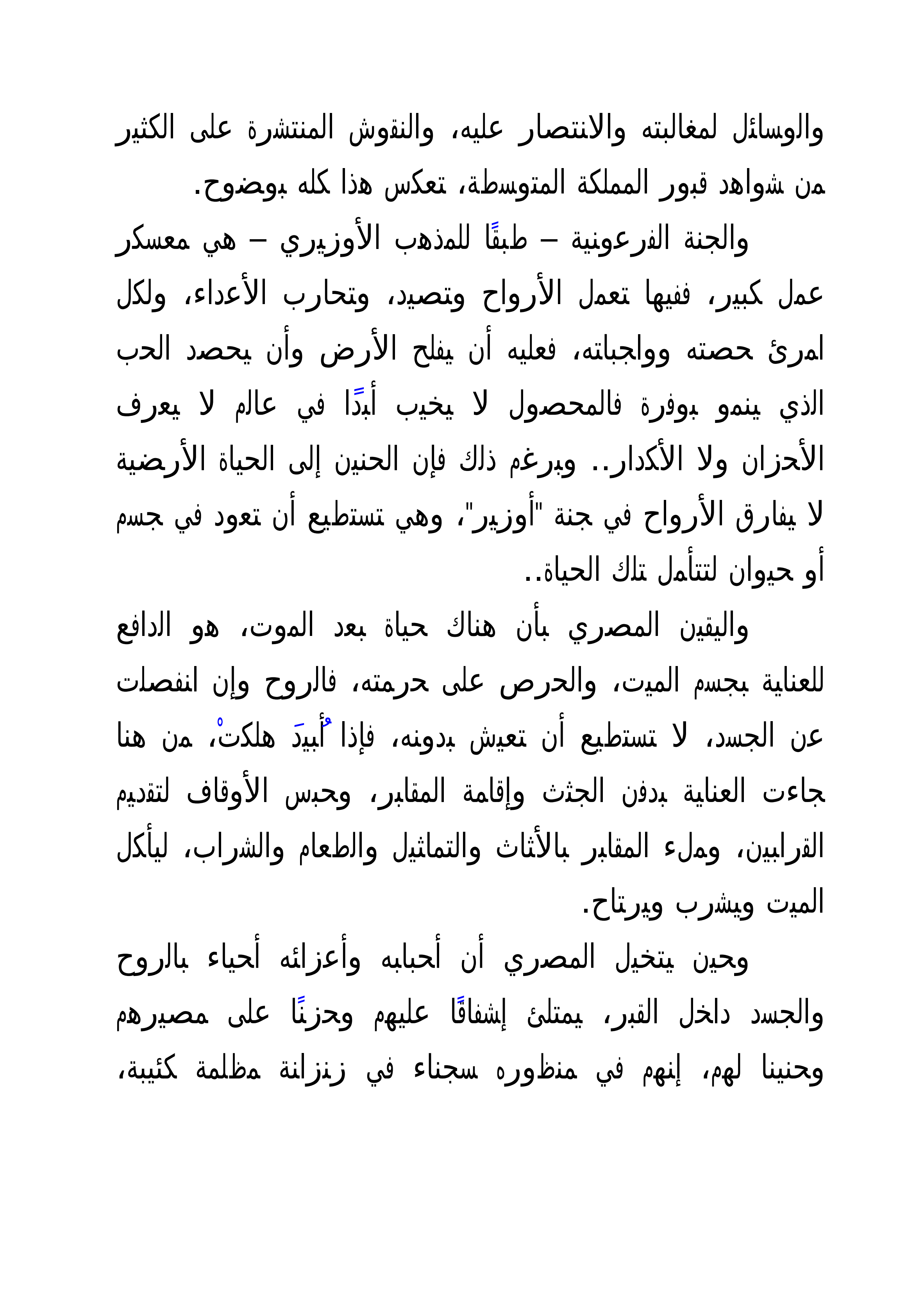


هو " هبة المصريين ". وقد شغفه جدًا، أن المصريين الأوائل قد انتصروا على أرضهم التي كانت مستنقعات لا تصلح للحياة فروضوا السيول المتوحشة وشقوا مجرى النيل وصنعوا على ضفافه حضارة وصفها بأنها لم تولد ولم تلد، وبالرغم من ذلك فقد كانت دليلاً على أن المصريين قد استجابوا أصح الاستجابات لتحدي الطبيعة فطوعوها، ولم تقض عليهم كما قضت على غيرهم من الشعوب التي عجزت عن مواجهة تحدي الطبيعة فقررت إلى حيث انقرضت أو عاشت حياة بدائية، وهذا الانتصار العظيم على الطبيعة، هو الذي جعل المصريين يقدسون العمل، بحيث أصبحوا – بتعبير الأستاذ يحيى حقي – "طقم شغالة" نادر المثال، كالنمل في انتظامه ودأبه وكرهه للكسل. وبالعمل واجه المصريون كل الظروف الضاغطة التي أحاطت بهم، وتميزوا دومًا بالذكاء الخارق في اكتساب المهارة والخبرة، واستيعاب الأنماط الجديدة من أساليب العمل.

ولأن العمل قرين "الخلق" أو هو "الخلق" ذاته، قد أحب المصريون الحياة حبًا يفوق الوصف، فعشقوها ورفضوا دائمًا تصور العَدَم، فمنذ آلاف السنين، تغنى المصريون بأغانٍ تدل على شدة تعلقهم بالحياة ومباهجها، وكانوا – شأنهم في ذلك شأن

المصريين المعاصرين، يحبون الدعابة ويتقنون صناعتها ويحبون الغناء والطرب، ويقبلون على الطعام الشهي والمتع الجنسية والاهتمام بالمظهرية في الملبس وفي الاحتفالات والأعياد، كما يبدو ذلك الحب للحياة واضحًا في ندرة وقائع الانتحار المنظورة أو وقائع الشروع في الانتحار المنظورة التي تحدث بينهم فخلال خمس سنوات (١٩٦٥ – ١٩٦٩) نجد أن عدد وقائع الانتحار المنظورة هي على التوالي ١٢٤ و ١٣٢ و ١٢٣ و ١٢١ و ١٥٦ بينما عدد وقائع الشروع فيه هي ٥٥ و ٦٣ و ٥٦ و ٤٤ و ٦٢ واقعة على التوالي وهي نسبة ضئيلة جدًا إذا قارناها بعدد سكان مصر في تلك السنوات.

وهذا العشق للحياة، قرينة الخلق، هو الذي جعل المصريين القدماء يرفضون فكرة العَدَمْ، ويعتبرون الموت مجرد برزخ لحياة أخرى، إن الحياة جميلة، ولذلك فالإنسان خالد، إنه ينتقل فحسْب من "حياة" إلى "حياة" أخرى، والموت مجرد عملية انتقالية وليس عدمًا، وبرغم كل ما أضْفوه على تلك الحياة الأخرى من مباهج، فقد ظلت حياتهم تشغفهم، فحملوا – إلى درجة التعصب – كراهية ومقتًا للموت، وخصصوا جزءًا غير صغير من أموالهم لتدبير الطرق



والوسائل لمغالبته والانتصار عليه، والنقوش المنتشرة على الكثير من شواهد قبور المملكة المتوسطة، تعكس هذا كله بوضوح.

والجنة الفرعونية – طبقًا للمذهب الأوزيري – هي معسكر عمل كبير، ففيها تعمل الأرواح وتصيد، وتحارب الأعداء، ولكل امرئ حصته وواجباته، فعليه أن يفلح الأرض وأن يحصد الحب الذي ينمو بوفرة فالمحصول لا يخيب أبدًا في عالم لا يعرف الأحزان ولا الأكدار.. وبرغم ذلك فإن الحنين إلى الحياة الأرضية لا يفارق الأرواح في جنة "أوزير"، وهي تستطيع أن تعود في جسم أو حيوان لتتأمل تلك الحياة..

واليقين المصري بأن هناك حياة بعد الموت، هو الدافع للعناية بجسم الميت، والحرص على حرمته، فالروح وإن انفصلت عن الجسد، لا تستطيع أن تعيش بدونه، فإذا أُبيدَ هلكتْ، من هنا جاءت العناية بدفن الجثث وإقامة المقابر، وحبس الأوقاف لتقديم القرابين، وملء المقابر بالأثاث والتماثيل والطعام والشراب، ليأكل الميت ويشرب ويرتاح.

وحين يتخيل المصري أن أحبابه وأعزائه أحياء بالروح والجسد داخل القبر، يمتلئ إشفاقًا عليهم وحزنًا على مصيرهم وحنينا لهم، إنهم في منظوره سجناء في زنزانة مظلمة كئيبة،

يعانون الوحدة والغربة، ولا يجدون من يعتني بهم أو يجيب مطالبهم، ولأنه يحب الحياة ويعشقها ويفني فيها، فهو يحزن لأن غيره قد حرم من متعها، لا بفقده للحياة، وتحوله إلى عدم، ولكن لفقده للحرية، إنه حي فعلا في قبره، ولكنه "سجين" وذلك ما يعذب المصري الحي، ويدفعه للبكاء على حبيب أو صديق أو أب أو أم أو أخ يعاني الوحدة في برد الزنازين وظلامها.

وعبر عصور طويلة أحاطت شبكة من التقاليد والعادات وأنساق السلوك الاجتماعي بظاهرة الموت والموتى، فالمشاركة في تشييع جنازة الميت، والتطوع لحمل نعشه، وحضور العزاء، واستضافة الغرباء من المعزين تخفيفًا عن أهل الميت، ومشاركتهم في البكاء، واجبات اجتماعية لا يستطيع المصري أن يهملها دون أن يتعرض للانتقاد الحاد. بل أن المصريين – كما يرصد د. سيد عويس – يتميزون بابتكار أشكال خاصة بهم، كالندابات ونشر نعي الموتى في الصحف..

والتناقض الحاد الذي عاشه المصريون بين حبهم للحياة (قرينة الخلق والحرية) وبين ظروف القهر الاستعماري والطبقي الطويل الذي تعرضوا له عبر القرون، هو المسئول عن خلق مشاعر الاكتئاب والحزن الفاجع لديهم، عند توفر المناخ النفسي

الذي يسمح بتفجيرها، سواء كان هذا التفجير طبيعيًا أو مصطنعًا: فهو في الحالة الأولى تعبير عن نفس ترفض القهر والطغيان وتعشق الحرية، ولذلك ترسب الحزن في أعماقها، وهو في الحالة الثانية استثمار شرير تقوم به الكهانة الطبقية لحماية مصالحها.

وعند وضع الحالات المعينة محل البحث، يصبح القول بأن المصريين ودعوا "جلادهم" عبد الناصر بالدموع، كأنهم لا يستطيعون العيش دون أن يُذلوا أو أن يُجلدوا، مجرد سفالة فكرية لا أكثر ولا أقل.. فالشواهد تكذب بوضوح هذا الافتراء المنحطّ.

والتاريخ المصري الحديث والمعاصر، قد عرف الجنازات الكبرى التي ودعت رجالاً لم يكن أحدهم جلادًا أو طاغية. ودع المصريون "مصطفى كامل" بمشهد رهيب، خفق فيه قلب مصر – كما قال قاسم أمين – وسفرت خلاله المرأة المصرية المحجبة لأول مرة، وهو فيما نعلم من التاريخ، لم يكن صاحب سلطة، ولم يجلد مصريًا أو غير مصري.. وودع المصريون "سعد زغلول" بأحزان تفوق الوصف، وكان شيخًا طاعنًا في السن، لم يعرف عنه يومًا أنه طغى أو بغى أو اضطهد مخالفًا له في الرأي، ووصل الأمر إلى حد أضربت فيه المومسات – في حي البغاء الرسمي – عن العمل حدادًا عليه..

وحين مات "مصطفى النحاس" – في أغسطس (آب) ١٩٦٥ – كان قد انسحب من دائرة الضوء قبل ثلاثة عشر عامًا طويلة، تعرض خلالها لحملة تشهير ضخمة، لم تترك له فضيلة إلا وقلبتها مثلبه، أو انتصارًا إلا وصورته هزيمة، واختفى اسمه من الصحف والإذاعة حتى الكتب، واضطهد كل من انتصر له أو دافع عنه أو مدحه.. وبرغم أن النظام الناصري الذي شن عليه تلك الحملة كان في ذروة قوته ومجده أيامها، فقد خرج مئات الألوف من المصريين يشيعون جنازة رجل ناضلوا تحت قيادته ربع قرن من الزمان، ضد طغيان الملوك وطغيان المستعمرين، ولم يكن "مصطفى النحاس" – فيما نعرف وفيما يقول التاريخ ـ جلادًا، ولم يكن له يوم َمات حولاً يُرتجى أو سلطة يُؤمل من ورائها خيرًا ...بل كان خصومه هم أصحاب ذلك كله .

والقول بأن " عب الناصر " كان جلادًا وطاغية " هو اختصار مخل لظاهرة معقدة لا جدال في أنها ـ في الحكم النهائي عليها ـ واحدة من أكثر ظواهر التاريخ العربي الحديث إيجابية. لكن المبالغة في سمة واحدة من سمات الظاهرة، تدعو للشك فيمن يسوقون هذا التقييم، وهم في الأغلب الأعم من خصومه الطبقيين

والسياسيين، ممن كانوا ينقمون عليه عداءه للإمبريالية واتجاهاته الإصلاحية.

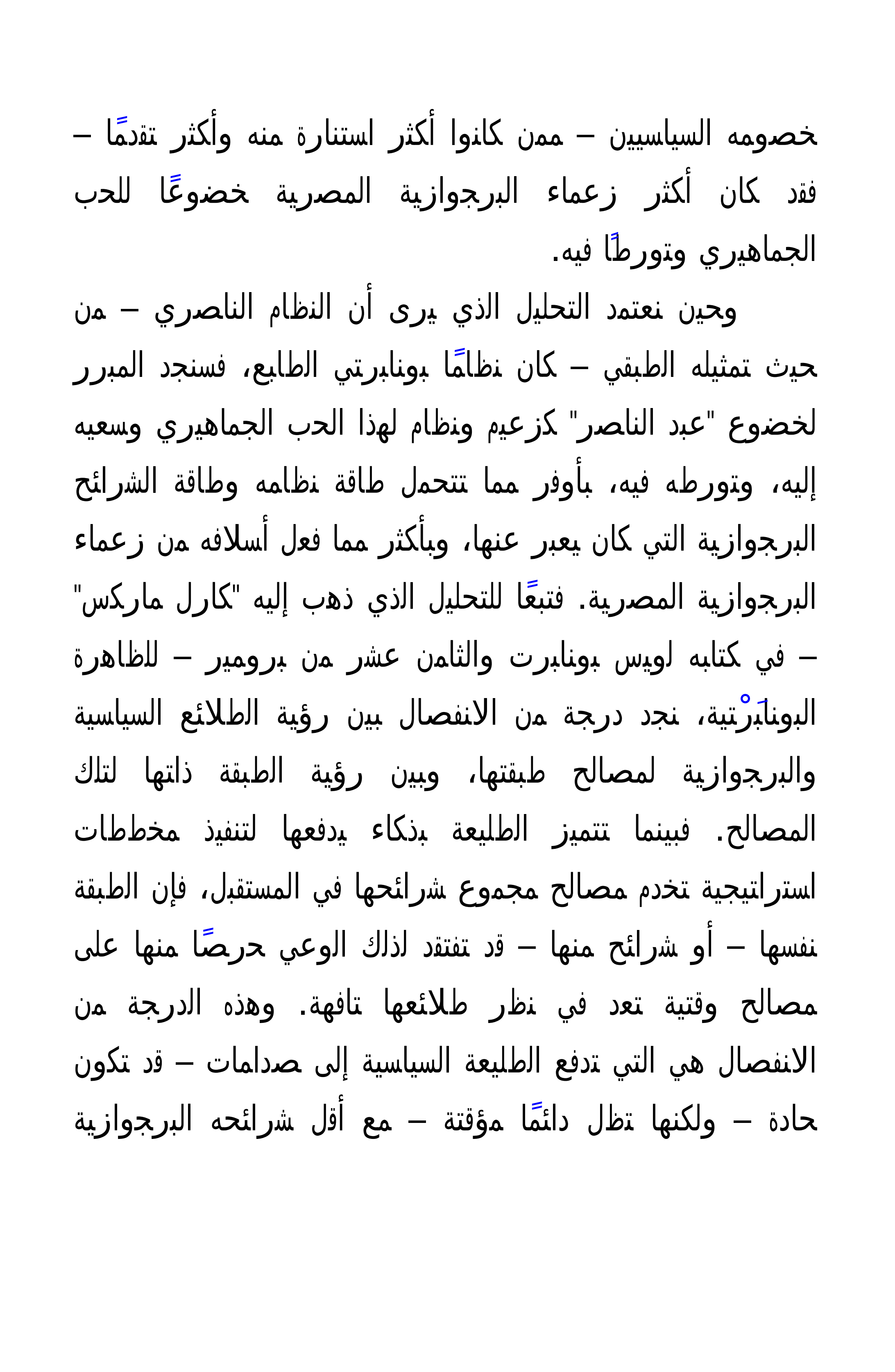
ومع أن حكمه البوليسي كان شديد الوطأة، فإن القول بمازوكية الدموع المصرية عليه، تجاهل لحقائق التاريخ الحديث والمعاصر، فقد مات العديد من الطغاة قبله فما بكاهم مصري واحد، ووُدعوا في مواكب متواضعة. مات "الملك فؤاد" و "محمد محمود" و "إسماعيل صدقي"، وكانوا جميعًا جلادين محترفين. فلماذا لم تدفع المازوكية المصرية أحدًا لوداعهم.......؟!

وحين كان "عبد الناصر" مجرد أداة قمع، كان مكروهًا من الشعب المصري، والمعاصرون للظاهرة الناصرية – من خصومها وأصدقائها – يعلمون أنه بدأ يجتذب قلوب المصريين وحبهم عندما تصدى بشجاعة لمحاولة اغتياله التي جرت في عام ١٩٥٤ إبان إلقائه الخطاب العام، فبرغم ثماني رصاصات أطلقت عليه، فإنه لم يفرّ ولم يترك الشرفة التي كان يخاطب الشعب منها، ولم يتوقف حتى عن الخطابة، بينما حمل ميكرفون الإذاعة صوته الهادر وهو يطلب من الجماهير التي كانت تحشد لسماعه، أن تظل مكانها..

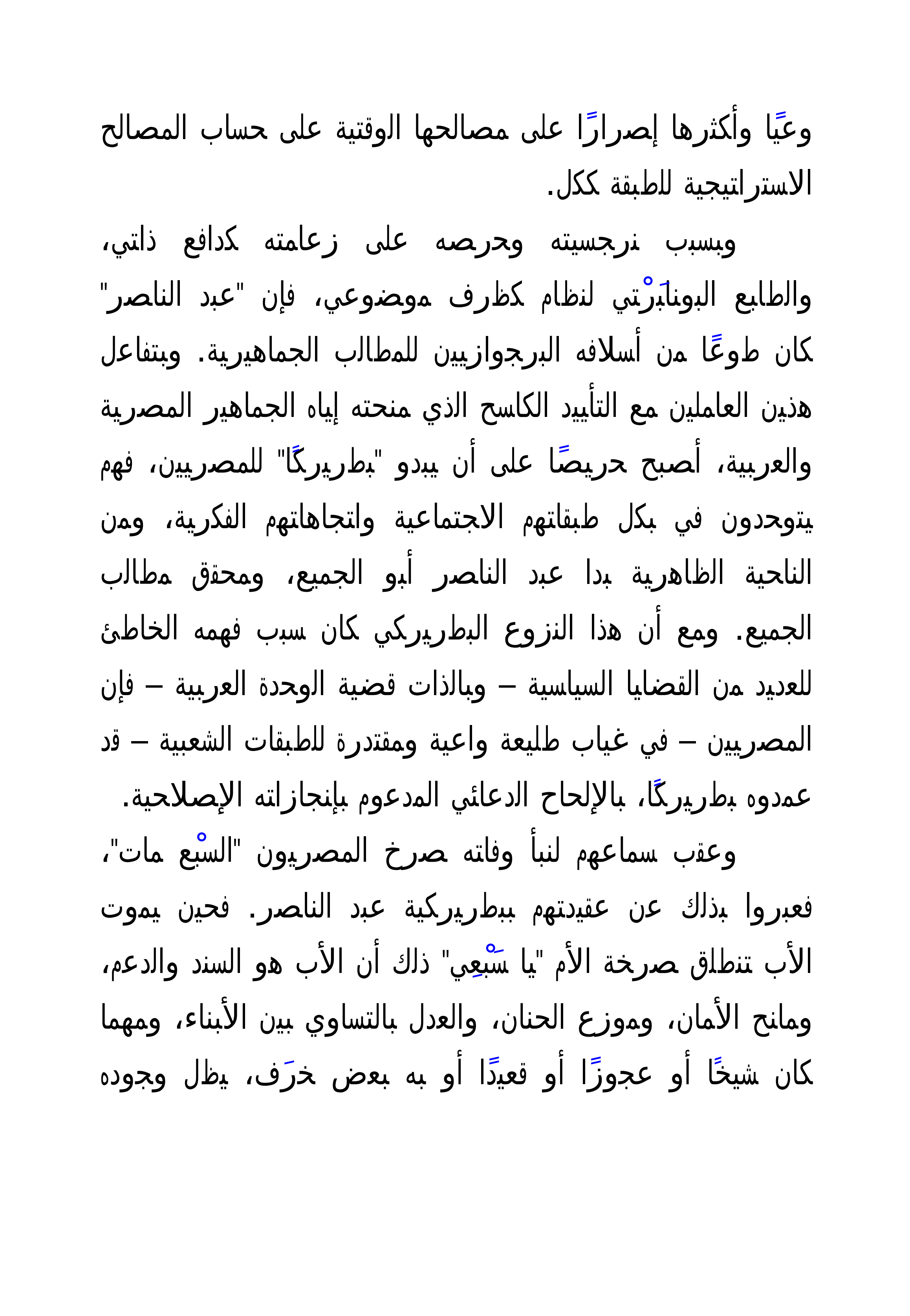
وفيما بعد، وعبر سياسته المعادية للإمبريالية، ترسبت في وجدان الشعب المصري، صورة حَاكِمْ "شجاع" و "جسور" يملك

طاقة نفسية هائلة تمكنه من تحدي الطغيان الاستعماري، وحين وقف "عبد الناصر" على منبر الأزهر يرفض الاستسلام ويصر على المقاومة إبان عدوان ١٩٥٦ كان قد عمد زعامته التي استجابت لسمة أصيلة في النفس المصرية، فالمصريون الذين تحدوا النهر – والبشرية في طفولتها الأولى – فطوعوه، وقهروه، واستجابوا لتحديه بتحد مضاد، يمنحون حبهم وتأييدهم لكل من يفعل الشيء نفسه تجاه قوى طاغية أو ساعية للاستذلال.. ولهذا السبب اعتمدوا زعامة "عرابي" و "مصطفى كامل" و "سعد زغلول" و "مصطفى النحاس" و "جمال عبد الناصر"..

ومع أن هؤلاء جميعًا كانوا جزءًا من الظاهرة البرجوازية المصرية، بحيث لم يخل أحدهم من ديماجوجية تقول ما لا تفعل، فإن الشعب قد منحهم تأييده وحبه، وورطهم – حين نزل بثقة في مجرى الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي – بهذا التأييد والحب، في مواقف أكثر تطرفًا من طاقتهم ومن طاقة الشرائح الاجتماعية التي كانوا يعبرون سياسيًا عن مصالحها.. ولا خلاف في أن "عبد الناصر". كان أعظم زعماء البرجوازية المصرية – والعربية – في كل تاريخها الطويل. إذ كان أعظمهم عداء للاستعمار وأكثرهم استنارة، وبرغم الشراسة التي عامل بها


خصومه السياسيين – ممن كانوا أكثر استنارة منه وأكثر تقدمًا – فقد كان أكثر زعماء البرجوازية المصرية خضوعًا للحب الجماهيري وتورطًا فيه.

وحين نعتمد التحليل الذي يرى أن النظام الناصري – من حيث تمثيله الطبقي – كان نظامًا بونابرتي الطابع، فسنجد المبرر لخضوع "عبد الناصر" كزعيم ونظام لهذا الحب الجماهيري وسعيه إليه، وتورطه فيه، بأوفر مما تتحمل طاقة نظامه وطاقة الشرائح البرجوازية التي كان يعبر عنها، وبأكثر مما فعل أسلافه من زعماء البرجوازية المصرية. فتبعًا للتحليل الذي ذهب إليه "كارل ماركس" – في كتابه لويس بونابرت والثامن عشر من برومير – للظاهرة البونابَرْتية، نجد درجة من الانفصال بين رؤية الطلائع السياسية والبرجوازية لمصالح طبقتها، وبين رؤية الطبقة ذاتها لتلك المصالح. فبينما تتميز الطليعة بذكاء يدفعها لتنفيذ مخططات استراتيجية تخدم مصالح مجموع شرائحها في المستقبل، فإن الطبقة نفسها – أو شرائح منها – قد تفتقد لذلك الوعي حرصًا منها على مصالح وقتية تعد في نظر طلائعها تافهة. وهذه الدرجة من الانفصال هي التي تدفع الطليعة السياسية إلى صدامات – قد تكون حادة – ولكنها تظل دائمًا مؤقتة – مع أقل شرائحه البرجوازية


وعيًا وأكثرها إصرارًا على مصالحها الوقتية على حساب المصالح الاستراتيجية للطبقة ككل.

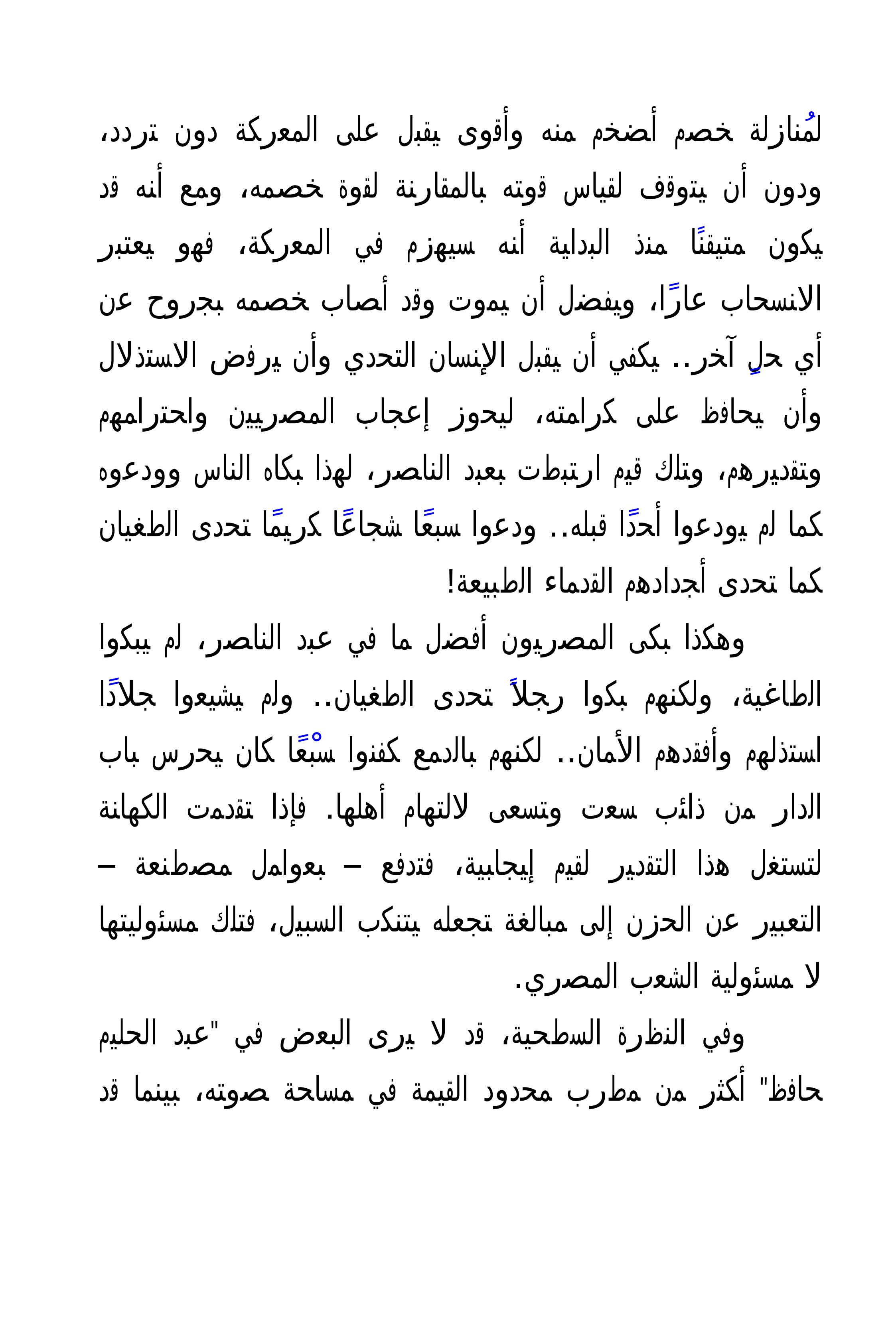
وبسبب نرجسيته وحرصه على زعامته كدافع ذاتي، والطابع البونابَرْتي لنظام كظرف موضوعي، فإن "عبد الناصر" كان طوعًا من أسلافه البرجوازيين للمطالب الجماهيرية. وبتفاعل هذين العاملين مع التأييد الكاسح الذي منحته إياه الجماهير المصرية والعربية، أصبح حريصًا على أن يبدو "بطريركًا" للمصريين، فهم يتوحدون في بكل طبقاتهم الاجتماعية واتجاهاتهم الفكرية، ومن الناحية الظاهرية بدا عبد الناصر أبو الجميع، ومحقق مطالب الجميع. ومع أن هذا النزوع البطريركي كان سبب فهمه الخاطئ للعديد من القضايا السياسية – وبالذات قضية الوحدة العربية – فإن المصريين – في غياب طليعة واعية ومقتدرة للطبقات الشعبية – قد عمدوه بطريركًا، بالإلحاح الدعائي المدعوم بإنجازاته الإصلاحية.

وعقب سماعهم لنبأ وفاته صرخ المصريون "السبْع مات"، فعبروا بذلك عن عقيدتهم ببطريركية عبد الناصر. فحين يموت الأب تنطلق صرخة الأم "يا سَبْعِي" ذلك أن الأب هو السند والدعم، ومانح الأمان، وموزع الحنان، والعدل بالتساوي بين الأبناء، ومهما كان شيخًا أو عجوزًا أو قعيدًا أو به بعض خرَف، يظل وجوده

دعامة لوجود الأسرة، فهو الذي يلم شملها ويجمع أبناءها تحت ظله، ويحافظ على وحدتها، ويفرض على الجميع أوامره، ويمنع طغيان القوِي على الضعيف، وهو مانح الأسرة مكانتها الاجتماعية المرتفعة، وهو مصدر الهيبة، ووجوده – ولو كان أنفاسًا تتردد فحسْب – حائل دون إهانة الآخرين لأبنائه أو استصغارهم لشأنهم أو العدوان عليهم.. وتلك جميعها صفات حقيقية لا متوهمة.. فعبر عمله الدءوب والطويل لبناء الأسرة، وضد غوائل الزمن عنها تكتمل ملامح صورته وتكون الفجيعة فيه قاسية، وربما لهذا السبب فإن بكائيات الأب في الفولكلور المصري، هي أعمق البكائيات حزنًا........

وحين خرج المصريون يبكون "عبد الناصر"، كانوا يدعون بطريركهم الشجاع الجسور، وسَبْعهم الذي تحدى الطغيان الدولي وواجه كل الذين أرادوا أن يستذلوا مصر، والرجل الذي وحدهم فيه، ودمجهم في كيانه.

وحين بكى المصريون "عبد الناصر"، أثبتوا أنهم أكثر وعيًا وأصالة ممن أخذوا عليهم حزنهم على قائد مهزوم، تلك نظرة براجماتية لا تتواءم كثيرًا مع النفس المصرية، ورجل الشارع المصري الذي اصطلح على تسميته "ابن البلد" حين تدفعه الظروف



لمُنازلة خصم أضخم منه وأقوى يقبل على المعركة دون تردد، ودون أن يتوقف لقياس قوته بالمقارنة لقوة خصمه، ومع أنه قد يكون متيقنًا منذ البداية أنه سيهزم في المعركة، فهو يعتبر الانسحاب عارًا، ويفضل أن يموت وقد أصاب خصمه بجروح عن أي حلٍ آخر.. يكفي أن يقبل الإنسان التحدي وأن يرفض الاستذلال وأن يحافظ على كرامته، ليحوز إعجاب المصريين واحترامهم وتقديرهم، وتلك قيم ارتبطت بعبد الناصر، لهذا بكاه الناس وودعوه كما لم يودعوا أحدًا قبله.. ودعوا سبعًا شجاعًا كريمًا تحدى الطغيان كما تحدى أجدادهم القدماء الطبيعة!

وهكذا بكى المصريون أفضل ما في عبد الناصر، لم يبكوا الطاغية، ولكنهم بكوا رجلاً تحدى الطغيان.. ولم يشيعوا جلادًا استذلهم وأفقدهم الأمان.. لكنهم بالدمع كفنوا سبْعًا كان يحرس باب الدار من ذائب سعت وتسعى لالتهام أهلها. فإذا تقدمت الكهانة لتستغل هذا التقدير لقيم إيجابية، فتدفع – بعوامل مصطنعة – التعبير عن الحزن إلى مبالغة تجعله يتنكب السبيل، فتلك مسئوليتها لا مسئولية الشعب المصري.

وفي النظرة السطحية، قد لا يرى البعض في "عبد الحليم حافظ" أكثر من مطرب محدود القيمة في مساحة صوته، بينما قد

يستخدم المتزمتون – ممن يصادرون أصلاً حق الإنسان في أن يغني – وصفه بألفاظًا جَلِفَة.. لكننا عند النظر إليه عبر بانوراما الظاهرة الناصرية، نستطيع أن نضعه في حجمه الحقيقي، بعيدًا عن المبالغات غير الموضوعية.

ولا خطأ في القول، بأن عبد الحليم حافظ كان جزءًا من النسيج المتكامل للظاهرة الناصرية، إنه لم يعبر عنها تعبيرًا سياسيًا مباشرًا في أغنياته السياسية فحسْب، ولكنه أيضًا قد عبر عن الشكل الجديد للعلاقة بين الرجل والمرأة، وهو شكل تخلق عبر مجموعة التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر على مشارف ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، وأكدته إنجازاتها العديدة.

وخلال الحرب العالمية الثانية، تحطمت العديد من القيود الاجتماعية التي كانت تكبل حرية المرأة المصرية، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الخانقة من جانب والظروف النفسية التي سيدها مناخ الحرب من جانب آخر، والأهم من هذا كله، أن مصر قد اضطرت مع انقطاع الواردات – بسبب ظروف الحرب – إلى التوسع في إنشاء صناعات يتعلق بعضها بالمجهود الحربي، وينتج الآخر ما يشبع الاحتياجات الاستهلاكية لأهلها وللجاليات الأجنبية وللجيوش المقيمة أو العابرة على أرضها، وخضوعًا للضرورة،

ازداد بشكل ملموس خروج المرأة المصرية للعمل، ومع نهاية الحرب كان ذلك قد أصبح أكثر تقبلاً مما كان الأمر عليه في الثلاثينيات، وبالتفاعل بين الرجل والمرأة عبر زمالة العمل والدراسة، اضطرمت مصر بكل ما يضطرم به أي مجتمع يتحرر درجة أخرى من قيود النظرة الإقطاعية للعلاقة بين الرجل والمرأة، وطرح الشكل الجديد للعلاقة بين الجنسين نفسه على الفن والأدب، فعكس واقعه أحيانًا وبشر في الأغلب الأعم – بمستقبل للعلاقة بين الجنسين تتجاوز آلام مرحلة الانتقال..

وربما بسبب مساحة صوته المحدود، أو بسبب انتمائه للجيل الذي تلقى معظم تأثيراته خلال السنوات التي تلت الحرب، فقد نحى "عبد الحليم حافظ" إلى اختيار كلمات تعبر تعبيرًا مباشرًا عن عاطفة الحب مبتعدًا عن "التطريب" الذي كان الطابع الغالب على الأغنية المصرية قبله، وعبر هذا البحث تفاعل مع جيل التجديد المصري الذي ارتبط بثورة يوليو (تموز) في مختلف مجالات الأدب والفن..

وفي أعقاب ثورة مصر عام ١٩١٩ ذات الأفق البرجوازي، وعلى مشارفها، شهدت الأغنية المصرية بداية العصر الرومانسي الأول، وجاءت صياغاتها مثقلة برؤى إقطاعية، تمثلت في تناول

المرأة ككائن غير محسوس، أقرب إلى المعنى منه إلى الواقع، وبسب نشأتها العرجاء – فإن العصر الرومانسي الأول، كما أنجبته البرجوازية المصرية، قد طرح صورة غير صحية لعلاقة الرجل بالمرأة، فجاءت كلمات الأغاني مثقلة بالتوسل الذليل الذي يعكس كبتًا اجتماعيًا وإحباطًا جنسيًا، بينما اختفت المرأة – في الظل – فلم تبدُ في كلمات تلك الأغاني كائنًا ذا إرادة أو عواطف، ولكنها ظلت موضوعًا مجردًا يتغنى به الرجل فحسْب. وإضافة إلى ذلك كله، فإن "تطريب" العصر الإقطاعي، المعبر عن إيقاعه البطيء، كان ما زال فاعلاً.

وإذا نحينا جانبًا المدرسة الرحْبانية ذات الأصالة المميزة، فقد كان "عبد الحليم حافظ" لافتَة قدمت الجيل الرومانسي الثاني في الأغنية المصرية والعربية، ففضلاً عن تحطيمه للتطريب، ونقله الأغنية العربية إلى إيقاع العصر الصناعي.. فإن أي نظرة عابرة إلى أدب أغانيه، تكشف عن أنه قد عكس بصدق، وبشر بإخلاص بصياغة جديدة لعلاقة الرجل بالمرأة، وعبْر أغانيه انتقلت المرأة من معنى مجرد – غير مرئي وغير محسوس لسلبيته – إلى وصف محدد، يتغزل الرجل في جماله مقتربًا به إلى الحس بدرجة

أوفر.. بل أن المرأة في أدبيات تلك الأغاني تصبح قطبًا فاعلاً في تلك العلاقة، لا مجرد موضوع جامد يُشبب به الرجل..

وعبر ربع قرن أو يزيد ارتبط "عبد الحليم حافظ" – الذي دفع نجاح أسلوب الآخرين إلى تقليده مما عمده بحق كمدرسة للغناء – بمشاعر وتجارب الحب لدى جيل كامل من المصريين والعرب، ما نجح من تلك التجارب وما فشل، ما أدى إلى سعادة طالت أو قصرت، وما انتهى إلى خيبة أمل وإحباط وأصبح مجرد ذكرى مؤلمة..

وبالإضافة إلى المشاعر التي ارتبطت بصورته، فقد قدم "عبد الحليم حافظ" مع "صلاح جاهين" و "عبد الرحمن الأبنودي" و "محمد الموجي" و "كمال الطويل" تطورًا بالغ الأهمية للأغنية السياسية أو الوطنية. ومع أن تلك الأغاني ظلت في إطار الرؤى البرجوازية للوطن وللشعب، فقد جاء تطويرًا هامًا للأغنية العربية، التي عجزت دائمًا عن أن تحول الغزل في الوطن إلى غزلٍ راقٍ يتعلق بما هو محسوس، ويرتبط بذاتية المشاعر.. فإذا لاحظنا أن تلك الأغنيات قد ارتبطت – في ذاكرة المستمعين – بالمعارك الناصرية المتفجرة بالحماس ضد الإمبريالية والاستعمار والأحلاف، وبالمد الوطني التحرري. أدركنا أن "عبد الحليم حافظ"

قد ارتبط في الأغلب الأعم بمشاعر راقية على المستوى الشخصي والعام بالنسبة للجيل الناصري وللجيل الذي تفتح عبر سنوات الثورة..

وهذا التقييم لدور "عبد الحليم حافظ" في تطوير الأغنية العربية يجعل من القول بأنه مجرد مطرب تافه الشأن تطاولاً يتجاوز الإنصاف، وهو رد فعل طبيعي للمبالغة الشديدة في الاهتمام بموته وهي مبالغة صنعتها الكهانة البرجوازية.. والغريب أن الاهتمام المبالغ فيه بوفاته قد استفز الرجعيين لأسباب مختلفة تمامًا فكتب أحدهم: "من هو عبد الحليم حافظ؟ ماذا غنى عبد الحليم حافظ. غنى: "جماهير الشعب تدق الكعب.. تقول كلنا صاحيين" "وتحول عشاق حليم بحنجرة المطرب الراحل إلى قطيع لا حول لها ولا قوة إلا دقّ الكعب وإعلان السمع والطاعة للطغاة.. وغنى:

" ونطبلْ لك كده هو.. ونزمر لك كده هو ..

يا عدو الاشتراكية.. يا خاين المسئولية..."

وواضح أن المطرب الراحل قد أسهم إلى حد كبير في نجاح الاشتراكية التقدمية الشعبية الوحدوية الديمقراطية وبذا وجه إنذاره المضحك المبكي إلى كل من يشذ عن الإيمان بالاشتراكية

فسوف يطبل له ويزمر له، ليس ذلك فقط بل وصمهُ للخيانة والعداء للاشتراكية المقدسة.. وغنى حليم:

" تفوت ع الصحراء تخضرّ....."

ويبدو أن سيدَهُ الراحل السابق.. الزعيم الملهم الذي أراد أن يفوت على الصحراء تركها لتخضر عند اليهود، بدلاً من تكليف نفسه عناء ومشقة عملية الاخضرار وما يصحبها من وجع الدماغ وخلافه.. إن وسائل الإعلام المصرية لا تنسى هذه الأمجاد للراحل الأوحد" (مجلة الاعتصام القاهرية – عدد مايو – أيار – ١٩٧٧).

على الحزن على "عبد الحليم حافظ" مجرد تقييم إيجابي لدوره في تطوير الأغنية العربية وارتباط صوته بمشاعر وعواطف المراهقين والمراهقات الذين يتميزون غالبًا بعدم النضج الانفعالي مما لا يجوز معه اعتماد سلوكهم الفج كمقياس للحكم على الشعب المصري كله، فجانب من هذا الحزن الفاجع كان استثمارًا ذكيًا نجحت مع الكهانة البرجوازية في اللعب على وتر حساس في النفس المصرية، لتحقق هدفها في تفجير التوترات الطبقية المصرية في اتجاه غير اتجاهها الحقيقي..

ولا مبالغة في القول بأن عبد الحليم حافظ كان تنويعًا آخر على لحن الظاهرة "الأيوبية" المصرية، ذلك أن "طقم الشغالة"، المصري الذي انتصر على النهر، يحتفظ بمكانة مرتفعة للصبر كقيمة، فالصبر على مشاق العمل شرط للانتصار على الطبيعة وعلى الأعداء، كما هو شرط لإتقان العمل.

وكثيرون يخطئون في فهم الطابع الإيجابي للصبر المصري، فيتصورونه سلبية أو استنادًا لطغيان أو قبولاً بذل، بينما هو "صمود" أمام كل الظروف مهما كانت قاسية ومهما كانت درجة شراستها، صمود وكمون، كصبر الجمل، مجرد احتشاد لتجميع القوة.. وعلى حين فجأة تتشقق الأرض عن الشعب المصري، عن "جمل" ثائر.. صار.. يهجم فجأة، فيعقر كل من ظنوا خطأ أن صبره ضعفًا وذلاً، لا تحملاً واحتشادًا وتجميعًا للقوة، وانتصارًا للفرصة الملائمة..

ولأن المصريين يعبدون العمل، فهم يكرهون المرض لأنه يسلب الإنسان قدرته على أن يعمل ويجعله عالة على الآخرين، وتلك بالنسبة لشعب صنع نفسه بتطويع الطبيعة مهانة مرفوضة.. لكن كراهية المرض، لا تعني الاستسلام له، أو اليأس بسبب وقد احتفظ "أيوب المصري" بطل الملحمة الشعبية المصرية المعروفة

بمكانته المرتفعة في النفس المصرية لأنه لم يهن ولم يستسلم، بينما توج المصريون "ناعسة" – زوجته التي لم تتخل عنه وقد تخلت عنه وعنها الدنيا – على عرش القلوب، لأنها ظلت تقاوم وتقاوم حتى انتصرت وشفي أيوب العليل!

وطوال عشرين عامًا، كان عبد الحليم حافظ تنويعًا على اللحن الأيوبي في طبعته المصرية.. فقد أصابه المرض وهو في ريعان شبابه وفي مفتتح نجاحه، وبدلاً من أن يموت، أو يكف عن العمل بسبب المرض، ظل حتى آخر لحظة من حياته واحدًا من طقم الشغالة المصري، يعمل.. ويعمل ويقاوم الداء ببطولة مذهلة، ويغني ويطرب الناس ويمتعهم، وبينما يغني على المسرح، فينتشي الناس ويسترجعون مقاطع أغانيه، تكون عربة مستشفى كاملة تنتظره أمام باب القاعة التي يغني على مسرحها، بينما يختفي عدد كبار الأطباء في الكواليس... ينبهونه إلى مواعيد الدواء الذي كان يتناوله أمام جمهوره......!.

وهذه الشجاعة الأيوبية في مقاومة المرض، هي التي جعلت قلوب ألوف المصريين تخفق حزنًا عندما أنهى أيوب العليل فجأة وعلى غير انتظار إلى مصيره الذي نجح بإصرار على المقاومة أن يؤخره أكثر من عشرين عامًا كاملة.

وحين يخرج الناس في موكب دمْع حزين، يبكون رجلاً شجاعًا عبد العمل وتوجه إلَهًا لا يكونون تافهين.. أو بلداء.. أو منعدمي الشـعور بالمسئولية، ولكنهم يؤكدون فحسْب أنهم أحفاد هؤلاء الذين قهروا الطبيعة إذْ الإنسان وحش!

ولهؤلاء ولشـعوب العالم.. فليتقدم الخطأة ليطلبوا المغفرة!.

*****

(٢٠)

خطاب مفتوح للنائب العام

من صحفي يتهمونه بحرق القاهرة[١]

---

(١) كتب هذا المقال، بعد أسبوع من مظاهرات الطعام الصاخبة، التي شملت مصر كلها في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، في مخبأ كنت قد لجأت إليه، بعد أن علمت أن أجهزة الأمن تجد في إثري، بتهمة أنني كنت من المحرضين على المظاهرات، وقد أرسلته مع صديق، تركه في مكتب استعلامات "روز اليوسف" باسم رئيس تحريرها آنذاك، الأستاذ "صلاح حافظ"، وكانت روز اليوسف، هي الصحيفة المصرية الوحيدة، التي رفضت اتهام اليسار بأنه مدبر المظاهرات، وهذا هو السبب في إنني آثرت أن أخاطب النائب العام، في هذه الرسالة المفتوحة، على صفحاته . وتشير الرسالة، إلى وقائع حملة ١٩٧٥ ضد اليسار المصري، وتشير إلى بعض خلفياتها، وهو ما يستكمل جانباً من الوقائع التي رويت قصتها في الفصل المعنون "موسم الهجرة إلى منافي الصمت" وكان قرار بإيقاف النشر عن قضية ١٨ و ١٩ يناير قد صدر عن النائب العام، فأحال الأستاذ "صلاح حافظ" أصل الخطاب إليه، بخطاب بتوقيعه مؤرخ في ١٩٧٧/١/٣١، وكان المقال معد للنشر فعلاً، لولا صدور القرار، الذي استهدف أصلاً منع أي محاولة للدفاع عن المتهمين في القضية، على نحو ما فعلته "روز اليوسف"، مما أدى إلى فقدان كل من رئيس مجلس إدارتها "عبد الرحمن الشرقاوي" ورئيس "تحريرها صلاح حافظ" لمنصبيهما، وفي الفترة ذاتها. عين "صلاح جلال" رئيسًا لتحرير "الطليعة" بدلاً من "لطفي الخولي". وكان السادات قد قرر أن يضع اليسار في خانة العدو الرئيسي.

ما بين القضية رقم ١٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٥.. والقضية رقم ١٠٠ حصر أمن دولة عليا لسنة ١٩٧٧ يا قلبي لا تحزن!!

في كلا القضيتين أنا متهم........!

وفي كلا المرتين جاء زوار الفجر على غير انتظار.. لكنهم في القضية الأولى وجدوني راقدًا في سريري.. ففتشوا مكتبي ومكتبتي.. وأخذوا كتبي ومقالاتي ومخطوطات مؤلفاتي.. وكانوا قد فعلوا ذلك مرتين من قبل، واحدة في عام ١٩٦٦ والأخرى في عام ١٩٦٨..

لكنهم في القضية – المثارة الآن – لم يجدوني – لأسباب خارجة عن إرادتي وإرادتهم، فخاب فألهم في أن أقضي الشتاء في مشتى ليمان طره، مع عشرات من الطلاب والمثقفين والعمال الذين شاء سوء حظ الديمقراطية في هذا البلد أن يقعوا في قبضة زوار الفجر!

وليس في نيتي – الآن على الأقل – أن أقول أين أنا.. وأرجو أن يوفروا جهد مخبريهم عني، وأن يحرموهم من بدلات الانتقال الكبيرة التي يصرفونها لهم، فسوف أسلم نفسي للنائب العام في وقت قريب.. إذا اقتنع ضميره كقاضي، وكمواطن – بعد أن

تتضح الحقيقة كلها – أن هناك أي مبرر على الإطلاق للطلب الذي تقدمت به مباحث أمن الدولة إليه في مساء يوم ١٨ يناير الحالي بالقبض عليّ، والذي لا أدري إذا كان قد وافق عليه أم لا يوافق.. ولكن المؤكد أن زوار الفجر طلبوني في صباح اليوم التالي، مع من طلبوهم من الصحفيين والكتاب والمثقفين والطلاب...!

وليأذن لي النائب العام أن أخاطبه أمام الرأي العام، بما سوف أقوله له، عندما يسألني عن السبب الذي من أجله لم أسلم نفسي، ولماذا أمتنع عن تنفيذ الأمر الصادر بالقبض عليّ – إذا كان هناك أمرًا أصلاً – ولماذا لا أحترم سيادة القانون!

السبب ببساطة يا سيدي، هو أنك تصدر أوامر القبض بلا ضابط ولا رابط، والسبب ببساطة أن أجهزة الأمن – وعلى رأسها مباحث أمن الدولة – تعودت أن تأمر النيابة فتطيع.. وتعودت أن تقدم قوائم معدة سلفًا وبلا أية أدلة ولا مستندات ولا تحريات.. وعندما يحدث انفجار كذلك الذي حدث في يناير ١٩٧٥ أو يناير ١٩٧٧، وتُضبط أجهزة الأمن مقصرةً وفي حالة تلبس، تسارع فتراجع ملفاتها القديمة وتستخرج أسماء تدفع بها إليك دفعًا، وتستغل قلقك على ما يجري، وتؤكد لك أن لديها مستندات ووقائع وشهادات ستقدمها فيما بعد، فتوقع على قرارات القبض والتفتيش لننتقل من

بيوتنا إلى السجون فنمضي فيه شهورًا وأسابيع.. دون أن تقدم أجهزة الأمن شيئًا.. وينتهي الأمر إلى القضاء.. ويقف وكلاء النائب العام المترافعون يطالبون برفض تظلماتنا من قرار الحبس التي أصدرتَها.. ويعلنون أنهم في انتظار تحريات رجال الأمن.. ويصدقهم القاضي المكدود والمرهق، وأمامه مئات يتظلمون، فيجدد أمر الحبس!

وأخيرًا يُفرج عنا بعد أن يتضح ألا قضية هناك ولا يحزنون.. ولا أدلة هناك ولا مستندات.

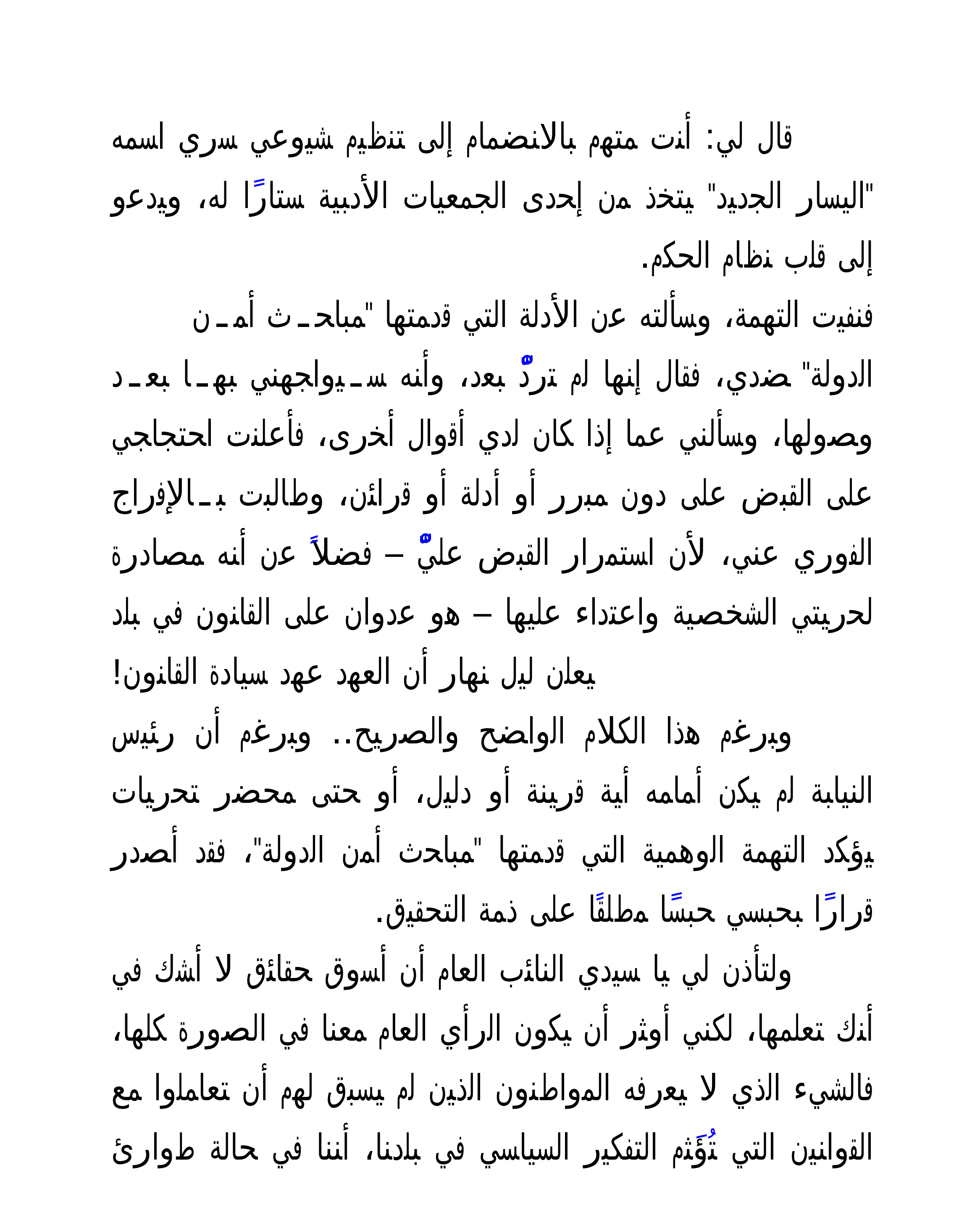
ولست في هذا أفتري عليك يا سيدي أو أدعي، لكنني أخشى أن يكون القانون في بلادنا قد أصبح كما حذر الفيلسوف اليوناني القديم "تراخيماس" سيفًا في يد القوي تعنو له رؤوس الضعفاء.. وإلا فهل تستطيع أن تفسر لي كيف يتكرر ما حدث في عام ١٩٧٥ بعده بعامين بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب الذي حدث في عهد سلفك النائب العام السابق.....؟!

ولتأذن لي يا سيدي أن أوري لك – على مشهد من الناس – ذلك الذي حدث في عام ١٩٧٥، وأن أقدم شهادتي عنه، فهو أمر لا يخصني، ولكنه يخص مستقبل الديمقراطية في هذا الوطن، ويخص آلاف من أشرف أبنائها وأخلصهم، ممن دفعوا العمر في سجون كل

العصور.. دفاعًا عن الخبز والحرية وانتصارًا للفقراء وللمستضعفين من الرجال والنساء والولدان.. لم يلعقوا يومًا حذاءَ مستعمر.. ولم ينافقوا طاغية، وأثبتوا كل الأحداث أنهم مع عالم لا استعمار فيه ولا فقر ولا جوع..

ففي أول يناير ١٩٧٥ تظاهر عمال حلوان لأسباب تتعلق – إن لم تخني الذاكرة – بمطالب خاصة بأجورهم، وهتفوا بسقوط رئيس الوزراء آنذاك – الدكتور عبد العزيز حجازي – وانضمت إليهم بعض جماهير الشعب، وتحطمت عشرات من الواجهات الزجاجية لبعض المحلات. وفي صباح ٢ يناير من ذلك العام، نشطتْ "مباحث أمن الدولة"، وجاء زوار الفجر على غير انتظار فاقتحموا بيوت مئات من الطلاب والمثقفين والعمال والصحفيين والأدباء والشعراء والكتاب وحملوهم حملاً، إلى حجز أقسام الشرطة.. ثم إلى معتقل القلعة..

وفي مساء ٢ يناير ١٩٧٥ مثلنا جميعًا أمام الأستاذ "مصطفى الطاهر" رئيس نيابة أمن الدولة العليا، ولم يخرج الأمر بالنسبة لي عن ثلاثة أسئلة بالعدد.



قال لي: أنت متهم بالانضمام إلى تنظيم شيوعي سري اسمه "اليسار الجديد" يتخذ من إحدى الجمعيات الأدبية ستارًا له، ويدعو إلى قلب نظام الحكم.

فنفيت التهمة، وسألته عن الأدلة التي قدمتها "مباحث أمن الدولة" ضدي، فقال إنها لم تردّ بعد، وأنه سيواجهني بها بعد وصولها، وسألني عما إذا كان لدي أقوال أخرى، فأعلنت احتجاجي على القبض على دون مبرر أو أدلة أو قرائن، وطالبت بالإفراج الفوري عني، لأن استمرار القبض عليّ – فضلاً عن أنه مصادرة لحريتي الشخصية واعتداء عليها – هو عدوان على القانون في بلد يعلن ليل نهار أن العهد عهد سيادة القانون!

وبرغم هذا الكلام الواضح والصريح.. وبرغم أن رئيس النيابة لم يكن أمامه أية قرينة أو دليل، أو حتى محضر تحريات يؤكد التهمة الوهمية التي قدمتها "مباحث أمن الدولة"، فقد أصدر قرارًا بحبسي حبسًا مطلقًا على ذمة التحقيق.

ولتأذن لي يا سيدي النائب العام أن أسوق حقائق لا أشك في أنك تعلمها، لكني أوثر أن يكون الرأي العام معنا في الصورة كلها، فالشيء الذي لا يعرفه المواطنون الذين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع القوانين التي تُؤَثم التفكير السياسي في بلادنا، أننا في حالة طوارئ

منذ نهاية مايو ١٩٦٧، عندما أعلنها مجلس الشعب الذي كان قائمًا آنذاك، والشيء الذي لا يعرفه أيضًا، أن هذه الحالة غير دستورية، إذ كان مفروضًا أن يعرض الأمر على مجلس الشعب كل ستة أشهر لتجديد إعلان حالة الطوارئ، وهو ما لم يحدث طوال السنوات العشر السابقة.

لكن ما يهم في تلك النقطة هو أن السيد "ممدوح سالم" – رئيس الوزراء – أعلن أمام مجلس الشعب – وقبل أسابيع قليلة – أن الحكومة لم تستخدم حالة الطوارئ ضد حريات المواطنين، وهذا ليس صحيحًا للأسف الشديد، فليست حالة الطوارئ مجرد إعطاء السلطة التنفيذية حق الاعتقال، ولكن قانون الطوارئ يعطي النيابة العامة سلطات استثنائية ليست لها في القانون العام.. فطبقًا للقانون العام، لا يجوز للنيابة أن تحتجز المتهم لأكثر من أربعة أيام، تقدمه بعدها للقضاء الذي لا يجوز له أن يجدد حبسه لأكثر من خمسة عشر يومًا، فإذا مرت خمسة وأربعون يومًا، ولم ينته التحقيق إلى إصدار قرار اتهام لا يجوز استمرار حبس المتهم وينبغي الإفراج عنه!!. أما قانون الطوارئ فقد جاء ببدعة الحبس المطلق، حيث يحق للنيابة أن تصدر أمرًا بالحبس لمدة شهر، يتظلم بعده المتهم أمام المحكمة، فإذا رفضت تظلمه تجدد أمر الحبس، فإذا لم تقدم

النيابة قرار الاتهام بعد مرور ستة أشهر سقط قرار الحبس المطلق من تلقاء ذاته!!

وفي معظم القضايا السياسية التي نظرت في السنوات الأخيرة، استمر الحبس شهورًا ستة – وأحيانًا أكثر – ثم خرج "الرهائن" دون أن يصدر أي قرار بالاتهام.. لأنه لا قضية هناك أصلاً.. ولكن المسألة اعتقال مُقنع تستغل فيه أجهزة الأمن سلطاتها التاريخية على النيابة، عندما كان شيئًا واحدًا لا فرق معه بين وكيل النيابة وضابط "المباحث العامة"..

وأرجو ألا تغضب يا سيدي، وألا تعتبر ما أقوله إهانة، فإنني لأُجِل القضاءَ حقًا.. جالسًا وواقفًا، وفي تاريخ هذا الوطن صفحات مشرقات لقضاة رفضوا إلا أن يحترموا القانون، وإلا أن يُجروا أحكامه مهما كانت الظروف.. ووكلاء للنائب العام آثروا شرف مهنتهم دائمًا، فوق الأغراض السياسية، وفوق أحقاد أجهزة الأمن وأخطائها.. وإذا كان لقضائنا جالسًا وواقفًا أن يفخر برجال كـ "عبد العزيز فهمي" و "عبد اللطيف محمد"، فإنه يخجل من رجال كانوا إلى عهد قريب – وكلاء للنائب العام، ومع ذلك كانوا يعذبون المتهمين بأنفسهم، ويجرون التحقيقات في حضور ضباط "المباحث العامة"، فإذا ما "عَصْلَجَ" المتهم أو رفض "الاعتراف" قبل

ضميرهم القضائي أن يأمروا الضباط بأخذه "لتوضيبه"، وهو ما حدث مئات المرات.

وقد كُنا وما زلنا مع استقلال القضاء ومع رفع هيمنة رجال الأمن عليه.. ونحن نثق أنك لن تفعل كما حدث في عام ١٩٧٥.. ولن تسمح لأحد أن يخدعك أو أن يقدم لك قوائم لتعتقلها شهورًا كرهائن، ونثق أنك ستطلق فورًا سراح كل من لا يثبت التحقيق أنه شارك في التخريب بالتحريض أو بالفعل!

أقول ذلك يا سيدي، لأن ما حدث في عام ١٩٧٥ كان غريبًا حقًا، فبرغم أن قرارات القبض قد صدرت أصلاً على غير أساس، فقد استمر اعتقالنا، وبعد خمسة وأربعين يومًا مثلنا جميعًا أمام المحكمة نتظلم من قرار الحبس الصادر ضدنا فإذا بوكيل النيابة المترافع يتلو تقارير "مباحث أمن الدولة" التي لم تخرج عن خمس سطور لنا جميعًا، ويعارض في الإفراج عنا، مطالبًا باستمرار حبسنا لأن التحقيق لم ينته بعد، ولأن أجهزة الأمن لم تقدم بعد أدلة الاتهام – وثار المتهمون، أو إن شئت الدقة "الرهائن" وتساءلوا: في أي مجتمع نحن؟ وإلى متى نظل شماعات تعلق عليها الحكومات أخطاء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.. ولماذا يتقاضى السادة الكبار جدًا والصغار جدًا، ممن يعملون في أجهزة الأمن مرتباتهم

وبدلاتهم إذا كانوا عاجزين عن اكتشاف أي متهم في أية قضية.. ولا يبقى أمامهم إذا ما ضبطوا متلبسين بالتقصير سوى "فبركة" أية قضية وتقديمها كبش فداء لكيلا يفصلوا من وظائفهم أو يخسروا بدلاتهم.....!!

وهكذا يا سيدي: ازدحمنا أمام قاضٍ مكدودٍ بالعمل، يستمع إلى ألفاظ وضعتها أجهزة الأمن على لسان وكيل النائب العام المترافع، عن علاقات بالمخابرات السوفيتية، ومخطط للتآمر، وفكرٍ جيفاري وآخر تورتسكاوي.. وعن أدلة ما زالت أجهزة الأمن تبحث عنها لكشف مخطط التآمر.. وانتهى ذلك كله بأن رفض القاضي تظلماتنا، وأصدر أوامر باستمرار حبسنا.. وعدنا إلى سجن طُرَه مع المجرمين واللصوص. محرومون من الشمس والهواء، ومكدسون كل خمسة في زنزانة لا تتجاوز مساحتها ستة أمتار مربعة، لا نخرج منها إلا نصف ساعة في الصباح وأخرى قبل الغروب، محرومون من الصحف ومن القراءة ومن سماع الإذاعة، ومن لقاء أهلنا، ومن الحركة ومن الاستحمام، ومن غسل الوجه في انتظار أن تقدم أجهزة الأمن أي دليل باتهامنا.. بينما الصحف تتحدث ليل لنهار.. عن المؤامرة الكبرى التي كنا ندبرُها لحرق مصر وتدميرها.....!

وفيما بعد أدْلى اللواء "سيد فهمي"[١].. وكان وقتها مديرًا لمباحث أمن الدولة – بحديث لأخبار اليوم أعلن فيه أنه لا علاقة للشيوعيين بما جرى في أول يناير ١٩٧٥، وأن أجهزة الأمن قبضت عليهم لكيلا يستفيدوا سياسيًا مما حدث، وأن القبض عليهم كان ضربة وقائية.. وهكذا بكل بساطة أكدت وزارة الداخلية أنها تطبق قانونًا لم يصدر في مصر بعد هو قانون المشبوهين السياسيين....!

ولأن في بلادنا صحفًا تعودت ألا تكذب، وألا تقول ألا الحق فقد خرجت بمانشتات عريضة تتحدث عن مؤامرة كبرى دبرها الشيوعيون لحرق القاهرة ولقلب نظام الحكم.. وروت قصصًا وحواديت لا داعي لتكرارها.. لأنها تكررت بالفعل ونشرت، وربما بالنص للمرة الثانية عقب حوادث ١٨ و ١٩ يناير لهذا العام.

والغريب أن الصحف كانت تنشر ما تنشره، على أساس أنه صادر عن النيابة العامة، وحدث أن اسْتُدعي الصديق الشاعر "أحمد فؤاد نجم" لاستكمال التحقيق معه، فقال للأستاذ "مصطفى الطاهر" رئيس نيابة أمن الدولة العليا:

---

(١) كان اللواء سيد فهمي قد أصبح وزيرًا للداخلية، حين وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير، وقد فقد منصبه بعد الأحداث بحوالي أسبوعين، بسبب تقصيره في مواجهتها.

"كيف تسمح النيابة لنفسها أن تكذب وأن تنشر الصحف على لسانها أن المتهمين اعترفوا بالمؤامرة، وأن مخططات أجنبية كانت تدبر من الخارج وأن هناك تمويل أجنبي."

وقال الأستاذ مصطفى الطاهر إن النيابة لم تصدر أي بيان رسمي، وأن كل ما نشر على لسانها في الصحف مكذوب من أساسه، وربما كان مصدره أجهزة الأمن.

وعندما طالب "نجم" من الأستاذ "مصطفى الطاهر" أن تصدر النيابة بيانًا بتكذيب ما نشر على لسانها وعد وعدًا لم ينفذه حتى الآن!

والغريب يا سيدي أنك في الوقت الذي كنت توقع فيه قرارات القبض بكل سهولة، فإن في مكتبك قضية رفعها أربعة ممن كانوا من بين رهائن حملة ١٩٧٥ ضد مؤسسة "أخبار اليوم"، وضد الأساتذة "سامي جوهر" و "موسى صبري" و "مصطفى أمين" باعتبار أن ما نشرته صحف المؤسسة أيامها كان يتضمن سبًا وقذفًا في حق المقبوض عليهم، وقد اعترف الأستاذ "سامي جوهر" – الذي نشرت معظم الأخبار أيامها على مسئوليته – بأن أنبائه في معظمها كان مصدرها أجهزة الأمن!

وعندما أدليتُ بأقوالي في البلاغ المقدم مني بشأن هذه القضية، قلت إنه في كل دول العالم المتحضرة وفي كل الصحف التي تلتزم بتقاليد المهنة وآدابها وتقاليدها، لا يجوز أن تُنشَر تُهَمًا غير محددة، ولا يجوز أن يهاجم إنسان لا يملك حق الدفاع عن نفسه، أو تفسير موقفه، وصحف "أخبار اليوم" التي احتجت لأن الصحف الأخرى هاجمت الممثلة "ميمي شكيب"، ونشرت الاتهامات التي وجهت إليها عندما قبض عليها في قضية الدعارة المشهورة، وطالبت بعدم النشر، حتى يصدر حكم القضاء، مستندة في ذلك إلى القاعدة التقليدية في القانون التي تقول أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.. هذه الصحف التي انتصرت لـ "ميمي شكيب" هي التي منحت نفسها حق إصدار الأحكام.. وأصرت على أن الشيوعيين كانوا وراء حوادث يناير ١٩٧٥، وكانوا ينوون حرق القاهرة لدرجة أن الأستاذ "مصطفى أمين" قد كتب يقول، أنه علم أن ما جرَى في الأول من يناير ١٩٧٥ كان مؤامرة كاملة للإطاحة بنظام الحكم وللقضاء على مكاسب الشعب، وطالب الجماهير بالخروج إلى الشارع للتصدي للشيوعيين.. وهكذا أرادتها "أخبار اليوم" حربًا أهلية بكل معنى الكلمة!

والغريب أنه بعد أن تبين لأخبار اليوم أنه لا مؤامرة هناك ولا يحزنون، وبعد أن أفرج القضاء عن كل الذين قبض عليهم من أسرى حملة يناير ١٩٧٥، فإن "ضميرها" الصحفي لم يسمح لها أن تنشر الحقيقة أو أن تعتذر عنها!

لكن قلمك الذي يوقع قرارات القبض أو الاعتقال – يا سيدي النائب العام – لم يتصرف حتى الآن في هذه القضية – التي مضى عليها عامان – ولم ترفع النيابة دعوى القذف والسب على "أخبار اليوم" رغم أنها جريمة كاملة الأركان تتضمن قذفًا في حق عدد من الشخصيات العامة!

ولقد حمدتُ لك سيدي، أنك في هذه المرة أمرت بوقف النشر عن قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لكيلا تتكرر مهزلة اتهام أبرياء بما لم يقترفوا، وإن كان ما أدهشني أن بيانك لم يرد صراحة على ما نشر، ولعلك لاحظت كما لاحظت أنا، مدى الكذب الصريح والقبيح الذي ترددت فيه صحفنا، حتى "الأهرام" الوقورة ذات المائة عام خرجت على الناس بمانشتات يوم السبت ٢٢ يناير ١٩٧٧ نصها "ضبط وثائق الخطة الكاملة لحرق القاهرة مع أعضاء التنظيم الشيوعي السري" بينما نشرت في الصفحة الثامنة من العدد نفسه (عمود ٧) تصريحًا للمحامي العام يقول إنه "لم يثبت حتى الآن من

التحقيقات ما يؤكد صلة هذه الأحداث باتجاهات سياسية محددة وما زالت التحقيقات مستمرة" وكنت أود قبل أن تغلق باب النشر، أن تضع الأمور في نصابها.. فما فهمته مما نشر في الصحف أن قضية "حزب العمال الشيوعي المصري"، هي قضية منفصلة عن قضايا التظاهر والتخريب، واختيار هذا الوقت لاعتقال أعضائه والتحقيق معهم، ليبدو أمرًا غريبًا، فإذا صح أن المقبوض عليهم في تلك التهمة، هم الذين يشكلون هذا الحزب السري، فقد كان واجبًا عليك أن تحدد بشكل قاطع: هل قضيتهم جزء من قضية التظاهر أم أنها قضية منفصلة؟.... وكان واجبًا عليك أن تصحح ما نشر في الأيام الخمسة التي سبقت إيقاف النشر.

وأني لأرجو عندما ينتهي تحقيقك أن تنشر الانتماءات السياسية الذين قبض عليهم يتظاهرون أو يحتجون على قرار رفع الأسعار، وستجد من بينهم أعضاء في حزب الوسط الحَاكِمْ نفسه.. وأعضاء في غيره من الأحزاب والتجمعات، ومواطنين عاديين!.

وإني لأؤكد لك يا سيدي أني أُجِلّ القضاء كل الإجلال.. واعتبره حصن الدفاع عن الحريات في هذا البلد المنكوب.. لذلك آمل أن تدرس الموقف بعناية ودقة، وأن تنشر نتيجة تحقيقات كاملة.. وأن تسأل المسئولين عن الأمن: لماذا لم يتبعوا ما يحدث

في كل الدنيا فيحيطوا السائرين في مظاهرات سليمة احتجاجًا على رفع الأسعار، بكردون يحمي حقهم في التعبير عن أنفسهم، ويحمي الوطن من أي تخريب. ولماذا لم توضع حراسة كافية على المنشآت الحيوية في صباح الأربعاء الذي حدث فيه التخريب الأكبر والأفدح.. وأن تسأل وزارة الداخلية عن مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة إلى مبنى مجلس الشعب وضمت أكثر من ألفين من الطلاب، فما مست منشأة، ولا ضربت مؤسسة، ولا خربت لافتة، وأن تسأل مجلس الشعب عن الوثيقة التي قدمتها المسيرة والتي طالبت بعدم رفع أي أسعار تمس الفئات الشعبية!.

أخشى ما أخشاه يا سيدي النائب العام أن يكون ما حدث في ١٩ يناير هو حريق " رايخستاغ " آخر.. وأن يكون الشيوعيون هم الضحية التي تنوي الحكومة تقديمها فداء لسياستها الخاطئة.. ولتعجلها بل ولرفضها أن تسمع ما أشار به اليساريون عمومًا – ومنهم الشيوعيون بألا تُحَمل الشعب مالا يطيق!

إن ما نشر في خلال الأيام الأولى التي تلت الحوادث، وما تمتلئ به بيانات الحكومة وحزبها الحَاكِمْ، يتضمن اتهامات لفئة من المصريين بأنها تآمرت وخططت وخربت، وفقًا لمخطط أجنبي..

وأمامك الآن المتهمون بذلك، وأمامك المخربون، والناس في مصر كلها لا تقبل منك أن تميت الموضوع بالصمت اكتفاءً بما وقع في يدك من رهائن، نحن نريدك أن تُنهِ التحقيق في أسرع وقت، وأن تصدر قرار الاتهام، وأن تعلنه على الرأي العام، وأن تجيب كرجل قانون على هذه الأسئلة الصريحة:

* هل هناك مؤامرة حقًا؟..... أم أن الأمر كله كان ضِيقًا شعبيًا عارمًا انفجر في فوضَى ضارية تعبيرًا عن إحساس الجماهير الشعبية برخص الحياة في هذا الوطن!

* وإذا كانت هناك مؤامرة فمن هم المتآمرون؟...هل هم الشيوعيون حقًا؟. أم آخرون؟!

* وإذا كانت هناك عناصر شيوعية قد شاركت في التظاهر.. فكم كان عددها وكم كان عدد أعضاء حزب الوسط الذين قبض عليهم بين المتظاهرين وأعضاء حزب اليمين.. والمستقلون ممن لا ينتمون لأي حزب أو تيار سياسي!

ويبقى بعد ذلك كله يا سيدي كلمة تخصني: أنني لست هاربًا من وجه العدالة، ولكني سئمت قضاء الشتاء في "معتقلات" حكومتنا بلا تهمة.. سئمت أن أبقى رهينة ستة شهور كل عامين – أي ربع عمري كله – بلا تهمة جادة أو حقيقية.. إنني على استعداد لأن

أسلم لك نفسي وقت أتأكد أن أجهزة الأمن قدمت أي دليل أو قرينة ضدي.

فقط راجع أوراق النيابة يا سيدي: وستجد أقوالاً لي في محضر أُجرِيَ معي في يناير ١٩٧٣ اتهمت فيه مباحث أمن الدولة بتعذيبي خلال عام ١٩٦٦ وبالاستيلاء على كتب ثمنها خمسمائة جنيه وهو ما يشكل جريمتي سرقة وتعذيب.. ولكن أحدًا لم يحقق مع الذين اتهمتهم بتعذيبي أو سرقتي أو القذف في حقي..

فهل يكون القانون في سيف يد القوِي تعنو له رقبة الضعيف؟.

سؤال أتمنى أن تجيبني عليه يا سيدي؟! [١].

---

(١) عرفت من الزميل "حسن الشرقاوي"، وكان عضوًا بمجلس إدارة نقابة الصحفيين، آنذاك، أن النائب العام، قد ضرب له مثلا على سماحة صدره، واتساع أفقه، بأنه قد تلقى مني خطابًا عنيفًا للغاية اتهم فيه النيابة بالتواطؤ مع أجهزة الأمن، ومع ذلك فإنه لم يضم الخطاب إلى ملف القضية، وكنت قد أرسلت خطابًا عنيفًا آخر للنائب العام، حين صمتت النيابة عن التحقيق مع ضباط الأمن الذين اعتدوا علي بالضرب، عند القبض عليّ، في أكتوبر ١٩٧٧، وبعد حوالي تسعة أشهر قضيتها هاربًا من وجه الشرطة (راجع في هذا الكتاب الفصل المعنون: ماذا حدث للكاتب ص.ع بعد منتصف ليلة شتاء).

(٢١)

الصحفيون بين
صمت الرقيب وشرعية المدعي[١]

لا شك أن الأستاذ "علي حمدي الجمال" نقيب الصحفيين المصريين الحالي سوف يدخل التاريخ من "أوسع" أبوابه!.

والناس يدخلون التاريخ، حين يأتون شيئًا غير عادي، يتفردون به عن غيرهم من عباد ا .. وذلك ما فعله نقيبنا نضر ا أيامه، وأجري الغيث على يديه، ولا حرمنا من دفاعه المجيد عن المهنة التي زعم يومًا أنه أعطاها حياته، ومنحها كل ما يقدر عليه!.

وآية التفرد التي لا آية بعدها، أن إحالة سبعة من الصحفيين المقيمين في مصر، و ٣٤ آخرين من المصريين الذين "هُجروا" – بضم الهاء وتشديد الجيم – إلى خارج أرض الوطن، إلى المدعي العام الاشتراكي للتحقيق معهم، لم يحرك شعرة واحدة من رأس

---

(١) نشر هذا المقال في عدد "الأهالي" رقم في: / / ١٩٨ وقد صودر العدد، لأسباب متعددة، كان من بينها هذا المقال.

النقيب المشغولة بالحافظ على منصب رئيس مجلس الإدارة، ومسك العصا من المنتصف، وحساب الربح والخسارة، في معادلة البقاء في حزب السيد الرئيس!.

ودليل التفرد أن نقيب الصحفيين المصريين، هو الوحيد من بين نقباء الصحافة في العالم أجمع – الشرقي منه والغربي – الذي صمت على ما جرى، بينما عبر الباقون عن احتجاجهم وقلقهم، بما في ذلك نقابة الصحفيين الإسرائيليين ورؤساء تحرير الصحف الصهيونية الذين قابلهم النقيب وحادثهم، ونقلوا عنه ما قال، وهو "شرف" لم يحظ به أي من الصحفيين المقدمين للتحقيق، لأنهم "جميعًا" ليسوا من أهل ذلك....!!

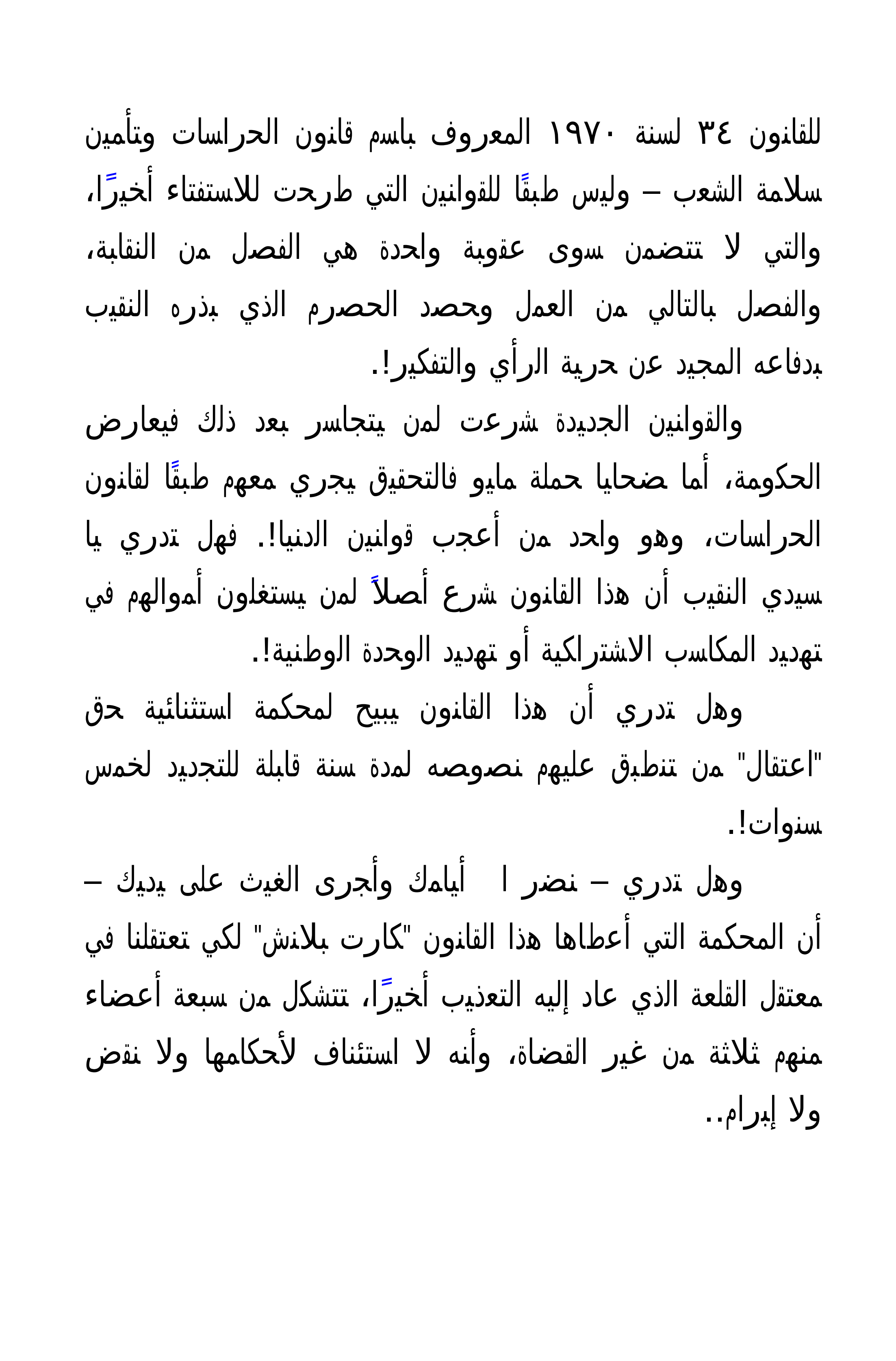
ويبدو أن النقيب – كان وما يزال – مشغولاً – هو وصحيفته – بمحَاكمة مُنْشَقّ سوفيتي – بتهمة مساندة ضغط العناصر الصهيونية في الاتحاد السوفيتي للهجرة إلى إسرائيل – وأن هذا هو السبب في نسيانه أعضاء نقابته الذين يخضعون عملية "فتح مخ" يعبث خلالها محقق في خلايا رؤوسهم، بحثًا عن مؤامرة مدسوسة وراء سطر، أو عن شتيمة شعب مصر بعبارات مثل "إن مصر أم العجائب"!

ويا ليت الرجل قد تبرع "بالصمت"، وإذن لقلنا أنه مغلوب على أمره بالمصلحة أو بالضغط، ولكن الرجل كتب بقلمه يؤيد تشـريعات تسلب من نقابته حقها في حماية أعضائها، وتبرر إحالة الصحفيين للتحقيق بدعوى أن في ذلك حماية لسمعة مصر في الخارج!

ولسنا ندري لماذا يصر الرجل على قول نصف الحقيقة، ولماذا لا يقول ما يعرفه وما يعرفه كل الصحفيين.. وما سمع به كل الناس!.. لماذا لا يقول أن خمسة من الصحفيين المقيمين في الداخل والمحالون إلى التحقيق ممنوعون من الكتابة في صحفهم، وبينهم صحفيون يعملون في الجريدة التي يرأس تحريرها.. لأنهم يعارضون حكومتهم!.. وأن هذا المنع يعود إلى سنوات مضت.. وأن بعضهم فصل من عمله الصحفي لأنه "لا يسير في الخط"!

ولماذا يتطوع الرجل بقول غير الحقيقة في جريدته فيؤكد – كتابة وشفاهة –إنه لا إجراءات سوف تتخذ ضد الذين يجري التحقيق معهم؟! بينما الإجراءات تتخذ بالفعل.. ولديه بالطبع أنباؤها وتفصيلاتها!.

السيد النقيب – نضرَ ا أيامه وأجرى الغيث على يديه – يعلم أن التحقيق مع الصحفيين المقيمين والمهجرين – يجري طبقًا


للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ المعروف باسم قانون الحراسات وتأمين سلامة الشعب – وليس طبقًا للقوانين التي طرحت للاستفتاء أخيرًا، والتي لا تتضمن سوى عقوبة واحدة هي الفصل من النقابة، والفصل بالتالي من العمل وحصد الحصرم الذي بذره النقيب بدفاعه المجيد عن حرية الرأي والتفكير!.

والقوانين الجديدة شرعت لمن يتجاسر بعد ذلك فيعارض الحكومة، أما ضحايا حملة مايو فالتحقيق يجري معهم طبقًا لقانون الحراسات، وهو واحد من أعجب قوانين الدنيا!. فهل تدري يا سيدي النقيب أن هذا القانون شرع أصلاً لمن يستغلون أموالهم في تهديد المكاسب الاشتراكية أو تهديد الوحدة الوطنية!.

وهل تدري أن هذا القانون يبيح لمحكمة استثنائية حق "اعتقال" من تنطبق عليهم نصوصه لمدة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات!.

وهل تدري – نضر ا أيامك وأجرى الغيث على يديك – أن المحكمة التي أعطاها هذا القانون "كارت بلانش" لكي تعتقلنا في معتقل القلعة الذي عاد إليه التعذيب أخيرًا، تتشكل من سبعة أعضاء منهم ثلاثة من غير القضاة، وأنه لا استئناف لأحكامها ولا نقض ولا إبرام..

ألا يضحك أن أجهزة الأمن مشغولة هذه الأيام بالتقصي عن ممتلكاتنا، بينما "الكروش" المليئة بالربح الحرام تسير آمنة مطمئنة في شوارع القاهرة!

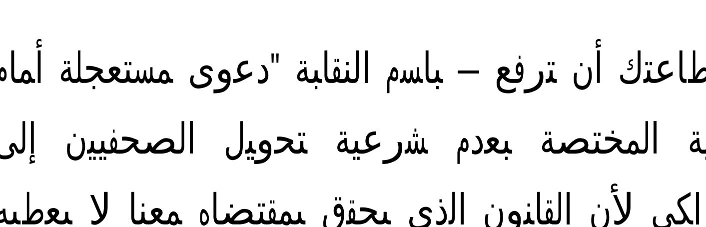
والسؤال الآن هو: لماذا تصمت يا سيدي النقيب؟

لماذا لا تستقل إذا كنت مغلوبًا على أمرك؟ أو تتكلم إذا كانت وعودك الانتخابية صحيحة.. وليست حصولاً على الأصوات بالغش والخديعة.....؟!.

لقد أقسمت أيام الانتخابات – برأس أبيك – أنه لا مساس بالجدول.. وأن أحدًا من الصحفيين لن يفصل من النقابة إلا بمحكمة تأديبية طبقًا للقانون الذي كان قائمًا وقت انتخابك، والذي لم تقل أبدًا أنك ستوافق على تغييره، بل ورفضت مشروع قانون المطبوعات، الذي أعده "صحفي" كبير، هو "عبد المنعم الصاوي"!

وأقسمت أيام الانتخابات – برأس أبيك – أنك لست حزبيًا، وأنك استيقظت في الصباح فوجدت اسمك منشورًا في الصحف باعتبارك عضوًا في حزب مصر، شأنك في ذلك شأن كل أعضاء الحزب من الصحفيين!..

وبحق رأس أبيك نطالبك أن تتكلم أو أن تفعل شيئًا!



في استطاعتك أن ترفع – باسم النقابة "دعوى مستعجلة أمام الجهة القضائية المختصة بعدم شرعية تحويل الصحفيين إلى المدعي الاشتراكي لأن القانون الذي يحقق بمقتضاه معنا لا يعطيه هذا الحق..

وبمقدورك أن تستخدم حقك كنقيب – وطبقًا لقانون النقابة – في الطالبة بعلنية التحقيقات، والاطلاع على المستندات المقدمة من "بوليس" الصحافة لتقدير جدية الاتهام، ولكي يكون الرأي العام الصحفي – وغير الصحفي – على علم بالتهمة.. فلا يتهم صحفي بالإساءة لسمعة مصر لأنه قال للنفطيين العرب أن بنات مصر لسن مومسات، بينما يُتهم بذلك القوادون الذين يصدرون بنات مصر إلى أسواق المتعة في العالم!.

وليس ثمة خطر على منصبك فيما نظن حين تلفت نظر الصحف القومية إلى مراعاة أخلاق الزمالة، وميثاق الشرف الصحفي، فتكف عن سلقنا بألسنتها الحداد، فإذا عجزت عن ذلك فهلا رحمنا قلمك – وأنت نقيبنا وشيخنا – لتكون أسوة للآخرين!. فالهجوم على إنسان لا يملك فرصة للدفاع عن نفسه – ليس من أخلاق القرية ولا هو من شيم الرجال!.

ويبقى بعد ذلك أن أذكرك – يا شيخنا وإمامنا – بما قلته لكم أمام كل الزملاء في اجتماع عام بصالة النقابة من اضطهاد الصحفيين من كل الاتجاهات قد أصبح سمة ثابتة طوال ربع القرن الماضي، وأنه مستمر، وقد أقسمت عليك يومها – برأس أبيك – أن نتساند جميعًا كصحفيين – بصرف النظر عن اختلافنا في الرأي من خطنا القرب أو البعد عن السلطة – للدفاع عن أي صحفي يضطهد من أي اتجاه أو تيار سياسي، وإذا كان لي أن أضيف شيئًا – بعد ما جرى وما كان – فإني أستعير بعض حكمة المرحوم حسن الهضيبي – المرشد العام السابق للإخوان المسلمين – حين صدر قانون إلغاء الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٣، فاستثنى جماعته من الإلغاء، إذ قال لمن فرحوا من الإخوان بالقانون:

- لا تفرحوا بقانون إذا أصاب اليوم خصومكم فسوف يطولكم غدًا.....!.

وإنك لتعلم يا شيخنا وإمامنا، أن الزمن وغد كما هو عدو لدود للورود، وهذه الدنيا حولك: يعلو فيها الإنسان وينخفض، ويلامس رجال فيها الشهب ثم يلعقون التراب، فلا تبقى إلا كلمة طيبة كثمرة طيبة...!

ولأقول لك، بكل الحب والود ومشاعر الزمالة – إنني أخشى أن يأتي حينٌ من الدهر، يقال فيه أن قطبنا وإمامنا، قد شهد مذبحة لحرية الرأي والضمير، وأن بعضًا من أخلص وأشرف أبناء هذه المهنة، قد سيقوا على محَاكِمْ تفتيش، وأعدت لهم المحارق بينما قطبنا في الحضرة، صامت أو مجبر على الصمت بالمصلحة أو بالخوف أو باليأس!

فمتى تتكلم يا إمام الصحفيين؟!

تكلم.. فقد تكلم كل ما في مصر حتى الحجر؟!

******

(٢٢)

ماذا حدث للكاتب ص.ع

بعد منتصف ليلة شتاء[١]

كنت أستطيع أن أكتب هذه "القصة" بضمير الغائب، أو أضع لبطلها اسمًا مستعارًا، وأن أحيطها ببعض توابل التشويق والإثارة، ولكني وجدت من ناحية أن صاحبها أذن لي باستخدام اسمه الحقيقي، ومن ناحية أخرى رأيت أن عناصر القصة الواقعية لا تنقصها الإثارة.

وهناك اعتبارات أخرى لأن أسجل هذه القصة بحذافيرها، أولها أن النظام في مصر يتباهى على النظام السابق بأنه حقق سيادة القانون ودولة المؤسسات وما يتفرع عنها من "حقوق الإنسان" فضلاً عن حرية الفكر والتعبير. والقصة الواقعية التي سأحكيها بلسان بطلها، هي "وثيقة" ضد هذه المعاني مجتمعة

---

(١) لم أكتب – على وجه الدقة – هذا المقال، الذي نشر بالعنوان نفسه في مجلة "الوطن العربي" الباريسية في ٣ فبراير ١٩٧٨، بقلم الصديق الدكتور غالي شكري، صورة للعلاقة بين الدولة والمثقفين في بداية عهد "الرخاء والسلام والديمقراطية"، وفيما عدا أسطر قليلة أخجل بها غالي شكري تواضعي، فالمنشور هنا هو النص الكامل.

والمعروف أن الرئيس عبد الناصر حين علم – وكان في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عام ١٩٦٠ – بتعذيب "شهدي عطية الشافعي" في سجن أبي زعبل حتى الموت، فقد قطع رحلته وقدم باسمه الشخصي كمواطن مصري طلبًا إلى النائب العام للتحقيق، أننا بدورنا نضع الوقائع التالية تحت بصر الرأي العام وأعلى سلطة في مصر (قامت دعايتها أساسًا على أنها نقيض للعصر السابق) حتى لا يتذرع أحد في المستقبل بأنه "لم يكن يعرف".

والاعتبار الثاني، هو أن القصة بكاملها تقدم الدليل الدامغ لكل من يعوزه الدليل على أن شعب مصر بريء من "التأييدات غير المشروطة" التي ينشرها باسمه البعض، أو التي تنظمها الأجهزة.. فالقصة "نموذج" فقط للمعارضة الحية "داخل" مصر، لا خارجها كما يزعم قصيرو النظر أو عديمو الثقة.

والاعتبار الثالث: هو أن التجمعات والمظاهرات والندوات التي تقام باسم التضامن مع الشعب العربي في مصر، وكذلك القرارات والتوصيات والشعارات التي ترفعها بعض الجهات للهدف ذاته، وأيضًا الإجراءات والتمنيات والمشروعات التي يفكر فيها البعض أو ينوي أعدادها للفكر والثقافة العربية.. لا زالت كلها – طالما بقيت بعدية عن التحقيق – أبعد ما تكون عن دعم المقاومة

الفعلية والنضال الواقعي لشعب مصر، وأقرب ما تكون إلى الاستهلاك المحلي والعربي والعالمي والدعاية الديماغوجية للأنظمة وتبرئة الذمة وراحة الضمير. وأخيرًا فإن الموقف "الخطابي" الزاعق ليس موقفًا سلبيًا تمامًا، بل هو يسهم مباشرة وإن يكُن بحسن نية، في تحطيم الأصوات الحرة. وقد قيل أن الطريق إلى جهنم مليء بالنوايا الطيبة.

والاعتبار الثالث هو أن الكبار والصغار من المثقفين المصريين الذين شاركوا في سيرك التأييد قد شاركوا في صنع "الجحيم" للآخرين.. موقفهم كان "إدانة" للذين رفضوا اللعبة، فيسروا للزبانية الفتك بزملائهم، وعرضوا "وحدة الثقافة الوطنية" في مصر للاهتزاز. كما عرضوا سمعة "الثقافة العربية في مصر" للخطر.

بعد ذلك أقول أن "رسالة" هزتني من عمق الأعماق، وصلتني هذا الأسبوع من زميلي الكاتب "صلاح عيسى".. وهو أحد أبرز المثقفين المصريين الشباب الذين ظهروا في الحياة الفكرية والأدبية في منتصف الستينات، وقد وحدوا بين الفكر والممارسة ولم يتركوا قط "خط الدفاع الأول" أي القاهرة [وهو.......].

وسوف أنشر هنا رسالته كاملة، مع حق التعليق – حين يتطلب الأمر – بين فقرة وأخرى، وحذف ما يتعلق بأية أمور شخصية.

... والآن إلى رسالة "صلاح عيسى"، بل إلى قصة الثقافة المصرية في الداخل، لنسمعه يقول:

(١)

".. الآن نحن لا نقرأ. في الصباح تتحدث صفية المهندس في برنامج ربات البيوت عن الحب والسلام وتهاجم الحقد والحاقدين، وتشتم العرب الذين خربوا بيوتنا وعنسوا بناتنا، وعن الحريات التي نمرح في ظلها. تمثيليات التلفزيون تبشر بفجاجة بمجتمع يتبادل القبلات في الداخل وفي الخارج وسيأتي له السلام بالرخاء العاجل. في الإذاعة ابتكروا شخصية "قاسم السماوي" نقلاً عن رسام الكاريتكاتير "مصطفى حسين" ليرمزوا بها إلى الشخص الذي يُطنطن بكلام غير مفهوم ويوقع الأخ مع أخيه والأخت مع أخيها والأب في الأم.. علق "إبراهيم الورداني" على رفض مصر في مباحثات الإسماعيلية قبول المشروع الإسرائيلي بقوله: كم أنت

طيبة القلب إلى حد العبط يا بلادي[1]. شتم العرب شتيمة لم تحدث في تاريخ مصر ،عز أيام الملكية وفي ذروة الفرعونية.

"يوم طردوا الجزائريين والعراقيين والسوريين واليمنيين الجنوبيين والليبيين والفلسطينيين بكيتُ حين رأيت أصحاب البوتيكات يعلقون الزينات ابتهاجًا بمقدم وفد أبناء العم إلى مؤتمر "ميناهاوس". أدمى قلبي أنهم طردوا هؤلاء ليستقبلوا أولئك.

"عرضوا على صحفي صديق أن يرافق وزير الخارجية المصري إلى القدس غدًا، قال لهم: أعتذر. سألوه لماذا..؟ قال: مات ابن عمي في حرب ٧٣ ولا أملك حكمة ولا شجاعة نسيان الحزن التي ملكها من قتلوا أخاه ومع ذلك ذهب.

قدم "مرسي الشافعي" اقتراحًا لمجلس نقابة الصحفيين لفصل كل الصحفيين الذين يعملون في دول الرفض من النقابة لا من صحفهم فقط...".

---

(١) كان مناحم بيجين قد قدم في أول زيارة له لمصر، تفاوض فيها مع السادات في مدينة الإسماعيلية، مشروعاً للسلام يتضمن الفكرة التي عرفت بعد ذلك، بالإدارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية لنهر الأردن، ومع أن المباحثات قد فشلت، لأن مشروع بيجين لم يكن يتضمن حتى استعداد إسرائيل لإزالة مستوطنات سيناء، إلا أن الذي أعلن للرأي العام كسب نعش المفاوضات، هو أنها لا تكفل حقوق شعب فلسطين. وهذا هو الذي علق عليه الورداني، وقد برهن له السادات – فيما بعد – على أن بلاده لم تعد عبيطة، فوقع كامب ديفيد على ما رفضه في الإسماعيلية.

(٢)

".. ليلة عيد الميلاد كنتُ حتى الثامنة والنصف في "التجمع الوطني" أحضر اجتماعًا للجنة اسمها لجنة الدفاع عن الحريات، وهي لجنة ديموقراطية عامة تضم أعضاء من التجمع وشخصيات ديموقراطية من خارجة منها العبد . خرجت ومعي ورق اللجنة، ثم ذهبت لأتعشى عند صديق وفي الواحدة والنصف صباحًا تقريبًا نزلت وحدي.. الدنيا كانت بَرْدًا جدًا، استوقفني بعض الشبان يرتدون ملابس ملكية (أي مدنية). قال أحدهم: بطاقتك. أخرجتها بهدوء. بطاقتي الصحفية. فقدت تعويذة الطبقة الجديدة – أيام زمان – سحرها. بعد ثوان وجدت حولي خمسة أشخاص. بعضهم يرتدي ملابس أمناء الشرطة في ثوان كان كل منهم يضع يده في جيب من جيوبي:.. وبدأ الزغد والضرب، الدنيا ظلام وبرد – والمنطقة خلوية وليس فيها صريخ ابن يومه (أي صوت طفل صغير). قال واحد: فين الدولارات المزيفة؟ قال الثاني: فين الحشيش؟ قال الثالث: في المنشورات؟. فهمت الفولة (أي اللعبة) بسرعة. كمين محترم لضرب العبد . أصبح الخمسة سبعة ثم اثني عشر. قادوني إلى مكان مظلم وانهالوا ضربًا عليّ، صرختُ: يا بولس يا حكومة،

يا شعب، يا عالم، كتموا فمي، قيدوني جروني إلى نقطة كوتسيكا، خطفوا النظارة. دخلت إلى الضابط النوبتجي وأنا أضرب. كنت حتى تلك اللحظة أتصور أنهم مجرد أمناء شرطة عاديين وأنهم كعادتهم تعاطوا حبوب الهلوسة. (يرتكب أمناء الشرطة جرائم كثيرة جدًا باعتراف الصحف الرسمية). استغثت بضابط برتبة ملازم ثان كان واقفًا في انتظاري. دخلت إليه وهم يضربونني، وضعت أمامه بطاقتي الصحفية لعله يدرك خطأ المعاملة، ولكن عبثًا. أسندوني إلى الحائط. فرقة ضرب مدربة يتزعمها بَغْلٌ سمين... كان الهدف بهدلتي وإهانتي وهزّ اعتزازي بنفسي.

"أخذ الضابط يفرز الأوراق بإهمال. قلت: وَديني النيابة: قال: على إيه؟ انت مقبوض عليك لأنك مشبوه سياسي ومن حقي أقبض عليك وأفتشك في أي وقت، يمكن بتوزع حاجة ضد المبادرة.

"كانت معي خطابات بإمضاء وزير الداخلية بنقل موظفين وترشيدهم بسبب لونهم السياسي. المسألة أصبحت رسمية... نقلني في الرابعة صباحًا على متوتوسيكل (دراجة بخارية) إلى قسم قصر النيل. الدنيا برد والشوارع خالية. ماذا يجري فيك يا بلادنا؟ في "القسم" لَطَعوني "تركوني" ساعتين في البلاد، ثم أعطوني أوراقي.

وانصرفت في الساعة السادسة والنصف صباحًا وأنا لا أكاد أستطيع أن أمشي...".

تلك خمس ساعات من حياة كاتب مصري ليلة العام ١٩٧٨ أي بعد سبع سنوات من حكم "سيادة القانون" وقبل ٢٢ عامًا من نهاية القرن العشرين. لم يقبضوا على "صلاح عيسى" وفي جيبه قطعة حشيش (حيث فعلت الطبقة الجديدة ولا شك ليلة رأس السنة). ولم يضربوه وهو ثمل وفي ذراعه إحدى نجوم شارع الهرم (كما فعل السماسرة ليلة الميلاد الجديد). لم يمسكوا به وهو يوزع المنشورات أو يحرض الناس على التجمهر. بل لأن في رأسه أفكارًا. هذا كل ما في الأمر، فأين يا جبرتي العصر لتسمع وتكتب.. فما جرَى لصلاح عيسى في تلك الليلة من ليالي الشتاء لم يكن للمرة الأولى. إنها "الحياة اليومية" في مصر الديموقراطية بعد ١٥ أيار ١٩٧١. واسمع:

(٣)

"... عندما قبضوا علي – بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ بسبعة أشهر – أرسلوا لي ضابطًا اسمه

"محمد فتحي عمر" ،أحدث بي إصابات. وحين ذهبتُ إلى النيابة سجل المحقق "عبد المجيد محمود" ما بي من إصابات وأحالني إلى الطبيب وأثبتها. وكان عندي شهود هم ثلاثة من أصدقائي الإيطاليين من أساتذة جامعة روما وطلبت الاستماع إلى شهادتهم. رفض النائب العام. قلت له أنك تشجعهم على أن يكرروا ذلك. أرسلت بلاغًا عنيف اللهجة من ليمان أبي زعبل حيث أودعوني. ولكنه لم يحقق فيه. وسافر شهودي طبعًا وحُفظ البلاغ. وعندما خرجت في ١٩٧٧/١٠/١٩ (لم أمض سوى شهرين فقط وأفرج عني القضاء احتياطيًا على ذمة قضية ١٨ و ١٩ يناير (كانون الثاني) لتفاهة الوقائع المنسوبة إلى، وهي أنني أذهب إلى الجامعة وأطالب بالديموقراطية). ومنذ اليوم التالي بدأت نشاطي في لجنة الدفاع عن الحريات. نصدر نشرة اسمها "الحريات" تتقصى أخبار إهدار الحريات، وتزور المسجونين. وتشجع أهاليهم. وتقدم لهم معونات عينية ومادية. يبدو أن هذا استفزهم. استفزهم أيضًا أنهم فصلوني ولم "أهمد" أو أهدأ (فصل صلاح عيسى من جريدة الجمهورية بحجة الغياب بدون إذن لمدة ١٥ يومًا كان خلالها ضيفًا على سجون الحكومة).. فكان لابد من الضرب خاصة أنه لولا حفظ بلاغي لكانت قضية مستعجلة للضباط.

"لم يعودوا يحافظون على أية شكليات.. النظرية السائدة الآن: هي نظرية الأمن الوقائي. ولو تابع تصريحات المسؤولين لقرأت فيها تهديدات لنا بأنهم لن يجعلوننا نفلت من أيديهم ولن يجعلونا نستريح. وفي كل يوم يستصدر الأمن السياسي تصريحات بتفتيش ٣٠ و ٤٠ منزلاً. تفتيش في المراتب (الفَرْشَة) والكراسي. مجلة أكتوبر في عدد من أعداد ديسمبر (كانون الأول) نشرت خبرًا بأن قرارًا صدر بنقل جميع الموظفين الذين قبض عليهم في حملة يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ من أعمالهم. هكذا عيني عينك. الطلبة يُضربون في الجامعات عن طريق بلطجية (قَبضايَات) مستأجرين بالبونيات الحديد (كفوف حديدية). وحتى بنوع الجماعات الإسلامية يضربون. زملاؤنا الذين قبض عليهم في حملة سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧ اضطروا لدخول ٣ إضرابات عن الطعام لكي يسمحوا لهم برؤية أهاليهم وعوملوا في السجن معاملة شرسة. عادت ريمَة لعادتها القديمة (مثل شعبي واضح المغزَى) فاللهم لا تُكبدنا هم البكاء على "شُهْدي" آخر أو "اسحَق" ثان!...".

هكذا يناضل شعب مصر. هكذا تناضل الثقافة العربية في مصر. فأين الضمير العربي وضمير العالم لا ليكتب ويسجل (فجبرتي العصر سيقوم بالمهمة) بل ليفعل شيئًا في زمن الصمت

المخيف. افعل شيئًا غير القرارات والتوصيات لأن الحبر على الورق ليس كالدم على الأرض. افعلوا شيئًا للأحياء قبل الموت المجاني لأن تماثيلهم التي ستقيمونها لن تشفع لكم. وحفلات رثائكم لن تُنهض ميتًا.. ولكن تكاليفها قد تفعل.

(٤)

"... ومع ذلك فالدنيا بخير، ولا أحد تهتز له شعرة واحدة، والناس تدخل وتخرج وتضرب فتضحك، رقدت يومين لا أستطيع أن أتحرك، وظللت حتى أمس فقط (أسبوع تقريبًا) وكل خلية في جسدي تتألم. قدمت بلاغًا للنائب العام شديد اللهجة. ودخلت اجتماع مجلس نقابة الصحفيين وشكوت لهم، ووعدوا بالاحتجاج، قال "نبيل الهلالي"، محامي: أساوب أميركا اللاتينية. ذهبت لوكيل نيابة. أبلغت وأدليت بأقوالي. المؤامرة محبوكة ولا صريخ ابن يومه يشهد يا ولدي... وزمانهم طبعًا قطعوا المحضر. أطرف شيء أن وكيل النيابة أحالني إلى الطبيب. وبعد أن خرجت وجدت أن علي أن أذهب لقسم قصر النيل لكي يحولني إلى مفتش الصحة لإثبات الضرب. عمرك سمعت عن مصايب زي دي. على رأي المثل.. شر البلية ما يضحك.

"أمس ذهبت إلى اجتماع لجنة الحريات، نحن نعد الآن لأسبوع سنعقده في فبراير (شباط) باسم أسبوع الدفاع عن حريات الشعب المصري.. نأمل أن تكون عملاً معقولاً برغم الجو الفظيع. لكننا سنقاوم. إنها بلادنا وليست بلاد أي إنسان آخر، وقد تعذبنا بهزائمنا التي لم نشارك فيها ولم نطلب شيئًا حين كانوا يوزعون أسلاب الانتصار".

هكذا تنتهي "رسالة" صلاح عيسى.

... ولا تنتهي أيضًا. فالتفاؤل الذي يختتم به قصته لا علاقة له بالواقع الذي يعيشه، والذي إذا لم يتغير وإذا لم نسهم جميعًا في تغييره، فإن صلاح ينذرنا برمز بالغ الدلالة، بأنه سيتصرف ويهتف "أمسيت با ضيفًا وضيف ا لا يضام" فهل نفهم مرة واحدة وأخيرة....؟.

(٢٣)
طه حسين
في عصر أحمد عدوية

كصديقه القديم – المنفلوطي – اختار "طه حسين" يوم الهول يومَ وداع..

يومها – ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ – كانت العاصفة التي مرقت بين مفصل الجيشين الثاني والثالث، قد امتدت فحطمت طريق القاهرة/ السويس[(١)]. وفي عصف ريحها نعى الناعي "طه حسين"، فازدادت ملوحة الدمع تركيزًا. لو كنا نعرف الغيب أيامها لقلنا:

- آثر الرجل العجوز أن يكون للحظة الوداع معنىً..

بعد ست سنوات من يوم رحيله، تذكره الطبالون والزمارون، فتعجب لحماسهم ذاك المتدفق كالسيل: سينما وتلفزيون

---

(١) إشارة إلى عملية الثغرة الشهيرة، التي قادها الجنرال "آريل شارون" إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، حين نجحت قواته في المروق بين مفصلي الجيشين الثاني والثالث، والانتقال من شرق القناة إلى غربها.

وإذاعة وجامعة، ومسرح وصحفجية، فمن أين جاءوا بالحياء الذي منعهم أن يختموا "مولد طه حسين" بعرض عسكري للعميان.. [1].

فإذا ألحت عليك علامات الاستفهام، فاعلم أنهم مسحوا أشرطته التلفزيونية ليسجلوا عليها شيئًا من ذلك الهراء الذي يغتصبون به سمعنا وبصرنا وأفهامنا كل رمضان، فلا يغرنك أنهم أجهدوا أنفسهم في أمر الاحتفال بذكراه.

.. أما تراهم يحتفلون بذكرى "عبد الناصر" يومًا كل عام، فينمقون الكلام يوم الذكرى، ويسلقون الرجل باللفظ الحوشي والفعل السوقي فيما يسبقه وما يتلوه من أيام السنة.

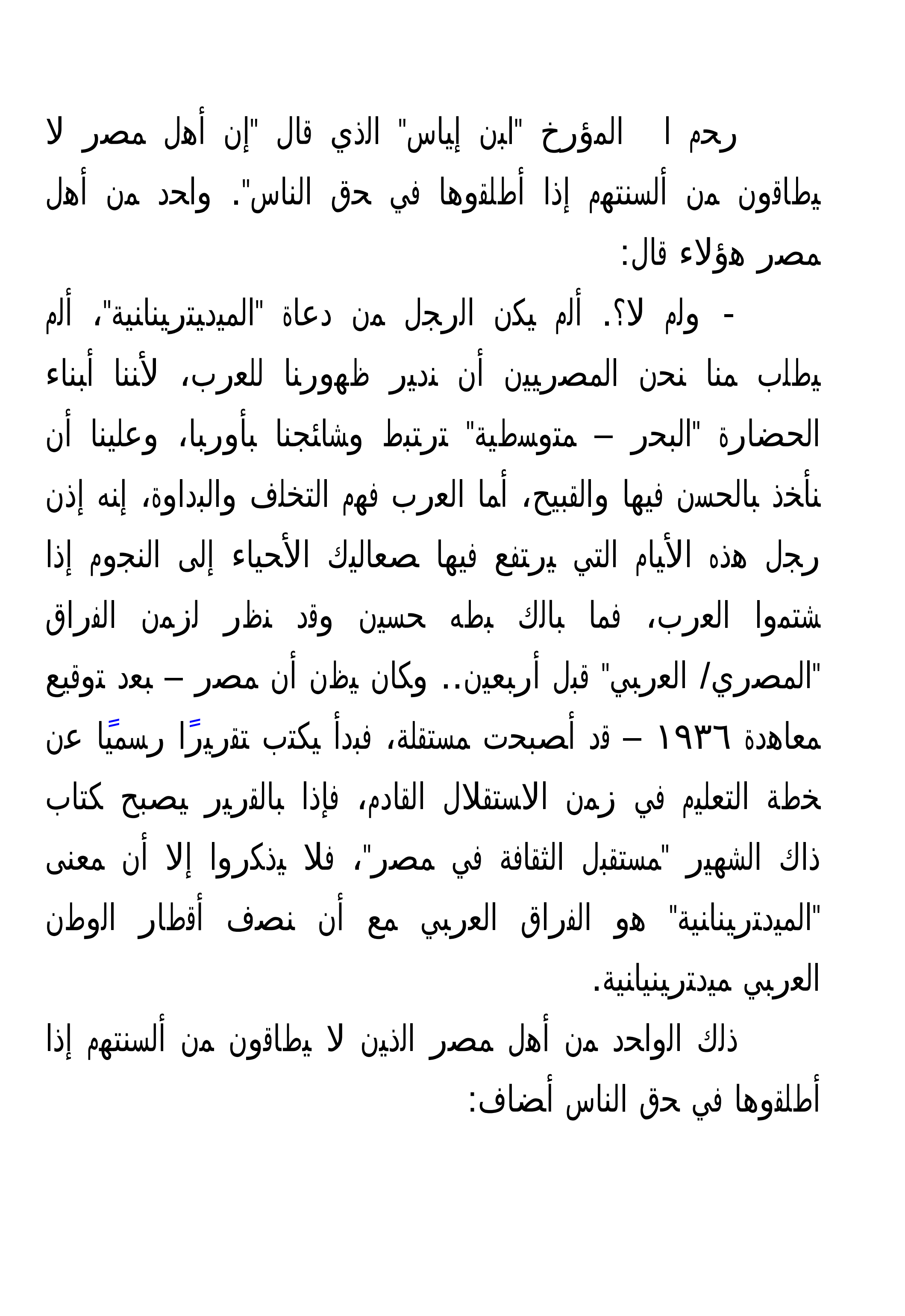
("أعيذها نظرات منك صـائبة

أن تحسب الشحم فيمن لحمه ورم،"

إن كنت تملك ثمن هذا أو ذاك.)

---

(١) كتب هذا المقال في شتاء عام ١٩٧٩، ونشر في "الثقافة الوطنية" – يناير ١٩٨٠ – وهي كتاب غير دوري أصدرته مع صديقي فريد زهران، على حسابنا الخاص، وكان يهتم بالدرجة الأولى، بما يسمى بالغزو الإمبريالي الصهيوني للثقافة العربية. وكانت دولة السادات، قد تذكرت "طه حسين" فجأة في ذلك العام، وأشرفت قرينته "جيهان السادات"، على الاحتفال الذي احتشدت له أعداد ضخمة من أساتذة الجامعات، وغطته كل أجهزة الإعلام، لأسباب يشرحها المقال.



رحم ا المؤرخ "ابن إياس" الذي قال "إن أهل مصر لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس". واحد من أهل مصر هؤلاء قال:

- ولم لا؟. ألم يكن الرجل من دعاة "الميديترينانية"، ألم يطلب منا نحن المصريين أن ندير ظهورنا للعرب، لأننا أبناء الحضارة "البحر – متوسطية" ترتبط وشائجنا بأوربا، وعلينا أن نأخذ بالحسن فيها والقبيح، أما العرب فهم التخلف والبداوة، إنه إذن رجل هذه الأيام التي يرتفع فيها صعاليك الأحياء إلى النجوم إذا شتموا العرب، فما بالك بطه حسين وقد نظر لزمن الفراق "المصري/ العربي" قبل أربعين.. وكان يظن أن مصر – بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ – قد أصبحت مستقلة، فبدأ يكتب تقريرًا رسميًا عن خطة التعليم في زمن الاستقلال القادم، فإذا بالقرير يصبح كتاب ذاك الشهير "مستقبل الثقافة في مصر"، فلا يذكروا إلا أن معنى "الميدترينانية" هو الفراق العربي مع أن نصف أقطار الوطن العربي ميدترينيانية.

ذاك الواحد من أهل مصر الذين لا يطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها في حق الناس أضاف:

- إن "طه حسين" يا صديقي هو شيخ هذه الأيام بل قطبها المتجلي.. أما تعرف أنه كان من أوائل من درسوا على أبناء العم العبرانيين، أما سمعت عن أستاذه اليهودي "ليفي برول"؟ أفاتك أنه قدم أطروحة للسوربون عن الفلسفة الاجتماعية لابن خلدون، تحت إشراف الفيلسوف اليهودي إميل دوركايم..

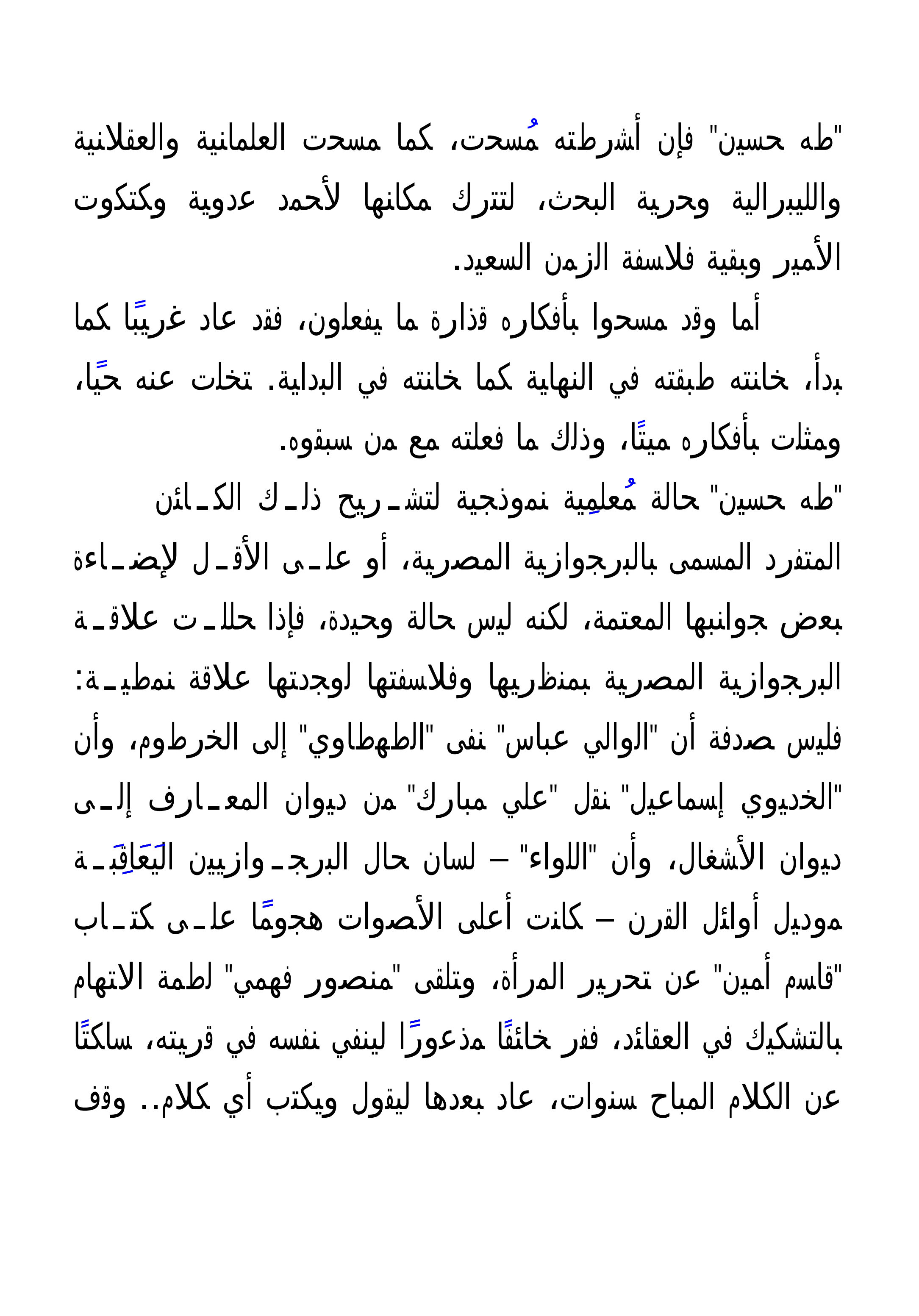
ألا تذكر أن أربعة أخوة من أصحاب الملايين اليهود هم "آل هراري" قد أنشأوا – في الأربعينات – دارًا للنشر سموها "الكاتب المصري" أصدرت مجلة تحمل الاسم نفسه، ورأس تحرير الاثنين "طه حسين"؟! أتجهل أن تلك المجلة قد أصدرت آخر أعدادها قبل أسبوعين من دخول الجيش المصري إلى فلسطين "لطرد العصابات الصهيونية الباغية" في ١٥ مايو ١٩٤٨، حين وضعت أموال أصحابها تحت الحراسة[1]؟!

---

(١) كان السادات، قد نقل الأعياد القومية، من شهر يوليو حيث تعود قائده ومعلمه جمال عبد الناصر إلى شهر أكتوبر، حيث استطاع أن يمحو العار الذي تركه له، وابتكر أعياداً للفئات، يجري الاحتفال بها خلال الأيام التالية للاحتفال بعيد ٦ أكتوبر، كان من بينها "عيد الفن"، وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تعمد أن يمنح شهادات تقدير وجدارة لعدد من الفنانين المصريين اليهود، كان منهم: ليلى مراد ومنير مراد ونجوى سالم (وقد صعدت لتتلقى شهادتها وهي ترتدي ثوب زفاف، إشارة إلى أن الحرب بين العرب والإسرائيليين هو يوم زفافها)، كما غالى التلفزيون في تقديم برامج عن الفنانين المصريين اليهود، ويبدو – غالباً – أن هذا الاهتمام كان ثمرة طلب تقدم به مناحم بيجين.

تلك أفضال تذكر هذه الأيام فتشكر، تكفيرًا فيما يقال عما يسمي زمن الحقد التعيس (بحر البقر. أبو زعبل. دير ياسين)، لذلك استحقت "ليلى مراد" و "منير مراد" و "نجوى سالم" تكريمًا في عيد سابق للفن، وقرر التلفزيون علينا في العام الماضي سيرة "داود حسني" وأفلام ابن العم العزيز "توجو مزراحي" فإذا كانوا قد كرموا أهل الهَنْك والرنْك وأهل ذلك، حبًا وغرامًا في عيون أولاد العم العبرانيين، فلا أقل من أن يكرموا "طه حسين"، تكريمًا غليظًا، جاء أشبه بموالد العارفين با – حيث يحدث كل شيء إلا العرفان با يختلط فيها الصوفيون باللصوص، والدراويش ببائعي المَنْزول، وأرْواب المواكب الجامعية ببدل الرقص المخالفة لتعليمات الرقابة، ويتحاور في صخبها "أوجست كونت" مع "محمود شكوكو"، أما "طه حسين" فهو أطرش في الزفة، نسوه منذ مات كأن لم يكن، ثم استدعوه فجأة ليخرجوا لسانه (البحر – متوسطي) يغيظون به العرب، وليكرموا فوق جثته "ليفي برول" و "دور كايم" و "آل هراري".. ويا أولاد العم العبرانيين: مدَدْ.. مدَدْ..

المضحك في الأمر كله أن صديقي ذاك الشكاك يقول كلامًا ينسجم تمامًا مع منطق القوم وطريقة تناولهم للأمور، فمنطقهم المتهاوي يشحذه تأييد الصفوة حتى لو كانت العظام وهي رميم، أما



"طه حسين" فإن أشرطته مُسحت، كما مسحت العلمانية والعقلانية والليبرالية وحرية البحث، لتترك مكانها لأحمد عدوية وكتكوت الأمير وبقية فلاسفة الزمن السعيد.

أما وقد مسحوا بأفكاره قذارة ما يفعلون، فقد عاد غريبًا كما بدأ، خانته طبقته في النهاية كما خانته في البداية. تخلت عنه حيًا، ومثلت بأفكاره ميتًا، وذلك ما فعلته مع من سبقوه.

"طه حسين" حالة مُعلِمية نموذجية لتشـريح ذلـك الكـائن المتفرد المسمى بالبرجوازية المصرية، أو علـى الأقـل لإضـاءة بعض جوانبها المعتمة، لكنه ليس حالة وحيدة، فإذا حللـت علاقـة البرجوازية المصرية بمنظريها وفلاسفتها لوجدتها علاقة نمطيـة: فليس صدفة أن "الوالي عباس" نفى "الطهطاوي" إلى الخرطوم، وأن "الخديوي إسماعيل" نقل "علي مبارك" من ديوان المعـارف إلـى ديوان الأشغال، وأن "اللواء" – لسان حال البرجـوازيين اليَعَاقِبَـة موديل أوائل القرن – كانت أعلى الأصوات هجومًا علـى كتـاب "قاسم أمين" عن تحرير المرأة، وتلقى "منصور فهمي" لطمة الاتهام بالتشكيك في العقائد، ففر خائفًا مذعورًا لينفي نفسه في قريته، ساكتًا عن الكلام المباح سنوات، عاد بعدها ليقول ويكتب أي كلام.. وقف

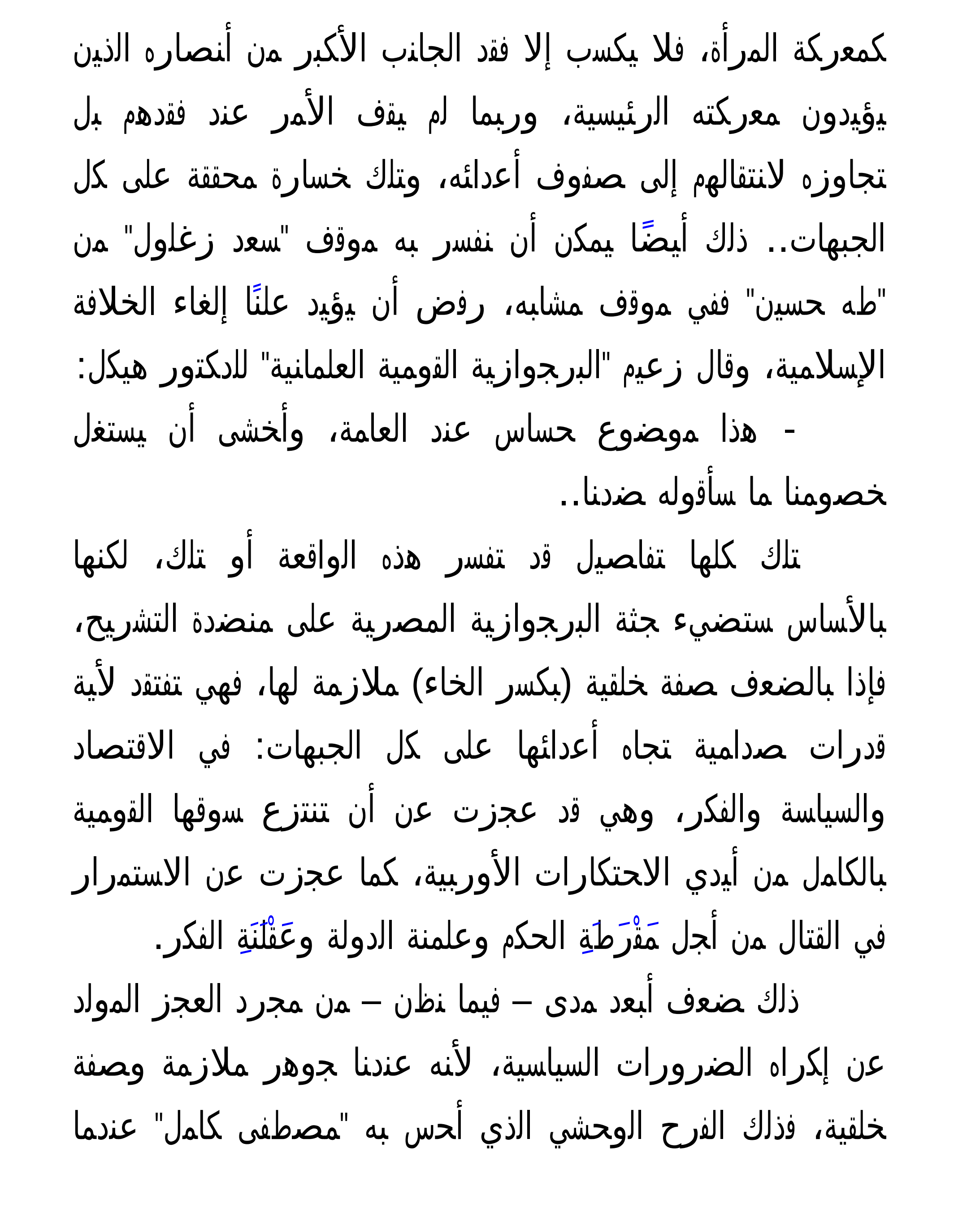
"سعد زغلول" خطيبًا في مظاهرات الأزهر المطالبة بـرأس طـه حسين فقال كلمته الشهيرة:

- وماذا علينا أن يفهم البقر!

فتخلى بذلك عن معركة العقلانية، كما تخلى "النحاس" عن معركة الديموقراطية، فترك "عباس العقاد" يخوضها وحيدًا ضد وزارة "توفيق نسيم"، وعندما رد كاتب البرجوازية الجبار في الخصومة، طرده "النحاس" من الوفد وحاربه حتى كاد يتكفف القوت..

* لماذا عاملت البرجوازية المصرية مفكريها ومنظريها المبشرين بقدومها، تلك المعاملة البشعة التي تجمع بين النذالة وبين الجبن والغباء؟

الجواب السهل على سؤال مثل هذا، يتمثل في حكايات كثيرة، قد يكون معظمها صحيح، لكنها في النهاية تفصيلات. فما أسهل أن نعتمد ما ذكره "د. محمد حسين هيكل" فنرى في هجوم "مصطفى كامل" و "اللواء" على "قاسم أمين" توقيًا لغضب الرأي العام المصري، الذي كان في جملته محافظًا تجاه كل ما يتعلق بقضية المرأة، وأمام "مصطفى كامل" قضية أهم هي "الجلاء"، وليس من الحصافة في شيء أن يدخل معركة فرعية خاسرة



كمعركة المرأة، فلا يكسب إلا فقد الجانب الأكبر من أنصاره الذين يؤيدون معركته الرئيسية، وربما لم يقف الأمر عند فقدهم بل تجاوزه لانتقالهم إلى صفوف أعدائه، وتلك خسارة محققة على كل الجبهات.. ذلك أيضًا يمكن أن نفسر به موقف "سعد زغلول" من "طه حسين" ففي موقف مشابه، رفض أن يؤيد علنًا إلغاء الخلافة الإسلامية، وقال زعيم "البرجوازية القومية العلمانية" للدكتور هيكل:

- هذا موضوع حساس عند العامة، وأخشى أن يستغل خصومنا ما سأقوله ضدنا..

تلك كلها تفاصيل قد تفسر هذه الواقعة أو تلك، لكنها بالأساس ستضيء جثة البرجوازية المصرية على منضدة التشريح، فإذا بالضعف صفة خلقية (بكسر الخاء) ملازمة لها، فهي تفتقد لأية قدرات صدامية تجاه أعدائها على كل الجبهات: في الاقتصاد والسياسة والفكر، وهي قد عجزت عن أن تنتزع سوقها القومية بالكامل من أيدي الاحتكارات الأوربية، كما عجزت عن الاستمرار في القتال من أجل مَقْرَطَةِ الحكم وعلمنة الدولة وعَقْلَنَةِ الفكر.

ذلك ضعف أبعد مدى – فيما نظن – من مجرد العجز المولد عن إكراه الضرورات السياسية، لأنه عندنا جوهر ملازمة وصفة خلقية، فذلك الفرح الوحشي الذي أحس به "مصطفى كامل" عندما

حكمت المحكمة الشرعية العليا ببطلان زواج الشيخ "علي يوسف" من السيدة "صفية السادات" لا معنى له إلا أن زعيم البرجوازيين اليَعَاقِبَة، كان يقف بحماس في صف الأرومة النقية، ويقاتل من أجل الحفاظ عليها.. منكسًا أعلام العصامية التي ترفرف على أول كتائب البرجوازية حين تحتشد للصدام مع القيم الإقطاعية، كما أنه كان يقف في صف القائلين بعد أحقية المرأة في اختيار شريك حياتها.. مضيئًا بذلك موقفه من كتاب "قاسم أمين" تحرير المرأة.

ففي واقعة زواج "الشيخ علي يوسف"، لم يكن هناك إكراه سياسي يتطلب من مصطفى كامل – وهو أول زعيم مصري تلقى تربية مدنية خالصة دون أن تختلف بثقافة أزهرية – أن يقنع آراءه، أو يمالئ العامة فيما يعتقدون. ثم أنه أخذ هذا الموقف وهو حر تمامًا من أي ضغوط، فهو – على حد ما يروي خليفته "محمد فريد" في مذكراته – قد عنف الخديو "عباس حلمي الثاني"، في اجتماع (مغلق بالطبع) عقد باستانبول لأن – الخديو – كان يساند موقف الشيخ "على يوسف" وهو قدم كتب برأيه في الموضوع رسالة مغلقة لصديقته الكاتبة الفرنسية الشهيرة مدام "جولييت آدم" معلنًا فرحته الطاغية لأن القضاء الشرعي قد خذل الشيخ علي يوسف، وسجل على ابن "بلَصْفُورة" الذي هرب من قريته، ليصبح بجهده وذكائه

ومواهبه، صحافيًا شهيرًا يتردد اسمه في أنحاء المعمورة، أو على الأقل في كل أنحاء العالم الإسلامي، أنه ليس كفؤا لكي يتزوج ابنة الأشرف المنسبة المحسبة التي تجري في عروقها دماء زرقاء: "صفية السادات".

وتأمل ذلك الهزل البرجوازي الذي يتبدى في دفاع الخديو عباس حلمي الثاني – الدكتاتور التركي حفيد "جنة مكان"[(١)] محمد علي باشا أفانديم – عن حق الإنسان في الصعود بجهده لا بأصله، وحق المرأة في اختيار شريك حياتها، ووقوف زعيم البرجوازية المصرية على الضفة الأخرى.

مشكلة "الطهطاوي" كمشكلة "طه حسين" كمشكلة كل منوري البرجوازية: إنهم كانوا يطيرون بأجنحة طبقة ضعيفة غير قابلة للتحليق، تكونت نطفتها وعلقتها في رحم المجتمع المصري عبر عملية اغتصاب ونهب إمبريالية، وليس صدفة أن مصر عرفت فروعًا للبنوك الأجنبية، بينما صناعاتها القومية ما تزال لحمًا طريًا يحبو، لم يكن فائضه بعد، ولم تظهر حاجته لتسهيلات انتمائية، وتمد جناحها القوي على الاستثمار العقاري والزراعي المحدود.. معلنة أنها هنا، ويظل جناحها القوي، البرجوازية المصرية الطفلة التي

---

(١) عبارة تركية ترجمتها: ساكن الجنان.

ولدت عبر عمليات النهب الإمبريالي.. تنطق في كل إدوارد حياتها بأنها مسخ ولده الاغتصاب المتكرر: انجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان وروس بيض، وخمسة عشر دولة كانت أصحاب امتيازات حتى معاهدة مونتريه ١٩٣٧، التي طبقت فعلاً في نهاية العام ١٩٤٩.

وحين سافر "طه حسين" إلى أوربا، كان الأوربيون يزحمون مصر، وكانت الخطة الكرومية الذكية قد بدأت تؤتى أكلها، فالنهب الإمبريالي كان مخططًا، وضع "اللورد دوفرين" – السفير الإنجليزي بالأستانة وأول مبعوث لدراسة الأوضاع المصرية بعد الاحتلال الإنجليزي – أسسه، وجاء "كرومر" ليعمقه تعميقًا عبقريًا.. بحكم خبرته السابقة بالأوضاع المصرية، وهو عضو في صندوق الدين (١٨٧٩ – ١٨٨١)، والأهم من هذا بحكم خبرته في العمل بالهند، درة مستعمرات التاج البريطاني، والمدرسة التي تعلم فيها معظم المستعمرين كيف يستحقون لقبهم.

وهكذا استطاع "كرومر" أن يحلل الصراع الطبقي في مصر تحليلاً ماديًا صحيحًا (دون أن يخشى من اتهامه باستيراد المادية من بلاد السوفيت التي كانت قيصرية آنذاك) وخرج من تحليله ذاك، بأن استقرار انجلترا في مصر يتطلب تخطيطًا لبناء طبقة

جديدة فيها، فالشريحة العليا من ملاك الأرض – الذين شاركوا بخطوات في الثورة العرابية – ذات ولاء عثمانِلي، ثم أنها جامدة في أساليب استغلالها، عارضت – بمفاهيم مختلفة – كثيرًا من خطوات التحضر والإعمار التي كانت ضرورية للنهب الاستعماري، فعارضت إلغاء السخرة والكرباج وكل مظاهر تحرير قوة العمل.

الشريحة القومية من هؤلاء الملاك كانت ذات مطامع غير خافية للمشاركة في السلطة السياسية، ولم يكن "كرومر" يثق بها، ثم أن الطرفان يستغلان فقراء الفالحين بشكل يبدو كالقنانة، ولكي تستقر انجلترا في مصر، وتتوطد أقدامها فيها فإن الضرورة تفرض تخليق طبقة جديدة تعيد التوازن للمجتمع المصري.

اختار "كراومر" – بعقلية الإمبريالي القارحة – أن ينشر حمايته على صغار ملاك الأرض، ممن لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة، وعبر ربع قرن قضاها في مصر (١٨٨٢ – ١٩٠٧) استطاع أن ينمو بتلك الشريحة، لتكون القاعدة الاستهلاكية لما تصدره انجلترا من منتجات إلى السوق المصرية، وتلك هي الشريحة التي ستنمو بعد عقدين آخرين من الزمان، وتأخذ اسم

"أعيان الريف" لتكون في القلب، إبان الحلقة الثالثة من حركة البرجوازية المصرية (ثورة ١٩١٩).

لعبة "كرومر" الإمبريالية القارحة تلك، جمعت كل خيوط البرجوازية المصرية بين أصابع الإمبريالية الإنجليزية وشركائها الأوروبيين فالقطن ـ الزراعة الرأسمالية الرئيسية في مصر ـ في قبضة مصانع لانكشير ومانشستر، والبنوك العقارية "الانجلو إيجبيشيان" هي التي تمول المنتجين، والأعيان الصاعدون في الريف، صناعة إنجليزية، تدين بالحماية للورد "كرومر" واللورد "كتشنر" أوف خرطوم.

مشكلة الإمبرياليين القارحة كانت – وما زالت – تكمن في أن أحدًا لا يسير التاريخ على مزاجه، والأعراض الجانبية لأي دواء وارده، نعم أن خطته تلك قد أتت أكلها، لكنها حركة الجدول الاجتماعي في مصر كانت تسير وفق قوانينها الخاصة، لا وفق قانونه. ثم أن الأزمة العالمية كانت قد بدأت تأخذ بخناق الرأسمالية العالمية.

وحين انفجرت الحرب العالمية الأولى بحثًا عن قاعدة جديدة لإعادة توزيع الأسواق، كان طه حسين (ابن فابريكة الدائرة السُنية ثم قباني شركة السكر في كوم امبو)، يستعد للرحيل إلى فرنسا

لينهل من علم برجوازية سنوات البكارة: فرنسا السوربون. يواصل اكتشاف العالم الذي بهره حين سمع في الجامعة المصرية القديمة "جويدي" و "ليتمان" و "نلينو" و "سانتلانا" و "ملبوني" و "ماسينون"، ففتحوا أمام ذكائه الفطري (الذي شحذ محاولاته المستمرة للتصدي لعجزه الخلقي) أبوابًا للعلم والمعرفة، بعد أن ضاق ذرعًا بثرثرة الأزهريين، وإهدار كتبهم للوقت والجهد في عمليات عقيمة.

لم يسمع "طه حسين" جيدًا طلقات المدافع وطيران المناطيد الأوربية التي كانت تملأ سماء المعمورة، والأساطيل التي كانت تمخر عباب البحار، ولو قد فعل لأدرك أن نيران المدافع تحرق الصفحات التي بهرته وهو يقاد في أبهاء "مونبليه" أو "السوربون"، ليسمع "كازانوفا" و "دور كايم" أو ليقرأ عليه "فولتير" و "ديدور" و "روسو" ونصف دستة أخرى من المنورين الفرنسيين.

لو قد سمع جيدًا لتساءل: أين الحرية والإخاء والمساواة من تلك المجزرة البشرية التي يساق فيها ملايين البشر لينزعوا سوقًا أو يحافظوا عليه؟. ولمصلحة من يحدث هذا.....؟.

لو قد سمع جيدًا لأدرك أن السوربون ليست سوى كنيسة في حي بغاء، وعقل في مستشفى للمجانين، ولا علاقة لها بالإمبريالية الفرنسية المستبسلة بلحم الكادحين الفرنسيين في الدفاع عن

أسواقها. وليمت الشعب الفرنسي كله، ولا نفقد نحن الإمبرياليون الفرنسيون تونسنا وجزائرنا وأفريقيتنا الناطقة بالفرنسية، وجزرنا الكاريبية. أما "فولتير" و "ديدرو" و "روسو" و "الانسكلوبيديين" فذلك زمان مضى وانقضى، كما أن البكارة مرحلة في حياة المرأة.. وكم ذا في القبور من موتى كان الإنسان يظن أنه لن يستطيع أن يعيش دونهم، فألف رحمة على أيام "روبسبير" و "مارا" واقتحام الباستيل وحصار قصر فرساي (سيجتمعون فيه بعد الحرب ليوزعوا الأسواق فما أشبه البداية بالنهاية). فإذا شكى الكادحون الفرنسيون، أو سكان المستعمرات نقصًا في الخبز، تكلمنا بلسان أنثى الإقطاع "ماري انطوانيت" فقلنا:

- فليأكلوا جاتوه!

ملخص الأمر كله جاء على لسان "الجنرال" "اللّنبي" الذي دخل القدس على رأس قوات الحلفاء – وبمعونة من قوات الثورة العُرابية!! – ليتوجه رأسًا إلى قبر "صلاح الدين الأيوبي" فيقول:

- ها قد عُدنا يا صلاح الدين!.

قائد القوات الإمبريالية المنتصر في الحرب، جاء مرتديًا مسموح بابا الفاتيكان "إيربان الثاني" الذي أعلن في خطبة

"فليرمونت" الشهيرة بدء الحروب الصليبية، ومنح التجار الأوروبيين راية المسيح، ليفسحوا دم الدنيا من أجل السيطرة على طرق التجارة، البابا "اللنبي الثاني" يعلن قوانين العصر الإمبريالي، في خطبته أمام قبر صلاح الدين: ستعود الثيوقراطية وتنتشر الخرافة، وستداس العلمانية والعقلانية والديمقراطية والقومية، تلك شعارات زمن البكارة، فإذا انتظرتَ عقدين، فسوف تسمع عن صفقات الجنس الآري، وستدفع البرجوازية الأوربية بمغامرِي حانة الجِعَة إلى قمة السلطة، ويا ملايين الرؤوس التي سيطاح بها في المذبحة اعذورنا: أزمة جديدة في توزيع الأسواق.

لعبة الصراع على الأسواق هذه (١٩١٤ – ١٩١٨) كانت قد أدخلت تطويرًا حاسمًا على خطة الاستعمار القارِح "كرومر" فقد اضطر الإمبرياليون إلى تحويل الجانب الأكبر من مصانعهم إلى الإنتاج الحربي، وحالت الأساطيل الحربية المتقاتلة دون توزيع السلع المصنعة، أو حتى توفير احتياجات الجيوش المتصارعة، فتحولت مصر – ومستعمرات عديدة – إلى قاعدة إنتاج تمد جيوش الحلفاء المتحاربة بما عجزت مصانع بلادها عن إمدادها به، وهكذا أصبح للبرجوازية المصرية قلب صناعي مصاب بضيق في الصمامات، أما مصدري الأقطان ومنتجيها – الذين ولدوا أيضًا

عبر عمليات تطويع السوق المصرية لقانون المستعمرة – فقد أطبق أسيادهم في لانكشير ومانشستر على أنفاسهم، فاحتكرت إنجلترا شراء القطن المصري، بالأسعار التي تحددها، فكان إصرارًا تستحق معه "البرجوزية/ الأشبين" بعض التمرد على ما تفعل..

5 وحين عاد "طه حسين" من فرنسا كان التمرد قد بدأت شوارع مصر كانت قد تفجرت بهتافات: الاستقلال التام أو الموت الزؤام. الأمة مصدر السلطات. عاش الهلال مع الصليب. (وطنية. ديمقراطية. علمانية) عمال السكك الحديدية وصنايعية الترسانة وفلاحو الشوبك والعزيزية. فتوات الحسينية وطولون والحارات البرانية. ومجاور الأزهر الذين يعيشون على خبز الجراية هم وقود المعركة الحقيقي.. والهدف – الذي لم يكتشفه أحد آنذاك – هو قليل من الابتزاز تمارسه البرجوازية المريضة بضيق في صمام القلب، ضد آبائها الروحيين.

وكما أن "طه حسين" لم يسمع جيدًا الطلقات التي كانت البرجوازية الأوربية قد أحرقت بها "روسو" و "فولتير" و "مونتسكيو" والآخرين، فإنه ككل المصريين لم يتنبه جيدًا لأن العلة التي سببت ذلك هي نفسها التي جعلت الرجوازية المصرية تتكون ذلك التكوين الخاص الذي جعلها ظلاً مشوهًا لبرجوازية كانت قد داست كل ما نادت به قبل قرن من الزمان..

ولأنه كان بالغ الحساسية بذاته، فقد وقع في المطب الذي توقاه بذكاء واقتدار "رفاعة الطهطاوي"، الذي عاد من باريس ليتحدث عن الفرنسيين الذين بنوا حياة جميلة بالعقل، فيعرض لكل

أفكارهم ثم يشتتهم بعد عرضه المستفيض لكل فكره، في سطرين أو ثلاثة..

أما "طه حسين" فكان قد اكتسب عدوانيته من تلك الجَلافَة التي جعلت المجتمع لا يكف عن تذكيره بعاهته، فشق طريقه غير مبالٍ، وبدلاً من أن يكتب طبعة أخرى من تلخيص الإبريز، أطلق كل مدفعيته الثقيلة في "الشعر الجاهلية" ووصل به التحدي إلى القول في مقدمة الكتاب بأنه قد أذاعه قبل ذلك بين طلابه في الجامعة، لكنه يطبعه لأنه يريد أن يذيعه على من هم خارج الجامعة.

وكما أن "السوربون" كانت عقلاً في مجتمع تسيطر عليه طبقة لم يعد أمامها لتحافظ على مصالحها إلا أن تبعث من جديد كل ما هو لا عقلاني وهو لا ديمقراطي، فقد كانت الجامعة المصرية، "جيتو" لهؤلاء المنورين البرجوازيين الذين شاء سوء حظ البرجوازية أن يعودوا بأفكار فرنسا الثورة الفرنسية، بدلاً من أن يحققوا هدف طبقتهم في تكوين كادر فني يشارك الاستعماريين إدارة جهاز الدولة فيصبح مختلطًا بدلاً من اقتصاره على الأوربيين.

وحين تقدم "طه حسين" محطمًا أسوار "الجيتو الليبرالي" رافعًا راية العقلانية والديمقراطية وحرية البحث العلمي، شعارات النظرة الهندسية للعالم، ومحصلة صراع البرجوازية الأوربية الضاري ضد الإقطاع المتحالف مع الكهنوت من أجل تحرير طاقة الفرد ليستثمر ويتاجر ويربح ويصنع، لم يسمع في حمى انشغاله بطلقات مدفعه كثيرًا مما له دلالة:

* لم يسمع توسلات "طلعت حرب" للمستثمرين المصريين في الزراعة وتجارة الصادرات، لكي يمولوا مشروع إنشاء بنك مصري قومي، فسخَروا من فكرته وأمامهم "الكريدي ليونيه" و "الباركليز" و "الناشونال"، وحين زادت توسلاته منحوه ثمن الأسهم كما لو كانت صدقة.

* لم يقرأ أحد عليه، أن الإحصاءات تصرخ بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء في مصر أو بالخارج) المستثمرة في الاقتصاد المصري، لم تكن تقل في عام ١٩١٩ عن ١٠٢,٢٢٩٥,٠٠٠ جنيه، تمثل ٩١% من رؤوس الأموال المستثمرة..

* لم يسمع "سعد زغلول" يقول للسير "رجنالد ونجت":

- متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام (!!) فإننا نعطيها ضمانة في طريقها إلى الهند وهي قناة السويس.

.. ثم وهو يقول لنواب "الأمة".

- إن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة فهل عندكم تجريده...؟..

طلقات طه حسين، كطلقة "منصور فهمي" اليتيمة التي لم تصب أحدًا سواه، كانت مدفعيته عقلانية ثقيلة، لكن برجوازية السمسرة بين أسواق الإمبريالية، بكل شرائحها، كانت أعجز من أن تجرد على المستعمرين حملة تنتزع بها سوقها من أيديهم، لذلك تنصلت منه، واتهمت بالجنون، وجنبت عن أن تقول رأيًا، مسألة الخلافة.. وفيما تلا ذلك من أزمان، سيكون زعماؤها أفجر ديماجوجي التاريخ، سيحملون المسابح، ويتطوحون كالدراويش، وليس فيهم من يخلو تاريخه المستور – والمسطور – من آفة في خلقه أو في دينه.

وهكذا كان الفصل الأول من قصة "طه حسين" مع طبقته، وهكذا سيكون الفصل الثاني والثالث والرابع، يطلق مدفعيته مرة، فيكون على أن يحارب بحصى طبقته مرات. ثم يثور عليه عقله المشتعل فيعيد إطلاق مدافعه.

تلك معركة بين آباء وأبناء ليس لنا مكان في صفوفها، فإذا كان بُرجوازيو البوتيكات لم يفهموا من "طه حسين" إلا أنه لسان ميديرينياني، فلا شيء يدهشنا من طبقة بدأت بمنظرين "كطه حسين" و "منصور فهمي" و "أحمد أمين" و "د. هيكل" و "سلامة موسى" وفنانين "كعبد الوهاب" و "أم كلثوم" و "الريحاني" و "كمال سليم" وانتهت بفايز حلاوة وأحمد عدوية..

ويسألون: لماذا اختار الرجل يوم الهول يوم الوداع.....؟.

فنقول – وعلى ا القصد - :

- آثر الرجل العجوز أن يكون ليوم الفراق معنىً!.

(٢٤)
الأقطاب الثلاثة

في الأسبوع نفسه[1] الذي منحت فيه جامعة "تل أبيب" درجة الدكتوراه الفخرية للسندباد المصري "د. حسين فوزي"، تقديرًا لشتائمه التي انهار بها على العرب، ظهر "اليهاو بن اليسار" السفير الإسرائيلي لدى الحكومة المصرية – في كازينو قصر النيل بالقاهرة، وقدم بنفسه للكاتب الكبير "نجيب محفوظ"، مجموعة من كتبه التي ترجمت إلى العبرية ونشرت في إسرائيل تقديرًا – فيما يبدو – لاستماتة الروائي العربي الشهير في الدفاع عن "سلام كامب ديفيد".

وليست هذه أول – ولا آخر – الوقائع التي تثبت أن فيضانًا من الحب والغزل قد أصبح يجمع بين بعض الكتاب العرب المصريين، وسياسيين وكتاب مؤسسات إسرائيلية، وأن هؤلاء الكُتاب قد تطرفوا في الحب، ودخلوا معركة الدفاع عن الصهيونية

---

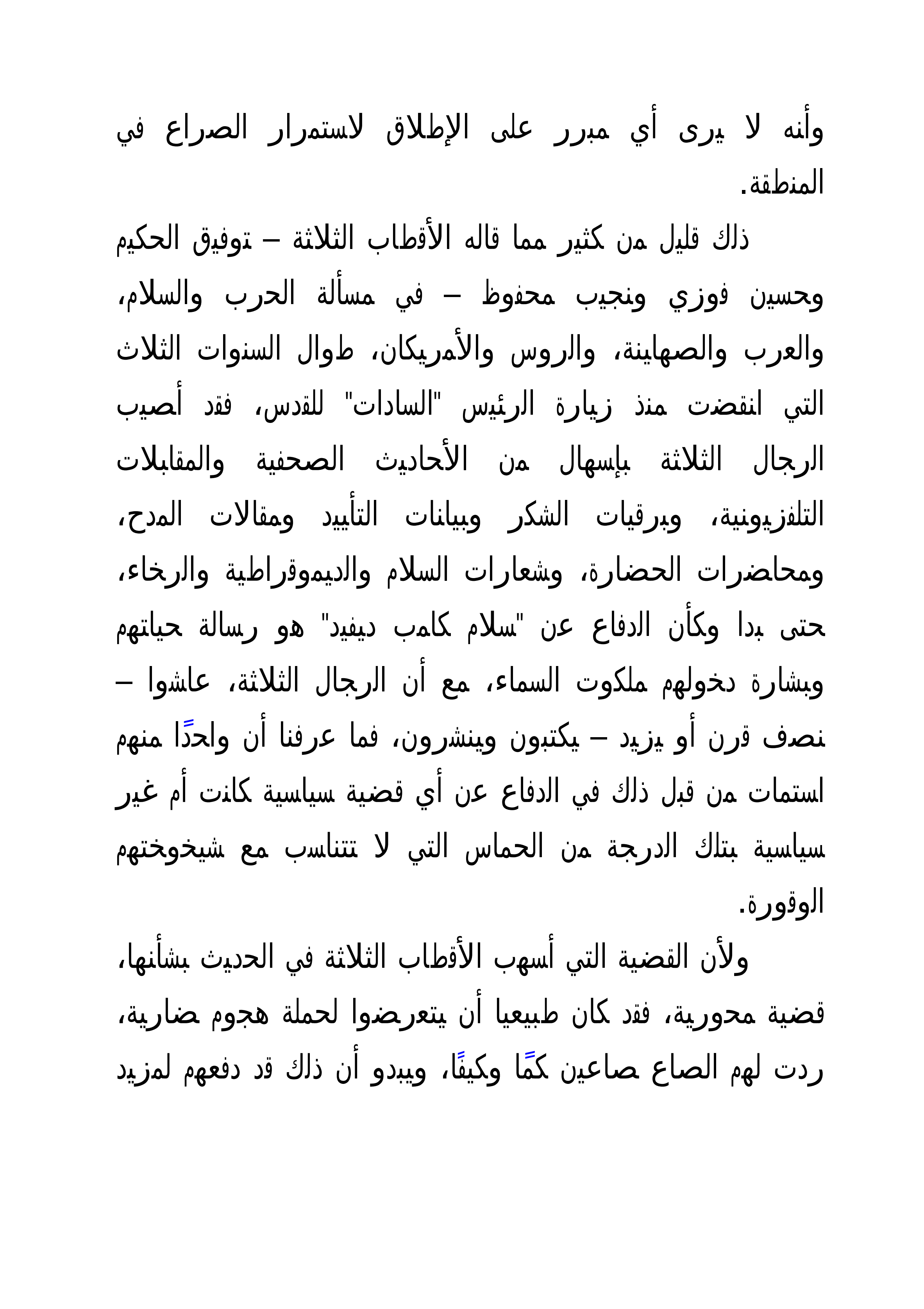
(١) نشر هذا المقال في جريدة "الخليج" – التي تصدر في الشارقة في

ببسالة لم تعهد فيهم من قبل، وعلى حساب كل ما هو عربي، مهما علت – وغلت – قيمته.

وقد وصل التطرف في الحب إلى درجة أن كاتبًا عجوزًا – في سن لا يطيش فيها الناس – مثل "توفيق الحكيم" أبرق للرئيس "السادات"، يطلب منه أن يسير في طريق التعاون بين الفئتين المتحضرتين في المنطقة – مصر وإسرائيل – ويلوي عنقه عن بداوة العرب وتخلفهم.

وذرع السندباد "حسين فوزي"، الأرض المحتلة، يلقي المحاضرات، ويدلي بالتصريحات، يشتم العرب، ويتحدث عن السلام والحضارة، كأن الأرض التي يذرعها لم تسلب من أصحابها العرب، وكأنه من شروط الحضارة أن يعيش الفلسطينيون بلا هوية. وكأن من شروط السلام أن يصبحوا لاجئين بلا وطن.

ومنذ عام أذهلني "نجيب محفوظ" حتى طالبني – في مناقشة معه نشرت في حينها – أن أبرهن له أن لإسرائيل أطماعًا توسعية، وبعد قليل من الوقت، كان الكاتب الروائي الشهير يتحدث في السياسة كما يتحدث سائقي التاكسي وسماسرة الشقق المفروشة في قاهرة كامب ديفيد، مؤكدًا أن كل شيء على ما يرام وأن الإسرائيليين راغبون حقًا في السلام، وفي منح الفلسطينين حقوقهم


وأنه لا يرى أي مبرر على الإطلاق لاستمرار الصراع في المنطقة.

ذلك قليل من كثير مما قاله الأقطاب الثلاثة – توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ – في مسألة الحرب والسلام، والعرب والصهاينة، والروس والأمريكان، طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ زيارة الرئيس "السادات" للقدس، فقد أصيب الرجال الثلاثة بإسهال من الأحاديث الصحفية والمقابلات التلفزيونية، وبرقيات الشكر وبيانات التأييد ومقالات المدح، ومحاضرات الحضارة، وشعارات السلام والديموقراطية والرخاء، حتى بدا وكأن الدفاع عن "سلام كامب ديفيد" هو رسالة حياتهم وبشارة دخولهم ملكوت السماء، مع أن الرجال الثلاثة، عاشوا – نصف قرن أو يزيد – يكتبون وينشرون، فما عرفنا أن واحدًا منهم استمات من قبل ذلك في الدفاع عن أي قضية سياسية كانت أم غير سياسية بتلك الدرجة من الحماس التي لا تتناسب مع شيخوختهم الوقورة.

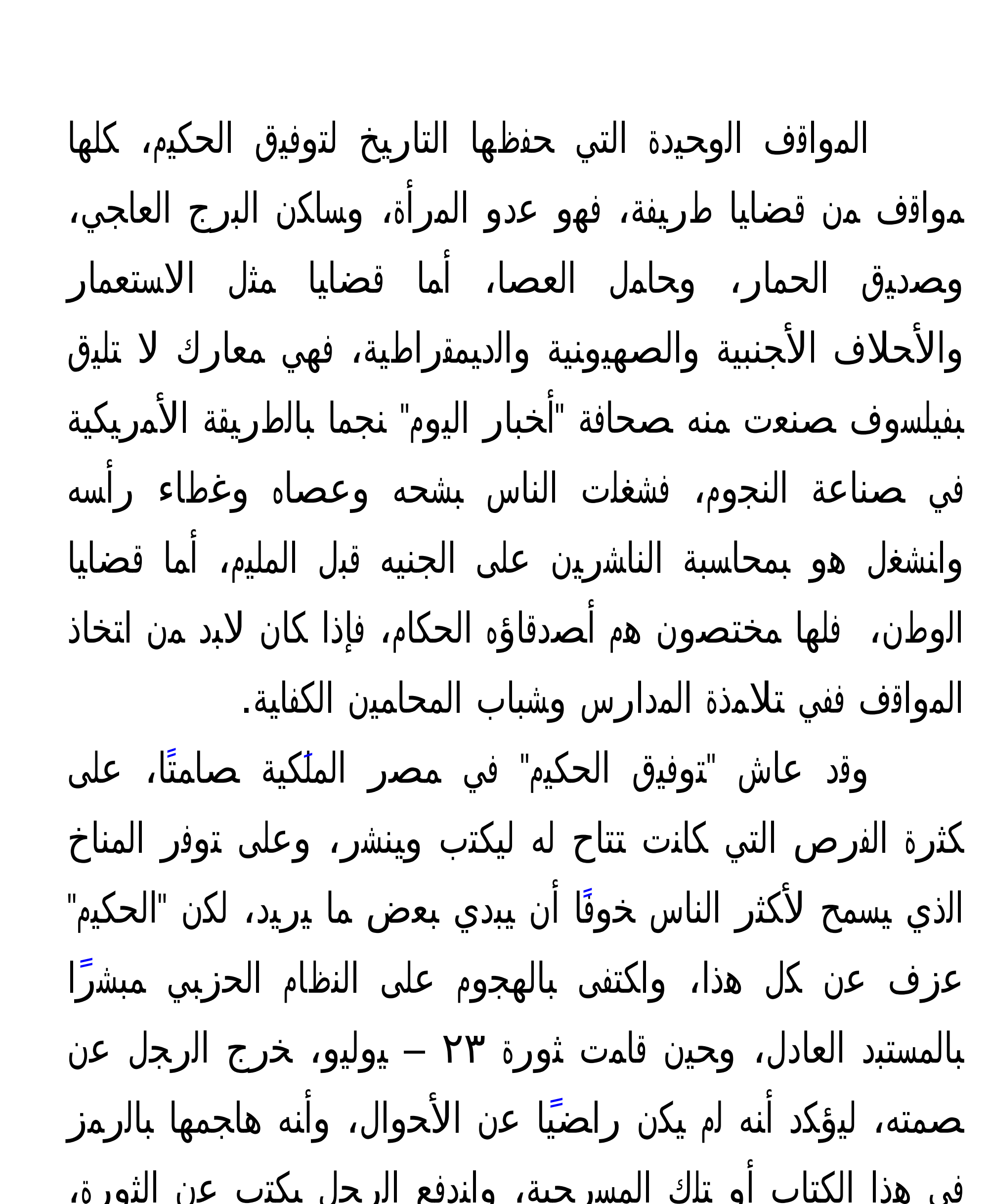
ولأن القضية التي أسهب الأقطاب الثلاثة في الحديث بشأنها، قضية محورية، فقد كان طبيعيا أن يتعرضوا لحملة هجوم ضارية، ردت لهم الصاع صاعين كمًا وكيفًا، ويبدو أن ذلك قد دفعهم لمزيد

من التورط، حتى وصل الهجوم عليهم في بعض الأقطار العربية إلى حد تطبيق قرار المقاطعة على كتبهم وأعمالهم الأدبية والفنية فجمعت من الأسواق والمكتبات واعتُبرت من الممنوعات التي يصادرها رجال الجمارك في بعض المطارات والموانئ العربية!.

ذلك كله – بالمنطق العربي – عادي وطبيعي!.

أن يكون "توفيق الحكيم" و "نجيب محفوظ" و "وحسين فوزي" في جانب الصُلح مع إسرائيل، فهذا أمر عادي تمامًا، وبرغم تجاوزات كثيرة فيما يقولون وينشرون، فإن ذلك الموقف هو ما ينسجم مع تاريخهم ورؤيتهم ومواقفهم طوال حياتهم.

فنحن بوضوح وبكل صراحة لم نعرف أن "توفيق الحكيم" كان يومًا من أصحاب المواقف السياسية المحددة في أي موضوع فهو رجل لكل العصور، وهو نجم مصر الفاروقية والناصرية والساداتية لم يصطدم يومًا بسياسة أو يعارض سلطة، ولم يتحمس لقضية حماسًا يهدد أمنه ومصالحه، على كثرة القضايا التي كانت تنشد هذا الحماس، وكثرة الأدباء الذين عارضوا وشاغبوا، وسجنوا، بدءًا من "مصطفى لطفي المنفلوطي" وليس انتهاء "بمحمود أمين العالم".



المواقف الوحيدة التي حفظها التاريخ لتوفيق الحكيم، كلها مواقف من قضايا طريفة، فهو عدو المرأة، وساكن البرج العاجي، وصديق الحمار، وحامل العصا، أما قضايا مثل الاستعمار والأحلاف الأجنبية والصهيونية والديمقراطية، فهي معارك لا تليق بفيلسوف صنعت منه صحافة "أخبار اليوم" نجما بالطريقة الأمريكية في صناعة النجوم، فشغلت الناس بشحه وعصاه وغطاء رأسه وانشغل هو بمحاسبة الناشرين على الجنيه قبل المليم، أما قضايا الوطن، فلها مختصون هم أصدقاؤه الحكام، فإذا كان لابد من اتخاذ المواقف ففي تلامذة المدارس وشباب المحامين الكفاية.

وقد عاش "توفيق الحكيم" في مصر الملَكية صامتًا، على كثرة الفرص التي كانت تتاح له ليكتب وينشر، وعلى توفر المناخ الذي يسمح لأكثر الناس خوفًا أن يبدي بعض ما يريد، لكن "الحكيم" عزف عن كل هذا، واكتفى بالهجوم على النظام الحزبي مبشرًا بالمستبد العادل، وحين قامت ثورة ٢٣ – يوليو، خرج الرجل عن صمته، ليؤكد أنه لم يكن راضيًا عن الأحوال، وأنه هاجمها بالرمز في هذا الكتاب أو تلك المسرحية، واندفع الرجل يكتب عن الثورة، بعد أن دافع عنه "عبد الناصر" في اجتماع مجلس الوزراء ورد الهجوم الذي شنه عليه "إسماعيل القباني" وزير المعارف، لتقصيره

في عمله كمدير لدار الكتب، مؤكدًا أنه – أي عبد الناصر – قد تأثر برواية "عودة الروح" وأن "توفيق الحكيم" أكثر أهمية وقيمة من مجرد مدير لدار الكتب، وفي تلك السنوات، أيد "توفيق الحكيم" الثورة بمسرحيته "الأيدي الناعمة" التي سخرت من عجز الطبقات المرفهة القديمة عن التواؤم مع مجتمع الثورة الذي يمنح المكانة مقابل العمل.

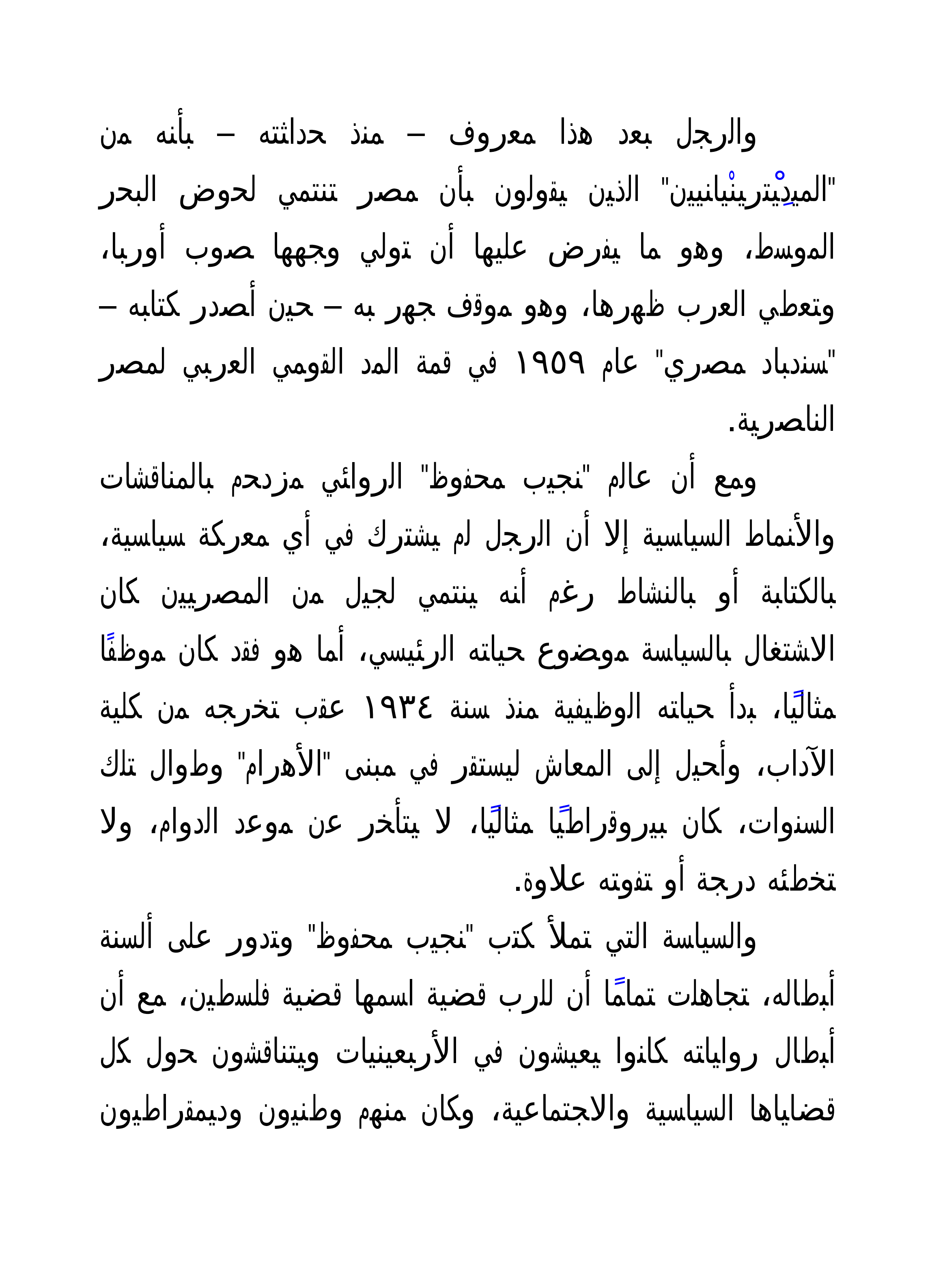
وفي الستينيات اتجه "توفيق الحكيم" لنقد الظاهرة الناصرية، فكتب "السلطان الحائر" و "بنك القلق" معبرًا عن انزعاجه من التغير الاجتماعي والسياسي المتلاحق الذي شهدته مصر، وداعيًا إلى استقرار يوقف هذا التغيير، أو يقلل من سرعته، وقد نشرت المسرحيتان وغيرهما في "الأهرام" صحيفة عبد الناصر – ومُثلتا على مسرح الدولة وقرأهما "عبد الناصر" – والعهد على محمد حسنين هيكل – ولم يعترض على النشر أو التمثيل.

وبعد عامين من وفاة عبد الناصر، ذهل الناس، حين خرج عليهم توفيق الحكيم بكراسته "عودة الوعي" ليعلن لهم أن برنامجه السياسي قبل ثورة يوليو كان إلغاء الطرابيش والألقاب، وأنه اندفع في تأييد الثورة لأنها حققت له ولجيله هذا الحلم العظيم، ومن فرط سروره ذهل فظل غائبًا عن الوعي عشرين سنة، أسلم فيها عقله

لعبد الناصر، وأيده، ثم اكتشف فجأة – بعد أن مات الرجل – أنه كان غائب الوعي مسلوب الإرادة يصفق لما لا يستحق إلا الازدراء ويمدح مالا يستحق إلا الهجاء.

و"توفيق الحكيم" مفكرًا، ينطلق من نظرة قانونية للعالم تقدس النصوص وتتعامل مع القانون كظاهرة معزولة عن واقعها الاجتماعي، وترى في الصراع الدولي حلبة للنقاش الهادئ المهذب الذي يجري بين دبلوماسيين من ذوي الياقات المنشـاة.

وعلى كثرة الاهتمامات التي جذبت طبيب العيون وأخصائي الأحياء المائية والمؤرخ وناقد الموسيقى الدكتور "حسين فوزي"، فإن السندباد المصري الذي أخذ من كل بستان، زهرة، أعطى السياسة كشحة، ولم نعرف، قبل حماسة ذاك المتدفق كالسيل – أنه أدلى فيها بدلو، أو قال فيها رأي، وكُتُب الرجل بين أيدينا في الرحلات، والموسيقى والتاريخ، ومقالاته الكثيرة منذ "مجلتي" التي أصدرها "أحمد الصاوي محمد" في الثلاثينيات وحتى "سندبادياته الطياري" التي نشرها في الأهرام شاهد محفوظ في دور الكتب على أنه ليس من ذلك الصنف المتهور من الكتاب الذي يهتم بقضايا وطنه ويشغف بهموم أمته.



والرجل بعد هذا معروف – منذ حداثته – بأنه من "الميدِيْترينْيانيين" الذين يقولون بأن مصر تنتمي لحوض البحر الموسط، وهو ما يفرض عليها أن تولي وجهها صوب أوربا، وتعطي العرب ظهرها، وهو موقف جهر به – حين أصدر كتابه – "سندباد مصري" عام ١٩٥٩ في قمة المد القومي العربي لمصر الناصرية.

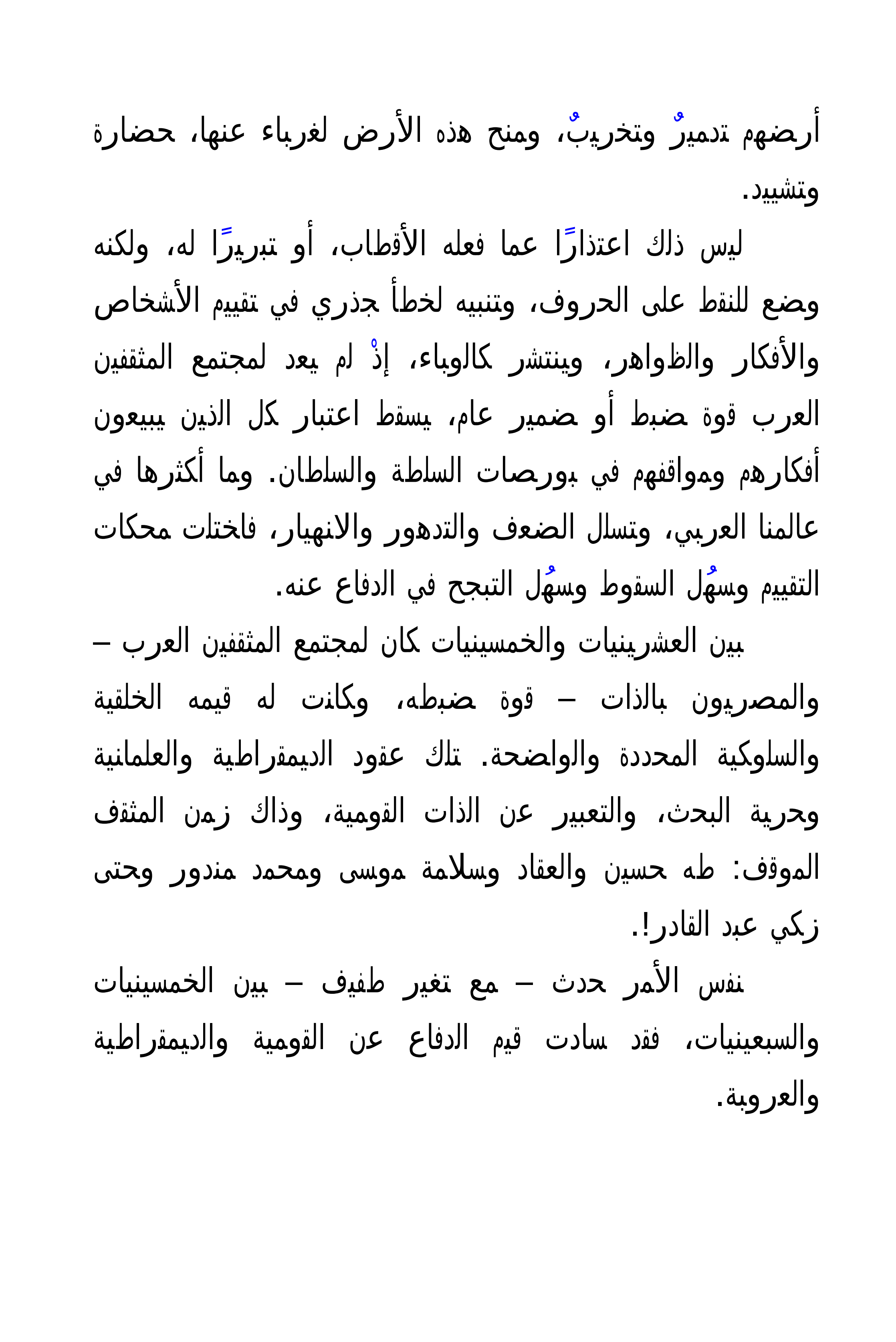
ومع أن عالم "نجيب محفوظ" الروائي مزدحم بالمناقشات والأنماط السياسية إلا أن الرجل لم يشترك في أي معركة سياسية، بالكتابة أو بالنشاط رغم أنه ينتمي لجيل من المصريين كان الاشتغال بالسياسة موضوع حياته الرئيسي، أما هو فقد كان موظفًا مثاليًا، بدأ حياته الوظيفية منذ سنة ١٩٣٤ عقب تخرجه من كلية الآداب، وأحيل إلى المعاش ليستقر في مبنى "الأهرام" وطوال تلك السنوات، كان بيروقراطيًا مثاليًا، لا يتأخر عن موعد الدوام، ولا تخطئه درجة أو تفوته علاوة.

والسياسة التي تملأ كتب "نجيب محفوظ" وتدور على ألسنة أبطاله، تجاهلت تمامًا أن للارب قضية اسمها قضية فلسطين، مع أن أبطال رواياته كانوا يعيشون في الأربعينيات ويتناقشون حول كل قضاياها السياسية والاجتماعية، وكان منهم وطنيون وديمقراطيون

وإخوان مسلمين، وشيوعيون، وعوام، وموظفون، وكُتاب، ومثقفون، وصحفيون، وفيما نعرف – في الواقع – أن تلك القضية كانت موضوع اجتهاد هؤلاء جميعًا، سواء أصابوا أو أخطأوا.

وفضلاً عن هذا فإن أدب "نجيب محفوظ"، كله، يكشف عن رؤية ترفض العنف، ولا تراه – كما يقول د. عبد المحسن طه بدر – حلاً لأي مسألة، حتى لو كان ضرورة للدفاع عن قضية عادلة والحل الذي يراه للمشكلة الإنسانية هو التفاهم والحوار بين جماعات المثقفين.

الأقطاب الثلاثة إذن، ليسـوا من أصحاب المواقف السياسـية، وهم يقفون على صعيد الفكر في أقرب الأماكن لسياسة كامب ديفيد ولمنهجها وطريقها، وهذا كله يجعل لما فعلتموه منطقة الخاص، فماذا كنا ننتظر من أدباء كبار نشأوا في وطن محتل ومستذَل فلم يحاسبهم أحدهم يومًا على صمتهم المريب عن الإدلاء برأي في قضايا أمتهم؟!! ولم يدخل هذا الصمت ضمن الاعتبارات، التي يقيم على أساسها إنتهاجهم الأدبي والفني؟. وعاشت صحفنا تصنع منهم نجومًا، وتحرق بين أيديهم البخور، وإذا بنا نحن العرب الذين صنعنا منهم هذا أجلاف وبدو وإذا بهوى الأحباب مع أبناء العم العبرانيين، وإذا بالدفاع عن حق الفلسطينيين في الحصول على


أرضهم تدميرٌ وتخريبٌ، ومنح هذه الأرض لغرباء عنها، حضارة وتشييد.

ليس ذلك اعتذارًا عما فعله الأقطاب، أو تبريرًا له، ولكنه وضع للنقط على الحروف، وتنبيه لخطأ جذري في تقييم الأشخاص والأفكار والظواهر، وينتشر كالوباء، إذْ لم يعد لمجتمع المثقفين العرب قوة ضبط أو ضمير عام، يسقط اعتبار كل الذين يبيعون أفكارهم ومواقفهم في بورصات السلطة والسلطان. وما أكثرها في عالمنا العربي، وتسلل الضعف والتدهور والانهيار، فاختلت محكات التقييم وسهُل السقوط وسهُل التبجح في الدفاع عنه.

بين العشرينيات والخمسينيات كان لمجتمع المثقفين العرب – والمصريون بالذات – قوة ضبطه، وكانت له قيمه الخلقية والسلوكية المحددة والواضحة. تلك عقود الديمقراطية والعلمانية وحرية البحث، والتعبير عن الذات القومية، وذاك زمن المثقف الموقف: طه حسين والعقاد وسلامة موسى ومحمد مندور وحتى زكي عبد القادر!.

نفس الأمر حدث – مع تغير طفيف – بين الخمسينيات والسبعينيات، فقد سادت قيم الدفاع عن القومية والديمقراطية والعروبة.

في المرحلتين كان هناك محافظون ومتقدمون، لكن كان هناك موقف واضح وصريح، فالكاتب والمفكر ليس بهلوانًا في سيرك، يهجو اليوم من مدحهم، بالأمس، ويرى الشر فيما كان الخير قبل أسابيع، ويفقد وعيه مرة كل عشرين سنة.

ومنذ مات "عبد الناصر"، والأقطاب الثلاثة، جزء من جوقة الهجوم على أفضل ما كان في الرجل، وكشف هذا الموقف عن لا أخلاقيتهم، إذ لم يتعفف واحد منهم عن قبول ما منحه عبد الناصر له من ألقاب تكريم أو جوائز تقدير أو أوسمة تشريف، ولم يترك أيًا منهم مكتبه العتيد في صحافة عبد الناصر أو مؤسـساته، احتجاجًا على ذلك الشر الذي طفح فجأة في "عودة الوعي" و "الكرنك" وعلى منصة جامعة تل أبيب، بل أن الرجال الثلاثة قد صمتوا حتى تبين لهم اتجاه الريح الجديدة التي أُهدرت – والكرامات التي أُهينت وملكوا شجاعة نقد الماضي؛ أما الحاضر فقد سكتوا عنه – أو مدحوه انتظارًا لعشرين سنة أخرى يعود إليهم الوعي بعدها يشتمون ويسبون ويجرحون....!

إن الأمر لم يعد بعد أمر خلاف في الرأي، فأصحاب الرأي لا يختلفون مع الموتى بينما يعجزون عن مواجهة الحاضر، وأصحاب الرأي لا يفقدون وعيهم، لأن الوعي شرط لكي يكون

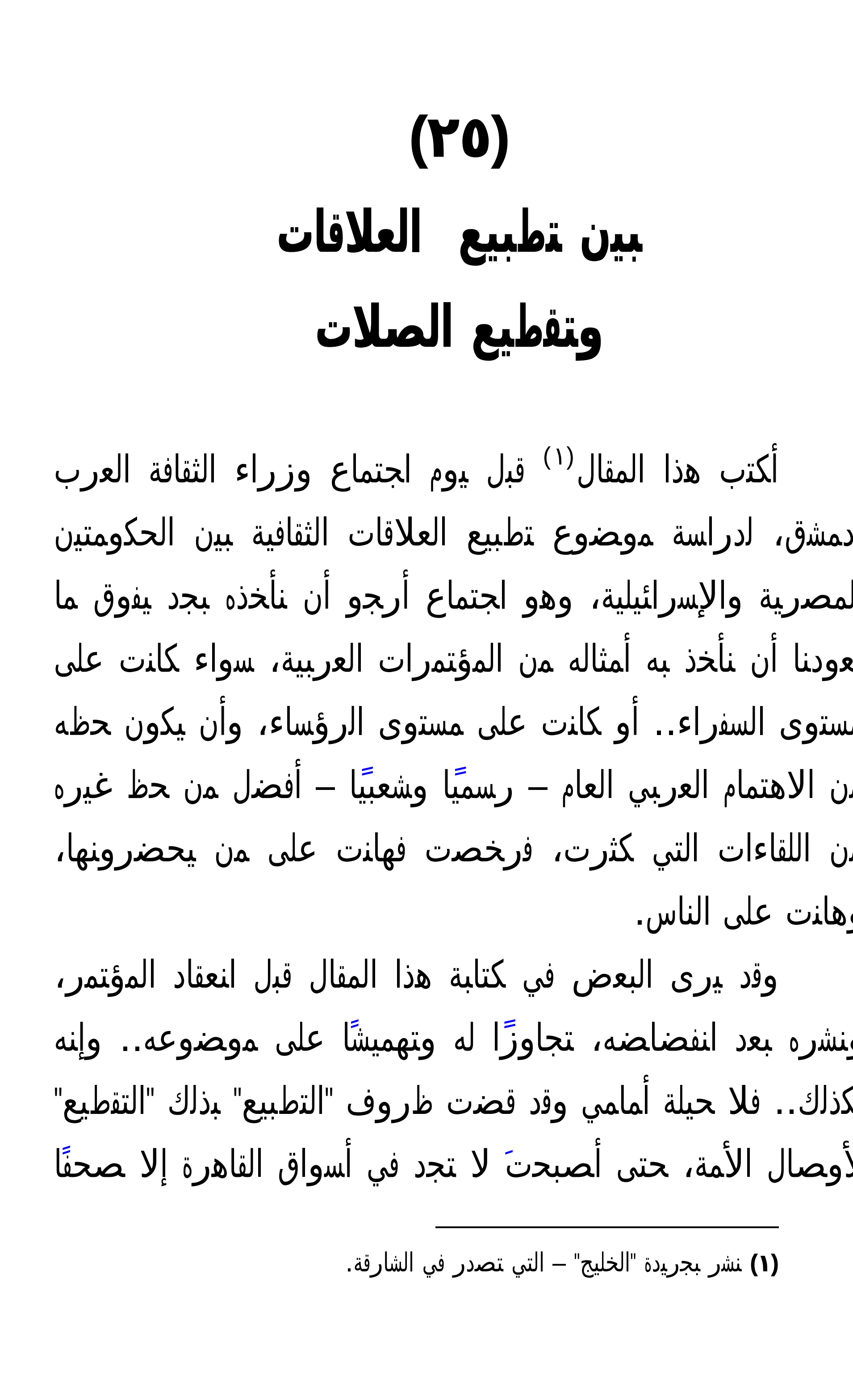
للإنسان رأي، وفضلاً عن هذا كله، فإن الانتماء للوطن ليس من بين الموضوعات التي يجوز فيها الاختلاف..

والأقطاب الثلاثة الذين ملأوا الدنيا ثرثرة بالحديث عن السلام الذي سوف يجلب الديمقراطية والرخاء يعلمون أن السجون المصرية لم تكف طوال السنوات العشر السابقة عن استقبال الأدباء والشعراء والمثقفين المصريين، ولكن واحدًا منهم لم يفتح فمه بكلمة احتجاج ولم يسترد وعيه ليكشف أن مصر عادت إلى زمن الطرابيش والألقاب وما هو أسوأ من هذا وذاك!.

وعندما وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وطرحت السلطات المصرية للاستفتاء العام قرارًا بقانون عُرف القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل نشاط ديمقراطي ابتداء من الإضراب الطلابي، وانتهاء إلى المطالبة النقابية، لم ير أحد الأقطاب الثلاثة في القانون شيء يستحق الاعتراض، وذهبوا في زفة قادها المرحوم "يوسف السباعي" لكي يقولوا نعم في الاستفتاء لقانون لم يجسر إنسان يستحق الاحترام على القول بأنه قانون ديمقراطي، ولأن فقدان الوعي والذاكرة وعدم انسجام الأقوال والأفعال سمة من سمات الأقطاب الثلاثة فقد أنكر "نجيب محفوظ" هذه الواقعة عندما سألته عنها خلال حوار دار

بيننا حول موقفه من قضية الصلح مع إسرائيل، مستفهمًا عن العلاقة بين الديمقراطية التي سيجلبها سلام كامب ديفيد، وبين ذهابه في جوقة من كبار المنشدين تؤيد قانونًا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على إبداء الرأي أو الدفاع عن المصلحة، فإذا بالكاتب الكبير يتظاهر بأنه لم يسمع جيدًا ما قلت ثم ينكر أن هذا حدث، برغم أن الواقعة منشورة ومصورة!.

ليست الديمقراطية إذن هي مبررة حماس الأقطاب الثلاثة لسلام كامب ديفيد، لكنها شيخوخة فكر، وشيخوخة روح، وإفلاس جيل من الكُتاب، عاش معزولاً عن قضايا وطنه وأمته، وأخذ مكانته بسبب اختلال المعايير التي تحكم بها على الأشخاص والأشياء والظواهر والأفكار، والذين يدهشون لما فعله الثلاثة الكبار هم موضع الدهشة الحقيقية! والذين يشغلون أنفسهم بالرد عليهم، أو النقاش معهم مطالبون بأن يتوجهوا إلى ما هو أهم من ذلك، وهو تقويم الاختلال في قيمنا النقدية، وفي محكات تقديرنا للأشياء.



(٢٥)

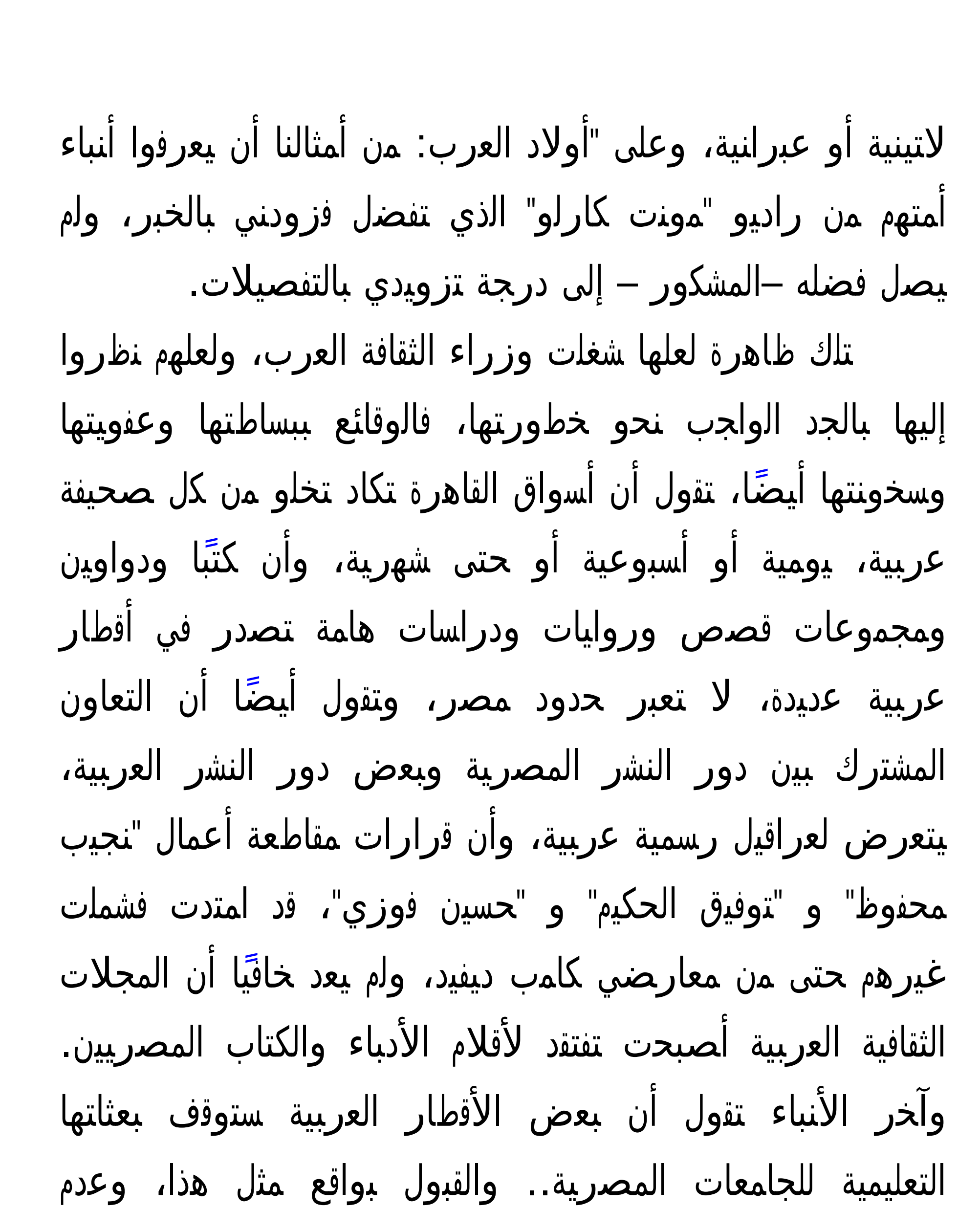
بين تطبيع العلاقات وتقطيع الصلات

أكتب هذا المقال[١] قبل يوم اجتماع وزراء الثقافة العرب بدمشق، لدراسة موضوع تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، وهو اجتماع أرجو أن نأخذه بجد يفوق ما تعودنا أن نأخذ به أمثاله من المؤتمرات العربية، سواء كانت على مستوى السفراء.. أو كانت على مستوى الرؤساء، وأن يكون حظه من الاهتمام العربي العام – رسميًا وشعبيًا – أفضل من حظ غيره من اللقاءات التي كثرت، فرخصت فهانت على من يحضرونها، وهانت على الناس.

وقد يرى البعض في كتابة هذا المقال قبل انعقاد المؤتمر، ونشره بعد انفضاضه، تجاوزًا له وتهميشًا على موضوعه.. وإنه لكذلك.. فلا حيلة أمامي وقد قضت ظروف "التطبيع" بذلك "التقطيع" لأوصال الأمة، حتى أصبحتَ لا تجد في أسواق القاهرة إلا صحفًا

---

(١) نشر بجريدة "الخليج" – التي تصدر في الشارقة.



لاتينية أو عبرانية، وعلى "أولاد العرب: من أمثالنا أن يعرفوا أنباء أمتهم من راديو "مونت كارلو" الذي تفضل فزودني بالخبر، ولم يصل فضله –المشكور – إلى درجة تزويدي بالتفصيلات.

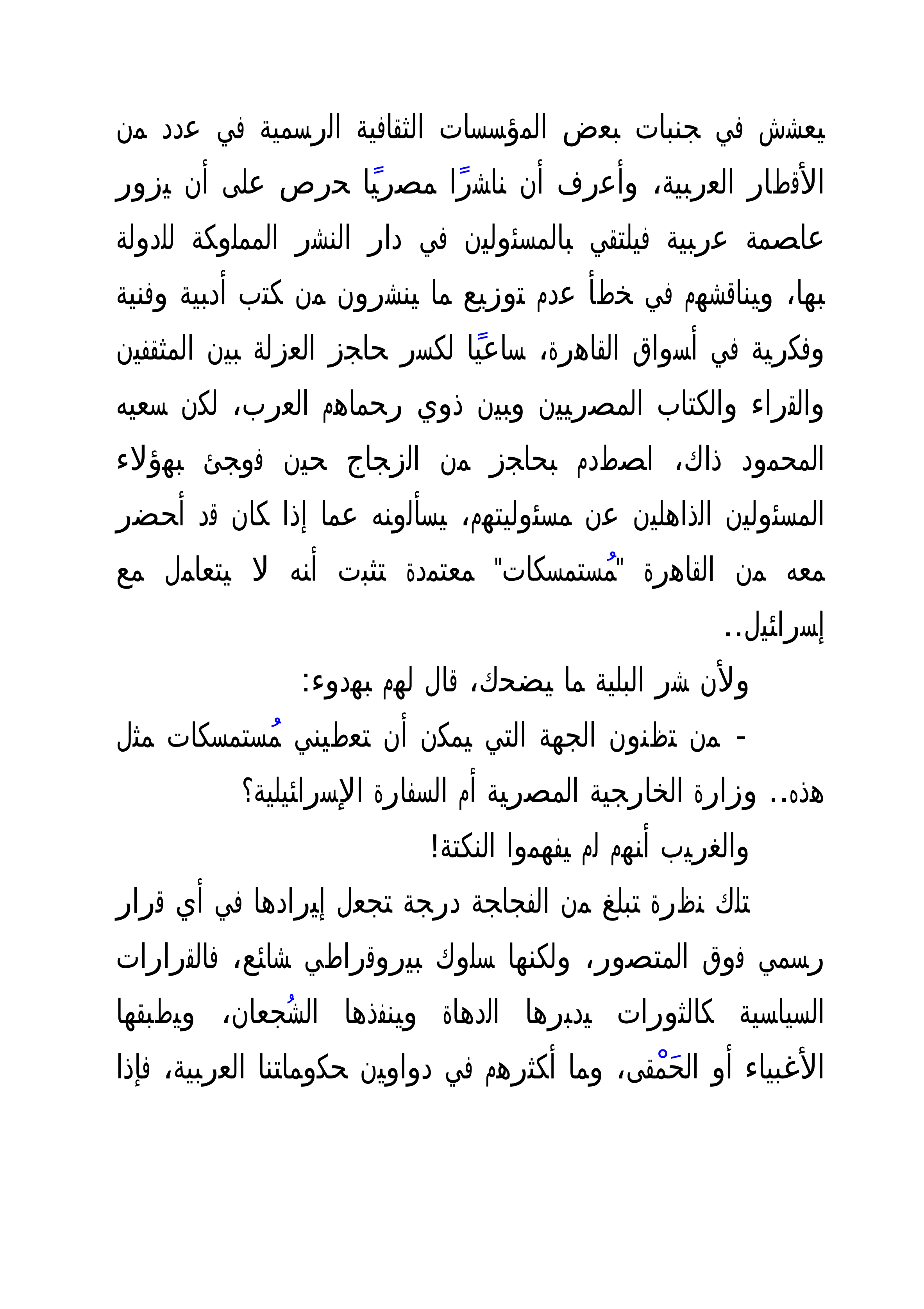
تلك ظاهرة لعلها شغلت وزراء الثقافة العرب، ولعلهم نظروا إليها بالجد الواجب نحو خطورتها، فالوقائع ببساطتها وعفويتها وسخونتها أيضًا، تقول أن أسواق القاهرة تكاد تخلو من كل صحيفة عربية، يومية أو أسبوعية أو حتى شهرية، وأن كتبًا ودواوين ومجموعات قصص وروايات ودراسات هامة تصدر في أقطار عربية عديدة، لا تعبر حدود مصر، وتقول أيضًا أن التعاون المشترك بين دور النشر المصرية وبعض دور النشر العربية، يتعرض لعراقيل رسمية عربية، وأن قرارات مقاطعة أعمال "نجيب محفوظ" و "توفيق الحكيم" و "حسين فوزي"، قد امتدت فشملت غيرهم حتى من معارضي كامب ديفيد، ولم يعد خافيًا أن المجلات الثقافية العربية أصبحت تفتقد لأقلام الأدباء والكتاب المصريين. وآخر الأنباء تقول أن بعض الأقطار العربية ستوقف بعثاتها التعليمية للجامعات المصرية.. والقبول بواقع مثل هذا، وعدم الحماس لتغيره، هو سعي لعزل مصر عن العرب، وهو توقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بحبر سري، فالأمر لا يحتاج إلا لعقد واحد من

الزمان، ينفرد خلاله الصهاينة والأمريكان بالشعب المصري، يهجمون عليه – وهو أعزل من أي صحيفة أو حقيقة عربية – بكل أدوات غسل المخ، قنوات تلفزيون ومحطات إذاعة ومقالات صحف، وطبعًا كُتب، ومؤسسات نشر عملاقة وطبعات مترجمة من مجلاتهم، لينتهي الأمر – بعد العقد – وقد نسي المصريون أنهم عرب..

آنذاك يشرب أقطار كامب ديفيد نخب انتصارهم الحقيقي..

ولست أدري من هي الجهة – أو الجهات – المسئولة عن هذا التدهور المخيف في الأمور، ولا أريد أن أريح نفسي بتعليق الفأس في رقبة قرارات المقاطعة، التي لم تجد ردًا على "التطبيع" سوى "التقطيع" في أوصال الأمة، فهي ليست مسئولة وحدها عن هذه الظاهرة الخطيرة التي حققت مخاوف المتخوفين من أن تؤدي سياسة العمل الانتقامي ضد النظام المصري إلى تداخل الأمور وانعكاس الأهداف، حتى أصبحنا كالدُبة التي قتلت – بغباء الحب – صاحبها!

ما أظن – مثلاً – أن قرارات المقاطعة قد نصت على النظر لكل كاتب ومثقف مصري باعتباره من "الكامب ديفيديين" ما لم يُثبت – هو – العكس، لكني أعرف أن تفكيرًا بمثل هذا الحمق

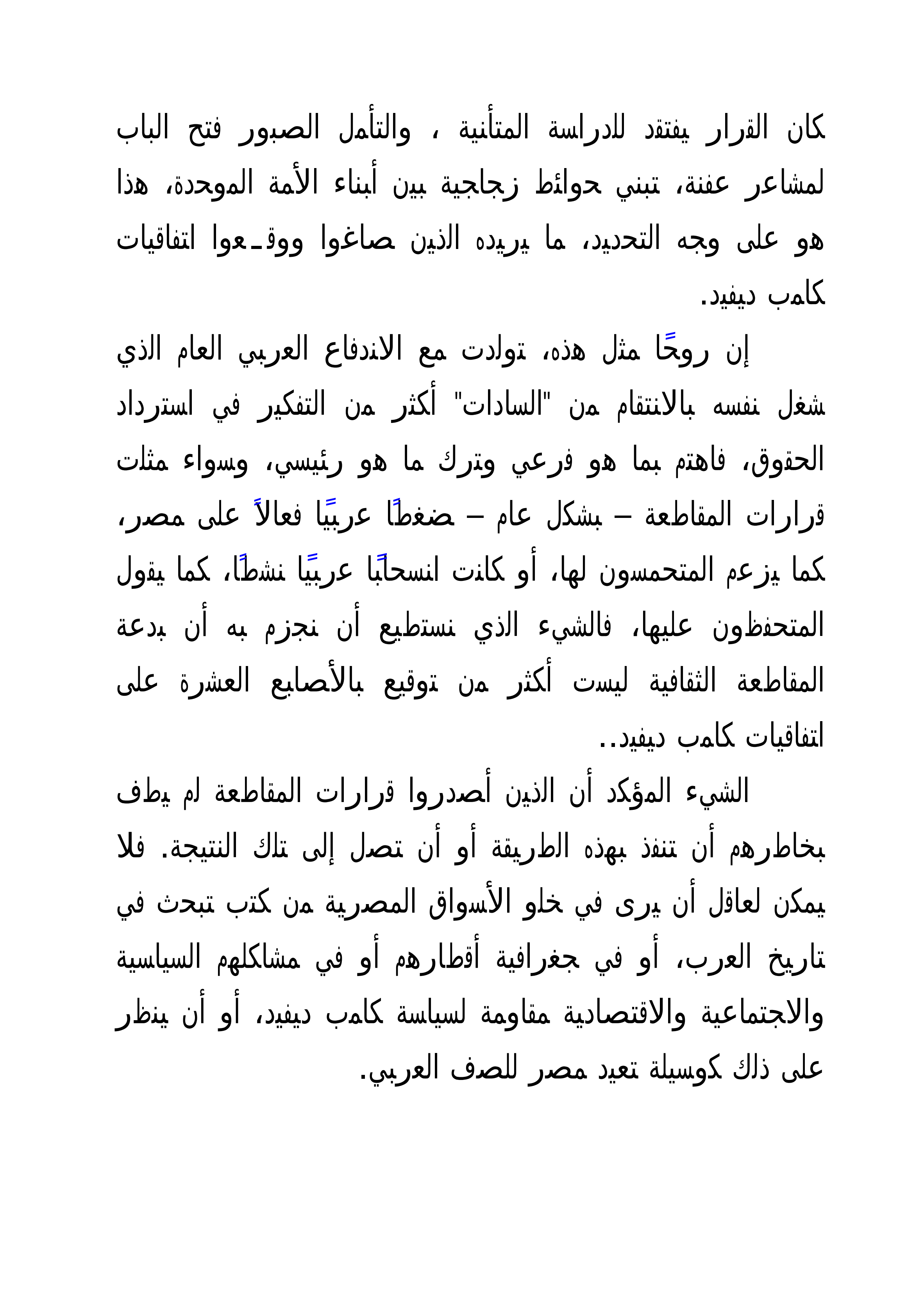

يعشش في جنبات بعض المؤسسات الثقافية الرسمية في عدد من الأقطار العربية، وأعرف أن ناشرًا مصريًا حرص على أن يزور عاصمة عربية فيلتقي بالمسئولين في دار النشر المملوكة للدولة بها، ويناقشهم في خطأ عدم توزيع ما ينشرون من كتب أدبية وفنية وفكرية في أسواق القاهرة، ساعيًا لكسر حاجز العزلة بين المثقفين والقراء والكتاب المصريين وبين ذوي رحماهم العرب، لكن سعيه المحمود ذاك، اصطدم بحاجز من الزجاج حين فوجئ بهؤلاء المسئولين الذاهلين عن مسئوليتهم، يسألونه عما إذا كان قد أحضر معه من القاهرة "مُستمسكات" معتمدة تثبت أنه لا يتعامل مع إسرائيل..

ولأن شر البلية ما يضحك، قال لهم بهدوء:

- من تظنون الجهة التي يمكن أن تعطيني مُستمسكات مثل هذه.. وزارة الخارجية المصرية أم السفارة الإسرائيلية؟

والغريب أنهم لم يفهموا النكتة!

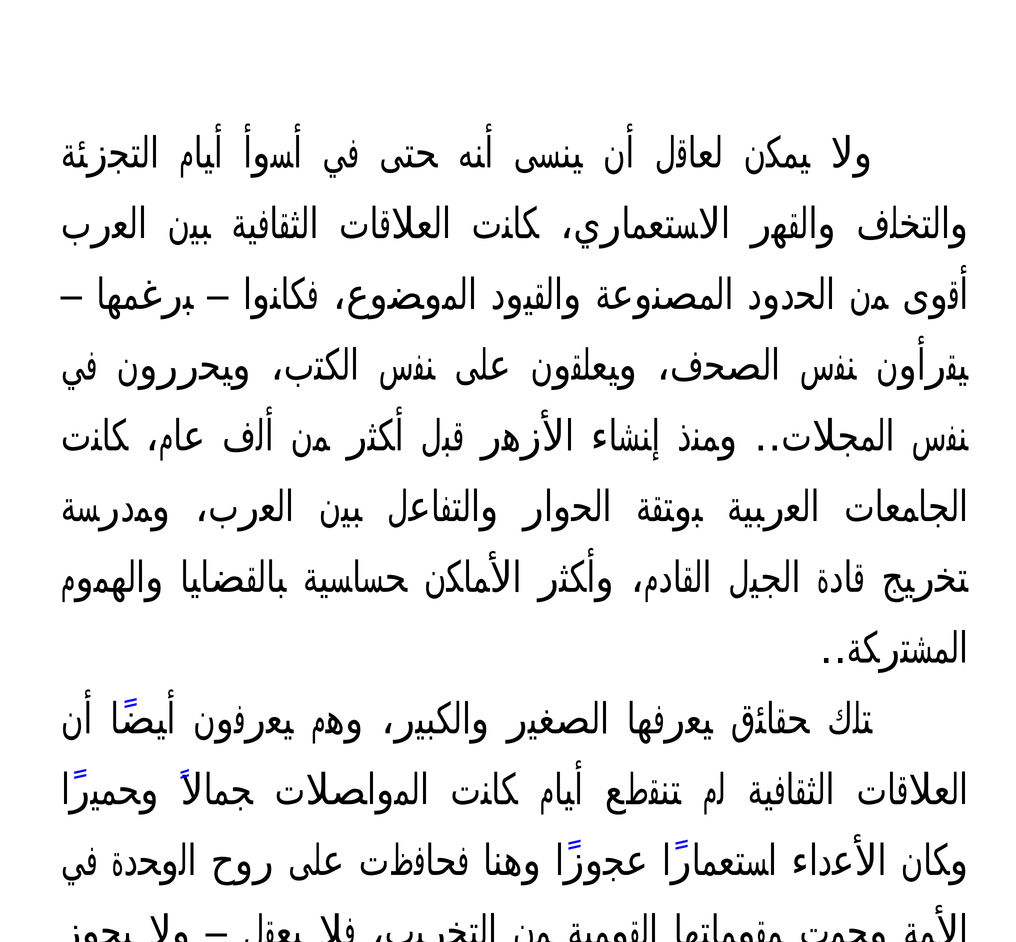
تلك نظرة تبلغ من الفجاجة درجة تجعل إيرادها في أي قرار رسمي فوق المتصور، ولكنها سلوك بيروقراطي شائع، فالقرارات السياسية كالثورات يدبرها الدهاة وينفذها الشُجعان، ويطبقها الأغبياء أو الحَمْقى، وما أكثرهم في دواوين حكوماتنا العربية، فإذا



كان القرار يفتقد للدراسة المتأنية ، والتأمل الصبور فتح الباب لمشاعر عفنة، تبني حوائط زجاجية بين أبناء الأمة الموحدة، هذا هو على وجه التحديد، ما يريده الذين صاغوا ووقـعوا اتفاقيات كامب ديفيد.

إن روحًا مثل هذه، تولدت مع الاندفاع العربي العام الذي شغل نفسه بالانتقام من "السادات" أكثر من التفكير في استرداد الحقوق، فاهتم بما هو فرعي وترك ما هو رئيسي، وسواء مثلت قرارات المقاطعة – بشكل عام – ضغطًا عربيًا فعالاً على مصر، كما يزعم المتحمسون لها، أو كانت انسحابًا عربيًا نشطًا، كما يقول المتحفظون عليها، فالشيء الذي نستطيع أن نجزم به أن بدعة المقاطعة الثقافية ليست أكثر من توقيع بالأصابع العشرة على اتفاقيات كامب ديفيد..

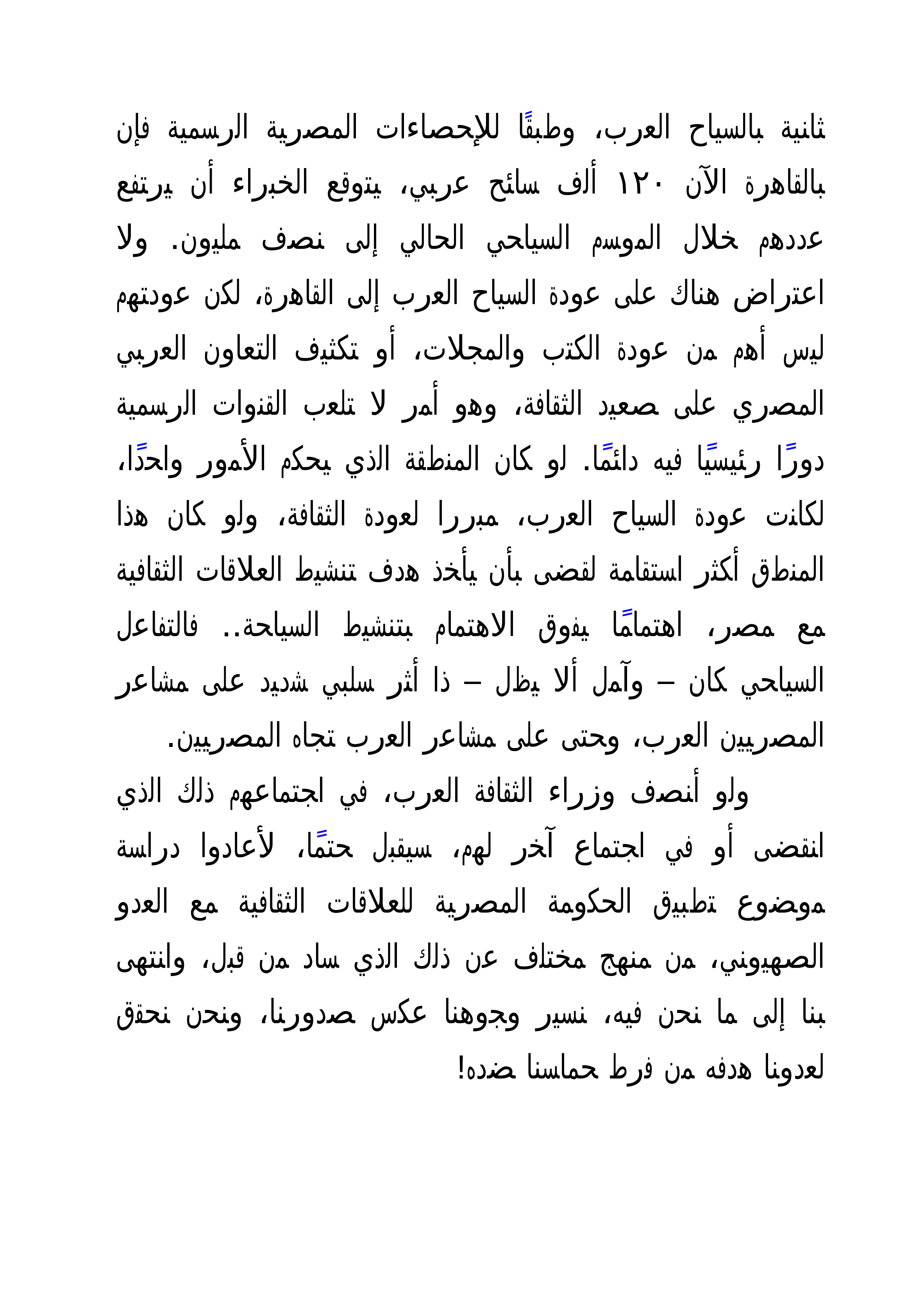
الشيء المؤكد أن الذين أصدروا قرارات المقاطعة لم يطف بخاطرهم أن تنفذ بهذه الطريقة أو أن تصل إلى تلك النتيجة. فلا يمكن لعاقل أن يرى في خلو الأسواق المصرية من كتب تبحث في تاريخ العرب، أو في جغرافية أقطارهم أو في مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقاومة لسياسة كامب ديفيد، أو أن ينظر على ذلك كوسيلة تعيد مصر للصف العربي.



ولا يمكن لعاقل أن ينسى أنه حتى في أسوأ أيام التجزئة والتخلف والقهر الاستعماري، كانت العلاقات الثقافية بين العرب أقوى من الحدود المصنوعة والقيود الموضوعة، فكانوا – برغمها – يقرأون نفس الصحف، ويعلقون على نفس الكتب، ويحررون في نفس المجلات.. ومنذ إنشاء الأزهر قبل أكثر من ألف عام، كانت الجامعات العربية بوتقة الحوار والتفاعل بين العرب، ومدرسة تخريج قادة الجيل القادم، وأكثر الأماكن حساسية بالقضايا والهموم المشتركة..

تلك حقائق يعرفها الصغير والكبير، وهم يعرفون أيضًا أن العلاقات الثقافية لم تنقطع أيام كانت المواصلات جمالاً وحميرًا وكان الأعداء استعمارًا عجوزًا وهنا فحافظت على روح الوحدة في الأمة وحمت مقوماتها القومية من التخريب، فلا يعقل – ولا يجوز – أن تنقطع علاقات جوهرية كتلك في عصر المواصلات السلكية واللاسلكية والطائرة الأسرع من الصوت، وفي ذروة الهجمة الصهيونية الأمريكية التي لا تريد في الواقع غير ذلك الذي نفعه بحسن نية أحيانًا، وبغباء في أكثر الأحايين!.

الغريب في الأمر كله، أنه في الوقت الذي تستحكم فيه السدود في وجه التبادل الثقافي العربي امتلأت شوارع القاهرة مرة



ثانية بالسياح العرب، وطبقًا للإحصاءات المصرية الرسمية فإن بالقاهرة الآن ١٢٠ ألف سائح عربي، يتوقع الخبراء أن يرتفع عددهم خلال الموسم السياحي الحالي إلى نصف مليون. ولا اعتراض هناك على عودة السياح العرب إلى القاهرة، لكن عودتهم ليس أهم من عودة الكتب والمجلات، أو تكثيف التعاون العربي المصري على صعيد الثقافة، وهو أمر لا تلعب القنوات الرسمية دورًا رئيسيًا فيه دائمًا. لو كان المنطقة الذي يحكم الأمور واحدًا، لكانت عودة السياح العرب، مبررا لعودة الثقافة، ولو كان هذا المنطق أكثر استقامة لقضى بأن يأخذ هدف تنشيط العلاقات الثقافية مع مصر، اهتمامًا يفوق الاهتمام بتنشيط السياحة.. فالتفاعل السياحي كان – وآمل ألا يظل – ذا أثر سلبي شديد على مشاعر المصريين العرب، وحتى على مشاعر العرب تجاه المصريين.

ولو أنصف وزراء الثقافة العرب، في اجتماعهم ذلك الذي انقضى أو في اجتماع آخر لهم، سيقبل حتمًا، لأعادوا دراسة موضوع تطبيق الحكومة المصرية للعلاقات الثقافية مع العدو الصهيوني، من منهج مختلف عن ذلك الذي ساد من قبل، وانتهى بنا إلى ما نحن فيه، نسير وجوهنا عكس صدورنا، ونحن نحقق لعدونا هدفه من فرط حماسنا ضده!

فلتكن نقطة انطلاقنا البسيطة هي هدف عدونا الرئيسي، إنه يريد أن يفقدنا كعرب لا كمصريين فقط، هويتنا القومية، فلن يتحقق المشروع الاستعماري الصهيوني ويستقر إلا إذا أصبحنا نحن العرب غير عرب، وإليكم العناوين: أقباط ومسلمون. شيعة وسنيون. دروز وموارنة. كاثوليك وبروتستانت. فينيقيون. وفراعنة. أشوريون وبابليون. وليس الأمر في حاجة إلى براهين، لأن لنا عيونًا ترى ما يجري وما جرى، ولأن المنطقة في مباشرته يقول، إن "دولة" كإسرائيل طالب اللورد بالمرستون – وزير الخارجية البريطانية – منذ عام ١٨٤٠ بإنشائها لتكون مفصلاً بين المشرق والمغرب تحول دون أن يفكر العرب في ارتكاب أعمال شريرة كالتي ارتكبها "محمد علي"، فيتوحدون ويهددون الاستقرار الأوربي، دولة مثل هذه لا يمكن أن تعيش مفصلاً صغيرًا دون أن تتوسع وأن يتجزأ ما حولها..

هذا كلام نعرفه جميعًا ونقوله كثيرًا حتى أصبحنا نحفظه كجدول الضرب وأناشيد الصباح، ولكننا للأسف لا نستنتج منه الاستنتاج الصحيح، ولا ننطلق منه للعمل الذي يتواءم معه.

إذا كان ذلك هو هدف العدو، فإن هدفنا يجب أن يكون تكثيف الوجود العربي العام في كل قطر عربي، وهو أمر لا يمكن

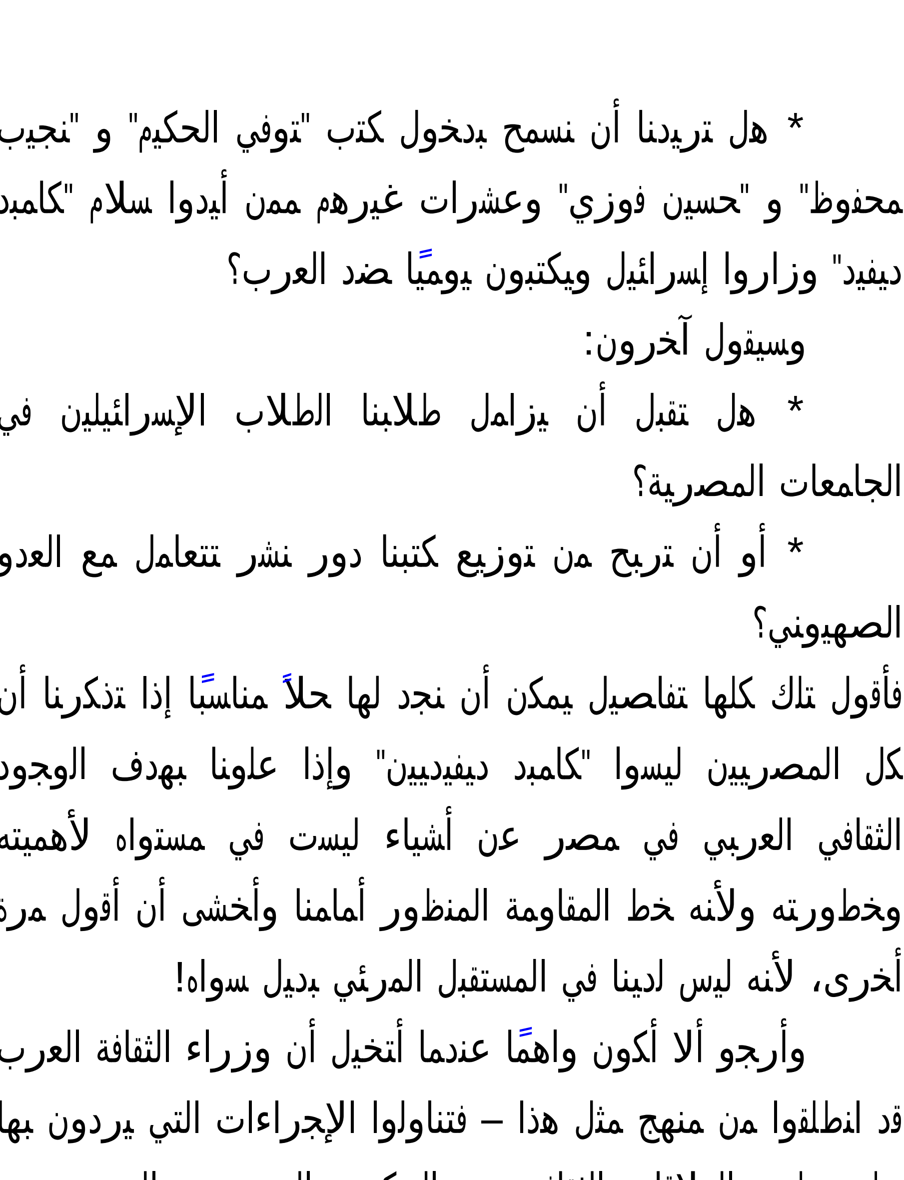
تحقيقه دون تواجد ثقافي عربي مكثف، نواجه به المشاعر القطرية ورواسب التجزئة ونقص الوعي وسوء التصرف..

وعندما يتعلق الأمر بقطر عربي يواجه ظروفًا صعبة كمصر، فهذا يفرض التوسع في العلاقات الثقافية لا الانكماش فيها، والسعي لتقويتها وليس تقطيعها وهو يفرض أن تتواجد الثقافة العربية في مصر لا أن تنسحب منها.. ذلك أنها بذور المقاومة الحقيقية للمخطط الاستعماري، وأخشى أن أقول إنه ليس لدينا – في المستقبل سواها!.

ولنحذر جميعًا – على صعيد الأمة – أن نسيء فهم قضايانا أو نخطئ في ترتيبها، نعم أن قضية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في كامل ترابه الوطني هي القضية المحورية لنضال أمتنا، ولكنها كذلك بحكم أنها قضية عربية، لا بحكم كونها قضية فلسطينية، ولا يجوز لنا حين نواجه بعض ما يتعلق بها أن نتناوله معزولاً عن الهدف العام لعدونا، والهدف الرئيسي لأمتنا، فنندفع إلى ما لا نريده، وما لا نستفيد منه!

إن التفاصيل بعد ذلك كثيرة.. ولكن التوصل لمنهج صحيح لتناول المشكلة، كفيل بأن يجد حلاً لكل ما هو جزئي أو فرعي.

سوف يقول البعض مثلاً:



* هل تريدنا أن نسمح بدخول كتب "توفي الحكيم" و "نجيب محفوظ" و "حسين فوزي" وعشرات غيرهم ممن أيدوا سلام "كامبد ديفيد" وزاروا إسرائيل ويكتبون يوميًا ضد العرب؟

وسيقول آخرون:

* هل تقبل أن يزامل طلابنا الطلاب الإسرائيليين في الجامعات المصرية؟

* أو أن تربح من توزيع كتبنا دور نشر تتعامل مع العدو الصهيوني؟

فأقول تلك كلها تفاصيل يمكن أن نجد لها حلاً مناسبًا إذا تذكرنا أن كل المصريين ليسوا "كامبد ديفيديين" وإذا علونا بهدف الوجود الثقافي العربي في مصر عن أشياء ليست في مستواه لأهميته وخطورته ولأنه خط المقاومة المنظور أمامنا وأخشى أن أقول مرة أخرى، لأنه ليس لدينا في المستقبل المرئي بديل سواه!

وأرجو ألا أكون واهمًا عندما أتخيل أن وزراء الثقافة العرب قد انطلقوا من منهج مثل هذا – فتناولوا الإجراءات التي يردون بها على تطبيع العلاقات الثقافية بين الحكومة المصرية والعدو بمنهج لا يجعل جزاء التطبيع، تقطيع أوصال الأمة.

(٢٦)
الفخ الذي
وقع فيه الشيخان(*)!

الذين لهم إلمام – ولو بسيط – بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة إلى الآن.. يلحظون أن المفكرين العرب يدخلون في منحنيات فكرية شديدة التناقض، فمسيرتهم مليئة بالإقدام والتراجع. وعلى عكس ما قد توحي به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجددين مفتوحًا، بينما الطريق بينهما مزدوجة الاتجاه. لذاك لا يصاب أحد بالدهشة لأن مفكرًا قد عدل عن فكرة أقامت الدنيا وأقعدتها، بل إن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها!!.

بعد ثلاثين عامًا من الضجة التي أحدثها كتابه الأول "من هنا نبدأ" (١٩٥٠) اعترف المفكر الإسلامي المعروف "خالد محمد خالد" في كتابه الثامن والعشرين "الدولة في الإسلام" (١٩٨١) بأنه كان – في كتابه الأول – مخطئًا ومتجنيًا ومجافيًا لكل صواب حين ذهب

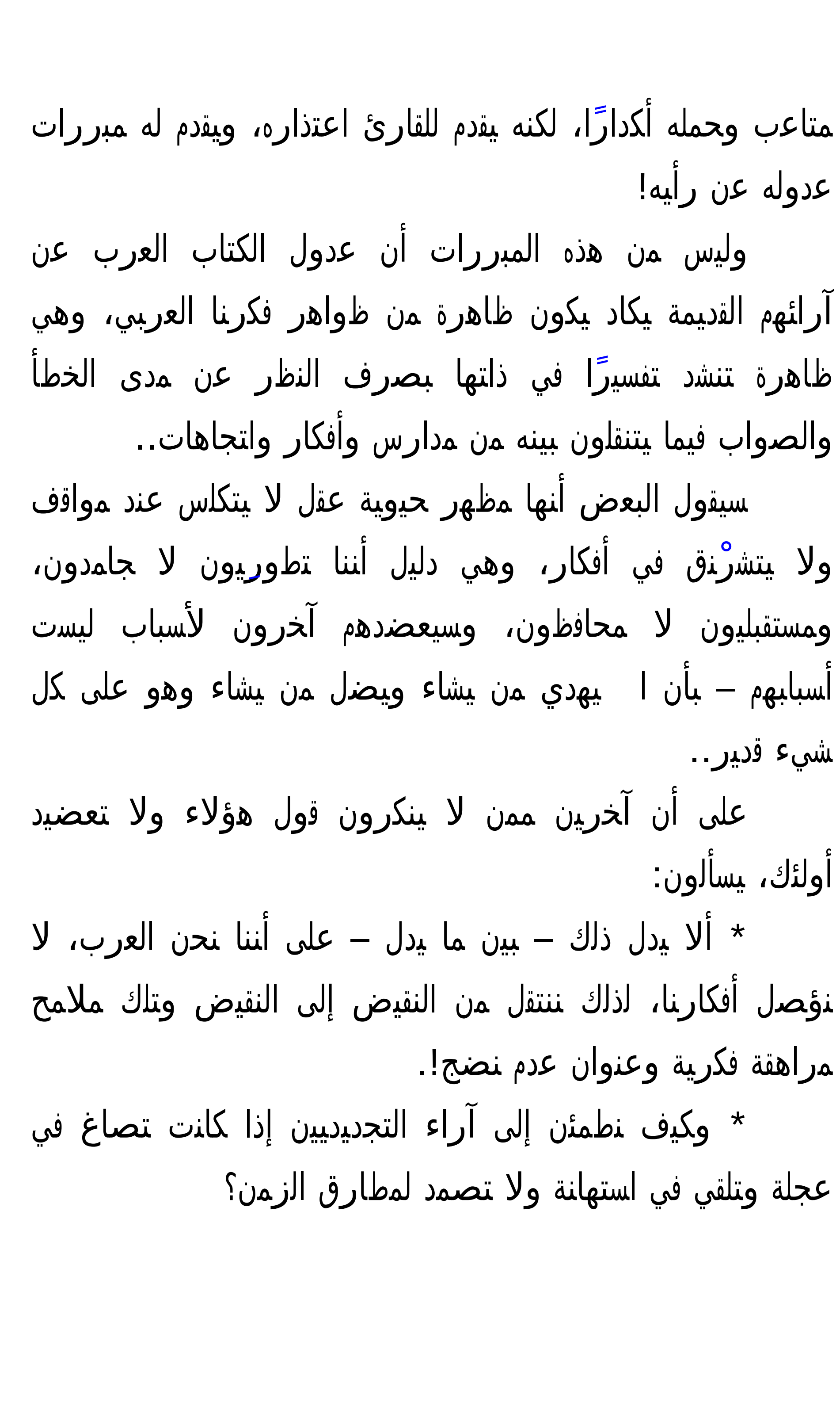
---

* نشر هذا المقال في مجلة "الدوحة" القطرية في عدد يوليو (تموز) ١٩٨١.

إلى القول بأن الإسلام دين لا دولة، وأنه بلاغ لا قيادة لذلك أصدر كتابه الأخير ليعلن اقتناعه بأنه "دين ودولة وحق وقوة وثقافة وحضارة.. وعبادة وسياسة"..

وبنفس الجسارة التي ساق بها "خالد محمد خالد" أفكاره القديمة، يقدم للحديث عن آرائه الجديدة بنقد للذات، مطالبًا الكُتاب والمفكرين بأن "يعيشوا بفكر مفتوح بعيدًا عن ظلام التعصب وغواشي الغناء، آنذاك يهتدون للصواب ويتقربون من الحقيقة وهو يلح عليهم "إن يفكروا دائمًا وأن يراجعوا أفكارهم وينكرون ذواتهم ويتخلوا عن كبريائهم أمام الحقائق الوافدة"!

والهوامش التي تحيط بمتن خبر عدول "خالد محمد خالد" عن رأيه الأول لا تقل أهمية عن الواقعة ذاتها. فالرجل ظاهرة تستحق التأمل، فهو كاتب إسلامي، يتميز بمجموعة من الرؤى المتسقة والمتكاملة، يصنفه بسببها معظم النقاد في خانة "المجددين" وهو صاحب مواقف وكتابات مشهودة – أو شاهدة – على إخلاصه فيما يعدو له، وهو مفكر ذو نفوذ عند الكثرة القارئة، اكتسبه بجدارة لاهتمامه بتناول مشكلات العصر برؤى تجديدية، وبأسلوب لا يستعصي على فهم عامة القراء، والرأي الذي عدل عنه، جاب عليه



متاعب وحمله أكدارًا، لكنه يقدم للقارئ اعتذاره، ويقدم له مبررات عدوله عن رأيه!

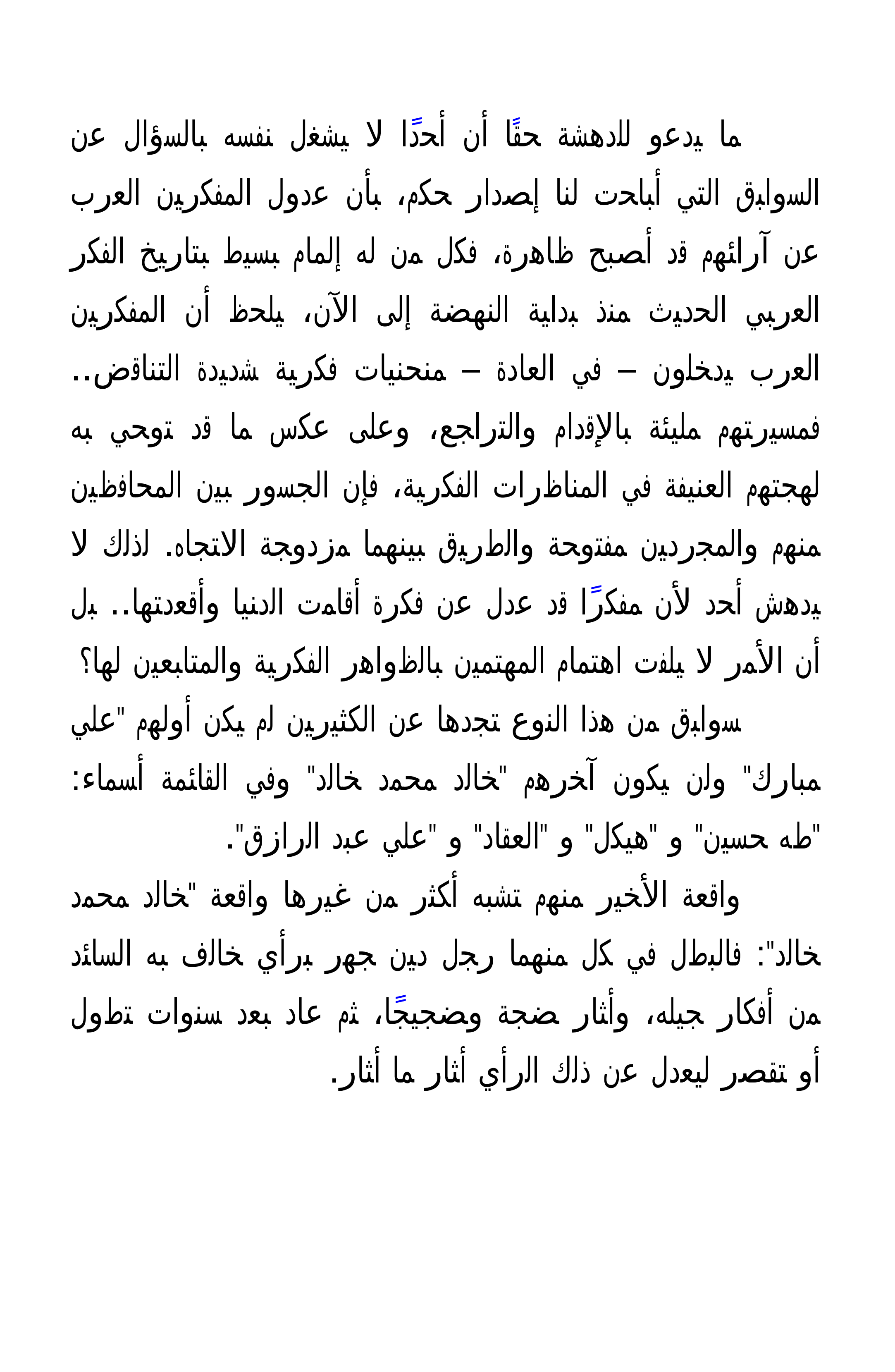
وليس من هذه المبررات أن عدول الكتاب العرب عن آرائهم القديمة يكاد يكون ظاهرة من ظواهر فكرنا العربي، وهي ظاهرة تنشد تفسيرًا في ذاتها بصرف النظر عن مدى الخطأ والصواب فيما يتنقلون بينه من مدارس وأفكار واتجاهات..

سيقول البعض أنها مظهر حيوية عقل لا يتكلس عند مواقف ولا يتشرنق في أفكار، وهي دليل أننا تطوريون لا جامدون، ومستقبليون لا محافظون، وسيعضدهم آخرون لأسباب ليست أسبابهم – بأن ا يهدي من يشاء ويضل من يشاء وهو على كل شيء قدير..

على أن آخرين ممن لا ينكرون قول هؤلاء ولا تعضيد أولئك، يسألون:

* ألا يدل ذلك – بين ما يدل – على أننا نحن العرب، لا نؤصل أفكارنا، لذلك ننتقل من النقيض إلى النقيض وتلك ملامح مراهقة فكرية وعنوان عدم نضج!.

* وكيف نطمئن إلى آراء التجديديين إذا كانت تصاغ في عجلة وتلقي في استهانة ولا تصمد لمطارق الزمن؟



ما يدعو للدهشة حقًا أن أحدًا لا يشغل نفسه بالسؤال عن السوابق التي أباحت لنا إصدار حكم، بأن عدول المفكرين العرب عن آرائهم قد أصبح ظاهرة، فكل من له إلمام بسيط بتاريخ الفكر العربي الحديث منذ بداية النهضة إلى الآن، يلحظ أن المفكرين العرب يدخلون – في العادة – منحنيات فكرية شديدة التناقض.. فمسيرتهم مليئة بالإقدام والتراجع، وعلى عكس ما قد توحي به لهجتهم العنيفة في المناظرات الفكرية، فإن الجسور بين المحافظين منهم والمجردين مفتوحة والطريق بينهما مزدوجة الاتجاه. لذلك لا يدهش أحد لأن مفكرًا قد عدل عن فكرة أقامت الدنيا وأقعدتها.. بل أن الأمر لا يلفت اهتمام المهتمين بالظواهر الفكرية والمتابعين لها؟

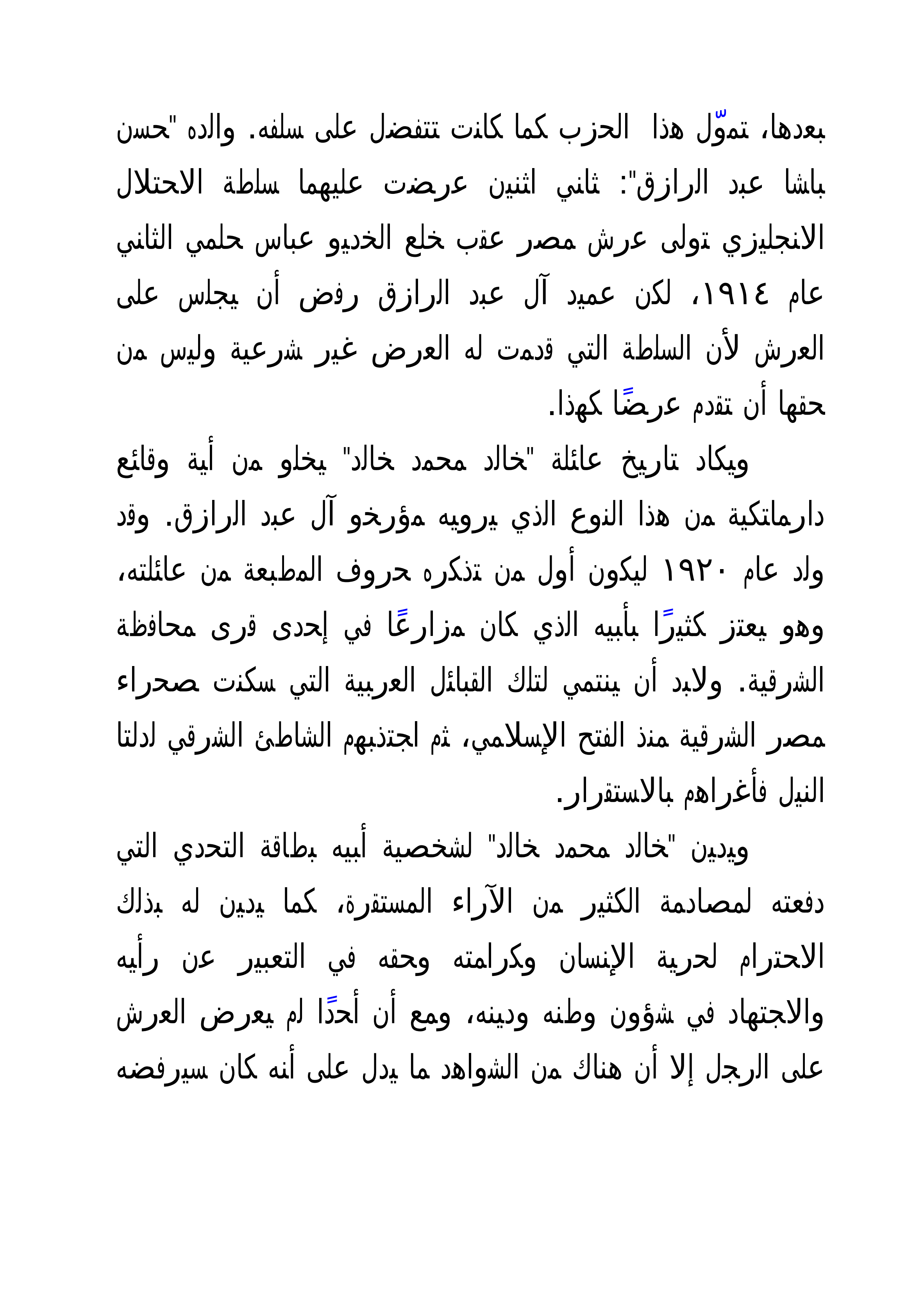
سوابق من هذا النوع تجدها عن الكثيرين لم يكن أولهم "علي مبارك" ولن يكون آخرهم "خالد محمد خالد" وفي القائمة أسماء: "طه حسين" و "هيكل" و "العقاد" و "علي عبد الرازق".

واقعة الأخير منهم تشبه أكثر من غيرها واقعة "خالد محمد خالد": فالبطل في كل منهما رجل دين جهر برأي خالف به السائد من أفكار جيله، وأثار ضجة وضجيجًا، ثم عاد بعد سنوات تطول أو تقصر ليعدل عن ذلك الرأي أثار ما أثار.

والفصل المعنون "قومية الحكم" في كتاب "خالد محمد خالد" الأول "من هنا نبدأ" يتناول العلاقة بين "الدين والدولة" وهو ما تناوله كتاب علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم". ومع خلاف في المقدمات فإن الاثنين انتهيا إلى نفس النتيجة وهي أن الإسلام دين لا دولة. وبلاغ لا قيادة. أعلن الأول منهما رأيه في عام ١٩٢٥ وعدل عنه بعد ٢٢ عامًا، حين قبل العفو الصادر بحقه وعين وزيرًا للأوقاف في عام ١٩٤٧. وبعدها بسنوات ثلاث تبنى "خالد محمد خالد" الرأي الذي عدل عنه "علي عبد الرازق" ليثير بتبنيه له ضجة وضجيجًا ثم يعود ليعدل عنه بعد ثلاثين عامًا في كتابه "الدولة في الإسلام" (١٩٨١).

ثم إن كلا الرجلين قد حصل على درجة العالمية من الأزهر الشريف. حصل الأول عليها عام ١٩١١ وعمل بعدها قضائيًا شرعيًا، وحصل عليها "خالد محمد خالد" عام ١٩٧٤ ليعمل بعدها مدرسًا في نفس المعهد الذي تخرج منه.

وكان "علي عبد الرازق" سليل أسرة من أكبر أسر المنيا بصعيد مصر، تمتلك عشرات الآلاف من الأفدنة ونفوذًا سياسيًا واسعًا منذ أوائل القرن، فهي ركن من أركان "حزب الأمة" قبل الحرب العظمى الكونية، وبعض أعمدة "حزب الأحرار الدستوريين"


بعدها، تموّل هذا الحزب كما كانت تتفضل على سلفه. والده "حسن باشا عبد الرازق": ثاني اثنين عرضت عليهما سلطة الاحتلال الانجليزي تولى عرش مصر عقب خلع الخديو عباس حلمي الثاني عام ١٩١٤، لكن عميد آل عبد الرازق رفض أن يجلس على العرش لأن السلطة التي قدمت له العرض غير شرعية وليس من حقها أن تقدم عرضًا كهذا.

ويكاد تاريخ عائلة "خالد محمد خالد" يخلو من أية وقائع دارماتكية من هذا النوع الذي يرويه مؤرخو آل عبد الرازق. وقد ولد عام ١٩٢٠ ليكون أول من تذكره حروف المطبعة من عائلته، وهو يعتز كثيرًا بأبيه الذي كان مزارعًا في إحدى قرى محافظة الشرقية. ولابد أن ينتمي لتلك القبائل العربية التي سكنت صحراء مصر الشرقية منذ الفتح الإسلامي، ثم اجتذبهم الشاطئ الشرقي لدلتا النيل فأغراهم بالاستقرار.

ويدين "خالد محمد خالد" لشخصية أبيه بطاقة التحدي التي دفعته لمصادمة الكثير من الآراء المستقرة، كما يدين له بذلك الاحترام لحرية الإنسان وكرامته وحقه في التعبير عن رأيه والاجتهاد في شؤون وطنه ودينه، ومع أن أحدًا لم يعرض العرش على الرجل إلا أن هناك من الشواهد ما يدل على أنه كان سيرفضه

ربما لذات المبررات. إذ كان يمارس الإحساس بكرامته بدرجة فيها كثير من الاعتزاز بالذات.

قال لي "خالد محمد خالد":

- نشأت في بلاد كانت تسمى "الشفالك" أي الدوائر الزراعية الكبيرة التي يملك كل منها مالك واحد. كانت قريتنا وثلاث من القرى المحيطة بها تتبع تفتيشًا للأمير "محمد عبد الحليم"، وكان هذا التفتيش يكاد يُعبد من دون ا . وكان له رهبوت فظيع في نفوس الفلاحين وكان مفتش التفتيش يكاد يقول للناس: اعبدوني. كان الفلاح يؤجر في اليوم بخمسة قروش، وحماره يؤجر بعشرة، كان الحمار المصري أغلى من الإنسان المصري، فإذا جنى الفلاح محصولاً حمله خفراء التفتيش إلى مخازن التفتيش، ويتركونك تضرب الأرض بكفيك فلا تنال شيئًا إلا إذا دفعت الإيجار.. أما أبي فقد شببت لأراه الرجل الوحيد الذي يتحدى التفتيش في شخص مفتشه، وأنا أعتقد أنني رضعت هذه المعارضة.. إنني في الواقع أقرب إلى مقولة مكسيم جوركي: "جئت العالم لأعترض".

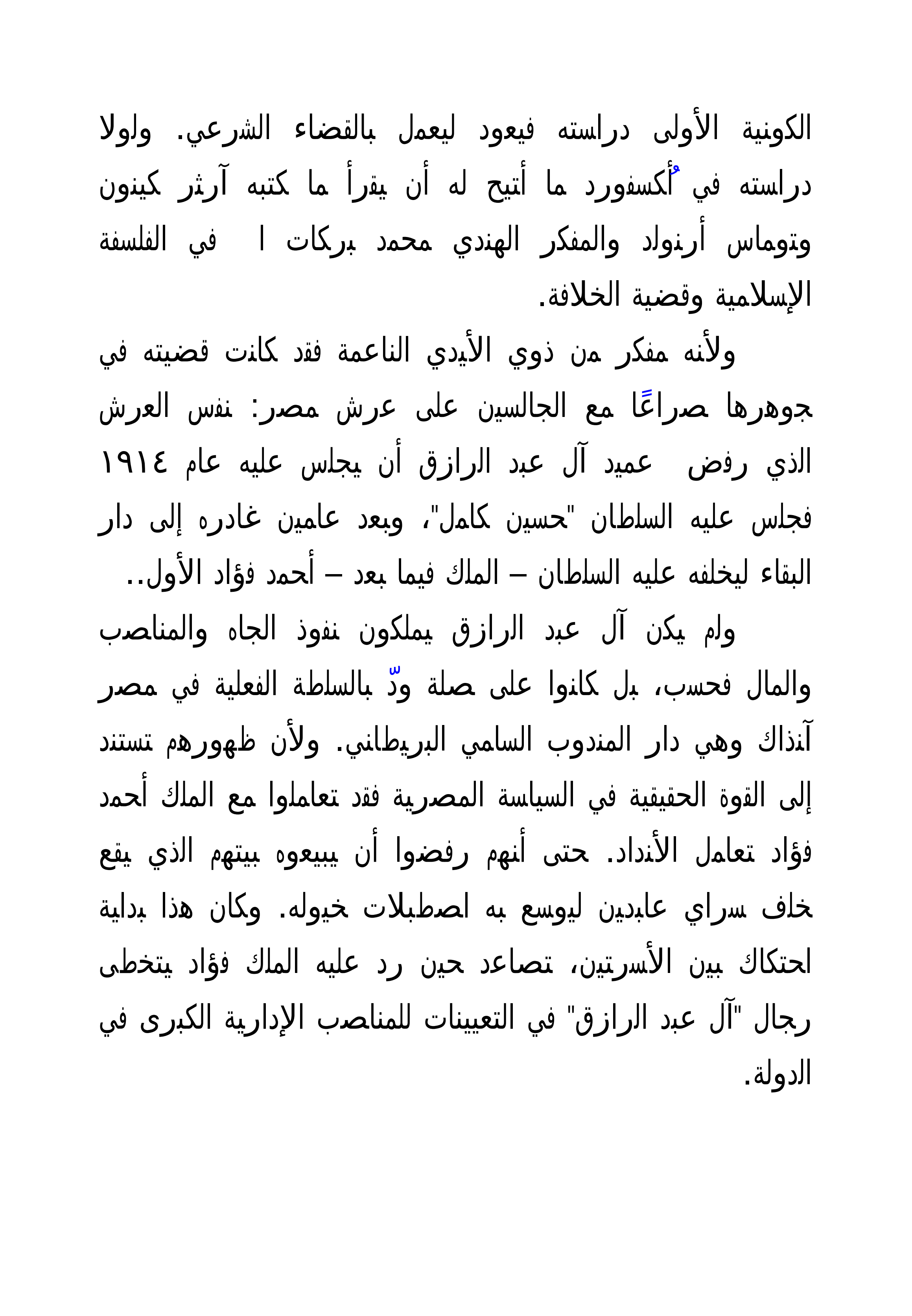
"وأنا طفل – والحديث لخالد محمد خالد – رأيت المحضر يدخل بيتنا أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمني أنا وأخوتي من اللبن. لأننا كنا نماطل الدوائر والتفاتيش ولكن لأن أبي كان

يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش. رأيتها تنتزع أبي في منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه اتهم بتحريض الفلاحين على إشعال النار في أقطان التفتيش..".

المؤكد أن فلاح الشرقية المشاغب قد لعب دورًا هامًا في تكوين ابنه، فهو لم يضرب أمامه فحسب أمثلة للاستقلال في الرأي وللشجاعة في إبدائه، والصمود في مواجهة نتائجه، ولكنه أتاح له أن يعيش قضية العدل الاجتماعي ويعانيها عن قرب، فتميز بين المفكرين الإسلاميين بنظرته العطوف على فقراء المسلمين، وبأنه من المبشرين بإسلام العدالة الاجتماعية..

طائر واحد يستطيع التحليق:

ولم يكن علي عبد الرازق مهمومًا بقضية العدل الاجتماعي، فهو مفكر من ذوي الأيدي الناعمة، وهو لم يعش على خبز الجراية كما كان يعيش طلاب الأزهر، بل المرفهين من أبناء الأسر الذين حدثنا عنهم "طه حسين" في "الأيام"، لكنه مع هذا التقى – في الأزهر – بالإمام "محمد عبده"، فتأثر بآرائه، والأرجح أنه تناول الغذاء مرات عديدة في مطاعم "جامعة أُكسفورد" حيث قضى خمس سنوات يدرس الاجتماع والتاريخ والسياسة، قبل أن تقطع الحرب



الكونية الأولى دراسته فيعود ليعمل بالقضاء الشرعي. ولولا دراسته في أُكسفورد ما أتيح له أن يقرأ ما كتبه آرثر كينون وتوماس أرنولد والمفكر الهندي محمد بركات ا في الفلسفة الإسلامية وقضية الخلافة.

ولأنه مفكر من ذوي الأيدي الناعمة فقد كانت قضيته في جوهرها صراعًا مع الجالسين على عرش مصر: نفس العرش الذي رفض عميد آل عبد الرازق أن يجلس عليه عام ١٩١٤ فجلس عليه السلطان "حسين كامل"، وبعد عامين غادره إلى دار البقاء ليخلفه عليه السلطان – الملك فيما بعد – أحمد فؤاد الأول..

ولم يكن آل عبد الرازق يملكون نفوذ الجاه والمناصب والمال فحسب، بل كانوا على صلة ودّ بالسلطة الفعلية في مصر آنذاك وهي دار المندوب السامي البريطاني. ولأن ظهورهم تستند إلى القوة الحقيقية في السياسة المصرية فقد تعاملوا مع الملك أحمد فؤاد تعامل الأنداد. حتى أنهم رفضوا أن يبيعوه بيتهم الذي يقع خلف سراي عابدين ليوسع به اصطبلات خيوله. وكان هذا بداية احتكاك بين الأسرتين، تصاعد حين رد عليه الملك فؤاد يتخطى رجال "آل عبد الرازق" في التعيينات للمناصب الإدارية الكبرى في الدولة.

ولا أحد يدري على وجه الدقة العوامل التي دفعت "الشيخ علي عبد الرازق" قاضي محكمة المنصورة الشرعية لكي يمسك ورقة فيخط عليها السطر الأول في كتاب "الإسلام وأصول الحكم". ومعرفة هذه العوامل ضرورية لفهم العملية العقلية والنفسية التي تتكون خلالها فكرة ستُوأد بعد ٢٢ عامًا أو بعد ٣٠ عامًا. أهي منذ البداية فكرة غير مكتملة النمو، غير ناضجة لا تستحق تسطيرًا على قرطاس لولا اندفاع الشباب وفورته؟ حين أدركها نضج الشيخوخة بدت فجة وطائشة وطالبت بالاعتذار عنها......؟

<u>الفخ الذي وقع فيه علي عبد الرازق وخالد محمد خالد:</u>

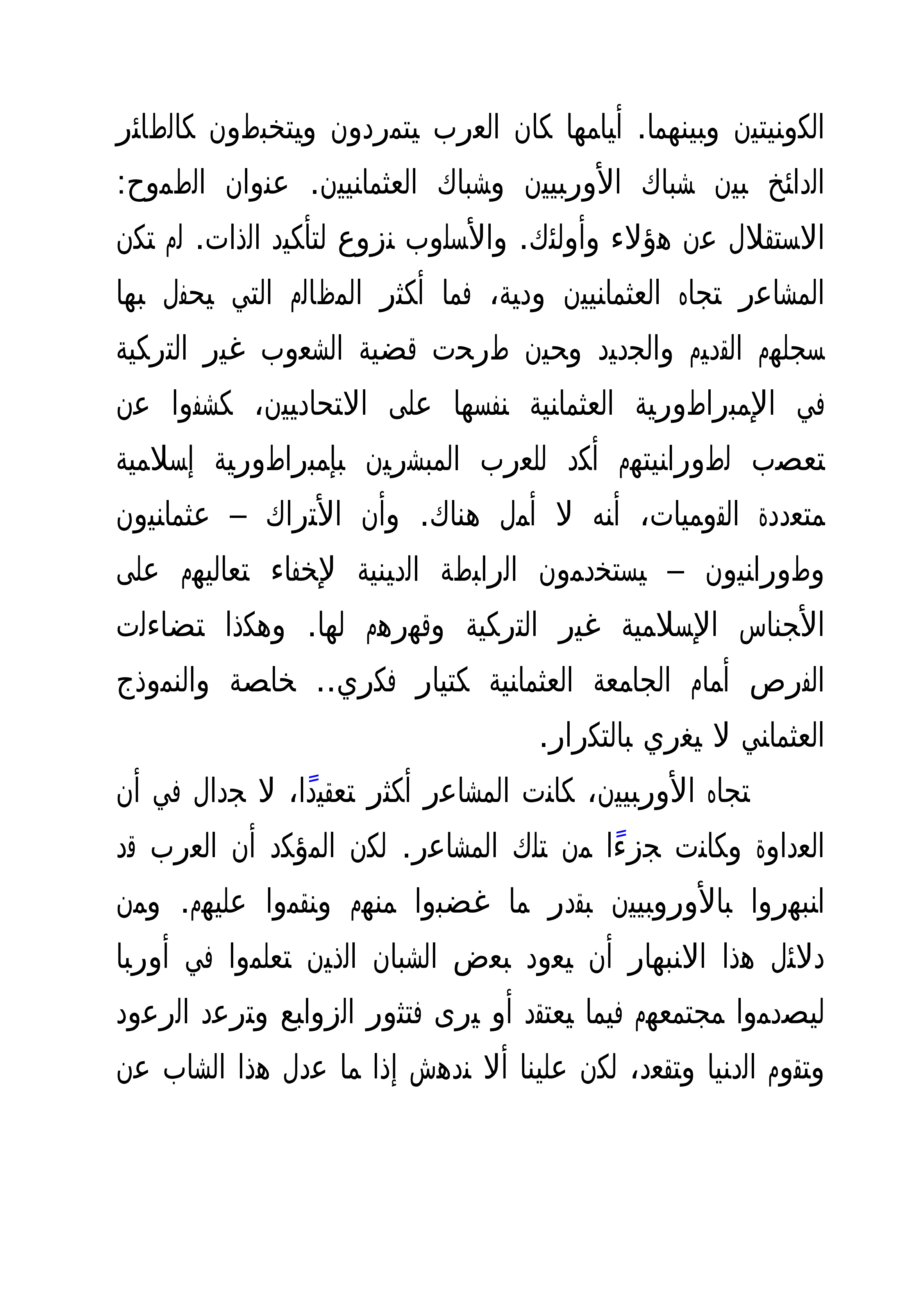
لكن "علي عبد الرازق" كان على مشارف الكهولة حين أصدر – عام ١٩٢٥ – كتابه، إذ كان في السابعة والثلاثين، درس في الأزهر وأكسفورد وعمل بالقضاء وليس من طبيعة الأمور أن يكون القضاة شبانًا طائشين يلقون بالكلام على عواهنه. وكان "خالد محمد خالد" حين أصدر كتابه – ١٩٥١ – في الثلاثين من عمره، وهي سن استواء ونضوج وليست عمر طيش واندفاع..

وصحيح أن كلا الرجلين قد عدل عن رأيه القديم إلى رأي جديد وهو في الستين من عمره، إلا أن نظرية شيخوخة الأفكار ليست من الطيور التي تصلح للتحليق، فهناك مفكرون كبار وفنانون عظام وأصحاب رسالات كبرى غيرت التاريخ بدأوا اقتحام العالم وهم في الأربعين وأحيانًا وهم في الستين.

الجانب الوحيد الصحيح في هذه النظرية الخاطئة هو أن المجتمعات تعيش شبابًا دائمًا: صرح علي عبد الرازق برأيه عام ١٩٢٥ وعدل عنه عام ١٩٤٧، لكن الرأي وجد شابًا آخر تقدم لتبنيه والدفاع عنه عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٨١ عدل خالد محمد خالد عن رأيه.. وربما اليوم أو غدًا سيخرج شاب ثالث يهاجمهما معًا، ويكرر حماقة شبابهما، فالتطور هو قانون المجتمعات، ولولا دفع الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض والأفكار!

متصوف سني.. وعلماني:

وإذا كان الرجلان قد اختلفا في المنشأ الاجتماعي، فقد تعرضنا لمناخ فكري متقارب. ولعل هذا ما يجمع بينهما. أنهما في الحقيقة أب وابن ينتميان للحلقة التاريخية نفسها: قبل الحربين



الكونيتين وبينهما. أيامها كان العرب يتمردون ويتخبطون كالطائر الدائخ بين شباك الأوربيين وشباك العثمانيين. عنوان الطموح: الاستقلال عن هؤلاء وأولئك. والأسلوب نزوع لتأكيد الذات. لم تكن المشاعر تجاه العثمانيين ودية، فما أكثر المظالم التي يحفل بها سجلهم القديم والجديد وحين طرحت قضية الشعوب غير التركية في الإمبراطورية العثمانية نفسها على الاتحاديين، كشفوا عن تعصب لطورانيتهم أكد للعرب المبشرين بإمبراطورية إسلامية متعددة القوميات، أنه لا أمل هناك. وأن الأتراك – عثمانيون وطورانيون – يستخدمون الرابطة الدينية لإخفاء تعاليهم على الأجناس الإسلامية غير التركية وقهرهم لها. وهكذا تضاءلت الفرص أمام الجامعة العثمانية كتيار فكري.. خاصة والنموذج العثماني لا يغري بالتكرار.

تجاه الأوربيين، كانت المشاعر أكثر تعقيدًا، لا جدال في أن العداوة وكانت جزءًا من تلك المشاعر. لكن المؤكد أن العرب قد انبهروا بالأوروبيين بقدر ما غضبوا منهم ونقموا عليهم. ومن دلائل هذا الانبهار أن يعود بعض الشبان الذين تعلموا في أوربا ليصدموا مجتمعهم فيما يعتقد أو يرى فتثور الزوابع وترعد الرعود وتقوم الدنيا وتقعد، لكن علينا ألا ندهش إذا ما عدل هذا الشاب عن

رأيه بعد سنوات إذ الواقع أننا أمام مفكر جاء ليقول لنا أنه كان في أوروبا. ولذلك فهو حر التفكير قادر على التصريح بما يرتعد الآخرون من مجرد سماعه، ولكنه ليس واثقًا تمامًا من صحة ما انتهى إليه!

وحين يتوقع الإنسان أن يكون "علي عبد الرازق" و "خالد محمد خالد" في صف الخلافة، فإنه يستقرئ واقع الرجلين بشكل صحيح تمامًا، فذاك هو المعسكر الطبيعي لطلاب الأزهر ومشايخه وكل من تلقى ثقافة دينية جادة، أو هذا هو الفهم السائد للموضوع أيامها. لكن النوافذ فتحت على أوروبا فلم يعد شرطًا أن يذهب خالد محمد خالد إلى أوروبا كي يتأثر بها كما كان الحال أيام علي عبد الرازق، لم يتسكع الرجل في أبهاء أكسفورد، وم يقرأ آرثر كينون، ولا توماس أرنولد بل أنه حتى لم يقرأ كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق.

على أن ذلك كله لم يكن شرطًا لكي يجابه قومه برأي شبيه بما فعل علي عبد الرازق قبله بربع قرن. واقع الأمر أنه كان قد عاش ضمن الأبنية الأوروبية التي جاءت تصوغ الوطن بعد ١٩١٩: البرلمان والانتخابات وحرية الصحافة والمواطنة والدستور.. وتعرض لنفس التأثيرات.

وهو يقول:

"غادرت قريتي إلى القاهرة وكنت طالبًا في المرحلة الابتدائية، كان لدي حنين إلى السياسة، وكان أول كتاب غير مدرسي اشتريته للتثقيف العام كان "مذكرات لورد جراي" – وزير الخارجية البريطاني أبان الحرب العالمية الأولى – وكنت أيامها في الرابعة الابتدائية، وأني إلى الآن أعجب لماذا اخترت هذا الكتاب من بين ما كانت المكتبة تزدحم به".

"ظللت مع الوفد بعواطفي، أتبع خطب "مصطفى النحاس" و "مكرم عبيد" عندما انفصل "النقراشي" و "أحمد ماهر" عن الوفد وقفت معهما، وتركت الوفد لأصبح من شباب "الهيئة السعدية"، وبدأت آنذاك أمارس الخطابة السياسية، وكنت أحتفظ بمحطة استقبال جيدة تحتفظ بالأحداث وتعمل على تحليلها والربط بينها والاستنتاج منها. كانت المرحلة مرحلة نضال ديمقراطي مجيد، وكنت أشهد "النحاس" وهو رئيس وزراء يترك المظاهرات تهتف بسقوطه، والصحف تتهمه في نزاهته دون أن يضار هؤلاء، شهدنا حرية الصحافة، وحرية معارضة برلمانية":

*..........................؟

-.. بدأت أقرأ لويلز في معالم تاريخ الإنسانية.. ولبيـوري في حرية الفكر ولول ديورانت في "قصة الحضارة"، بدأت أقرأ كتبًا كثيرة عن التاريخ الأوروبي فكرًا وسياسة، فقرأت عن بسـمارك، وفولتير قراءات متنوعة، وكنت في هذه الأثناء أحـس أن عبـارة الديمقراطية تصب في ضميري.. في قلبي صبًا.. إلى أن جـاءت سنة ١٩٤٩ فكتب كتاب "من هنا نبدأ"

قبل هذا الكتاب لم يكن "خالد محمد خالد" قد نشر شيئًا سوى مقال سياسي واحد أرسله للأهرام، لكنه كان قد شغل بالتصوف فترة طويلة من حياته، وكتب أثناءها مقالات دينية كثيرة.

كان مركز الجذب الديني لأفكاره سلفيًا نقيًا، والسبب كما يذكره:

- انتميت في فترة مبكرة من عمري للجمعية الشرعية، وقد أنشأها من عهد بعيد شيخ من كبار أولياء ا وعلماء الإسلام هو الشيخ "محمود خطاب السُبكي" ثم قادها بعده ابنه الشيخ أمين السُبكي رحمهما ا .. وهي جمعية نشاطها ديني بحت، وتتبع سنة الرسول وتقتدي به في كل شيء..".

نحن إذن أمام طبعة نادرة لمفكر ديني، يجمع بين التصوف والسنية المتشددة وأفكار عصرية تستشهد لويلز، وفولتير، وأفلاطون.

كما استشهد علي عبد الرازق بأقوال توماس أرنولد، وآرثر كينون. فإذا عرفنا أن رائد مدرسة التجديد الديني الإمام "محمد عبده" بدأ حياته صوفيًا، وحين أصبح مفكرًا متمردًا وسياسيًا متمردًا تعلم من أمامه "الأفغاني" قوله:

- لا أفهم معنى قولهم – الصوفية – الفناء في ا .. إنما الفناء يكون في خلق ا بتعليمهم وتثقيفهم والحدب عليهم.

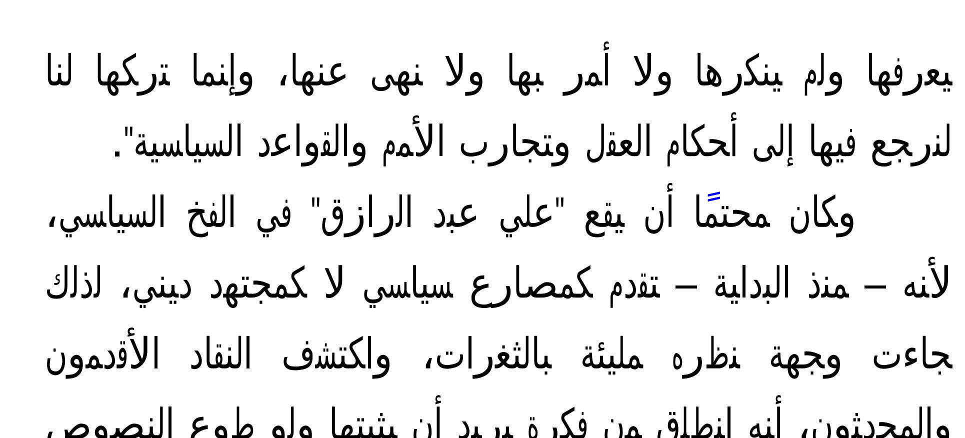
ومنذ اختار الإمام "محمد عبده" الفاعلية في العالم اعتزل التصوف، وهذا هو المنطقي مع شخصية رجل يشتغل بالمسائل العامة، معرفتنا لما سبق تؤكد لنا مدى الندرة في شخصية "خالد محمد خالد"، فهو متصوف مشغول بالفناء في ذكر ا والتوقف إلى طلعة الذات الإلهية. وسني مهموم بتتبع الصراط المستقيم الذي هدى ا إليه سيد المرسلين وخاتم النبيين، وهي سنة لا تعرف بدعة، ولا تقر بضلال. وهو مع هذا عصري علماني يكتب بكل جسارة كتابه الأول ليكون من بين دعاواه أن الإسلام دين لا دولة وبلاغ لا حكومة!.

الفخ الذي وقعنا فيه:

في تلك السنوات، كان العقل العربي ما يزال يبحث عن إجابة لعلامة الاستفهام المطروحة منذ عهد الصحوة الحديثة، كيف نبني نموذجنا القومي؟. أنعود للماضي أم نطرحه ظهرًا وننهل من الرؤى الأوروبية التي تفوت علينا وحكمتنا وأذلتنا؟!.

وكان "علي عبد الرازق" قد تقدم عام ١٩٢٥ ليجيب على السؤال فجاءت إجابته ماكرة، فقد صارع الماضي بالماضي، وتحدى المتحمسين لعودة الخلافة الإسلامية أن يأتوه بنص من القرآن أو السنة، يدل على أن الخلافة من أصول الاعتقاد الإسلامي، مؤكدًا "أن محمد صلى ا عليه وسلم ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وأنه لم يقم بتأسيس مملكة، وما كان إلا رسولاً. وما كان ملِكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك "فنحن لم نسمع" أن النبي عليه الصلاة والسلام عزل واليًا، ولا عين قاضيًا، ولا نظم في الأمم عسسًا، ولا وضع قواعد لتجارتهم أو لزراعاتهم ولا لصناعاتهم".

خلاصة القول عند "علي عبد الرازق" أن "وظائف الحكم ومراكز الدولة، كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم


يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم والقواعد السياسية".

وكان محتمًا أن يقع "علي عبد الرازق" في الفخ السياسي، لأنه – منذ البداية – تقدم كمصارع سياسي لا كمجتهد ديني، لذلك جاءت وجهة نظره مليئة بالثغرات، واكتشف النقاد الأقدمون والمحدثون، أنه انطلق من فكرة يريد أن يثبتها ولو طوع النصوص أو اقتطعها أو أساء تفسيرها. كان في الواقع يقف في مكتبة أكسفورد، يعظ أمته التي تعيش في الخيام، فيطالبها أن تدير ظهرها لماضٍ لم ير فيه سوى خلافة السلطان "عبد الحميد الثاني" وتنهل من الرؤى الأوروبية..

والفخ الذي وقع فيه، وقعنا جميعًا فيه. فعلاَقة الإسلام بأصول الحكم لم تكن الموضوع الذي شغل "علي عبد الرازق". ولكنه طموح الملك فؤاد أن يلي الخلافة، وأثر ذلك على النظام الدستوري البرلماني العلماني الذي كانت مصر وأقطار عربية أخرى قد بدأت تنقله من أوروبا بعد الحرب الأولى.

ورد "الملك فؤاد" على مشاغبة "علي عبد الرازق" بمثلها، فإذا بهيئة كبار العلماء تستدعيه للمحاكمة وتوجه إليه سبع تهم تدور كلها حول إنكاره أن هناك صلة بين الدين والدولة، وبين الشريعة

والسياسة، وتنتهي بعد استعراض الأسباب إلى الحكم "بإخراج الشيخ "علي عبد الرازق" أحمد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب "الإسلام وأصول الحكم" من زمرة العلماء..

ولم ينتبه أحد ممن أصدروا الحكم لأن النظام السياسي الذي يعملون في إطاره ويقبلون ضغوطًا منه لإخراج "الشيخ علي عبد الرازق" من زمرة العلماء، هو نظام دنيوي محض، ينكر أي صلة بين الدين والدولة، وبين الشريعة والحكومة.. وأنه أقرب – من حيث الواقع – إلى آراء "علي عبد الرازق" منه إلى آرائهم، وتحمل "علي عبد الرازق" الحكم كعقوبة سياسية لا كعقوبة نزلت بمجتهد إن أخطأ فله أجر، وإن أصاب فأجران. ذلك أنه في الواقع لم يجتهد ولكن شاغب سياسيًا فحسب..

وحين جاء الظرف السياسي الذي يفرض إصلاح الموقف، تمت تسويته على أسس سياسية محضة، فقد كان "الأحرار الدستوريون" عام ١٩٤٧ شركاء في حكم ائتلافي مع "السعديين"، ومات الشيخ "مصطفى عبد الرازق" شيخ الأزهر وشقيق "علي عبد الرازق" وأصر "د. محمد حسين هيكل" رئيس حزب الأحرار على تعيين شقيقه علي وزيرًا للأوقاف، فوقف حكم "هيئة كبار العلماء"

بطرده من زمرة العلماء دون ذلك، وكان "الملك فؤاد" قد مات وخلفه ابنه "فاروق"، وهكذا تغير الظرف السياسي، وسقط مع تغيره الحكم بإخراج "علي عبد الرازق" من زمرة العلماء، أسقطه نفس الذين أصدروه، وباتفاق غير مكتوب، بنده الأول ألا يكرر علي عبد الرازق" شغبه، وألا يظل حكم تجريده قائمًا. أما القضية الأصلية فقد تاهت في الزحام. ووأدت مناقشة هامة وضرورية تتعلق بهمنا الرئيسي: كيف نبني نموذجنا القومي؟

لذلك لم يكن غريبًا أن انتهت الحرب الكونية الثانية ونحن ما زلنا حيث كنا في نهاية الحرب الكونية الأولى: ضميرنا القومي حائر بين ما ورثنا، وما تثبت وقائع العصر أن الأقوى والأنفع. ولما كانت الخلافة العثمانية قد أصبحت أثرًا تاريخيًا، فلتتقدم الصيغة الجديدة: الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية وإنشاء دولة دينية. وسرعان ما تصبح مدرسة لها أفكار ودعاة..

ولابد أنك ستلاحظ أن "خالد محمد خالد" كان بعيدًا عن هذه الحركة، برغم انغماسه في الجمعية الشرعية واهتمامه بالشؤون العامة، وتسأله كما سألته:

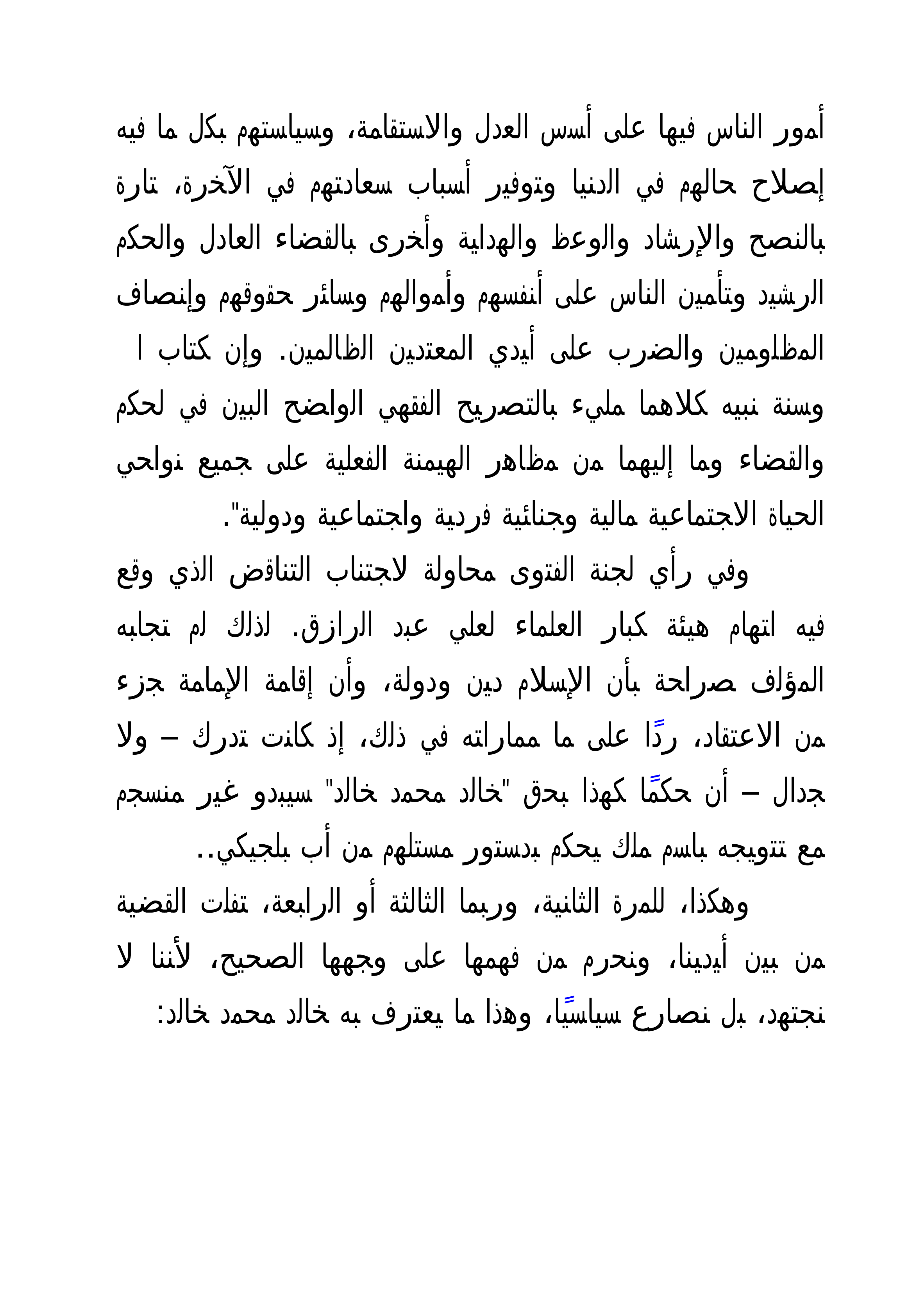
* ألم تكن ترى في ذلك الوقت أن هناك ضرورة لحركة إسلامية أصلاً؟!

-نعم، كنت أميل أن يظل الإسلام دينًا يتعبد الناس به ربهم، وألا يقحم في السياسة، وناديت بما أسميته يومئذ قومية الحكم، وناقشت ذلك في الفصل الثالث من كتابي "من هنا نبدأ".

في ذلك الفصل – بتلخيص المؤلف نفسه – ذهب يقرر أن الإسلام دين لا دولة، وأنه ليس في حاجة على أن يكون دولة.. وأن الدين علامات تضيء لنا الطريق إلى ا ، وليس قوة سياسية تتحكم في الناس وتأخذهم بالقوة إلى سواء السبيل، ما على الدين إلا البلاغ وليس من حقه أن يقود بالعصا من يريد لهم الهدى وحسن الثواب.

فالدين حين يتحول إلى حكومة – كما قال خالد محمد خالد – فإن هذه الحكومة الدينية تتحول إلى عبء لا يطاق. وذهب يعدد يومئذ ما أسماه "غرائز الحكومة الدينية" – باعتبارها من المؤسسات التاريخية التي استنفدت أغراضها ولم يعد لها في التاريخ الحديث دور تؤديه – فكان من بين تلك الغرائز الغموض المطلق والغرور ووحدانية السلطة والجمود والقسوة!.

وكان منطقيًا من الأعراف العربية المقننة، أن يحاكم "خالد محمد خالد" على أفكار كتاك، وصادرت النيابة الكتاب بناء على تحليل للجنة الفتوى بالأزهر، يتحصل في أن الكتاب "يسلب الدين أخص وظائفه وهي الهيمنة على شؤون الحياة وتدبيرها وإقامة


أمور الناس فيها على أسس العدل والاستقامة، وسياستهم بكل ما فيه إصلاح حالهم في الدنيا وتوفير أسباب سعادتهم في الآخرة، تارة بالنصح والإرشاد والوعظ والهداية وأخرى بالقضاء العادل والحكم الرشيد وتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم وسائر حقوقهم وإنصاف المظلومين والضرب على أيدي المعتدين الظالمين. وإن كتاب ا وسنة نبيه كلاهما مليء بالتصريح الفقهي الواضح البين في لحكم والقضاء وما إليهما من مظاهر الهيمنة الفعلية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية مالية وجنائية فردية واجتماعية ودولية".

وفي رأي لجنة الفتوى محاولة لاجتناب التناقض الذي وقع فيه اتهام هيئة كبار العلماء لعلي عبد الرازق. لذلك لم تجابه المؤلف صراحة بأن الإسلام دين ودولة، وأن إقامة الإمامة جزء من الاعتقاد، ردًا على ما مماراته في ذلك، إذ كانت تدرك – ولا جدال – أن حكمًا كهذا بحق "خالد محمد خالد" سيبدو غير منسجم مع تتويجه باسم ملك يحكم بدستور مستلهم من أب بلجيكي..

وهكذا، للمرة الثانية، وربما الثالثة أو الرابعة، تفلت القضية من بين أيدينا، ونحرم من فهمها على وجهها الصحيح، لأننا لا نجتهد، بل نصارع سياسيًا، وهذا ما يعترف به خالد محمد خالد:

-.. كنت أخشى على الإسلام من الحركات الإسلامية التي انتشرت في بلاده وخاصة بعد أن اتجهت أقسام منها إلى الاغتيال السياسي، وكنت أيضًا قد قرأت كثيرًا عن الحكومة الدينية المسيحية، فعكست هذا الوضع على الإسلام وتصورت أن الحكومة الدينية الإسلامية يمكن أن تقع في ذات الخطأ. من هنا كان رفضي لقيام حكومة إسلامية..

في كلا الخطأين – كما يقول "خالد محمد خالد" – كان هناك خطأ في المنهج ذاته فقد جعلت ما تأثرت به من قراءاتي عن الحكومة الدينية في المسيحية وما تأثرت به من تحول بعض الشباب المسلم من نساك إلى قتله.. جعلت هذا وذاك "مصدر" تفكيري لا "موضع" تفكيري!!. عندما يكون الشيء مصدر تفكيرك فإنه يقودك في طريقه هو لا في طريق الحقيقة. أما حين يكون الشيء موضع تفكيرك فإنه يمد تفكيرك المحايد والمستقل بكل اعتبارات القضية المدروسة دون أن يلزمك بحكم مسبق ليتحرك الفكر داخل إطاره الحديدي الصارم"!

وذلك هو الفخ نفسه الذي وقع فيه علي عبد الرازق..

الجديد الذي نسخ القديم:

حول الكتاب الجديد الذي نسخ القديم كان حوارنا، سألته:

* ترى هل كانت الدعوى للعودة للأصالة وراء نسخك لرأيك القديم.. وماذا ترى في حركة الجديد الإسلامي اليوم؟

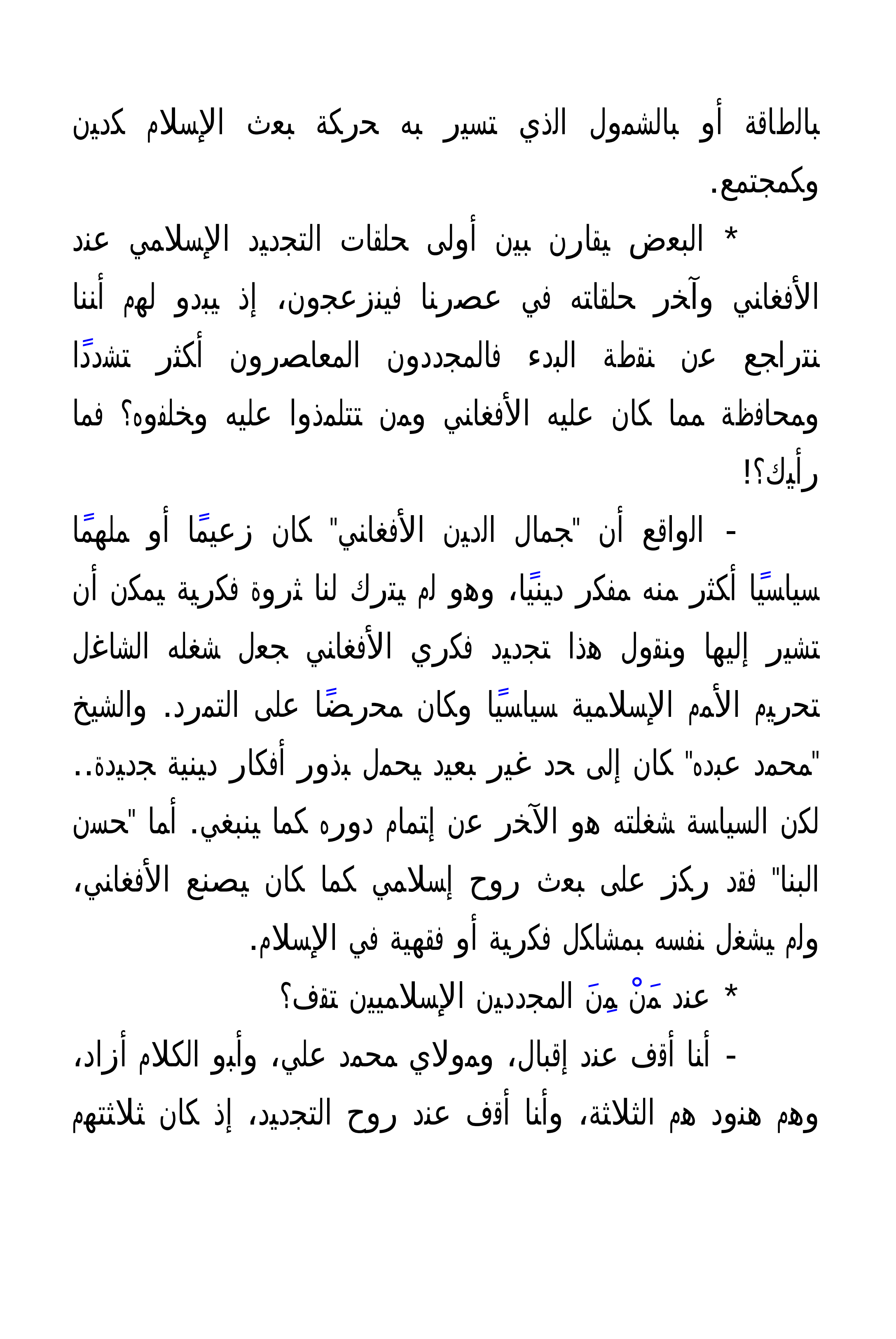
تجاهل الشطر الأول من السؤال.. مباشرة قال:

- أعتقد أننا نعيش عصر بعث للإسلام كدين وكدولة ومجتمع، أما تحديد الفكر الديني، فتلك مسألة رهينة بظروفها، فالتجديد بهذا المعنى يعتمد على علماء مبرزين أحرارًا يستطيعون أن يتبوأوا مكانة الاجتهاد في الإسلام.. ويستطيعون بشجاعة أن يعيدوا فتح باب الاجتهاد!.

* قلت له: ألا ترى أننا نسير نعرج، إذْ كيف تتقدم حركة بعث الإسلام كدولة، حركة التجديد الديني، أليس المنطق أن تسبقها تمهد لها أو تواكبها لتشد الناس إليها بما تطرح من رؤى إسلامية لمشكلات العصر؟!

يقول "خالد محمد خالد":

- أنا معك في هذا لأن الفكر دائمًا يسبق العمل.. وهناك محاولات لتجديد الفكر الإسلامي، ولكن هذه المحاولات ليست



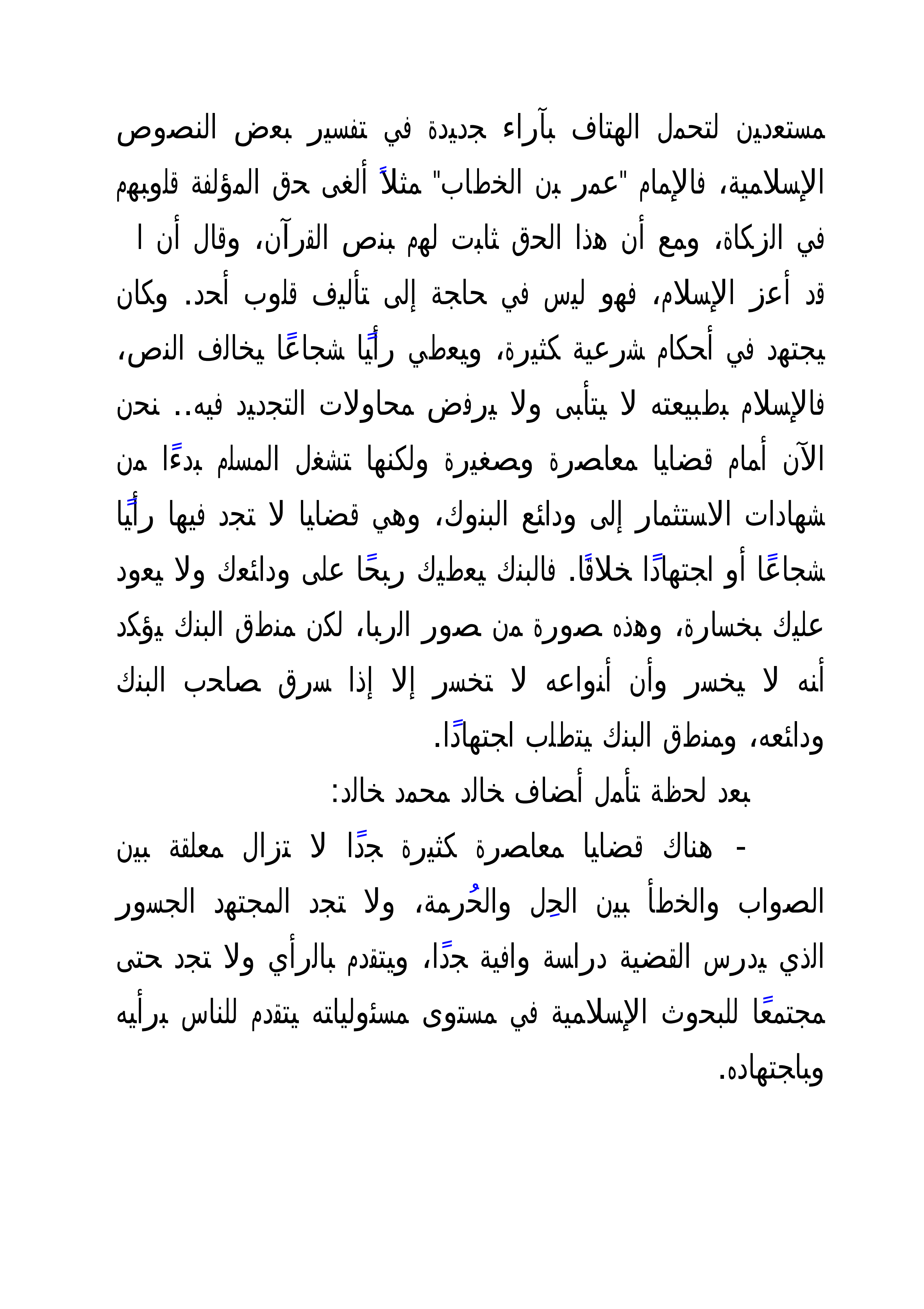
بالطاقة أو بالشمول الذي تسير به حركة بعث الإسلام كدين وكمجتمع.

* البعض يقارن بين أولى حلقات التجديد الإسلامي عند الأفغاني وآخر حلقاته في عصرنا فينزعجون، إذ يبدو لهم أننا نتراجع عن نقطة البدء فالمجددون المعاصرون أكثر تشددًا ومحافظة مما كان عليه الأفغاني ومن تتلمذوا عليه وخلفوه؟ فما رأيك؟!

- الواقع أن "جمال الدين الأفغاني" كان زعيمًا أو ملهمًا سياسيًا أكثر منه مفكر دينيًا، وهو لم يترك لنا ثروة فكرية يمكن أن تشير إليها ونقول هذا تجديد فكري الأفغاني جعل شغله الشاغل تحريم الأمم الإسلامية سياسيًا وكان محرضًا على التمرد. والشيخ "محمد عبده" كان إلى حد غير بعيد يحمل بذور أفكار دينية جديدة.. لكن السياسة شغلته هو الآخر عن إتمام دوره كما ينبغي. أما "حسن البنا" فقد ركز على بعث روح إسلامي كما كان يصنع الأفغاني، ولم يشغل نفسه بمشاكل فكرية أو فقهية في الإسلام.

* عند مَنْ مِنَ المجددين الإسلاميين تقف؟

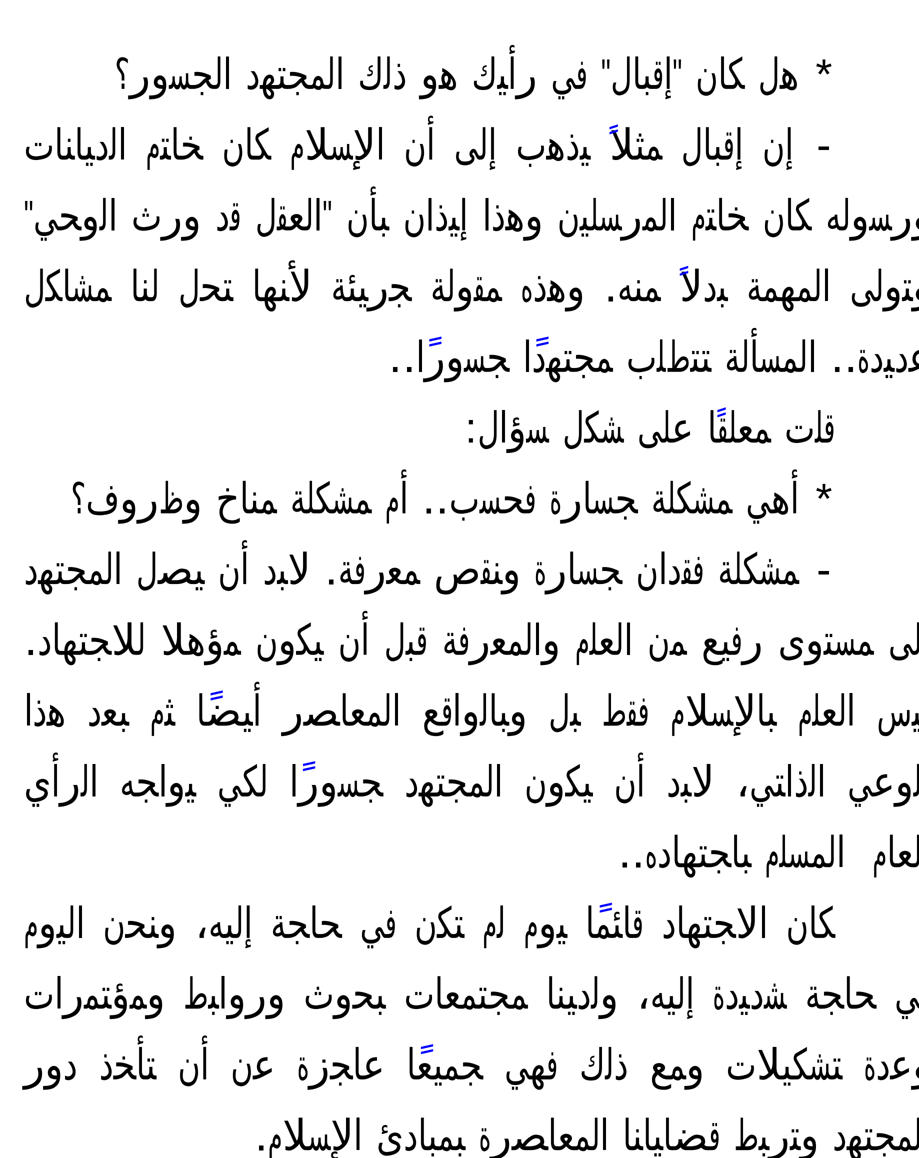
- أنا أقف عند إقبال، ومولاي محمد علي، وأبو الكلام أزاد، وهم هنود هم الثلاثة، وأنا أقف عند روح التجديد، إذ كان ثلاثتهم



مستعدين لتحمل الهتاف بآراء جديدة في تفسير بعض النصوص الإسلامية، فالإمام "عمر بن الخطاب" مثلاً ألغى حق المؤلفة قلوبهم في الزكاة، ومع أن هذا الحق ثابت لهم بنص القرآن، وقال أن ا قد أعز الإسلام، فهو ليس في حاجة إلى تأليف قلوب أحد. وكان يجتهد في أحكام شرعية كثيرة، ويعطي رأيًا شجاعًا يخالف النص، فالإسلام بطبيعته لا يتأبى ولا يرفض محاولات التجديد فيه.. نحن الآن أمام قضايا معاصرة وصغيرة ولكنها تشغل المسلم بدءًا من شهادات الاستثمار إلى ودائع البنوك، وهي قضايا لا تجد فيها رأيًا شجاعًا أو اجتهادًا خلاقًا. فالبنك يعطيك ربحًا على ودائعك ولا يعود عليك بخسارة، وهذه صورة من صور الربا، لكن منطق البنك يؤكد أنه لا يخسر وأن أنواعه لا تخسر إلا إذا سرق صاحب البنك ودائعه، ومنطق البنك يتطلب اجتهادًا.

بعد لحظة تأمل أضاف خالد محمد خالد:

- هناك قضايا معاصرة كثيرة جدًا لا تزال معلقة بين الصواب والخطأ بين الحِل والحُرمة، ولا تجد المجتهد الجسور الذي يدرس القضية دراسة وافية جدًا، ويتقدم بالرأي ولا تجد حتى مجتمعًا للبحوث الإسلامية في مستوى مسئولياته يتقدم للناس برأيه وباجتهاده.


* هل كان "إقبال" في رأيك هو ذلك المجتهد الجسور؟

- إن إقبال مثلاً يذهب إلى أن الإسلام كان خاتم الديانات ورسوله كان خاتم المرسلين وهذا إيذان بأن "العقل قد ورث الوحي" وتولى المهمة بدلاً منه. وهذه مقولة جريئة لأنها تحل لنا مشاكل عديدة.. المسألة تتطلب مجتهدًا جسورًا..

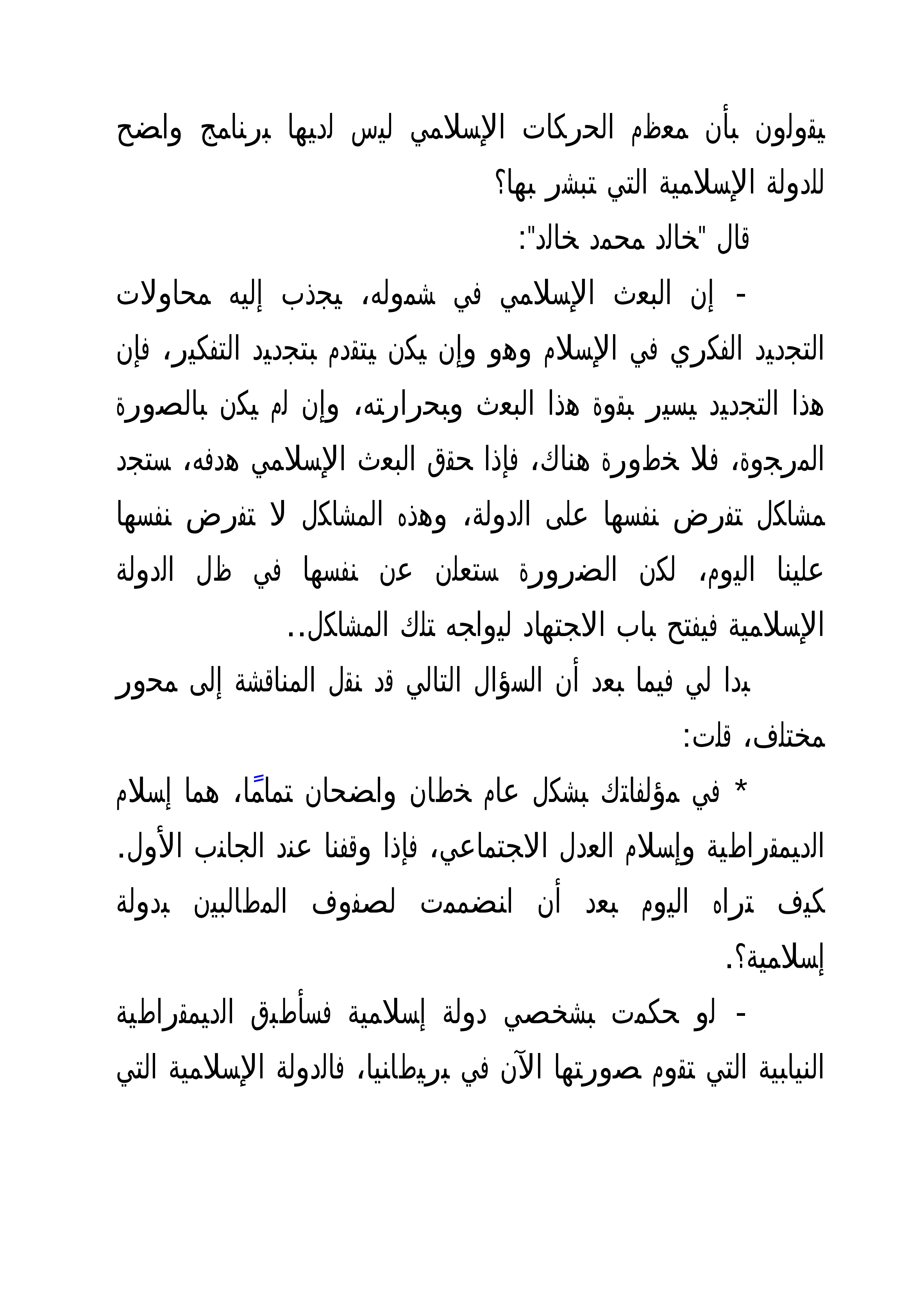
قلت معلقًا على شكل سؤال:

* أهي مشكلة جسارة فحسب.. أم مشكلة مناخ وظروف؟

- مشكلة فقدان جسارة ونقص معرفة. لابد أن يصل المجتهد إلى مستوى رفيع من العلم والمعرفة قبل أن يكون مؤهلا للاجتهاد. ليس العلم بالإسلام فقط بل وبالواقع المعاصر أيضًا ثم بعد هذا الوعي الذاتي، لابد أن يكون المجتهد جسورًا لكي يواجه الرأي العام المسلم باجتهاده..

كان الاجتهاد قائمًا يوم لم تكن في حاجة إليه، ونحن اليوم في حاجة شديدة إليه، ولدينا مجتمعات بحوث وروابط ومؤتمرات وعدة تشكيلات ومع ذلك فهي جميعًا عاجزة عن أن تأخذ دور المجتهد وتربط قضايانا المعاصرة بمبادئ الإسلام.

* ألا ترى أن الفعل النشط في حركة البعث الإسلامي اليوم، مع العجز عن الاجتهاد يمكن أن يكون ذا أثر سلبي.. كثيرون


يقولون بأن معظم الحركات الإسلامي ليس لديها برنامج واضح للدولة الإسلامية التي تبشر بها؟

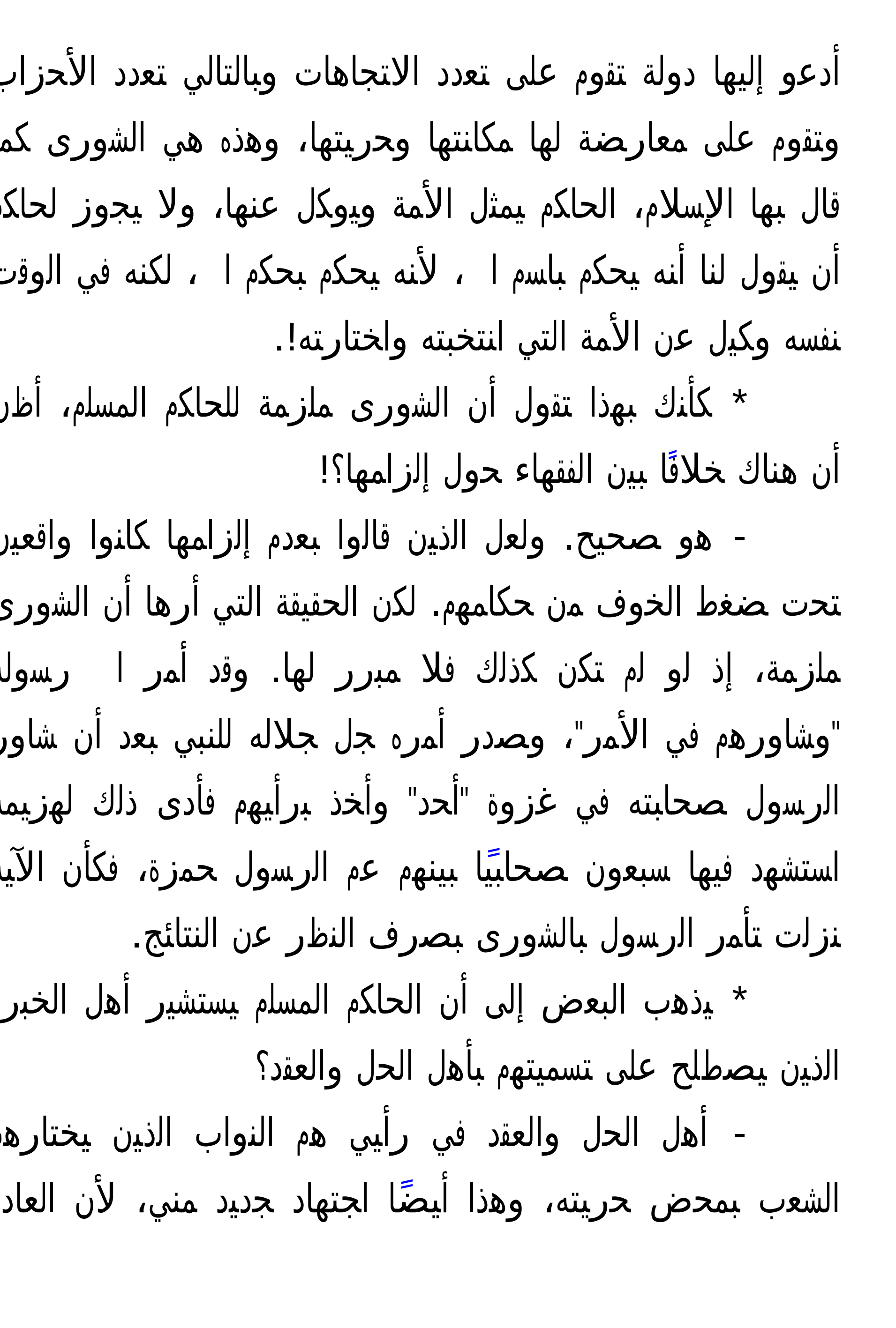
قال "خالد محمد خالد":

- إن البعث الإسلامي في شموله، يجذب إليه محاولات التجديد الفكري في الإسلام وهو وإن يكن يتقدم بتجديد التفكير، فإن هذا التجديد يسير بقوة هذا البعث وبحرارته، وإن لم يكن بالصورة المرجوة، فلا خطورة هناك، فإذا حقق البعث الإسلامي هدفه، ستجد مشاكل تفرض نفسها على الدولة، وهذه المشاكل لا تفرض نفسها علينا اليوم، لكن الضرورة ستعلن عن نفسها في ظل الدولة الإسلامية فيفتح باب الاجتهاد ليواجه تلك المشاكل..

بدا لي فيما بعد أن السؤال التالي قد نقل المناقشة إلى محور مختلف، قلت:

* في مؤلفاتك بشكل عام خطان واضحان تمامًا، هما إسلام الديمقراطية وإسلام العدل الاجتماعي، فإذا وقفنا عند الجانب الأول. كيف تراه اليوم بعد أن انضممت لصفوف المطالبين بدولة إسلامية؟.

- لو حكمت بشخصي دولة إسلامية فسأطبق الديمقراطية النيابية التي تقوم صورتها الآن في بريطانيا، فالدولة الإسلامية التي

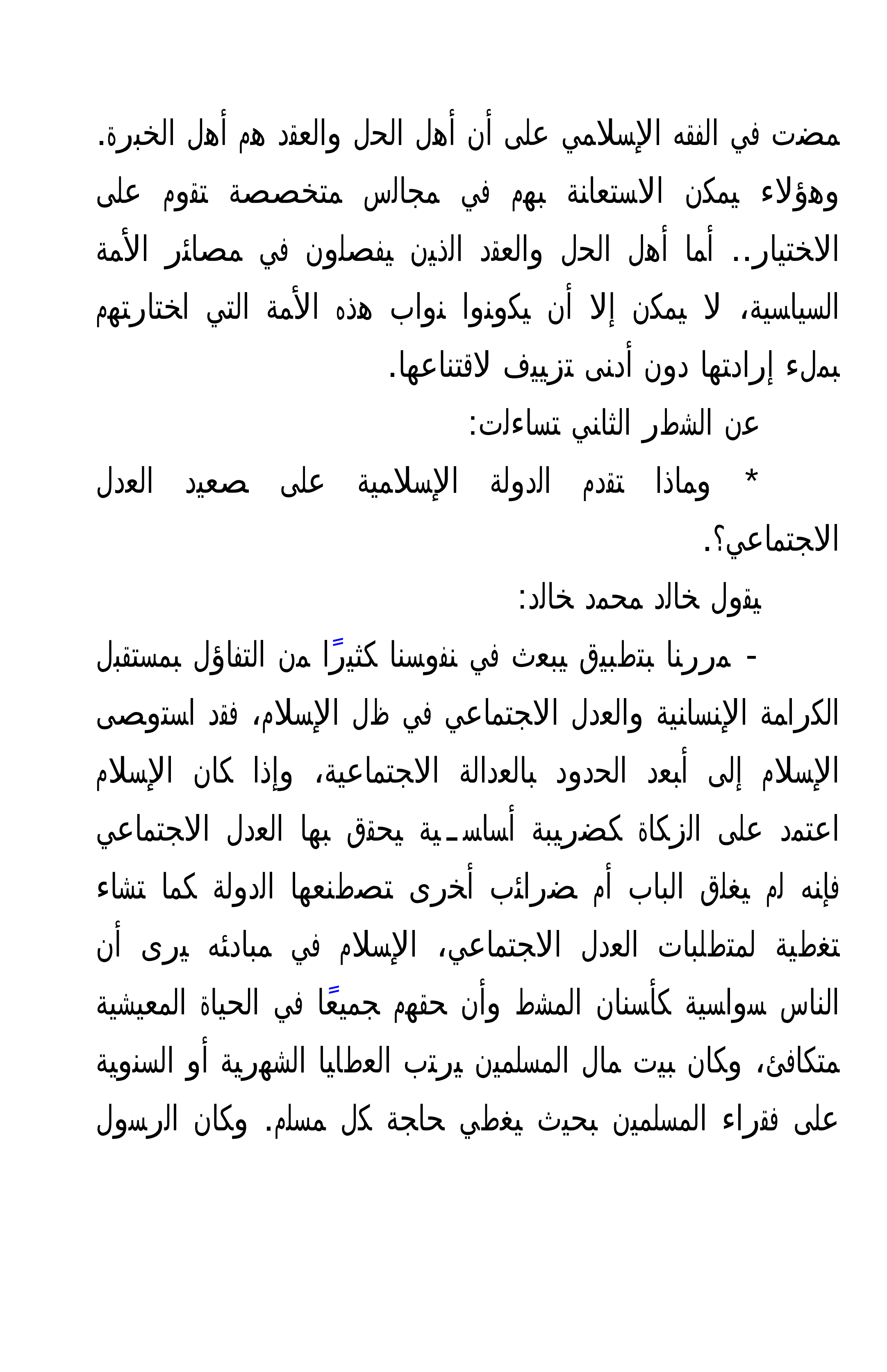

أدعو إليها دولة تقوم على تعدد الاتجاهات وبالتالي تعدد الأحزاب وتقوم على معارضة لها مكانتها وحريتها، وهذه هي الشورى كما قال بها الإسلام، الحاكم يمثل الأمة ويوكل عنها، ولا يجوز لحاكم أن يقول لنا أنه يحكم باسم ا ، لأنه يحكم بحكم ا ، لكنه في الوقت نفسه وكيل عن الأمة التي انتخبته واختارته!.

* كأنك بهذا تقول أن الشورى ملزمة للحاكم المسلم، أظن أن هناك خلافًا بين الفقهاء حول إلزامها؟!

- هو صحيح. ولعل الذين قالوا بعدم إلزامها كانوا واقعين تحت ضغط الخوف من حكامهم. لكن الحقيقة التي أرها أن الشورى ملزمة، إذ لو لم تكن كذلك فلا مبرر لها. وقد أمر ا رسوله "وشاورهم في الأمر"، وصدر أمره جل جلاله للنبي بعد أن شاور الرسول صحابته في غزوة "أحد" وأخذ برأيهم فأدى ذلك لهزيمة استشهد فيها سبعون صحابيًا بينهم عم الرسول حمزة، فكأن الآية نزلت تأمر الرسول بالشورى بصرف النظر عن النتائج.

* يذهب البعض إلى أن الحاكم المسلم يستشير أهل الخبرة الذين يصطلح على تسميتهم بأهل الحل والعقد؟

- أهل الحل والعقد في رأيي هم النواب الذين يختارهم الشعب بمحض حريته، وهذا أيضًا اجتهاد جديد مني، لأن العادة


مضت في الفقه الإسلامي على أن أهل الحل والعقد هم أهل الخبرة. وهؤلاء يمكن الاستعانة بهم في مجالس متخصصة تقوم على الاختيار.. أما أهل الحل والعقد الذين يفصلون في مصائر الأمة السياسية، لا يمكن إلا أن يكونوا نواب هذه الأمة التي اختارتهم بملء إرادتها دون أدنى تزييف لاقتناعها.

عن الشطر الثاني تساءلت:

* وماذا تقدم الدولة الإسلامية على صعيد العدل الاجتماعي؟.

يقول خالد محمد خالد:

- مررنا بتطبيق يبعث في نفوسنا كثيرًا من التفاؤل بمستقبل الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي في ظل الإسلام، فقد استوصى الإسلام إلى أبعد الحدود بالعدالة الاجتماعية، وإذا كان الإسلام اعتمد على الزكاة كضريبة أساسـية يحقق بها العدل الاجتماعي فإنه لم يغلق الباب أم ضرائب أخرى تصطنعها الدولة كما تشاء تغطية لمتطلبات العدل الاجتماعي، الإسلام في مبادئه يرى أن الناس سواسية كأسنان المشط وأن حقهم جميعًا في الحياة المعيشية متكافئ، وكان بيت مال المسلمين يرتب العطايا الشهرية أو السنوية على فقراء المسلمين بحيث يغطي حاجة كل مسلم. وكان الرسول

يقول: "إن الأشعريين كانوا إذا أرملوا في غزوة أو قل عندهم الطعام جمعوا ما عندهم جميعًا في ثوب واحد ثم اقتسموه بالسوية – وضع كلمة السوية بين قوسين – فهم مني وأنا منهم. لا يوجد أبدًا مباركة للعدل الاجتماعي بأفضل مما فعل الرسول، فهو يقول: "الناس شركاء في ثلاثة: الماء والنار والكلأ" أي في كل ما ينتج عن استغلال هذه الأشياء، فالماء يروي الزرع والنار تدير المصانع، والناس جميعًا شركاء فيهما أيضًا..

ويصف الإسلام المؤمنين بالذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم، وأفتى علماء الإسلام بأنه إذا مات في قرية أو بلد أحد من الجوع، فإن القصاص والدية تقع على جميع أهل هذه القرية، والرسول يخبرنا بأن من بات شبعانًا وجاره إلى جواره طاوٍ – من الجوع – فقد خان ا ورسوله، أي خان الإسلام.

من حيث المبدأ نجد أن الإسلام قد وضع أسس العدل الاجتماعي، ومن حيث التطبيق فقد طبق هذا العدل الاجتماعي أيام "أبي بكر" و "عمر" و "علِي" بشكل يبهر الألباب، وقد حدث على عهد "علِي"، ثم حدث على عهد "عمر بن عبد العزيز"، وهو نسيج وحده في هذا المجال، وميزته كعادل اجتماعي، أنه خرج من مستنقع الدولة الأموية، ولم يكن من الرجال الذين عاشوا مع

الرسول أو صاحبوه، ومع ذلك طبق مبادئ الإسلام، فبلغ من العدالة مبلغًا يكاد يكون منقطع النظير، فإذا سألني سائل: أي نموذج تراه صالحًا كمثال للدولة الإسلامية؟ قلت: دولة "عمر بن عبد العزيز". ولذلك اخترته كنموذج لما أدعو إليه في كتاب "الدولة في الإسلام". إن ظروف "عمر ابن عبد العزيز" وبيئته لم تكن توحي أبدًا بأن في استطاعتها أن تخرج لنا هذا الحاكم القديس المطلق في عدله وهو نفسه يقول: وا لولا الإسلام لكنت كغيري من الناس. هو في رأيي معجزة الإسلام.

* هل أخذ هذا الجانب من التفكير الإسلامي حقه من السلف أم أنه – في رأيك – ما يزال يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد؟

- كل ما يمت للفقراء كان موضع عناية الإسلام وعلمائه وحكامه في كل عصر، رغم الترف الذي كان يميز بعض الحكومات الإسلامية. حتى في تلك الفترات كان الناس جميعًا يحسون بضرورة وحتمية وجود العدل الاجتماعي كشيء من أهم الأشياء في الإسلام.

* ألا ترى معي أن هناك صياغة معاصرة لهذه القضية تكون قريبة من مشاكل عصرنا المليء بالتيارات والأفكار وأيضًا بالفقر؟.

-.. ربما.. في عهد "عمر بن عبد العزيز" كانت الدولة الإسلامية تلتزم بتوفير مسكن ودابة وخادم ومورد للمعيشة لكل مواطن، وتتكفل بذلك للمسلمين ولغير المسلمين.وربما تطلب العصر الحديث بعض الاجتهاد في التنظيم. والإسلام لا يأبى قط أي إجراء جديد ينأى عن الظلم، فمن حق الحاكم المسلم أن يفرض ما يشاء من الضرائب لتغطية حاجات المجتمع، شريطة ألا يفتئت بهذه الضرائب على حقوق ثابتة فالتأميم الشامل غير إسلامي. والضرورة الاجتماعية مقدمة في إطار مراعاة قواعد العدل الإسلامي العام.

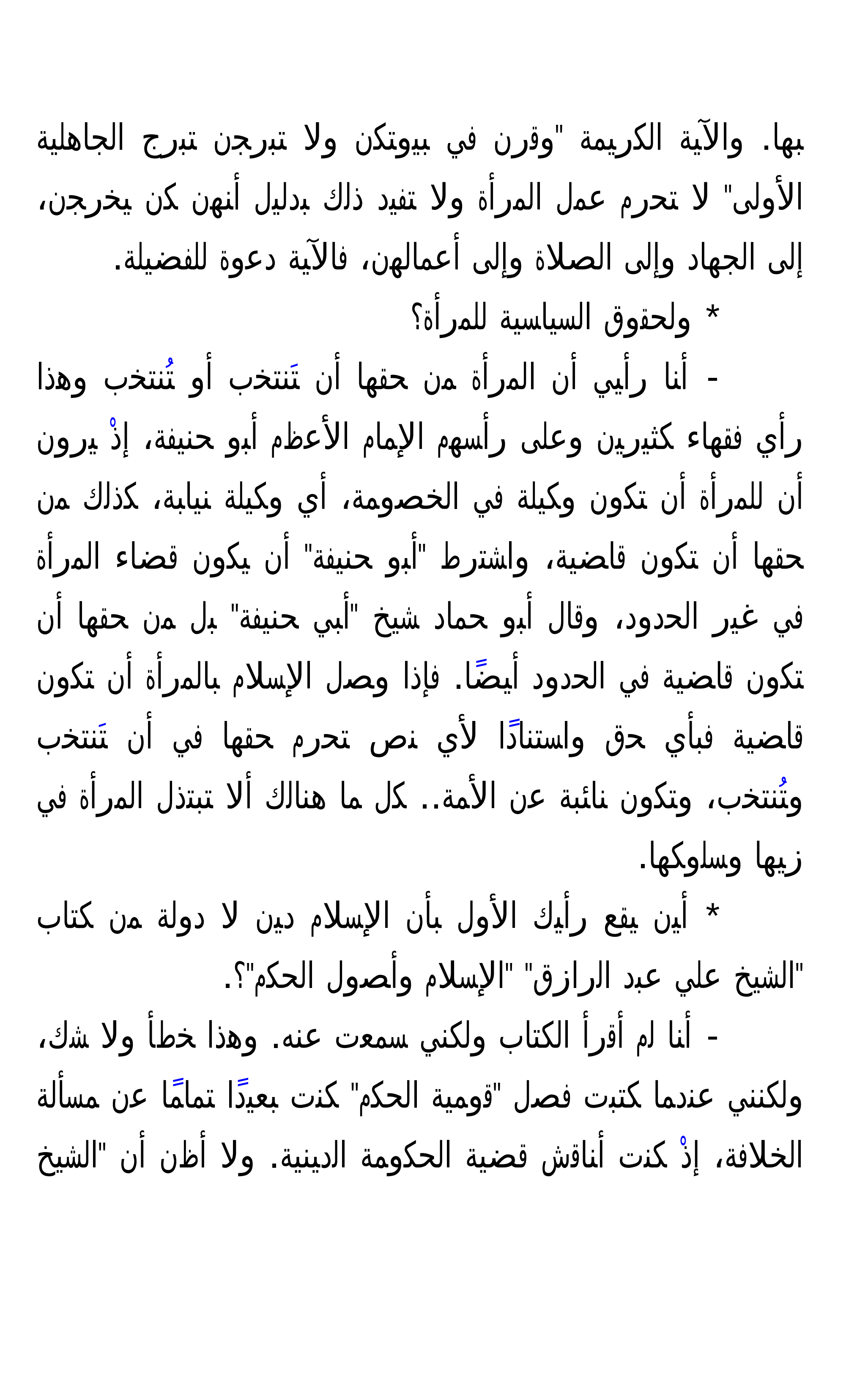
* وأين تقع الفكرة القومية من هذه الطالبة بدولة إسلامية؟

- العرب لم يُعرفوا إلا بالإسلام، واللغة العربية لم يصنها سوى القرآن، فإذا كان هناك عروبة، فمن أجل أن هناك إسلامًا، فلا يمكن أن يقع تناقض جنسي أو عنصري بين المواطنين في دولة إسلامية، لكن احتمال هذا التناقض وارد، إذا وضعنا في اعتبارنا أن هناك أقليات في الوطن الإسلامي، ومشكلة الأقليات تأتي من صميم واجبات الدولة الإسلامية، فالإسلام لا يغفر قط أي ظلم يقع على الأقليات الإسلامية، والرسول وضع قواعد راسخة للإيصاء بأهل الذمة، وسموا أهل الذمة بما لهم من حقوق في ذمة المجتمع

المسلم والدولة المسلمة، والرسول يقول من آذى ذِميًا أو معاهدًا فقد خان ا ورسوله، وسيدنا "عمر" عندما رأى يهوديًا يسأل الناس أخذ بيده وسأله عن شأنه وأخذه إلى بيت المال وجعل له مرتبًا وهو يقول: ما أنصفناك يا ذِمي، أخذنا منك الجِزْيَة صغيرًا، وضيعناك كبيرًا، وأرسل إلى ولاته على الأقاليم ألا يظلموا ذميًا أو يَكِلُوه إلى عالته، والجزية كالزكاة ضريبة لا وسيلة قهر أو إعنات، وبل عدل كامل.

* كيف تنظر إلى مسألة المرأة في الدولة الإسلامية؟

- أنظر إليها نظرة الفاهم لدينه، فليس ثمة دين ولا نظام، بما في ذلك حضارتنا الراهنة، احترم المرأة واكفل حقوقها كما فعل الإسلام، فالإسلام أعطاها حقوقها كإنسان، تعبد ا كما تشاء، تتاجر كما تشاء، تملك كما تشاء، كل هذه الحقوق التي لم تعرفها أوروبا إلى الأمس القريب، وبعض دولها إلى الآن لم تعترف بهذا.. وهذه الحقوق أعطاها الإسلام للمرأة كما أعطاها للرجل تمامًا، أما ما يكون موضعًا للخلاف فهو حق العمل، وقد كفله الإسلام للمرأة في قوله تعالى: "لا أُضيعُ عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض". كانت المرأة تتاجر وتمارس التجارة والفُتْيا – وهو نوع من القضاء – فليس هناك نص يمنع المرأة من مزاولة الأعمال اللائقة



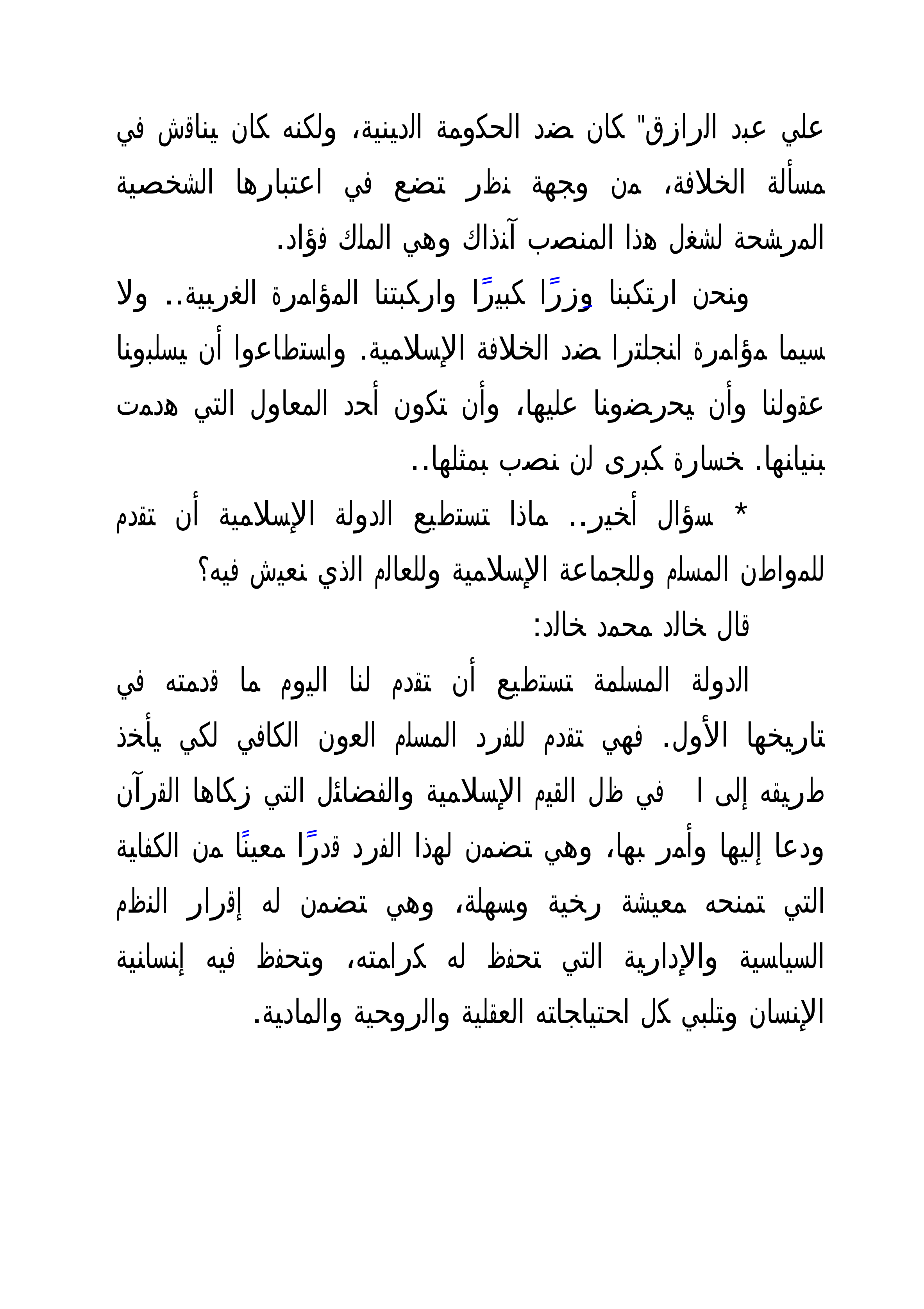
بها. والآية الكريمة "وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى" لا تحرم عمل المرأة ولا تفيد ذلك بدليل أنهن كن يخرجن، إلى الجهاد وإلى الصلاة وإلى أعمالهن، فالآية دعوة للفضيلة.

* ولحقوق السياسية للمرأة؟

- أنا رأيي أن المرأة من حقها أن تَنتخب أو تُنتخب وهذا رأي فقهاء كثيرين وعلى رأسهم الإمام الأعظم أبو حنيفة، إذْ يرون أن للمرأة أن تكون وكيلة في الخصومة، أي وكيلة نيابة، كذلك من حقها أن تكون قاضية، واشترط "أبو حنيفة" أن يكون قضاء المرأة في غير الحدود، وقال أبو حماد شيخ "أبي حنيفة" بل من حقها أن تكون قاضية في الحدود أيضًا. فإذا وصل الإسلام بالمرأة أن تكون قاضية فبأي حق واستنادًا لأي نص تحرم حقها في أن تَنتخب وتُنتخب، وتكون نائبة عن الأمة.. كل ما هنالك ألا تبتذل المرأة في زيها وسلوكها.

* أين يقع رأيك الأول بأن الإسلام دين لا دولة من كتاب "الشيخ علي عبد الرازق" "الإسلام وأصول الحكم"؟.

- أنا لم أقرأ الكتاب ولكني سمعت عنه. وهذا خطأ ولا شك، ولكنني عندما كتبت فصل "قومية الحكم" كنت بعيدًا تمامًا عن مسألة الخلافة، إذْ كنت أناقش قضية الحكومة الدينية. ولا أظن أن "الشيخ



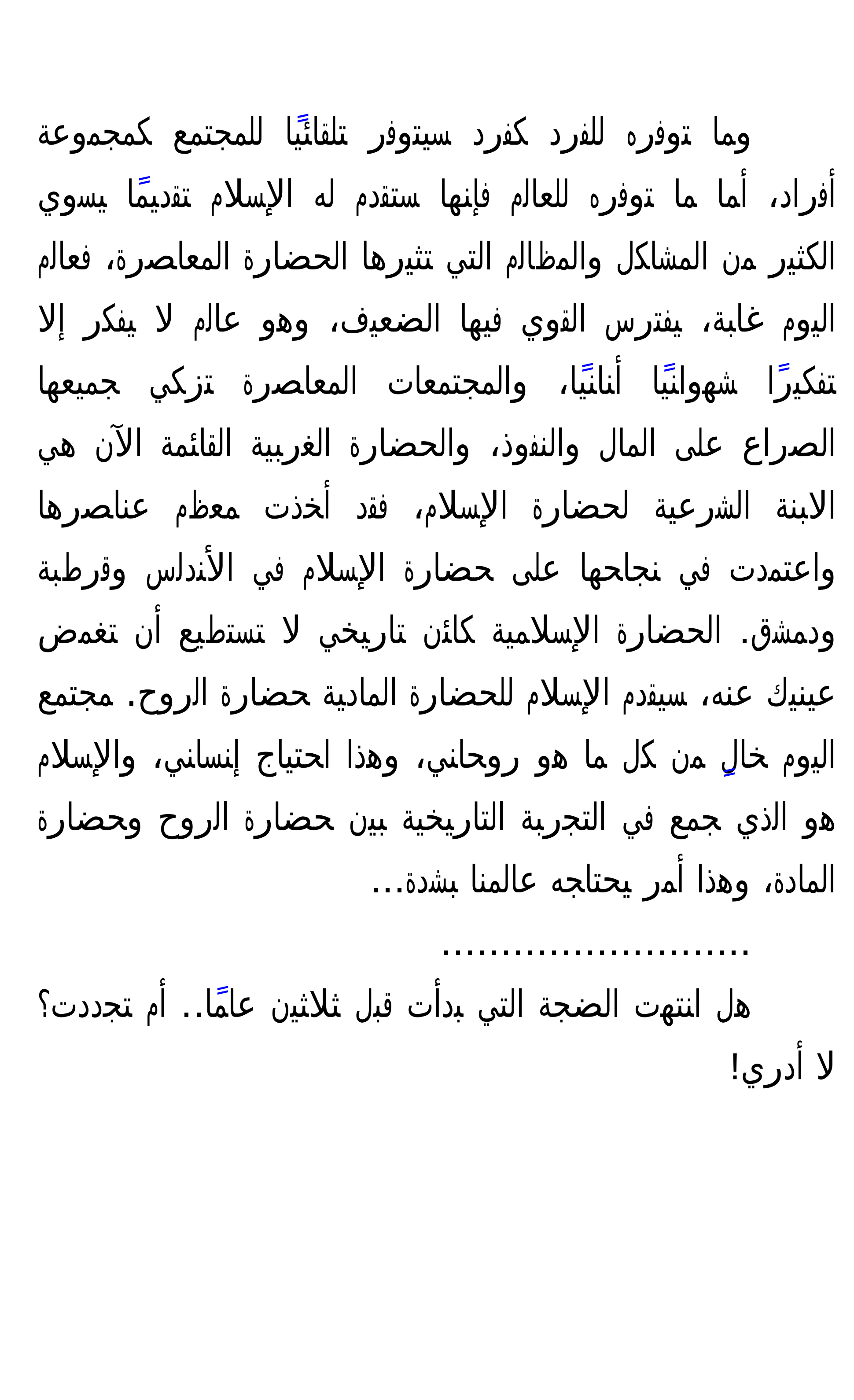
علي عبد الرازق" كان ضد الحكومة الدينية، ولكنه كان يناقش في مسألة الخلافة، من وجهة نظر تضع في اعتبارها الشخصية المرشحة لشغل هذا المنصب آنذاك وهي الملك فؤاد.

ونحن ارتكبنا وزرًا كبيرًا واركبتنا المؤامرة الغربية.. ولا سيما مؤامرة انجلترا ضد الخلافة الإسلامية. واستطاعوا أن يسلبونا عقولنا وأن يحرضونا عليها، وأن تكون أحد المعاول التي هدمت بنيانها. خسارة كبرى لن نصب بمثلها..

* سؤال أخير.. ماذا تستطيع الدولة الإسلامية أن تقدم للمواطن المسلم وللجماعة الإسلامية وللعالم الذي نعيش فيه؟

قال خالد محمد خالد:

الدولة المسلمة تستطيع أن تقدم لنا اليوم ما قدمته في تاريخها الأول. فهي تقدم للفرد المسلم العون الكافي لكي يأخذ طريقه إلى ا في ظل القيم الإسلامية والفضائل التي زكاها القرآن ودعا إليها وأمر بها، وهي تضمن لهذا الفرد قدرًا معينًا من الكفاية التي تمنحه معيشة رخية وسهلة، وهي تضمن له إقرار النظم السياسية والإدارية التي تحفظ له كرامته، وتحفظ فيه إنسانية الإنسان وتلبي كل احتياجاته العقلية والروحية والمادية.



وما توفره للفرد كفرد سيتوفر تلقائيًا للمجتمع كمجموعة أفراد، أما ما توفره للعالم فإنها ستقدم له الإسلام تقديمًا يسوي الكثير من المشاكل والمظالم التي تثيرها الحضارة المعاصرة، فعالم اليوم غابة، يفترس القوي فيها الضعيف، وهو عالم لا يفكر إلا تفكيرًا شهوانيًا أنانيًا، والمجتمعات المعاصرة تزكي جميعها الصراع على المال والنفوذ، والحضارة الغربية القائمة الآن هي الابنة الشرعية لحضارة الإسلام، فقد أخذت معظم عناصرها واعتمدت في نجاحها على حضارة الإسلام في الأندلس وقرطبة ودمشق. الحضارة الإسلامية كائن تاريخي لا تستطيع أن تغمض عينيك عنه، سيقدم الإسلام للحضارة المادية حضارة الروح. مجتمع اليوم خالٍ من كل ما هو روحاني، وهذا احتياج إنساني، والإسلام هو الذي جمع في التجربة التاريخية بين حضارة الروح وحضارة المادة، وهذا أمر يحتاجه عالمنا بشدة...

....

هل انتهت الضجة التي بدأت قبل ثلاثين عامًا.. أم تجددت؟ لا أدري!

(٢٧)

كل عنفٍ وأنتم بخير

..ولو أن هذا الخير مشكوكٌ فيه!

إذا كنا نريد حقًا أن نتجاوز موقف الدفاع الذي نجد أنفسنا أسرى له لما فوجئنا بعمل "عنيف" ينسب لهؤلاء الموصوفين بالغُلو الديني، فقد آن الأوان لكي نفكر في الموضوع بشكل جديد ومختلف تمامًا عما تعودنا[١].

أما الذي لا جديد فيه فهو هذا الذي كتبناه في الشهور الأخيرة حول الموضوع، لأننا قرأنا قبل ذلك، (أو نقلناه عما كتبه

---

(١) نشر هذا المقال في نشرة "التقدم" – النشرة الداخلية لحزب التجمع التقدمي والوحدوي (العدد ٨٤ – أول فبراير ١٩٨٢) – وهو أول مقال كتبته بعد الإفراج عن السياسيين، الذين كان السادات قد وضعهم قيد التحفظ في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، وكانت قضية تطرف الشباب مطروحة آنذاك على الحوار العام، كأحد الآثار الطبيعية لحادث مقتل السادات في أكتوبر ١٩٨١، والهجوم المسلح الذي قامت به الجماعات الإسلامية على محافظة أسيوط بعد ٣٤ ساعة من الاغتيال.

غيرنا في أعوام: ١٩٤٨ و ١٩٥٤ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧) [١] ربما بنفس الألفاظ: نحال الأسباب نشبع الشباب لومًا وتأنيبًا وقرعًا وتشهيرًا. نشخص أمراض العصر وإحباطات الواقع، نتحدث عن أزمة الديمقراطية وأزمة الإسكان وأزمة المواصلات وأزمة الجن، نتهم قوى دولية نكرهها أو تكرهنا، أو عربًا رافضين أو مصريين معارضين، أو طفيليين يدوسون أخلاقاً ويحطمون قِيمًا. باختصار نبحث عن كل مشاجب الزمان والمكان لنعلق في قربتها فأس "الإرهاب الأسود" حتى يدوخ الكتاب المفكرين، وتعوج رؤوس القراء المطالعين، آنذاك ينتقل الموضوع برمته من مانشتات الصحف إلى زوايا الجريمة، وكل "عنف" وأنتم بخير، ولو أن هذا الخير مشكوك فيه..

وكما يصر الكُتاب والمفكرون والساسة على تكرر نفس الألفاظ، تتمسك أجهزة الدولة بأسلوب الموجهة نفسه، فهي لا تملك حرية أو ترف الحوار، وهي مسئولة عن أمن الناس، وليس من واجبات وظيفتها، أو في لوائح عملها ما يجبرها على الاجتهاد في المسائل الأيديولويجة، بينما الساسة والمفكرين أكسل من أن يفعلوا ذلك، ثم أن معلوماتها في الغالب ناقصة، وأسهل الطرق أمامها هي

(١) هذه الأعوام هي التي شهدت موجات العنف الديني بعد الحرب العالمية الثانية.

أقصرها، فالسجون لا تشكو الزحام وإن أُتخمت بساكنيها، فلتحشد إذن بمن له علاقة بالموضوع ومن ليس له علاقة به، وبمن يحمل سلاحًا في يده أو سلاحًا في رأسه، فالمطلوب هو "التأمين" أولاً وثانيًا وعاشرًا. والقاعدة التي تقول أن تبرئة ألف مجرم أفضل من إدانة بريء واحد، تصلح المحامين والقضاة، أما المسئولون عن الأمن فيرون أن إدانة ألف بريء، أفضل من ترك "إرهابي" واحد طليق، فالهدف في النهاية – هو حماية الناس من ذلك "العنف" الذي يربك المجتمع والدولة بشكل يبدو مبالغًا فيه، ربما لأننا كشعب لم نألف ذلك العنف، وربما لأن الدولة في مصر كان لها دائمًا "هيبة" راسخة يجرح خدها النسيم ويدمي بنانَها لمس الحرير.

ويوم نخدع أنفسنا، ونخدع الآخرين، فنصدق أننا واجهنا "التطرف" وانتهينا منه، وصفينا "الغلو" وقضينا عليه، نعْمَى عما يجري وراء هذا التقييم السطحي لجهدنا الفاشل، فالتجربة أمامنا واضحة الدلالة إذ كانت لنا عيون: ذلك أن التطرف الديني قد نمى بتناسب عكسي مع تكرار أسلوبنا الخاطئ، في مواجهته، وتصاعد من غلو بسيط على غلو مركب، وهو يوشك أن يتحول إلى عقدة عصية على الفهم والعلاج، فبعد أن كان غلوًا يهاجم التغريب ويرفض الديمقراطية ويزدري العلمانية، ويسعى بالتربية لتنشئة

وبناء أجيال ترفض هذا فتغيره ديمقراطيًا وسلميًا، أصبح – بالتعذيب والتهريج.. غلوًا ضيق الصدر وضيق الأفق.

فإذا تتبعنا منحنى التجديد الديني، لاكتشفنا أنه منحنى هابط لا صاعد، ويخطو إلى الخلف ولا يتقدم إلى أمام. كان الأفغاني يسعى لصياغة حركة احتجاج إسلامية، تفتح باب الاجتهاد الإسلامية لتسد الفجوة التي أحدثتها قرون التخلف الطويلة، موائما بين التجديد الديني والحركة الدينية السياسية. وجاء الحسنين (البنا – الهضيبي) لتتقدم الحركة ويتوارَى الاجتهاد أو نيته، فالمهمة هي "بعث" الإسلام لا "الاجتهاد" فيه. أما سيد قطب فقد جاء ينكر أن هناك ضرورة للاجتهاد فنحن جميعًا "جاهليين" لم نصبح مسلمين بعد، وهو ليس مكلفًا بأن يعطينا برنامجًا لتلك الدولة الإسلامية التي يدعونا إليها قبل أن نقر بأن الحاكمية ، ومعنى هذا ألا نجتهد، فليس من حق بشر أن يشرع لبشر، ومهمتنا – عنده – أن ننقلب على ذلك المجتمع الجاهلي فنحطمه، ثم نجلس بين أنقاضه نفكر في برنامج، أو لا نفكر فيه، لأن البرنامج أصلا غير مطروح.

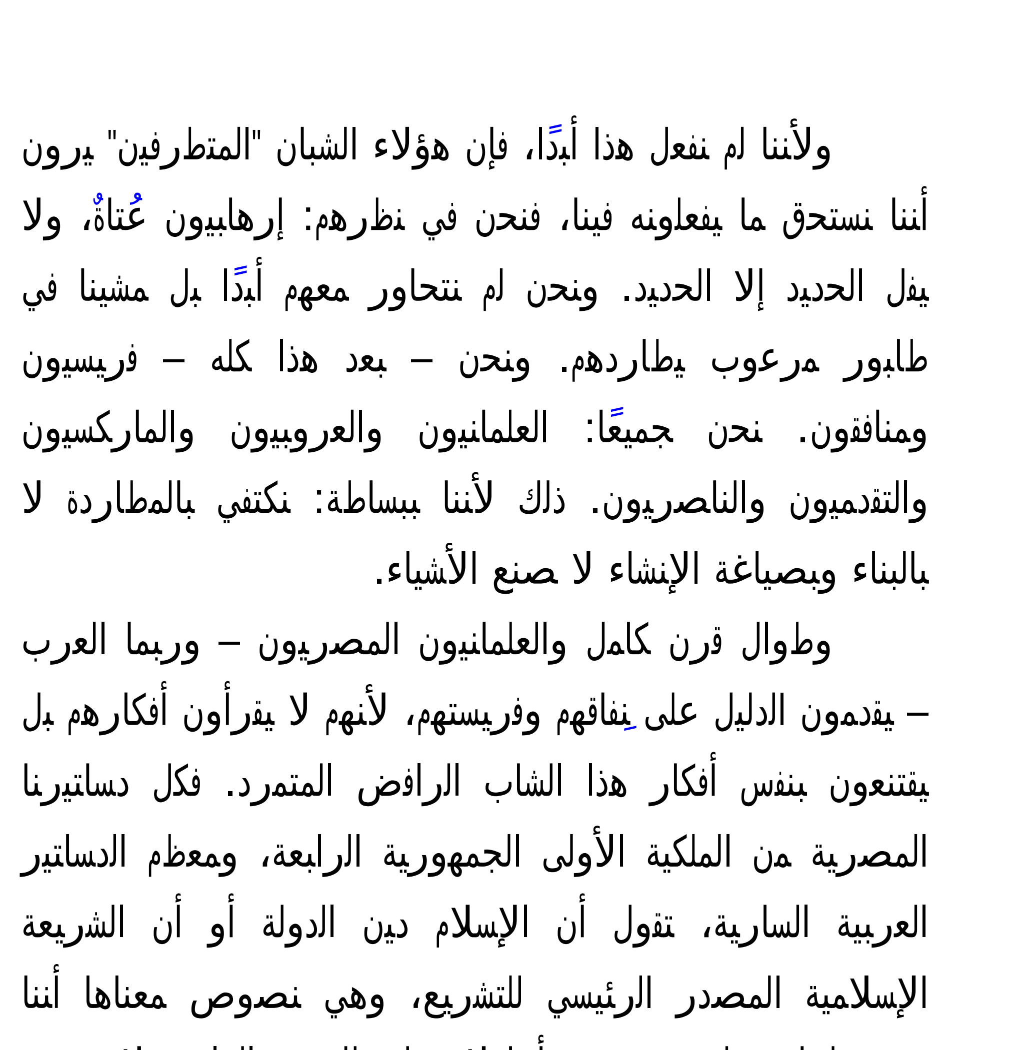
وبرغم هذا، فإن سيد قطب، كحسن البنا والهُضيبي – كان يسعى للتربية ونشر الدعوى أولاً، وبعدها يأتي الانقلاب إلا إذا اضطر للدفاع عن نفسه ضد نجوم، وهو ما أخذ به شكوى مصطفى

الذي أضاف للحكم بجاهلية المجتمع الدعوة للانسلاخ عنه، مكونًا من أتباعه "جيتو" عَصِيَ على التفاعل مع ما حوله أو فهمه أو التأثير فيه، منتظرا يوم الانقلاب، أما التيار – الأخير – الذي ينسب إليه ما جرى في خريف العام الماضي – فهو القائل بان الإسلام انتصر بالمجاهدين لا بالفقهاء، وبالسيوف لا بعلوم الكلام، هنا وصلنا إلى الصفر، فقد توارى الاجتهاد الإسلامي لحساب الحركة، وتشرنقت الحركة من جماعة واسعة إلى حلقة محدودة، ومن محاورين إلى مجاهدين، ومن حملة مصاحف إلى حملة سيوف.

أما نحن فقد ظللنا جميعًا محلك سر، كلما عبر هذا الغلو الديني عن نفسه في عمل عنيف، أربكنا العرب جميعًا: ساسة وشرطيين، حكومة ومعارضين، مفكرون ومخبرون، وزراء ثقافة ووزراء داخلية، مشهدنا الثابت في كل حلقات العنف هو: طابور يجري لاهثًا في وسط المدينة، يصيح واحد في المقدمة. حرامي. أو بعبارة أدق يقول: إرهابي، فنردد الصيحة، ويرددها كل مارٍ وكل متفرج في نافذة. أما الموضوع، فإن أحدًا لا يسأل عنه. بسبب هذا الجهل أو التجاهل فإن صورة الطابور تبدو مضحكة، فاللاهثون وراء لص فيهم لصوص، والصارخون ضد الإرهاب، يرمون بإرهاب أو يمشي في إرهاب أو يمارسون إرهابًا.

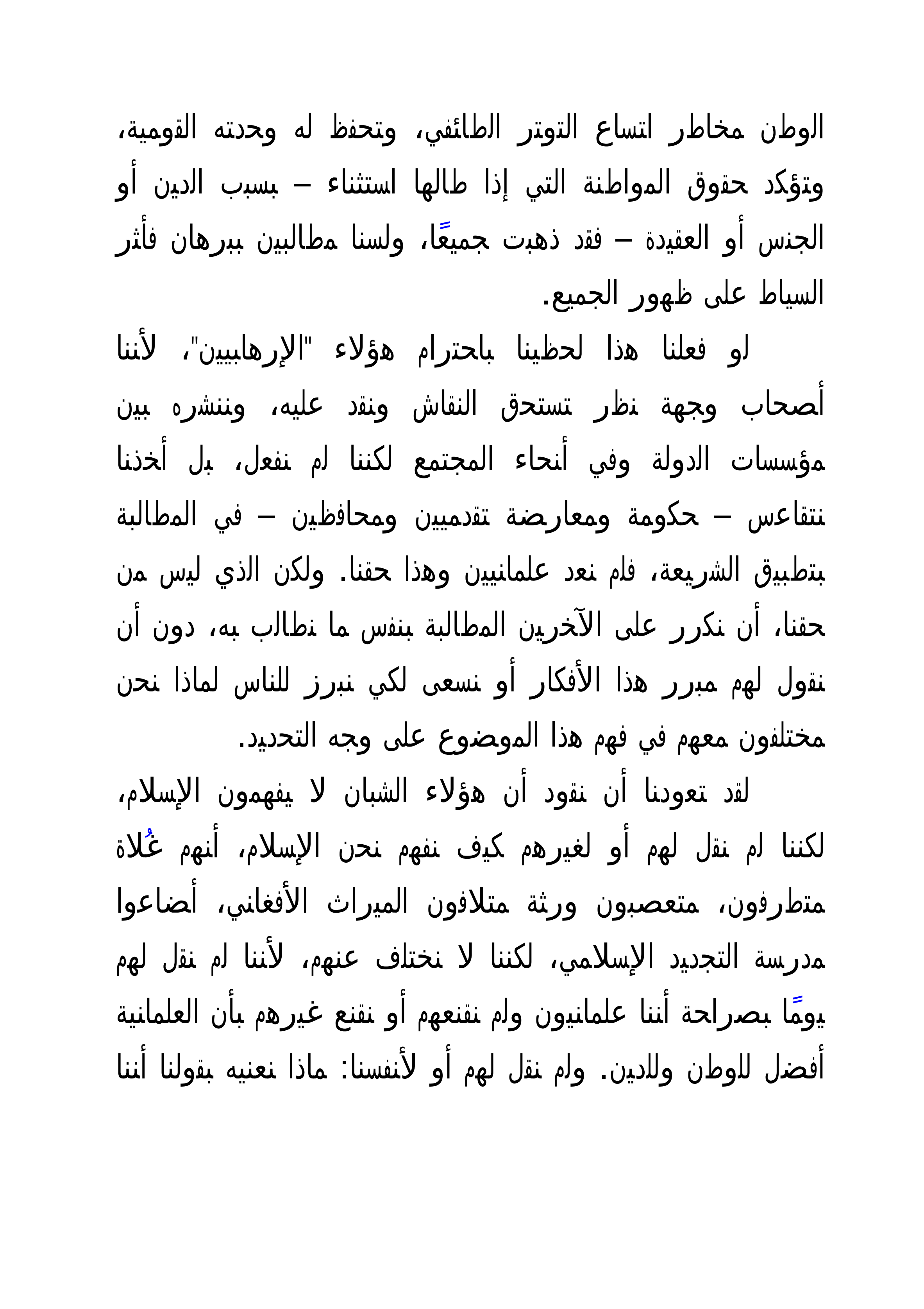
ومن الخطأ المقصود أن نتصور أن "الإرهاب" هو مجرد قنبلة يلقيها شابٌ ملتحٍ أو حليق، والصحيح أن "الإرهاب" حولنا وأمامنا وتحت أقدامنا وبين صفوف طابور اللاهث خلف "الإرهابيين"، فبعض مواد القانون فوهات بنادق موجهة إلى صدورنا، تؤثم ضحكنا وكلامنا واجتهادنا في شئون وطننا، وبعض أوضاع الاقتصاد سناكي مغروسة في ظهورنا تقهرنا فلا نستطيع أن نفكر وهناك سجون ومحارق ومعتقلات وشرطيون يملأون الهواء الذي نتنفسه، وكل ذلك عنف لا تتغير طبيعته لمجرد أن له مشروعية نظرية.

فإذا كنا مخلصين حقًا في مواجهة هذا العنف، فلننظر في طابور الصارخين لا في ظهور فرائسهم، فنسألهم: ولماذا هذا العنف وحده تطاردونه؟ ألم يئن الأوان لنكف جميعًا عن ذلك العنف الذي استمرأناه وشرعناه موادًا في القانون تؤثم الحركة والتفكير والاختيار، أو تدفعها إلى غير دروبها بالفقر والإحباط والجوع. لماذا لا نترك مائة زهرة تتفتح وألف مدرسة فكرية تتصارع، لتنال من خير وطنها ما يوازي ما تبذل من جهد في صنع الخير، ومن السلطة فيه بقدر ما تحظى من تأييد الشعب؟



ولأننا لم نفعل هذا أبدًا، فإن هؤلاء الشبان "المتطرفين" يرون أننا نستحق ما يفعلونه فينا، فنحن في نظرهم: إرهابيون عُتاةٌ، ولا يفل الحديد إلا الحديد. ونحن لم نتحاور معهم أبدًا بل مشينا في طابور مرعوب يطاردهم. ونحن – بعد هذا كله – فريسيون ومنافقون. نحن جميعًا: العلمانيون والعروبيون والماركسيون والتقدميون والناصريون. ذلك لأننا ببساطة: نكتفي بالمطاردة لا بالبناء وبصياغة الإنشاء لا صنع الأشياء.

وطوال قرن كامل والعلمانيون المصريون – وربما العرب – يقدمون الدليل على نِفاقهم وفريستهم، لأنهم لا يقرأون أفكارهم بل يقتنعون بنفس أفكار هذا الشاب الرافض المتمرد. فكل دساتيرنا المصرية من الملكية الأولى الجمهورية الرابعة، ومعظم الدساتير العربية السارية، تقول أن الإسلام دين الدولة أو أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهي نصوص معناها أننا نسعى لبناء دولة دينية، مع أننا لا نفعل ذلك في الواقع ولا نقصده فهي نصوص أملتها اعتبارات سياسية، هدفها الكيد لفرق سياسية أو الحصول على ما رضاء قوى دولية، لكن نتيجتها المؤكدة أن العلمانية المصرية عاشت طول عمرها في موقف الدفاع، لم تستطع أن تؤكد وجودها، أو تجتذب هؤلاء الشبان فتقنعهم بأنها تجنب



الوطن مخاطر اتساع التوتر الطائفي، وتحفظ له وحدته القومية، وتؤكد حقوق المواطنة التي إذا طالها استثناء – بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة – فقد ذهبت جميعًا، ولسنا مطالبين ببرهان فأثر السياط على ظهور الجميع.

لو فعلنا هذا لحظينا باحترام هؤلاء "الإرهابيين"، لأننا أصحاب وجهة نظر تستحق النقاش ونقد عليه، وننشره بين مؤسسات الدولة وفي أنحاء المجتمع لكننا لم نفعل، بل أخذنا نتقاعس – حكومة ومعارضة تقدميين ومحافظين – في المطالبة بتطبيق الشريعة، فلم نعد علمانيين وهذا حقنا. ولكن الذي ليس من حقنا، أن نكرر على الآخرين المطالبة بنفس ما نطالب به، دون أن نقول لهم مبرر هذا الأفكار أو نسعى لكي نبرز للناس لماذا نحن مختلفون معهم في فهم هذا الموضوع على وجه التحديد.

لقد تعودنا أن نقود أن هؤلاء الشبان لا يفهمون الإسلام، لكننا لم نقل لهم أو لغيرهم كيف نفهم نحن الإسلام، أنهم غُلاة متطرفون، متعصبون ورثة متلافون الميراث الأفغاني، أضاعوا مدرسة التجديد الإسلامي، لكننا لا نختلف عنهم، لأننا لم نقل لهم يومًا بصراحة أننا علمانيون ولم نقنعهم أو نقنع غيرهم بأن العلمانية أفضل للوطن وللدين. ولم نقل لهم أو لأنفسنا: ماذا نعنيه بقولنا أننا

متدينون مستنيرون. إنه يعني أن نجتهد في الدين، وأن نواصل مسيرة الأفغاني، وأن يتحول التيار الديني المسـتنير من شعار إلى حركة فكرية وحركة سياسية.. أن يصبح بناء لا مطاردة، وأشياء تصنع لا إنشاء تصاغ..

أما الذي ينبغي أن نتوقف عنه فهو ذلك العنف الذي نطارد به العنف، أما ذلك الذي ينبغي أن نغلقه فهو كتاب الاعتقال وكتاب القهر وكتاب النفاق. آنذاك نكون قد وعينا الدرس وإلا: فكل عنف وأنتم بخير.. ولو أن هذا الخير مكشوكٌ فيه.....!

(٢٨)

حوار مع محمد حسنين هيكل[١]

---

(١) نشر هذا الحوار في "الأهالي" ٢٧ أبريل ١٩٨٣ – وكان فاتحة سلسلة من الحوارات أجريتها مع "محمد حسنين هيكل"، ونشرتها "الأهالي" أيضاً، وكان الأساس الذي انطلقت منه، هي الحملة الصحفية التي واجهت الصحف الحكومية، هيكل، بسبب البدء آنذاك، في نشر كتابه المعروف "خريف الغضب" في مجموعة من الصحف الأوروبية والعربية، كان من بينها "الأهالي" "التي نشرت فصلاً يتيماً من الكتاب، عرضها لجانب كبير من الهجوم، الذي كان موجهاً أساسًا إلى هيكل، ثم أصبح كل من الطرفين – هيكل والأهالي – يتهم بالآخر،وهو ما انتهى بتهديد صريح، وجهه وزير الداخلية – آنذاك – اللواء "حسن أبو باشا"، للأهالي، بأنها سوف تتعرض للمصادرة إذا واصلت النشر، وقد فضل مجلس إدارة "الأهالي"، أن يوقف النشر، على أن يفتح باب المصادرة، حتى لا يصعب سده بعد ذلك.

ولم يكن "هيكل" قلقـًا من منع النشر، إذ كان يتوقعه، ولكنه لم يكن واثقـًا أن "الأهالي" ستدافع عن حقه في إبداء رأيه، وحق كل جانب في تناول شخصية السادات وحكمه بالنقد، وقد ظل قلقاً، حتى بعد أن اتصلت به، وأجريت معه أولى حلقات هذا الحوار، ومع أن الحملة كانت متشعبة، وشاركت فيها معظم الأقلام التي تكتب في الصحف الحكومية، وتناولت قضايا كثيرة، إلا أن "هيكل"، كما اكتشفت فيما بعد، كان يدرك بذكاء أن المهب الحقيقي للريح، ليس الغضب لذكرى الموتى أو الرثاء للوفاء الضائع، فالريح تهب بهذه القسوة، لأن الكتاب، كان ينقد بقسوة أيضاً، طريقة إدارة السادات السياسية لحرب أكتوبر، وهي المشترك الأساسي، بين عهد السادات، والعهد الذي خلفه.

وكنت قد أعددت هذه الحوارات للنشر في كتيب مستقل، بعد قليل من نشرها، لأهميتها في إضاءة بعض جوانب عهد السادات، ولأنها تتضمن وثائق لم يسبق نشرها، ولا يجوز أن تتوه في بطون الدوريات، وربما تكون العقبات التي حالت

زوابع التحريض على "خريف الغضب"

دهشت حين استقبلني "محمد حسنين هيكل" بابتسامة واسعة، وبدا لي الهدوء الذي يسود غرفة مكتبه متناقضًا تمامًا مع زوابع التحريض على كتابه "خريف الغضب"، التي هبت من صحف الحكومة طوال ما يقرب من أسبوعين، صدرت خلالهما مئات البلاغات العسكرية ضد الكاتب وكتابه، والبقية تأتي..

قال ردًا على ملاحظتي:

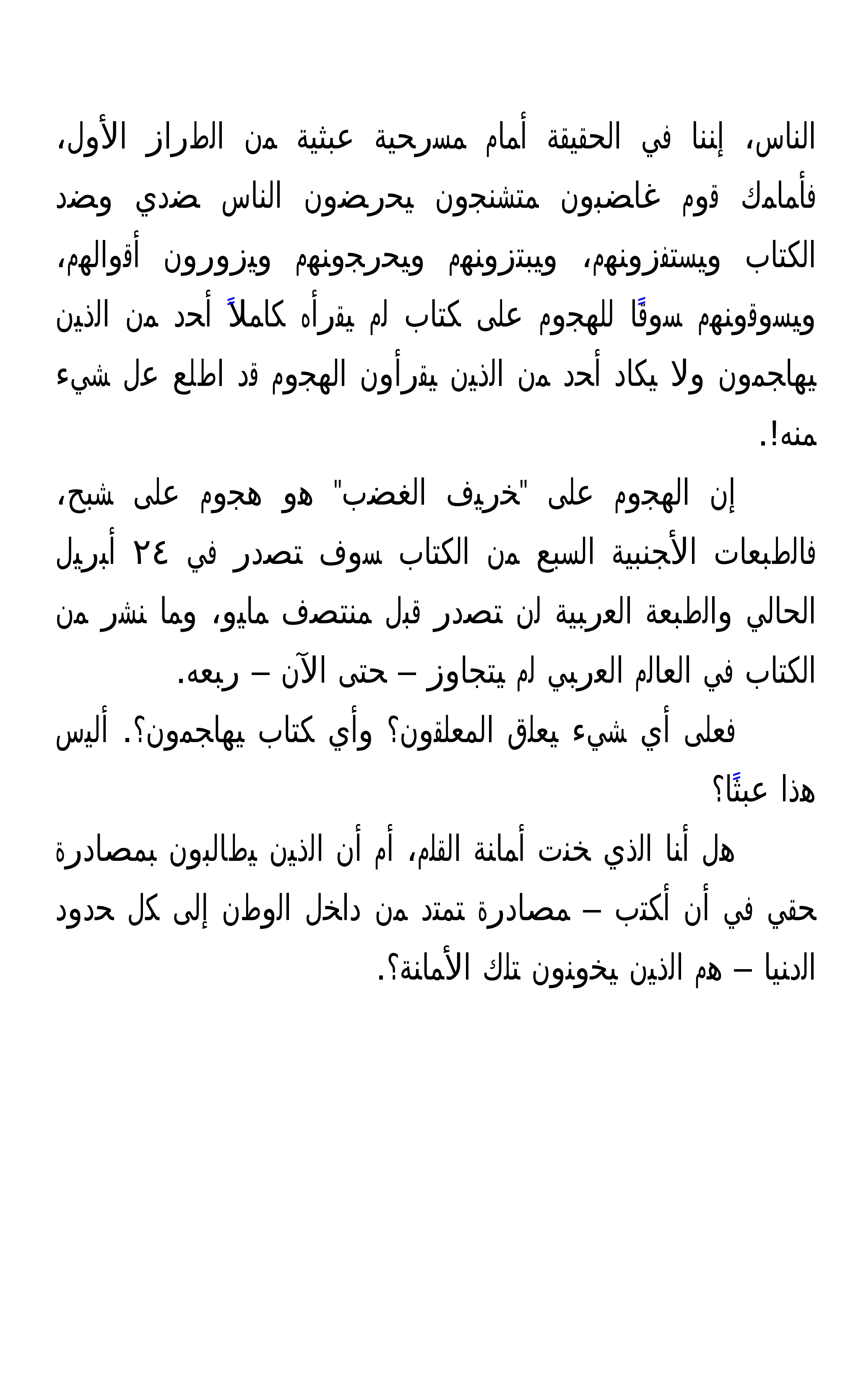
- إن ما نشر من هجوم على "خريف الغضب" في مصر وحدها، يوازي حتى الآن ثلاثة أمثال حجمه، وأتنبأ أن الحملة ستستمر وتتصاعد إلى أن تصل إلى عشرين مثل حجم الكتاب!.

قلت: يبدو أن ابتسامتك أقوى من الزوابع؟!

قال محمد حسنين هيكل:

- الواقع ألا زوابع هناك، فهي موجودة فقط في رؤوس الغاضبين والمحرضين والصاخبين، وأعتقد أن منظرهم غريب أمام

دون نشر الكتيب في حينه، صاحبة فضل في إبقاء هذه الحوارات، حتى تدرك كتابها المناسب، لارتباطها بموضوعه، ولأنها تصب في محاوره الأساسية.

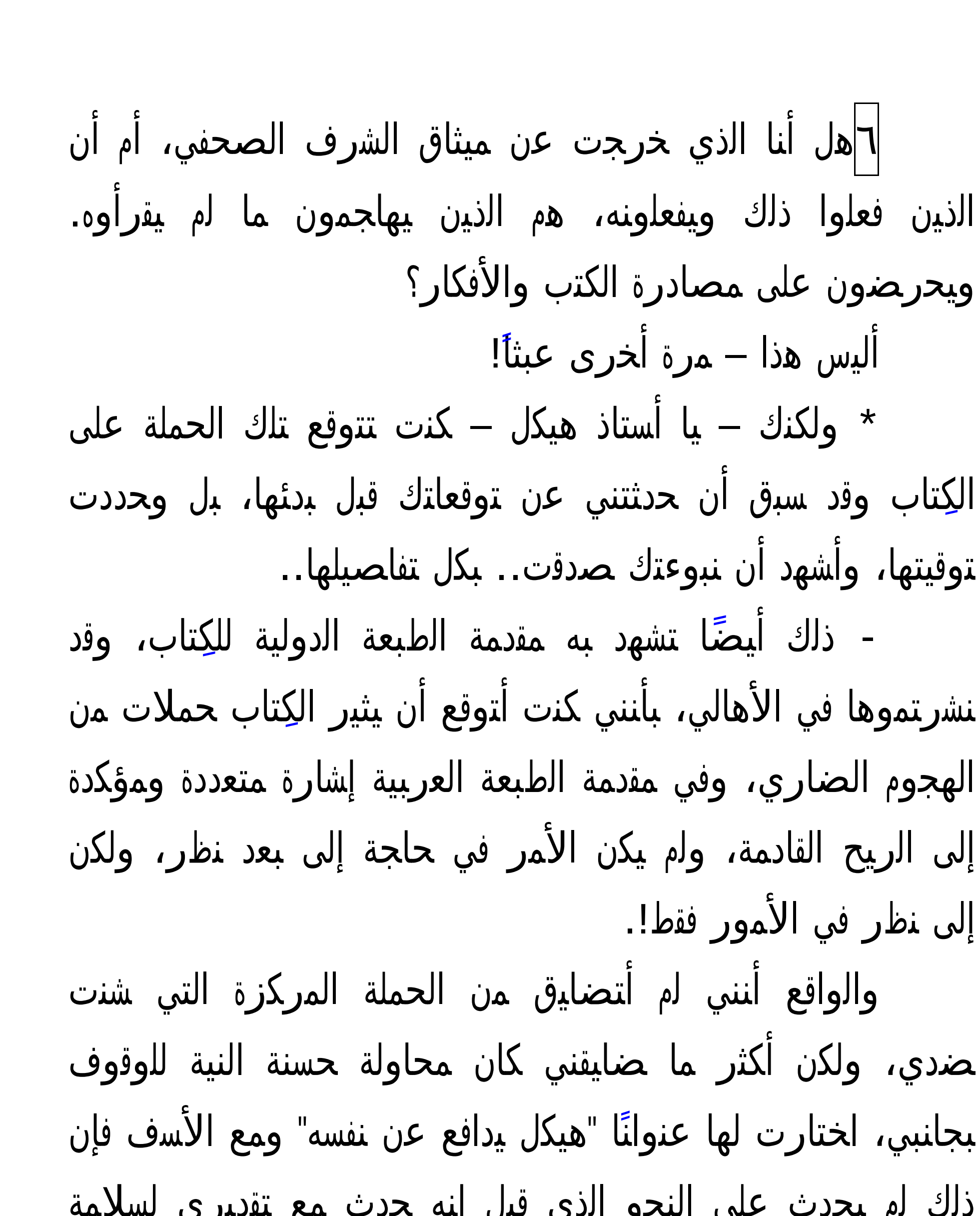


الناس، إننا في الحقيقة أمام مسرحية عبثية من الطراز الأول، فأمامك قوم غاضبون متشنجون يحرضون الناس ضدي وضد الكتاب ويستفزونهم، ويبتزونهم ويحرجونهم ويزورون أقوالهم، ويسوقونهم سوقًا للهجوم على كتاب لم يقرأه كاملاً أحد من الذين يهاجمون ولا يكاد أحد من الذين يقرأون الهجوم قد اطلع عل شيء منه!.

إن الهجوم على "خريف الغضب" هو هجوم على شبح، فالطبعات الأجنبية السبع من الكتاب سوف تصدر في ٢٤ أبريل الحالي والطبعة العربية لن تصدر قبل منتصف مايو، وما نشر من الكتاب في العالم العربي لم يتجاوز – حتى الآن – ربعه.

فعلى أي شيء يعلق المعلقون؟ وأي كتاب يهاجمون؟. أليس هذا عبثًا؟

هل أنا الذي خنت أمانة القلم، أم أن الذين يطالبون بمصادرة حقي في أن أكتب – مصادرة تمتد من داخل الوطن إلى كل حدود الدنيا – هم الذين يخونون تلك الأمانة؟.

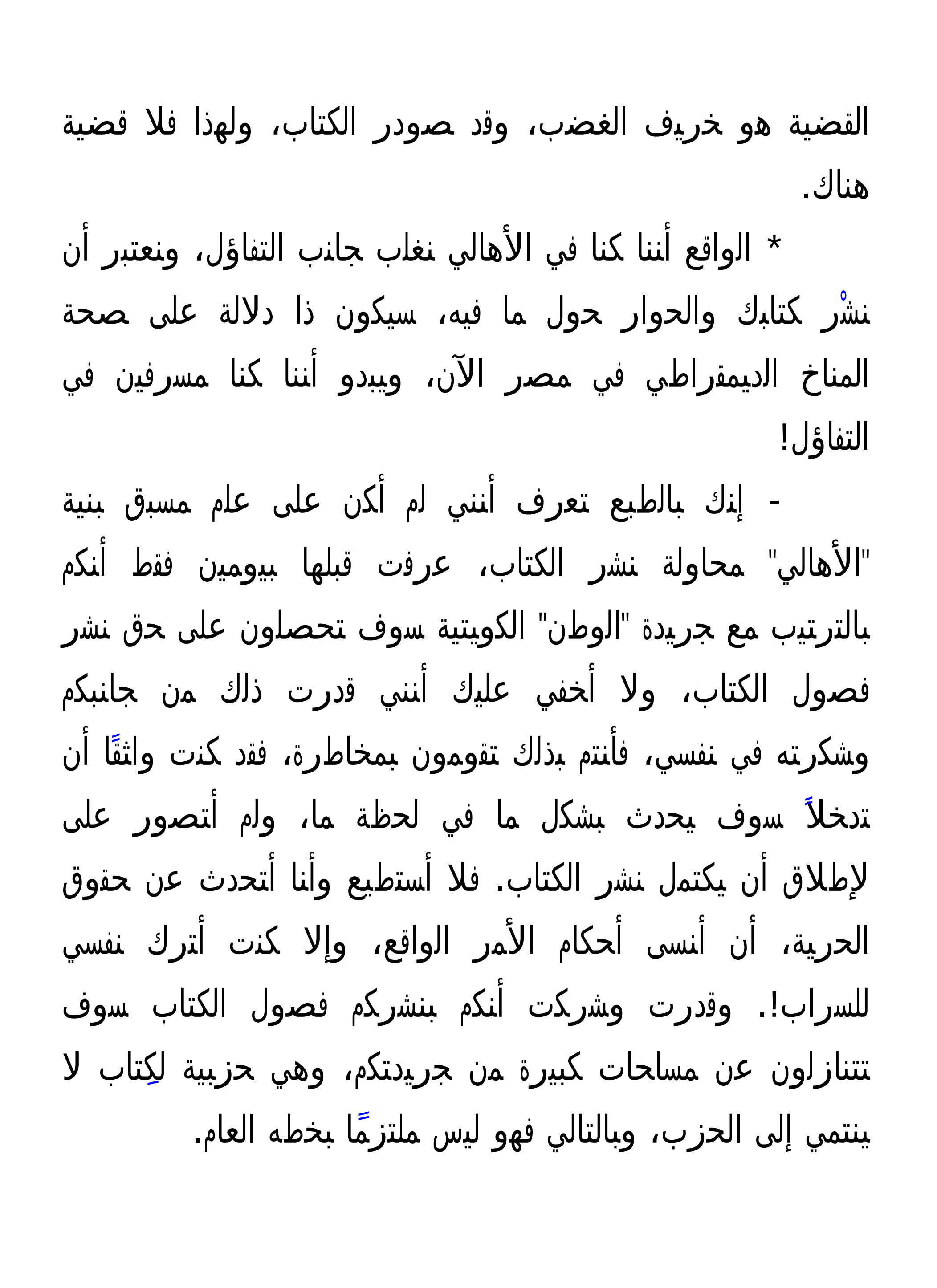

٦هل أنا الذي خرجت عن ميثاق الشرف الصحفي، أم أن الذين فعلوا ذلك ويفعلونه، هم الذين يهاجمون ما لم يقرأوه. ويحرضون على مصادرة الكتب والأفكار؟

أليس هذا – مرة أخرى عبثاً!

* ولكنك – يا أستاذ هيكل – كنت تتوقع تلك الحملة على الكِتاب وقد سبق أن حدثتني عن توقعاتك قبل بدئها، بل وحددت توقيتها، وأشهد أن نبوءتك صدقت.. بكل تفاصيلها..

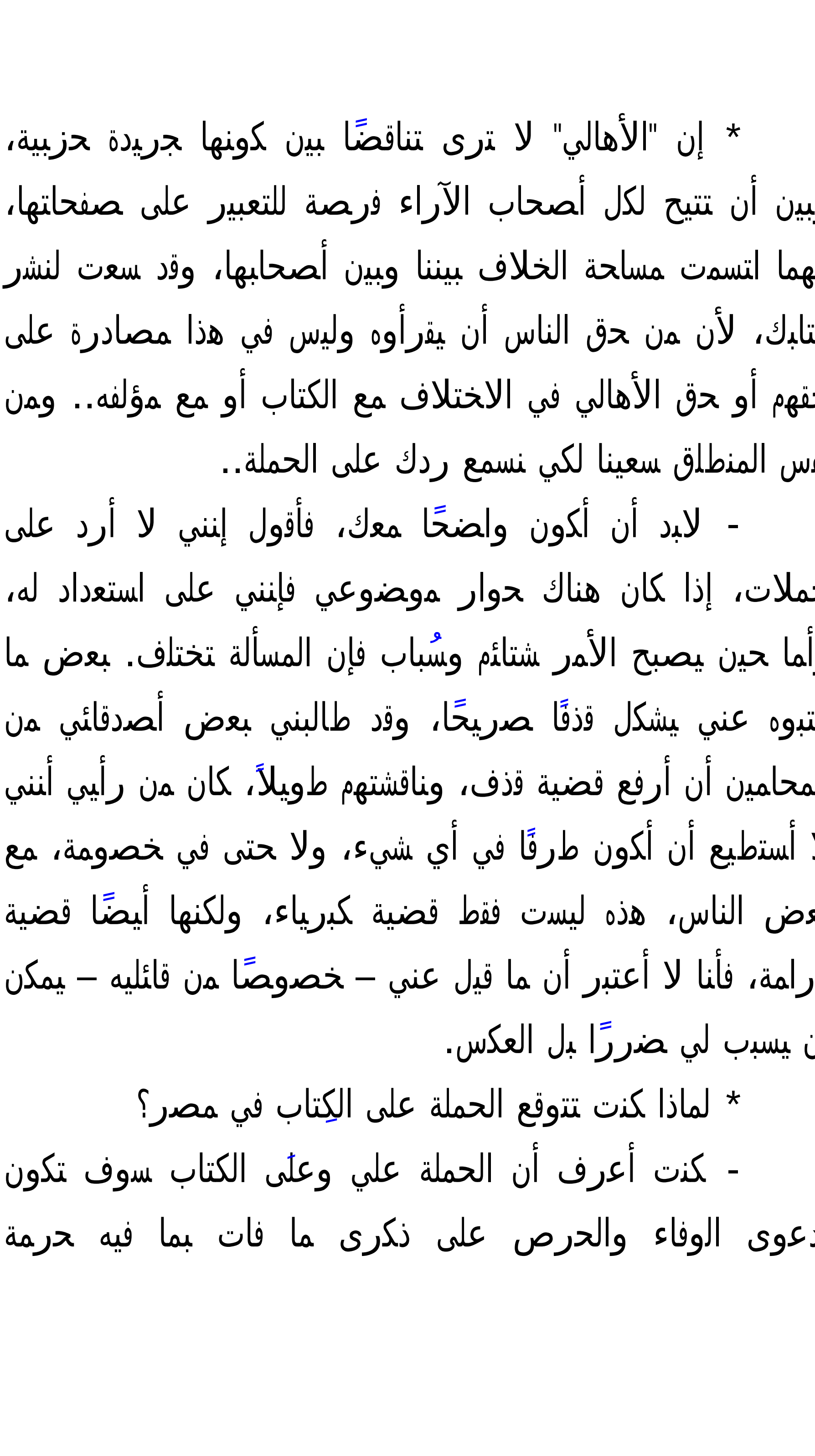
- ذلك أيضًا تشهد به مقدمة الطبعة الدولية للكِتاب، وقد نشرتموها في الأهالي، بأنني كنت أتوقع أن يثير الكِتاب حملات من الهجوم الضاري، وفي مقدمة الطبعة العربية إشارة متعددة ومؤكدة إلى الريح القادمة، ولم يكن الأمر في حاجة إلى بعد نظر، ولكن إلى نظر في الأمور فقط!.

والواقع أنني لم أتضايق من الحملة المركزة التي شنت ضدي، ولكن أكثر ما ضايقني كان محاولة حسنة النية للوقوف بجانبي، اختارت لها عنوانًا "هيكل يدافع عن نفسه" ومع الأسف فإن ذلك لم يحدث على النحو الذي قيل إنه حدث مع تقديري لسلامة دوافع القائلين، فلست في حاجة للدفاع عن نفسي، لأن موضوع


القضية هو خريف الغضب، وقد صدور الكتاب، ولهذا فلا قضية هناك.

* الواقع أننا كنا في الأهالي نغلب جانب التفاؤل، ونعتبر أن نشْر كتابك والحوار حول ما فيه، سيكون ذا دلالة على صحة المناخ الديمقراطي في مصر الآن، ويبدو أننا كنا مسرفين في التفاؤل!

- إنك بالطبع تعرف أنني لم أكن على علم مسبق بنية "الأهالي" محاولة نشر الكتاب، عرفت قبلها بيومين فقط أنكم بالترتيب مع جريدة "الوطن" الكويتية سوف تحصلون على حق نشر فصول الكتاب، ولا أخفي عليك أنني قدرت ذلك من جانبكم وشكرته في نفسي، فأنتم بذلك تقومون بمخاطرة، فقد كنت واثقًا أن تدخلاً سوف يحدث بشكل ما في لحظة ما، ولم أتصور على لإطلاق أن يكتمل نشر الكتاب. فلا أستطيع وأنا أتحدث عن حقوق الحرية، أن أنسى أحكام الأمر الواقع، وإلا كنت أترك نفسي للسراب!. وقدرت وشركت أنكم بنشركم فصول الكتاب سوف تتنازلون عن مساحات كبيرة من جريدتكم، وهي حزبية لِكتاب لا ينتمي إلى الحزب، وبالتالي فهو ليس ملتزمًا بخطه العام.



* إن "الأهالي" لا ترى تناقضًا بين كونها جريدة حزبية، وبين أن تتيح لكل أصحاب الآراء فرصة للتعبير على صفحاتها، مهما اتسمت مساحة الخلاف بيننا وبين أصحابها، وقد سعت لنشر كتابك، لأن من حق الناس أن يقرأوه وليس في هذا مصادرة على حقهم أو حق الأهالي في الاختلاف مع الكتاب أو مع مؤلفه.. ومن نفس المنطلق سعينا لكي نسمع ردك على الحملة..

- لابد أن أكون واضحًا معك، فأقول إنني لا أرد على حملات، إذا كان هناك حوار موضوعي فإنني على استعداد له، وأما حين يصبح الأمر شتائم وسُباب فإن المسألة تختلف. بعض ما كتبوه عني يشكل قذفًا صريحًا، وقد طالبني بعض أصدقائي من المحامين أن أرفع قضية قذف، وناقشتهم طويلاً، كان من رأيي أنني لا أستطيع أن أكون طرفًا في أي شيء، ولا حتى في خصومة، مع بعض الناس، هذه ليست فقط قضية كبرياء، ولكنها أيضًا قضية كرامة، فأنا لا أعتبر أن ما قيل عني – خصوصًا من قائليه – يمكن أن يسبب لي ضررًا بل العكس.

* لماذا كنت تتوقع الحملة على الكِتاب في مصر؟

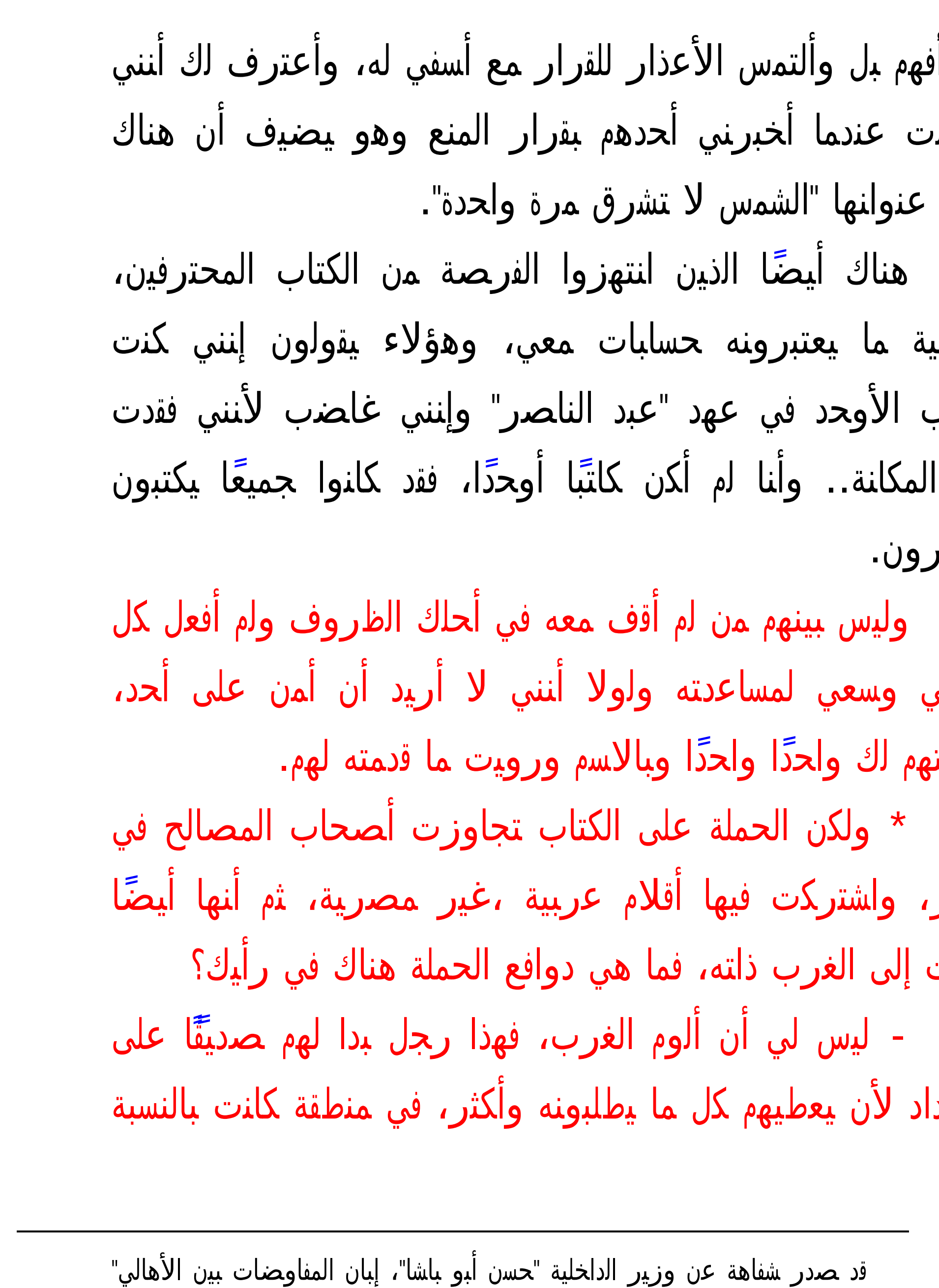
- كنت أعرف أن الحملة علي وعلَى الكتاب سوف تكون بدعوى الوفاء والحرص على ذكرى ما فات بما فيه حرمة

الأموات، وهو ادعاء حق يراد به باطل، الحقيقة أن هناك مصالح وأقدار ومقادير تريد أن تحافظ على نفسها وليس على "أنور السادات". أمس فقط رآني مواطن مصري بسيط وأقبل علي مشجعًا يقول لي: لا تخف من أحد. الحقيقة كلها ظاهرة أمام الناس. الحقيقة في القفص....... وكلنا نراها في "عصمت السادات"، ولا نحتاج إلى غير ذلك إلى شيء.. إن ما قاله هذا المواطن البسيط لي، هو الحق مقطرًا وصافيًا، فحيثيات الحكم التي أصدرها قاضٍ نزيه صنع بها تاريخًا جديدًا في القضاء، وحول قانونًا أريد به أصلاً أن يكون أداة بطش، فجعل منه باب عدل، أوضح وأصرح من أي شيء يمكن أن يقوله كِتاب أكتبه أنا أو يكتبه غيري من الناس.

إن حيثيات الحكم حسمت في منطق عصر بأكمله، لكن بقايا القوى والجماعات المستفيدة من ذلك العهد لا تزال تحارب معركة بقائها. وأظن أن ما قلته في "خريف الغضب" يمس كثيرًا من النقط الحساسة بالنسبة لهذه القوى والجماعات، وحين علمت بقرار مصادرة "خريف الغضب" لأسباب أمن(١) فإنني كنت على استعداد

---

(١) ثبت فيما بعد، أن قرار مصادرة "خريف الغضب" لم يصدر على الإطلاق، وكان عبد العزيز محمد المحامي، قد طعن أمام القضاء الإداري، على قرار مصادرة الكتاب، وعجز محامي الحكومة عن أن يقدم أي قرار بمصادرة الكتاب، وهكذا تم توزيعه في السوق المصرية في ربيع ١٩٨٥. وكان القول بأن الكتاب قد صودر،



لأن أفهم بل وألتمس الأعذار للقرار مع أسفي له، وأعترف لك أنني ابتسمت عندما أخبرني أحدهم بقرار المنع وهو يضيف أن هناك قصة عنوانها "الشمس لا تشرق مرة واحدة".

هناك أيضًا الذين انتهزوا الفرصة من الكتاب المحترفين، لتصفية ما يعتبرونه حسابات معي، وهؤلاء يقولون إنني كنت الكاتب الأوحد في عهد "عبد الناصر" وإنني غاضب لأنني فقدت هذه المكانة.. وأنا لم أكن كاتبًا أوحدًا، فقد كانوا جميعًا يكتبون وينشرون.

وليس بينهم من لم أقف معه في أحلك الظروف ولم أفعل كل ما في وسعي لمساعدته ولولا أنني لا أريد أن أمن على أحد، لذكرتهم لك واحدًا واحدًا وبالاسم ورويت ما قدمته لهم.

* ولكن الحملة على الكتاب تجاوزت أصحاب المصالح في مصر، واشتركت فيها أقلام عربية ،غير مصرية، ثم أنها أيضًا انتقلت إلى الغرب ذاته، فما هي دوافع الحملة هناك في رأيك؟

- ليس لي أن ألوم الغرب، فهذا رجل بدا لهم صديقًا على استعداد لأن يعطيهم كل ما يطلبونه وأكثر، في منطقة كانت بالنسبة

قد صدر شفاهة عن وزير الداخلية "حسن أبو باشا"، إبان المفاوضات بين الأهالي والحكومة على نشره.

لهم مصدر خطر وقلاقل، وعندما سلمت مخطوطة كتاب "خريف الغضب" لمجموعة الناشرين الدوليين التي تملك حقوق نشر كُتبي، قلت لهم: إن هذا الكتاب سوف يكون صدمة للقراء في الغرب، وأنني أتوقع أن تكون التعليقات عليه شديدة، ونبهتهم إلى أن الناشرين الأمريكيين قد يجدون صعوبة في نشره، لأنه يحمل الولايات المتحدة الأمريكية ووسائل الإعلام فيها بالذات، جزءًا كبيرًا من الظروف التي أدت بالسادات إلى النهاية المأساوية التي انتهى إليها. وقد ظللت أتابع باهتمام لم أشعر به من قبل حركة التعاقدات على هذا الكتاب الجديد في اللغات المختلفة في الغرب. وحين عرفت أن إحدى كبريات دور النشر الأمريكية وهي "راندوم هاوس" قد سارعت إلى الحصول على حقوق الكتاب فلقد أحسست أن الاعتبارات المهنية غلبت على الانطباعات الغريزية..

والواقع أن هناك فارقًا بين تناول الصحف الأمريكية للكتاب، وتناول الصحف الرسمية المصرية له. فالقارئ الأمريكي يقرأ الكتاب في الوقت الذي يقرأ النقد له. والذين نقدوا الكتاب في الصحف الأمريكية، وافقوني على بعض ما فيه واختلفوا معي على بعضه الآخر، إن مجلة "نيوزويك" الأمريكية مثلاً، خصصت للكتاب كل المساحة المخصصة لباب الكتب، وهذا دليل على تقديرها

لأهميته، وفي مناقشته قالت أنها لا تختلف معي في أن السادات كان كسولاً، وأن حكمه كان فاسدًا، ولكنها ترى أنه رجل عظيم لأنه كان رجل سلام!. والغريب أن الصحف المصرية التي تنقل ردود أفعال الصحف الأمريكية، قد نقلت ما اختلفت فيه مع النيوزويك، ولم تنقل لقرائها طبعًا ما اتفقت فيه معي من آرائي في السادات!.

* هل تعتقد أن الأمريكيين الذين يصفقون لأنور السادات في الغرب، ويهاجمون الكِتاب، مخلصين حقًا لذكراه؟.

- إن الأمريكيين لا يخدعون أنفسهم في الحقيقة، إنهم كانوا يعرفون ماذا يريدون منه، وقد أخذوا ما أرادوا، أما رأيهم فيه فأمامك تعليق النيوزويك والغريب أن بعض الذين هاجموني يزعمون أنني قلت أن السادات كان بهلوانًا، لكني لست قائل هذا الوصف، ولكنه "هنري كيسنجر" ولماذا نذهب بعيدًا، دعني أقرأ لك هذه الفقرة من مذكرات "ريجينو برجنسكي" الذي كان مستشارًا للأمن القومي مع الرئيس السابق "جيمي كارتر" النجم الآخر في ثالوث كامب ديفيد..

<u>يقول برجنيسكي بالحرف في هذه الفقرة:</u>

- "بين كل الساسة الأجانب الذين تعامل معهم كارتر، فإن السادات كان أقربهم إليه. كان حبًا من أول لحظة بين الطرفين،

وليس هناك أدنى شك في أن كارتر كان مهتمًا بهذا المصري الطائش والمندفع، الذي كان يمثل خصالاً أبعد ما تكون عن خصال كارتر الذي كان قوي السيطرة على نفسه، وذا عقل أدق من جهاز الكمبيوتر، وكثيرًا ما جلسنا معًا، وكارتر وأنا، نضحك سويًا على التناقضات التي تكشف عدم صحة أقوال السادات، وكذلك على تصوراته الجامحة،ولكننا مع ذلك كنا نُعجب بجرأته ورؤيته التاريخية المبالغة في تصورات العظمة. وفي لقاء بيني وبين السادات، صفق الرئيس المصري فجاؤوه بنموذج للكرة الأرضية وضعه في وسط غرفة بيته وكنا نجلس فيها، وأمسك بمؤشر وراح يعطيني درسًا فيما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية الأمريكية، وكانت وصفاته جديرة بأن تجعل "تيودور روزفلت" – أشهر الرؤساء الاستعماريين – يبدو وكأنه حَمَلٌ وديع.

هذا ما قاله "بريجنسكي" عن السادات.. وأظنه إجابة كافية على سؤالك!

* ننتقل الآن من الحملة الغربية إلى الحملة العربية.. وكانت طلقة البدء فيها البيان الذي أصدرته جريدة "الشرق الأوسط" وأعلنت به توقفًا عن النشر، فما هي الحكاية بالضبط؟

- أنا في الواقع لم أكن طرفًا في أي تعاقد مع جريدة "الشرق الأوسط" ولا مع أي جريدة أخرى عربية أو أجنبية، فأنا أتعاقد مع مجموعة الناشرين الدوليين الذين ينشرون كُتبي وأعطيهم كل حقوق الطبع والنشر، بما في ذلك النشر في الصحف والإعداد الإذاعي والتلفزيوني، وبكل اللغات، وأنا أفعل ذلك لأنني لا أستطيع من حيث الجهد أو الوقت أن أتابع عملية طبع ونشر وتوزيع وحسابات كتبي في بلاد بعيدة في أنحاء العالم وأنا أشترط فقط ألا تباع لي حقوق نشر في إسرائيل، وألا تباع لي حقوق نشر في أي دولة عربية بينها وبين مصر نزاع، وبالتالي فإن العقد يمنع الناشر من أن يبيع لي حقوق نشر في ليبيا مثلاً أو غيرها، درءًا لحساسيات أعرفها، وأعترف أنني أشترط ذلك وأنا خَجِلٌ، وبالنسبة لخريف الغضب فإن حقوق نشر الطبعة العربية منه في كتاب وفي الصحف قد اشتراها ناشر لبناني من الناشـرين الدوليين، و"الشـرق الأوسط" اشترت الحقوق منه.

وقد دهشت حين علمت من الناشر أن "الشرق الأوسط" قد طاردته لتحصل على حقوق النشـر، لأن الكتاب يضم نقدًا كثيرًا للسياسة السعودية، ومع أن هناك ما اتفق معه في السياسة السعودية، إلا أن الكتاب يتعرض بالنقد لبعض هذه السياسات وأنا

أعلم أن "الشرق الأوسط" صحيفة مملوكة لشخصيات سعودية رسمية..

* يقولون أنك لعبت معهم لعبة القط والفأر.....؟!

- أنا لم أناقش أحدًا منهم في حديث عن "خريف الغضب". وحين زارني أحد ناشري "الشرق الأوسط" في فبراير ١٩٨٢ بفندق في لندن، وطلب مني أن أكتب لهم مقالات أسبوعية، اعتذرت وقلت له أنني – إذا كتبت في صحفيتهم – فسوف أفقد حريتي في الكتابة عن سياسات السعودية، وكنت أعلم من السيد "كمال أدهم" نفسه – وهو رجل ذكي – أنه كان المالك الأكبر لأسهم شركة الشرق الأوسط، قبل أن يبيع نصيبه للأمير "سلمان"، ومع اعترافي باستنارة الأمير سلمان، إلا أن الجريدة تظل في النهاية جريدة سعودية رسمية، وأنا لا أخدع نفسي.. وقلت له: أنا على أي حال لا أتعاقد الآن على كتابة مقالات في أي جريدة وقد توقفت عن كتابة مقالات في العالم العربي منذ يناير ١٩٨٠ وإذا كتبت فسوف أكتب في "الوطن" الكويتية، ولأن الرئيس السادات مارس ضغطًا رسميًا قويًا عليهم لكي يمنعهم من نشر كتاباتي، ولكنهم رفضوا كل الضغوط.. وهو يجعلني أشعر بأن هناك ارتباطًا أدبيًا بيني وبينهم: أي لعبة إذن لعبتها مع الشرق الأوسـط؟ لقد كنت أستطيع أن أفهم توقفهم

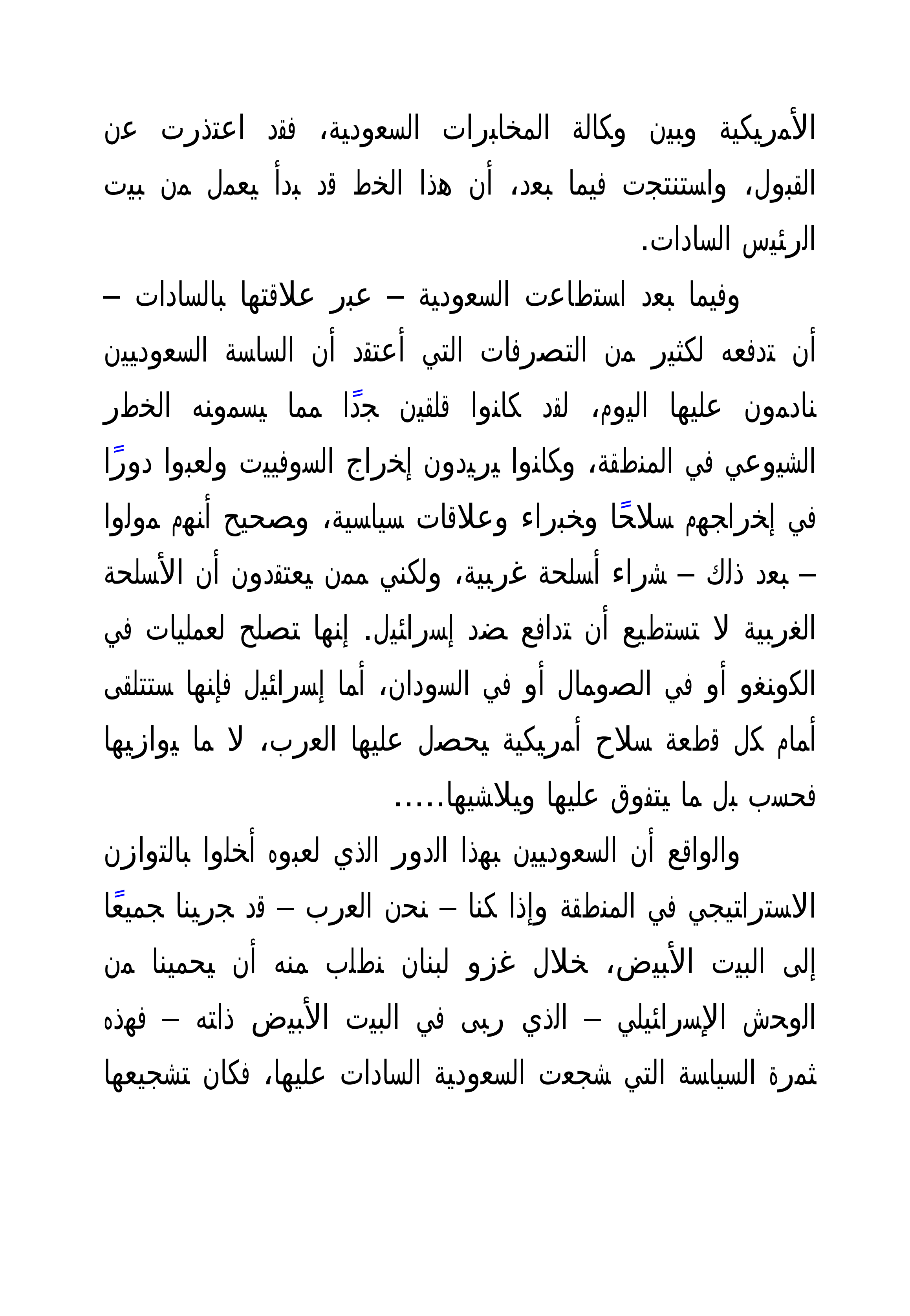
عن النشر فهذا حقهم، أما ما يدعو للاستغراب فهي الأسـباب غير الحقيقية التي أذاعوها تبريرًا للتوقف، إنهم يقولون أنهم توقفوا عن النشر لأن في الكتاب تطاولاً على أموات وخروجًا على أخلاق، ومما أدهشـني في "الشرق الأوسط" أنها نشرت الفصول الأولى عن حياة السادات وهي التي يتهمها البعض بالتطاول على الأموات، ثم توقفت عن النشر حين بدأت أتحدث عن دور السعودية في حياة السادات.

* ما هو بالتحديد الدور الذي لعبه السعوديون في حياة السادات على النحو الذي عرضته في "خريف الغضب"...؟

- الكتاب يقدم عرضًا للدور السعودي في تحويل مسار قضية الشرق الأوسط وهو دور نسج من علاقة شخصية نشأت بين الرئيس "السادات" إبان كان سكرتيرًا عامًا للمؤتمر الإسلامي، وبين السيد "كمال أدهم" صهر الأمير "فيصل آل سعود" – الذي أصبح ملكًا فيما بعد – وقد التقى به "السادات" في حفل عشاء في منزل المطرب المشهور "فريد الأطرش"، وقد أصبح "كمال أدهم: بعد ذلك صهرًا للملك ومديرًا للمخابرات السعودية، وظلت علاقته بالسيد أدهم تنمو، حتى أن جريدة "الواشنطن بوست" نشرت مقالاً في صفحتها الأولى نشر وفي حياة السادات، بقلم مدير تحريرها الحالي

"جيم هوجلاند"، قال فيها أن "السيد كمال أدهم" كان يدفع مرتبًا شهريًا للرئيس "السادات" طوال الستينيات، وهي واقعة، لم ينفها "السادات" في حياته، ولم يعلق عليها، بل استقبل كاتبها فيما بعد وأدلى له بأحاديث.. وعندما أصبح الرئيس "السادات" رئيسًا للجمهورية كان "كمال أدهم" من أكثر الناس ترددًا عليه، وصلة به، وكان يركز أمامه على مدى الجهود التي تبذلها السعودية لشد اهتمام الولايات المتحدة إلى حل قضية الشرق الأوسط، لكنهم كانوا يصطدمون دائمًا بمشكلة الوجود السوفيتي في مصر، وقد شرح الرئيس "السادات" لكمال أدهم اضطراره للاعتماد على الروس طالما أن الأمريكيين ماضون في تزويد إسرائيل بالسلاح، وكاشفه الرئيس السادات بأنه مستعد لطرد السوفيت إذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب..

وأذكر أن السيد "كمال أدهم" حدثني عام ١٩٧١ عن ضرورة الترتيب لتنسيق وثيق بين "الملك فيصل" و "الرئيس السادات"، وأدهشني حين قال أن الرئيس السادات يرغب في أن يكون هناك اتصال مباشر عن طريق أجهزة خاصة توضع في بيتي وفي بيت كمال أدهم، لنكون نحن الاثنين قناة اتصال بين الرجلين الرئيس والملك، ولما كنت أعلم بالصلة بين وكالة المخابرات



الأمريكية وبين وكالة المخابرات السعودية، فقد اعتذرت عن القبول، واستنتجت فيما بعد، أن هذا الخط قد بدأ يعمل من بيت الرئيس السادات.

وفيما بعد استطاعت السعودية – عبر علاقتها بالسادات – أن تدفعه لكثير من التصرفات التي أعتقد أن الساسة السعوديين نادمون عليها اليوم، لقد كانوا قلقين جدًا مما يسمونه الخطر الشيوعي في المنطقة، وكانوا يريدون إخراج السوفييت ولعبوا دورًا في إخراجهم سلاحًا وخبراء وعلاقات سياسية، وصحيح أنهم مولوا – بعد ذلك – شراء أسلحة غربية، ولكني ممن يعتقدون أن الأسلحة الغربية لا تستطيع أن تدافع ضد إسرائيل. إنها تصلح لعمليات في الكونغو أو في الصومال أو في السودان، أما إسرائيل فإنها ستتلقى أمام كل قطعة سلاح أمريكية يحصل عليها العرب، لا ما يوازيها فحسب بل ما يتفوق عليها ويلاشيها.....

والواقع أن السعوديين بهذا الدور الذي لعبوه أخلوا بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وإذا كنا – نحن العرب – قد جرينا جميعًا إلى البيت الأبيض، خلال غزو لبنان نطالب منه أن يحمينا من الوحش الإسرائيلي – الذي ربى في البيت الأبيض ذاته – فهذه ثمرة السياسة التي شجعت السعودية السادات عليها، فكان تشجيعها

بعض ما دفعه إلى الطريق الوعر الذي انتهى بمنصة العرض في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

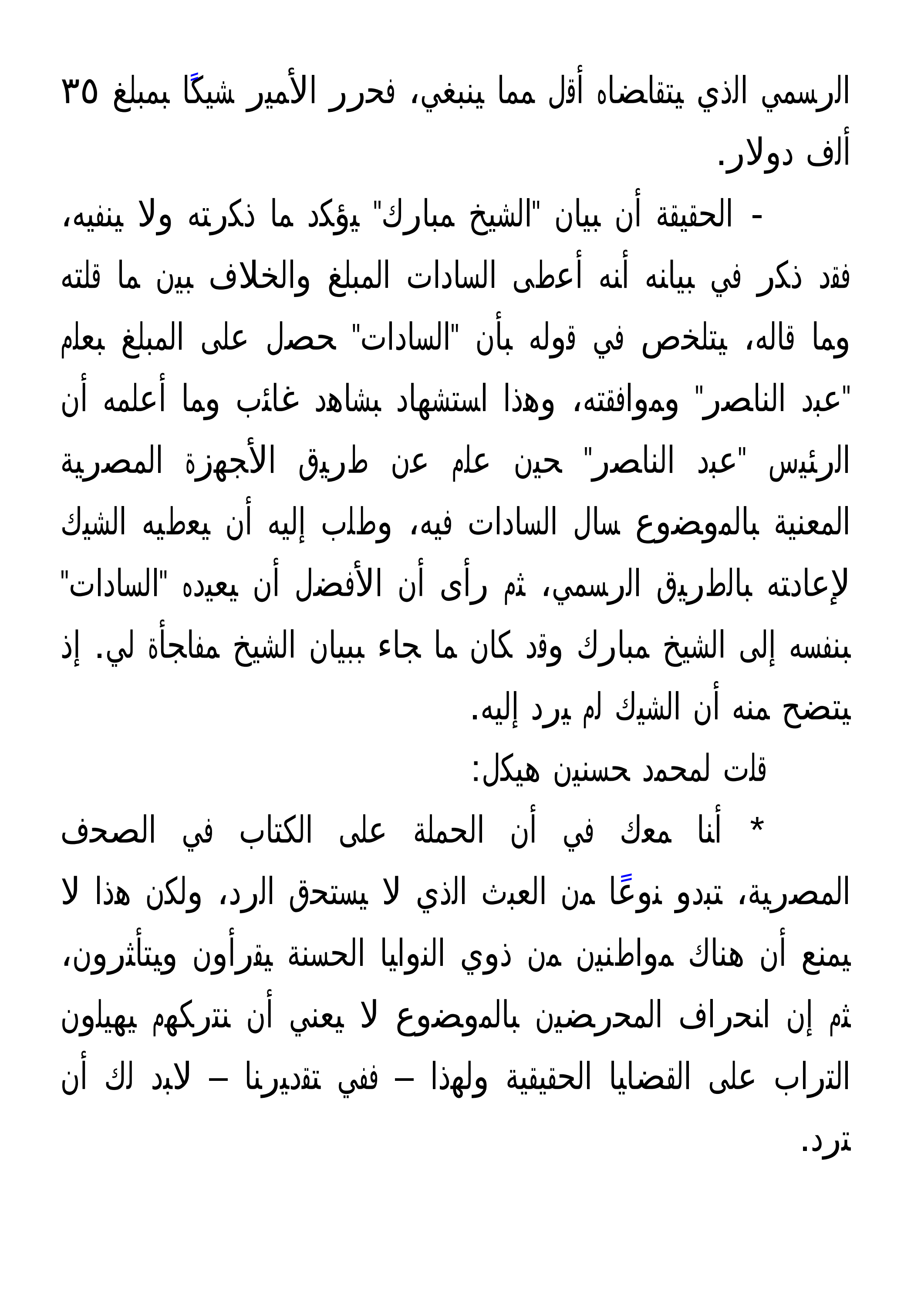
وهذا التحليل لدور السعودية في دفع السادات إلى المنطقة الأمريكية، هو الذي جعل الشرق الأوسط تتوقف عن نشر "خريف الغضب" وهذا حقها لا أنازعها فيه ولم تكن في حاجة إلى تبريره بدعاوى عن الأخلاق وتقاليد النشر. ذلك أنها لم توقف النشر دفاعًا عن القيم التي لم أهدرها، بل حرصًا على مصالح لا شأن لي بها.

* تقول "الشرق الأوسط" أنها لا تريد أن تروج لك...!!

ضحك محمد حسنين هيكل وقال:

- مع تقديري الشديد فأنا أتصور أنني الذي استُخدِمتُ للترويج للشرق الأوسط، حتى في منع النشر. ومقالاتي تنشر في الصنداي تايمز التي تصدر في ذات المدينة التي تصدر فيها الشرق الأوسط، وتوزع على ٢ مليون قارئ فلست في حاجة إذن إلى من يروج لي.

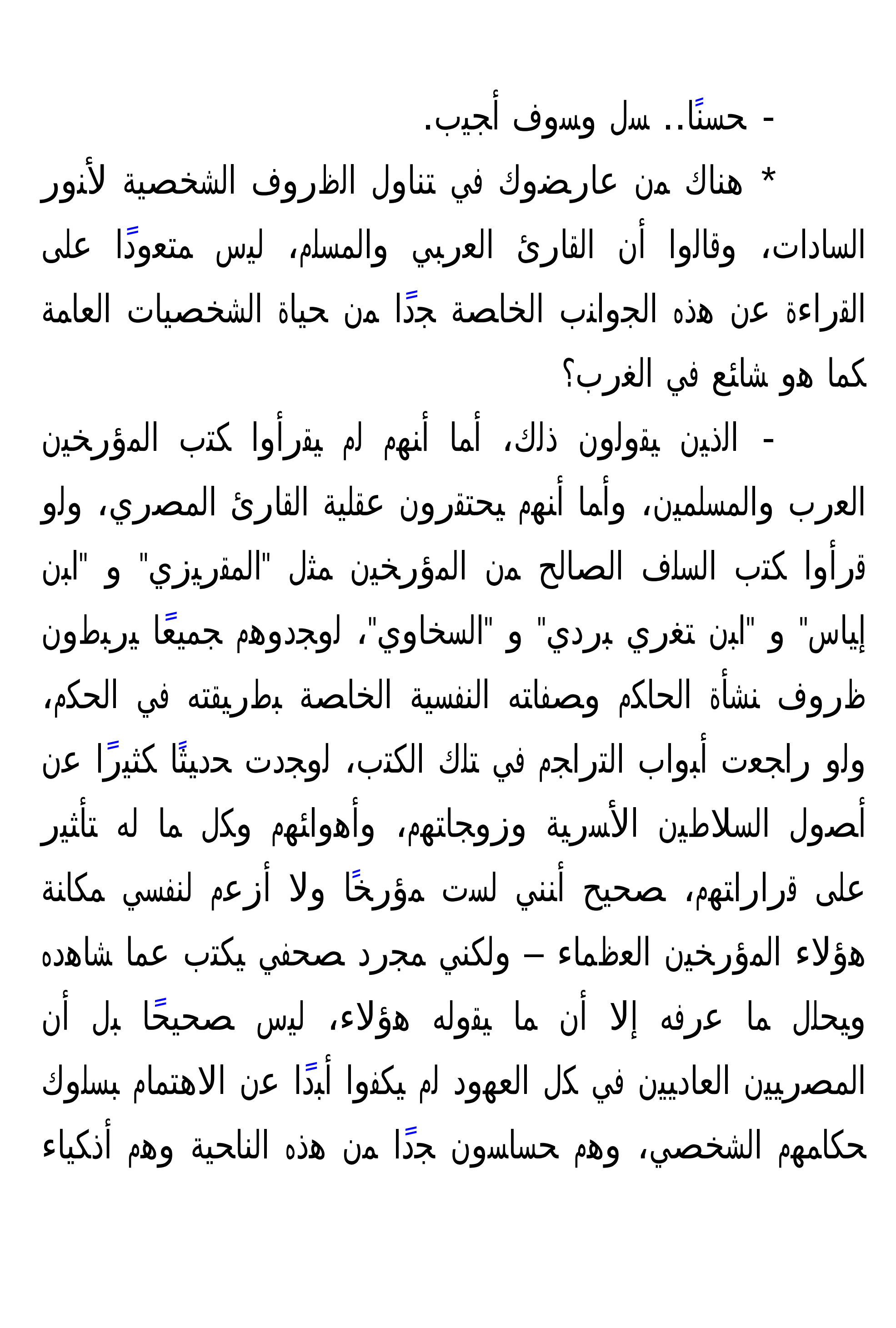
* وما ردك على البيان الذي أصدره الأمير الشيخ "المبارك الصباح" ينفي فيه الواقعة التي ذكرتها في كتابك، وقلت فيها أن "السادات"، حين كان رئيسًا لمجلس الأمة عام ١٩٦٦، سافر إلى واشنطن وهناك التقى بالشيخ ويبدو أنه ألمح له، أن بدل السفر


الرسمي الذي يتقاضاه أقل مما ينبغي، فحرر الأمير شيكًا بمبلغ ٣٥ ألف دولار.

- الحقيقة أن بيان "الشيخ مبارك" يؤكد ما ذكرته ولا ينفيه، فقد ذكر في بيانه أنه أعطى السادات المبلغ والخلاف بين ما قلته وما قاله، يتلخص في قوله بأن "السادات" حصل على المبلغ بعلم "عبد الناصر" وموافقته، وهذا استشهاد بشاهد غائب وما أعلمه أن الرئيس "عبد الناصر" حين علم عن طريق الأجهزة المصرية المعنية بالموضوع سال السادات فيه، وطلب إليه أن يعطيه الشيك لإعادته بالطريق الرسمي، ثم رأى أن الأفضل أن يعيده "السادات" بنفسه إلى الشيخ مبارك وقد كان ما جاء ببيان الشيخ مفاجأة لي. إذ يتضح منه أن الشيك لم يرد إليه.

قلت لمحمد حسنين هيكل:

* أنا معك في أن الحملة على الكتاب في الصحف المصرية، تبدو نوعًا من العبث الذي لا يستحق الرد، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مواطنين من ذوي النوايا الحسنة يقرأون ويتأثرون، ثم إن انحراف المحرضين بالموضوع لا يعني أن نتركهم يهيلون التراب على القضايا الحقيقية ولهذا – ففي تقديرنا – لابد لك أن ترد.


- حسنًا.. سل وسوف أجيب.

* هناك من عارضوك في تناول الظروف الشخصية لأنور السادات، وقالوا أن القارئ العربي والمسلم، ليس متعودًا على القراءة عن هذه الجوانب الخاصة جدًا من حياة الشخصيات العامة كما هو شائع في الغرب؟

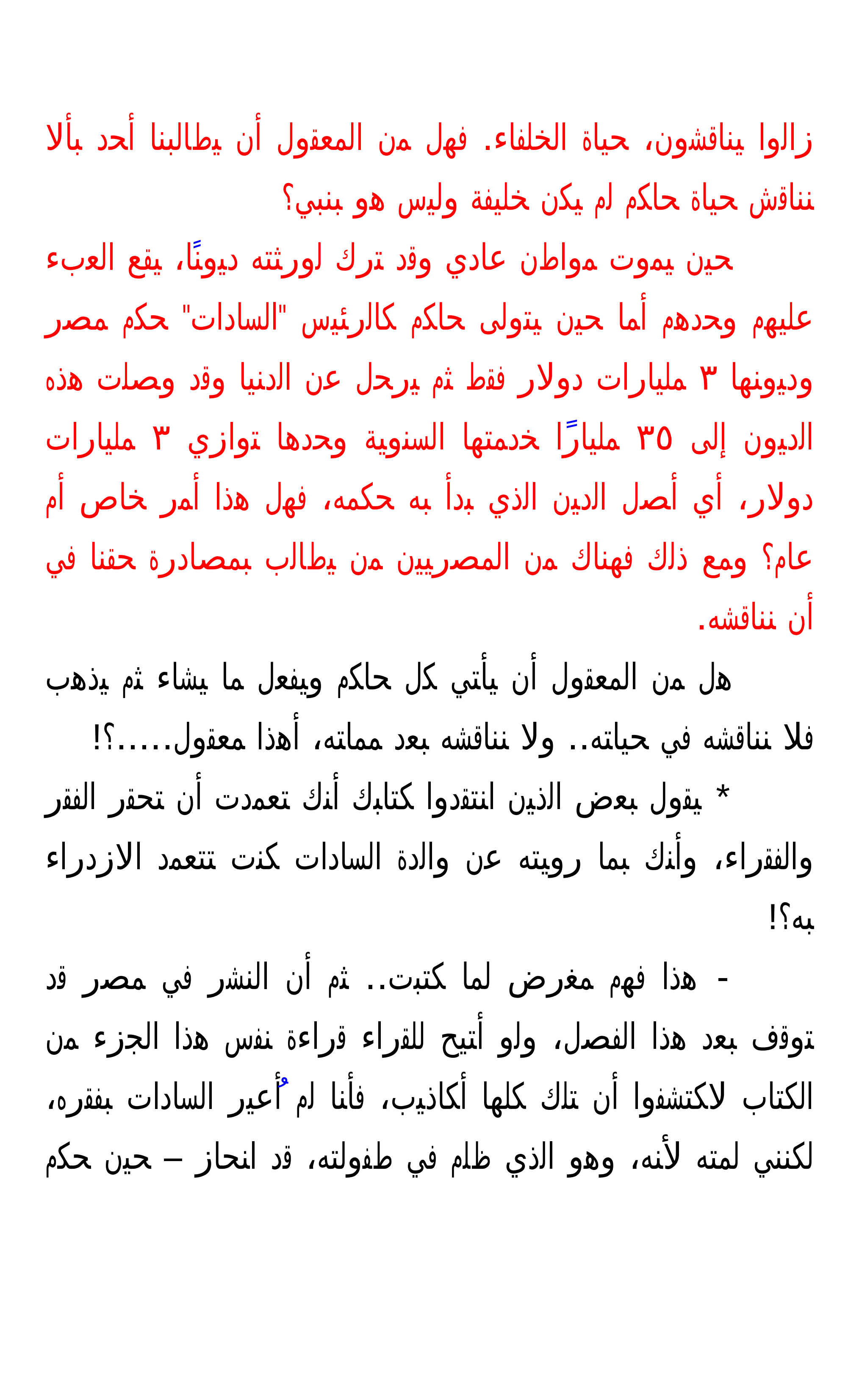
- الذين يقولون ذلك، أما أنهم لم يقرأوا كتب المؤرخين العرب والمسلمين، وأما أنهم يحتقرون عقلية القارئ المصري، ولو قرأوا كتب السلف الصالح من المؤرخين مثل "المقريزي" و "ابن إياس" و "ابن تغري بردي" و "السخاوي"، لوجدوهم جميعًا يربطون ظروف نشأة الحاكم وصفاته النفسية الخاصة بطريقته في الحكم، ولو راجعت أبواب التراجم في تلك الكتب، لوجدت حديثًا كثيرًا عن أصول السلاطين الأسرية وزوجاتهم، وأهوائهم وكل ما له تأثير على قراراتهم، صحيح أنني لست مؤرخًا ولا أزعم لنفسي مكانة هؤلاء المؤرخين العظماء – ولكني مجرد صحفي يكتب عما شاهده ويحلل ما عرفه إلا أن ما يقوله هؤلاء، ليس صحيحًا بل أن المصريين العاديين في كل العهود لم يكفوا أبدًا عن الاهتمام بسلوك حكامهم الشخصي، وهم حساسون جدًا من هذه الناحية وهم أذكياء

في التقاط ما هو مؤثر من الصفات الشخصية في أسلوب الحكم وفي طريقة إدارته.

فليس صحيحًا إذن أن القارئ العربي لم يتعود أن يقرأ عن حكامه بالطريقة التي كتبت بها "خريف الغضب" والذين يقولون ذلك في الواقع يقرون بتميز القارئ الأوروبي على القارئ العربي وإنه يستطيع أن يتناول حكامه بما لا يجسر عليه المصري حتى بعد أن يصبح هؤلاء الحكام تاريخًا.

* أظن أن الذين يقولون ذلك يخلطون بين الحياة الخاصة للرجل المشتغل بالعمل العام والحياة الخاصة للمواطنين العاديين.

- هذا صحيح، هناك فارق بين الرجل العام والرجل الخاص، فالرجل العام يتقدم ليتحدث باسم الناس، وينوب عنهم ويتصرف في مصالحهم ويصدر قرارات تمس حياتهم اليومية ومن هنا فتصرفاته وسلوكه ومزاجه النفسي والعوامل التي أثرت في نشأته، ينبغي أن تكون محل اهتمام الناس ومن حقهم أن يعرفوها ويفهموها، أما الرجل الخاص الذي يقتصر أثر تصرفاته على نفسه وعلى أسرته، فليس من حق أحد أن يهتم بما هو خاص من شؤونه إلا الذين تربطهم به علاقات مباشرة، لقد ناقش المؤرخون، وما



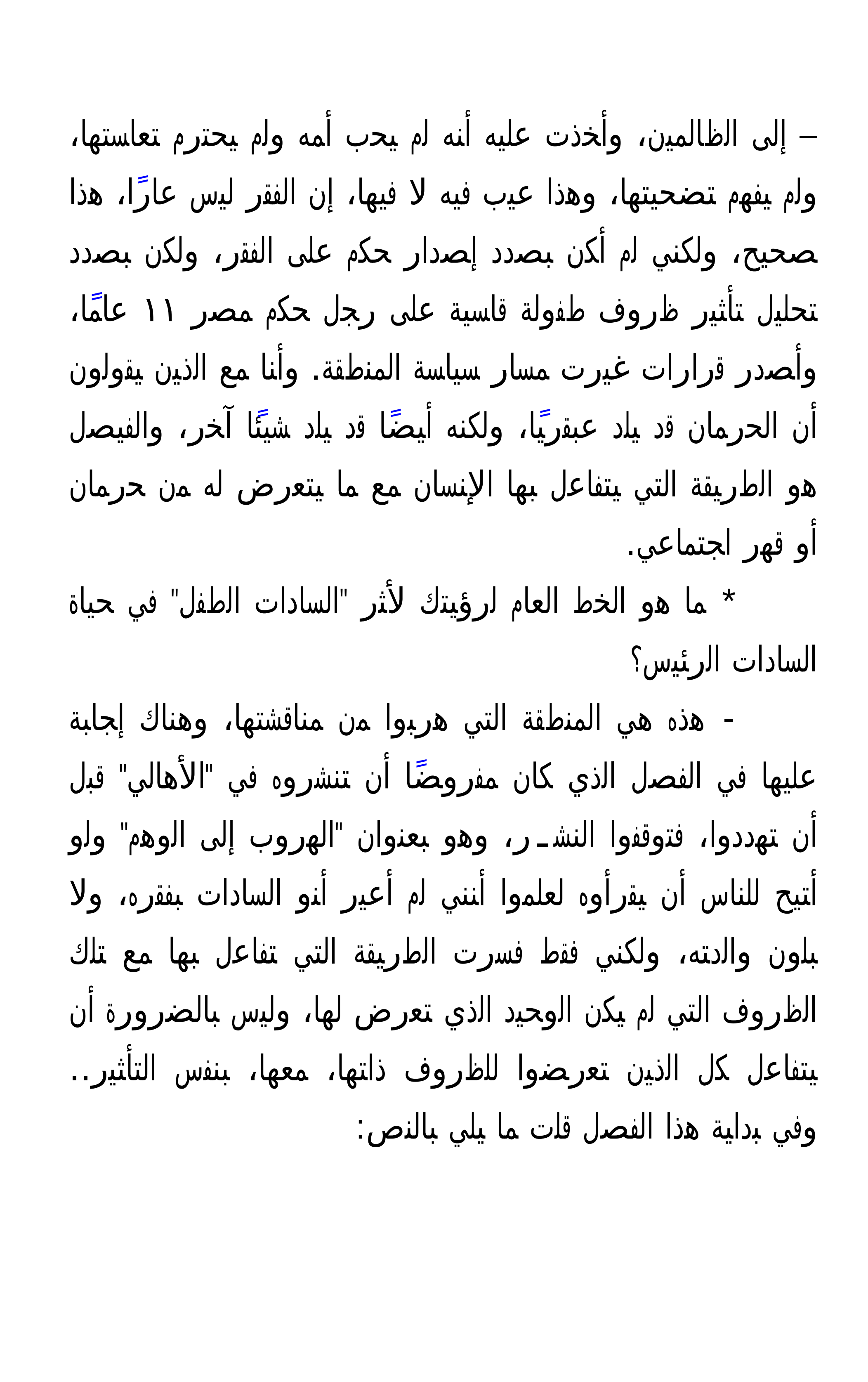
زالوا يناقشون، حياة الخلفاء. فهل من المعقول أن يطالبنا أحد بألا نناقش حياة حاكم لم يكن خليفة وليس هو بنبي؟

حين يموت مواطن عادي وقد ترك لورثته ديونًا، يقع العبء عليهم وحدهم أما حين يتولى حاكم كالرئيس "السادات" حكم مصر وديونها ٣ مليارات دولار فقط ثم يرحل عن الدنيا وقد وصلت هذه الديون إلى ٣٥ مليارًا خدمتها السنوية وحدها توازي ٣ مليارات دولار، أي أصل الدين الذي بدأ به حكمه، فهل هذا أمر خاص أم عام؟ ومع ذلك فهناك من المصريين من يطالب بمصادرة حقنا في أن نناقشه.

هل من المعقول أن يأتي كل حاكم ويفعل ما يشاء ثم يذهب فلا نناقشه في حياته.. ولا نناقشه بعد مماته، أهذا معقول.....؟!

* يقول بعض الذين انتقدوا كتابك أنك تعمدت أن تحقر الفقر والفقراء، وأنك بما رويته عن والدة السادات كنت تتعمد الازدراء به؟!

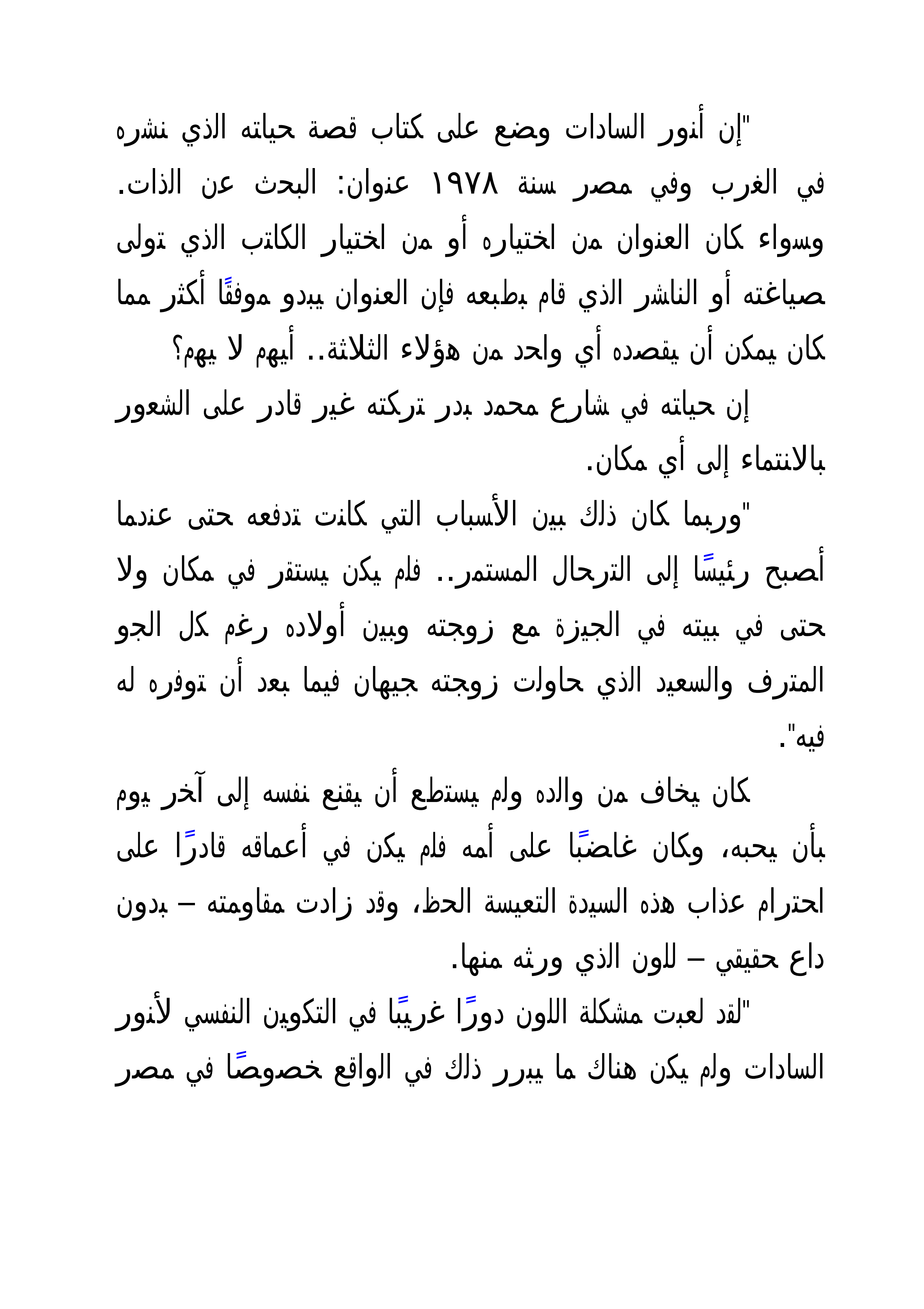
- هذا فهم مغرض لما كتبت.. ثم أن النشر في مصر قد توقف بعد هذا الفصل، ولو أتيح للقراء قراءة نفس هذا الجزء من الكتاب لاكتشفوا أن تلك كلها أكاذيب، فأنا لم أُعير السادات بفقره، لكنني لمته لأنه، وهو الذي ظلم في طفولته، قد انحاز – حين حكم



– إلى الظالمين، وأخذت عليه أنه لم يحب أمه ولم يحترم تعاستها، ولم يفهم تضحيتها، وهذا عيب فيه لا فيها، إن الفقر ليس عارًا، هذا صحيح، ولكني لم أكن بصدد إصدار حكم على الفقر، ولكن بصدد تحليل تأثير ظروف طفولة قاسية على رجل حكم مصر ١١ عامًا، وأصدر قرارات غيرت مسار سياسة المنطقة. وأنا مع الذين يقولون أن الحرمان قد يلد عبقريًا، ولكنه أيضًا قد يلد شيئًا آخر، والفيصل هو الطريقة التي يتفاعل بها الإنسان مع ما يتعرض له من حرمان أو قهر اجتماعي.

* ما هو الخط العام لرؤيتك لأثر "السادات الطفل" في حياة السادات الرئيس؟

- هذه هي المنطقة التي هربوا من مناقشتها، وهناك إجابة عليها في الفصل الذي كان مفروضًا أن تنشروه في "الأهالي" قبل أن تهددوا، فتوقفوا النشـر، وهو بعنوان "الهروب إلى الوهم" ولو أتيح للناس أن يقرأوه لعلموا أنني لم أعير أنو السادات بفقره، ولا بلون والدته، ولكني فقط فسرت الطريقة التي تفاعل بها مع تلك الظروف التي لم يكن الوحيد الذي تعرض لها، وليس بالضرورة أن يتفاعل كل الذين تعرضوا للظروف ذاتها، معها، بنفس التأثير.. وفي بداية هذا الفصل قلت ما يلي بالنص:



"إن أنور السادات وضع على كتاب قصة حياته الذي نشره في الغرب وفي مصر سنة ١٩٧٨ عنوان: البحث عن الذات. وسواء كان العنوان من اختياره أو من اختيار الكاتب الذي تولى صياغته أو الناشر الذي قام بطبعه فإن العنوان يبدو موفقًا أكثر مما كان يمكن أن يقصده أي واحد من هؤلاء الثلاثة.. أيهم لا يهم؟

إن حياته في شارع محمد بدر تركته غير قادر على الشعور بالانتماء إلى أي مكان.

"وربما كان ذلك بين الأسباب التي كانت تدفعه حتى عندما أصبح رئيسًا إلى الترحال المستمر.. فلم يكن يستقر في مكان ولا حتى في بيته في الجيزة مع زوجته وبين أولاده رغم كل الجو المترف والسعيد الذي حاولت زوجته جيهان فيما بعد أن توفره له فيه".

كان يخاف من والده ولم يستطع أن يقنع نفسه إلى آخر يوم بأن يحبه، وكان غاضبًا على أمه فلم يكن في أعماقه قادرًا على احترام عذاب هذه السيدة التعيسة الحظ، وقد زادت مقاومته – بدون داع حقيقي – للون الذي ورثه منها.

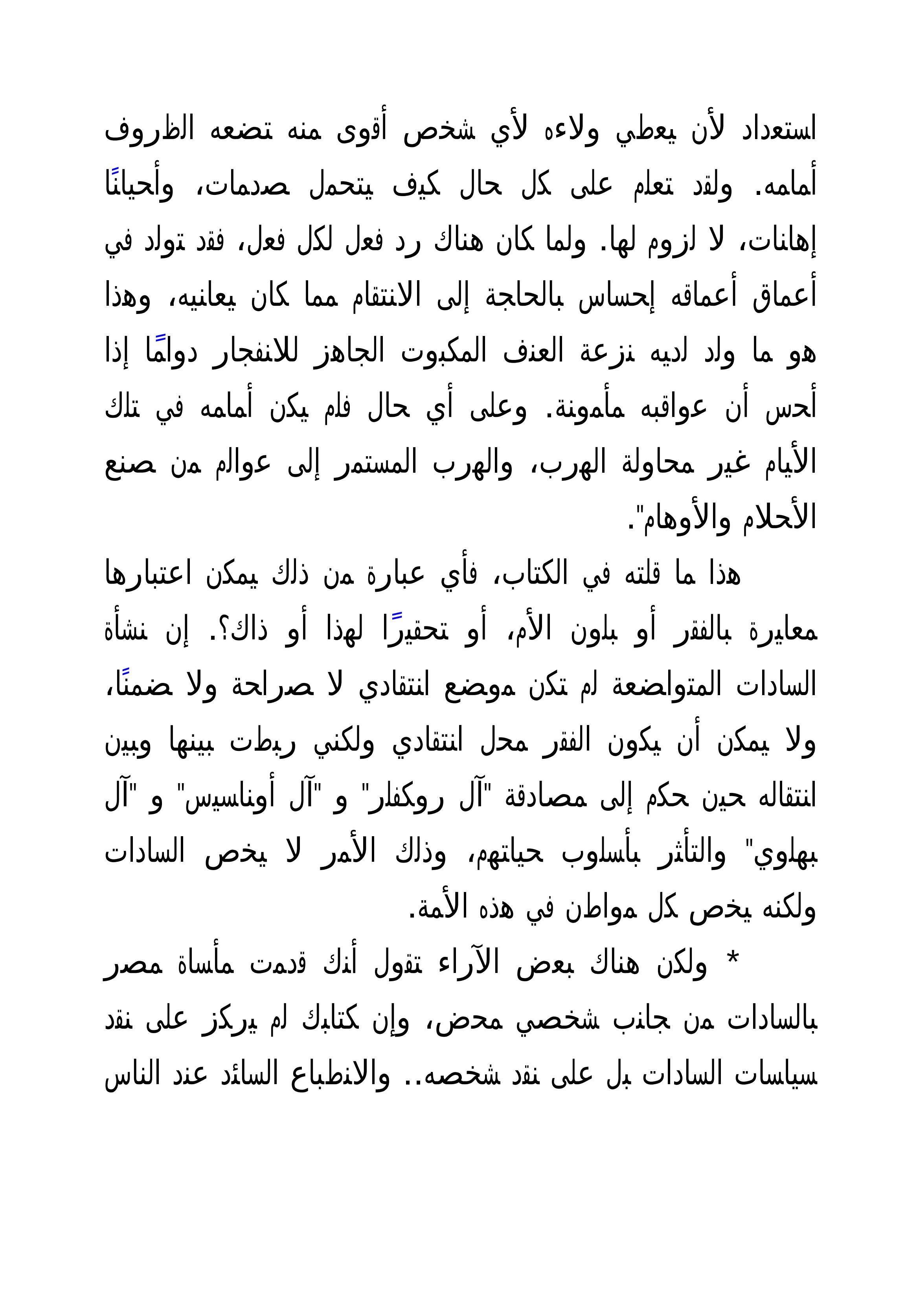
"لقد لعبت مشكلة اللون دورًا غريبًا في التكوين النفسي لأنور السادات ولم يكن هناك ما يبرر ذلك في الواقع خصوصًا في مصر

وفي العالم العربي حيث اختلطت الدماء العربية بالدماء الأفريقية وتشابكت الأنساب – لكن "أنور السادات" كان في أعماقه شديد الإحساس بهذه المشكلة ولعلها اختلطت في ذهنه خطأً بالعبودية، ومع ذلك فإن العبودية نفسها لم تكن ذنب أصحابها وإنما ذنب آخرين فرضوها عليهم، وفي حين استطاعت تجربة العبودية أن تلهم كاتبًا عظيمًا مثل "ألكس هيلي" بأن يكتب قصته الكبيرة "جذور" فإن "أنور السادات" لم يجد فيها مصدرًا لإلهام وإنما سببًا متصلاً للهرب حتى من نفسه".

"كان تواقًا إلى عطف الناس، إلى فهمهم وكان مستعدًا لأي شيء في سبيل الحصول على قبولهم و رضاهم".

"ربما كان في هذه النقطة تفسير للطريقة التي ترك بها كل من حوله يستغلون سلطة منصبه فيما بعد دون أن يحاول وقفهم عند حد – بل إن ذلك زين له ألوانًا من الترف كان يجب أن يرد نفسه عنها باعتباره واحدًا من قواد ثورة لها مضمونها الاجتماعي. وفي الحقيقة فإن جو السلطة العليا إبان حكمه تحول إلى شبه بلاط سلطاني".

"وكان شوقه إلى عطف الناس وإلى قبولهم ورضاهم أكثر جوانب شخصيته جاذبية. لكن مجمل ذلك كله جعله في النهاية على



استعداد لأن يعطي ولاءه لأي شخص أقوى منه تضعه الظروف أمامه. ولقد تعلم على كل حال كيف يتحمل صدمات، وأحيانًا إهانات، لا لزوم لها. ولما كان هناك رد فعل لكل فعل، فقد تولد في أعماق أعماقه إحساس بالحاجة إلى الانتقام مما كان يعانيه، وهذا هو ما ولد لديه نزعة العنف المكبوت الجاهز للانفجار دوامًا إذا أحس أن عواقبه مأمونة. وعلى أي حال فلم يكن أمامه في تلك الأيام غير محاولة الهرب، والهرب المستمر إلى عوالم من صنع الأحلام والأوهام".

هذا ما قلته في الكتاب، فأي عبارة من ذلك يمكن اعتبارها معايرة بالفقر أو بلون الأم، أو تحقيرًا لهذا أو ذاك؟. إن نشأة السادات المتواضعة لم تكن موضع انتقادي لا صراحة ولا ضمنًا، ولا يمكن أن يكون الفقر محل انتقادي ولكني ربطت بينها وبين انتقاله حين حكم إلى مصادقة "آل روكفلر" و "آل أوناسيس" و "آل بهلوي" والتأثر بأسلوب حياتهم، وذلك الأمر لا يخص السادات ولكنه يخص كل مواطن في هذه الأمة.

* ولكن هناك بعض الآراء تقول أنك قدمت مأساة مصر بالسادات من جانب شخصي محض، وإن كتابك لم يركز على نقد سياسات السادات بل على نقد شخصه.. والانطباع السائد عند الناس

أن خريف الغضب كتاب عن حياة أنور السادات فهل هذا انطباع صحيح؟!

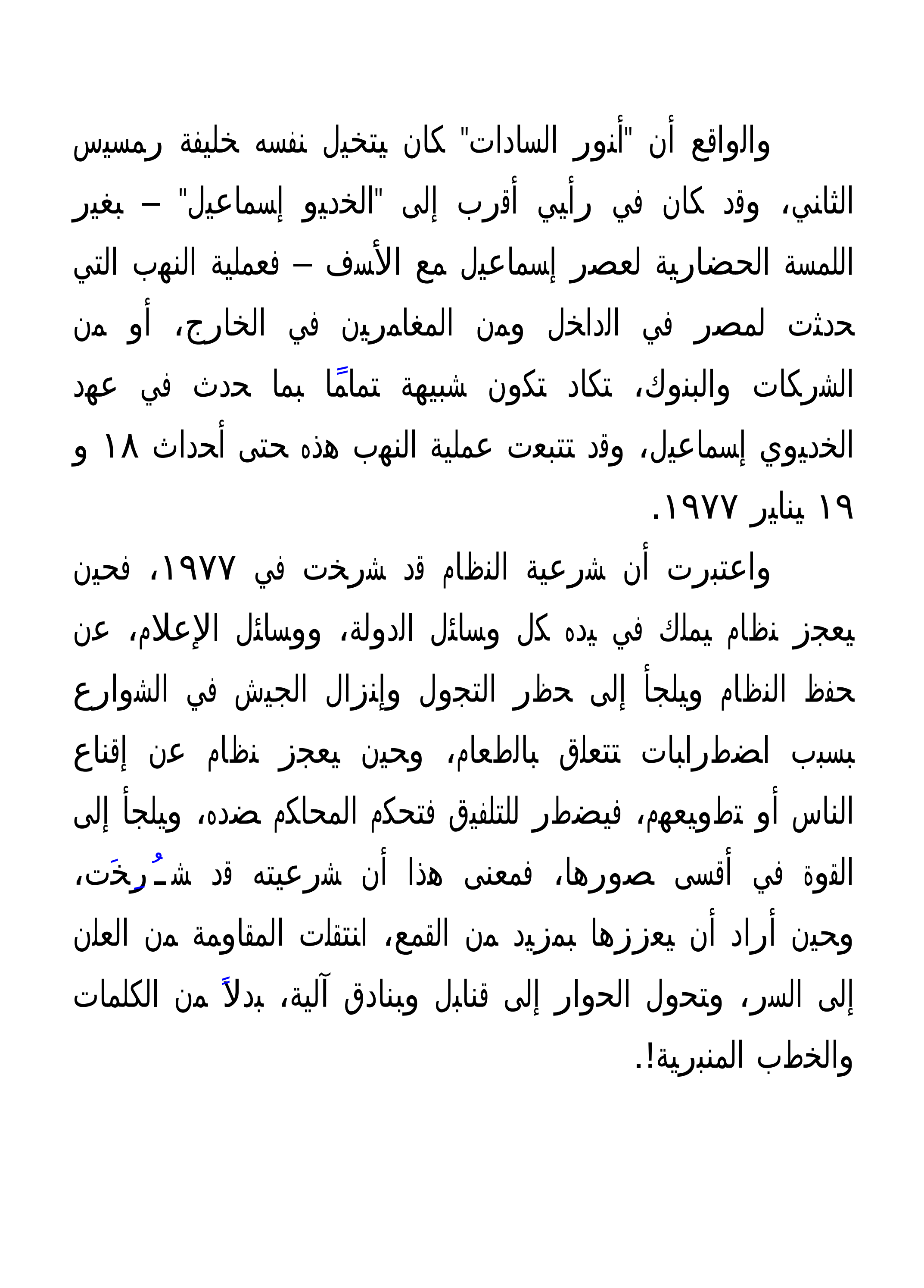
- إن الكتاب ليس قصة حياة أنور السادات كشخص، وهو لم يتعرض من حياته إلا للعوامل التي جعلته يتصرف تلك التصرفات التي انتهت إلى المواجهة الدموية التي حدثت في ٦ أكتوبر ١٩٨١. موضوع "خريف الغضب" هو على وجه التحديد: ما حدث وأدى على حادثة المنصة؟. وشخصية السادات هي موضوع الجزء الأول منه، وقد أخذت من مفاتيح شخصيته تلك التي انتهت به إلى حادث المنصة، وقدمت وقائع بنيتُ عليها تحليلي، ومن حق أي إنسان أن يقول لي أن تحليلي خطأ وأن يحلل هو الآخر كما يشاء وعلى الذي يقول أن وقائعي خطأ أن يقدم الصواب.

والواقع أنني لم أعتمد فيما ذكرته عن السادات، إلا على ما هو مكتوب بقلمه، ومنشور أيضًا في الصحف ونقلته عنه بالحروف والفصل الخاص بعوالم الوهم التي هرب إليها بدءًا من هوايته للتمثيل ونشره رسالة في الصحف يرشح فيها نفسه لبطولة فيلم مع الممثلة القديمة "أمينة محمد"، ثم إعجابه بالعسكرية الألمانية وسعيه لتقمص مظاهرها، إلى تورطه في مغامرة التجسس مع الألمان، ثم

انضمامه بعد ذلك إلى الحرس الحديدي الذي كان يقوم باغتيالات لحساب الملك "فاروق" وتحويله اتجاه مجموعة "حسين توفيق" من اغتيال الجنود الإنجليز إلى اغتيال خصوم السراي الملكية، ثم اشتراكه في محاولة اغتيال "مصطفى النحاس" الأولى، وفي اغتيال "أمين عثمان"، وفي اغتيال النحاس الثانية، كل هذه الوقائع لم أستند فيها إلا لكلام أنور السادات نفسه حرفيًا..

* ما هو رأيك في تأثير هروب السادات إلى الوهم على سياساته؟

- هذا ما يتناوله الجزء الثاني من الكتاب، وعنوانه "النهب الثـاني لمصر" على أساس أن النهب الأول حدث علـى عهـد الخـديوي إسماعيل، لقد نقل "كارتر" عن السـادات قولـه لـه: أن الـبعض يتصورون أنني أحكم مصر كخليفة لعبد الناصر، ولكننـي أحكـم مصر بأسلوب الفراعنة، لأن هـذا أقـرب إلـى نفسـية الشـعب المصري، وكان "كارتر" مذهولاً من هذا الكلام. وهذه واقعة رواها لي "جوزيف كرافت"، وهو من ألمع الصحفيين الأمريكيين – وقـد سمعها بنفسه من "كارتر" في حضور "بريجنسكي".. كما أشار إليها "كارتر" نفسه في مذكراته، حين أومأ إلى أن السادات كان يشعر في أعماقه بأنه أحد فراعنة مصر القديمة.

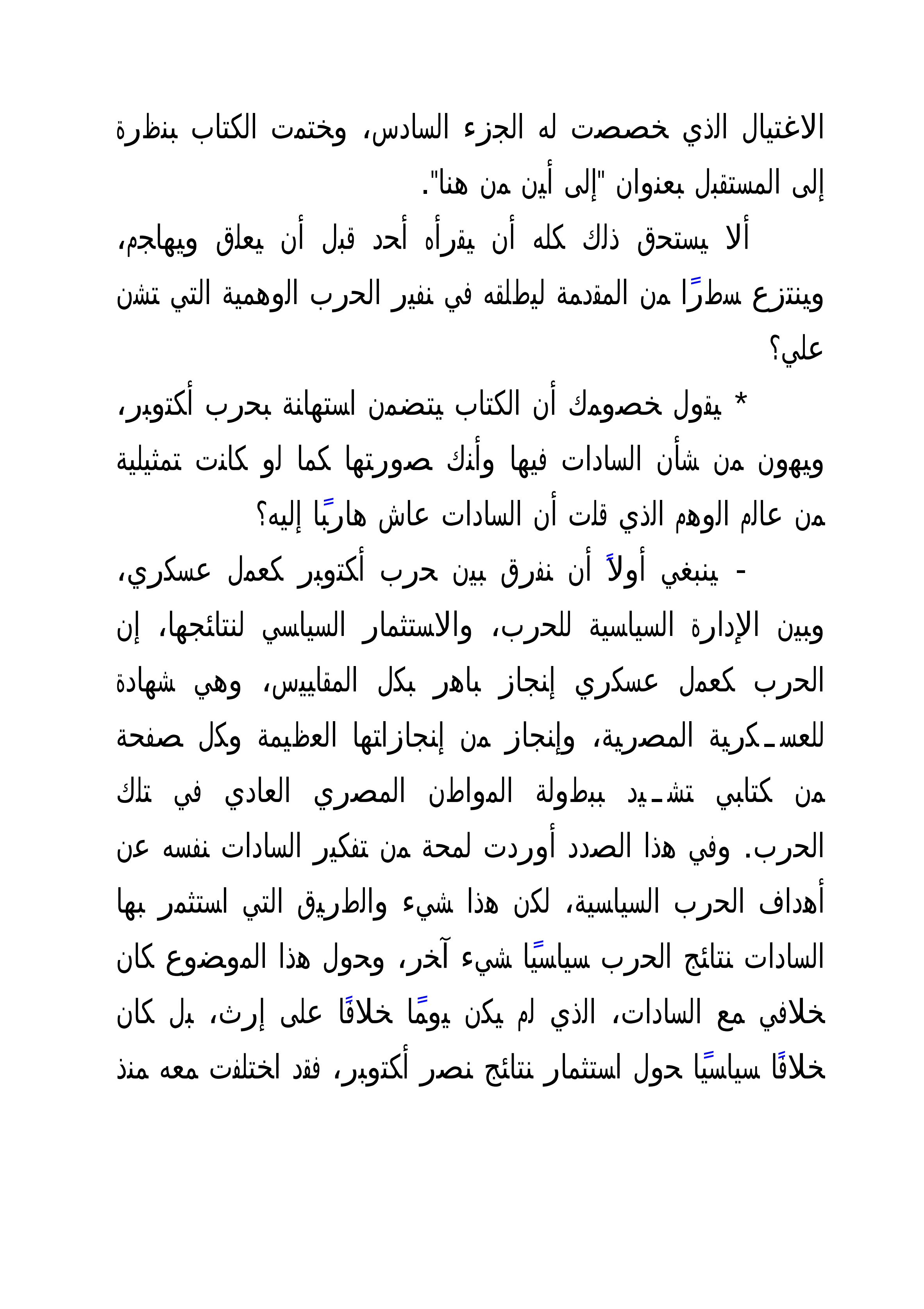

والواقع أن "أنور السادات" كان يتخيل نفسه خليفة رمسيس الثاني، وقد كان في رأيي أقرب إلى "الخديو إسماعيل" – بغير اللمسة الحضارية لعصر إسماعيل مع الأسف – فعملية النهب التي حدثت لمصر في الداخل ومن المغامرين في الخارج، أو من الشركات والبنوك، تكاد تكون شبيهة تمامًا بما حدث في عهد الخديوي إسماعيل، وقد تتبعت عملية النهب هذه حتى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

واعتبرت أن شرعية النظام قد شرخت في ١٩٧٧، فحين يعجز نظام يملك في يده كل وسائل الدولة، ووسائل الإعلام، عن حفظ النظام ويلجأ إلى حظر التجول وإنزال الجيش في الشوارع بسبب اضطرابات تتعلق بالطعام، وحين يعجز نظام عن إقناع الناس أو تطويعهم، فيضطر للتلفيق فتحكم المحاكم ضده، ويلجأ إلى القوة في أقسى صورها، فمعنى هذا أن شرعيته قد شـُرِخَت، وحين أراد أن يعززها بمزيد من القمع، انتقلت المقاومة من العلن إلى السر، وتحول الحوار إلى قنابل وبنادق آلية، بدلاً من الكلمات والخطب المنبرية!.

* معنى هذا أنك ترى أن العنف الذي التهم السادات هو أحد ردود الفعل على العنف الذي مارسه نظامه ضد الناس ليفرض عليهم شرعية مشروخة.......؟!

- الحديث عن "الأصوليين الإسلاميين" هو موضوع الجزء الثالث من خريف الغضب، فقد كانت الأصولية هي الوعاء الوحيد الذي لجأ إليه طلبًا لليقين وطلبًا للشجاعة، جماعات كبيرة جدًا من شباب مصر المسلمين، بعد أن اهتزت رؤيتهم لما هو نسبي، وما هو واقع، فأرادوا أن يلجأوا إلى اليقين المطلق، ويلتمسوا عنده الإيمان، والحديث عن الأصولية الإسلامية يرتبط تمامًا بالمشكلة التي نشبت بين السادات وبين الكنيسة القبطية، وهو موضوع الجزء الرابع من الكتاب فقد حاول أنور السادات أن يتحالف مع الجماعات الإسلامية قبل أن يصطدم بها، ولكن محاولته لاستغلال التيار الإسـلامي أدت إلى رد فعل آخر في الكنيسـة القبطية، شرحت تفاصيله في خمسة فصول وهذه مشكلة ما زالت قائمة، والبابا ما زال معزولاً، والبلد مهددة بمشكلة طائفية، لم يكن الناس سببها.

وفي الجزء الخامس من الكتاب انتقلت إلى خريف الغضب وما حدث فيه، فرويت قصة صدام السادات مع كل القوى الفكرية والاجتماعية والوطنية والدينية، وما جرى من تخبط انتهى بحادث



الاغتيال الذي خصصت له الجزء السادس، وختمت الكتاب بنظرة إلى المستقبل بعنوان "إلى أين من هنا".

ألا يستحق ذلك كله أن يقرأه أحد قبل أن يعلق ويهاجم، وينتزع سطرًا من المقدمة ليطلقه في نفير الحرب الوهمية التي تشن علي؟

* يقول خصومك أن الكتاب يتضمن استهانة بحرب أكتوبر، ويهون من شأن السادات فيها وأنك صورتها كما لو كانت تمثيلية من عالم الوهم الذي قلت أن السادات عاش هاربًا إليه؟

- ينبغي أولاً أن نفرق بين حرب أكتوبر كعمل عسكري، وبين الإدارة السياسية للحرب، والاستثمار السياسي لنتائجها، إن الحرب كعمل عسكري إنجاز باهر بكل المقاييس، وهي شهادة للعسـكرية المصرية، وإنجاز من إنجازاتها العظيمة وكل صفحة من كتابي تشـيد ببطولة المواطن المصري العادي في تلك الحرب. وفي هذا الصدد أوردت لمحة من تفكير السادات نفسه عن أهداف الحرب السياسية، لكن هذا شيء والطريق التي استثمر بها السادات نتائج الحرب سياسيًا شيء آخر، وحول هذا الموضوع كان خلافي مع السادات، الذي لم يكن يومًا خلافًا على إرث، بل كان خلافًا سياسيًا حول استثمار نتائج نصر أكتوبر، فقد اختلفت معه منذ

مباحثات فض الاشتباك الأول في نهاية ١٩٧٣، وعبرت عن موضوعات الخلاف في مقالات نشرت بالأهرام ومجمعتها أخيرًا في كتاب بعنوان "في مفترق الطرق".

والواقع أن السادات لم يفهم للأسف طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، بل كانت رؤيته قاصرة ومشوهة، وهناك وثيقة في الكتاب وهي بخط كاتب كبير هو "توفيق الحكيم" وهو شاهد عليها، كما يشهد عليها أيضًا الكاتب الكبير "نجيب محفوظ".

والحكاية أنني عُدت من الصين في عام ١٩٧٢، فوجدت ضجة في مصر بسبب بيان الأدباء الشهير الذي عرف ببيان توفيق الحكيم، وكان الأدباء قد أصدروا البيان تضامنًا مع الطلاب الذين كانوا يتظاهرون آنذاك ضيقًا باستمرار حالة اللاسلم واللا حرب، وبعد صدور البيان استدعى د. عبد القادر حاتم وكان قائمًا آنذاك بعمل رئيس الوزراء، "توفيق الحكيم" و "نجيب محفوظ" وشخص ثالث فناقشهم في الموضوع بناء على أمر السادات، وفوجئ توفيق الحكيم بحملة السادات تشتد ضده، وأعلن أنه طالب بالاستسلام وعدم الحرب، وحين عدت قال لي "توفيق الحكيم" يبدو أن ما نقل للرئيس من أقوالي في لقائنا مع د. حاتم لم يكن دقيقًا وكتب رسالة

يوضح فيها الأمر، نشر في كتابي،وهذه هي صورتها بخط توفيق الحكيم أنشرها على الناس..

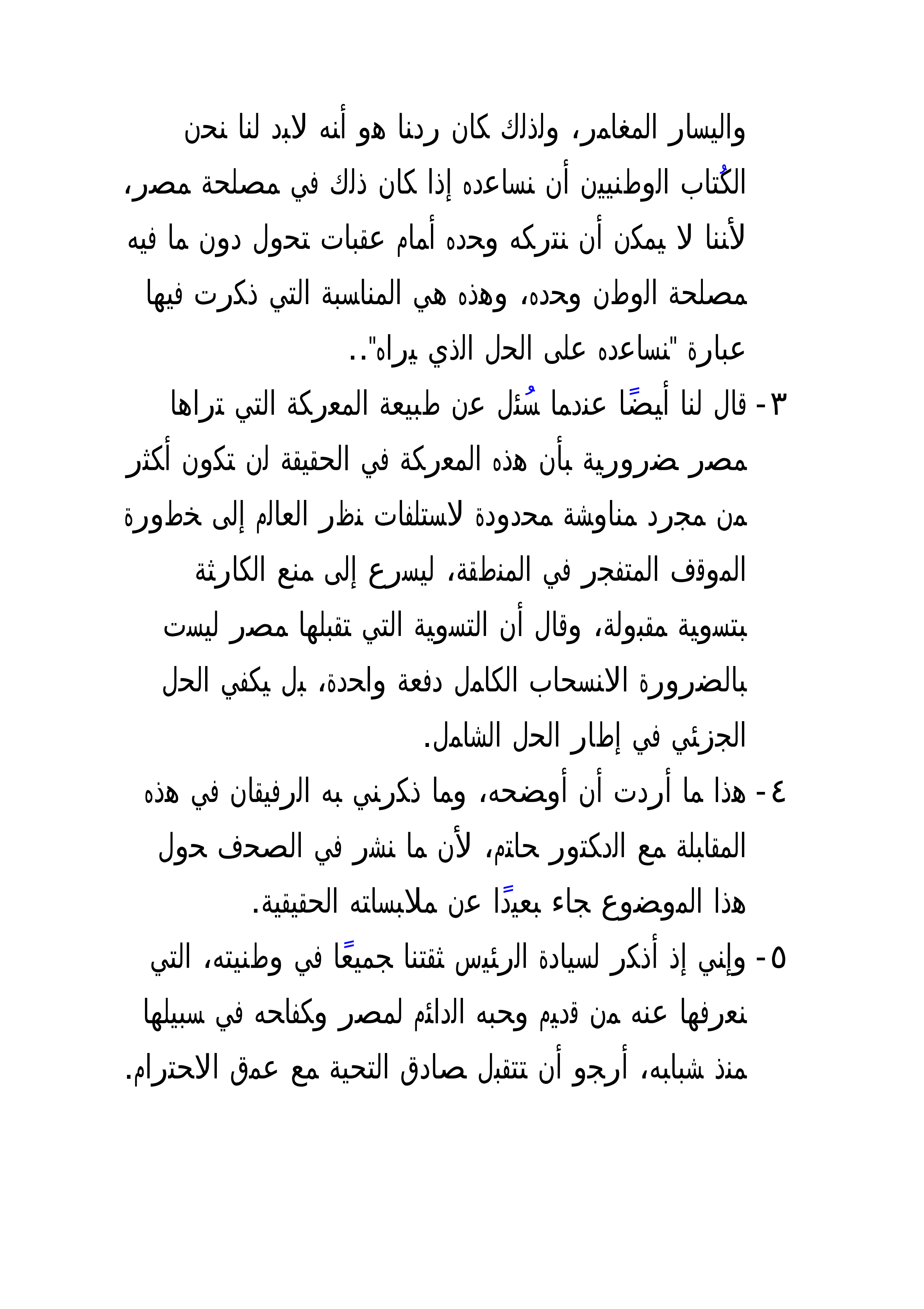
القاهرة في ٧ مارس ١٩٧٣

سيادة الرئيس.

واجبي يُحتم علي، ألا أكتم عنك الآن شيئًا مما حدث في مقابلة مع الدكتور "حاتم" نقل فيها عبارة منسوبة إلى أحد الكتاب الذين قابلهم، حقيقة الأمر ما يأتي:

١- طلب د. حاتم مقابلتنا أنا والأستاذ نجيب محفوظ والأستاذ ثروت أباظة، وكان هو أول المتكلمين شارحًا لنا الموقف بقوله أن أساس المحنة التي نحن فيها هو أن مصر لم تقبل الهزيمة وتسوي الأمور عقب ٥ يونية ١٩٦٧ مباشرة، وأوصانا بأن هذا الكلام سر، ولذلك حفظنا هذا السر حتى اليوم، ولولا إشارة السيد الرئيس إلى الانهزاميين لما سمحنا لأنفسنا نقله إلى أحد..

٢- قال لنا أيضًا أن الحديث عن حل سلمي اليوم هو أخطر من الحديث عن المعركة، لأن السيد الرئيس سيجد نفسه محاصرًا من جهات مختلفة تعارضه في ذلك، وهذه الجهات هي ليبيا والمقاومة الفلسطينية والجيش واليمين الرجعي



واليسار المغامر، ولذلك كان ردنا هو أنه لابد لنا نحن الكُتاب الوطنيين أن نساعده إذا كان ذلك في مصلحة مصر، لأننا لا يمكن أن نتركه وحده أمام عقبات تحول دون ما فيه مصلحة الوطن وحده، وهذه هي المناسبة التي ذكرت فيها عبارة "نساعده على الحل الذي يراه"..

٣- قال لنا أيضًا عندما سُئل عن طبيعة المعركة التي تراها مصر ضرورية بأن هذه المعركة في الحقيقة لن تكون أكثر من مجرد مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم إلى خطورة الموقف المتفجر في المنطقة، ليسرع إلى منع الكارثة بتسوية مقبولة، وقال أن التسوية التي تقبلها مصر ليست بالضرورة الانسحاب الكامل دفعة واحدة، بل يكفي الحل الجزئي في إطار الحل الشامل.

٤- هذا ما أردت أن أوضحه، وما ذكرني به الرفيقان في هذه المقابلة مع الدكتور حاتم، لأن ما نشر في الصحف حول هذا الموضوع جاء بعيدًا عن ملابساته الحقيقية.

٥- وإني إذ أذكر لسيادة الرئيس ثقتنا جميعًا في وطنيته، التي نعرفها عنه من قديم وحبه الدائم لمصر وكفاحه في سبيلها منذ شبابه، أرجو أن تتقبل صادق التحية مع عمق الاحترام.

"توفيق الحكيم"

وصَمَتَ محمد حسنين هيكل لحظة قبل أن يضيف:

- والواقع أن ما قاله حاتم لتوفيق الحكيم وزميليه، وقع على وقوع الصاعقة، وحين سلمت رسالة "توفيق الحكيم" إلى السادات توقعت أن يكذب ما بها، أو ينفي ما قاله حاتم أو يقول أنه لا يعبر عنه، ولكنه لم يفعل، ولكنه سألني عما إذا كنت قد صورتها أم لا، وحين اصطحبت "توفيق الحكيم" ليقابله، لم يعلق بحرف واحد على رسالته، ولم ينفق أو يستنكر كلمة مما قاله "حاتم"، بل أخذ يعرض عليه ماكيتًا مجسمًا لمشروع الأوبرا الجديدة.

أليس في هذا الكلام الذي قيل في فبراير ١٩٧٣، وقبل ثمانية شهور من حرب أكتوبر، ما يلفت النظر؟! أليس معناه، أنه كانت هناك في مؤسسات حكم السادات، أو في رأسه أفكار تبدأ بأنه كان من الخطأ ألا تتفق مصر مع العدو بعد الهزيمة مباشرة، وأن الحديث عن الحل السلمي خطر، وأن المطلوب هو مناوشة محدودة لاستلفات نظر العالم، ألا يدعو ذلك للتفكير في الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسيًا..

هل هذا كلام مرسل.. هل أروي واقعة شهودها أموات، إن "توفيق الحكيم" – حَي – أطال ا بقاءه، فاسألوه، واسألوا "نجيب محفوظ"!

* من الواضح أنك تعتبر أنور السادات في كتابك ممن يملكون "موهبة الرجل الثاني" أي الذين يخضعون لسيطرة من هو أقوى منهم وأن هذا لعب دورًا في تصرفاته، هل تظن أن نصر أكتوبر هو الذي عمد بطولته، بحيث انتقل ليمارس دور الرجل الأول، بعد عمر كامل من ممارسة الرجل الثاني؟!

- المشكلة في رأيي أن "السادات" لم يفهم ماذا حدث في أكتوبر، وأنا أدعي أن هناك وثيقة هامة في الكتاب وهي صفحة كاملة من محاضر المفاوضات السرية بين الإسرائيليين و "كسينجر"، وفيها يبدي "كسينجر" عجبه لأن "أنور السادات" لم يستخدم كل الأوراق التي حصل عليها في حرب أكتوبر، ولهذا نلاحظ أنه عاد بعد الحرب يطالب نفس ما كان يطلبه قبلها، ففي مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١، كان "السادات" يطالب بخطوة انسحاب جزئي، وهو ما عاد إليه بعد الحرب، مع أن الحرب كانت قد غيرت وقتها موازين القوى، بسبب بطولة إنجازها، واتساع الحلف القتالي العربي الذي شارك فيها. ولكن هذا التحالف جرى فكه،

وعدنا نهرول إلى أمريكا نحن الذين حققنا في أكتوبر انتصارًا استراتيجيًا.. وهذه واحدة من علامات التعجب التي يحاول الكتاب أن يبحث عن إجابة لها..

وهي علامات كثيرة، من بينها: أين وعد السادات لنا برخاء ١٩٨٠ نحن الذين كنا من طلائع الدول النامية؟. أين وحدتنا الوطنية.. كنا بلدًا نضم أقباطًا ومسلمين خاضوا الحرب معًا في أكتوبر، فكيف تدهورت الأحوال إلى الحد الذي تعرفه وتعرفه الناس. نحن بلد لم تكن تعرف العنف، فكيف انتهى عهد السادات بأن يكون أول فرعون يقتل بيد أحد أفراد شعبه.

تقول أن "أنور السادات" بعد أكتوبر حصل على الأمان الذي كان يفتقده، مع الأسف الشديد لم يحدث ولست أنا الذي يقول ذلك ولكنه "كسينجر" الذي يقول أن السادات لم يستخدم كل ما كان بيده من أوراق ضغط حصل عليها من نصر أكتوبر، وكان في استطاعته أن يحصل بها على انسحاب إسرائيلي إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ولكه كان – كما يقول كسينجر – نافذ الصبر عجولاً، يريد أن يرى نفسه في موكب منتصر يدخل الإسماعيلية والسويس وبورسعيد يعامل معاملة المنتصر، وكانت النتيجة اتفاقات فك الاشتباك الأولى والثانية.

فهل ينشر أحد من الذين يهاجمون هذه الوثيقة ثم يعلق عليها؟..

إليك نص الوثيقة الذي ورد في صفحة ١٥٢ من المحاضر السرية لمحادثات "هنري كيسنجر" مع القادة الإسرائيليين وهو يقول:

"شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة في الوقت الحالي إلى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام. كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي إلى نتائج مهمة أخرى من بينها رفع الحظر عن تصدير البترول، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إنهاء عزلة إسرائيل لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة إليها من دول أوربا الغربية واليابان".

- إن أحدًا في إسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي إلى انكسار السد الذي يحمي إسرائيل من هذه الضغوط، وفي هذه الحالة فإن إسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي، وإنما سيكون مفروضًا عليها أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧".

ثم أضاف "كسينجر" بالنص..

- الحقيقة إنني مندهش من سلوك السادات. لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد في مفاوضاته لفك الارتباط. إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقًا شاملاً وعلى شروطه. وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقي اللوم كله على إسرائيل".

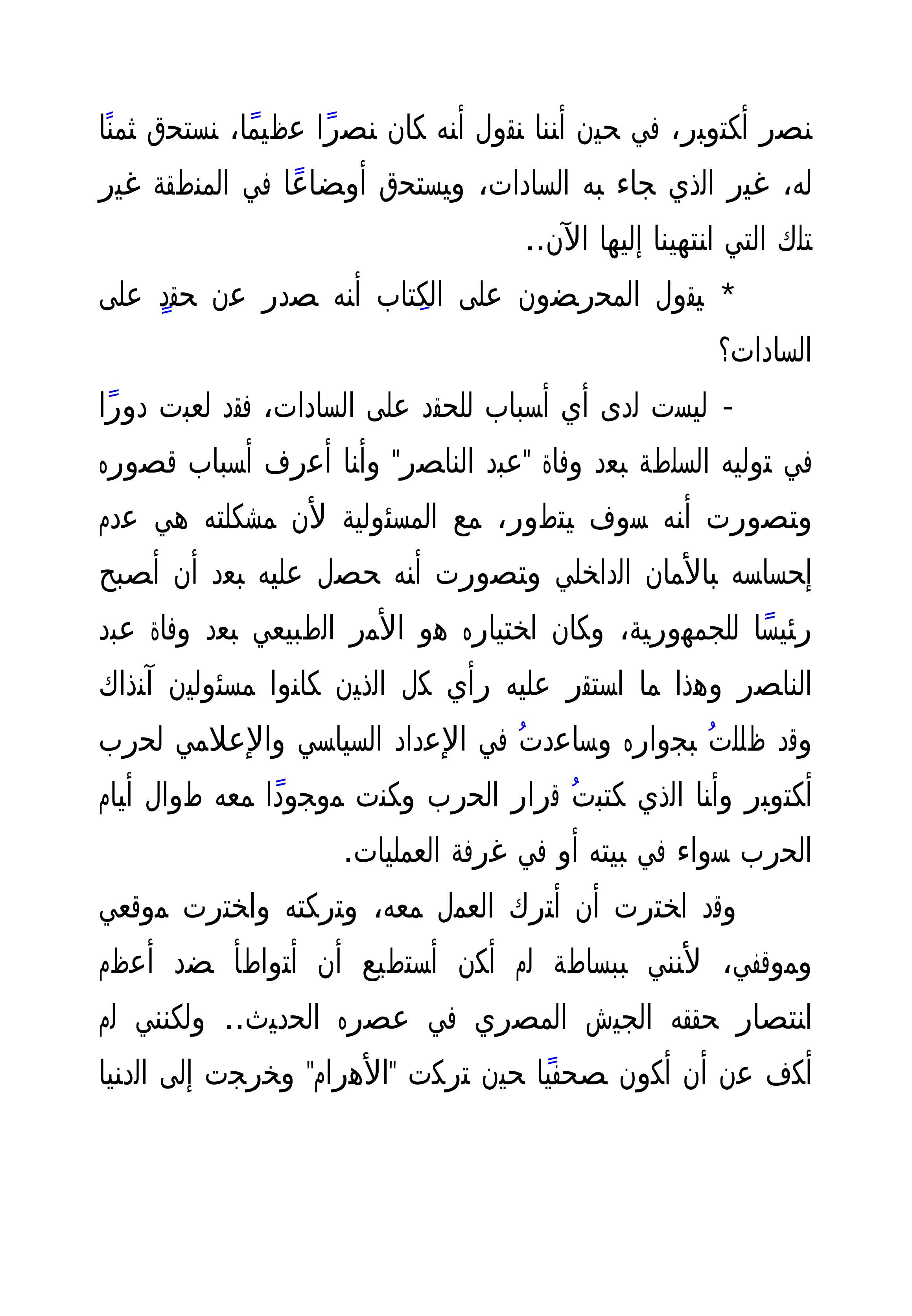
ثم قال "كسينجر" مستائلاً:

_ إنني لا أعرف لماذا لا يحاول "السادات" استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب إسرائيلي شامل"..

ثم رد كيسنجر على نفسه وقال بالحرف أيضًا:

- إن السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الإنساني، إنه يتصرف بسيكلوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكبًا في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب منتصر إلى شوارع السويس بينما آلاف المصريين يصفقون ويهللون له".

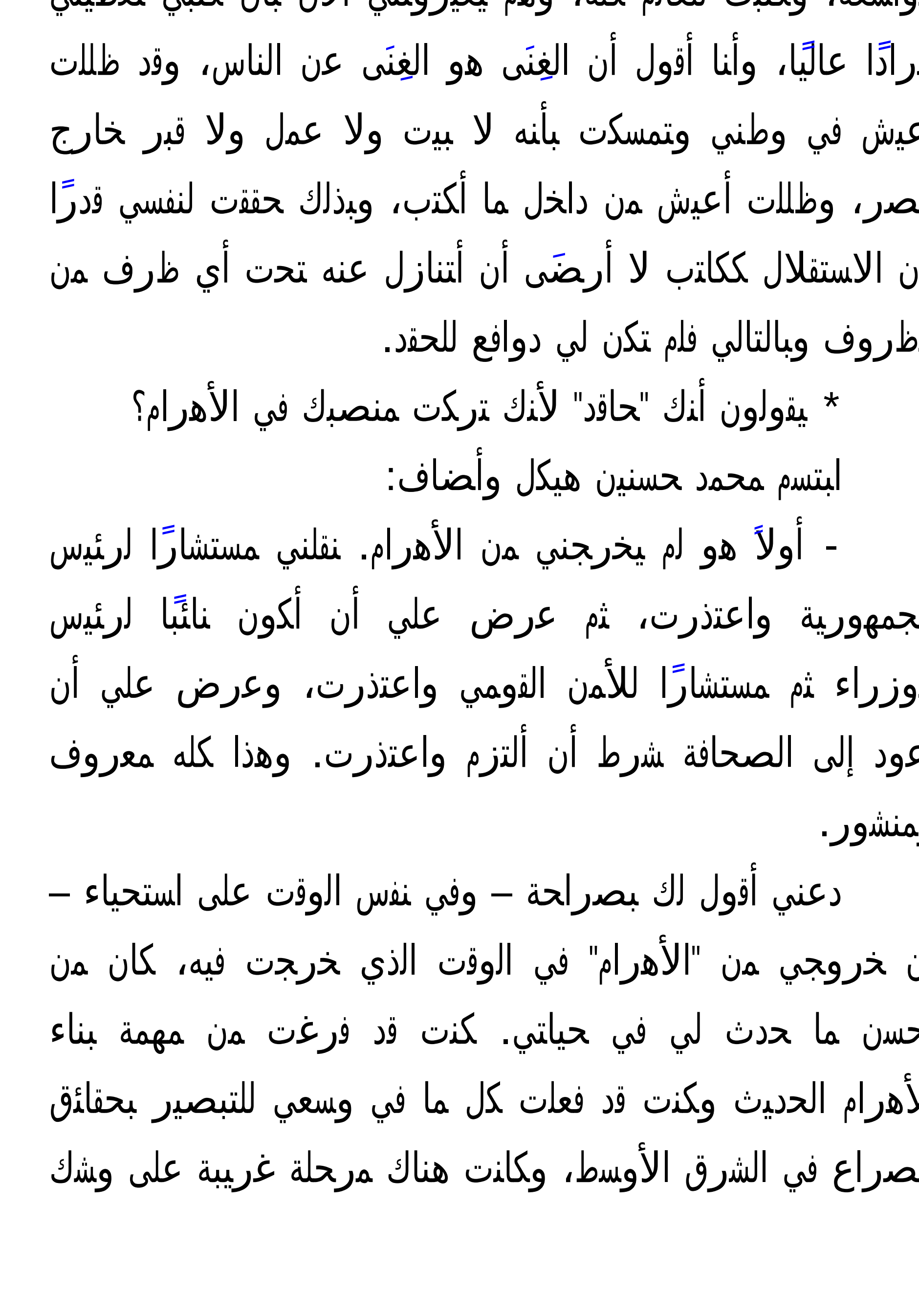
هذا هو ما قاله "كسينجر" ومعناه البسيط، أن السادات قد أضاع الثمار السياسية لنصر أكتوبر، وكانوا يتوقعون أن يتشدد، ولكنه تساهل حيث لم يكن ثمة مبرر للتساهل!.. فلماذا يصورون الموضوع على عكسه، لماذا أُتهم أنا أو غيري بأنني أهوّن من شأن


نصر أكتوبر، في حين أننا نقول أنه كان نصرًا عظيمًا، نستحق ثمنًا له، غير الذي جاء به السادات، ويستحق أوضاعًا في المنطقة غير تلك التي انتهينا إليها الآن..

* يقول المحرضون على الكِتاب أنه صدر عن حقدٍ على السادات؟

- ليست لدى أي أسباب للحقد على السادات، فقد لعبت دورًا في توليه السلطة بعد وفاة "عبد الناصر" وأنا أعرف أسباب قصوره وتصورت أنه سوف يتطور، مع المسئولية لأن مشكلته هي عدم إحساسه بالأمان الداخلي وتصورت أنه حصل عليه بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، وكان اختياره هو الأمر الطبيعي بعد وفاة عبد الناصر وهذا ما استقر عليه رأي كل الذين كانوا مسئولين آنذاك وقد ظللتُ بجواره وساعدتُ في الإعداد السياسي والإعلامي لحرب أكتوبر وأنا الذي كتبتُ قرار الحرب وكنت موجودًا معه طوال أيام الحرب سواء في بيته أو في غرفة العمليات.

وقد اخترت أن أترك العمل معه، وتركته واخترت موقعي وموقفي، لأنني ببساطة لم أكن أستطيع أن أتواطأ ضد أعظم انتصار حققه الجيش المصري في عصره الحديث.. ولكنني لم أكف عن أن أكون صحفيًا حين تركت "الأهرام" وخرجت إلى الدنيا



الواسعة، وكتبت للعالم كله، وهم يعيرونني الآن بأن كُتبي تعطيني إيرادًا عاليًا، وأنا أقول أن الغِنَى هو الغِنَى عن الناس، وقد ظللت أعيش في وطني وتمسكت بأنه لا بيت ولا عمل ولا قبر خارج مصر، وظللت أعيش من داخل ما أكتب، وبذلك حققت لنفسي قدرًا من الاستقلال ككاتب لا أرضَى أن أتنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف وبالتالي فلم تكن لي دوافع للحقد.

* يقولون أنك "حاقد" لأنك تركت منصبك في الأهرام؟

ابتسم محمد حسنين هيكل وأضاف:

- أولاً هو لم يخرجني من الأهرام. نقلني مستشارًا لرئيس الجمهورية واعتذرت، ثم عرض علي أن أكون نائبًا لرئيس الوزراء ثم مستشارًا للأمن القومي واعتذرت، وعرض علي أن أعود إلى الصحافة شرط أن ألتزم واعتذرت. وهذا كله معروف ومنشور.

دعني أقول لك بصراحة – وفي نفس الوقت على استحياء – إن خروجي من "الأهرام" في الوقت الذي خرجت فيه، كان من أحسن ما حدث لي في حياتي. كنت قد فرغت من مهمة بناء الأهرام الحديث وكنت قد فعلت كل ما في وسعي للتبصير بحقائق الصراع في الشرق الأوسط، وكانت هناك مرحلة غريبة على وشك

أن تبدأ – مرحلة استسلام للسياسة الأمريكية. دعني أذكرك أنني من أنصار سياسة واضحة ومستقيمة ومتوازنة مع أمريكا ولكن ما حدث كان شيئًا آخر: مرحلة الانفتاح والفساد ثم القمع ثم كامب ديفيد ثم عصر الإمبراطورية الإسرائيلية مع الأسف.

كيف كان في مقدوري أن أكون شاهدًا على هذا كله ومدافعًا عنه...؟!

ومع ذلك، فلقد خرجتُ من "الأهرام" إلى العالم الواسع، حيث أقول رأيي بحرية للدنيا كلها!

* أستاذ هيكل، بمناسبة الحديث عن "الحق"، أشعر أن حملة "السادات" عليك كانت عنيفة بشكل غير مفهوم، فهل لديك تفسيرًا لها؟. هل لديك تفسـير لعبارته الشهيرة التي قالها عنك في حملة سبتمبر من أنك "عشت كفاية"، وغضبه الشـديد من علاقتك برؤساء التحرير.. وبالملوك والرؤوساء؟

-.. بل ووصل به الأمر إلى القول بأنني ملحد، وزعم أنني أعترف له بهذا وأنا أسير سجنه، لا أملك فرصة الرد على تكفيره لي، والواقع أن علاقتي به كانت تختلف كثيرًا عن علاقتي مع "عبد الناصر" لقد كنت طرفًا في حوار مع "عبد الناصر" ولكن "السادات" الذي بدأ مرحبًا بالحوار، قد انتهى بأن لم يعد طرفًا في حوار مع

أحد: لا معي ولا مع غيري، وربما كان يشعر بالفارق بين علاقتي به وعلاقتي بعبد الناصر وربما كان إحساسه بأنني لعبت دورًا في توليه السلطة، ولم يكن يعطيه سعادة، فالإنسان عادة لا يسعد بأن يكون مدينًا لأحد. والواقع أنه أخطأ فهم كثير من الأشياء.

أذكر مثلاً أنني اختلفت معه أول مرة، حين اتصل بي – بعد توليه بقليل – ليطلب مني أن أخصص مقالي الأسبوعي بصراحة عن "جعفر نميري". وقال لي أن النميري يقول أن "هيكل" لم يكتب عن ثورة السودان، وأنه وعده بأن أكتب هذا الأسبوع عنها،وقد أبديت دهشتي، وقلت أنه ليس في ذهني موضوع للكتابة فيه عن السودان وأضفت: أخشى أن تفهم أن "عبد الناصر" كان يحدد لي ما أكتب فيه، وهذا غير صحيح، وأنا أعترض على أن تحدد لي ما أكتب فيه فقال أنه أراد أن "يصلح" علاقتي بجعفر نميري، وانتهى الموضوع عند هذا الحد، ولم أكتب مقالي في ذلك الأسبوع.

وقد تصور السادات أنه حين نقلني من "الأهرام" قد حكم على بألا أصبح صحفيًا إلى الأبد ولهذا كان يغضب لأنني ما زلت صحفيًا، رغم تركي الأهرام، وقد حدث عندما قابلني "الخميني" عام ١٩٧٩ في باريس ونشر النبأ، أن سأل صديقًا مشتركًا:

- هو محمد قابل "الخميني" ليه؟

وعندما قال له الصديق أن المقابلة تمت باعتباري صحفيًا قال دهشًا:

- لكن أنا عزلته؟!

ليس هذا فقط بل أن الشاه عندما وصل إلى أسوان سأل "السادات" عن هذه المقابلة، وهل لديه أنباء عن نوايا "الخميني" القادمة في ضوء مقابلتي له.. فقال "السادات" إن في مصر تقليد بأن يكتب كل صحفي يسافر إلى الخارج، تقريرًا عن لقاءاته، واتصل بي أحد كبار المسئولين من أسوان، وطلب مني كتابة تقرير، ولكني رفضت، وقلت أنني أكتب مقالات أنشرها، ولم أكتب تقارير لأحد طول عمري، وإن ما جرى في مقابلتي للخميني منشور.

وهذه وقائع ذات دلالة على طبيعة فهم السادات للصحفي، كان يتصور أن الصحفي جزء من جهاز الدولة إذا أُبعد انتهى، ولعله قد تضايق بشدة لأنني خرجت من الأهرام، ومع ذلك ظللت صحفيًا بل ولم أطلب منه وظيفة ورفضت ما عرض علي من مناصب.

وسكت "هيكل" لحظة قبل أن يضيف:

- إنني أدعي أنني لم أقل في "خريف الغضب" شيئًا عن السادات لم أقله وأنشره وهو موجود، ربما أكون قد توسعت فيه،

وهذا طبيعي، لقد أدنت سياسات الانفتاح وما تقود إليه من فساد وهو حي وحتى عندما كنت في الأهرام لفتُ النظر إلى المحاذير التي تحيط بتجارة السلاح، وفي كتابي "الطريق إلى رمضان" تكلمت عن الإدارة السياسية لحرب رمضان. وهناك كتب عديدة لي جمعت فيها مقالاتي التي عبرت عن خلافي معه. منها (الحل والحرب)، و (حديث المبادرة، (ورسائل إلى صديق هناك)، (ولمصر لا لعبد الناصر)، (والديمقراطية الغائبة والسلام المستحيل)، (وعند مفترق الطرق) فليس ما بيني وبين السادات حقدًا، من ناحيتي على الأقل – لكنه خلاف سياسي، وقد تعودنا أن نسمي الخلاف السياسي حقدًا، لأننا لا نقبل به، ونهرب من النقاش حوله.. وأنا أكرر أنه ليس في "خريف الغضب" شيء لم أقله عن السادات في حياته، نعم توسعت وهذا طبيعي، لأن ظاهرة السادات السياسية قد احتملت فصولها بحادث المنصة، فكان طبيعيًا أن ترد إلى أصولها وأن تفسر ليفهمها الناس..

يسألون: لماذا لم يكتب خريف الغضب والسادات حي....؟!

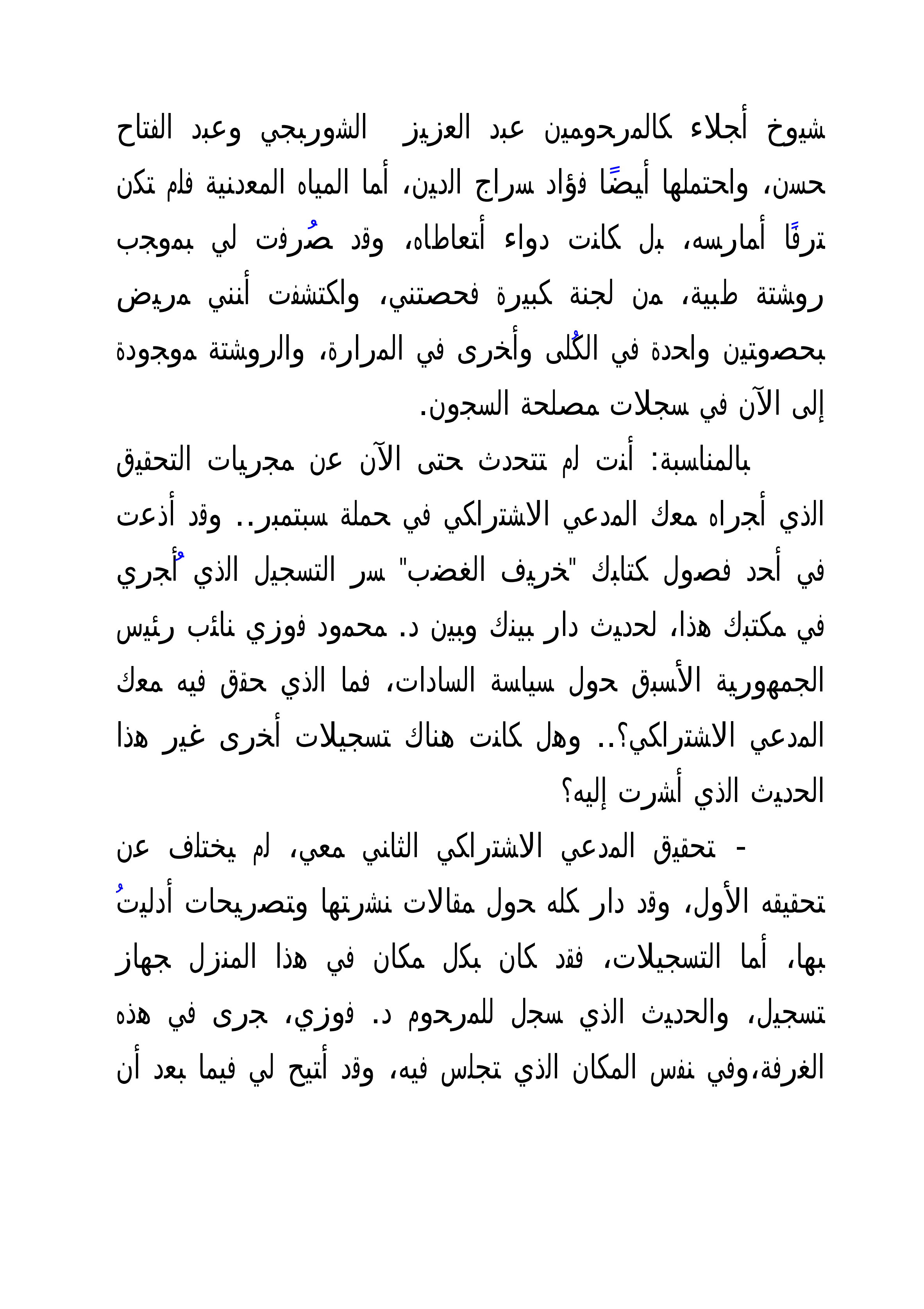
والرد ببساطة: لأن خريف الغضب لم يكن قد جاء بعد......!

* بمناسبة الخلاف بينكما في حياته، ما هو تفسيرك للنغمة الذائعة التي روجها السادات بأن أي نقد لسياساته، هو نقد لمصر وهجوم عليها، وهي نغمة تستخدم الآن للهجوم على كتابك؟

- هذا جزء من تصوراته الفرعونية، ومن أوهام نظرية الحلول، أي الفرعون الذي تحل فيه روح الإله أو خليفة رمسيس، وهي فكرة هاجمتُها وهو حي، وأعلنت رفضي لها، والواقع أنه كان يتصرف أحيانًا وكأنه الشعب والدولة والوطن والتاريخ، ولذلك فأنا أعتقد أن أي إنسان يحاول أن يمارس المسئولية بعد السادات سيجد نفسه في دوامة، أنا أدعي أنه ليس هناك محضر مكتوب في الدولة عن أهم الاتصالات التي أجراها "أنور السادات" مع كثير من ساسة العالم، ويقول "كسينجر" في مذكراته، أنه كان مندهشًا جدًا لأن "أنور السادات" كان يتفاوض معه دون أن يكون هناك أحد يدون الحديث ليكون وثيقة رسمية من وثائق الدولة، في حين أن "كسينجر" كان قد اصطحب معه من يدون اللقاء. لو أراد الرئيس "مبارك" أن يعرف ما جرى بالضبط بين "السادات" و "كسينجر" أو ماذا اتفق عليه "أنور السادات" مع "كسينجر" أو مع كثيرين ممن تفاوض معهم، فلن يجد محضرًا لها في وثائق الدولة كلها!.

* أستاذ هيكل.. بمناسبة ما يقال عما يسمى بحقدك على السادات، يقولون أنك أنكرت جميل الرجل، الذي عاملك حين كنت مسجونًا في حملة سبتمبر الأخيرة معاملة كريمة، فكنت في السجن تعيش وكأنك في بيت تشرب مياه معدنية وتأكل من منزلك.. فهل حدث هذا حقًا...؟!

- أنت وغيرك شهود على الكيفية التي كنا نعامل في السجن قبل اغتيال السادات، وأنا أتركه لك، لقد احترمت رغبة من قال لنا أنه يريد أن يفتح صفحة جديدة في تاريخ مصر، ويتعاون مع كل القوى ولم أتحدث بكلمة واحدة، حتى في موضوع أعتبر نفسي مسئولاً عن الكتابة عنه، وهو موضوع عبد العظيم أبو العطا، ومع ذلك أنت تعرف أننا نمنا على البلاط، وأجبرنا على أن نأكل طعام السجون الرديء.. العسل الأسود والجبنة الفاسدة، والفول المسوس، وحرمنا من الاتصال بأسرنا أو بالمحامين، وظلت أبواب الزنازين مغلقة علينا طوال النهار والليل، ولم يزرنا أحد، أو يصلنا طعام من بيوتنا قبل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٨١، وبعد وفاة السادات، بأسبوعين، فإذا كنا قد عوملنا معاملة قانونية – نحن الذين اعتقلنا بعملية غير قانونية. فقد حدث هذا في عهد ليس هو عهد السادات، وكنت أقول أن أمثالكم من الشباب يمكن أن يحتملوا، وقد احتمل ذلك أيضًا


شيوخ أجلاء كالمرحومين عبد العزيز الشوربجي وعبد الفتاح حسن، واحتملها أيضًا فؤاد سراج الدين، أما المياه المعدنية فلم تكن ترفًا أمارسه، بل كانت دواء أتعاطاه، وقد صُرفت لي بموجب روشتة طبية، من لجنة كبيرة فحصتني، واكتشفت أنني مريض بحصوتين واحدة في الكُلى وأخرى في المرارة، والروشتة موجودة إلى الآن في سجلات مصلحة السجون.

بالمناسبة: أنت لم تتحدث حتى الآن عن مجريات التحقيق الذي أجراه معك المدعي الاشتراكي في حملة سبتمبر.. وقد أذعت في أحد فصول كتابك "خريف الغضب" سر التسجيل الذي أُجري في مكتبك هذا، لحديث دار بينك وبين د. محمود فوزي نائب رئيس الجمهورية الأسبق حول سياسة السادات، فما الذي حقق فيه معك المدعي الاشتراكي؟.. وهل كانت هناك تسجيلات أخرى غير هذا الحديث الذي أشرت إليه؟

- تحقيق المدعي الاشتراكي الثاني معي، لم يختلف عن تحقيقه الأول، وقد دار كله حول مقالات نشرتها وتصريحات أدليتُ بها، أما التسجيلات، فقد كان بكل مكان في هذا المنزل جهاز تسجيل، والحديث الذي سجل للمرحوم د. فوزي، جرى في هذه الغرفة،وفي نفس المكان الذي تجلس فيه، وقد أتيح لي فيما بعد أن

أقرأ تفريغًا له، ويا ليت الذين يهاجمون ينشرون نصه، ليعلم الناس رأي د. فوزي وهو خبرة سياسية عربية، فيما كان يجري وما كان يدور!.

* هل كانت تلك التسجيلات مأذون بها من النيابة؟

- لم يقدم لي أحد ما يثبت ذلك.. ولكنني لا أظن أن التسجيلات التي أُجريت لي في زنزانتي كانت بإذن من النيابة.. وأنت تعلم أن كل ما كنا نقوله في السجن كان يسجل، وأن تقريرًا يوميًا عن معنوياتنا وتصرفاتنا كان يُرفع إلى السادات.

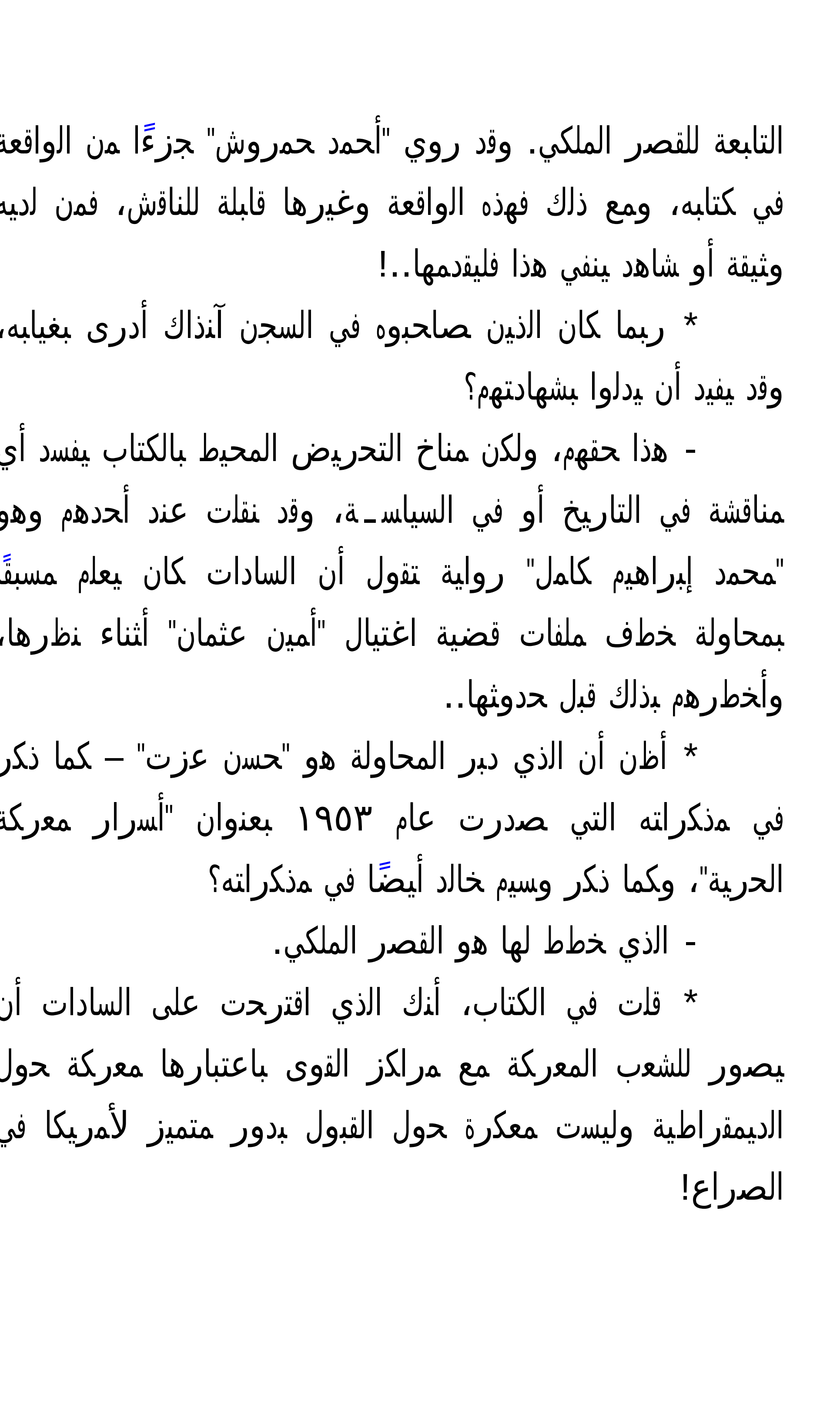
* يرى البعض، أنك في بعض الموضوعات الخاص بالسادات قد تجاوزت التفسير أحيانًا.. فالقول بأنه كان جاسوسًا ألمانيا مثلاً، يتجاهل أن قسمًا كبيرًا من الحركة الوطنية المصرية في الأربعينيات كان يتصور أن التحالف مع الألمان سيخرج الإنجليز من مصر؟

- أنا لم أقل أنه كان جاسوسًا ألمانيًا، ولكنني رويت التجربة كما رواها بنفسه في طبعات مختلفة ومتناقضة من كتبه المتعددة التي ضمنها ذكرياته، والقصة رويت في سياق شرح عالم الأوهام الذي هرب إليه الرئيس.

صحيح أنه كان هناك حركة في الوطنية المصرية تتجه هذا الاتجاه، وقد بدأ السادات نشاطه السياسي في تنظيم يضم عبد اللطيف البغدادي ووجيه أباظة على صلة بعزيز المصري وبالألمان، ولكني ومن كلامه، أثبت في الكتاب أن السادات ذهب إلى أبعد مما قصد إليه، فإن تتكلم مع الألمان في شأن قضية مصر هذا معقول، ولكن أن ترسل إشارات، وتتعاون مع رجال مثل أبلر وساندي فهذا شيء آخر، وإذا رجعت إلى الفصل ستجد خطًا فاصلاً بين علاقة هؤلاء بالألمان وما انجرف إليه أنور السادات، سواء بالاندفاع، أو بالهرب إلى الوهم!

* هناك واقعة أخرى ذكرتها في كتابك هي واقعة تهريبه من السجن في ربيع عام ١٩٤٨، حين كان مسجونًا على ذمة قضية اغتيال أمين عثمان، لينفذ لحساب السراية مع آخرين، محاولة جديدة لاغتيال "مصطفى النحاس"، وإعادته للسجن، بعد أن فشلت المحاولة.. هل يمكن أن نطمئن إلى مصادر هذه الرواية الخطيرة التي تكشف عن علاقات وثيقة للسادات بأجهزة النظام القديم.. هل هناك شاهد أو وثيقة؟

- معلوماتي تقول أن هناك تحقيقًا حدث في هذا الموضوع، والثابت أن السادات شوهد مع الذين نفذوا العملية بإحدى السيارات


التابعة للقصر الملكي. وقد روي "أحمد حمروش" جزءًا من الواقعة في كتابه، ومع ذلك فهذه الواقعة وغيرها قابلة للناقش، فمن لديه وثيقة أو شاهد ينفي هذا فليقدمها..!

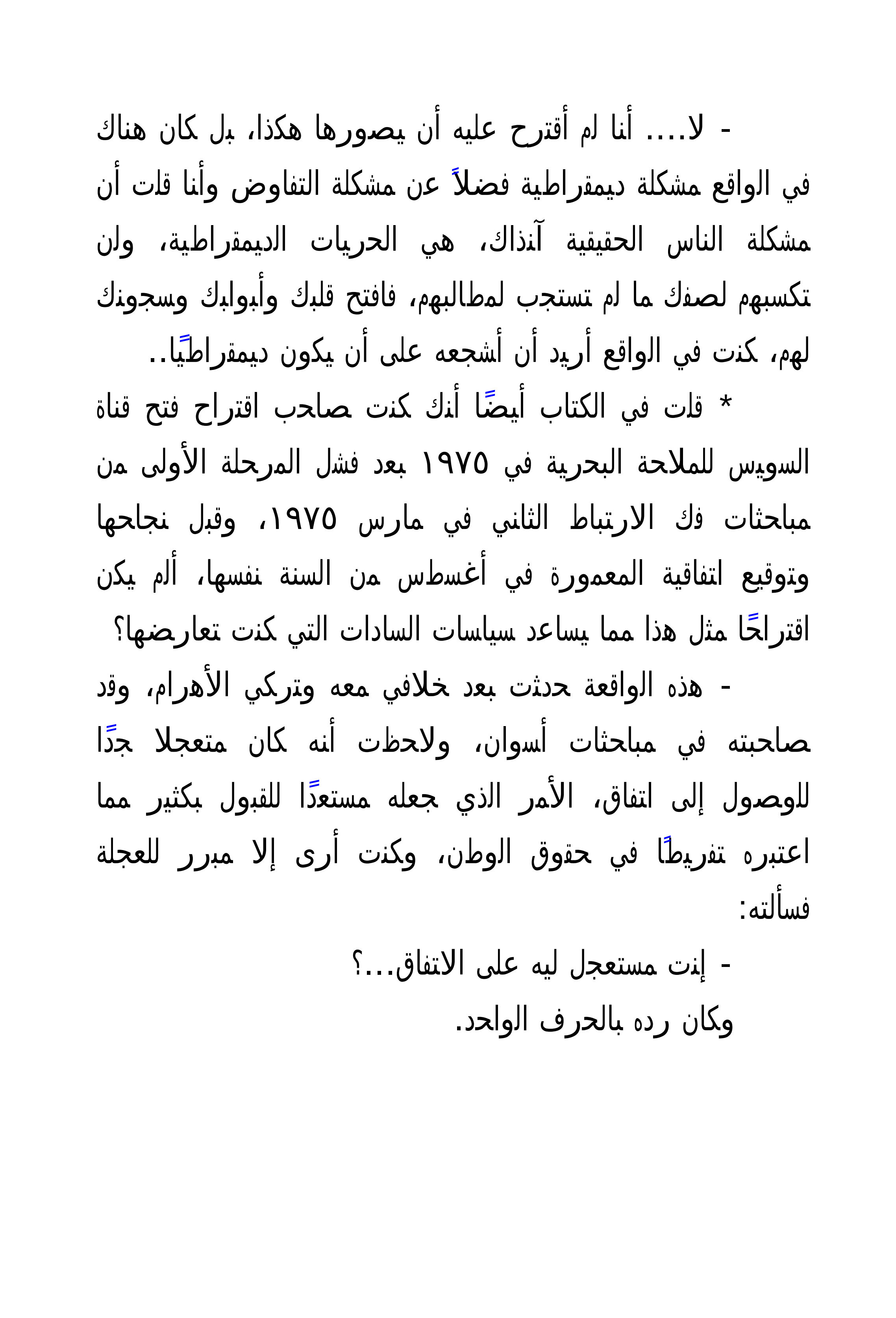
* ربما كان الذين صاحبوه في السجن آنذاك أدرى بغيابه، وقد يفيد أن يدلوا بشهادتهم؟

- هذا حقهم، ولكن مناخ التحريض المحيط بالكتاب يفسد أي مناقشة في التاريخ أو في السياسـة، وقد نقلت عند أحدهم وهو "محمد إبراهيم كامل" رواية تقول أن السادات كان يعلم مسبقًا بمحاولة خطف ملفات قضية اغتيال "أمين عثمان" أثناء نظرها، وأخطرهم بذلك قبل حدوثها..

* أظن أن الذي دبر المحاولة هو "حسن عزت" – كما ذكر في مذكراته التي صدرت عام ١٩٥٣ بعنوان "أسرار معركة الحرية"، وكما ذكر وسيم خالد أيضًا في مذكراته؟

- الذي خطط لها هو القصر الملكي.

* قلت في الكتاب، أنك الذي اقترحت على السادات أن يصور للشعب المعركة مع مراكز القوى باعتبارها معركة حول الديمقراطية وليست معكرة حول القبول بدور متميز لأمريكا في الصراع!



- لا.... أنا لم أقترح عليه أن يصورها هكذا، بل كان هناك في الواقع مشكلة ديمقراطية فضلاً عن مشكلة التفاوض وأنا قلت أن مشكلة الناس الحقيقية آنذاك، هي الحريات الديمقراطية، ولن تكسبهم لصفك ما لم تستجب لمطالبهم، فافتح قلبك وأبوابك وسجونك لهم، كنت في الواقع أريد أن أشجعه على أن يكون ديمقراطيًا..

* قلت في الكتاب أيضًا أنك كنت صاحب اقتراح فتح قناة السويس للملاحة البحرية في ١٩٧٥ بعد فشل المرحلة الأولى من مباحثات فك الارتباط الثاني في مارس ١٩٧٥، وقبل نجاحها وتوقيع اتفاقية المعمورة في أغسطس من السنة نفسها، ألم يكن اقتراحًا مثل هذا مما يساعد سياسات السادات التي كنت تعارضها؟

- هذه الواقعة حدثت بعد خلافي معه وتركي الأهرام، وقد صاحبته في مباحثات أسوان، ولاحظت أنه كان متعجلا جدًا للوصول إلى اتفاق، الأمر الذي جعله مستعدًا للقبول بكثير مما اعتبره تفريطًا في حقوق الوطن، وكنت أرى إلا مبرر للعجلة فسألته:

- إنت مستعجل ليه على الاتفاق...؟

وكان رده بالحرف الواحد.

- يا محمد أنا عايز أمصمص اللحم اللي في سينا، لأن الباقي كله عضم.

ولحم سيناء الذي يقصده هو دخل قناة السويس وبترول سيناء، فاقترحت عليه أن يفتح قناة السويس، وقلت له أن هذا سيعطيه نصف الغنائم التي يريدها من الاستعجال في الوصول إلى فك الارتباط دون أن يوقع اتفاقًا، خاصة أن القناة كانت فقد فقدت قيمتها كورقة ضغط بعد مرور ٨ سنوات على إغلاقها وبناء الناقلات العملاقة، وكان هو مترددًا وكذلك بعض معاونيه، ولكنه اقتنع في النهاية. ومع أنني صاحب الاقتراح إلا أنني لم أختر يوم ٥ يونيو لكي يكون تاريخًا لفتح القناة، وعارضت بشدة فكرة خطرت له بأن يدخل في احتفالات افتتاحها على ظهر الباخرة المحروسة، وذكرته بتاريخها الأسود، فهي التي حملت الخديو إسماعيل والملك فاروق إلى المنفى بعد عزلهما عن العرش.

وفي الفترة بين اقتراحي عليه وتنفيذ الاقتراح، كنا قد اختلفنا بعد أن صدر كتاب "الطريق إلى رمضان"، ولا أعلم ماذا حدث لاقتراحي بين طرحه وتنفيذه.

* يقول بعض مُنْتَقِديك أنك فيما أدليت به من أحاديث عقب الإفراج عنك من المعتقل كنت ودودًا نسبيًا تجاه ذكريات السادات،

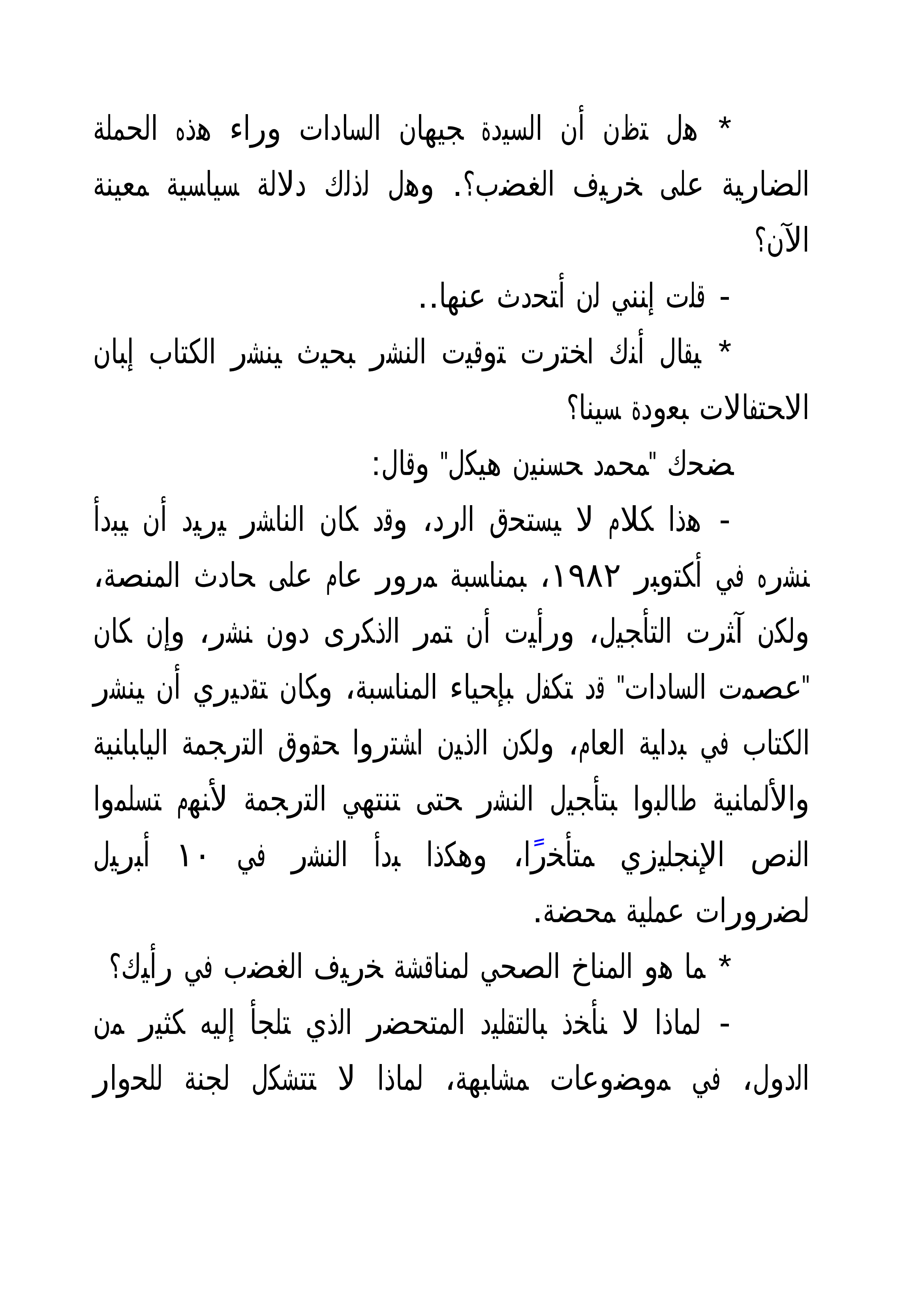
وقيل أنك زرت السيدة جيهان السادات معزيًا في وفاته، وأنها أكدت لك أن السادات كان في نيته الإفراج عنك في ٢٥ أبريل، فهل ما قيل صحيح؟. وكيف انتقلت من ود ما بعد الإفراج، إلى ما يعتبرونه حدة خريف الغضب!!.

- إنني لم أكن معتقلاً في قضية مخدرات أو بتهمة بيع فراخ فاسدة أو سرقة حديد تسليح، كنت مسجونًا لأنني صاحب رأي، ولأنني عارضتُ السادات، وحين خرجت شرحت أسباب خلافي معه، وهي كلها منشورة في حياته، وقتل وما زلت أقول أن مشكلة الرئيس السادات لم يفهم شيئًا من جغرافية مصر وتاريخها.

ولست أريد أن أتحدث بكلمة عن السيدة "جيهان السادات" وقد قدمت لها عزائي بالفعل، فعلت ذلك لأنني حاولت الفصل بين ما هو إنساني، وما هو سياسي..

وليس سهلاً على كل الناس أن يفهموا ذلك، وربما لم تفهموا – أنتم الذين صاحبتموني في السجن – مغزى الدموع التي ذرفتها على أنور السادات، حيث علمت بنبأ اغتياله.

وكنت ولا أزال أفرق بين ما هو إنساني وما هو سياسي.. وأضيف أن "خريف الغضب" يخلو من أي موضوع يخص تصرفات أسرة السادات المضيقة.. أعني زوجته وأولاده..



* هل تظن أن السيدة جيهان السادات وراء هذه الحملة الضارية على خريف الغضب؟. وهل لذلك دلالة سياسية معينة الآن؟

- قلت إنني لن أتحدث عنها..

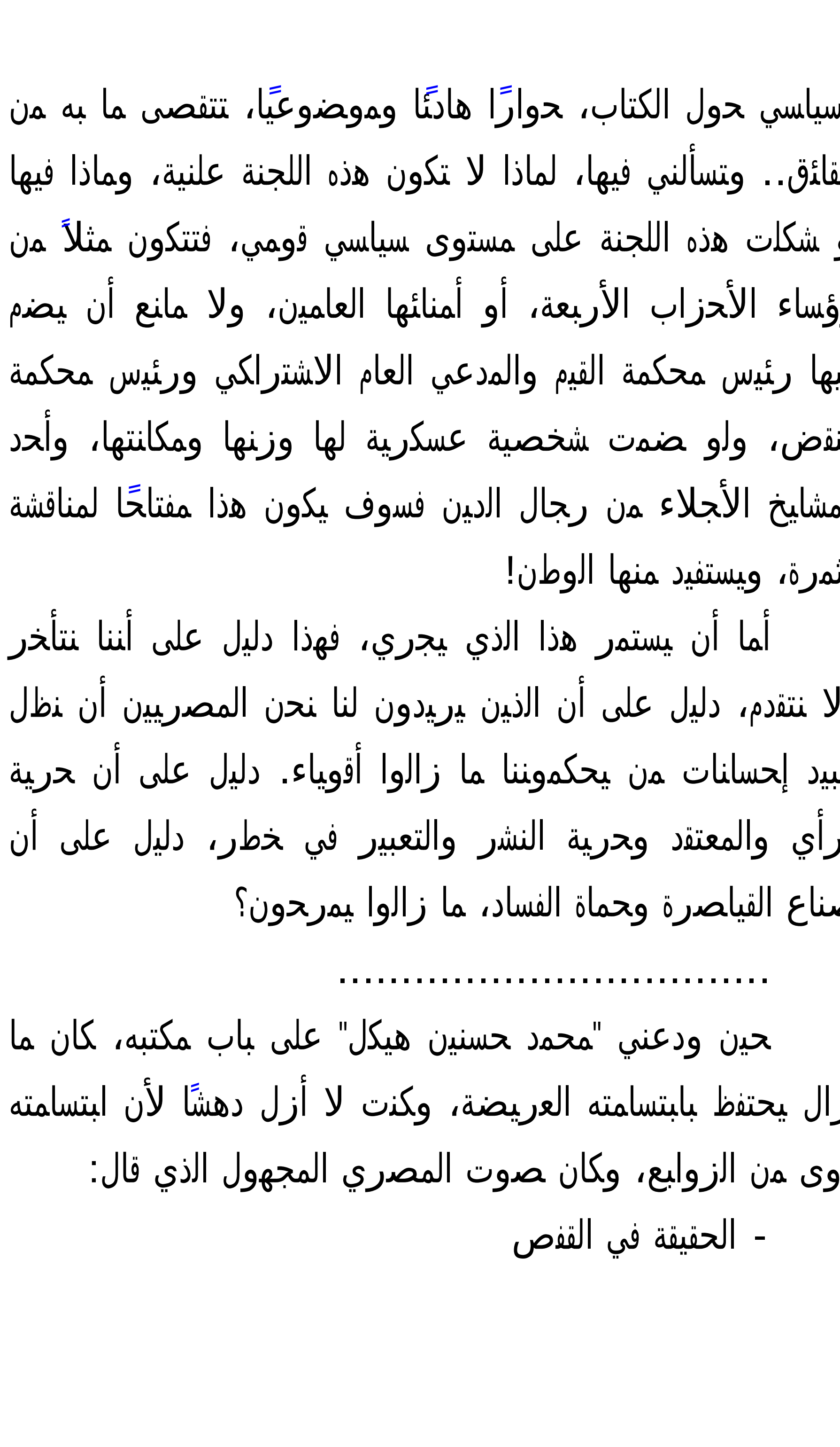
* يقال أنك اخترت توقيت النشر بحيث ينشر الكتاب إبان الاحتفالات بعودة سينا؟

ضحك "محمد حسنين هيكل" وقال:

- هذا كلام لا يستحق الرد، وقد كان الناشر يريد أن يبدأ نشره في أكتوبر ١٩٨٢، بمناسبة مرور عام على حادث المنصة، ولكن آثرت التأجيل، ورأيت أن تمر الذكرى دون نشر، وإن كان "عصمت السادات" قد تكفل بإحياء المناسبة، وكان تقديري أن ينشر الكتاب في بداية العام، ولكن الذين اشتروا حقوق الترجمة اليابانية والألمانية طالبوا بتأجيل النشر حتى تنتهي الترجمة لأنهم تسلموا النص الإنجليزي متأخرًا، وهكذا بدأ النشر في ١٠ أبريل لضرورات عملية محضة.

* ما هو المناخ الصحي لمناقشة خريف الغضب في رأيك؟

- لماذا لا نأخذ بالتقليد المتحضر الذي تلجأ إليه كثير من الدول، في موضوعات مشابهة، لماذا لا تتشكل لجنة للحوار



السياسي حول الكتاب، حوارًا هادئًا وموضوعيًا، تتقصى ما به من حقائق.. وتسألني فيها، لماذا لا تكون هذه اللجنة علنية، وماذا فيها لو شكلت هذه اللجنة على مستوى سياسي قومي، فتتكون مثلاً من رؤساء الأحزاب الأربعة، أو أمنائها العامين، ولا مانع أن يضم إليها رئيس محكمة القيم والمدعي العام الاشتراكي ورئيس محكمة النقض، ولو ضمت شخصية عسكرية لها وزنها ومكانتها، وأحد المشايخ الأجلاء من رجال الدين فسوف يكون هذا مفتاحًا لمناقشة مثمرة، ويستفيد منها الوطن!

أما أن يستمر هذا الذي يجري، فهذا دليل على أننا نتأخر ولا نتقدم، دليل على أن الذين يريدون لنا نحن المصريين أن نظل عبيد إحسانات من يحكموننا ما زالوا أقوياء. دليل على أن حرية الرأي والمعتقد وحرية النشر والتعبير في خطر، دليل على أن صناع القياصرة وحماة الفساد، ما زالوا يمرحون؟

....

حين ودعني "محمد حسنين هيكل" على باب مكتبه، كان ما يزال يحتفظ بابتسامته العريضة، وكنت لا أزل دهشًا لأن ابتسامته أقوى من الزوابع، وكان صوت المصري المجهول الذي قال:

- الحقيقة في القفص

يغطي على كل الزوابع.....!

(٢٩)

حوار مع محمد حسنين هيكل "٣"
السياسة خذلت السلاح في أكتوبر

حين توقف محمد حسنين هيكل عن الكلام شملنا صمت عميق[١]!

وكانت نبرات صوته القوي الواضح قد اكتست – في نهاية الحديث – بشجن خفي حاول جهده أن يتغلب عليه..

ولأنني لم أكن قد استوعبت تمامًا خطورة ما قاله لي وما أطلعني عليه، فقد بدا صمتي أقرب إلى الذهول، وبرد فعل لم أحسن التحكم فيه. تعلقت عيناي بما كنا نقرأه من حقائق ونصوص، وكأني أنظر إلى الحق الذي هو شديد المرارة!

---

(١) نشر هذا الحوار في "الأهالي" ١٨ مايو ١٩٨٣ – ويدور حول رأي أبداه السيد حافظ إسماعيل – الذي كان مستشاراً للرئيس السادات لشؤون الأمن القومي إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، عمق خطأ رئيسياً في الحوار السابق الذي أجريته مع هيكل حول الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، ويمكن استخلاص جوهر رأي حافظ إسماعيل من أسئلتي لهيكل.

لعلي لحظتها كنت أخشى أن أعترف بأن ما ورد في تلك الوثائق هو ما حدث فعلاً.. وما قيل فعلاً !

* وإذن فتلك هي الطريقة التي استثمر بها أنور السادات حرب أكتوبر سياسيًا؟!

* وذلك هو، إذن، ما كان يجري في دهاليز الساسة، وفي كواليس السياسة حين كان جيل أكتوبر يتعمد بدم الاستشهاد؟!

* إذن، فتلك هي حقيقة ما فعله "صاحب البطولتين": بطل الحرب، وبطل السلام، تتكشف عن خديعة مرة، ككل حقيقة ينكرها أو يجهلها الناس!

لم تكن هذه أول مرة يتحدث فيها هيكل – أو يكتب عن الإدارة السياسية لحرب أكتوبر فينتقدها، وليس هو الوحيد – على امتداد الأمة وعلى مساحة السنوات التي انقضت – الذي فعل ويفعل ذلك..

لكنها أول مرة تكتمل فيها القصة فصولاً، فليس هيكل هو الذي يروي ما حدث، أو يحكي ما دار، لكن الذين "يعترفون" به، هم الذين "ارتكبوها".. وهذا هو الحق شديد المرارة...

....

حين بدأنا الحديث لم تكن ثمة مرارة بعد، كنت قد جئت أبحث عن الحق. ولم أكن أعلم – بعد – كم هو مر..

قلت له:

* أظنك قرأت المقال الذي كتبه السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي السابق بعنوان "هل كانت حرب ١٩٧٢ حربًا ملفقة؟" في عدد المصور الأخير (١٣ مايو ١٩٨٣).

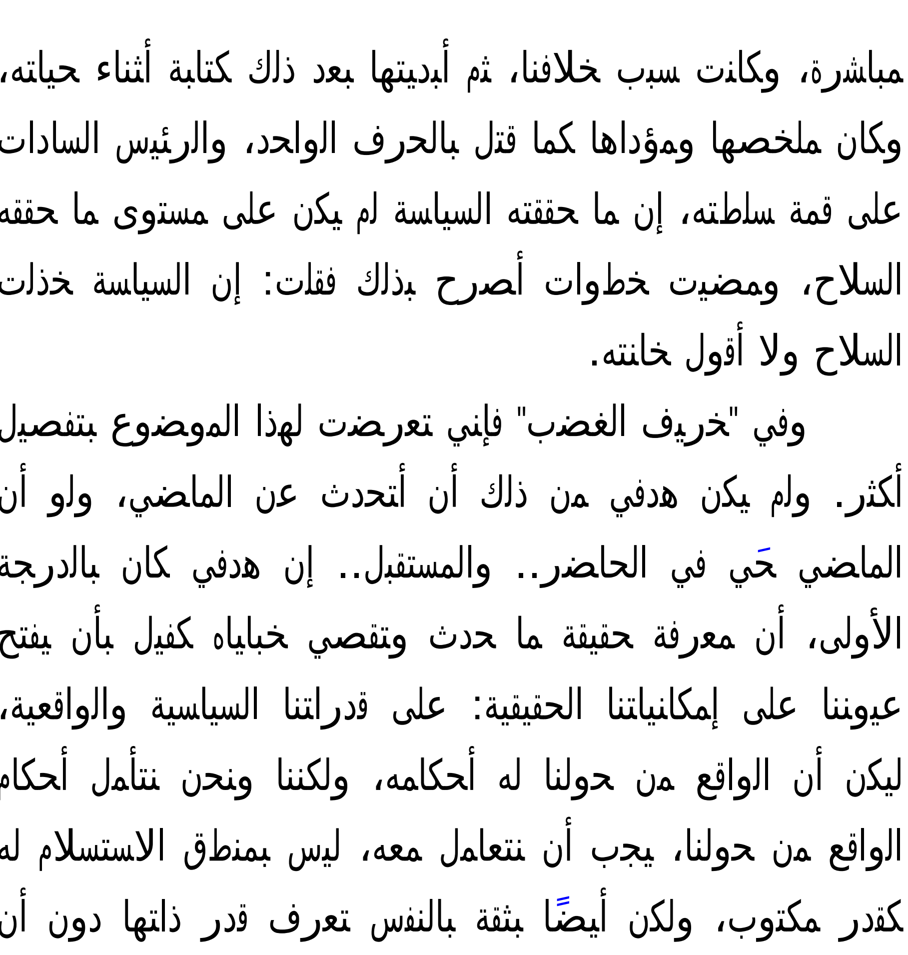
قال: قرأته!

* قلت: إن المقال في تقدير "الأهالي" يحمل دعوة مخلصة لحوار موضوعي هادئ حول الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ سياسيًا، وهو يعترض على المتحمسين لإيقاف الحوار حول هذا الموضوع الهام. ويناشد كل من لديه حقيقة أن يذيعها، وذلك ما فعله حافظ إسماعيل في مقاله، الذي أزاح فيه الستار عن دور نظيره الأمريكي – آنذاك – هنري كسينجر على مشارف حرب أكتوبر.. وخلالها، لكنه انتهى إلى رأي مختلف لما انتهيت إليه في معظم اجتهاداتك التي نشرت منذ خلافك الشهير مع الرئيس السادات حول تلك النقطة بالذات، ففي رأيه أن الإدارة السياسية لحرب أكتوبر قد تلاءمت معها.. فما هو تعليقك..؟

قال محمد حسنين هيكل:

- إن السيد "حافظ إسماعيل" طرح في اعتقادي قضية حيوية، وطالب بمناقشة موضوعية وحرة لها، وأنا أوافقه على ذلك، بل لعلي أكثر الناس حماسة لهذا الموضوع. أرجوك لا تنسى أن هذه كانت هي النقطة التي افترقت عندها الطرق بين الرئيس "السادات" وبيني، هكذا خرجت من الأهرام في أول فبراير ١٩٧٤، وحملت معنى قضيتي ولم أسكت. ولهذا فإن القضية التي طرحها السيد "حافظ إسماعيل" ودعا إلى مناقشة حولها، قضية تعنيني مباشرة، فضلاً عن أنها تعني مصر كلها بالدرجة الأولى، وتعني الأمة العربية كلها بنفس الدرجة، بل إنها بالنسبة لي كانت صميم عملي ومواقفي كلها في السنوات العشر الأخيرة.

إنني في كل ما كتبت من كتب، وبالتحديد في كتاب "الطريق إلى رمضان" الذي ظهر سنة ١٩٧٥، ثم بعد ذلك في "خريف الغضب" الذي ظهر هذا الربيع (١٩٨٣) تعرضت لهذا الموضوع بالاقتراب المباشر مرات، بالاقتراب غير المباشر مرات أخرى، وألححت أحيانًا، وأشرت في أحيان أخرى، إلى ضرورة التفرقة بين عنصرين في "حرب أكتوبر": الأداء العسكري في الحرب وقد اعتبرته، واعتبره العالم كله، معجزة بكل المقاييس. ثم الإدارة السياسية للحرب، وقد كانت لي فيها آراء، أبديتها للرئيس السادات



مباشرة، وكانت سبب خلافنا، ثم أبديتها بعد ذلك كتابة أثناء حياته، وكان ملخصها ومؤداها كما قتل بالحرف الواحد، والرئيس السادات على قمة سلطته، إن ما حققته السياسة لم يكن على مستوى ما حققه السلاح، ومضيت خطوات أصرح بذلك فقلت: إن السياسة خذلت السلاح ولا أقول خانته.

وفي "خريف الغضب" فإنني تعرضت لهذا الموضوع بتفصيل أكثر. ولم يكن هدفي من ذلك أن أتحدث عن الماضي، ولو أن الماضي حَي في الحاضر.. والمستقبل.. إن هدفي كان بالدرجة الأولى، أن معرفة حقيقة ما حدث وتقصي خباياه كفيل بأن يفتح عيوننا على إمكانياتنا الحقيقية: على قدراتنا السياسية والواقعية، ليكن أن الواقع من حولنا له أحكامه، ولكننا ونحن نتأمل أحكام الواقع من حولنا، يجب أن نتعامل معه، ليس بمنطق الاستسلام له كقدر مكتوب، ولكن أيضًا بثقة بالنفس تعرف قدر ذاتها دون أن يدفعها ذلك إلى ضرب رأسها في الحائط، أسى عصبيًا على ما فات وضاع، أو مغامرات "دون كيشوتيه" تجرها إلى معارك مع طواحين الهواء..

* ذلك هو ما جعلنا في "الأهالي" نرحب بدعوة السيد "حافظ إسماعيل" للحوار الهادئ حول الموضوع، لتعلقه بالحاضر

والمستقبل وليس بالماضي فقط، ولهذا سعينا كي تشترك في الحوار.. والآن: ما رأيك فيما أثاره حافظ إسماعيل ردًا على الذين قالوا أن حرب أكتوبر، "حرب ملفقة"؟!

قال محمد حسنين هيكل:

- إنني أتفق معه وبغير تحفظ في أن أي إنسان يقول أن حرب أكتوبر كانت حربًا ملفقة، هو إنسان لا يقدر للكلمة حقها، بل أكثر من ذلك لا يقدر للدماء الزكية حرمتها، ولا لاستشهاد الأبطال جلال الشهادة..

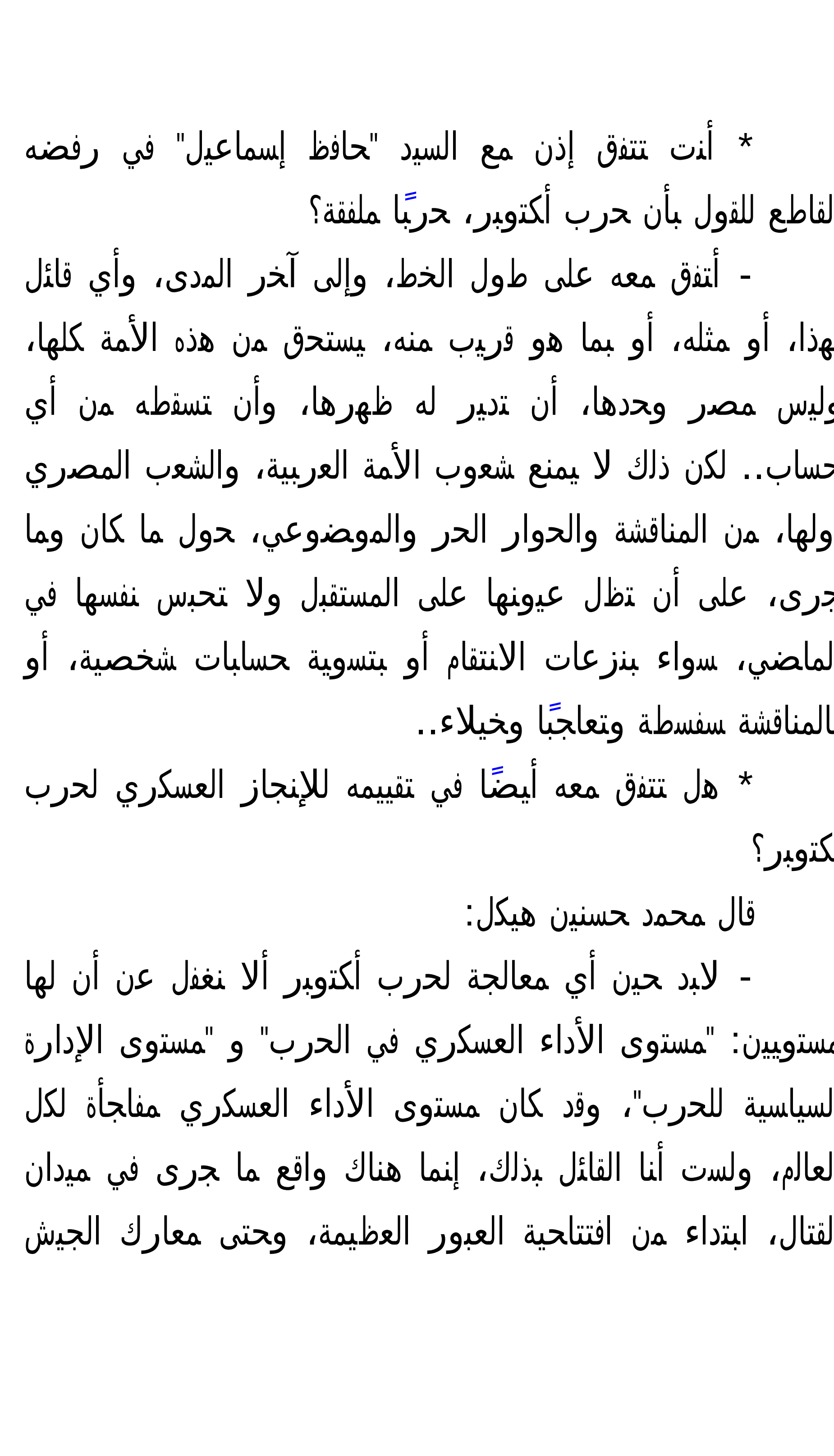
لعلي أسمح لنفسي، ولأول مرة وبدون أي ادعاء، أن أقول إنني منذ فبراير سنة ١٩٧٤، لم أسمح لنفسي أن ألتقي بالعقيد "معمر القذافي" ولا أن أضع قدمي في ليبيا، ولا أن أقبل دعوة لزيارتها، ولا أن أتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بأحد من المسئولين فيها لنفس هذا السبب.

في بداية الثورة الليبية سنة ١٩٦٩، كنت متحمسًا لها وللقذافي، وفي سنة ١٩٧١، كنت متحمسًا لوحدة بين مصر وليبيا، وكنت أراها حلمًا قابلاً للتحقيق لصالح الشعبين، ولصالح العمل العربي، ولصالح المعركة، ولم أخف شيئًا من هذا كله، ولكي لا يساء فهم هذه الحماسة، فإنني منذ اللحظة التي تركت فيها الأهرام،

وتقطعت علاقاتي بالرئيس "السادات" تركت فيها أيضًا صداقتي للثورة الليبية وللقذافي، لأني وأنا أعرف حساسية العلاقات بين القذافي والسادات، رأيت أن الأفضل والأكرم لي أن أكون بعيدًا بعد كاملاً – لا ظل ولا شبهة فيه – عن العلاقات بين الاثنين.

ثم أضيف إلى ذلك كله سببًا أساسيًا، هو أنني سمعت، نقلاً عن "العقيد القذافي"، ما يمكن أن يفهم منه معنى عدم التقدير على الأقل لحقيقة ما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعثت له، أكثر من مرة مع أصدقاء مشتركين، من الفلسطينيين بالذات، أقول له أنه بمثل هذا القول يظلم تضحيات أبطال، ويظلم جهد أمة بأسرها، ويخلط بين خلافه مع حاكم مصري وبين جهود وتضحيات الشعب المصري.

وحين سألني بعضهم: ولماذا لا تذهب إليه وتناقشه بنفسك؟.
كان ردي: إنني أعيش في مصر ولن أتركها، وأعيش في ظل قوانينها، ولن أقبل غيرها بما فيها قانون العيب، ولن أرتضي إلا حماية الشعب المصري وحده، ولهذا فإني لا أذهب، ولا أناقش، وعلى الكل أن يراجعوا أنفسهم بأنفسهم لأن القضية أخطر من الأهواء والخصومات واختلاف الطبائع والأمزجة.



* أنت تتفق إذن مع السيد "حافظ إسماعيل" في رفضه القاطع للقول بأن حرب أكتوبر، حربًا ملفقة؟

- أتفق معه على طول الخط، وإلى آخر المدى، وأي قائل لهذا، أو مثله، أو بما هو قريب منه، يستحق من هذه الأمة كلها، وليس مصر وحدها، أن تدير له ظهرها، وأن تسقطه من أي حساب.. لكن ذلك لا يمنع شعوب الأمة العربية، والشعب المصري أولها، من المناقشة والحوار الحر والموضوعي، حول ما كان وما جرى، على أن تظل عيونها على المستقبل ولا تحبس نفسها في الماضي، سواء بنزعات الانتقام أو بتسوية حسابات شخصية، أو بالمناقشة سفسطة وتعاجبًا وخيلاء..

* هل تتفق معه أيضًا في تقييمه للإنجاز العسكري لحرب أكتوبر؟

قال محمد حسنين هيكل:

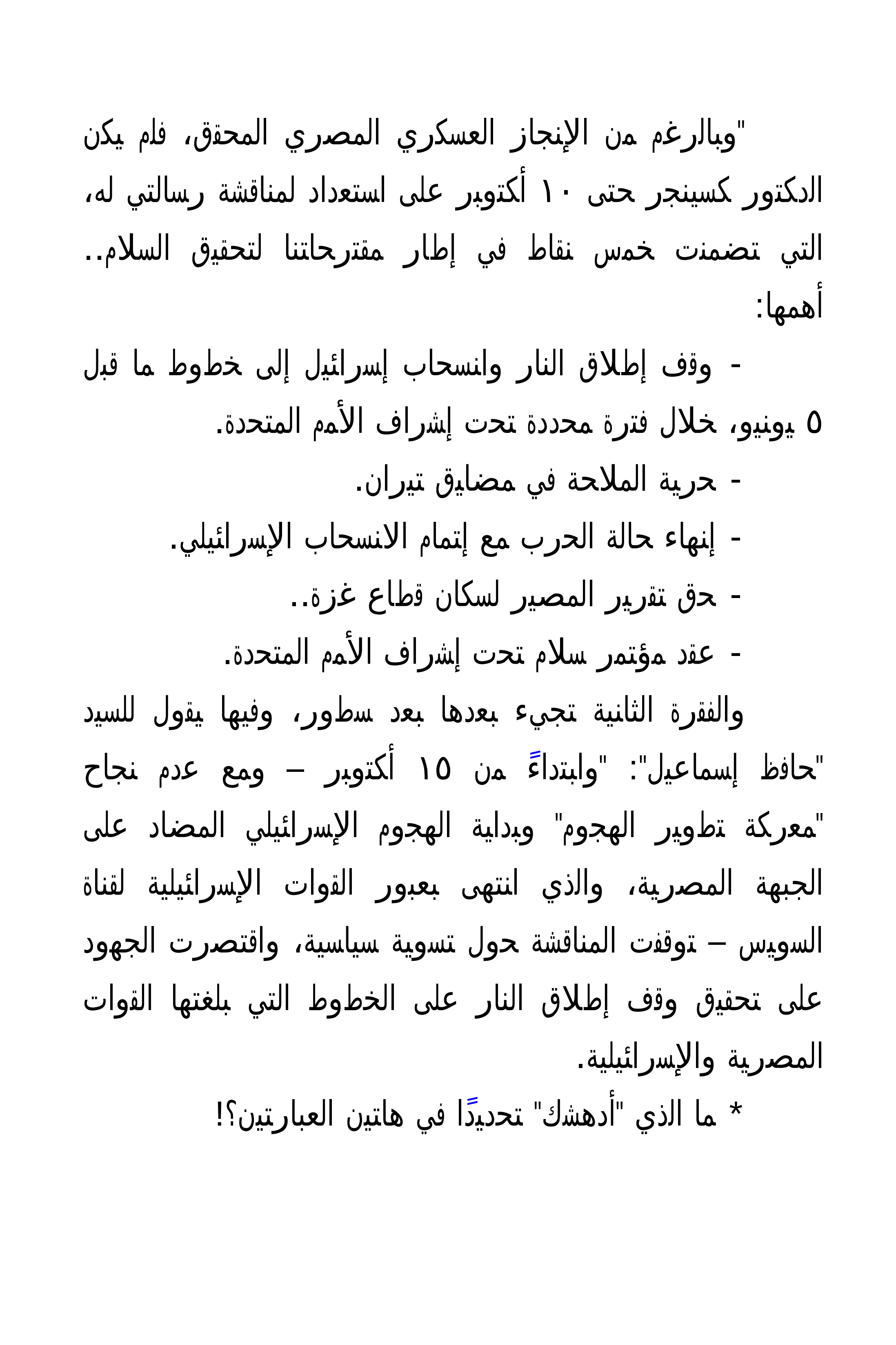
- لابد حين أي معالجة لحرب أكتوبر ألا نغفل عن أن لها مستويين: "مستوى الأداء العسكري في الحرب" و "مستوى الإدارة السياسية للحرب"، وقد كان مستوى الأداء العسكري مفاجأة لكل العالم، ولست أنا القائل بذلك، إنما هناك واقع ما جرى في ميدان القتال، ابتداء من افتتاحية العبور العظيمة، وحتى معارك الجيش

الثالث المستبسلة، في وقت ظن فيه الإسرائيليون أنهم أحكموا من حول هذا الجيش حلقات الحصار، يكفيني أن يقرأ أحد مذكرات القادة الإسرائيليين من "جولدا مائير" إلى "ديان" ومذكرات الساسة الأمريكيين الذين ساندوا إسرائيل، وأهم هذه المذكرات في رأيي هي "مذكرات كسينجر"، والجزء الثاني منها بالذات، الذي صدر بعنوان "سنوات القلاقل".

* وإذن فإن الخلاف بين ما ذهب إليه "حافظ إسماعيل" في مقاله، وبينك، أصبح محصورًا فقط في تقييم مستوى الإدارة السياسية لحرب أكتوبر؟

- تلك قضية أخرى غير قضية الإنجاز العسكري ومستوى آخر غير مستواه وفيها، فإنني أعترف باختلافي أساسًا – وبطريقة قاطعة – مع ما قاله السيد "حافظ إسماعيل". واعترف اك، إنني دهشت من عبارتين قالهما السيد "حافظ إسماعيل" في الصفحة التاسعة من عدد "المصور" الأخير. وفي العمود الثالث على وجه التحديد.

العبارة الأولى يقول فيها "حافظ إسماعيل" بالحرف الواحد، ما يلي:

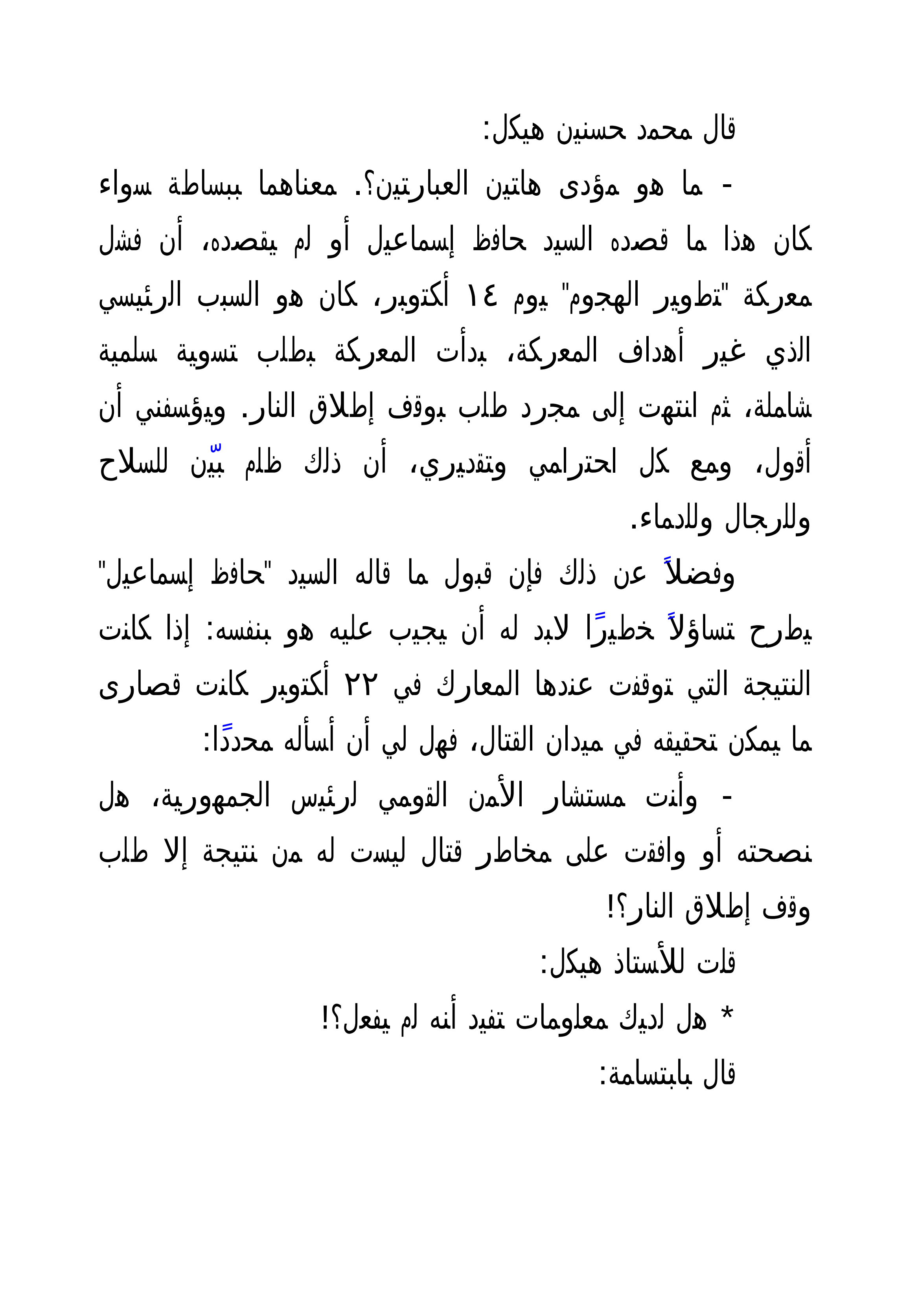


"وبالرغم من الإنجاز العسكري المصري المحقق، فلم يكن الدكتور كسينجر حتى ١٠ أكتوبر على استعداد لمناقشة رسالتي له، التي تضمنت خمس نقاط في إطار مقترحاتنا لتحقيق السلام.. أهمها:

- وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو، خلال فترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة.
- حرية الملاحة في مضايق تيران.
- إنهاء حالة الحرب مع إتمام الانسحاب الإسرائيلي.
- حق تقرير المصير لسكان قطاع غزة..
- عقد مؤتمر سلام تحت إشراف الأمم المتحدة.

والفقرة الثانية تجيء بعدها بعد سطور، وفيها يقول للسيد "حافظ إسماعيل": "وابتداءً من ١٥ أكتوبر – ومع عدم نجاح "معركة تطوير الهجوم" وبداية الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية، والذي انتهى بعبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس – توقفت المناقشة حول تسوية سياسية، واقتصرت الجهود على تحقيق وقف إطلاق النار على الخطوط التي بلغتها القوات المصرية والإسرائيلية.

* ما الذي "أدهشك" تحديدًا في هاتين العبارتين؟!



قال محمد حسنين هيكل:

- ما هو مؤدى هاتين العبارتين؟. معناهما ببساطة سواء كان هذا ما قصده السيد حافظ إسماعيل أو لم يقصده، أن فشل معركة "تطوير الهجوم" يوم ١٤ أكتوبر، كان هو السبب الرئيسي الذي غير أهداف المعركة، بدأت المعركة بطلب تسوية سلمية شاملة، ثم انتهت إلى مجرد طلب بوقف إطلاق النار. ويؤسفني أن أقول، ومع كل احترامي وتقديري، أن ذلك ظلم بيّن للسلاح وللرجال وللدماء.

وفضلاً عن ذلك فإن قبول ما قاله السيد "حافظ إسماعيل" يطرح تساؤلاً خطيرًا لابد له أن يجيب عليه هو بنفسه: إذا كانت النتيجة التي توقفت عندها المعارك في ٢٢ أكتوبر كانت قصارى ما يمكن تحقيقه في ميدان القتال، فهل لي أن أسأله محددًا:

- وأنت مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية، هل نصحته أو وافقت على مخاطر قتال ليست له من نتيجة إلا طلب وقف إطلاق النار؟!

قلت للأستاذ هيكل:

* هل لديك معلومات تفيد أنه لم يفعل؟!

قال بابتسامة:

- أنا أوجه إليه السؤال عن طريقك، فلا تعيده لي، ومع ذلك فأنا أمام رجل أقدره وأحترم تاريخه، وأظنه يعلم أنه كان لي دور في ترشيحه مستشارًا للأمن القومي للرئيس "السادات" وكنت قد لاحظت أن السيد "أشرف مروان" الذي كان يدير مكتب السادات، قد أصبح مشغولاً بالهيئة العربية للتصنيع ولذلك اقترحت عليه أن يستعين بحافظ إسماعيل، فهو صاحب تاريخ وخبرة كرئيس سابق لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية، ورئيس سابق للمخابرات، وسفير سابق، وقد قبل السادات ترشيحي، لكني لا أدري مدى علم السيد "حافظ إسماعيل" بكثير مما كان يجري، وأذكر أنه عندما قرر "السادات" أن يقبل وقف إطلاق النار، اعترض "حافظ إسماعيل"، لكن الرئيس كان ثائرًا بدرجة جعلته يرفض الاعتراض بعصبية.

* حسنًا.. نعود إلى الفقرتين اللتين أثارتا انتباهك.. لماذا ترى أنهما يظلمان الرجال والسلاح ظلمًا بينًا؟!

بهدوء قال "محمد حسنين هيكل":

- لكي تستبين الحقيقة، فوق اجتهادات الرأي، والاستنتاجات، فلابد أن نعيد بناء الوقائع، لأني أخشى أن ما رواه السيد "حافظ إسماعيل" لم يكن كاملاً، إن السيد "حافظ إسماعيل"

تحدث عن رسالته إلى كيسنجر، أو لنكن صرحاء عن رسالة من الرئيس السادات إلى "كسينجر"، عن طريق الاتصال السري الذي اتفق هو – "حافظ إسماعيل" مع كسينجر، على إقامته أثناء زيارته لواشنطن في مطلع عام ١٩٧٣، ومحادثاته في ذلك الوقت مع "كسينجر"، وهي زيارة ومحادثات يمكن أن يقال فيها الكثير، وإن لم يكن هذا وقته الآن، لكن السيد "حافظ إسماعيل" أورد فقرة من الرسالة، وليس الرسالة كلها، فقد أورد منها، ما رآه من وجهة نظره مهما، ولكن الملفت للنظر، أن كيسنجر في مذكراته أورد من هذه الرسالة ذاتها، فقرة أخرى، لم يشر إليها "حافظ إسماعيل" وكانت هي الفقرة "المفتاح" في الرسالة كلها، بل لعلي أقول؛ أنها كانت "الفقرة الكارثة" في الإدارة السياسية للحرب.

* من هو أولاً المسئول عن محتوى الرسالة؟.. وهل كانت موجهة لكيسنجر، أم لطرف آخر؟!

- أعتقد أن "حافظ إسماعيل" يحمل نفسه أكثر مما يطيق، حين يقول أنه هو الذي أرسلها لكسينجر، والأرجح أنها أُمليت عليه، وهي في الحقيقة، رسالة من "السادات" إلى "كسينجر" وإذا كان بيننا من يتصور أن رسالة في هذا الوقت يمكن أن تذهب من

مصر إلى يد "كسينجر" في واشنطن ثم لا يعرف بها الإسرائيليون فهو واهم!

* ماذا قال أنور السادات للإسرائيليين في هذه "الفقرة الكارثة" التي لم يوردها حافظ إسماعيل في مقاله؟

قال "محمد حسنين هيكل":

- قال لهم – وأنا أقرأ لك هذا من مذكرات كيسنجر (ص٤٨٢ من الجزء الثاني) – بالحرف الواحد.

"وأننا – أي مصر – لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة".

سكت هيكل لحظة قبل أن يضيف:

- في كل رسالة سياسية أو حتى غير سياسية، هناك عناصر متعددة، هناك العبارات الإنشائية والأماني والمبادئ العامة، التي يعبر بها طرف عما يريد، وهو حرٌ يقول ما يشاء، ثم عبارات أخرى تسمى العبارات "العملية" أو "الإجرائية"، التي تتضمن فعلاً أو ارتباطًا أو تعهدًا أو التزامًا أو قيد نقبله أو نتعهد به، وهي الفقرات التي يرسم بها أحد الطرفين خط سلوكه العملي والفعلي ويقطع على نفسه تعهدات يلتزم ويتقيد بها، والفقرة التي حرص "كسينجر" على ذكرها، هي الفقرة "العملية" في هذه الرسالة، في

حين اقتطف "حافظ إسماعيل" في مقاله منها أجزاء أخرى، ليدلل بها على ما انتهى إليه، من أن الفشل في تطوير الهجوم والهجوم الإسرائيلي المضاد (الثغرة)، هو السبب في تقاص الأهداف السياسـية لحرب أكتوبر من التوصل إلى تسوية سلمية شاملة إلى مجرد البحث عن وسـيلة لوقف إطلاق النار، ولكي يكون الحوار موضوعيًا، فهذا هو النص الكامل للرسالة، تعالى نقرأها معًا، قبل أن أعلق أو تعلق عليها..

قال "محمد حسنين هيكل" ذلك وهو يتناول من ملف أمامه – صورة من الرسالة.. سألته:

* هل أستطيع أن أسـألك من أين حصلت على هذه الرسالة؟

- أشك كثيرًا أن هذه الرسالة، وغيرها من الرسائل، موجودة في الملفات الرسمية للحكومة المصرية، فالذي أعلمه أن الرئيس "السادات"، بعد مظاهرات الطعام التي جرت في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، أحس بأن الشعب تنكر لما كان يعتبره فضلاً منه عليه، وبدأ يختط طريقًا آخر، وهكذا بدأت مراسم "حرق الأوراق"، فقام بحرق كثير من الوثائق الرسمية، التي كان حريصًا ألا تقع في المستقبل في يد "ناكري فضله"، وهكذا أُحرقت في الغالب تلك

الرسالة وغيرها، وفي الحقيقة فأنا حين أضع نفسي في مكان الرئيس "حسني مبارك" أشعر بتعاطف شديد معه، لأن جزءًا كبيرًا من الحقيقة قد أُحرق"..!

وقد حصلت عليها بفضل قانون حرية المعلومات الأمريكي، وهو قانون يبيح لكل باحث، لأغراض البحث العلمي، أن يحصل على نص أي وثيقة من ملفات الجهات المعنية بواشنطن، متى كانت لا تتعلق بوقائع حالية أو مستقبلية تؤثر على الأمن القومي الأمريكي، وقد اضطررت للجوء إلى صحفي أمريكي صديق ورجوته أن يستعمل الحق الذي يكفله له القانون، للحصول على الرسالة بعد أن أذيعت أجزاء منها فعلاً وبهذا حصلت عليها، وكانت قد سُلمت إلى "يوجين ثرون" ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شعبة رعاية المصالح الأمريكية بالسفارة الأسبانية التي كانت ترعى مصالح أمريكا في مصر آنذاك..

*.. والآن ما هو النص الكامل للرسالة؟!

تناول "محمد حسنين هيكل" نص الرسالة من أمامه، قال:

- هذا هو نصها الحرفي:

" عزيزي الدكتور هنري كسينجر

(أ) لقد أبلغنا الدكتور الزيات (وزير الخارجية المصرية آنذاك، وكان وقتها في واشنطن وقابل كسينجر قبل المعارك وفور نشوب المعارك) بما تم بينكما من محادثات ومناقشات خلال الأيام القليلة الماضية.

(ب) ووفقًا لروح الصراحة التي كانت تسود اجتماعاتنا (حافظ إسماعيل هنا يشير إلى لقاءاته السابقة بكسينجر) فإني أود أن أبدي ملاحظات قلائل بصدد النقاط التي أثيرت خلال مباحثاتكم (أي مباحثات كسينجر مع الزيات).

١- إن الاشتباكات التي تحدث حاليًا في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة لدى جميع أولئك الذين تتبعوا الاستفزازات الإسرائيلية المستمرة، ليس على الخطوط السورية أو اللبنانية فحسب بل أيضًا على الجبهة المصرية، وكثيرًا ما لفتنا النظر إلى مثل هذه الاستفزازات التي لم تتوقف قط رغم الإدانة الدولية.

٢- وعلى ذلك فقد كان على مصر أن تتخذ قرارًا بمواجهة أي استفزازات إسرائيلية جديدة بالحزم، وبالتالي أن نتخذ الاحتياطات الضرورية، لكي تواجه أي تصرف إسرائيلي من قبيل ذلك الذي جرى فوق سوريا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٧٣.

٣- المصادمات التي حدثت على جبهة القتال كنتيجة للاستفزازات الإسرائيلية، كان المقصود منها من جانبنا أن نظهر لإسرائيل أنه لم يكن يساورنا الخوف، أو أنه لا حول لنا ولا قوة (لاحظ أن هذه عبارات "أنور السادات" التي كان يكرر أن الحرب نشبتْ، لكي لا يتصور الإسرائيليون أننا جثة هامدة) وأننا نرفض الاستسلام لشروط تخطيط عدواني يهدف احتجاز أرضنا كرهينة للمساومة.

٤- وكنتيجة للاشتباكات، فإن موقفًا جديدًا قد نشأ في المنطقة، ولقد كان طبيعيًا توقع تطورات جديدة في خلال الأيام القلائل القادمة، فإننا نود توضيح إطار موقفنا.

٥- إن هدفنا الأساسي لا يزال – كما كان دائمًا – تحقيق سلام في الشرق الأوسط وليس تحقيق تسويات جزئية.

٦- إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة.

(جـ) وإذْ أحسب أنكم تلقيتم من مستر "روكفلر" رد رئيسنا على رسالتكم (هذه إشارة إلى اجتماع تم بين السادات وروكفلر أنا أظن أن حافظ إسماعيل لم يعلم عنه شيئًا، وهذا يؤكد أن الرسالة أُمليت على حافظ إسماعيل، وتضمنت بعض ما لم يكن السادات قد

أحاط به) ذلك الرد الذي أُعيد فيه تأكيد موقفنا، كما توضح منذ أول اتصال بيننا، أرجو أن تسمح لي أن أوضحه بجلاء مرة أخرى:

١- إن على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة.

٢- وعندئذ ستكون على استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام بالأمم المتحدة، وعلى شكل مقبول، سواء كان ذلك تحت إشراف السكرتير العام، أو ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى ممثلة.

٣- إننا نوافق على حرية الملاحظة في مضايق تيران ونقبل كضمان تواجدًا دوليًا لفترة محدودة.

(د) وإني لاستشعر الثقة من أنكم سوف تقدرون أن هذه العودة لشرح موقفنا مبعثها رغبة حقيقية مخلصة في تحقيق السلام، وليست منبعثة عن استعداد لبدء سلسلة من التنازلات، والحق أننا نذكر أن المستر "روجرز" قد أضر بفرص السلام، حين أخطأ تفسير مبادرتنا للسلام في فبراير ١٩٧١، بطريقة انحرفت بتلك المبادرة عن طريقها وهدفها الحقيقي.

وتفضلوا بقبول أطيب تحياتي.

"حافظ إسماعيل"

ناولني "محمد حسنين هيكل" الرسالة، وبعد أن قرأتها، قال:

- إذا بدأنا تحليل مضمون هذه الرسالة، فسوف نلاحظ أن الجزء الأول منها، هو كما ترى سرد لمواقف قديمة، ثم تعبير عن أماني وتصورات الحل، ولكن الفقرة الوحيدة "العملية" فيها، التي تتضمن في ذاتها، قوة فعل، والتي هي كانت بمثابة تعهد أُعطِىَ من طرف واحد، من الفقرة ٦ من البند ب، وهي الفقرة التي يقول فيها السادات على لسان حافظ إسماعيل إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة..

* هناك نقطة مهمة هنا يا أستاذ هيكل: ما هو تاريخ هذه الرسالة؟

قال محمد حسنين هيكل:

- هذه الرسالة سُلمت قبل ظهر يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ أي أنه بعد مرور أقل من عشرين ساعة من بدء حرب أكتوبر، كان السادات يرسل للإسرائيليين، عبر الأمريكيين ليقول لهم أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة (!!) لحظتها كانت القوات المصرية قد عبرت قناة السويس بخمس فرق وكان العالم مذهولاً بما حدث، وفي ذلك الوقت كانت الدبابات السورية تتقدم في اتجاه الجليل، ولم تكن إسرائيل قد نجحت بعد في صدِ

حتى الهجوم السوري، ثم إن القيادة الإسرائيلية الجنوبية، التي كانت مكلفة بصَد أي هجوم تقوم به مصر، كانت في حالة صدمة رهيبة ساعتها، وذلك ما اعترف به قائدها الجنرال "جونين" أمام "لجنة إجرانات" الإسرائيلية. وكان من التعبيرات الملفتة للنظر التي قالها الجنرال "جونين" أمام اللجنة "إن المصريين ضبطونا ونحن في الحمام وبنطلوناتنا مدلاة" وبعد ساعات من هذا الوقت الذي استلم فيه "كسينجر" رسالة من "السادات" يقول له فيها أن مصر لن تعمق مدى الاشتباكات أو توسع مدى المواجهة، كان الجنرال "ديان" – وزير الدفاع – كما يقول "كسينجر" ذاته في مذكراته - قد ذهب مجلس الوزراء الإسرائيلي، ليقول أن الوضع على الجبهة المصرية سيء للغاية، ويوصي بإصدار قرار بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل سيناء!

* أستاذ هيكل..ما هو موقع الفقرة الكارثة، من هذا المناخ الذي تذكره، وما هو تأثيرها عليه؟!

- إن من القواعد المعروفة في علوم الاستراتيجية، أن أي عدو يهمه أن يعرف عن الطرف الذي يواجهه في الحرب أربعة أشياء أساسية: موعد الهجوم (وفي هذا الصدد حققت القوات المسلحة المصرية مفاجأة على المستوى الاستراتيجية والتكتيكي) ثم

حجم القوات (وكان أمام الإسرائيليين يومها خمس فرق انتقلت بمعجزة من ضفة القتال الغربية إلى الضفة الأخرى بسلاحها ودباباتها ومدفعيتها) ويبقى بعد ذلك عنصران مهمان جدًا من عناصر المعركة، يجمع عليها كل أساتذة علوم الحرب في العالم من "كلاوزفيتز" إلى "ليدل هارت" هما: نوايا العدو.. وأهداف الهجوم، وهنا تأتي خطورة الفقرة الكارثة.. فكيف تجيء أنت وفي الساعات الأولى من الهجوم، وتتبرع من تلقاء نفسك وتقول لعدوك وبكل بساطة واستسهال: أنا لن أتقدم بعد هذا.. كأنك تقول له أهدافك، وتبلغه بنواياك وتكشف له خطتك إذن فقد أعطيت للعدو كل ما كان يلزمه، بل وأفسدت المفاجأة التي حققتها، وهذا سلوك لا يخالف منطق الإدارة السليمة للحرب أو مبادئ السياسة فقط، بله هو سلوك يتناقض مع المعلومات الأولية المكتوبة في كتب التدريس العادية في أي كلية لأركان الحرب.

قلت للأستاذ هيكل:

* من الناحية العملية المحضة.. كيف استفاد الأمريكيون والإسرائيليون بالتالي من إبلاغهم بهذه "الفقرة الكارثة" في ٧ أكتوبر ١٩٧٣؟

قال "محمد حسنين هيكل":

- لقد اعتبر "كسينجر" – كما قال في مذكراته – أن الجديد في تلك الرسالة هو تلك الفقرة المشئومة.. فماذا ترتب عليها؟ لقد وضع كل خطته لمواجهة انتصار أكتوبر، بعد أن عرف نوايا السادات وأهدافه، وفي مذكرات كسينجر (الجزء الثاني ص٤٨٢ – ٥٥٠) عرض واسع، وطبقًا لما قاله (ص٤٨٣) فإنه دعا لجنة الأمن القومي الأمريكي لاجتماع عاجل، عقد في اليوم نفسه، وبعد ساعات من تلقيه الرسالة، ويورد كسينجر في مذكراته من محضر لجنة الأمن القومي، حوارًا دار فيه ما يأتي بالنص: كيسنجر (موجهًا الحديث لأعضاء اللجنة): كيف تستطيعون تفسير موقف العرب الآن، كيف تفسرون زهوهم الظاهر؟ ولماذا لا يسارعون بطلب وقف إطلاق النار (لأن كسينجر كان يتصور أن الجيش المصري سيضرب أثناء العبور، طبقًا للمعلومات التي كانت لدى المخابرات الأمريكية آنذاك)؟

شلزنجر (وزير الدفاع): أخذتهم عواطفهم.

كولبي (مدير المخابرات) إن السوريين يتصورون أنهم يؤدون أداءً حسنًا، وهم لا ينظرون إلى المدى البعيد، قد تكون عملية مصر هي عبور القناة.. فقط (من الواضح أن كولبي كان يعلم فحوى الرسالة).

كيسنجر: ولكن لماذا لا يحاولون تدعيم مكاسبهم.. إن كل سفير أجنبي رأى السادات اليوم قيل له أن مصر لا تريد وقف إطلاق النار قبل أن تصل إلى الحدود الإسرائيلية.

شلازنجر: هل تتصور أنت أن هذا الكلام منطقي؟ هل تتصورون أنهم يملكون هذا المنطق الطبيعي للأمور؟

راش (مساعد وزير خارجية كسينجر): إنه من الصعب على أن أتصور أن السادات سيكتفي الآن بعبور قناة السويس ثم يقف هناك.

كسينجر: إن رأيي أنه سوف يبقى هناك، إنني أعرف أنه لن يتقدم أكثر من ذلك"!!

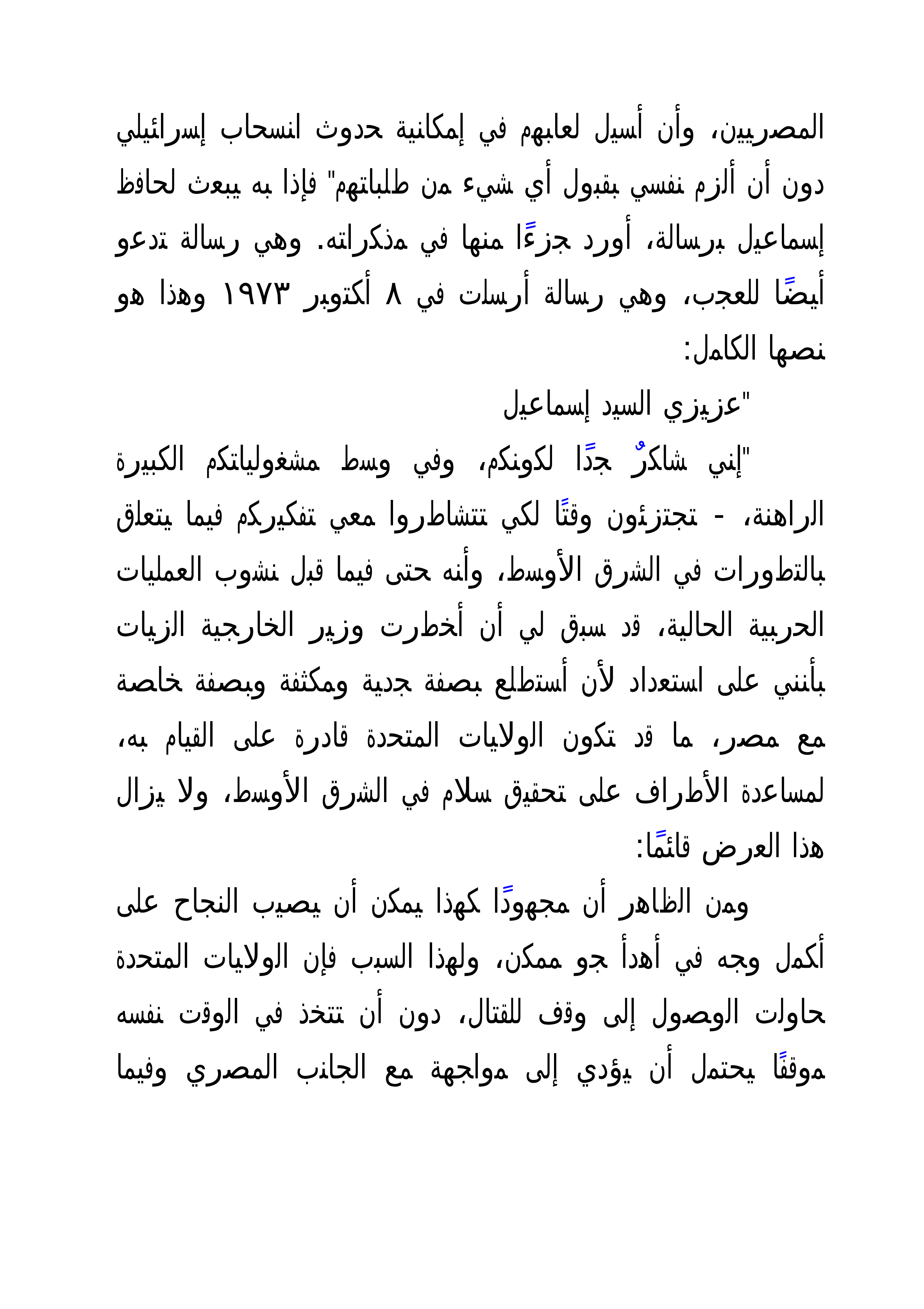
ثم بدأ "كسينجر" بطرح خطته فقال إن هدف أمريكا الأول، هو كسب الوقت حتى تعطي لإسرائيل الفرصة لتغيير الوضع العسكري الذي فوجئت به، وفوجئ به العالم، ثم أن تعطي إسرائيل الفرصة بكل الوسائل لكي تركز على جبهة عربية واحدة، وقال أن الخطة لابد أن تتضمن العمل على إبعاد السوفييت عن المعركة، وكذلك إبعاد السعودية والأردن عن التدخل فيها.. ثم اتخذ كسينجر تنفيذًا لخطته قرار بإرسال أسلحة لإسرائيل، وقد بدأ إرسال هذه الأسلحة هذا قبل أن يبدأ الجسر الجوي الذي حمل الأسلحة العمل

فيها بعد، إذْ تم تحميل سبع طائرات إسرائيلية بالسلاح واستدعى كسينجر السفير الإسرائيلي ليطعه على مداولات مجلس الأمن القومي، يلومه على الخيبة الإسرائيلية، ثم يسأله متى يكونون مستعدين لإعادة موازين المعركة.. ثم يكتشف أن السفير الإسرائيلي ليست لديه معلومات كافية عن الوضع العسكري فيتصل بإسرائيل بكل الوسائل، ثم إذا به يذهل لأن إسرائيل فوجئت بأكثر مما كان يتصور، ويذهل أكثر حين يعلم بحجم الخسائر الإسرائيلية، ويقرر ألا يفشي حجم هذه الخسائر الإسرائيلية حتى لأركان البيت الأبيض ووزارة الدفاع، لكي لا تتأثر المعنويات ثم..

* كيف استند كسينجر إلى هذه الرسالة، ليخطط لكسب الوقت، حتى يمكن إسرائيل من مواجهة مصر؟

قال "محمد حسنين هيكل":

- كان هدف "كيسنجر" كما اعترف في مذكراته، هو كسب الوقت ليمكن الإسرائيليين من هدفهم، بعد أن أتأكد أن مصر لن تطور الهجوم أو تعمق الاشتباكات، وهكذا قرر أن يشاغل المصريين، وأن يثير شهيتهم ليلهيهم عما كان يدبره، وليست تلك كلماتي أو أوصافي وإنما هي ألفاظه هو بالحرف الواحد فيقول (في ص٤٨٧ و ٤٨٨ من مذكراته): بالنص "أردت أن أستثير شهية


المصريين، وأن أسيل لعابهم في إمكانية حدوث انسحاب إسرائيلي دون أن ألزم نفسي بقبول أي شيء من طلباتهم" فإذا به يبعث لحافظ إسماعيل برسالة، أورد جزءًا منها في مذكراته. وهي رسالة تدعو أيضًا للعجب، وهي رسالة أرسلت في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وهذا هو نصها الكامل:

"عزيزي السيد إسماعيل

"إنني شاكرٌ جدًا لكونكم، وفي وسط مشغولياتكم الكبيرة الراهنة، - تجتزئون وقتًا لكي تتشاطروا معي تفكيركم فيما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط، وأنه حتى فيما قبل نشوب العمليات الحربية الحالية، قد سبق لي أن أخطرت وزير الخارجية الزيات بأنني على استعداد لأن أستطلع بصفة جدية ومكثفة وبصفة خاصة مع مصر، ما قد تكون الولايات المتحدة قادرة على القيام به، لمساعدة الأطراف على تحقيق سلام في الشرق الأوسط، ولا يزال هذا العرض قائمًا:

ومن الظاهر أن مجهودًا كهذا يمكن أن يصيب النجاح على أكمل وجه في أهدأ جو ممكن، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة حاولت الوصول إلى وقف للقتال، دون أن تتخذ في الوقت نفسه موقفًا يحتمل أن يؤدي إلى مواجهة مع الجانب المصري وفيما

يتعلق بالنقاط المدرجة في مذكرتكم المؤرخة في ٧ أكتوبر، هناك نقطتان:

النقطة الأولى: أن من الواضح لدى الجانب الأمريكي، ما إذا كانت، بوجوب انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة يجب تنفيذها قبل إمكان عقد مؤتمر أم أن المتوقع هو الموافقة من حيث المبدأ على الشرط.

والنقطة الثانية: هي أن الجانب الأمريكي قد تلقى الرسالة التالية من سفيره في طهران:

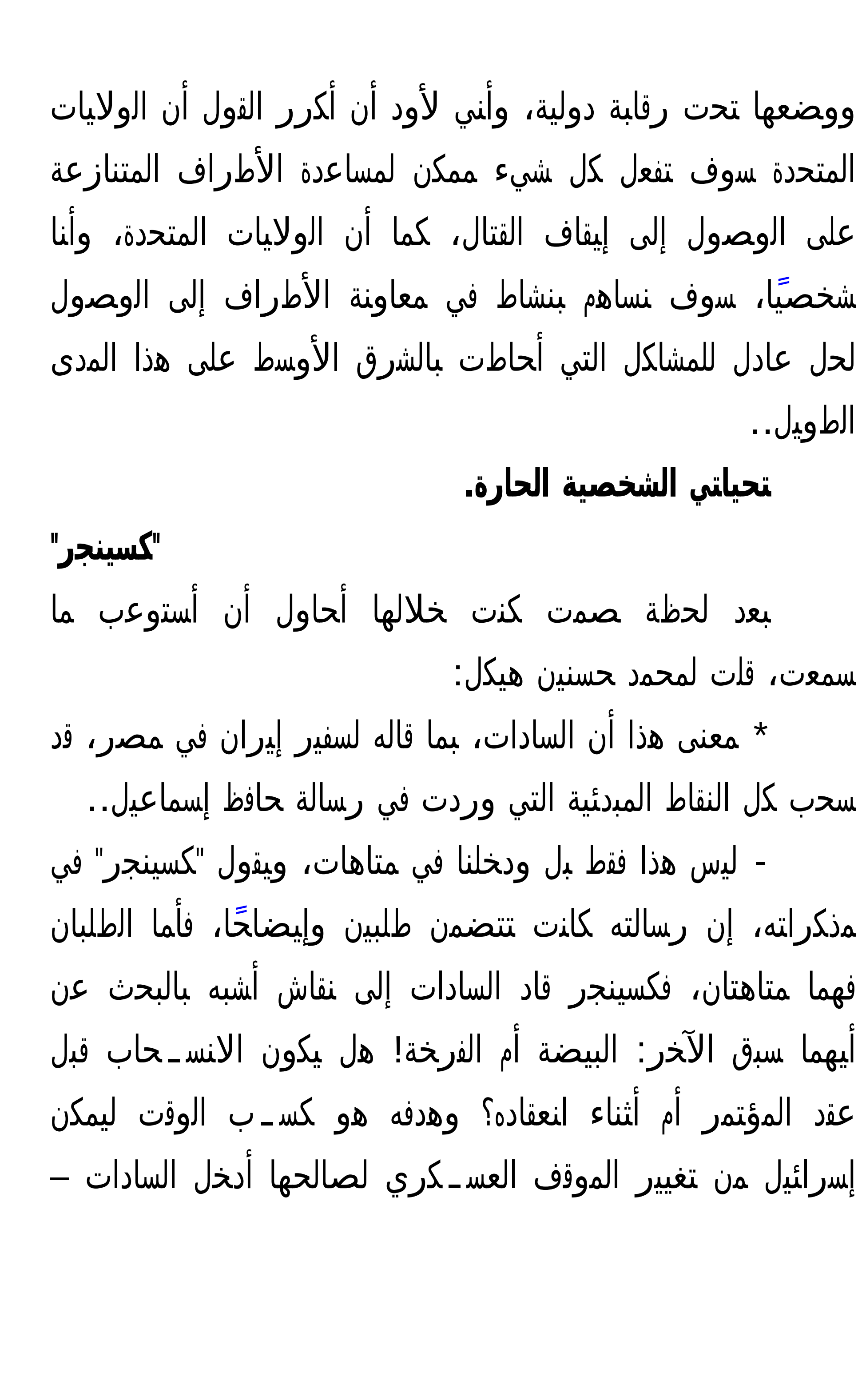
إن "هويدا" رئيس الوزراء" قد استدعاني بناء على تعليمات الشاه، في الساعة ١٥، ١٤ بالتوقيت المحلي لكي يتلو علي برقية من "الرئيس السادات" للشاه، مبلغة إليه عن طريق السفير الإيراني في القاهرة (خسرو خسرواني) الذي قابل "السادات" في أوائل بعد ظهر يوم ٧ أكتوبر بالتوقيت المصري، وباختصار فإن البرقية تتضمن وصفًا يتسم بالتفاؤل للموقف العسكري المصري على الضفة الشرقية لقناة السويس، وللبطولة المصرية في عبور القناة، وإنشاء رأس جسر هنا، ثم تطلب البرقية من الشاه إبلاغ الرئيس نيكسون، بأن مصر حتى الآن، كانت من أجل تفادي القتال على استعداد لقبول السالم بشروط معينة، ومع ذلك فإنها مضطرة الآن

للقتال واحتمال الخسائر، وهي لا تزال تريد سلامًا دائمًا في المنطقة، ويود "السادات" أن يعرف الرئيس "نيكسون"، إنه إذا كانت إسرائيل سوف تجلو عن جميع الأراضي، التي احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ فإن مصر سوف تكون على استعداد للتفاوض بإخلاص لوضع هذه الأراضي تحت رقابة الأمم المتحدة أو تحت رقابة الدول الأربع الكبرى أو تحت رقابة دولية أخرى يتفق عليها، أما فيما يتعلق بشرم الشيخ فإن مصر على استعداد لقبول رقابة دولية لحرية الملاحة، عبر خليج العقبة بعد الانسحاب الإسرائيلي، ويود السادات قيام الشاه بشرح ما سبق للرئيس نيكسون من أجل إيقاف الخسائر بأسرع ما يمكن.

وتوقف "محمد حسنين هيكل" لحظة، ثم أكمل:

- وبعد أن اقتبس "كسينجر" هذه الرسالة، وضمنها رسالته لحافظ إسماعيل، واصل وزير الخارجية الأمريكي الحديث قائلاً:

- إن الجانب الأمريكي يكون شاكرًا جدًا لإيضاح الموقف فيما يتعلق بالانسحاب والاختلافات بين مواقف الجانب المصري التي تضمنتها مذكرتكم، وبين ما أبلغ لسفيرنا في طهران، وأن يوضح بصفة خاصة ما إذا كان سفيرنا في طهران قد نقل على وجه الدقة موقف الرئيس السادات بصدد الجلاء عن الأراضي



ووضعها تحت رقابة دولية، وأني لأود أن أكرر القول أن الولايات المتحدة سوف تفعل كل شيء ممكن لمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى إيقاف القتال، كما أن الولايات المتحدة، وأنا شخصيًا، سوف نساهم بنشاط في معاونة الأطراف إلى الوصول لحل عادل للمشاكل التي أحاطت بالشرق الأوسط على هذا المدى الطويل..

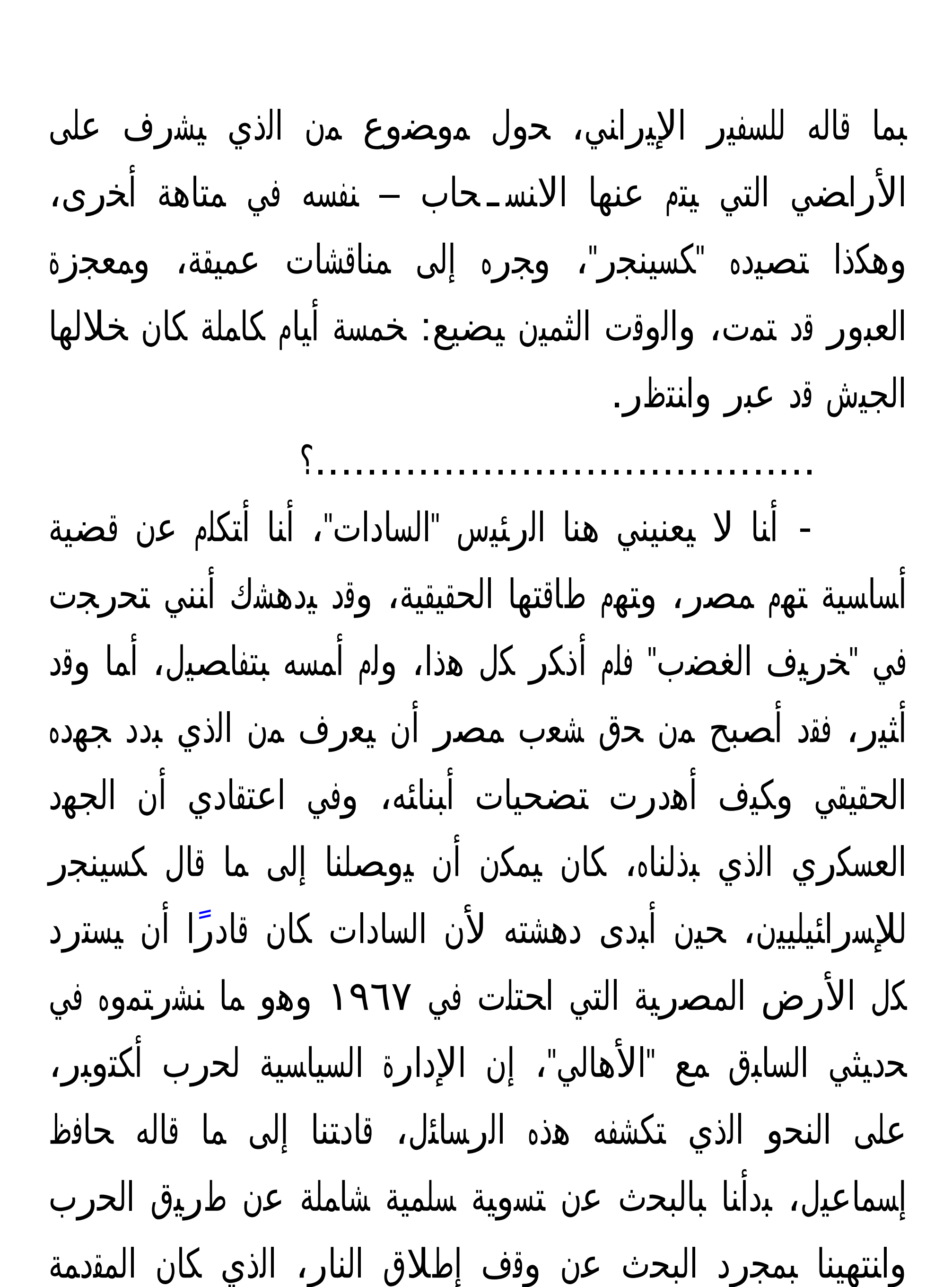
تحياتي الشخصية الحارة.

"كسينجر"

بعد لحظة صمت كنت خلالها أحاول أن أستوعب ما سمعت، قلت لمحمد حسنين هيكل:

* معنى هذا أن السادات، بما قاله لسفير إيران في مصر، قد سحب كل النقاط المبدئية التي وردت في رسالة حافظ إسماعيل..

- ليس هذا فقط بل ودخلنا في متاهات، ويقول "كسينجر" في مذكراته، إن رسالته كانت تتضمن طلبين وإيضاحًا، فأما الطلبان فهما متاهتان، فكسينجر قاد السادات إلى نقاش أشبه بالبحث عن أيهما سبق الآخر: البيضة أم الفرخة! هل يكون الانسـحاب قبل عقد المؤتمر أم أثناء انعقاده؟ وهدفه هو كسـب الوقت ليمكن إسرائيل من تغيير الموقف العسـكري لصالحها أدخل السادات –



بما قاله للسفير الإيراني، حول موضوع من الذي يشرف على الأراضي التي يتم عنها الانسـحاب – نفسه في متاهة أخرى، وهكذا تصيده "كسينجر"، وجره إلى مناقشات عميقة، ومعجزة العبور قد تمت، والوقت الثمين يضيع: خمسة أيام كاملة كان خلالها الجيش قد عبر وانتظر.

..................................؟

- أنا لا يعنيني هنا الرئيس "السادات"، أنا أتكلم عن قضية أساسية تهم مصر، وتهم طاقتها الحقيقية، وقد يدهشك أنني تحرجت في "خريف الغضب" فلم أذكر كل هذا، ولم أمسه بتفاصيل، أما وقد أثير، فقد أصبح من حق شعب مصر أن يعرف من الذي بدد جهده الحقيقي وكيف أهدرت تضحيات أبنائه، وفي اعتقادي أن الجهد العسكري الذي بذلناه، كان يمكن أن يوصلنا إلى ما قال كسينجر للإسرائيليين، حين أبدى دهشته لأن السادات كان قادرًا أن يسترد كل الأرض المصرية التي احتلت في ١٩٦٧ وهو ما نشرتموه في حديثي السابق مع "الأهالي"، إن الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، على النحو الذي تكشفه هذه الرسائل، قادتنا إلى ما قاله حافظ إسماعيل، بدأنا بالبحث عن تسوية سلمية شاملة عن طريق الحرب وانتهينا بمجرد البحث عن وقف إطلاق النار، الذي كان المقدمة

لفك الارتباط الأول ثم فك الارتباط الثاني، وفي النهاية إلى كامب ديفيد!

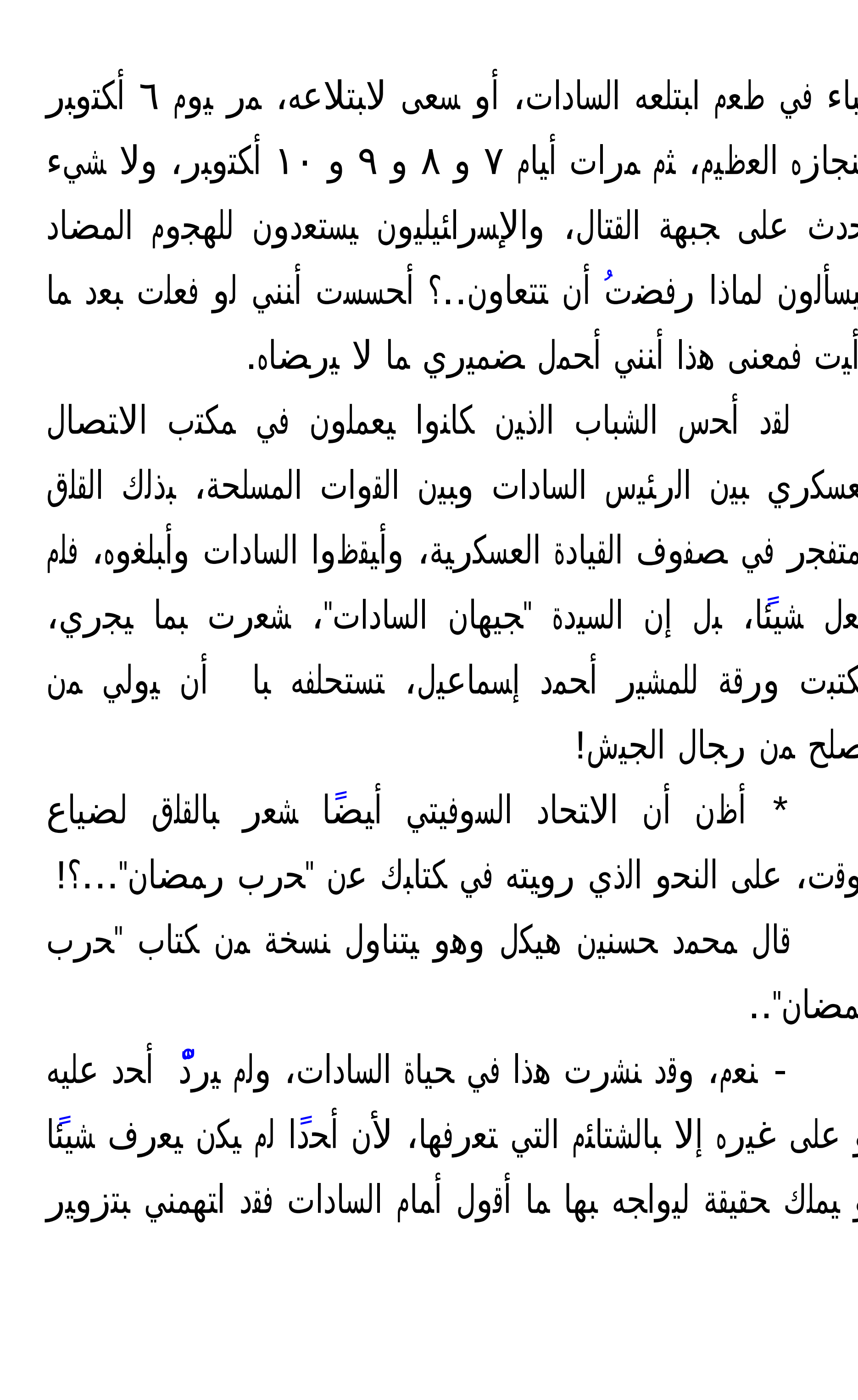
والخلل الأول كان هنا في الإدارة السياسية للحرب!

* ألم يكن هناك ممن كانوا حول السادات آنذاك، من تنبه لهذا الوقت الثمين الذي ضاع بين عبور القنال، وبين التفكير في تطوير الهجوم في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣؟

قال محمد حسنين هيكل:

- في هذه النقطة أنا شاهد، كان هناك من تنبهوا إلى أن هناك وقتًا يضيع بقسوة وفظاعة، وكان هناك من أقلقهم ذلك من القيادة العسكرية المصرية، وخصوصًا من الشبان، وضباط أركان الحرب، وأحس الرئيس "السادات" بقلقهم، ليس هذا فقط، بل أحس به مكتب الاتصال العسـكري، الذي كان موجودًا في قصر الطاهرة، حيث كان يقيم السادات، وكنت أعجب مما أراه ومما يحدث.

ولأنني رأيت ذلك، فإن الذين يسألون: لماذا امتنعت عن التعاون مع الرئيس السادات. برغم كل ما حاول استرضائي به، بعد تركي للأهرام، تتجاهلون أن القضية لم تكن مناصب، لقد رأيت التواطؤ بعيني رأسي، شهدت أثمن الأزمنة المصرية وهي تتبدد



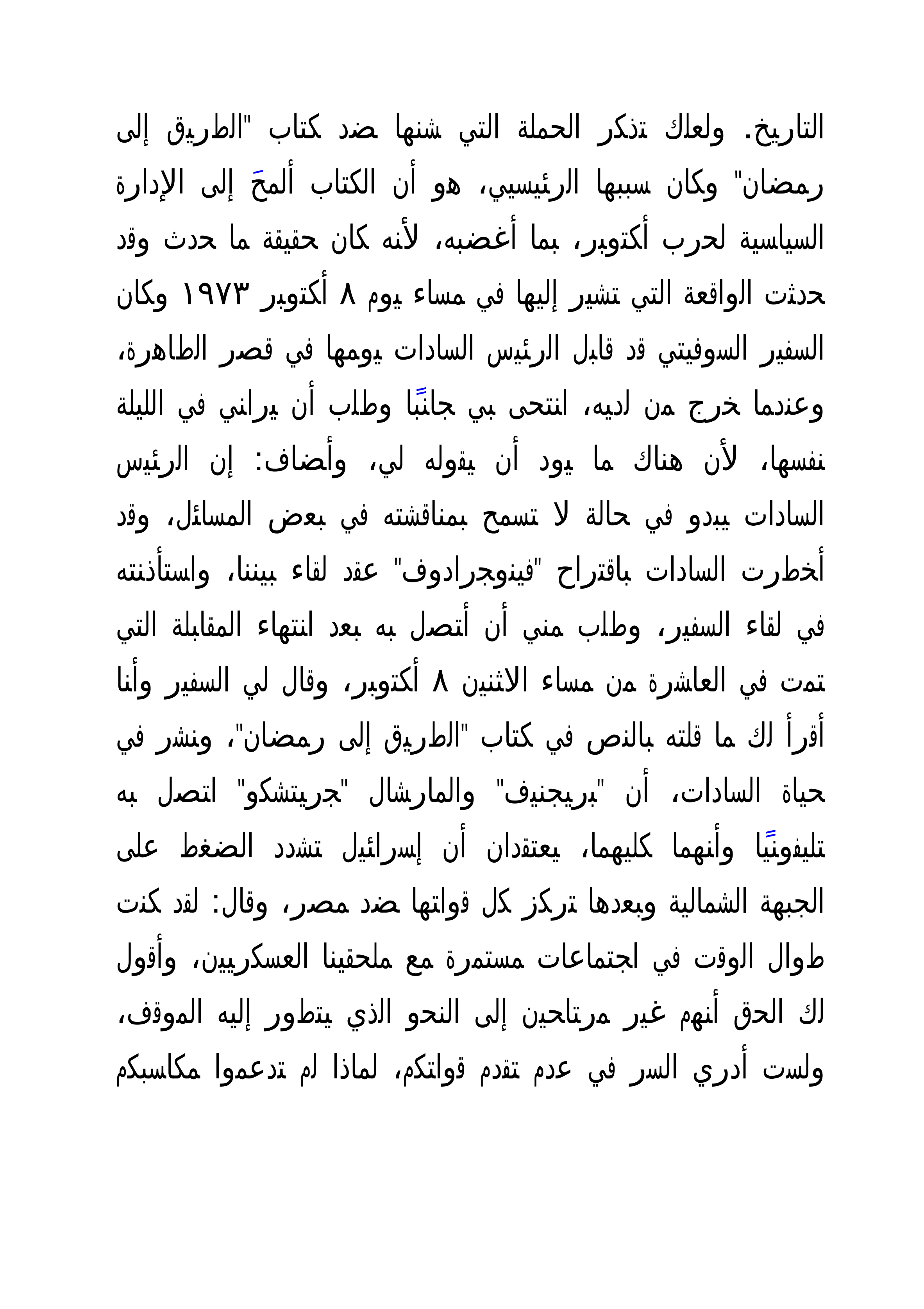
هباء في طعم ابتلعه السادات، أو سعى لابتلاعه، مر يوم ٦ أكتوبر بإنجازه العظيم، ثم مرات أيام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر، ولا شيء يحدث على جبهة القتال، والإسرائيليون يستعدون للهجوم المضاد ويسألون لماذا رفضتُ أن نتعاون..؟ أحسست أنني لو فعلت بعد ما رأيت فمعنى هذا أنني أحمل ضميري ما لا يرضاه.

لقد أحس الشباب الذين كانوا يعملون في مكتب الاتصال العسكري بين الرئيس السادات وبين القوات المسلحة، بذلك القلق المتفجر في صفوف القيادة العسكرية، وأيقظوا السادات وأبلغوه، فلم يفعل شيئًا، بل إن السيدة "جيهان السادات"، شعرت بما يجري، وكتبت ورقة للمشير أحمد إسماعيل، تستحلفه با أن يولي من يصلح من رجال الجيش!

* أظن أن الاتحاد السوفيتي أيضًا شعر بالقلق لضياع الوقت، على النحو الذي رويته في كتابك عن "حرب رمضان"...؟!

قال محمد حسنين هيكل وهو يتناول نسخة من كتاب "حرب رمضان"..

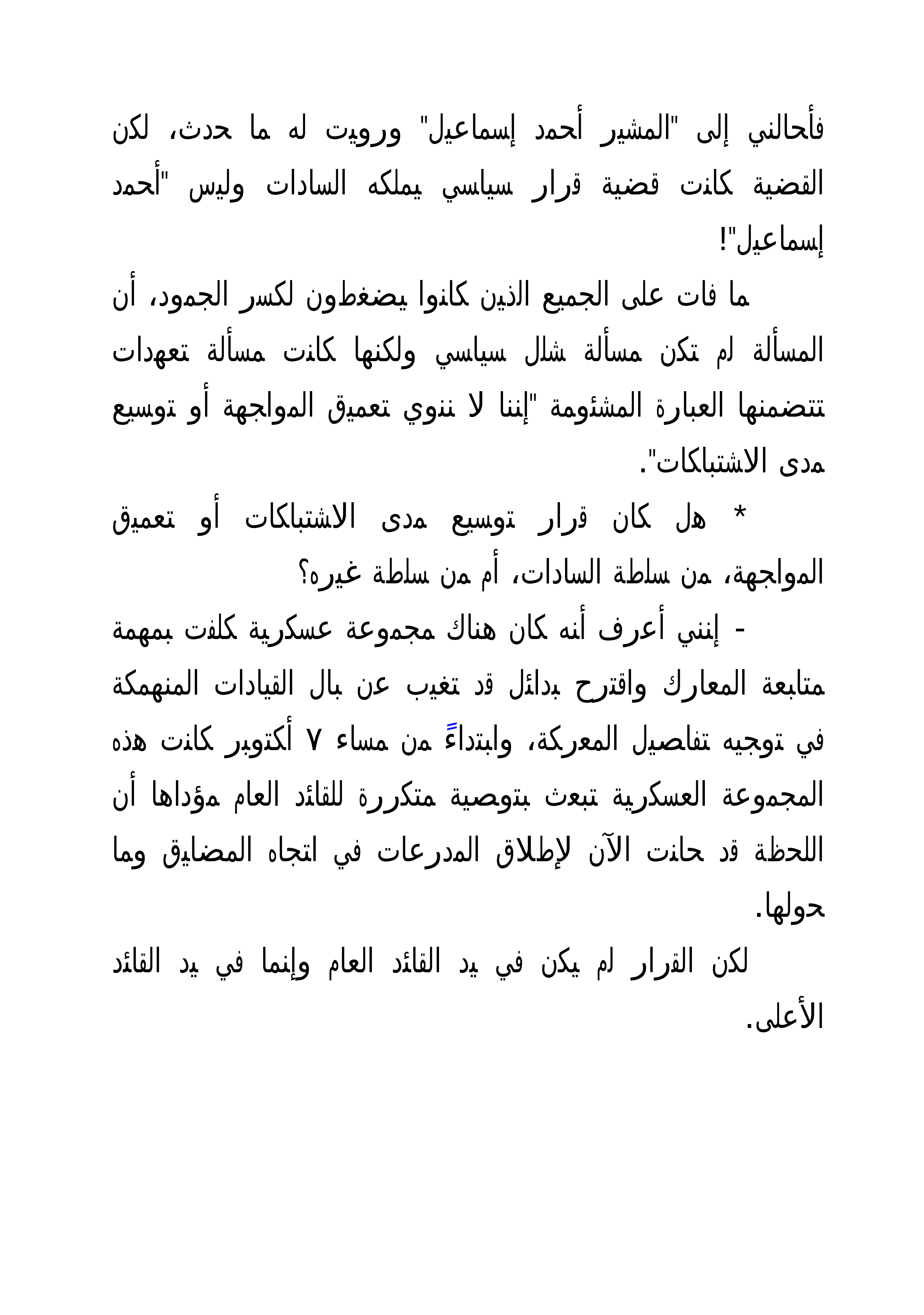
- نعم، وقد نشرت هذا في حياة السادات، ولم يردّ أحد عليه أو على غيره إلا بالشتائم التي تعرفها، لأن أحدًا لم يكن يعرف شيئًا أو يملك حقيقة ليواجه بها ما أقول أمام السادات فقد اتهمني بتزوير



التاريخ. ولعلك تذكر الحملة التي شنها ضد كتاب "الطريق إلى رمضان" وكان سببها الرئيسيي، هو أن الكتاب ألمحَ إلى الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، بما أغضبه، لأنه كان حقيقة ما حدث وقد حدثت الواقعة التي تشير إليها في مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ وكان السفير السوفيتي قد قابل الرئيس السادات يومها في قصر الطاهرة، وعندما خرج من لديه، انتحى بي جانبًا وطلب أن يراني في الليلة نفسها، لأن هناك ما يود أن يقوله لي، وأضاف: إن الرئيس السادات يبدو في حالة لا تسمح بمناقشته في بعض المسائل، وقد أخطرت السادات باقتراح "فينوجرادوف" عقد لقاء بيننا، واستأذنته في لقاء السفير، وطلب مني أن أتصل به بعد انتهاء المقابلة التي تمت في العاشرة من مساء الاثنين ٨ أكتوبر، وقال لي السفير وأنا أقرأ لك ما قلته بالنص في كتاب "الطريق إلى رمضان"، ونشر في حياة السادات، أن "بريجنيف" والمارشال "جريتشكو" اتصل به تليفونيًا وأنهما كليهما، يعتقدان أن إسرائيل تشدد الضغط على الجبهة الشمالية وبعدها تركز كل قواتها ضد مصر، وقال: لقد كنت طوال الوقت في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين، وأقول لك الحق أنهم غير مرتاحين إلى النحو الذي يتطور إليه الموقف، ولست أدري السر في عدم تقدم قواتكم، لماذا لم تدعموا مكاسبكم

وتبدأوا الاندفاع إلى الممرات أليس هذا الأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم أن يفعله، ثم قال: إن الوقت ضيق جدًا أمام العرب للحصول على نتائج فالزمن المحدد للقتال محدود. وقد أخذني "فينوجرادوف" في هذا اليوم إلى غرفة الخرائط بالسفارة، وأطلعني اثنان من الخبراء العسكريين السوفييت، على أوضاع القوات المصرية على جبهة القتال وقالوا إن وجود القوات بهذه الطريقة خطر جدًا وأنه لابد من كسر الجمود العسكري والتقدم إلى المضايق، الجيش إذا حرر المضايق، تكون القضية قد انتهت، وقالا: إن مصر حصلت على نصر، ولابد من تدعيم هذا النصر، وقالا: إن كثافة الحشد العسكري على الضفة الشرقية مع بقاء حالة الجمود يعرضه لخطر شديد، وأكد لي "فينوجرادوف" إن معلومات السوفييت العسكرية تؤكد أن الطريق إلى الممرات خالٍ وليس هناك عقبات.

وخرجت من بيت السفير السوفيتي وهو قريب من بيتي، واتصلت بالرئيس "السادات"، فعلمت أنه خرج مع ابنته الكبرى وخطيبها، وذهبوا إلى حي الحسين لكي يتحسسوا مشاعر الناس تجاه الحرب.. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل حين عاد الرئيس فاتصل بي تليفونيًا، ورويت له ما قاله لي فينوجرادوف



فأحالني إلى "المشير أحمد إسماعيل" ورويت له ما حدث، لكن القضية كانت قضية قرار سياسي يملكه السادات وليس "أحمد إسماعيل"!

ما فات على الجميع الذين كانوا يضغطون لكسر الجمود، أن المسألة لم تكن مسألة شلل سياسي ولكنها كانت مسألة تعهدات تتضمنها العبارة المشئومة "إننا لا ننوي تعميق المواجهة أو توسيع مدى الاشتباكات".

* هل كان قرار توسيع مدى الاشتباكات أو تعميق المواجهة، من سلطة السادات، أم من سلطة غيره؟

- إنني أعرف أنه كان هناك مجموعة عسكرية كلفت بمهمة متابعة المعارك واقترح بدائل قد تغيب عن بال القيادات المنهمكة في توجيه تفاصيل المعركة، وابتداءً من مساء ٧ أكتوبر كانت هذه المجموعة العسكرية تبعث بتوصية متكررة للقائد العام مؤداها أن اللحظة قد حانت الآن لإطلاق المدرعات في اتجاه المضايق وما حولها.

لكن القرار لم يكن في يد القائد العام وإنما في يد القائد الأعلى.

وعلى أي حال فهناك في هذا الصدد عدة قضايا: الممكن وغير الممكن والمستحيل.

هل كان ممكنًا أن نصل إلى المضايق؟ هناك غيري أقدر على الإجابة. هل كان ذلك من غير الممكن؟ نفس الشيء؟

لكن المستحيل تمامًا هو أن يتبرع رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة – وقواته تخوض معارك منتصرة ورائعة – بأن يعطي لعدوه أهم أسرار حربه تطوعًا على هذا النحو: نواياه وهدفه، ثم يعطيه الفرصة كاملة ليستعد وينقض.

* ....؟

- لست من هؤلاء الذين يستسهلون إلقاء الاتهامات جزافًا.

ولكني أؤثر هنا أن أتهم هذا التصرف على الأقل بالخطأ، لكني وأنا أفعل ذلك أستذكر كلمة "دزرائيلي" المشهورة عن سياسي بريطاني آخر في عهده. قال "دزرائيلي": لقد وقع في خطأ، وهذا أسوأ من الجريمة.. الجريمة على الأقل فيها عنصر الإرادة، وأما الخطأ فهو شيء ينعدم فيه عنصر الإرادة!!

* قلت: كثيرون سيستغلون عبارتك هذه لهجومٍ عليك أن تتوقعه!

قال محمد حسنين هيكل:

- لماذا تخلط بين مصر الباقية والخالدة وبين سياسات أو قرارات حاكم أو رئيس يحكمها سنة أو خمسة أو عشرة ثم يتحول إلى مجرد صفحة من تاريخها، لقد جدت علينا نظرية "الحلول" هذه، أن يحل الوطن في إنسان مهما علا مقامه. تلك رواسب فرعونية لم يعد لها مكان في العصر الحديث، أن روح الإله لا تحل في جسد أحد، وبنفس المقدار فإن مصر كلها لا يمكن أن يستوعبها شخص جالس على مقعد حكم بحيث يصح القول بأن نقد سياساته عدوان على قدس الأقداس.

إن نشر وقائع قضية "ووتر جيت" في أمريكا، ثم خروج الرئيس "نيكسون" من البيت الأبيض لم يضعف أمريكا ولم يشوه صورتها للعالم بالعكس أضاف إليها وزاد من قيمة الديمقراطية فيها.

وكذلك نشر وثائق حرب فيتنام السرية، ووثائق الغارات الجوية على كمبوديا.

الأمم العظيمة لا تخلط بين الرجل وسياساته وبين الأمة وأمنها ومصالحها الدائمة والمستمرة.

أكاد أقول أن إسرائيل كسبت في صورتها العالمية بسبب تحقيق لجنة كاهان بعد مذابح صبرا وشاتيلا.

بل لقد أصبح تقليدًا شبه راسخ أن تجري الدول – بعد كل صِدامٍ مسلح بينها وبين غيرها – تحقيقًا فيما جرى سياسيًا وعسكريًا.. كذلك فعلت إسرائيل مثلاً بلجنة إجرانات. بل كذلك فعلت "مسز تاتشر" أخيرًا بلجنة فرانك في حرب الفوكلاند رغم أن الانتصار البريطاني في هذه الحرب لم يكن موضع شك.

ألا يستحق ما أقول تشكيل لجنة تحقيق؟ أليس ذلك أفضل وأجدى للوطن من حفلات الترجيح التي تقام كلما اجتهد مواطن في شؤون الوطن؟

* لماذا فعل السادات ذلك في تقديرنا؟

- إن الرئيس السادات اتخذ قرار الحرب مضطرًا لأنه لم يعد لديه بديل، وقد شرحت ظروف ذلك وملابساته تفصيلاً في "خريف الغضب" بل لعلي أعترف أنني على صفحات الكتاب تعاطفت مع بعض أسبابه وأبديت فهمي لها، لكن أما وقد جرى اتخاذ القرار فإن هناك قواعد بعد اتخاذه لابد من التزامها لأن روح آلاف في الميزان.. لأن مستقبل أمة في الميزان.. لأن أمن وطن في الميزان.. بأكبر قدر من الفهم.. بأكبر قدر من الحرص والدقة والمسئولية ولم يحدث ذلك مع الأسف، فقد كانت إدارته السياسية

كما تكشفها رسائله تنطق بالحيرة والتخبط وتعكس رجلاً تورط فيما لم يكن يريده، وراح يبحث عن أي مخرج من ورطته، بأي ثمن!!

وإذن فإن ما استنتجه السيد حافظ إسماعيل، من أن ثمار أكتوبر السياسية كانت "قليلة" لأن تطوير الهجوم فشل، ليس صحيحًا، والعكس هو الصحيح، فالتطوير فشل، لأن الإدارة السياسية للحرب، أضاعت وقته،وبددت فرصته!

قلت للأستاذ هيكل:

* هناك نقاط دفاع محتمل ضد وجهة نظرك، الأولى تقول أليس هناك احتمال بأن "الفقرة والكارثة" في الرسالة، كانت نوعًا من أساليب التفاوض، لجأ إليها السادات.. إن استنتاجًا مثل هذا قد ورد في مقال حافظ إسماعيل، بشأن ما ورد في محضر لقاء كسينجر السري بالإسرائيليين، فقد أشار إلى أن من الممكن القول، بأن كيسنجر كان يبالغ في وصف انتصار مصر، لكي يضغط على الإسرائيليين فيتنازلوا فلماذا لا يكون السادات قد قصد بإبلاغ الأمريكيين أنه لن يواصل الهجوم، أن يخدعهم أو يطمئنهم أو يحيدهم؟!

- وهل هذا معقول؟ إن مذكرات "كيسنجر" تنفي هذا الاحتمال تمامًا، فقد كان إحساسه بحجم الانتصار العسكري

المصري كبيرًا جدًا، وكانت لديه معلومات دقيقة عن الوضع العسكري وعن الكارثة العسكرية التي واجهت إسرائيل ثم أن طبيعة العلاقات بين أمريكا وإسرائيل، لا تسمح لكيسنجر أن يدفعهم للتنازل، أو يضغط عليهم. ولو أن ذلك صحيحًا لراجعه أحد المفاوضين الإسرائيليين ثم أن "ديان" كان من رأيه، وهذا وارد في المحاضر، أن "السادات" مستعد للقبول وأنه كان يتعجل إقامة احتفالات بالنصر، ولذلك طلب من كيسنجر إبلاغ طلبات الإسرائيليين له ... هذه علاقات استراتيجية دائمة تتعلق بالمصالح، وفيما يتعلق "بالفقرة الكارثة" فلست أتصور أن النقص في الإحساس بالمسؤولية والعجز عن التعبير يمكن أن يصل إلى استخدام عبارة كتلك لأهداف تفاوضية، والأهم من هذا كله أن هذا هو ما حدث فعلاً، فقد رفض السادات أن يطور الهجوم أو يصدر أمرًا بمواصلة التقدم خمسة أيام كاملة.

* نقطة دفاع أخرى: هل كان الوضع العسكري من يوم ٦ أكتوبر إلى يوم تطوير الهجوم في ١٣ أكتوبر يسمح للجيش أن يتقدم إلى الممرات لو أصدر له السادات قرارًا؟

- معلومات السوفييت كانت تؤكد أن الطريق إلى الممرات شبه خالٍ وكانت إسرائيل برغم تلقيها لرسالة السادات عن طريق

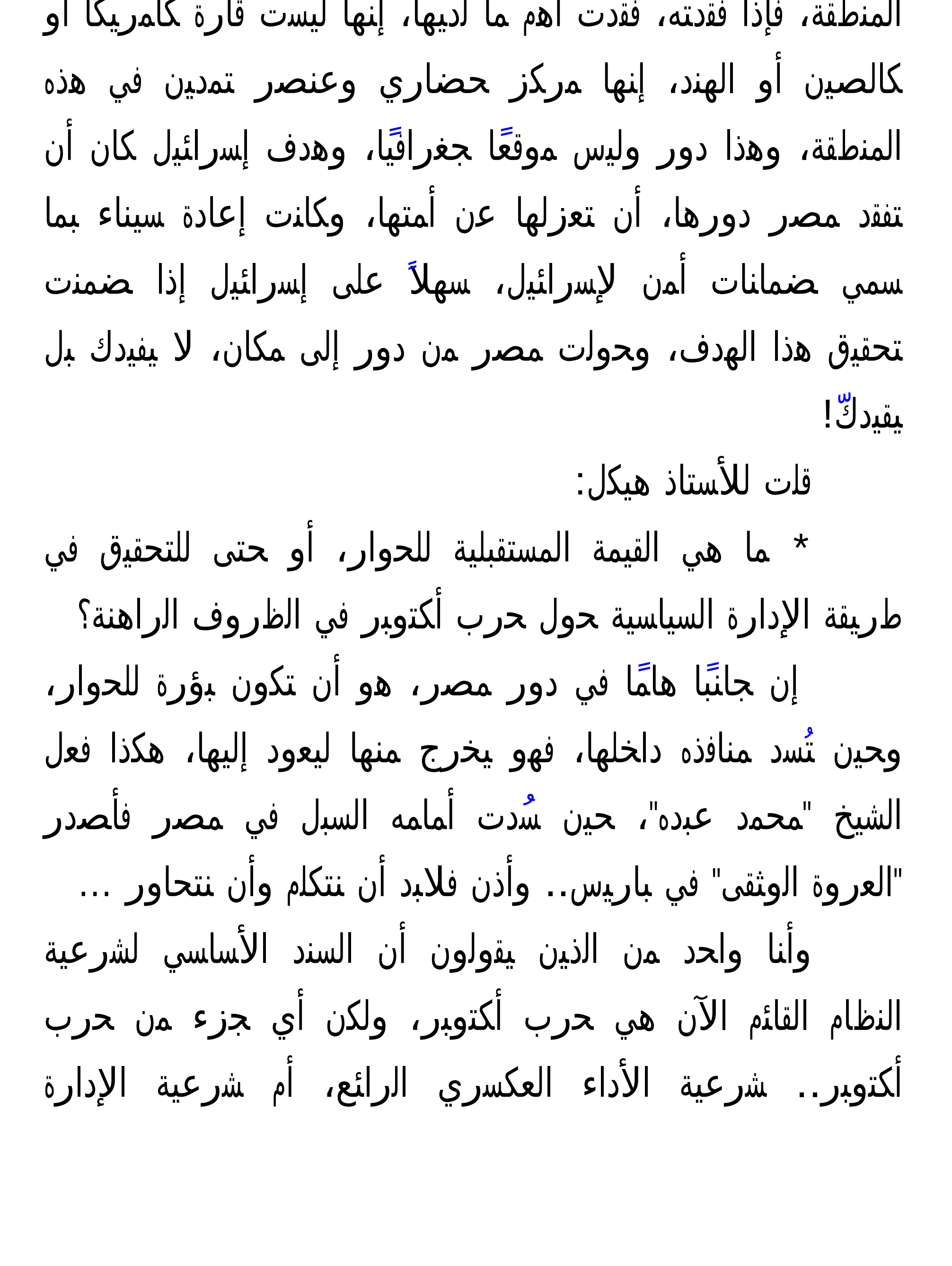
كسينجر، قد دفعت ببعض سرايا قليلة من الدبابات حُطمت جميعها، ولكن المؤكد أنهم كانوا مرتبكين تمامًا من المفاجأة.

* يقول البعض أن التقدم إلى الممرات كان صعبًا، لأن حماية حائط الصواريخ لم تكن تصل إليها؟

- لا أريد أن أقحم نفسي فيما لا أفهم، والذي نعرفه جميعًا أن العسكريين المصريين قد استخدموا انتشار الصواريخ بشكل رائع، وفي كل الأحوال فإن الخطأ الذي أركز عليه هو أن إبلاغ العدو بنياتك وأهدافك كاملة، وأنت في قمة انتصارك، ليس إدارة سياسية لحرب!!

* في تقدير حافظ إسماعيل أن حرب أكتوبر أعطت ثمارًا سياسية لمن شارك فيها عسكريًا من أطراف المشكلة مشاركة فعالة، وفي رأيه أن مصر حصلت على شيء والآخرون – وخاصة الفلسطينيون والأردنيون – لم يحصلوا على شيء، لأنهم لم يحاربوا كما حاربت مصر وإن هذا هو لب المشكلة، وليس الإدارة السياسية للحرب!

- إنني سعيد جدًا بعودة سيناء لكن سيناء لم تكن مشكلة، سيناء ليست مطلبًا إسرائيليًا تاريخيًا أو استراتيجيًا، بالعكس، ما كانت تريده إسرائيل، هو أن تفك ارتباط مصر بالوطن العربي،


فبذلك تفقد مصر قيمتها، إن مصر تلعب دورًا أساسيًا في هذه المنطقة، فإذا فقدته، فقدت أهم ما لديها، إنها ليست قارة كأمريكا أو كالصين أو الهند، إنها مركز حضاري وعنصر تمدين في هذه المنطقة، وهذا دور وليس موقعًا جغرافيًا، وهدف إسرائيل كان أن تفقد مصر دورها، أن تعزلها عن أمتها، وكانت إعادة سيناء بما سمي ضمانات أمن لإسرائيل، سهلاً على إسرائيل إذا ضمنت تحقيق هذا الهدف، وحولت مصر من دور إلى مكان، لا يفيدك بل يقيدكّ!

قلت للأستاذ هيكل:

* ما هي القيمة المستقبلية للحوار، أو حتى للتحقيق في طريقة الإدارة السياسية حول حرب أكتوبر في الظروف الراهنة؟

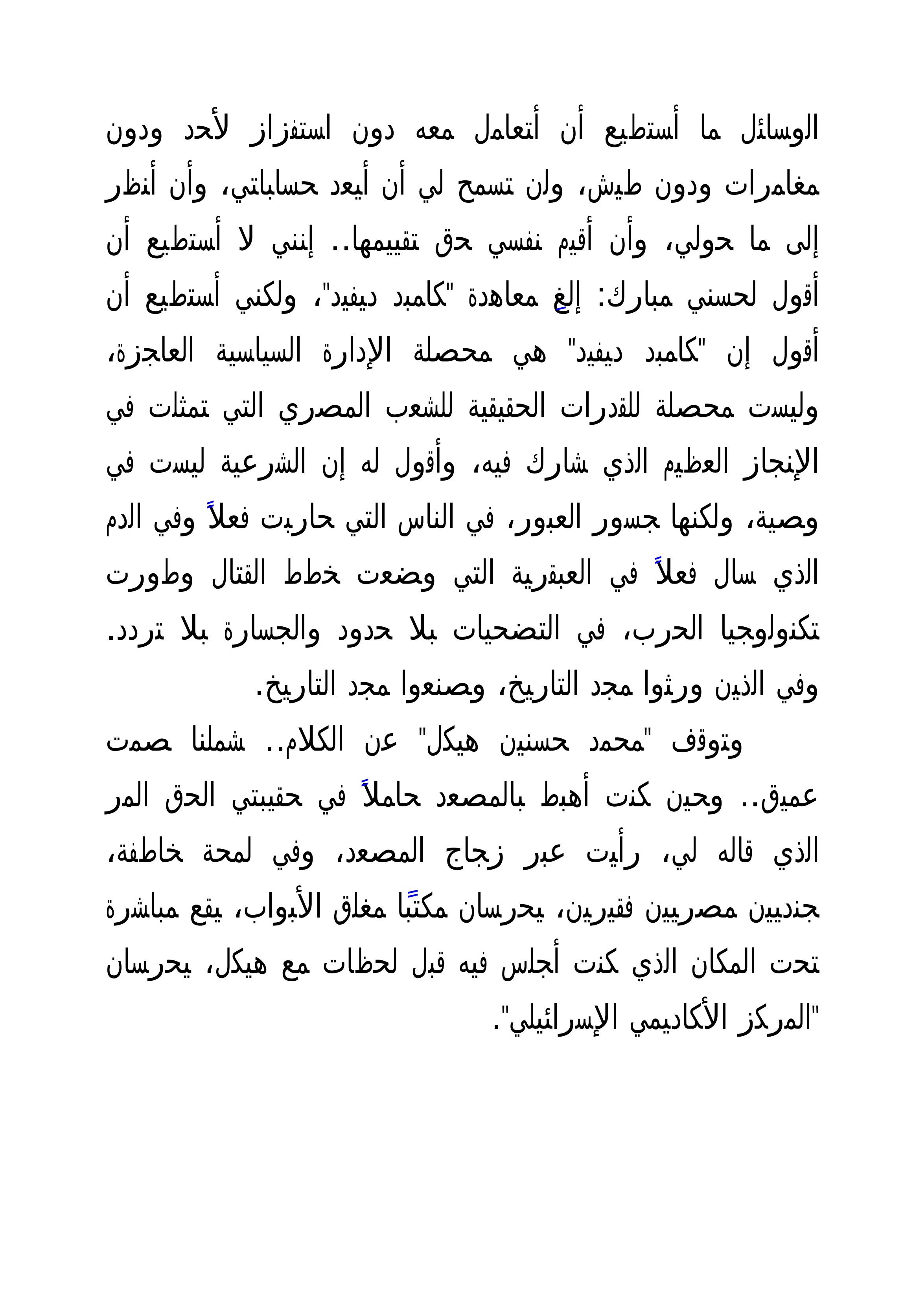
إن جانبًا هامًا في دور مصر، هو أن تكون بؤرة للحوار، وحين تُسد منافذه داخلها، فهو يخرج منها ليعود إليها، هكذا فعل الشيخ "محمد عبده"، حين سُدت أمامه السبل في مصر فأصدر "العروة الوثقى" في باريس.. وأذن فلابد أن نتكلم وأن نتحاور ...

وأنا واحد من الذين يقولون أن السند الأساسي لشرعية النظام القائم الآن هي حرب أكتوبر، ولكن أي جزء من حرب أكتوبر.. شرعية الأداء العكسري الرائع، أم شرعية الإدارة

السياسية المتهالكة.. أنا أقول أن الشرعية الحقيقية للنظام القائم هي شرعية جيل أكتوبر المحارب ... أنا أقول إن هذه العبارة التي وردت في رسالة السادات إلى كيسنجر، كانت خنجرًا في ظهر القوات المسلحة، يقولون: لماذا نتحرى حقيقة ما حدث في أكتوبر، أنا أقول أن مؤدى الطريقة التي أديرت بها حرب أكتوبر سياسيًا، وما ترتب عليها هو أننا قد وصلنا إلى عهد لا نستطيع أنت أو أنا أو أي إنسان أن ننكر – بعد ما حدث في لبنان – أنه عصر "الهيمنة الإسرائيلية".

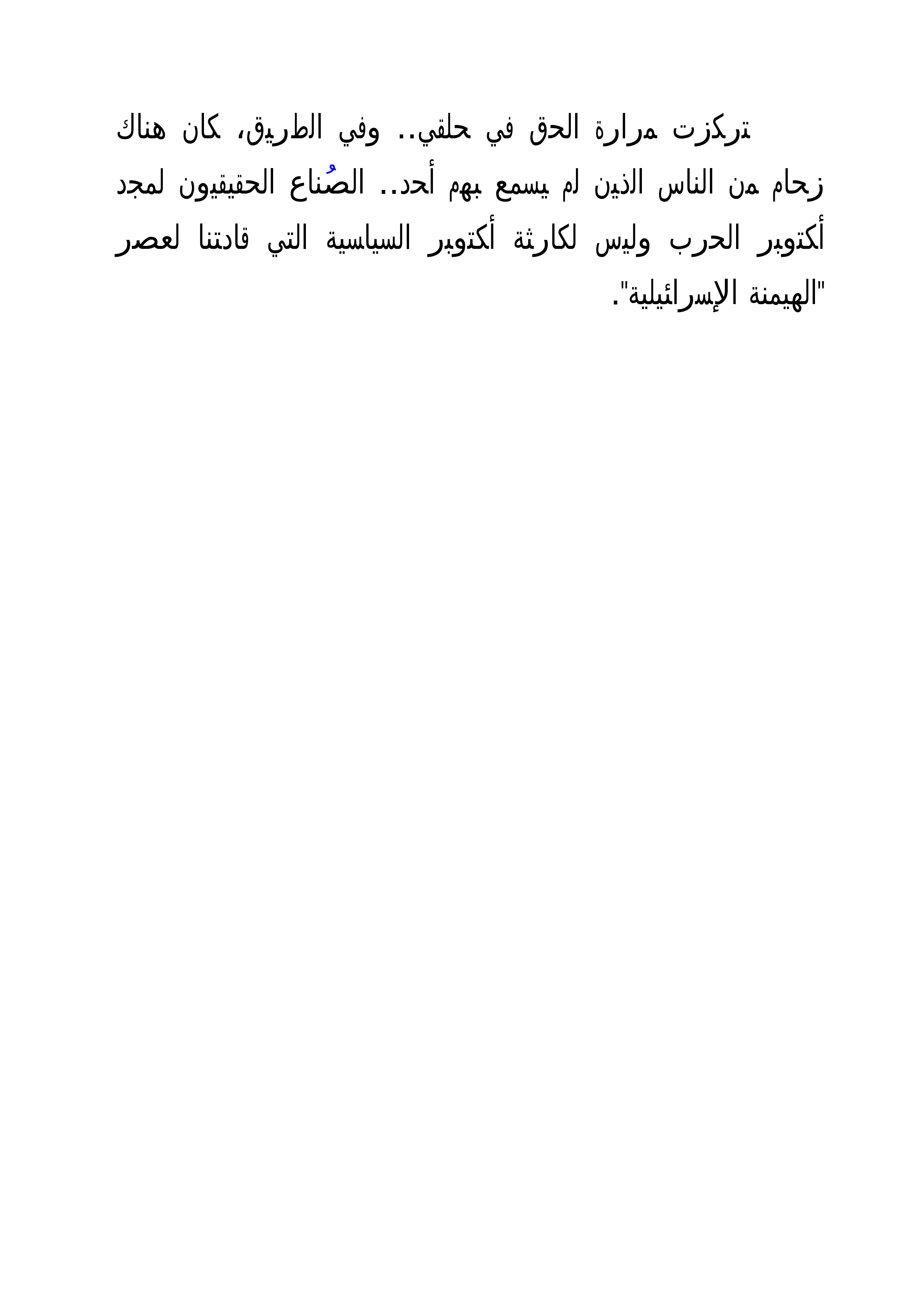
ولا أريد أن يتصور أحد، أن هذا قَدَرٌ مكتوب علينا، لابد أن تفرق بين قدرتك على صنع معجزة حققتها قواتك العسكرية، وبين عجز أُلحق بك، لغير ما دخل لك. ولأسباب لا تتعلق بقدرتك، إن حرب ١٩٧٣ حرب دفع فيها الشعب المصري طاقات ضخمة، وأحسن العطاء بالدم والمال، كيف يمكن أن أحقق هذه المعجزة، ثم أجد نفسي قبل أقل من عشر سنوات في عصر الهيمنة الإسرائيلية؟

نستطيع أن نفعل شيئًا؟ وأقول إننا فعلنا الكثير في أكتوبر الحرب، وليس في أكتوبر السياسة، وأن الأمر الواقع الذي يحيط بنا الآن، وأنا أعلم أنه صعب جدًا، لكني لا أقيسه باعتباره قدرًا ليس أمامي إلا أن أستسلم له، ولكن باعتباره أمرًا واقعًا، ما زال لدي من



الوسائل ما أستطيع أن أتعامل معه دون استفزاز لأحد ودون مغامرات ودون طيش، ولن تسمح لي أن أيعد حساباتي، وأن أنظر إلى ما حولي، وأن أقيم نفسي حق تقييمها.. إنني لا أستطيع أن أقول لحسني مبارك: إلغِ معاهدة "كامبد ديفيد"، ولكني أستطيع أن أقول إن "كامبد ديفيد" هي محصلة الإدارة السياسية العاجزة، وليست محصلة للقدرات الحقيقية للشعب المصري التي تمثلت في الإنجاز العظيم الذي شارك فيه، وأقول له إن الشرعية ليست في وصية، ولكنها جسور العبور، في الناس التي حاربت فعلاً وفي الدم الذي سال فعلاً في العبقرية التي وضعت خطط القتال وطورت تكنولوجيا الحرب، في التضحيات بلا حدود والجسارة بلا تردد. وفي الذين ورثوا مجد التاريخ، وصنعوا مجد التاريخ.

وتوقف "محمد حسنين هيكل" عن الكلام.. شملنا صمت عميق.. وحين كنت أهبط بالمصعد حاملاً في حقيبتي الحق المر الذي قاله لي، رأيت عبر زجاج المصعد، وفي لمحة خاطفة، جنديين مصريين فقيرين، يحرسان مكتبًا مغلق الأبواب، يقع مباشرة تحت المكان الذي كنت أجلس فيه قبل لحظات مع هيكل، يحرسان "المركز الأكاديمي الإسرائيلي".



تركزت مرارة الحق في حلقي.. وفي الطريق، كان هناك زحام من الناس الذين لم يسمع بهم أحد.. الصُناع الحقيقيون لمجد أكتوبر الحرب وليس لكارثة أكتوبر السياسية التي قادتنا لعصر "الهيمنة الإسرائيلية".

(٣٠)
حوار مع
محمد حسنين هيكل"٣"
كيف بدأ عصر
الهيمنة الإسرائيلية؟!

حين اتصلتُ تليفونيًا بالأستاذ "محمد حسنين هيكل" بالأسكندرية صباح الخميس الماضي، لم يكن قد قرأ بعد رد السيد "حافظ إسماعيل" – الذي نشره "المصور" صباح اليوم ذاته – على حديثه "للأهالي".. [١]

---

(١) نشر هذا الحوار في عدد "الأهالي" الذي صدر في أول يونيو ١٩٨٣، وكان السيد حافظ إسماعيل، قد رد على الحوار السابق، بمقال نشره "المصور" في ٢٧ مايو ١٩٨٣، استخدم فيه ألفاظاً حادة، في الرد على هيكل، وفي هذا الحوار، رد هيكل على أفكار حافظ إسماعيل المضادة، التي واجهته بعناصرها، ويستطيع القارئ أن يستوعبها من خلال العرض الذي قدمته لجوهرها، وأنا أواجه بها "محمد حسنين هيكل".

ومع أنه استمهلني حتى يقرأ المقال، قبل أن يتقيد بوعدٍ للرد، إلا أنني تفاءلت: قال محمد حسنين هيكل:

- إنك توافقني بالطبع أن هناك بين من يكتبون أناسًا يستطيعون أن يكتبوا إلى آخر الزمان دون أن يرضى كثيرون – أنا من بينهم – أن يمسـكوا قلمًا، ويناقشوهم فيما يقولون، أو يرد عليهم، ولكن "حافظ إسماعيل" يستحق أن نناقشه وأن نحاوره ونجادله، صحيح أن الظروف لم تسعدني بصداقته شـخصيًا، أو بمعرفته عن قرب، لكني سمعت عن استقامته وحسن أدبه، وهدوء أعصابه، لذلك فأنا متفائل بوجوده في ساحة الحوار!

*..........................؟

لكن الأمر لم يكن كذلك، حين التقيت بالأستاذ "هيكل" مساء الأحد إثر عودته من الأسكندرية، كانت عبارات "تشويه الحقائق والاستخفاف بالمعاني والافتقار إلى الحرص والمسئولية، والعجز عن الفهم، والمحاولة المتعمدة والشريرة لبذر بذور الشـقاق بين العسكريين والسياسيين"، التي استخدمها "حافظ إسماعيل" في الرد على حديث "هيكل" قد بددت كل تفاؤل، حتى أصبح إقناعه بمواصلة الحوار، يحتاج إلى حوار مستقل!

قال "محمد حسنين هيكل" بأسف:

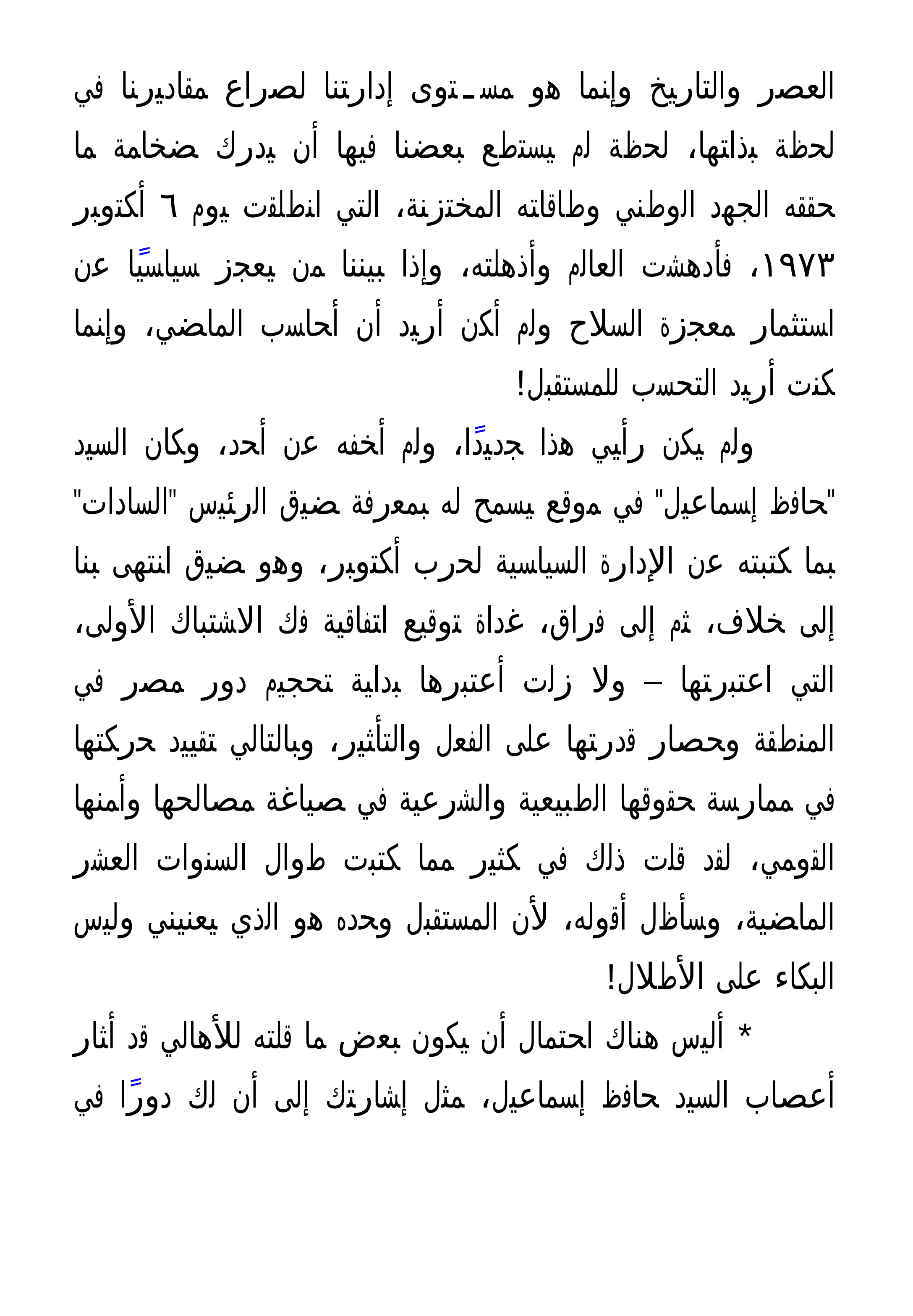
- لقد قرأت رد السيد "حافظ إسماعيل" بعد محادثتك لي، وأعدت قراءاته، وأزعجتني هذه الحِدة الظاهرة في عباراته وألفاظه، بل في مجرى كلامه كله، وهي حِدة جعلت السياق عصبيًا ومنفعلاً.

*..............................؟

- لا يعنيني ما قد يكون مسني من تلك الحِدة، فقد تعودت على هذا، لكن المؤسف أنها توشك أن تحرف الحوار عن موضوعه الأصلي، وأنت تذكر أن السيد "حافظ إسماعيل" كان – في مقاله الأول للمصور – هو نفسه الذي دعا إلى الحوار حول الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، وتمنى أن يكون حرًا ومفتوحًا وأن يشارك فيه كل من يستطيع المشاركة، وإذن فإننا لم نتطفل على وقته، ولم نطرق بابه لحوار معه دون دعوة منه!

*........................؟

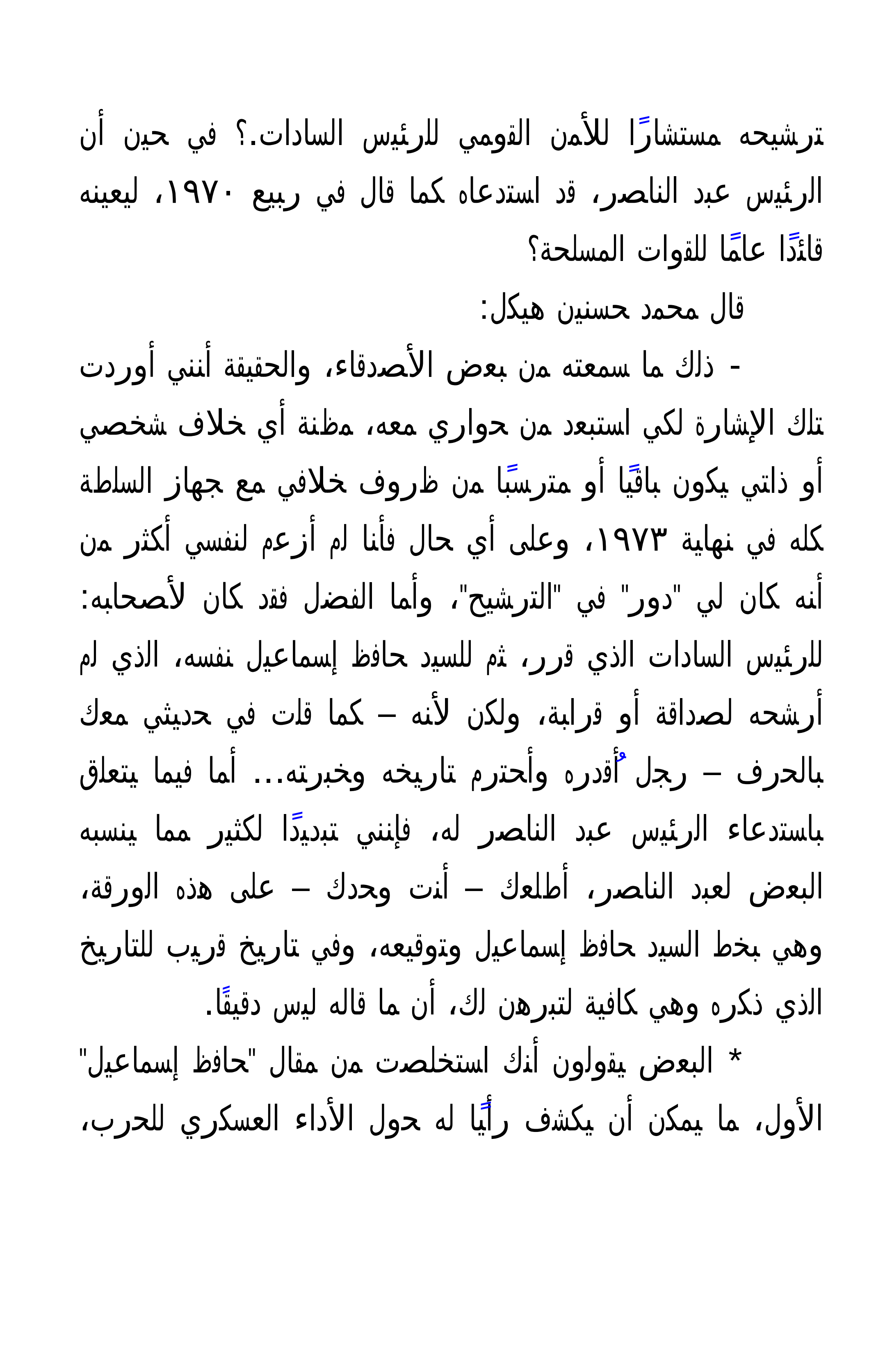
- أنا لم أدخل إلى مناقشة موضوع الإدارة السياسية لحرب أكتوبر بنظرة على الماضي، وإنما بأمل في المستقبل، وكان ذلك واضحًا في كل شيء قلته وركزت عليه، مهم جدًا في رأيي – ونحن نرى ما وصلنا إليه – أن ندرك ونعي أن ذلك ليس مستوى قدرتنا وقيمتنا وحقنا على أنفسنا، وعلى المنطقة المحيطة بنا وعلى



العصر والتاريخ وإنما هو مسـتوى إدارتنا لصراع مقاديرنا في لحظة بذاتها، لحظة لم يستطع بعضنا فيها أن يدرك ضخامة ما حققه الجهد الوطني وطاقاته المختزنة، التي انطلقت يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، فأدهشت العالم وأذهلته، وإذا بيننا من يعجز سياسيًا عن استثمار معجزة السلاح ولم أكن أريد أن أحاسب الماضي، وإنما كنت أريد التحسب للمستقبل!

ولم يكن رأيي هذا جديدًا، ولم أخفه عن أحد، وكان السيد "حافظ إسماعيل" في موقع يسمح له بمعرفة ضيق الرئيس "السادات" بما كتبته عن الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، وهو ضيق انتهى بنا إلى خلاف، ثم إلى فراق، غداة توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى، التي اعتبرتها – ولا زلت أعتبرها بداية تحجيم دور مصر في المنطقة وحصار قدرتها على الفعل والتأثير، وبالتالي تقييد حركتها في ممارسة حقوقها الطبيعية والشرعية في صياغة مصالحها وأمنها القومي، لقد قلت ذلك في كثير مما كتبت طوال السنوات العشر الماضية، وسأظل أقوله، لأن المستقبل وحده هو الذي يعنيني وليس البكاء على الأطلال!

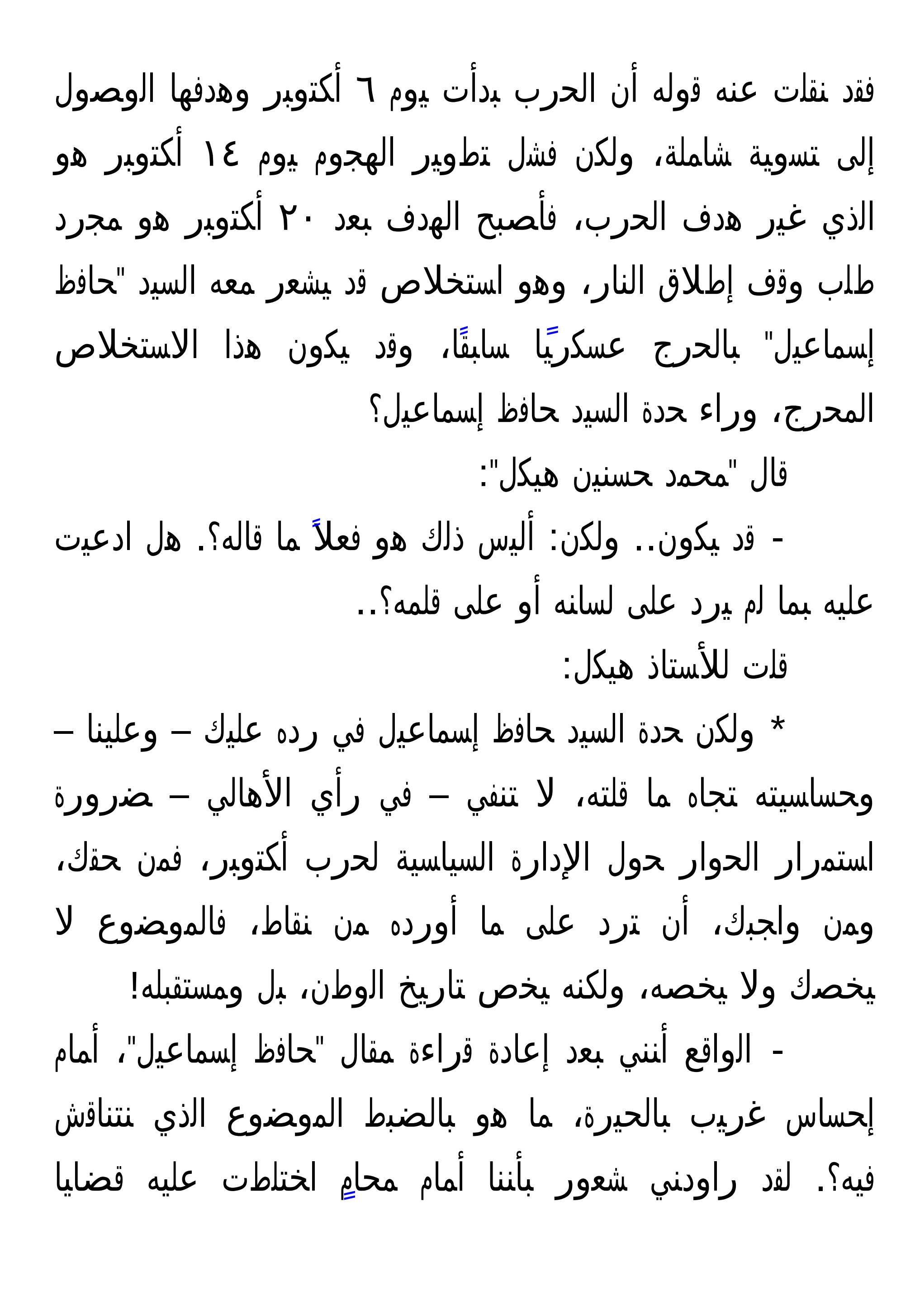
* أليس هناك احتمال أن يكون بعض ما قلته للأهالي قد أثار أعصاب السيد حافظ إسماعيل، مثل إشارتك إلى أن لك دورًا في


ترشيحه مستشارًا للأمن القومي للرئيس السادات.؟ في حين أن الرئيس عبد الناصر، قد استدعاه كما قال في ربيع ١٩٧٠، ليعينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة؟

قال محمد حسنين هيكل:

- ذلك ما سمعته من بعض الأصدقاء، والحقيقة أنني أوردت تلك الإشارة لكي استبعد من حواري معه، مظنة أي خلاف شخصي أو ذاتي يكون باقيًا أو مترسبًا من ظروف خلافي مع جهاز السلطة كله في نهاية ١٩٧٣، وعلى أي حال فأنا لم أزعم لنفسي أكثر من أنه كان لي "دور" في "الترشيح"، وأما الفضل فقد كان لأصحابه: للرئيس السادات الذي قرر، ثم للسيد حافظ إسماعيل نفسه، الذي لم أرشحه لصداقة أو قرابة، ولكن لأنه – كما قلت في حديثي معك بالحرف – رجل أُقدره وأحترم تاريخه وخبرته... أما فيما يتعلق باستدعاء الرئيس عبد الناصر له، فإنني تبديدًا لكثير مما ينسبه البعض لعبد الناصر، أطلعك – أنت وحدك – على هذه الورقة، وهي بخط السيد حافظ إسماعيل وتوقيعه، وفي تاريخ قريب للتاريخ الذي ذكره وهي كافية لتبرهن لك، أن ما قاله ليس دقيقًا.

* البعض يقولون أنك استخلصت من مقال "حافظ إسماعيل" الأول، ما يمكن أن يكشف رأيًا له حول الأداء العسكري للحرب،


فقد نقلت عنه قوله أن الحرب بدأت يوم ٦ أكتوبر وهدفها الوصول إلى تسوية شاملة، ولكن فشل تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر هو الذي غير هدف الحرب، فأصبح الهدف بعد ٢٠ أكتوبر هو مجرد طلب وقف إطلاق النار، وهو استخلاص قد يشعر معه السيد "حافظ إسماعيل" بالحرج عسكريًا سابقًا، وقد يكون هذا الاستخلاص المحرج، وراء حدة السيد حافظ إسماعيل؟

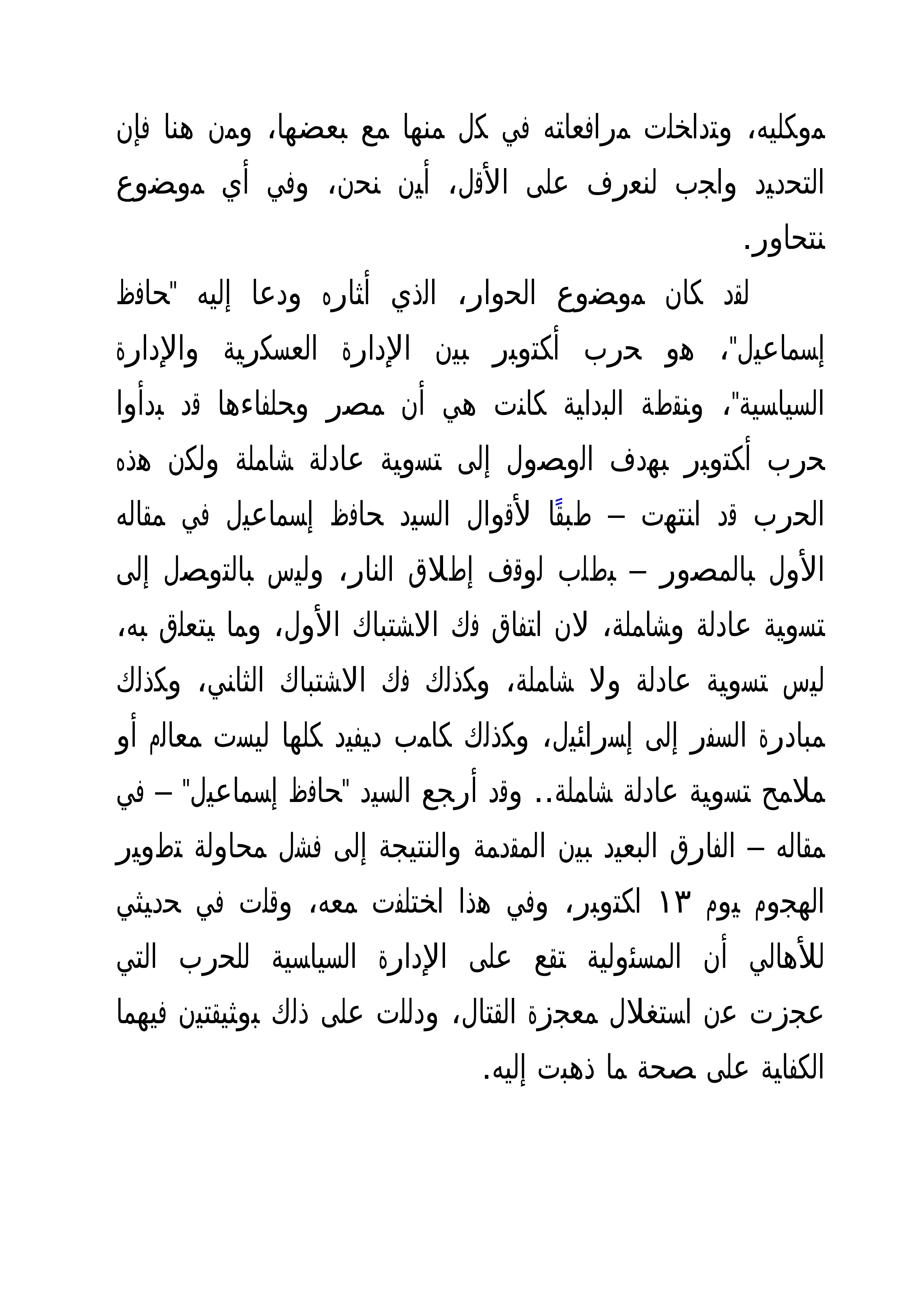
قال "محمد حسنين هيكل":

- قد يكون.. ولكن: أليس ذلك هو فعلاً ما قاله؟. هل ادعيت عليه بما لم يرد على لسانه أو على قلمه؟..

قلت للأستاذ هيكل:

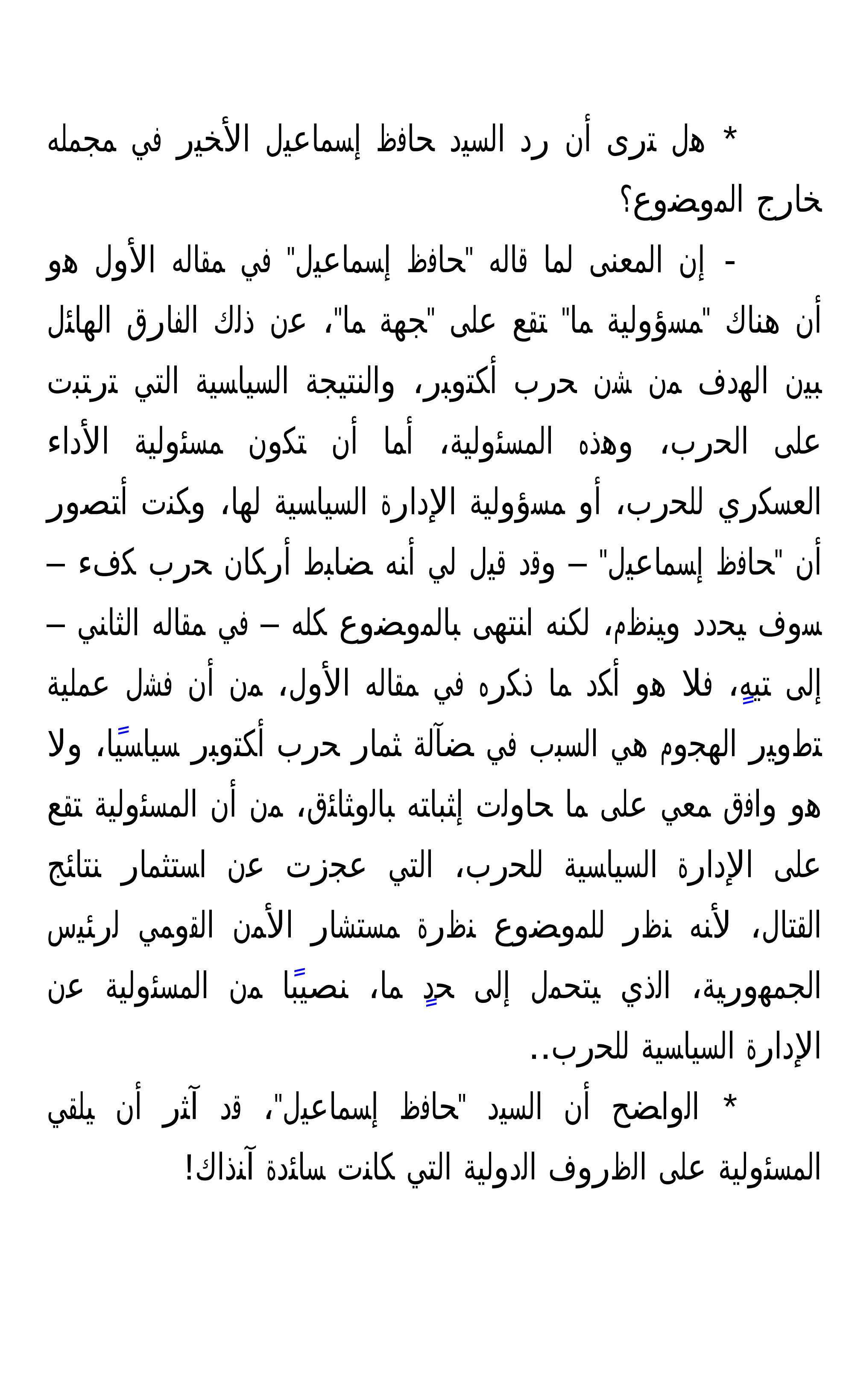
* ولكن حدة السيد حافظ إسماعيل في رده عليك – وعلينا – وحساسيته تجاه ما قلته، لا تنفي – في رأي الأهالي – ضرورة استمرار الحوار حول الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، فمن حقك، ومن واجبك، أن ترد على ما أورده من نقاط، فالموضوع لا يخصك ولا يخصه، ولكنه يخص تاريخ الوطن، بل ومستقبله!

- الواقع أنني بعد إعادة قراءة مقال "حافظ إسماعيل"، أمام إحساس غريب بالحيرة، ما هو بالضبط الموضوع الذي نتناقش فيه؟. لقد راودني شعور بأننا أمام محامٍ اختلطت عليه قضايا



موكليه، وتداخلت مرافعاته في كل منها مع بعضها، ومن هنا فإن التحديد واجب لنعرف على الأقل، أين نحن، وفي أي موضوع نتحاور.

لقد كان موضوع الحوار، الذي أثاره ودعا إليه "حافظ إسماعيل"، هو حرب أكتوبر بين الإدارة العسكرية والإدارة السياسية"، ونقطة البداية كانت هي أن مصر وحلفاءها قد بدأوا حرب أكتوبر بهدف الوصول إلى تسوية عادلة شاملة ولكن هذه الحرب قد انتهت – طبقًا لأقوال السيد حافظ إسماعيل في مقاله الأول بالمصور – بطلب لوقف إطلاق النار، وليس بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة، لان اتفاق فك الاشتباك الأول، وما يتعلق به، ليس تسوية عادلة ولا شاملة، وكذلك فك الاشتباك الثاني، وكذلك مبادرة السفر إلى إسرائيل، وكذلك كامب ديفيد كلها ليست معالم أو ملامح تسوية عادلة شاملة.. وقد أرجع السيد "حافظ إسماعيل" – في مقاله – الفارق البعيد بين المقدمة والنتيجة إلى فشل محاولة تطوير الهجوم يوم ١٣ اكتوبر، وفي هذا اختلفت معه، وقلت في حديثي للأهالي أن المسئولية تقع على الإدارة السياسية للحرب التي عجزت عن استغلال معجزة القتال، ودللت على ذلك بوثيقتين فيهما الكفاية على صحة ما ذهبت إليه.



* هل ترى أن رد السيد حافظ إسماعيل الأخير في مجمله خارج الموضوع؟

- إن المعنى لما قاله "حافظ إسماعيل" في مقاله الأول هو أن هناك "مسؤولية ما" تقع على "جهة ما"، عن ذلك الفارق الهائل بين الهدف من شن حرب أكتوبر، والنتيجة السياسية التي ترتبت على الحرب، وهذه المسئولية، أما أن تكون مسئولية الأداء العسكري للحرب، أو مسؤولية الإدارة السياسية لها، وكنت أتصور أن "حافظ إسماعيل" – وقد قيل لي أنه ضابط أركان حرب كفء – سوف يحدد وينظم، لكنه انتهى بالموضوع كله – في مقاله الثاني – إلى تيهٍ، فلا هو أكد ما ذكره في مقاله الأول، من أن فشل عملية تطوير الهجوم هي السبب في ضآلة ثمار حرب أكتوبر سياسيًا، ولا هو وافق معي على ما حاولت إثباته بالوثائق، من أن المسئولية تقع على الإدارة السياسية للحرب، التي عجزت عن استثمار نتائج القتال، لأنه نظر للموضوع نظرة مستشار الأمن القومي لرئيس الجمهورية، الذي يتحمل إلى حدٍ ما، نصيبًا من المسئولية عن الإدارة السياسية للحرب..

* الواضح أن السيد "حافظ إسماعيل"، قد آثر أن يلقي المسئولية على الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك!

قال "محمد حسنين هيكل" بأسىً:

- إذا كان ذلك صحيحًا – وهو في اعتقادي غير صحيح – ففيم كان العناء؟، وفيم كانت التضحيات والدماء؟. ولماذا ندخل حربًا في ظروف دولية غير مناسبة؟!. وبصراحة فإن حلاً منفردًا بين مصر وإسرائيل على شروط "كامب ديفيد" لم يكن يحتاج إلى حرب.. وبصراحة – أيضًا – فإن خروج مصر من العالم العربي لم يكن يحتاج إلى حرب.. وبصراحة كذلك فإن التحولات التي جرت في سياسات مصر الاجتماعية والإقليمية والدولية لم تكن تحتاج إلى حرب.. إن التيه الذي قادنا إليه "حافظ إسماعيل" عاجز عن إجابة سؤال قاس هو: كيف ينتهي انتصارنا المجيد في أكتوبر بعصر الهيمنة الإسرائيلية.. ومن هو المسئول عن ذلك!

قلت للأستاذ هيكل:

* أخذ عليك السيد حافظ إسماعيل نقطتين في الشكل، وواحد في المضمون، فهو يرى – من حيث الشكل – إنك ممن يدمنون التقاط الحكمة من كيسنجر دون غيره، وأنك تُسرف في تصديق ما قال، وتتبناه، وترتب عليه نتائج ثم تصدر بشأنه أحكامًا..

- هل أنا حقًا الذي يلتقط الحكمة من كسينجر؟! كنت أظن أن غيري هو الذي فعل ذلك!.

إن أول خلاف حقيقي نشأ بيني وبين الرئيس السادات، كان بسبب هنري كيسنجر بالذات.. سوف أروي لك الوقائع معززةً بالوثائق، ونترك للناس أن يحكموا.. ففي أحد أيام شهر مايو ١٩٧١، اتصل بي الصديق الحميم د. زكي هاشم، وهو واحد من أبرز المحامين الدوليين، وكان آنذاك محاميًا لشركة البيبسي كولا في مصر، التي كان الرئيس الأمريكي – وقتها – "ريتشارد نيكسون" محاميًا لها في أمريكا قبل انتخابه للرئاسة، وقال لي "زكي هاشم" إن "رونالد كندال" رئيس مجلس إدارة البيبسي كولا في زيارة لمصر، ولأنه صديق للرئيس نيكسون، فقد يكون مفيدًا أن ألتقي به وأتحدث معه بما أرى، وهو متأكد أن ما سوف أقوله سيصل إلى الرئيس نيكسون الأمريكي، وقد يؤدي ذلك إلى نفع..

وقابلت المستر "رونالد كندال" وشرحت له وجهة النظر العربية كاملة في الصراع العربي الإسرائيلي.

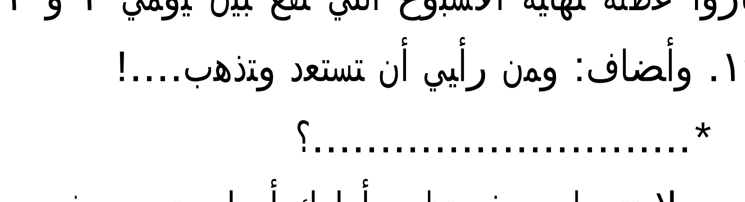
وبعد أيام قليلة من سفره، وفي ٨ يونيو ١٩٧١، كتب إلى المستر "كندال" خطابًا، هذه صورته، وقد أشار فيه إلى مناقشتنا، وتفضل فعبر عن إعجابه بما سماه "معرفتي الوثيقة بأزمة الشرق الأوسط، وعرض للعوامل المختلفة في هذه الأزمة بما في ذلك الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن، أو الذي تقوم به في

سبيل حل هذه المشكلات مستقبلاً"، وكرر اقتراحًا كان قد أشار إليه أثناء لقائنا، بأن "أزور الولايات المتحدة لأشرح وجهة النظر العربية حول المشكلة لذوي النفوذ في واشنطن" ووجه لي دعوة خاصة لزيارة أمريكا، ليستطيع أن يرتب لي لقاءات مع بضع الشخصيات التي لابد لها أن تفهم وجهة النظر العربية، مما يحقق فائدة مشتركة للعلاقات بين البلدين.. ولم ينسَ "كندال" أن يؤكد، أنه نقل مناقشتنا للرئيس نيسكون، وأنه أخطره بعزمه على دعوتي، فعبر نيكسون عن أمله في أن أقبلها!

* هل كنت تعرف الرئيس نيكسون من قبل....؟

- نعم.. فقد كنت مَضيفه المكاف بذلك من الرئيس "عبد الناصر"، عندما زار مصر قبل انتخابه للرئاسة.

بعد عدة أسابيع، وأثناء اشتراكي مع الرئيس "السادات" في إعداد مشروع خطابه بمناسبة احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١، قال لي الرئيس فجأة: على فكرة.. إن "هنري كسينجر" يريد أن يجتمع بك، وقد جاءتني رسائل ذلك، منها رسالة من "أشرف غربال" سفيرنا في واشنطن، وبعد أن رويت للرئيس قصتي مع "كندال"، قلت إنني متردد في قبول الدعوة، وشرحت أسبابًا طرحها جانبًا بشدة، وأصر على أن أقبل، ووعدت أن أعيد التفكير في الأمر.. وفي أغسطس،


قال لي الرئيس "السادات" أنهم رتبوا لاجتماع بينك وبين "كسينجر" واختاروا عطلة نهاية الأسبوع التي تقع بين يومي ٢ و ٣ أكتوبر ١٩٧١. وأضاف: ومن رأيي أن تستعد وتذهب....!

*...........................؟

- لا تتعجل سوف تظهر أمامك أسباب ترددي في موضعها، وفي سياق الحديث بالوثائق.. فقد تلقيت في ١٥ سبتمبر ١٩٧١ خطابًا شخصيًا من السفير "أشرف غربال" المشرف على المصالح المصرية في واشنطن، هذه صورة منه، وفي هذا الخطاب، قال السفير أن "كندال" اتصل به وألح إلحاحًا شديدًا في حضوري ضيفًا عليه في ضيعته لكي أقابل "هنري كيسنجر" في الموعد الذي كان الرئيس السادات قد ذكره لي، ونقل السفير عن كندال قوله "إنه يعتقد أنني "وكسينجر" متشابهان في الروح والأسلوب، وأننا سننسجم من أول وهلة، وأنه – أي كندال – يرى جمودًا كاملاً في موقف إسرائيل، وإن "كيسنجر" يسمع كل يوم من الإسرائيليين وليس هناك من يحدثه بحرية ودون رسميات في الجانب العربي"..

ومع أن السفير "غربال" – كما ذكر في رسالته لي – قد اعتذر عني لكندال بأن الظروف لا تسمح بمغادرتي القاهرة، فقد

أرسل الرسالة إلي باتفاق مع كندال، لعل الظروف تكون قد سمحت لي بإتمام اللقاء!

وقد اضطررتُ بعد خطاب السفير "غربال" للإبراق "لكندال" مباشرة، حيث اعتذرت له بمشاغل تحول دون مغادرتي القاهرة، لكن الصديق العزيز د. محمود فوزي – وكان رئيسًا للوزراء أيامها – دعاني يوم ٥ نوفمبر ١٩٧١، للقاء تم في مكتبه بوزارة الخارجية ولأول مرة في لقاء مع د. فوزي لم تكن هناك مقدمات، فلم أكد أجل أمامه حتى قال لي: إن الرئيس "السادات" يريد أن أتوسط بينه وبينك. يراك عنيدًا بغير سبب في موضوع يراه هامًا بغير حدود.. وحين أبديت دهشت استطرد د. فوزي يقول إن السيد عبد الخالق حسـونة (الأمين العام للجامعة العربية وقتها) قد عاد من نيويورك في اليوم السابق ومع رسالة من د. محمد حسن الزيات (المندوب الدائم لمصر في الأمم المتحدة)، طلب من حسونة أن يسلمها لرئيس الوزراء بيده.. وأضاف د. فوزي أنه قرأ الرسالة وأرسلها للرئيس السادات، الذي طلب منه أن يحدثني بشأنها.. وناولني د. فوزي الرسالة.

وكانت الرسالة تتعلق أيضًا بإلحاح كندال على ضرورة ترتيب لقاء بيني وبين كيسنجر، وكان كندال قد التقى بالدكتور

الزيات، وقال له: "إنه يعتقد أنه لابد من قيام اتصال بين مصر وبين البيت الأبيض غير الاتصالات الرسمية والعلنية، وأنه لما كان المطلوب من أمريكا الآن أن تضغط على إسرائيل، فإنه يحسن أن يكون الاتصال بكيسنجر لأنه ليهوديته، قادر على هذا الضغط، خبير بطرقه، وكرر "كندال" قوله، إنه قابل في مصر رجلاً له صفات "كسينجر" مكانه، بل وتحدث عن الوسيلة المأمونة لنقلي من القاهرة إلى مكان الاجتماع رأسًا، وأضاف "كندال" أنه كان في لقاء أخير مع "نيكسون" و "كسينجر" وأن الأخير سأله عما تم في موضوع اللقاء المقترح بينه وبيني، وردًا على سؤال من د. الزيات قال كندال: إنه يفضل أن يتم الاجتماع بين كسينجر وبيني – وليس مع أي مسئول مصري آخر – "لتشابه شخصيتينا، ولأنه ليست لي صفة رسمية، وليس علي أن أوصل حديثي عن طريق رسمي" – وهذه صورة من الرسالة.

قلت للأستاذ هيكل:

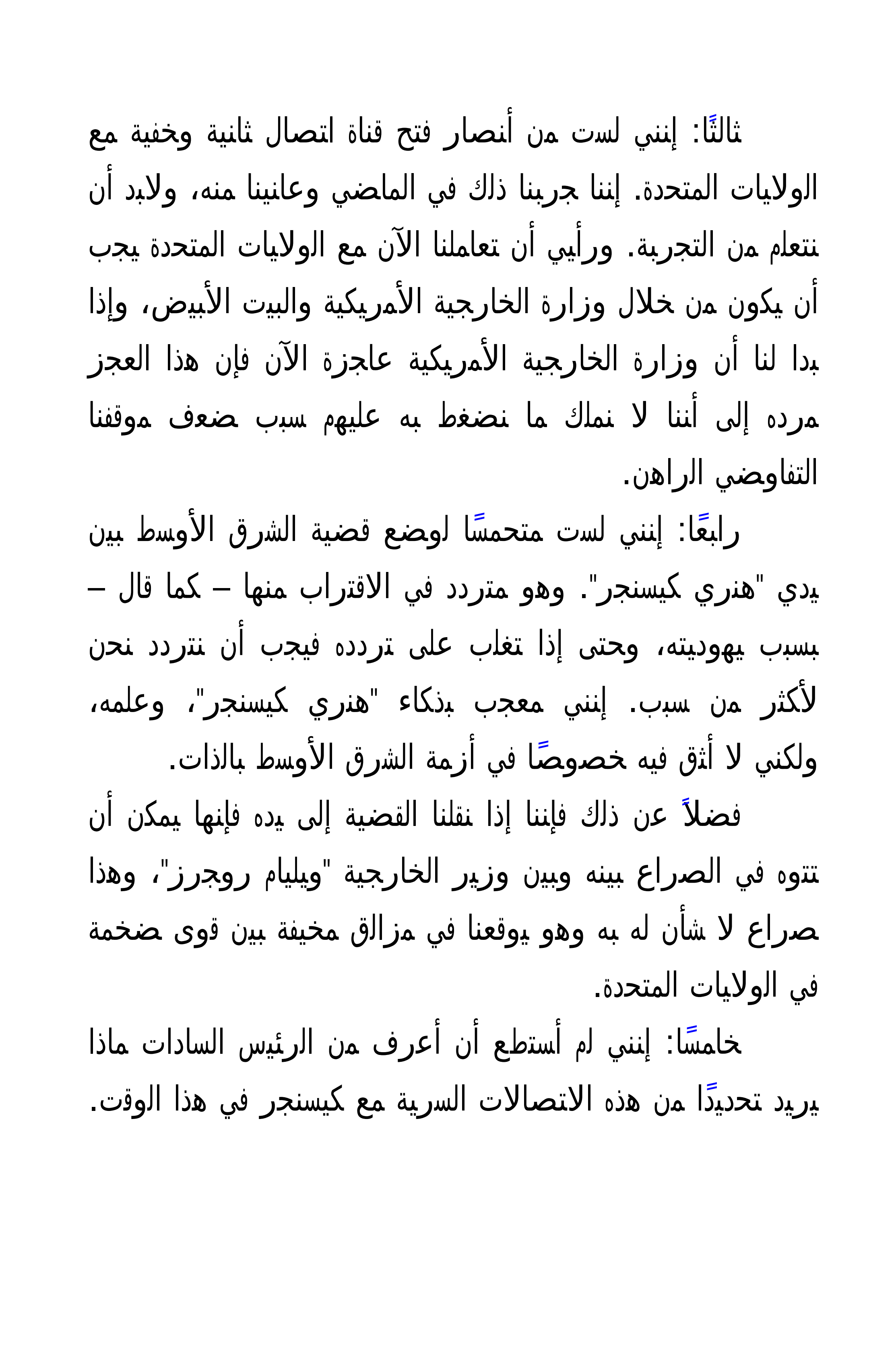
* من الواضح أن الإلحاح الأمريكي كان شديدًا على ترتيب هذا اللقاء.. وإن الإلحاح المصري الرسمي، كان أيضًا شديدًا.. فلماذا رفضت أن تذهب؟

- ذلك هو السؤال الذي وجهه إلى د. محمود فوزي، وقد قلت له: إنني شرحت للرئيس السادات أسبابي إجمالاً، أما أنت فسوف أشرح لك مفصلاً ، ورحت أعدد للدكتور فوزي أسبابي وهي – على النحو التالي:

أولاً: إن موقفنا التفاوضي في هذه الظروف ضعيف، فقد أعلن الرئيس السادات أن سنة ١٩٧١ سوف تكون "عام الحسم" وأنا لا أرى حولي ما يشير إلى هذا الحسم، وبالتالي فإن أي طرف نتحدث معه الآن يعرف أننا تكلمنا بأكثر مما فعلنا وهذا لا يعطي لحججنا وزنًا في أي مناقشات.

ثانيًا: إنني لا أعرف أننا على اتصال ببقية الأطراف العربية في الأزمة، وبالذات السوريين والفلسطينيين والأردنيين، فإذا ذهبنا الآن لمباحثات مع كيسنجر فمعنى ذلك ضمنًا أننا سوف نتحدث في حدود حلٍ مصري، وأنا لا أرى ذلك مناسبًا.

إنني وافقت الرئيس السادات على مبادرته في ٤ فبراير الماضي (١٩٧١) على انسحاب جزئي في سيناء وفتح قناة السويس لأنني اقتنعت بما قاله لي من أن ذلك يمكن أن يوفر علينا أخطر جزء من المعركة وهو عبور قناة السويس ولم تنجح هذه المبادرة. والأفضل الآن أن نعيد بناء موقفنا التفاوضي من أجل حل شامل.



ثالثًا: إنني لست من أنصار فتح قناة اتصال ثانية وخفية مع الولايات المتحدة. إننا جربنا ذلك في الماضي وعانينا منه، ولابد أن نتعلم من التجربة. ورأيي أن تعاملنا الآن مع الولايات المتحدة يجب أن يكون من خلال وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض، وإذا بدا لنا أن وزارة الخارجية الأمريكية عاجزة الآن فإن هذا العجز مرده إلى أننا لا نملك ما نضغط به عليهم بسبب ضعف موقفنا التفاوضي الراهن.

رابعًا: إنني لست متحمسًا لوضع قضية الشرق الأوسط بين يدي "هنري كيسنجر". وهو متردد في الاقتراب منها – كما قال – بسبب يهوديته، وحتى إذا تغلب على تردده فيجب أن نتردد نحن لأكثر من سبب. إنني معجب بذكاء "هنري كيسنجر"، وعلمه، ولكني لا أثق فيه خصوصًا في أزمة الشرق الأوسط بالذات.

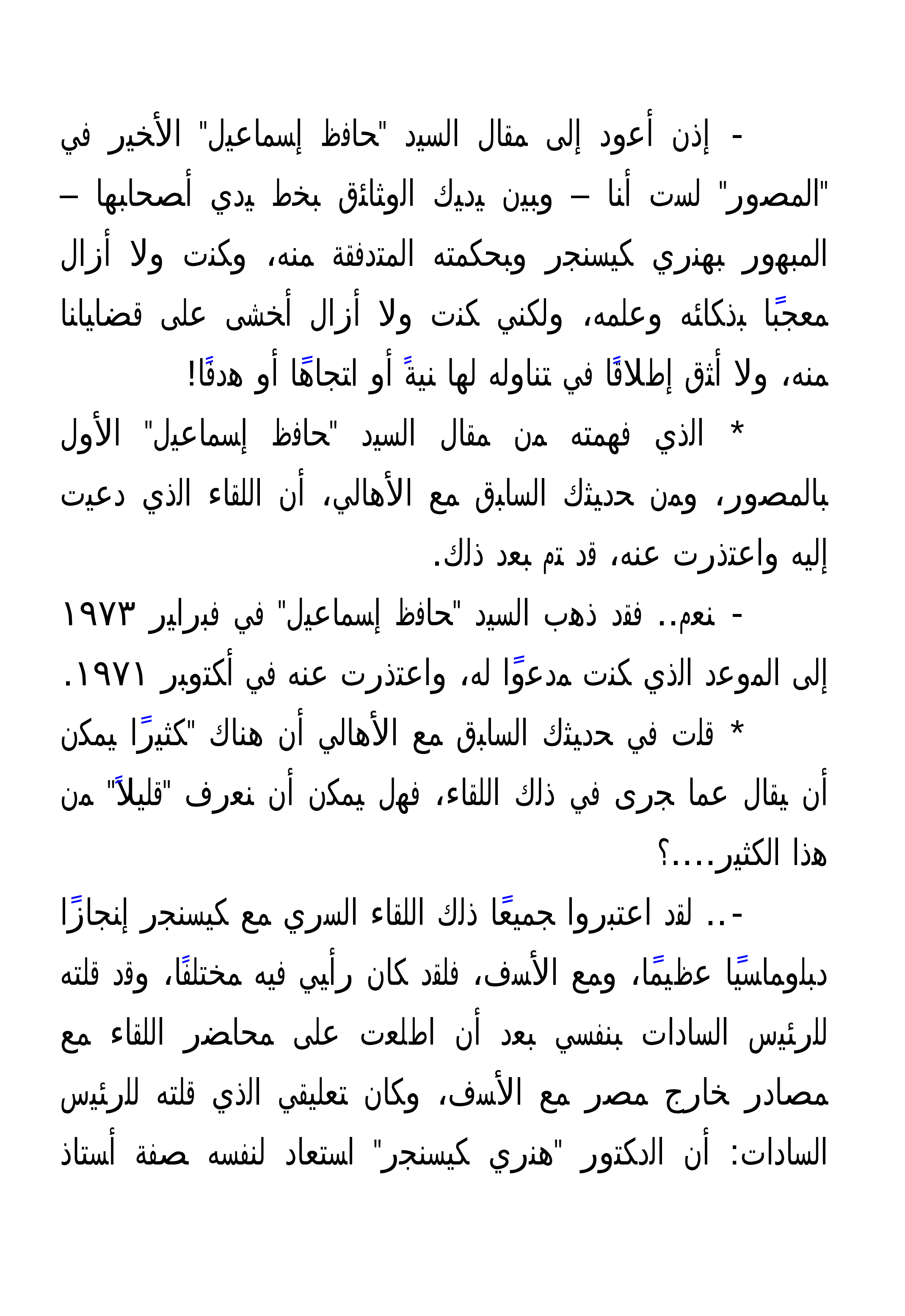
فضلاً عن ذلك فإننا إذا نقلنا القضية إلى يده فإنها يمكن أن تتوه في الصراع بينه وبين وزير الخارجية "ويليام روجرز"، وهذا صراع لا شأن له به وهو يوقعنا في مزالق مخيفة بين قوى ضخمة في الولايات المتحدة.

خامسًا: إنني لم أستطع أن أعرف من الرئيس السادات ماذا يريد تحديدًا من هذه الاتصالات السرية مع كيسنجر في هذا الوقت.

سألته أن يحدد لي مطالبه فرد علي بأنني أعرف كل شيء. وألححت عليه في أننا هنا أمام احتمال مناقشة دقيقة للاحتمالات، ويجب أن أذهب – إذا ذهبت – عارفًا ما يريده بالضبط على كل الجبهات. لكني لم أحصل منه على إجابة واضحة. كل ما قاله لي في نهاية حديث طويل: "أريدك أن تستكشف نواياهم".. وكان رأيي أنه مع رجل مثل هنري كيسنجر فإننا إذا لم نكن نعرف ما نريده ولو حتى بيننا وبين أنفسنا، فإنه هو الذي سوف يستكشف نوايانا ولن نستطيع نحن في المقابل أن نستكشف نواياه. وفي كل الأحوال، ومع رغبتي الشديدة في أن أؤدي أي خدمة عامة تطلب مني، ومع فضولي الشخصي للتعرف على أفكار "هنري كيسنجر" وشخصيته – فإني لا أريد أن أضع نفسي في متاهات أعرف أولها ولا أعرف آخرها.

وبعد مناقشة طويلة مع "الدكتور فوزي" قال أنه يوافق على وجهة نظري وسيخطر الرئيس بفشل مسعاه.

وكان رأي الرئيس "السادات" بعد ذلك أنني عنيد، وأنني أحاول أن أفرض عليه آرائي، وفي الحقيقة فإنني لم أكن أفرض إلا على نفسي. ما أرضى أو لا أرضى. وصمت "محمد حسنين هيكل" لحظة قبل أن يضيف:


- إذن أعود إلى مقال السيد "حافظ إسماعيل" الأخير في "المصور" لست أنا – وبين يديك الوثائق بخط يدي أصحابها – المبهور بهنري كيسنجر وبحكمته المتدفقة منه، وكنت ولا أزال معجبًا بذكائه وعلمه، ولكني كنت ولا أزال أخشى على قضايانا منه، ولا أثق إطلاقًا في تناوله لها نيةً أو اتجاهًا أو هدفًا!

* الذي فهمته من مقال السيد "حافظ إسماعيل" الأول بالمصور، ومن حديثك السابق مع الأهالي، أن اللقاء الذي دعيت إليه واعتذرت عنه، قد تم بعد ذلك.

- نعم.. فقد ذهب السيد "حافظ إسماعيل" في فبراير ١٩٧٣ إلى الموعد الذي كنت مدعوًا له، واعتذرت عنه في أكتوبر ١٩٧١.

* قلت في حديثك السابق مع الأهالي أن هناك "كثيرًا يمكن أن يقال عما جرى في ذلك اللقاء، فهل يمكن أن نعرف "قليلاً" من هذا الكثير....؟

-.. لقد اعتبروا جميعًا ذلك اللقاء السري مع كيسنجر إنجازًا دبلوماسيًا عظيمًا، ومع الأسف، فلقد كان رأيي فيه مختلفًا، وقد قلته للرئيس السادات بنفسي بعد أن اطلعت على محاضر اللقاء مع مصادر خارج مصر مع الأسف، وكان تعليقي الذي قلته للرئيس السادات: أن الدكتور "هنري كيسنجر" استعاد لنفسه صفة أستاذ

الجامعة القديم، وأجرى امتحانًا للوفد المصري في هذه المفاوضات بعد أن وضع أعضاءه في موقف التلاميذ أمامه، ثم كان تقديره – كما هو واضح من المحاضر – أنه لم ينجح منهم أحدًا، والحقيقة أن هذا لم يكن ذنبهم لأن الظروف نفسها كانت ضدهم..

وبعد لحظة أضاف "هيكل":

- إن شعورًا يراودني بأن جزءًا من ملاحظتي أمام الرئيس السادات، ربما وصل السيد حافظ إسماعيل، وكان ذلك أيضًا بعض ما دفعني إلى الإشارة لدوري في ترشيحه مستشارًا للأمن القومي، حتى أزيح تمامًا أي أثر يمكن أن تكون هذه العبارة قد تركته في نفسه، إذا كانت فعلاً قد نُقلت إليه، خاصة أن "الرئيس السادات" تضايق ضيقًا شديدًا من هذه الملاحظة، وربما أعترف الآن أنها كانت قاسية بعض الشيء، وفي كل الأحوال فلقد اعتبرت إنشاء القناة السرية مع "كيسنجر"، بداية مشاكل وتعقيدات لا أول لها ولا آخر، وكنت أعرف أنها تعمل، وأن هناك حركة نشطة على خطوطها، لكني اعتبرته موضوعًا لا شأن لي به، وليس من حقي ولا أريد أن أعرف شيئًا مما يجري عليه!. فلست أنا الذي التقط الحكمة من كيسنجر.. ولكنه غيري..

* ننتقل الآن إلى النقطة الشكلية الثانية التي أخذها عليك السيد حافظ إسماعيل، فهو يرى أنك – باعترافك – كنت أحد المشاركين في إدارة حرب أكتوبر سياسيًا، بحكم قربك من الرئيس السادات، منذ توليه رئاسة الجمهورية حتى حرب أكتوبر، فأنت الذي كتبت التوجه الاستراتيجي الصادر منه بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى المشير "أحمد إسماعيل علي" بوصفه القائد العام للقوات المسلحة.. فكيف تدين الإدارة السياسية للحرب الآن، وأنت أحد الذين شاركوا في وضعها؟!

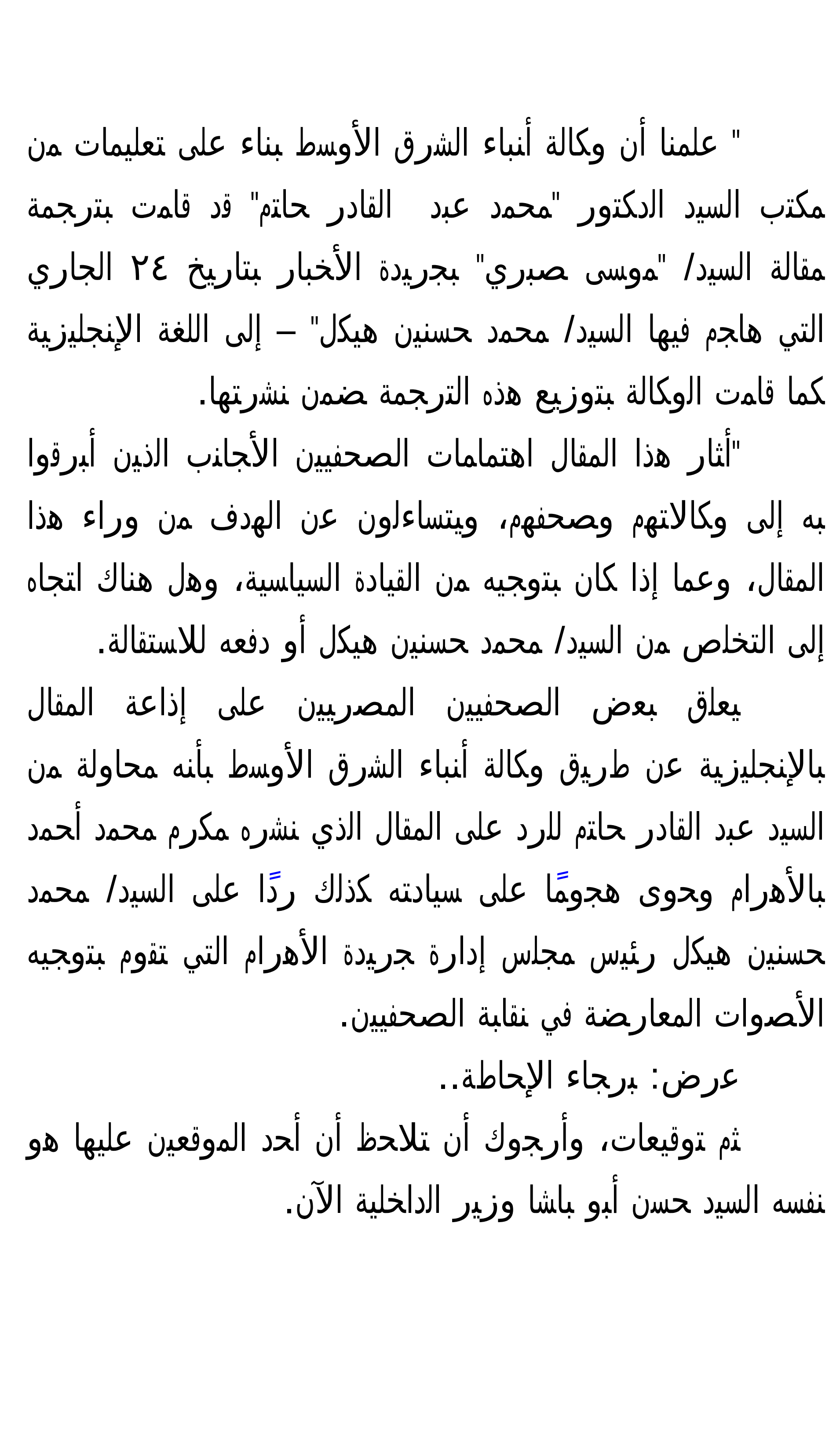
- إن السيد "حافظ إسماعيل"، لابد أنه كان يعلم وكذلك تقول الوثائق – إن علاقتي بالرئيس "السادات" – كما كانت من قبل بالرئيس "عبد الناصر" – كانت علاقة حوار، لم أكن أبدًا موظفًا يؤمر فيطيع، أو يصدر إليه التوجيه فيلزمه.. وقد كان رفضي للقاء "كيسنجر" رغم إلحاح الرئيس نموذجًا لهذا الحوار، وكان هذا الرفض بداية المشاكل بيننا، فبعده أصبحت علاقتنا أعنف من مجرد حوار، كان هناك الكثير من الشد والجذب، وأشهد له – برغم كل ما جرى بعد ذلك – أنه كان صبورًا معي.

*..............................؟

- لعله كان يبالغ في تقديره لما يتصوره في قدرات ذاتية أو اتصالات دولية، لكن علاقتنا شهدت بعد ذلك كثيرًا من الأزمات، بعضها كان عنيفًا كاد يصل بنا إلى القطيعة، لكنه كان يتردد، ومن جانبي كنت أتردد، لأنني كنت لصيقًا بعملي في "الأهرام"، كما أنني أتمنى أن أظل في مكاني حتى يجيء يوم معركة كنت أراها ضرورية وحتمية!.. سوف أعطيك نموذجًا آخر على حِدة خلافتنا – بالوثائق أيضًا.. ذات يوم في نهاية ١٩٧٢ كتب أحدهم مقالاً يهاجمني فيه..

*... أذكر أنه الأستاذ موسى صبري.

- أرجو أن تعذرني، فهناك أسماء يعصاني لساني إذا أردته أن يذكرها وقلمي إذا أردته أن يخطها، ومع ذلك فسوف تجد اسمه في أحد الوثائق، والمهم أنني رددت ليس عليه، ولكن على الذين كانوا وراءه، وكان مقالي "كيسنجر وأنا.. مجموعة أوراق" الذي شرحت فيه أسباب رفضي للقاء كيسنجر، ولكي تعرف مدى ما وصلت إليه الأمور، أرجوك أن تقرأ معي هذه الوثيقة، وهي مذكرة من إدارة "مباحث أمن الدولة" موضوعها المقال الذي يهاجمني، والظروف المحيطة به: "مذكرة" حول مقال السيد موسى صبري بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤.



" علمنا أن وكالة أنباء الشرق الأوسط بناء على تعليمات من مكتب السيد الدكتور "محمد عبد القادر حاتم" قد قامت بترجمة مقالة السيد/ "موسى صبري" بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٤ الجاري التي هاجم فيها السيد/ محمد حسنين هيكل" – إلى اللغة الإنجليزية كما قامت الوكالة بتوزيع هذه الترجمة ضمن نشرتها.

"أثار هذا المقال اهتمامات الصحفيين الأجانب الذين أبرقوا به إلى وكالاتهم وصحفهم، ويتساءلون عن الهدف من وراء هذا المقال، وعما إذا كان بتوجيه من القيادة السياسية، وهل هناك اتجاه إلى التخلص من السيد/ محمد حسنين هيكل أو دفعه للاستقالة.

يعلق بعض الصحفيين المصريين على إذاعة المقال بالإنجليزية عن طريق وكالة أنباء الشرق الأوسط بأنه محاولة من السيد عبد القادر حاتم للرد على المقال الذي نشره مكرم محمد أحمد بالأهرام وحوى هجومًا على سيادته كذلك ردًا على السيد/ محمد حسنين هيكل رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام التي تقوم بتوجيه الأصوات المعارضة في نقابة الصحفيين.

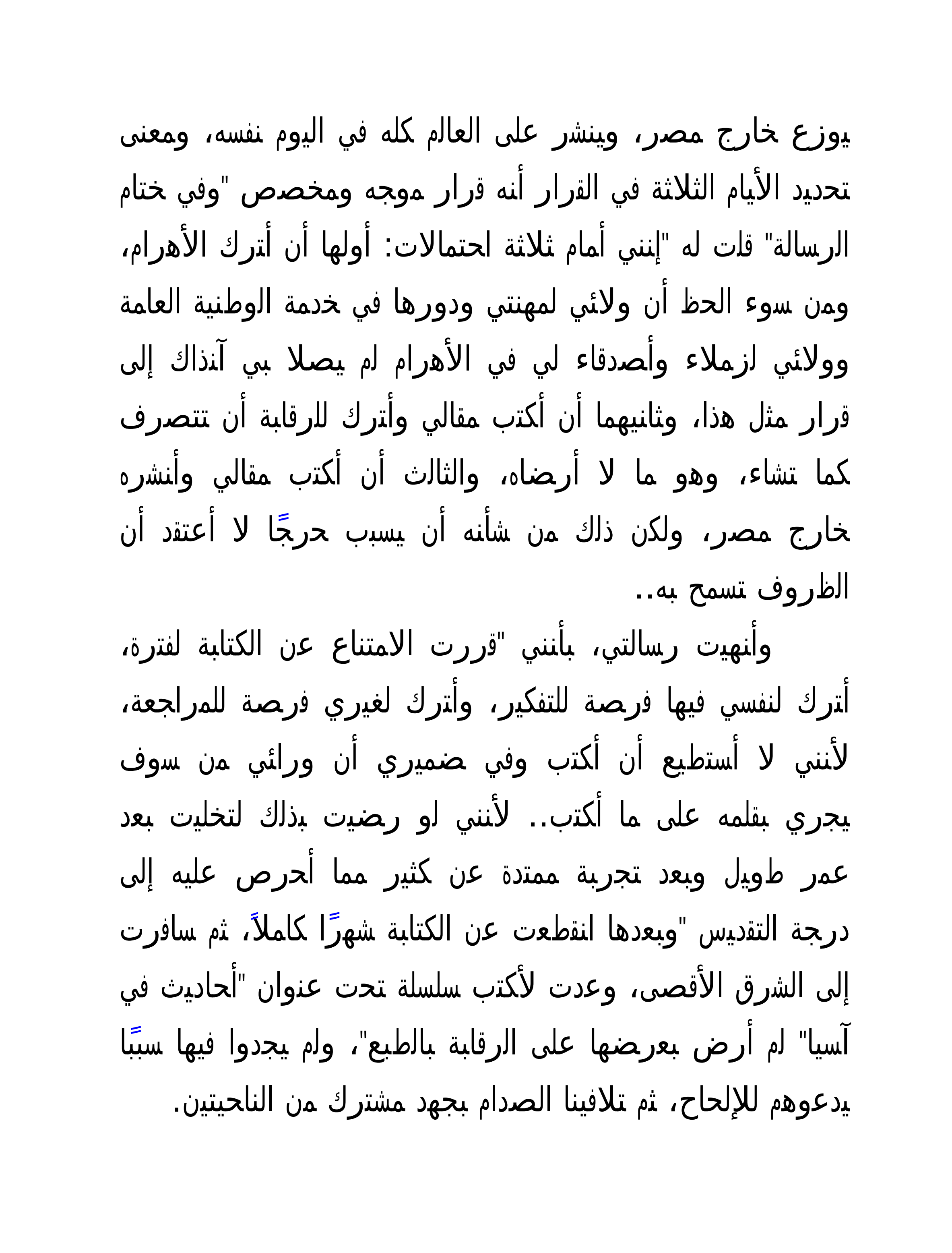
عرض: برجاء الإحاطة..

ثم توقيعات، وأرجوك أن تلاحظ أن أحد الموقعين عليها هو نفسه السيد حسن أبو باشا وزير الداخلية الآن.

أفهم من هذا أن مقالك "كيسنجر وأنا.. مجموعة أوراق" كان بداية لتصعيد الأزمة.

- نعم.. فبعدها بأيام قليلة اتصل بي د. عبد القادر حاتم، نائب رئيس الوزراء للإعلام وقتها، يخطرني بما معناه أنه تقرر وضع مقالاتي تحت الرقابي، وقال لي أن كل ما يكتبه رؤساء التحرير سوف يخضع لنفس القاعدة، وأنه بنفسه الذي سيراقب مقالاتهم، وأن علي أن أعرض مقالي قبل موعد نشره بثلاثة أيام، وقد أرسلت خطابًا للدكتور حاتم، إليك صورة منه، وهو بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٢، وفيه ذكرته بأنني لم أكتب بانتظام وتحت عنوان "بصراحة" إلا بناءً على "اتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر ألا يخضع شيء مما أكتبه للرقابة، وأنني كتبت في عهده أشياء كثيرة تتضمن نقدًا للتنظيم السياسي وللجهاز الإداري ولمراكز القوى، ولتدخل الأجهزة البوليسية وللاعتقالات وللفصل، ودفاعًا عن حرية البحث والمناقشة في الجامعات وسيادة القانون وحرية القضاء، وغير ذلك وغيره، ومع ذلك فإن الرقابة لم تتعرض لحرف ما كتبت".

في هذا الخطاب قلت للدكتور حاتم أيضًا: "أنني رئيس التحرير الوحيد الذي يكتب مقاله قبل نشره بثلاثة أيام، لأن مقاله



يوزع خارج مصر، وينشر على العالم كله في اليوم نفسه، ومعنى تحديد الأيام الثلاثة في القرار أنه قرار موجه ومخصص "وفي ختام الرسالة" قلت له "إنني أمام ثلاثة احتمالات: أولها أن أترك الأهرام، ومن سوء الحظ أن ولائي لمهنتي ودورها في خدمة الوطنية العامة وولائي لزملاء وأصدقاء لي في الأهرام لم يصلا بي آنذاك إلى قرار مثل هذا، وثانيهما أن أكتب مقالي وأترك للرقابة أن تتصرف كما تشاء، وهو ما لا أرضاه، والثالث أن أكتب مقالي وأنشره خارج مصر، ولكن ذلك من شأنه أن يسبب حرجًا لا أعتقد أن الظروف تسمح به..

وأنهيت رسالتي، بأنني "قررت الامتناع عن الكتابة لفترة، أترك لنفسي فيها فرصة للتفكير، وأترك لغيري فرصة للمراجعة، لأنني لا أستطيع أن أكتب وفي ضميري أن ورائي من سوف يجري بقلمه على ما أكتب.. لأنني لو رضيت بذلك لتخليت بعد عمر طويل وبعد تجربة ممتدة عن كثير مما أحرص عليه إلى درجة التقديس "وبعدها انقطعت عن الكتابة شهرًا كاملاً، ثم سافرت إلى الشرق الأقصى، وعدت لأكتب سلسلة تحت عنوان "أحاديث في آسيا" لم أرض بعرضها على الرقابة بالطبع"، ولم يجدوا فيها سببًا يدعوهم للإلحاح، ثم تلافينا الصدام بجهد مشترك من الناحيتين.

* أستاذ هيكل.. ما هي مسئوليتك تحديدًا عن الإدارة السياسية للحرب....؟

إن ما رويته لك، كاف فيما أظن لكي يعرف السيد حافظ إسماعيل إن "علاقة الحوار" علاقة مركبة وليست علاقة طاعة، وليست علاقة موافقة، وعندما يقول إنني في مسار علاقة الحوار هذه شاركت في الإعداد السياسي والإعلامي لحرب أكتوبر بما في ذلك كتابة التوجيه الاستراتيجي للحرب، فإن ذلك صحيح، لكن المشكلة أنه لم يستطع أن ينفذ ما تعنيه عبارة "الحوار"، لقد قلت في مقدمة الكتاب، إنني منذ أوائل سبتمبر ١٩٧٣ وحتى بدأت المعارك واحتدمت، وجدتني أقرب الناس إليه، وهذا صحيح "حتى بدأت المعارك واحتدمت" ولم أقل أكثر، والكلام واضح!

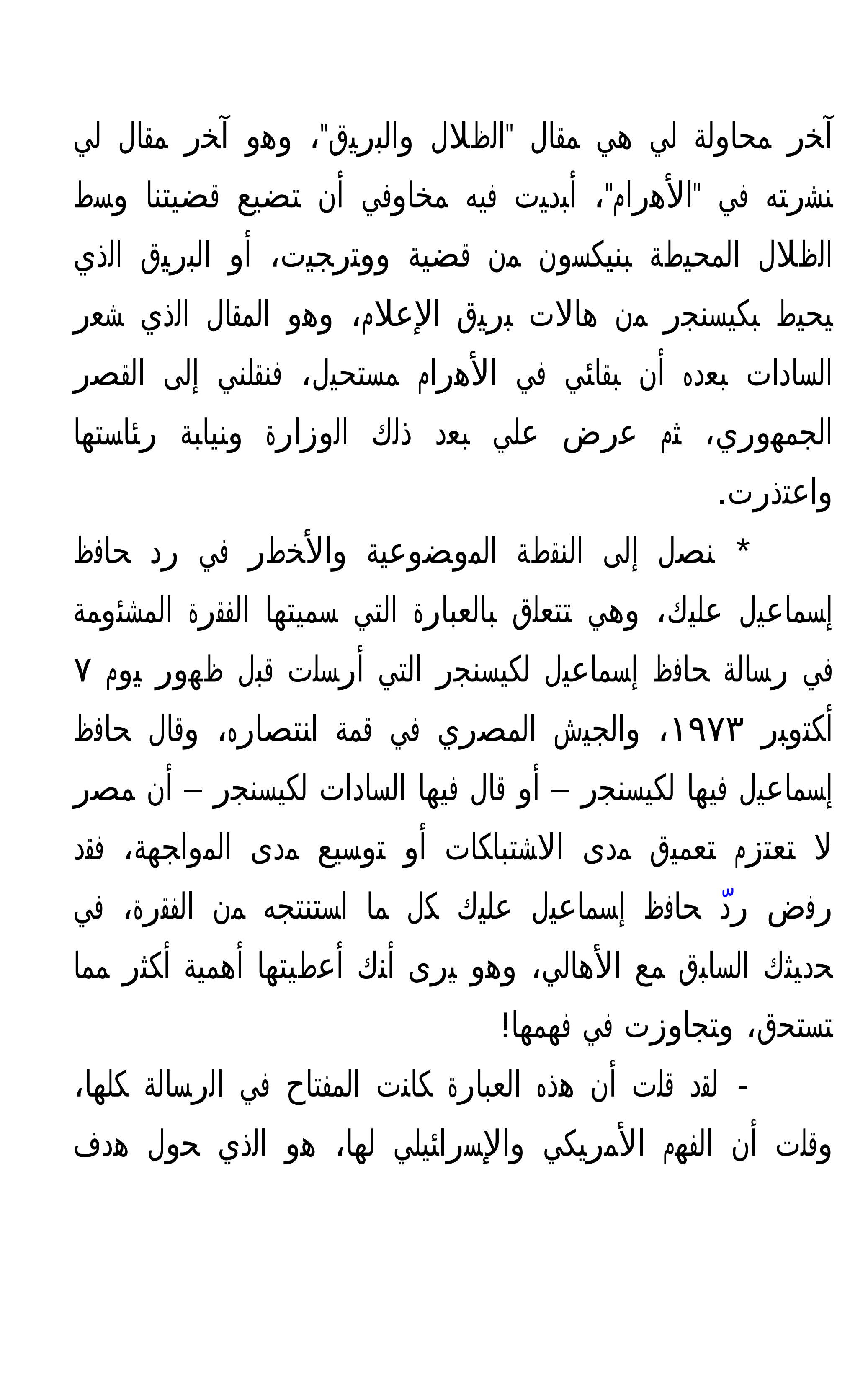
وفي حالة الارتباك التي كانت سائدة، أقلق موضوع الاستغلال السياسي للجهد الحربي كثيرين، قام بعضهم – وأنا بينهم – بمصارحة "الرئيس السادات" بذلك بالطريقة الرقيقة التي كانت تسمح بها الظروف وقتها.. وذهبت إلى مقابلة مع "الدكتور محمود فوزي" – حضرها "المهندس سيد مرعي" – وهناك كان الرجاء إليه أن يشترك في إدارة العملية السياسية كما فعل في حرب السويس سنة ١٩٥٦. وقال الدكتور "محمود فوزي" بما لا يقبل الشك:

- لو كنت أستطيع أن أذهب إلى جبهة القتال لأعطي حياتي هناك. لذهبت على الفور دون تردد؟. ولكن هذا الذي تطلبه مني الآن شيء أعرف سلفًا وبالتجربة وعدم جدواه".

ثم راح الدكتور فوزي يشرح أسبابه وكان من بين ما قاله أن هناك أشياء كثيرة تجري وراء الستار لا يعلمها، وأن مشاركته ستكون شكلية، وأنه سيتحمل مسئوليته، ولا يقوم بدور!

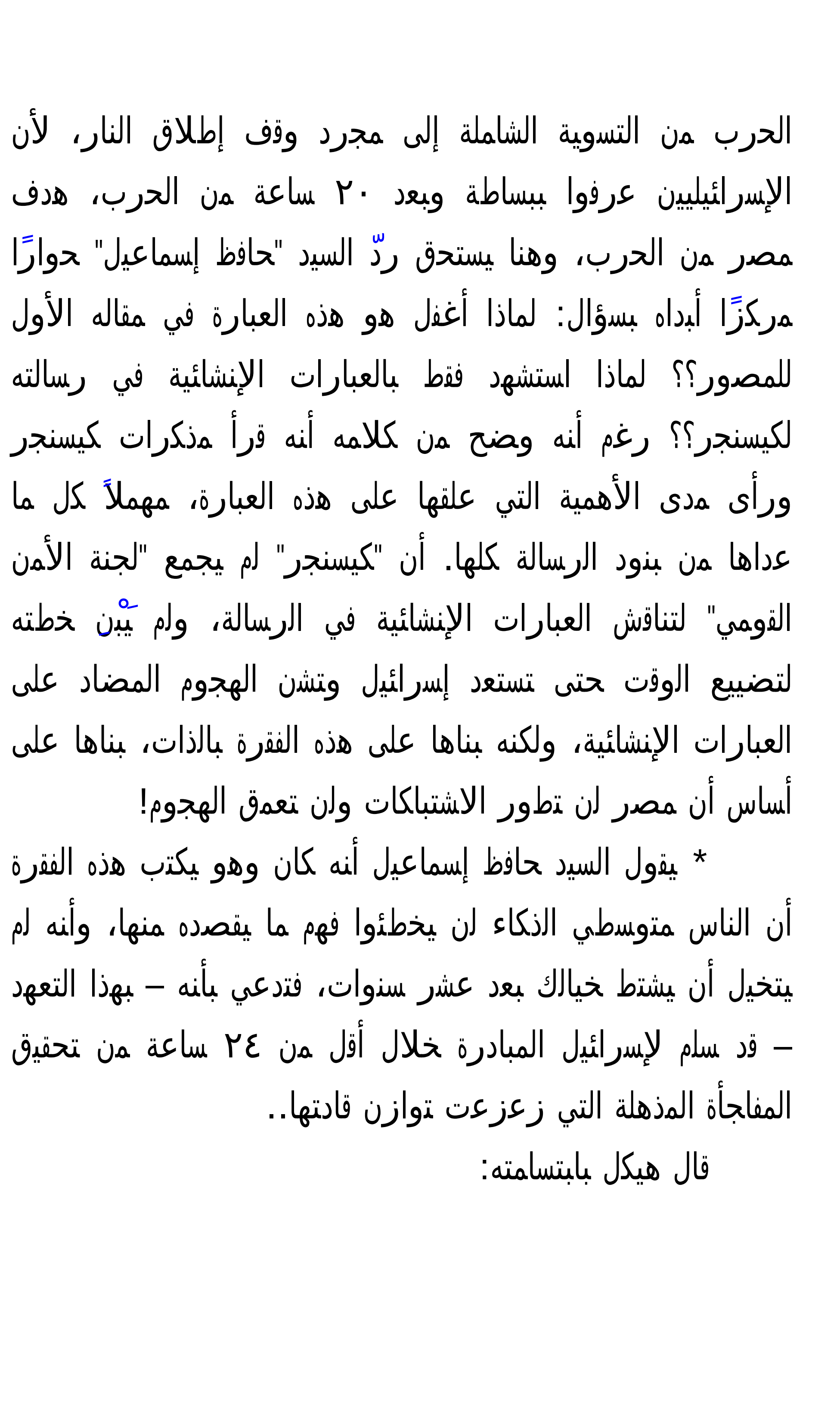
* هل حاولت أن تتدخل بشكل مباشر في الموضوع؟

- حاولت شفاهة وكتابة وحوارًا ونشرًا، وأذكر أنني التقيت بكيسنجر في القاهرة يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٣، ودار بيننا حوار طويل، سجلت خلاله نقاطًا في ٦١ ورقة صغيرة، وذهبت في اليوم التالي إلى السادات ومعي ملاحظاتي، وحذرته من كيسنجر وقلت له أن نواياه ليست خالصة، وأنه يتآمر لإفساد نصرنا العظيم، وكنت أتحدث وأنا أسير قلقًا في غرفة نومه بقصر الطاهرة، وقال لي: (ما تدبدبش) يا محمد، وأحسست أنه لم يتقبل مما أقوله أو من قلقي إلا أنه "دبدبة"، فخرجت وكتبت في "الأهرام" مقالاً بعنوان: "كيسنجر ومعنى النجاح"، قلت فيها أن نجاح كيسنجر يعني فشلنا، وتمنيت ألا ينجح، وهي مقالة أرسل كيسنجر من بيكين التي كان يزورها، احتجاجًا للسادات عليها.. وقد نشرت حواري مع كيسنجر، وكانت


آخر محاولة لي هي مقال "الظلال والبريق"، وهو آخر مقال لي نشرته في "الأهرام"، أبديت فيه مخاوفي أن تضيع قضيتنا وسط الظلال المحيطة بنيكسون من قضية ووترجيت، أو البريق الذي يحيط بكيسنجر من هالات بريق الإعلام، وهو المقال الذي شعر السادات بعده أن بقائي في الأهرام مستحيل، فنقلني إلى القصر الجمهوري، ثم عرض علي بعد ذلك الوزارة ونيابة رئاستها واعتذرت.

* نصل إلى النقطة الموضوعية والأخطر في رد حافظ إسماعيل عليك، وهي تتعلق بالعبارة التي سميتها الفقرة المشئومة في رسالة حافظ إسماعيل لكيسنجر التي أرسلت قبل ظهور يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٣، والجيش المصري في قمة انتصاره، وقال حافظ إسماعيل فيها لكيسنجر – أو قال فيها السادات لكيسنجر – أن مصر لا تعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة، فقد رفض ردّ حافظ إسماعيل عليك كل ما استنتجه من الفقرة، في حديثك السابق مع الأهالي، وهو يرى أنك أعطيتها أهمية أكثر مما تستحق، وتجاوزت في فهمها!

- لقد قلت أن هذه العبارة كانت المفتاح في الرسالة كلها، وقلت أن الفهم الأمريكي والإسرائيلي لها، هو الذي حول هدف



الحرب من التسوية الشاملة إلى مجرد وقف إطلاق النار، لأن الإسرائيليين عرفوا ببساطة وبعد ٢٠ ساعة من الحرب، هدف مصر من الحرب، وهنا يستحق ردّ السيد "حافظ إسماعيل" حوارًا مركزًا أبداه بسؤال: لماذا أغفل هو هذه العبارة في مقاله الأول للمصور؟؟ لماذا استشهد فقط بالعبارات الإنشائية في رسالته لكيسنجر؟؟ رغم أنه وضح من كلامه أنه قرأ مذكرات كيسنجر ورأى مدى الأهمية التي علقها على هذه العبارة، مهملاً كل ما عداها من بنود الرسالة كلها. أن "كيسنجر" لم يجمع "لجنة الأمن القومي" لتناقش العبارات الإنشائية في الرسالة، ولم يْبن خطته لتضييع الوقت حتى تستعد إسرائيل وتشن الهجوم المضاد على العبارات الإنشائية، ولكنه بناها على هذه الفقرة بالذات، بناها على أساس أن مصر لن تطور الاشتباكات ولن تعمق الهجوم!

* يقول السيد حافظ إسماعيل أنه كان وهو يكتب هذه الفقرة أن الناس متوسطي الذكاء لن يخطئوا فهم ما يقصده منها، وأنه لم يتخيل أن يشتط خيالك بعد عشر سنوات، فتدعي بأنه – بهذا التعهد – قد سلم لإسرائيل المبادرة خلال أقل من ٢٤ ساعة من تحقيق المفاجأة المذهلة التي زعزعت توازن قادتها..

قال هيكل بابتسامته:

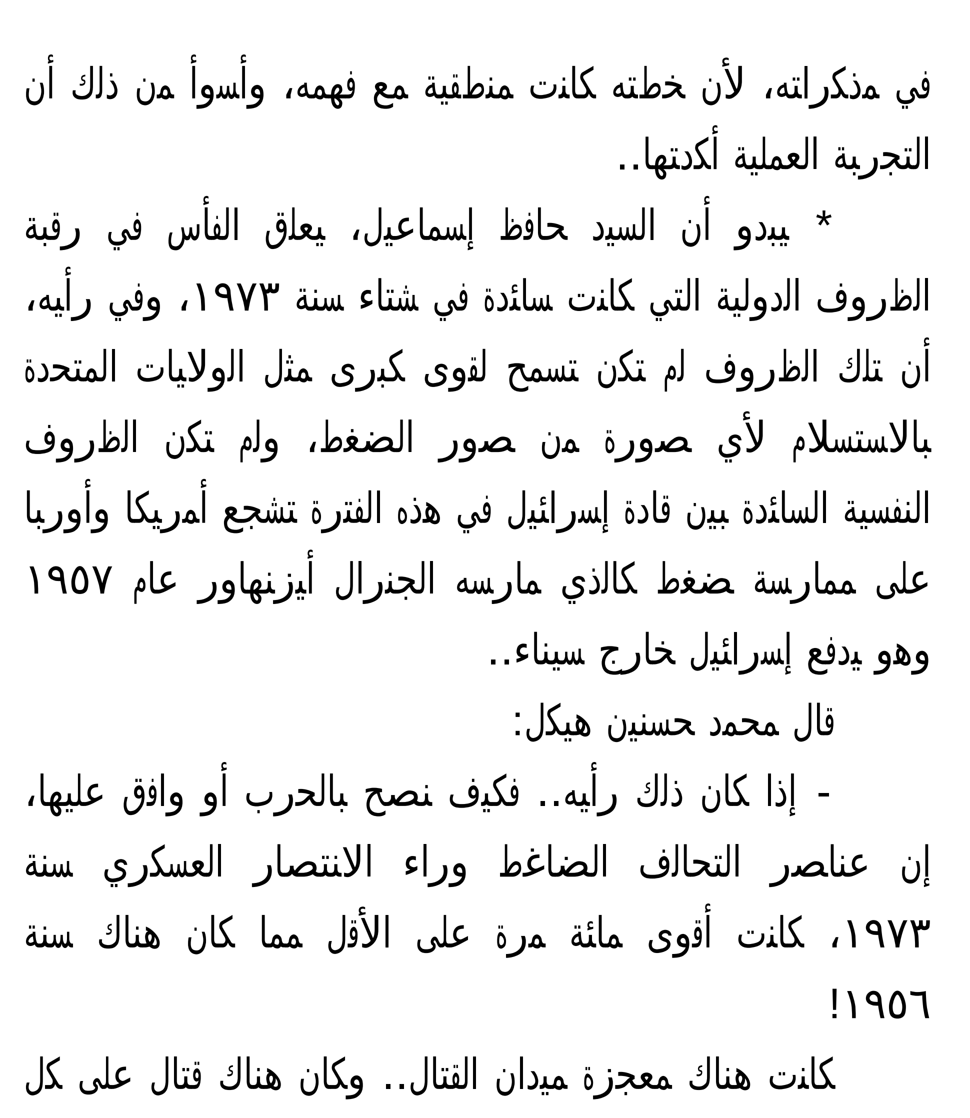
- ولكن كيسنجر لم يفهم من العبارة، إلا ما فهمته أنا وفهمه غيري، ولا شك أن السيد حافظ إسماعيل أدري بذكاء كيسنجر مني، على الأقل من خلال ما كان يدور بينهما عبر قناة الاتصال السرية، ثم أنه يقول أن الرسالة تتضمن "تعهدًا" وهذا اعتراف هام، بصرف النظر عن الخلاف بيني وبينه في مضمون هذا "التعهد" هل هو الواضح من نص ألفاظه، أم المضمر في ضميره، والذي في مقاله الأخير، والمهم هنا هو أن السيد حافظ إسماعيل يتجاهل، أن قيمة أي رسالة في ظروف حرب لا تتعلق بنوايا مرسلها، وإنما تتعلق بالطريقة التي فهمها بها المرسل إليه وأيًا كان ما قصده "حافظ إسماعيل" من الفقرة، فإن "كيسنجر" فهمها على النحو الذي جعله يرتب لتحجيم نصر أكتوبر، ولتقليل ثماره السياسية!. ثم أن نص العبارة لا يمكن فهمه إلا على النحو الذي فهمته رغم كل محاولات التأويل!

* الذي فهمته من مقال حافظ إسماعيل ردًا عليك، إن كيسنجر يكذب في مذكراته، ومعنى هذا أنه لم يفهم من الفقرة المشئومة، ما ذكره في المذكرات!

- لماذا نكذب "كيسنجر" في هذا الفهم بالذات، وهو يشرح أمامنا كل خطته التي بناها على هذه الفقرة المشئومة من هذه الرسالة؟

أليس غريبًا أيضًا – بالمناسبة – أن السيد حافظ إسماعيل يكذب "كيسنجر" في قوله أثناء مفاوضاته مع القادة الإسرائيليين طبقًا لما جاء في المحاضر السرية "إن ما أنجزه السادات (يقصد الجيش المصري بالطبع) يستطيع أن يصل به إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ – ومع ذلك فإن السادات لا يستثمر ما لديه من أوراق لأنه يريد أن يرى نفسه وبسرعة في موكب نصر في شوارع بورسعيد والإسماعيلية والسويس؟!

ثم: متى نصدق عدونا.. ومتى نكذبه؟. إذا كان ما قاله يتفق مع سياق الحوادث فهو صادق، وإذا كان ما قاله هو الذي يعكس فعلاً واقع تصرفاته وخططه وما ترتب عليها جميعًا من أعباء وتكاليف ومسئوليات، فلابد لنا أن نصدقه، وإلا كنا في الواقع نضحك على أنفسنا نحن، فالعبارة "الكارثة"، التي كتبها "الأذكياء"، قد وصلت إلى عقل "كيسنجر" المتوسط الذكاء، بشكل جعله يخطط ويرتب ليسرق نصر أكتوبر العظيم، وحين يكون سياق الحوادث التي تتالت بعد ذلك، منطقيًا، فمعنى هذا أنه فهم من الرسالة ما قاله



في مذكراته، لأن خطته كانت منطقية مع فهمه، وأسوأ من ذلك أن التجربة العملية أكدتها..

* يبدو أن السيد حافظ إسماعيل، يعلق الفأس في رقبة الظروف الدولية التي كانت سائدة في شتاء سنة ١٩٧٣، وفي رأيه، أن تلك الظروف لم تكن تسمح لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة بالاستسلام لأي صورة من صور الضغط، ولم تكن الظروف النفسية السائدة بين قادة إسرائيل في هذه الفترة تشجع أمريكا وأوربا على ممارسة ضغط كالذي مارسه الجنرال أيزنهاور عام ١٩٥٧ وهو يدفع إسرائيل خارج سيناء..

قال محمد حسنين هيكل:

- إذا كان ذلك رأيه.. فكيف نصح بالحرب أو وافق عليها، إن عناصر التحالف الضاغط وراء الانتصار العسكري سنة ١٩٧٣، كانت أقوى مائة مرة على الأقل مما كان هناك سنة ١٩٥٦!

كانت هناك معجزة ميدان القتال.. وكان هناك قتال على كل الجبهات العربية.. وكان سلاح البترول مشهرًا وكذلك سلاح المال.. وكان الاتحاد السوفيتي موجودًا في صميم الأزمة، والولايات المتحدة مهتمة بها إلى أقصى درجة، وبين الاثنين توتر

وصل إلى حد الإنذار النووي.. وكان الرأي العام العالمي كله مع الطرف العربي.

ثم يقول لك كيسنجر: كان في استطاعتك أن تصل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.. ويقول لك "ديان" أنه أوصى بانسحاب شامل من سيناء.. وتقول لك كل الوثائق والمذكرات المنشورة أن إسرائيل فوجئت بحجم ما استطاعت قواتك تحقيقه. ويقال لنا الآن هؤلاء جميعًا يكذبون.. يخدعوننا، وأقول أنا: لعلها المرة الوحيدة التي صدقوا فيها، لا خدعوا أنفسهم ولا خدعونا.

بقيت هنا نقطة هامشية فيما قاله السيد حافظ إسماعيل: إن إيزنهاور سنة ١٩٥٧ لم يدفع إسرائيل خارج سيناء، بل دفعها خارج سيناء توازن قوى آخر أكثر تعقيدًا من مشيئة الرئيس الأمريكي، توازن قوى في المنطقة وعلى القمة الدولية أدى دوره وراء التصميم المصري.

حتى لا نظلم أنفسنا ولا نظلم الحق والتاريخ!

* نأتي الآن – يا أستاذ هيكل – إلى التفسيرات التي أوردها السيد حافظ إسماعيل بأثر رجعي للعبارة المشئومة التي وردت في الرسالة إلى كيسنجر، فطبقًا لرده عليك، فإنه قصد من عبارة "لن نعمق الاشتباكات" أن مصر لن تبعث بقاذفاتها الثقيلة المسلحة

بالصواريخ الموجهة ذات المدى ١٥٠ كيلومترًا لضرب المراكز السكانية في داخل إسرائيل.. أما عبارة "لن نوسع جبهة المواجهة"، فالذي قصده منها: أن مصر لن تصعد الحرب بدعوة القوات السوفيتية، أو بالتعرض للمصالح الغربية (المشروعة) في منطقة الشرق الأوسط.

- إنني أختلف مع السيد حافظ إسماعيل في هذا التفسير، لأن نصوص رسالته نفسها ترد عليه، ففي البند رقم (١) منها قال "إن الاشتباكات التي تحدث حاليًا في المنطقة لا يصح أن تثير أي دهشة"، ومعنى هذا أنه كان يتحدث عن اشتباكات تحدث في الجبهة يومها، وهو حين يستعمل نفس الكلمة في الفقرة المشئومة، فإن المعنى لا يمكن أن ينصرف إلا إلى نفس الشيء، أي أن تعبير الاشتباكات التي تحدث حاليًا، يصبح موصولاً وصْلاً مباشرًا بالتعهد الذي قال فيه أنه لا يعتزم تعميق مدى الاشتباكات، أما ما يتعلق بتصعيد الحرب ودعوة السوفييت والتعرض للمصالح الغربية، كتفسير لعبارة توسيع جبهة المواجهة، فأخشى أن أقول أن مثل هذه التفسيرات المستجدة، تنطوي على طيبة قلب – وهذا تعبير مهذب – لا تسمح بها حقائق أي صراع.

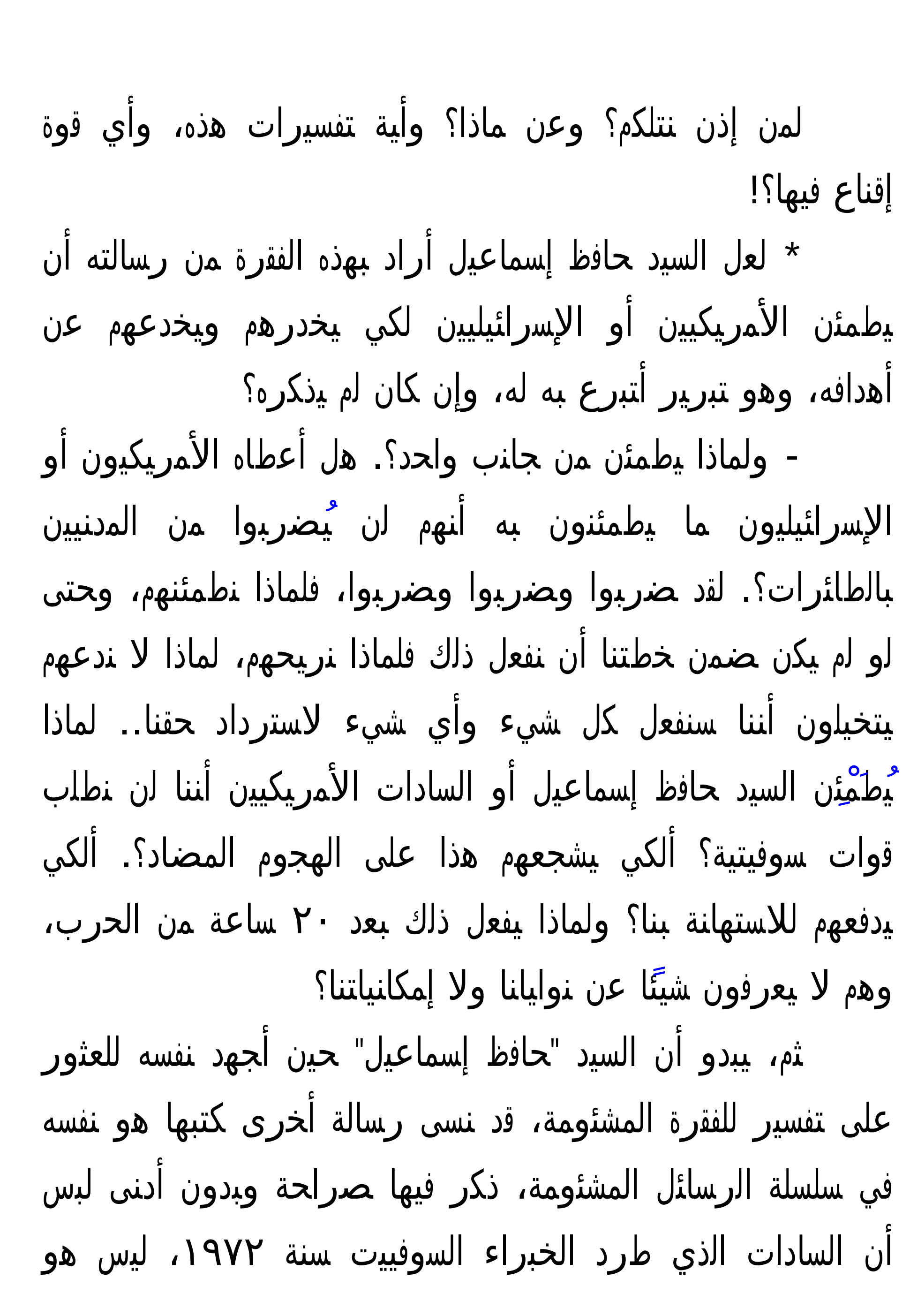
مثلاً: هل القوات السوفيتية إلى هذا المدى جاهزة للتدخل عندما تطلبها؟ تضغط على زر فإذا هي معنا في المعركة – هل مثل هذا معقول؟ ليته كان معقولاً.

هل الاتحاد السوفيتي مستعد لمواجهة مع الولايات المتحدة قد تتطور في أي لحظة وتصبح مواجهة نووية؟.

ثم هل يصدقه كيسنجر لو أن هذا كان فهمه لرسالته، أو لو أنه تصور للحظة أن ذلك ما يقصده السيد حافظ إسماعيل من عبارته؟ ما هذا الكلام.....؟

مثله أيضًا ذلك التفسير عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط مرة أخرى أسال:

- المصالح الأمريكية والغربية مصالح بترول، والولايات المتحدة تعرفها جيدًا وتعرف كيف تحميها. ثم هل تسمح لك السعودية ودول الخليج أن تقوم أن بتهديد المصالح البترولية؟. ثم ألا تتذكر أن أحد بنود رسالتك الشهيرة إلى "كيسنجر"، أو لعلها رسالة الرئيس السادات، حوت إشارة إلى اجتماع قبل الحرب بينه وبين المستر "ديفيد روكفللر".. أظن أن السيد "حافظ إسماعيل" يعلم أن أسرة "روكفللر" من أكبر أصحاب المصالح في بترول السعودية وغيرها من دول الخليج؟



لمن إذن نتلكم؟ وعن ماذا؟ وأية تفسيرات هذه، وأي قوة إقناع فيها؟!

* لعل السيد حافظ إسماعيل أراد بهذه الفقرة من رسالته أن يطمئن الأمريكيين أو الإسرائيليين لكي يخدرهم ويخدعهم عن أهدافه، وهو تبرير أتبرع به له، وإن كان لم يذكره؟

- ولماذا يطمئن من جانب واحد؟. هل أعطاه الأمريكيون أو الإسرائيليون ما يطمئنون به أنهم لن يُضربوا من المدنيين بالطائرات؟. لقد ضربوا وضربوا وضربوا، فلماذا نطمئنهم، وحتى لو لم يكن ضمن خطتنا أن نفعل ذلك فلماذا نريحهم، لماذا لا ندعهم يتخيلون أننا سنفعل كل شيء وأي شيء لاسترداد حقنا.. لماذا يُطَمْئِن السيد حافظ إسماعيل أو السادات الأمريكيين أننا لن نطلب قوات سوفيتية؟ ألكي يشجعهم هذا على الهجوم المضاد؟. ألكي يدفعهم للاستهانة بنا؟ ولماذا يفعل ذلك بعد ٢٠ ساعة من الحرب، وهم لا يعرفون شيئًا عن نوايانا ولا إمكانياتنا؟

ثم، يبدو أن السيد "حافظ إسماعيل" حين أجهد نفسه للعثور على تفسير للفقرة المشئومة، قد نسى رسالة أخرى كتبها هو نفسه في سلسلة الرسائل المشئومة، ذكر فيها صراحة وبدون أدنى لبس أن السادات الذي طرد الخبراء السوفييت سنة ١٩٧٢، ليس هو

الذي يطلب منهم شيئًا ١٩٧٣!. فما الذي كان يقصده برسالته تلك: هل كان التلويح بالورقة السوفيتية.. أو طَمْأنة الآخرين على أن الاستغناء عن السوفييت تام ونهائي!.. أيهما كان القصد؟. وما فائدته في تلك الظروف؟ في تلك الأيام والساعات، وهم يعرفون أن كل سلاح نحارب به – ابتداء من أقوى طائرة إلى أصغر بندقية – سلاح سوفيتي؟

أي قواعد لإدارة حرب هذه، خصوصًا إذا كنت تعرف أن كل الرسائل الرمزية قابلة للحل، وأن الآخرين – إسرائيليين وغير إسرائيليين – سوف يعرفون بعد أيام – إن لم يكن بعد ساعات – ما قلته لغيرهم....!؟

تغيرت الدنيا بما فيها قواعد إدارة الحرب سياسيًا، وبعض الناس لا.

* يقول حافظ إسماعيل، إنك حين نشرت في حديثك السابق للأهالي رسالة كيسنجر التي تساءل فيها عن صحة ما بلغهم من مصادر إيرانية حول استعداد مصر للتفاوض بإخلاص لوضع الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل تحت رقابة دولية، قد تجاهلت رد حافظ إسماعيل عليها، وهو رد نفي ما نقله الإيرانيون، ومعنى

هذا أن القول بأن السادات عرض وضع سيناء تحت رقابة دولية بعد يوم واحد من الحرب استنتاج غير صحيح..

- إنني في الواقع دهشت لما يقوله السيد "حافظ إسماعيل"، ولذلك أساله: هل حضر مقابلة الرئيس "السادات" لسفير إيران، وقد تمت أيضًا بعد أقل من ٢٤ ساعة على بدء الحرب، وهي المقابلة التي طلب فيها السادات إبلاغ الأمريكيين عن طريق الشاه، باستعداد مصر لوضع سيناء تحت رقابة دولية؟ أم أن السادات قد قابل السفير منفردًا؟. وفي الواقع أن رد "حافظ إسماعيل" المضاد الذي نُشر في مقاله الأخير بالمصور، ليس نفيًا للرسالة، ولكنه أضاف إليها عبارات إنشائية لا تحمل قوة فعل، بل أمنيات.

ثم ألا يوحي تشابك قنوات الاتصال بالارتباك: الزيات في نيويورك رسميًا – حافظ إسماعيل هنا مع كيسنجر في قناة سرية – وشاه إيران مع السادات مباشرة.. خصوصًا وكل واحد من هؤلاء يتكلم لغة ويعرض مقترحات مختلفة متناقضة.. أي ارتباك في إدارة الجهد السياسي للحرب أكثر...؟

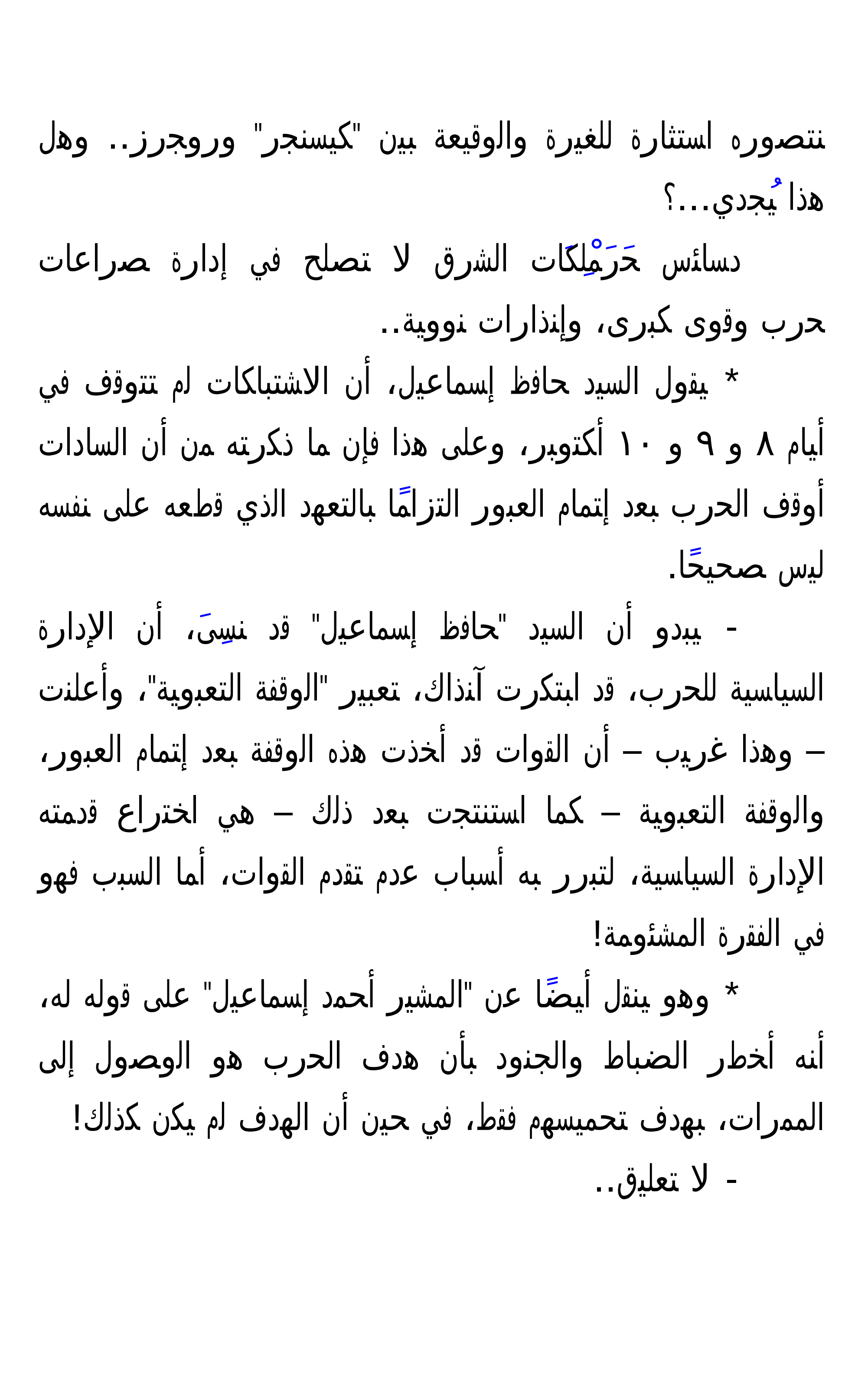
ثم ألا يعرف الخصم من ذلك أن هناك ارتباكًا أو اختلاطًا للأمور في تفكيرك؟

*......................؟

- إن ملامح الارتباك لا تتضح في الفقرة الكارثة وحدها، بل في مجمل الرسالة التي أرسلت بعد ٢٠ ساعة من بدء الحرب، ولو أعدت قراءة الرسالة ثانية، فسوف تجد عدة ملاحظات بالغة الخطورة، فالسادات يتكلم في الرسالة – وبصرف النظر عن الإنشاء – عن مصر وحدها، بينما هو القائد الأعلى لتحالف أكبر من مصر، ويضم أطرافًا غيرها؟

وسوف تلاحظ أن العبارات ذات "قوة الفعل" تعني شيئًا واحدًا، إذا كان السادات هو رئيس تحالف عربي يتكلم في هذه اللحظات عن نفسه فقط، فمعنى ذلك أنه يتجه إلى حل لنفسه فقط، أي "حل منفرد" وهذا ما فهمه "كيسنجر" وقاله صراحة ورتب عليه سياسته وخططًا قام بتنفيذها فعلاً!..

ولو تمعنت في الفقرة الأخيرة من الرسالة التي تتحدث عنها، لوجدتها تتبرع بقْدح في وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "وليام روجرز" استثمارًا للخلاف بين "كيسنجر" وبينه.. وهذا هو "الذكاء السياسي" الذي ملكه الذين أرسلوا الرسالة لكيسنجر المتوسط الذكاء.. واهتموا به، بدلاً من الاهتمام بأن تكون عباراتهم واضحة المعاني، لا تترك معنى مضمر أو غير واضح تمامًا.. هل كان من اللائق، في هذا الوقت بالذات، أن يكون لدينا طول البال لما



نتصوره استثارة للغيرة والوقيعة بين "كيسنجر" وروجرز.. وهل هذا يُجدي...؟

دسائس حَرَمْلِكَات الشرق لا تصلح في إدارة صراعات حرب وقوى كبرى، وإنذارات نووية..

* يقول السيد حافظ إسماعيل، أن الاشتباكات لم تتوقف في أيام ٨ و ٩ و ١٠ أكتوبر، وعلى هذا فإن ما ذكرته من أن السادات أوقف الحرب بعد إتمام العبور التزامًا بالتعهد الذي قطعه على نفسه ليس صحيحًا.

- يبدو أن السيد "حافظ إسماعيل" قد نسِىَ، أن الإدارة السياسية للحرب، قد ابتكرت آنذاك، تعبير "الوقفة التعبوية"، وأعلنت – وهذا غريب – أن القوات قد أخذت هذه الوقفة بعد إتمام العبور، والوقفة التعبوية – كما استنتجت بعد ذلك – هي اختراع قدمته الإدارة السياسية، لتبرر به أسباب عدم تقدم القوات، أما السبب فهو في الفقرة المشئومة!

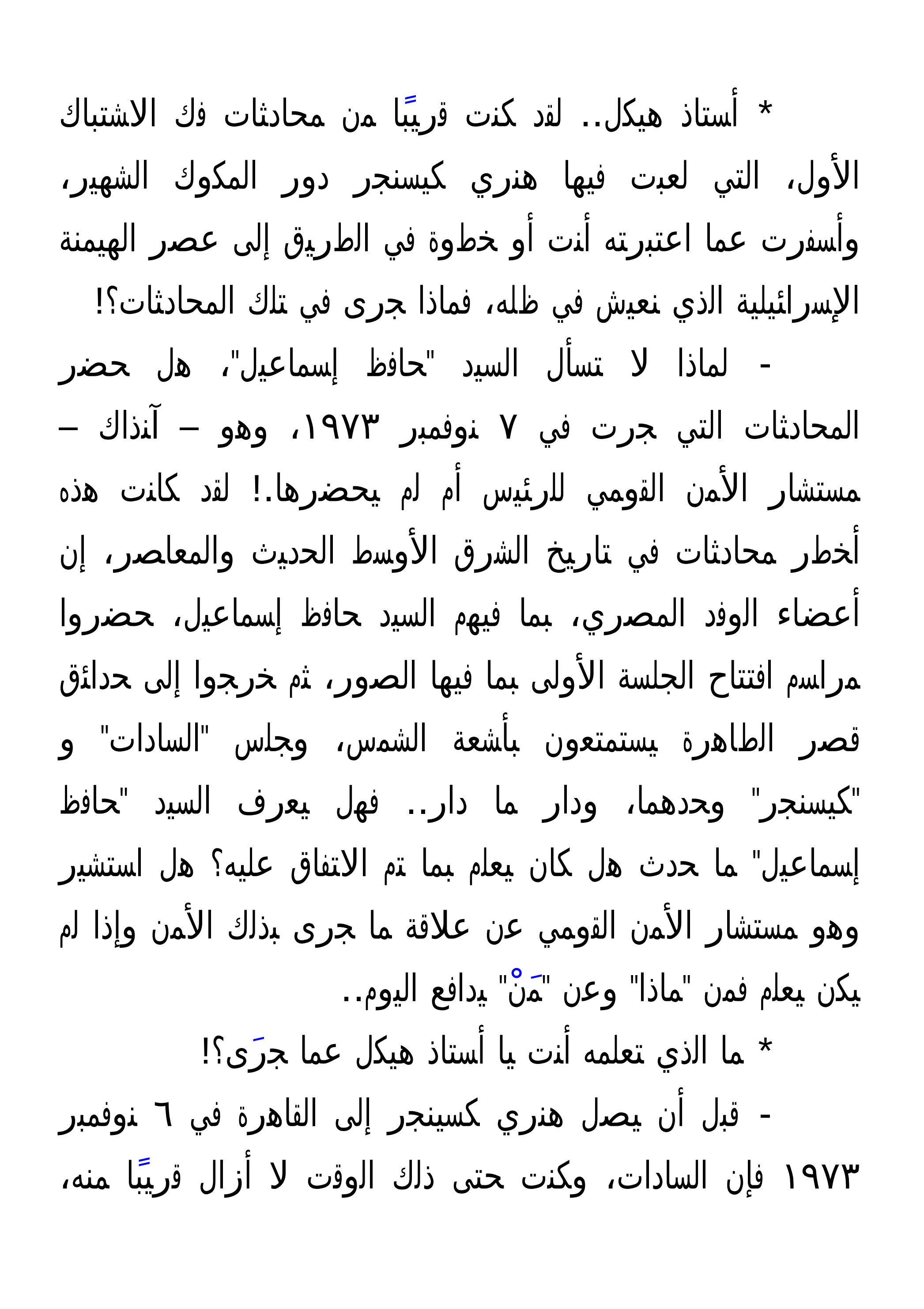
* وهو ينقل أيضًا عن "المشير أحمد إسماعيل" على قوله له، أنه أخطر الضباط والجنود بأن هدف الحرب هو الوصول إلى الممرات، بهدف تحميسهم فقط، في حين أن الهدف لم يكن كذلك!

- لا تعليق..

* العبارة فيما أظن تؤيد وجهة نظرك.. ويقول السيد حافظ إسماعيل أيضًا أنه رغم تعهد مصر، بعد "توسيع مدى المواجهة" فإن السيد "سيد مرعي"، قد سافر في رحلة عربية لتعبئة طاقات الأمة لدعم الحرب.

- وَدِدْتُ لو أنه لم يحدثني عن المهمة التي سافر فيها "سيد مرعي"، والتي كان موضوعها دور البترول في خدمة الأهداف السياسية للمعركة. كان أهم ما حمله "سيد مرعي" تقرير عن هذا الموضوع أعد في "الأهرام" ووضعه الدكتور "مصطفى خليل" في إطار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، وتحدثت أنا فيه مع الرئيس "السادات" وسلمته نسخة منه، وطلب إلي أن أعطي نسخة أخرى منه لسيد مرعي. المذهل أن دول النفط استجابت لخطه لاستعماله وسيلة من وسائل الضغط في المعركة، لكن الرئيس "السادات" – تحت ضغط من "كيسنجر" مسجل في رسائل ومكتوب – كان هو الذي راح يلح على الذين استجابوا لمصر أن يرفعوا سلاح النفط من المعركة ولم تكن أيًا من أهدافها السياسية قد تحققت بعد.

أي إدارة سياسية هذه....؟



* أستاذ هيكل.. لقد كنت قريبًا من محادثات فك الاشتباك الأول، التي لعبت فيها هنري كيسنجر دور المكوك الشهير، وأسفرت عما اعتبرته أنت أو خطوة في الطريق إلى عصر الهيمنة الإسرائيلية الذي نعيش في ظله، فماذا جرى في تلك المحادثات؟!

- لماذا لا تسأل السيد "حافظ إسماعيل"، هل حضر المحادثات التي جرت في ٧ نوفمبر ١٩٧٣، وهو – آنذاك – مستشار الأمن القومي للرئيس أم لم يحضرها.! لقد كانت هذه أخطر محادثات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث والمعاصر، إن أعضاء الوفد المصري، بما فيهم السيد حافظ إسماعيل، حضروا مراسم افتتاح الجلسة الأولى بما فيها الصور، ثم خرجوا إلى حدائق قصر الطاهرة يستمتعون بأشعة الشمس، وجلس "السادات" و "كيسنجر" وحدهما، ودار ما دار.. فهل يعرف السيد "حافظ إسماعيل" ما حدث هل كان يعلم بما تم الاتفاق عليه؟ هل استشير وهو مستشار الأمن القومي عن علاقة ما جرى بذلك الأمن وإذا لم يكن يعلم فمن "ماذا" وعن "مَنْ" يدافع اليوم..

* ما الذي تعلمه أنت يا أستاذ هيكل عما جرَى؟!

- قبل أن يصل هنري كسينجر إلى القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ فإن السادات، وكنت حتى ذلك الوقت لا أزال قريبًا منه،

سألني عن الطريقة التي يمكن بها أن تتم المفاوضات مع كيسنجر، وكان رأيي كما شرحته له، أن لا ينبغي له أن يتصدى بنفسه لعملية التفاوض الفعلي، وسألني الرئيس السادات مستغربًا: لماذا، ألم يتفاوض بريجنيف وماوتسي تونج وغيرهما من القادة العالميين مع "كيسنجر" مباشرة؟ وقلت: إن هذا صحيح، ولكن مفاوضات "كيسنجر" مع هؤلاء جميعًا سبقها تمهيد من خبراء الجانبين، درست خلاله – بل وطحنت – كل المشاكل والقضايا ولم يعد باقيًا أمام الكبار إلا عملية تأكيد نهائية لم تم عليه الاتفاق وليس ذلك هو حالنا الآن مع الولايات المتحدة.

وكان اقتراحي المحدد للرئيس: إنني أفهم أهمية رئاسته نفسه للمفاوضات، ولكنني أقترح أن يقوم بها مع وفد رسمي، وله وحده أن يختار هذا الوفد، موسعًا أو مضيقًا على أي نحو يراه، ثم حددت أكثر قائلاً: تستطيع أن تشكل وفدًا موسعًا يضم مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية (د. محمود فوزي) ومستشار الرئيس للأمن القومي (حافظ إسماعيل) ووزير الخارجية (إسماعيل فهمي) أو تستطيع أن تختار وفدًا مضيقًا من أي واحد من هؤلاء، وبالطبع فإن تستطيع أن تترأس الوفد بنفسك، وأن تحضر مراسم افتتاح الجلسة الأولى، ثم تعطي بعض توجيهاتك وتغادر القاعة تاركًا

عملية المفاوضات تأخذ مجراها. وأضفت حين وجدته يعترض: أن كيسنجر مفاوض ذكي، وقد درس بالتأكيد حقائق أوضاعنا هنا، وهو يعرف أن سلطة القرار كلها في يدك، ولهذا فإنه سوف يضغط عليك لكي يحصل على أكبر قدر ممكن من التنازلات، وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في إسرائيل، لأن رئيسة وزراء إسرائيل "جولد مائير" تستطيع أن تقول له عند كل مطلب أنها مضطرة للتشاور مع لجنة الأمن والدفاع في مجلس الوزراء أو مع قيادات حزبها الحاكم، أو مع زعامات الكتل في الكنيست.. وهذا يعطي الجميع هناك فرصة لتدبير أمورهم وتحديد مواقفهم بصلابة أكثر.

وعدت ألح عليه، بأن وجود مفاوض مصري غيره، أمام كيسنجر، يمكن هذا المفاوض على الأقل أن يقول كيسنجر، أمام أي مطلب أو أي ضغط غير معقول، إنه مضطر للعودة للتشاور مع الرئيس، وهذا يعطينا وقتًا لحسن دراسة الموقف والتدقق في الصيغ.. ولم يقتنع الرئيس! وقد نشرت رأيي هذا في مقال بالأهرام وقتها بعنوان "أسلوب التفاوض الإسرائيلي" تجده في كتاب "عند

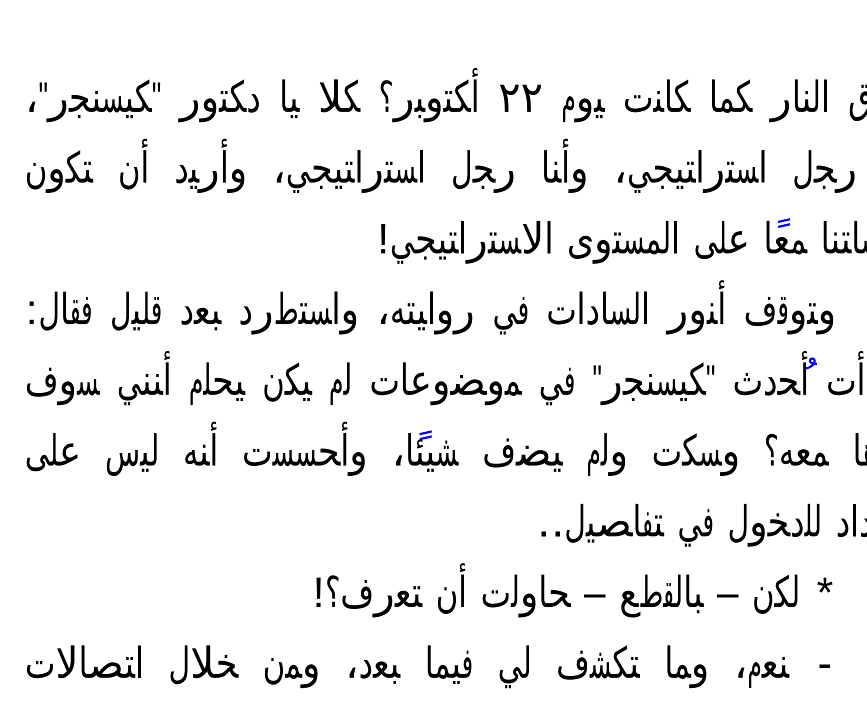
مفترق الطرق" وكان يتضمن في الواقع نقدًا لأسلوب التفاوض المصري.

* هل رفض السادات كل اقتراحاتك؟

بل تصرف بعكس اقتراحي تمامًا، فلقد دعا أعضاء وفد موسع ضم وزير خارجيته ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ومستشاره للأمن القومي، وبعد التقاط الصور، خرج الجميع، وتركوا "السادات" و "كيسنجر" وحدهما تمامًا وفي اليوم التالي رأيت الرئيس "السادات" عند الظهر، وكان ممددًا على سريره في غرفة النوم الرئيسية بقصر الطاهرة، وأعطاني فكرة عامة عما حدث في الاجتماع..

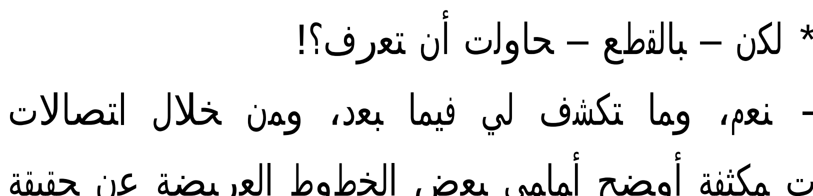
قال لي الرئيس "السادات": إن "كيسنجر" بدأ اللقاء بتهنئته على أداء الجيش المصري في الحرب الذي لم يكن أحد يتوقعه، وردًا على هذا الإطراء قال له السادات: لماذا تأخرت كل هذا الوقت قبل أن يجيء إلى القاهرة، إنني كنت أريدك هنا منذ وقت طويل.. لو أنك جئت لكنا تجنبنا مشاكل كثيرة.

ويظهر أن "كيسنجر" في ذلك الوقت فتح حقيبة أوراقه، إذْ قاطعه "السادات" – طبقًا لروايته لي – قائلاً له: ما هذا الذي تفعله؟ هل تتصور أنني سأدخل في مناقشة معك حول مواقع خطوط وقف



إطلاق النار كما كانت يوم ٢٢ أكتوبر؟ كلا يا دكتور "كيسنجر"، أنت رجل استراتيجي، وأنا رجل استراتيجي، وأريد أن تكون مناقشاتنا معًا على المستوى الاستراتيجي!

وتوقف أنور السادات في روايته، واستطرد بعد قليل فقال: ثم بدأت أُحدث "كيسنجر" في موضوعات لم يكن يحلم أنني سوف أثيرها معه؟ وسكت ولم يضف شيئًا، وأحسست أنه ليس على استعداد للدخول في تفاصيل..



* لكن – بالقطع – حاولت أن تعرف؟!

- نعم، وما تكشف لي فيما بعد، ومن خلال اتصالات ومناقشات مكثفة أوضح أمامي بعض الخطوط العريضة عن حقيقة ما جرى من مناقشات في ذلك الاجتماع الخطير وفيما يبدو فإن الرئيس السادات، بدأ فقال لكيسنجر أنه ضاق ذرعًا بعلاقته مع الاتحاد السوفيتي، ثم قال لكيسنجر – الذي استبدت به الدهشة – إنه يعتبر أن الاتحاد السوفيتي الآن هو العدو الحقيقي، ثم أضاف نقطة أخرى، ذكرها لي هو نفسه في اليوم التالي: إن هذه سوف تكون آخر حرب بين مصر وإسرائيل..

كان "كيسنجر" أما نقطتين يستطيع هو أكثر من غيره أن يقدر الاحتمالات الاستراتيجية الخطرة والمترتبة عليهما الأولى: أن

العدو بالنسبة للسادات الآن هو الاتحاد السوفيتي وإن حرب أكتوبر سوف تكون آخر الحروب، وقد استخلص السادات بنفسه – أمام كيسنجر الذي استبدت به الدهشة – النتيجة المترتبة على هاتين النقطتين، وهي أن جهود السلام في الشرق الأوسط لابد أن تتولاها الآن بالتنظيم والإشراف دولة كبرى واحدة هي أمريكا، وأضاف السادات أنه سوف يكون مستعدًا في المستقبل – وبعد حل المشاكل العاجلة – لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل. ولكن ذلك عليه أن ينتظر بعض الوقت للإعداد النفسي. ثم تحدث الرئيس بعد ذلك عما سماه "فشل التجربة الاشتراكية في مصر" وأنه يريد تنميةً من نوع جديد تعتمد على مفاهيم مختلفة: وأنه تحدث في هذا فعلاً مع "ديفيد روكفلر"، ولابد أنهم سمعوا تفصيل ذلك من "روكفلر" نفسه.

وفي نهاية المقابلة سال "السادات" "كيسنجر" عما دار بينه وبين "جولدا مائير"، التي كان "كيسنجر" قد قابلها في واشنطن، فقدم "كيسنجر" للسادات النقاط الست المشهورة التي قدمتها له "جولدا مائير"، وهي التي أعلنت بعد جلسة المباحثات، وتسببت في الانقسام الخطير في التحالف العربي والدولي الذي ساند حرب أكتوبر. وأمسك السادات بالورقة، ،ألقى نظرة عليها ثم قال على الفور: حسنًا، إنني أوافق! والأكثر غرابة من ذلك أن الرئيس "السادات"

قال للصحفيين في مؤتمر صحفي عقد بعد المحادثات ودون أن تطرف له عين، إنه هو الذي قدم النقاط الستة، وسماها كالعادة "نقاطي الستة"! وقد حرصت جولدا مائير على كشف الحقيقة فحددت بوضوح في مذكراتها أنها نقاطها الستة وليست نقاط السادات.

* إن ما تذكره يفسر التصريح الذي نسبته مجلة نيوزويك الأمريكية آنذاك لكيسنجر، فقد ذكرت أن الصحفيين سألوه بدهشة، كيف استطاع في ثلاث ساعات فقط أن يقنع السادات بقبول نقاط جولدا مائير، فقال: إنني لم أبذل أي مجهود، فما كدت أدخل، حتى وجدت الرئيس السادات جالسًا على حجري..

- وإليك شاهدًا على صحة ما أقول: هو "إسحاق رابين"، رئيس وزراء إسرائيل السابق، الذي قال في مقابلة هامة نشرتها له صحيفة "جيروزاليم بوست" في ١٦ أبريل ١٩٨٢، أن هنا اتفاقًا استراتيجيا توصل إليه "السادات" مع "كيسنجر" وانضمت إليه إسرائيل، وأنه من ثلاث نقاط هي: قيادة أمريكا لعملية السلام في المنطقة واستبعاد السوفييت والأوربيين الغربيين، وأن مصر وإسرائيل سوف تكونان حجرا أساس توأمين في سياسة للمنطقة تقودها أمريكا، وأن عملية السلام سوف تتم على مراحل.

* ما هو الدور الذي لعبه هذا "الاتفاق الاستراتيجي" بين كيسنجر والسادات، في محادثات فك الاشتباك الأولى التي قادتنا إلى عصر الهيمنة الإسرائيلية؟!

- إن الاتفاق الاستراتيجي الجديد، قد ألقى بظله على بعض التصرفات التي بدت في الوقت نتيجة للتسرع والنقص في الحيطة، وأثناء مفاوضات فك الارتباط، كانت موافقة "السادات" على سحب القوة الرئيسية للوحدات المدرعة في سيناء صدمة كبيرة، وأتذكر واقعة في فندق كتراكت بأسوان، أثناء تلك المفاوضات، كان هناك وفد رسمي أمريكي يرأسه "كيسنجر"، الذي كان قد بدأ دبلوماسية المكوك، وكانت هناك جلسات بين الوفدين، لكنها كانت بعيدة عن الصورة الحقيقية لما يجري، فقد كان "كيسنجر" يعود من القدس على استراحة "السادات" مباشرة، وهناك يجري كلام تترتب عليه آثار، تصل فيما بعد إلى الوفود في الفندق بعد أن يكون كل شيء قد تم وانتهى، بل وأن بعضًا مما كان يتم يصل للوفد المصري عن طريق "كيسنجر"..

وفي ذلك اليوم جاء كيسنجر من استراحة السادات في أسوان ليقول للوفد المصري:

- إن الرئيس وافق على سحب كل الوحدات الثقيلة من شرق القناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعًا..

وذهل الفريق "عبد الغني الجمسي" وهو يسمع المعلومات وتمتم لنفسه:

- لا يعقل.. كيف يمكن أن تنسحب كل الدبابات من الشرق ولا يبقى هناك غير ثلاثين.

ورد عليه "كيسنجر" قائلاً:

- إن الرئيس كان مستعدًا حتى لسحب هذه الثلاثين، لأننا بصدد صنع سلام.

وقال الجمسي: لو يعلم الناس مقدار الجهد والعناء والعذاب الذي اقتضاه عبور هذه الدبابات إلى الشرق، لأدركوا ما أُحس به.

وبدا التأثير واضحًا على "الجمسي"، إلى درجة أنه اقترب من نافذة في فندق كتراكت، تطل على النيل، وأخرج من جيبه منديلاً، وكان واضحًا لبقية الواقفين أن هذا الجندي المنضبط لم يتمالك دموعه، وأحس "كيسنجر" أن الأمور ليست على ما يرام، خصوصًا وأنه كان ما يزال يجهل حقائق الأمور والمشاعر داخل القوات المسلحة المصرية، وتحرك صوْبَ "الجمسي" حتى وصل إلى مكانه وسأله:

- ما هو الأمر يا جنرال؟!

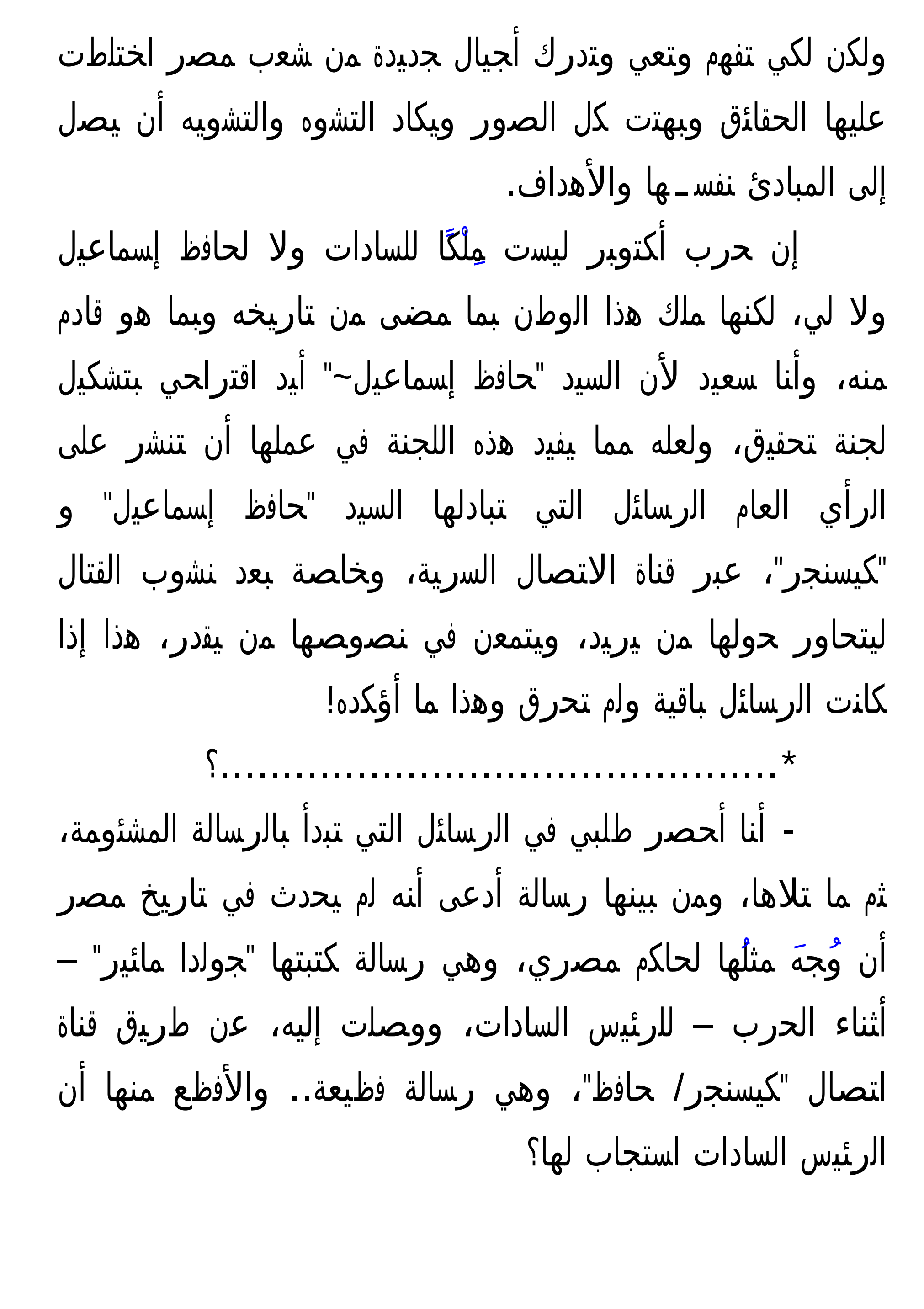
ورد الجمسي، يعكس مرة أخرى، شعور جندي منضبط، لا يعرف خفايا ما يجري وراء ظهره حتى تلك اللحظة قائلاً:

- لا شيء يا سيدي الوزير، ما دامت هذه هي الأوامر فسوف ننفذ.. بالنسبة لنا فإن الأوامر – هي الأوامر!!

كان لابد أن تمر فترة صمت، استطعت بعدها أن أعود إلى ما كنا نتحدث فيه. قلت:

* وافق السيد حافظ إسماعيل على ما دعوت إليه في حديثنا السابق، من تشكيل لجنة تحقيق حول الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، فهل ما زال اقتراحك قائمًا؟

- الحقيقة أنني حزين لمساجلةٍ على هذا النحو بين السيد حافظ إسماعيل وبيني. أعترف أنني أتمثله أمامي وطنيًا مصريًا وإنسانًا شريفًا فرضت عليه المقادير أن يتحمل أكثر مما يطيق ضميره.. وفي نفس الوقت فإن تربيته العسكرية المنضبطة منعته أن يقول "لا" عندما كان يجب أن يقولها.. قاده الولاء والانضباط إلى ما يراجع نفسه فيه الآن. ومع ذلك يبقى الحل الوحيد في رأي هو أن نتكلم جميعًا بصراحة. كل واحد فينا له أخطاؤه، وقد آن للكل أن يواجهوا تجربتهم بصراحة ليس لكي نحاسب أو نعاقب،



ولكن لكي تفهم وتعي وتدرك أجيال جديدة من شعب مصر اختلطت عليها الحقائق وبهتت كل الصور ويكاد التشوه والتشويه أن يصل إلى المبادئ نفسـها والأهداف.

إن حرب أكتوبر ليست مِلْكًا للسادات ولا لحافظ إسماعيل ولا لي، لكنها ملك هذا الوطن بما مضى من تاريخه وبما هو قادم منه، وأنا سعيد لأن السيد "حافظ إسماعيل~" أيد اقتراحي بتشكيل لجنة تحقيق، ولعله مما يفيد هذه اللجنة في عملها أن تنشر على الرأي العام الرسائل التي تبادلها السيد "حافظ إسماعيل" و "كيسنجر"، عبر قناة الاتصال السرية، وخاصة بعد نشوب القتال ليتحاور حولها من يريد، ويتمعن في نصوصها من يقدر، هذا إذا كانت الرسائل باقية ولم تحرق وهذا ما أؤكده!

*...؟

- أنا أحصر طلبي في الرسائل التي تبدأ بالرسالة المشئومة، ثم ما تلاها، ومن بينها رسالة أدعى أنه لم يحدث في تاريخ مصر أن وُجهَ مثلُها لحاكم مصري، وهي رسالة كتبتها "جولدا مائير" – أثناء الحرب – للرئيس السادات، ووصلت إليه، عن طريق قناة اتصال "كيسنجر/ حافظ"، وهي رسالة فظيعة.. والأفظع منها أن الرئيس السادات استجاب لها؟

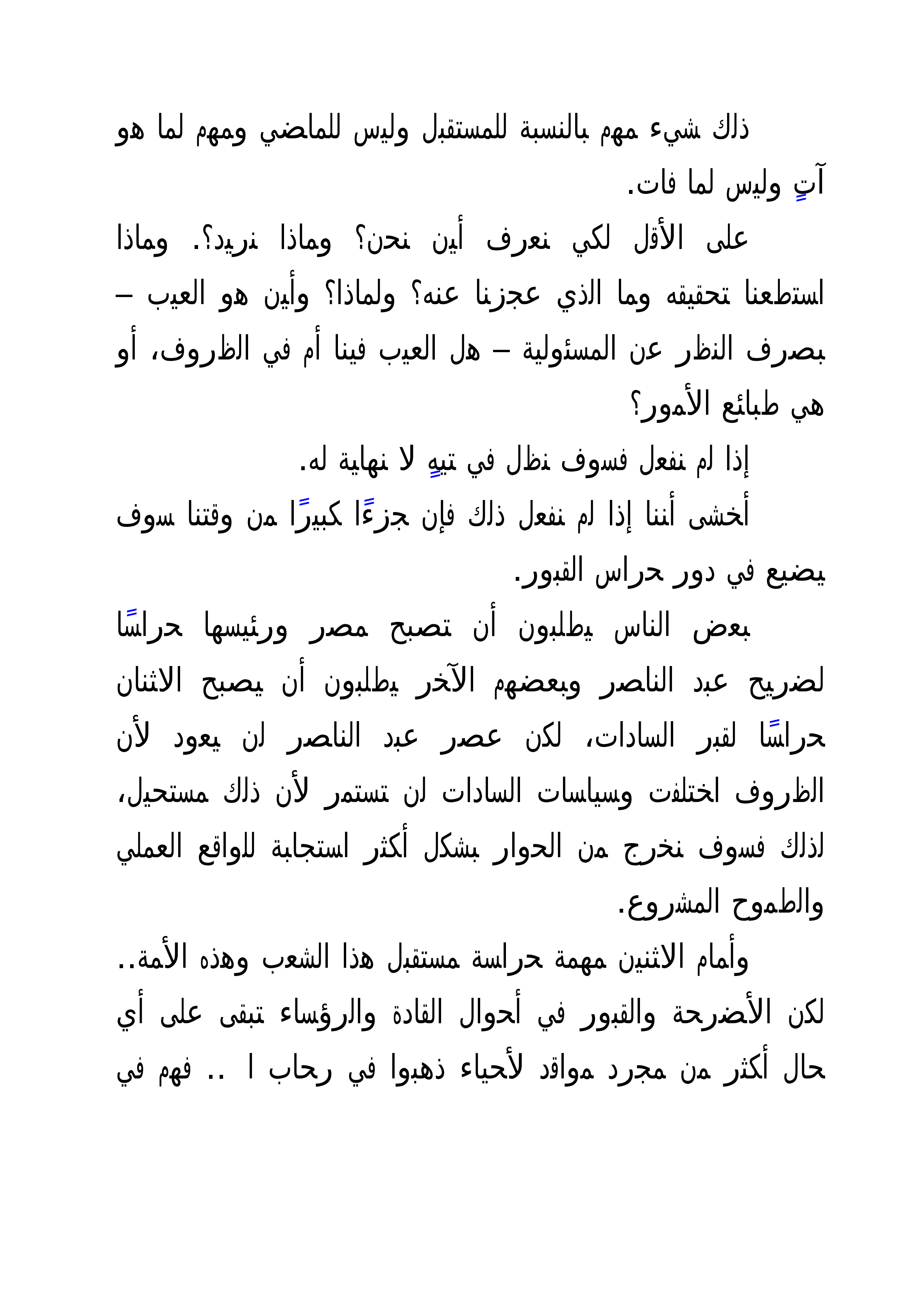
*................؟

-.. لعل السيد حافظ إسماعيل، يعثر على آخر رسالة وردت له عن طريق تلك القناة المشئومة، وكانت تتضمن أسماء ثلاثة خبراء أمريكيين، طلبهم السادات ليحموه، واحد لأمنه الشخصي في منزله، والثاني لأمنه في المكتب، والثالث لأمن أسلوب عمله، وهكذا بدأت الاتصالات بالبحث عن تسوية شاملة، وانتهت بوضع الرئيس تحت الحماية الأمريكية!

لقد كنت طوال عمري في صف المطالبين بعلاقات صحية ومتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهوجمت لذلك، لكن ما جرى لا هو صحي.. ولا هو متوازن.

وبعد لحظة، أضاف "محمد حسنين هيكل":

- فلتنشر الرسائل. وليجر التحقيق. فلنهييء جوًا مواتيًا لحوار وطني واسع ليس فقط حول الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، ولكن ما هو أخطر وأكبر.. ولتكن تجربة مصر كلها في عهد جمال عبد الناصر وفي عهد أنور السادات موضع حوار، وليس موضوع حملات، لكي تستبين الحقيقة.



ذلك شيء مهم بالنسبة للمستقبل وليس للماضي ومهم لما هو آتٍ وليس لما فات.

على الأقل لكي نعرف أين نحن؟ وماذا نريد؟. وماذا استطعنا تحقيقه وما الذي عجزنا عنه؟ ولماذا؟ وأين هو العيب – بصرف النظر عن المسئولية – هل العيب فينا أم في الظروف، أو هي طبائع الأمور؟

إذا لم نفعل فسوف نظل في تيهٍ لا نهاية له.

أخشى أننا إذا لم نفعل ذلك فإن جزءًا كبيرًا من وقتنا سوف يضيع في دور حراس القبور.

بعض الناس يطلبون أن تصبح مصر ورئيسها حراسًا لضريح عبد الناصر وبعضهم الآخر يطلبون أن يصبح الاثنان حراسًا لقبر السادات، لكن عصر عبد الناصر لن يعود لأن الظروف اختلفت وسياسات السادات لن تستمر لأن ذلك مستحيل، لذلك فسوف نخرج من الحوار بشكل أكثر استجابة للواقع العملي والطموح المشروع.

وأمام الاثنين مهمة حراسة مستقبل هذا الشعب وهذه الأمة.. لكن الأضرحة والقبور في أحوال القادة والرؤساء تبقى على أي حال أكثر من مجرد مواقد لأحياء ذهبوا في رحاب ا .. فهم في

كل الأحوال قضايا واتجاهات ومواقف وسياسات وخيارات تتصل بالمستقبل أكثر من صلتها بالماضي.. لأنها جزء من حركة التاريخ وحيويته وتياره المتدفق والغلاب، كمياه نهر النيل التي جاءت من الأزل، وستبقى إلى الأزل!

حين غادر محمد حسنين هيكل، كان الظلام قد أطبق على القاهرة، وبدا لي سطح النهر هادئًا، أما رأسي، فكان مزدحمًا، وحين وقفت لحظة أستنشق هواء النيل على شاطئ النيل سحبتني أمواجه، جريت في "الزمان" عشر سنوات، وفي "المكان" مئات الكيلومترات، وجدتني فجأة في كتراكت أسوان أمام "الجنرال الجسور الذي لم يبك من "هول" الحرب، ولكنه بكى حين عرف، "هول" السلام!

وبلا خجل وضعت رأسي على كتفه.. وبكيت!

(٣١)
هذا الحب القاسي
.. الذي لا يطاق

كثيرون يحفظون مقولات "مصطفى كامل" الشهيرة، التي يفخر فيها بمصريته، معلنًا أنه لو لم يكن مصريًا لود أن يكون كذلك، متغنيًا ببلاده واهبًا حبه وفؤاده ، حياته ووجوده، دمه ونفسه، عقله ولسانه، لبه وجنانه، في عبارات شاعرية استلهمها – بعد ثورة ١٩١٩ – الشيخ "يونس القاضي"، فجعل منها مطلعًا لنشيد "بلادي.. بلادي" الذي منحته ألحان "سيد درويش" حق البقاء حتى اليوم.

و "مصطفى كامل" هو أشهر العشاق في تاريخ مصر الحديث، وفيما ترك من أدبيات، مخزون من المشاعر الرومانسية الجارفة، منحها هذا الشاب المرهف الحس – الذي لم يحب ولم يتزوج ولم يعش إلا كما تعيش الزهور – لمصر متغنيًا بها، مُشبعًا بجمالها وجلالها وتاريخها، مستنكرًا أن يتهور مصري في حب

مصر، متسائلاً "هل خلق ا وطنا، أعلى مقامًا وأمسى شأنًا وأجمل طبيعة، من هذا الوطن العزيز؟.. اسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد، إن مصر جنة الدنيا، وإن شعبًا يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب لذلك فمصر عنده جديرة بأن تحب "بكل قوة، بكل عاطفة، بكل جارحة، بكل نفس، بكل حياة".

تلك أقوال حفظها الناس لـ "مصطفى كامل"، توارثوها ورددوها وتواتروها، لكن قليلين منهم هم الذين قرأوا لأشهر العشاق في تاريخ مصر السياسي، المقولات التي يندد فيها بالوطن، ويسخر بها من الشعب، ويضيق فيها بالأمة، لأنه "يجاهد ضد الزمن والحوادث والناس"، يؤلمه "ذلك الانحطاط الأدبي الذي استولى على أولئك الذين كان يجب عليهم أن يكونوا أعظم الناس كرمًا وشهامة"، حتى ليصرخ في صديقه – فؤاد سليم الحجازي – قائلاً: دعني با من هذه الأمة التي ابتلاني ا بأن أكون أحد أبنائها".

لم يحفظ الناس من آثار "مصفى كامل" تلك الكلمات التي عبر بها عن ضيقه بالشعب، وضجره باللاهثين والعابثين والمشغولين بأنفسهم، كما حفظوا ملاحم العشق الطويلة التي صاغتها في الوطن، وهذا طبيعي، فعبارات الضيق بالوطن والشعب هي استثناء في أدبيات مصطفى كامل، التي كان الحب

للوطن موضوعها الأساسي، ثم أن الرجل قد أذاع ملامح عشقه في خطب ومقالات، أمام عبارات ضيقه، فقد أسر بها إلى أصدقائه الخُلَّـص: ومنهم "مدام جولييت آدم" و "فؤاد سليم الحجازي"، في رسائل مغلقة له لم يكن يظن أنها ستُنشر يومًا على الناس..

ومع أن معظم الباحثين في تاريخ "مصطفى كامل" اطلعوا على تلك الرسائل، فقد تجاهلوها جميعًا ربما لأنها صدمتهم وهم يقرأونها، ولعلهم عدوها مواقف طارئة لا يجوز التركيز عليها، أو إعطائها حجمًا أكبر من حجمها في حياة الرجل، ولكن الأمر يتجاوز هذا التقدير حين نلاحظ أن ما ناوش "مصطفى كامل"، من مشاعر الضيق بالوطن والشعب، قد طال غيره من الساسة والشعراء الذين يتغنى الناس بمأثوراتهم في حب الوطن والفخر به والدفاع عنه.

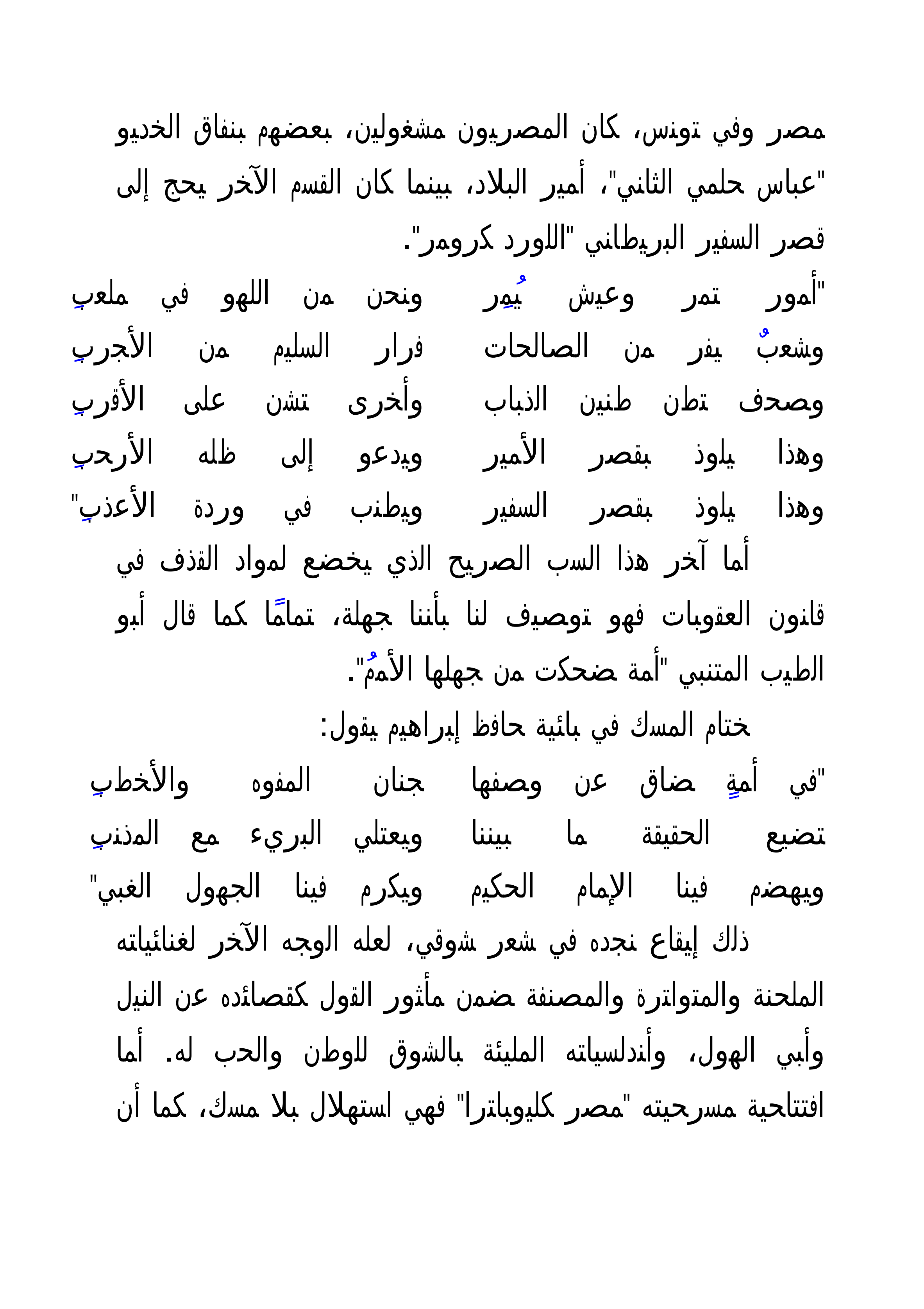
فالناس تتغنى بقصيدة "حافظ إبراهيم" المشهورة "مصر تتحدث عن نفسها" فيرون وطنًا هو "تاج العلاء في مفرق الشرق، فرائد عقده دُرَرٌ، ترابه تِبْرٌ، ونهره فراتٌ، لو أنصف رجاله لسادوا، ولأبدوا من الذكاء معجزات، هو صاحب التشريع ومبدع الفلك، ومبتكر الشعر قبل اليونان ونجد، لو قدر الإله مماته، ما رفع

الشرق رأسًا بعده، فأي شعب أحق منه بعيش وارف الظل، أخضر اللون رغدِ؟".

لكن هذا "الوطن/ الشعب" يبدو في قصيدة أخرى لشاعر النيل ذاته، مَجْمَعًا للسلبيات ومَوْطنًا للازدارء، وموضوعًا للكراهية، لا يتمتع بأي صفة تستدعي الحب، أو تستحق الإشادة، وفي هذه القصيدة الأخرى، لا تتحدث مصر عن نفسها، بل يتحدث الشاعر عنها أو إليها، فيتوعد وطنه أن يحطم يراعَه، بعد أن عاف البيان وضاق الشعر:

"وكم فيك يا مصر من كاتبٍ أقال اليراع ولم يكتبِ"
"فما أنت يا مصر دار الأديب ولا أنت بالبلد الطيبِ"
"فلا تعذليني لهذا السكوت فقد ضاق بي منك ما ضاق بي
"وكم غضب الناس من قبلنا لسلب الحقوق ولم تغضبي"

ذاك وطن لا خير فيه، إذ لا كرامة له، لا فائدة في شيوخه، ومن يأمل في شبابه واهِمٌ، فالشباب شر من المحتل ذاته، فراغه لهو، ولهوه دعارة وخمر، فكم ذا بمصر من المضحكات كما قال فيها أبو الطيب (المتنبي). "هكذا يستوحي "شاعر النيل" هجائيات "المتنبي" الشهيرة للمصريين، على عهد خلافه مع كافور الأخشيدي"، أما ذاك الذي يدهشه، فهو أن المصريين يلعبون، فحين وقعت فرنسا وبريطانيا الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ ليقتسما النفوذ في


مصر وفي تونس، كان المصريون مشغولين، بعضهم بنفاق الخديو "عباس حلمي الثاني"، أمير البلاد، بينما كان القسم الآخر يحج إلى قصر السفير البريطاني "اللورد كرومر".

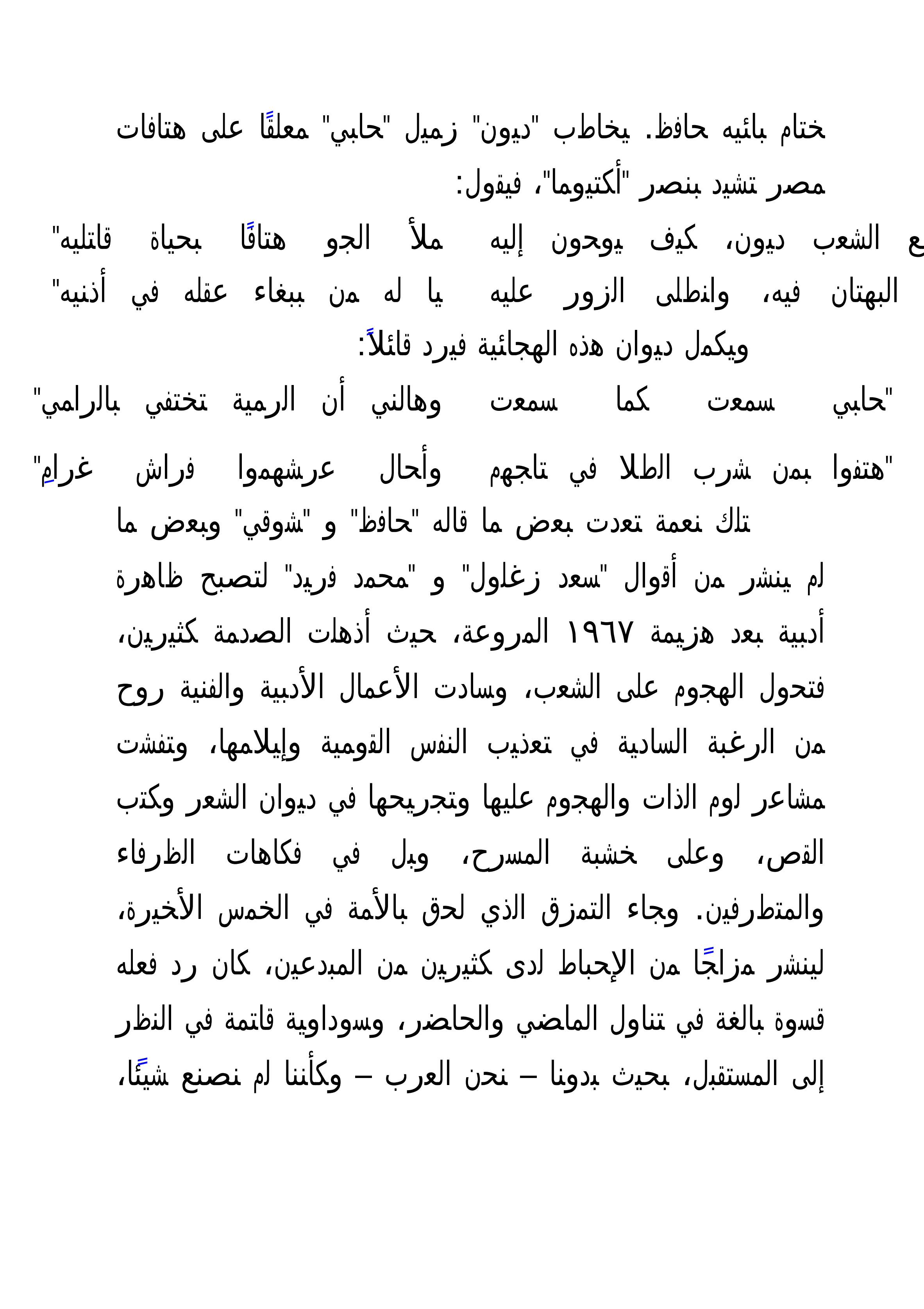
"أمور تمر وعيش يُمِر   ونحن من اللهو في ملعبِ
وشعبٌ يفر من الصالحات   فرار السليم من الأجربِ
وصحف تطن طنين الذباب   وأخرى تشن على الأقربِ
وهذا يلوذ بقصر الأمير   ويدعو إلى ظله الأرحبِ
وهذا يلوذ بقصر السفير   ويطنب في وردة الأعذبِ"

أما آخر هذا السب الصريح الذي يخضع لمواد القذف في قانون العقوبات فهو توصيف لنا بأننا جهلة، تمامًا كما قال أبو الطيب المتنبي "أمة ضحكت من جهلها الأممُ".

ختام المسك في بائية حافظ إبراهيم يقول:

"في أمةٍ ضاق عن وصفها   جنان المفوه والأخطبِ
تضيع الحقيقة ما بيننا   ويعتلي البريء مع المذنبِ
ويهضم فينا الإمام الحكيم   ويكرم فينا الجهول الغبي"

ذلك إيقاع نجده في شعر شوقي، لعله الوجه الآخر لغنائياته الملحنة والمتواترة والمصنفة ضمن مأثور القول كقصائده عن النيل وأبي الهول، وأندلسياته المليئة بالشوق للوطن والحب له. أما افتتاحية مسرحيته "مصر كليوباترا" فهي استهلال بلا مسك، كما أن



ختام بائيه حافظ. يخاطب "ديون" زميل "حابي" معلقًا على هتافات مصر تشيد بنصر "أكتيوما"، فيقول:

ع الشعب ديون، كيف يوحون إليه ملأ الجو هتافًا بحياة قاتليه"

البهتان فيه، وانطلى الزور عليه يا له من ببغاء عقله في أذنيه"

ويكمل ديوان هذه الهجائية فيرد قائلاً:

"حابي سمعت كما سمعت وهالني أن الرمية تختفي بالرامي"

"هتفوا بمن شرب الطلا في تاجهم وأحال عرشهموا فراش غرامِ"

تلك نعمة تعدت بعض ما قاله "حافظ" و "شوقي" وبعض ما لم ينشر من أقوال "سعد زغلول" و "محمد فريد" لتصبح ظاهرة أدبية بعد هزيمة ١٩٦٧ المروعة، حيث أذهلت الصدمة كثيرين، فتحول الهجوم على الشعب، وسادت الأعمال الأدبية والفنية روح من الرغبة السادية في تعذيب النفس القومية وإيلامها، وتفشت مشاعر لوم الذات والهجوم عليها وتجريحها في ديوان الشعر وكتب القص، وعلى خشبة المسرح، وبل في فكاهات الظرفاء والمتطرفين. وجاء التمزق الذي لحق بالأمة في الخمس الأخيرة، لينشر مزاجًا من الإحباط لدى كثيرين من المبدعين، كان رد فعله قسوة بالغة في تناول الماضي والحاضر، وسوداوية قاتمة في النظر إلى المستقبل، بحيث بدونا – نحن العرب – وكأننا لم نصنع شيئًا،

ولم ننجز إلا الخطأ، ولم نلد إلا الخطيئة، فتاريخنا أكذوبة، وواقعنا مجزرة، ومستقبلنا محاق..

آخر صيحات هجاء النفس العربية، صدرت قبل أسابيع عن الشاعر العربي الكبير "نزار قباني" الذي سادت أعماله – وخاصة فيما تلا النكسة – تلك المشاعر السادية المازوكية المركبة أي ذلك التوْق العارم لتعذيب النفس وتعذيب الآخرين، وتكاد قصيدته الأخيرة "بلقيس" تكو نموذجًا مصفى لهذا النمط من أدب العذاب والتعذيب، فالشاعر يرثي زوجته "بلقيس الراوي" التي انهار عليها مبنى السفارة العراقية في بيروت، حين اقتحمتها سيارة مليئة بالمتفجرات، فيضع فأس القتل في رقبة الأمة العربية، تاريخًا وحاضرًا ومستقبلاً، ويجمع بين الحزن الفاجع على موت حبيبته، والغضب الضاري على الأمة التي قتلتها، فيختلط دمعه ودمعنا، بدمه ودمنا الذي أساله، وهو يغرس خناجر كلماته في عرض الوطن وجسده، ويثخنه بكل ما في الكون من قسـوة ورغبة في الإيلام.

وليس من الصعب أن نتصور – أو نفهم – الغضب الحزين، أو الحزن الغضوب، كمركب نفسي يجمع بين انفعالين حادين، يسـاعد كل منهما في إزكاء أوار الآخر، ومع أنهما مختلفان في

النوع، إلا أن تزاملهما يتصاعد بكل منهما إلى ذري غير مسبوقة، فالحزين الغاضب، يخمش وجوه الآخرين بدمعه، وتسوده رغبة عارمة في تحطيم العالم، والغاضب الحزين تناوشه مشاعر ثأر بالغة الضراوة كأنه يسعى لإشعار الآخرين بصغارهم وتفاهتهم، ويستنزف الدموع من مآقيهم، إحساسًا بالذنب وشعورًا بالعار. فإذا كان ذلك الغاضب الحزين، شاعرًا يملك موهبة وتمكن "نزار قباني" فهو يحتشد للحرب بقدرة غير مسبوقة على إحداث التأثير الذي يريده، أو الذي يشعر به.

من السطر الأول، ينقلنا "نزار قباني" من موقع قراء الشعر إلى مركز المتهمين في قضية قتل "بلقيس الراوي"، يسخر منا فيشكونا:

"فحبيبتي قتلت.. وصار بوسعكم أن تشربوا كأسًا على قبر الشهيد

وقصيدتي أغتيلت

وهل من أمة في الأرض – إلا نحن – نغتال القصيد"؟.

أما ونحن (قراء القصيدة/ قتلة بلقيس/ أمة العرب) متفردون، فالشاعر يعيد النظر، بعد هذا الحكم بتفردنا باغتيال القصائد، في كل ما نعتبره قيمة في حياتنا، ما مضى منها وما هو قائم، شعرنا وأدبنا

وملاحم بطولتنا، وشعاراتنا التي نثرثر بها كالنضال والإشعاع والتقوى والعفاف، فيرى كل ذلك كذبًا صريحًا وقبيحًا.

أية أمة عربية تلك التي تغتال أصوات البلابلْ
أين السموأل والمهلهل والغطاريف الأوائلْ
فقبائل أكلت قبائلْ
وثعالب قتلت ثعالبْ
قسمًا بعينيك اللتين إليهما تأوي ملايين الكواكبْ
سأقول يا قمري عن العرب العجائبْ
فهذي البطولة كذبةٌ عربيةٌ
أم مثلنا التاريخ كاذبْ..........؟؟!"

ذلك تساؤل يتضمن جوابه، لأنه حُكم يصدره الشاعر، فهو ليس شاهدًا في قضية القتل، ولكنه قاض حزين وغضوب، أصدر حكم الإدانة وتلك حيثياته، لذلك لا يخاطبنا بعد مقطع الافتتاح، لكنه يخاطب ضحيتنا بلقيس، يقسم بها، ويقسم لها – أن يثأر منا، ثأرًا لم يسبق له مثيل، لأن موضوعه ليس فردا بذاته، ولا قاتلاً بعينه – سواء كان جماعة سياسية أو سلطة حكم – ولكنه أمة، بكل ما صنعت وما أنجزت، لذلك يقول في التحقيق:

"إن اللص أصبح يرتدي ثوب المقاتل

وأقول في التحقيق إن القائد الموهوب أصبح كالمقاول

وأقول إن حكاية الإشعاع أسخف نكتة قيلتْ

فنحن قبيلة بين القبائلْ

هذا هو التاريخ يا بلقيسُ

كيف يفرق الإنسان ما بين الحدائق والمزابلْ؟"

إلى المزابل يكنسنا نزار قباني، حيث لا جمال ولا روعة، ولكن بدائية جَلِفَه تقتات بالدم، لذلك يستحق التاريخ ألا يُقرأ فـ :

"ها نحن ندخل عصرنا الحجري

نرجع كل يوم ألف عام للوراءْ.....؟"

وآية ذلك أن ما يحيط بنا هو الموت لا الحياة، التدمير لا البناء

"الموت في فنجان قهوتنا

وفي مفتاح شقتنا.. وفي أزهار شرفتنا

وفي ورق الجرائد.. والحروف الأبجديةْ

ها نحن يا بلقيس ندخل مرة أخرى لعصر الجاهليةْ

ها نحن ندخل في التوحش والتخلفِ والبشاعةِ والوضاعةِ

ندخل مرة أخرى عصور البربريةْ

حيث اغتيال فراشة في حقلها

صار القضيةْ........!"

ولأننا في مزابل الحاضر والتاريخ، فنحن وحوش، يأكل بعضنا البعض، ويقضي قضاؤنا العربي أن يغتالنا – نحن العرب – عرب مثلنا:

"ويأكل لحمنا عربٌ"
ويبقر بطننا عربٌ
فالخنجر العربي ليس يقيم فرقًا
بين أعناق الرجال وأعناق النساءْ؟

وفي المزابل لا قِيَمٌ عُليا، ولا فضائل، ولا شجاعة، ففروسية العرب قتل للنساء، أي استئسادٌ على الضعفاء، وحين تناثر جسد بلقيس الضوئي، تقاسم القتلة فيروز عينيها وخاتم عرسها، وتخاطفوا الشعر الذي يجري كأنهار الذهب، وسطوا على آيات مصحفها الشريف فأضرموا فيه اللهب، فاستنزفوا دمها واستملكوا فمها، فما تركوا به وردًا ولا تركوا عنب. وهذا هو الجواب عن سؤال الشاعر:

فكرت: هل قتلُ النساء هوايةٌ عربيةْ
أم أننا في الأصل محترفو جريمة.....؟،

وهو جواب مضمونه أننا محترفو جريمة وهواة قتل نساء في الوقت نفسه، لذلك يخجل الشاعر، ويخجلنا من كل تاريخنا فـ:

"عفافنا عُهر وتقوانا قذارةْ

وأقول أن نضالنا كذبٌ

وأنْ لا فرق ما بين السياسة والدعارةْ

وأقول أن زماننا العربي مختص بذبح الياسمينْ

وبقتل كل الأنبياء وقتل كل المرسلينْ....."

لا يقف شيء أمام شبقنا للقتل وتعطشنا للدماء:

"حتى العيون الخضر يأكلها العربْ

حتى الضفائر والخواتم والأساور والمرايا واللعبْ.."

لهذا يصبح الوطن مدعاة للخجل، يخجل منه الشاعر، ونخجل منه نحن أيضًا، ونفر منه، ويفر منه كل ما هو جميل، ويقف ضده – أو ضدنا – في صف الشاعر كل ما هو حضارة أو طبيعة أو براءة.. فالعصر العربي، عصر شعوبي مجوسي جبان:

"والعالم العربي مسحوق ومقموع ومقطوع اللسانِ

نحن الجريمة في تفوقها

فما العقد الفريد وما الأغاني...؟"

لذلك تحتج النجوم والطيور والكواكب والكتب:

"حتى النجوم تخاف من وطني ولا أدري السببْ
حتى الطيور تفر من وطني ولا أدري السببْ
حتى الكواكب والمراكب والسحبْ
حتى الدفاتر والكتبْ
وجميع أشياء الجمال جميعها ضد العربْ...."!

وحين ينتهي "نزار قباني" من ثأره تكتشف أنها – كما قال – ليست مرثية. "لكن على العرب السلام"، وأن القبر الذي يطوف به في هذه القصيدة ليس قبر بلقيس ولكنه "قبر العروبة" ثم نقف بدهشة – أمام ذلك الإعجاب الذي أحاط بالقصيدة، بعد أن نشرتها مجلة "المستقبل" الباريسية. في فبراير ١٩٨٢ – فقد تناقلتها صحف عربية عديدة، وتناولتها بالإعجاب أو الإشادة، أقلام مصرية وسعودية ومشرقية ومغربية، وموطن العجب هنا، أننا أصبحنا نعجب بسبنا ونسر بشتيمتنا، ونلذ بتجريحنا، كأننا مع "نزار قباني" في حكمه علينا بالتوحش والوضاعة واحتراف قتل النساء، وذبح الياسمين، وكأننا نؤيده فيما ذهب إليه، ونقبل الحكم على مقاتلينا بأنهم لصوص، وعلى قادتنا بأنهم مقاولون، وعلى ساستنا بأنهم داعرون، وعلى ثقاتنا بأنهم قذرون، وعلى تاريخنا بأنه أكذوبة لأنه مزبلة. وهذا الإعجاب، جزء من ظاهرة التلذذ بسب الذات القومية

وتجريحها، أي أننا – بالمصطلح النفسي – ساديون ومازوكيون في مركب واحد!

وقد أحاط هذا الإعجاب، ويحيط، كثير من الإبداعات التي تحت نفس المنحى، وهو ما يجعل المسألة ظاهرة تستحق الوقوف عندها. وخاصة في عالم نزار قباني، الذي تتعدد قصائده الخارجة من المعطف نفسه، بل وتتشابه تلك القصائد – أحيانًا – في بنائها أو صورها. ففي قصيدته الأولى في رثاء الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، يقف المرثي في ضفة مواجهة للضفة التي يقف فيها الشعب. تمامًا كما تقف "بلقيس" لتكون الوجه الآخر للأمة العربية. فعبد الناصر، هو آخر الأنبياء، وهو الكتاب الجميل، وهو الذي سافر فينا لأرض البراءة، وهو جبل الكبرياء، وآخر قنديل زيت يضيء لنا في ليالي الشتاء، ونفض غبار الدراويش عنا، وأعاد إلينا صبانا، وسافر فينا إلى المستحيل، وعلمنا الزهو والعنفوان، أما نحن – الأمة/ الوطن – فقد قتلناه. و ....

"ليس جديد علينا
اغتيال الصحابة والأولياءْ
فكم من رسول قتلنا
وكم من إمامٍ

ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاءْ

فتاريخنا كله محنةٌ

وأيامنا كلها كربلاءْ....."

ولأننا لا نجيد القراءة، فنحن لم نفهم عبد الناصر الكتاب الجميل، ولم نقبل الرحيل معه لأرض البراءة.

"فنحن شعوب من الجاهليةْ

ونحن التقلبُ

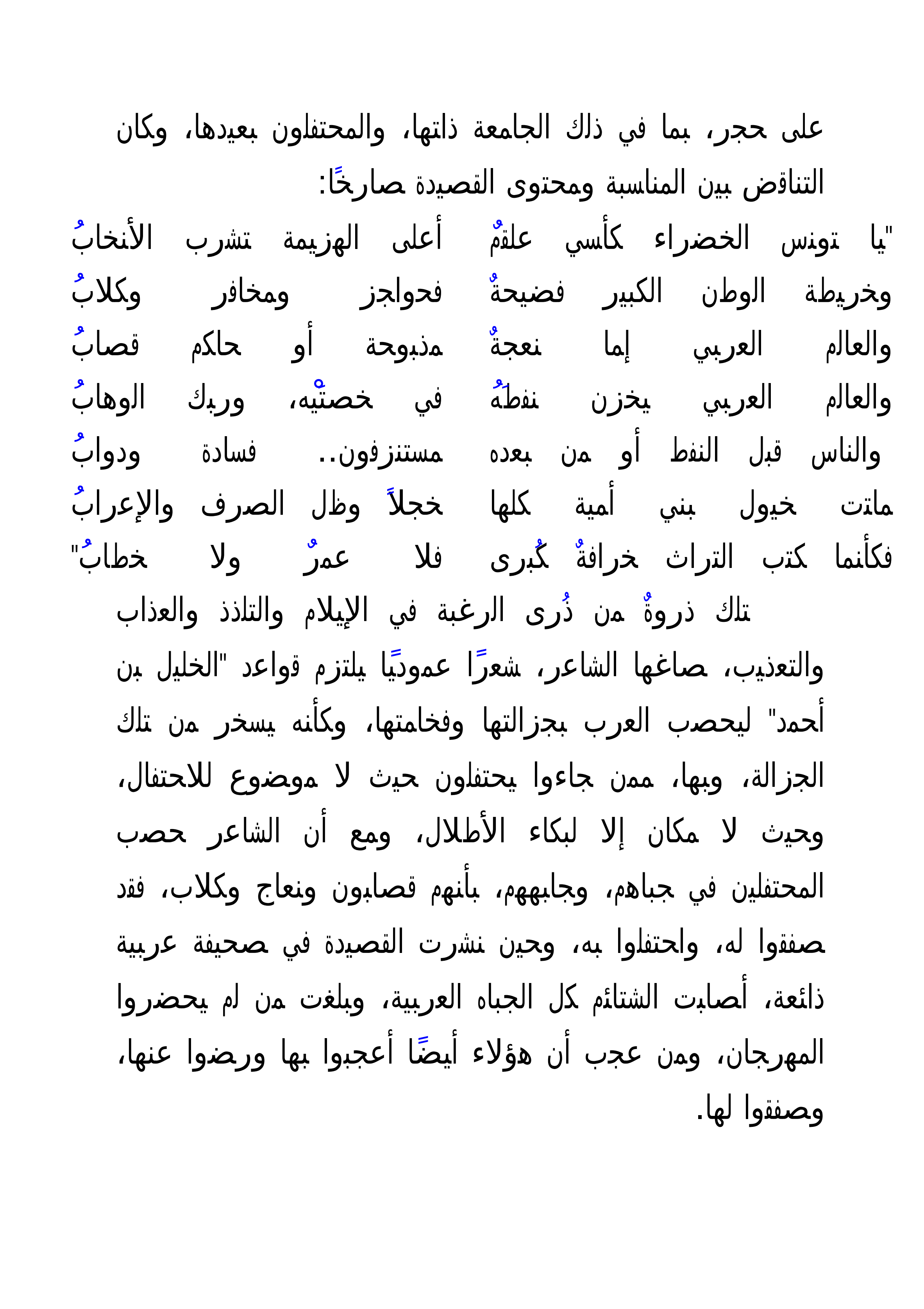
نحن التذبذبُ

والباطنيةْ

نبايع أربابنا في الصباحْ

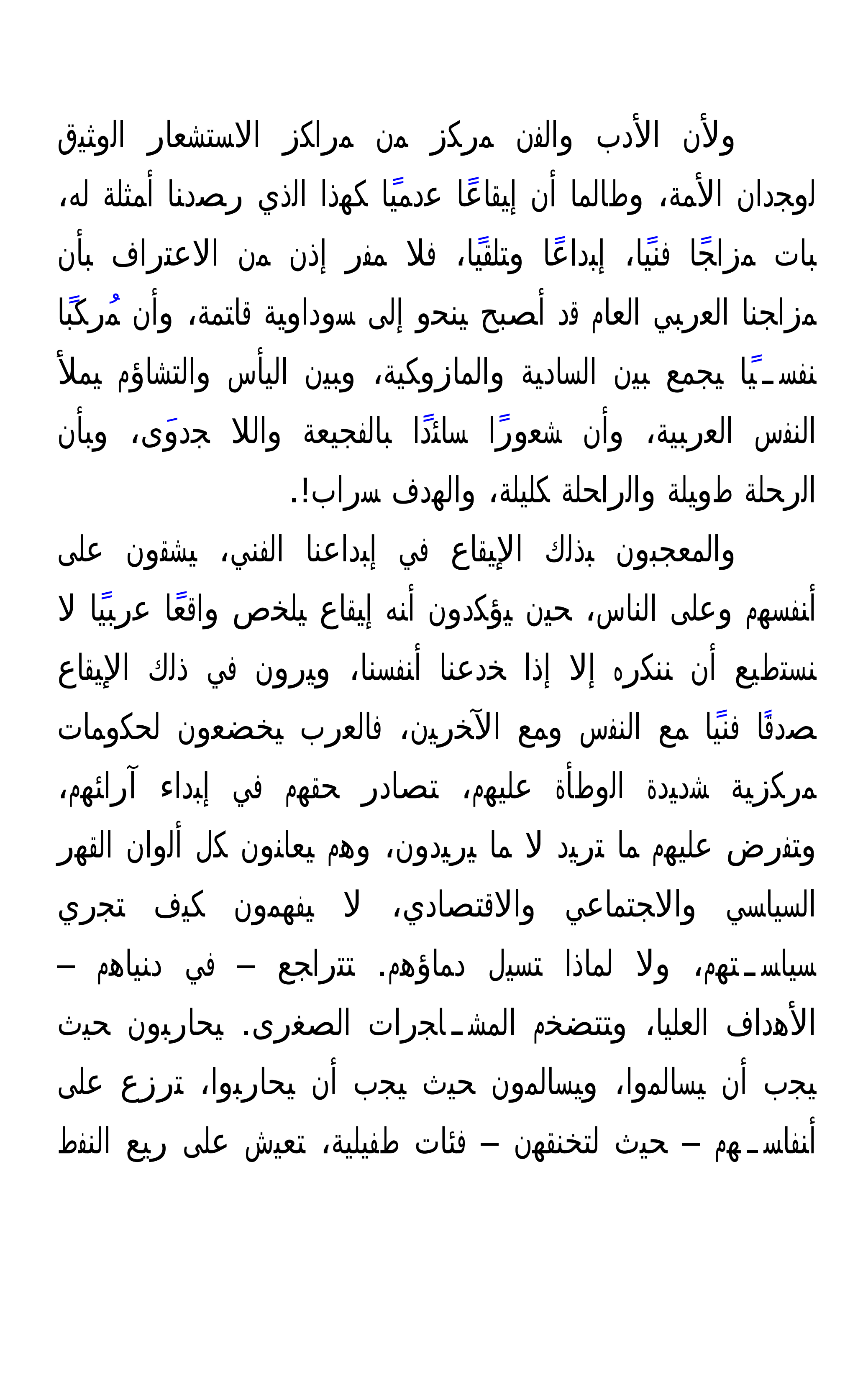
ونأكلهم حين تأتي العشيةْ....!".

ومع أن الفرق يدق – حين النظر لهذه القصيدة – بين اعتبارها رثاء لعبد الناصر، وكونها هجاء له، إلا أنها وجدت من يعجب بها ومن يرددها، وهو نفس الصدى الذي وجدته في قصيدة ثالثة: لنزار قباني ألقاها في مهرجان أقامته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مدينة تونس، في الاحتفال بالعيد الخامس والثلاثين لتأسيس الجامعة، وهي قصيدة لم تُبْقِ حجرًا عربيًا قائمًا


على حجر، بما في ذلك الجامعة ذاتها، والمحتفلون بعيدها، وكان التناقض بين المناسبة ومحتوى القصيدة صارخًا:

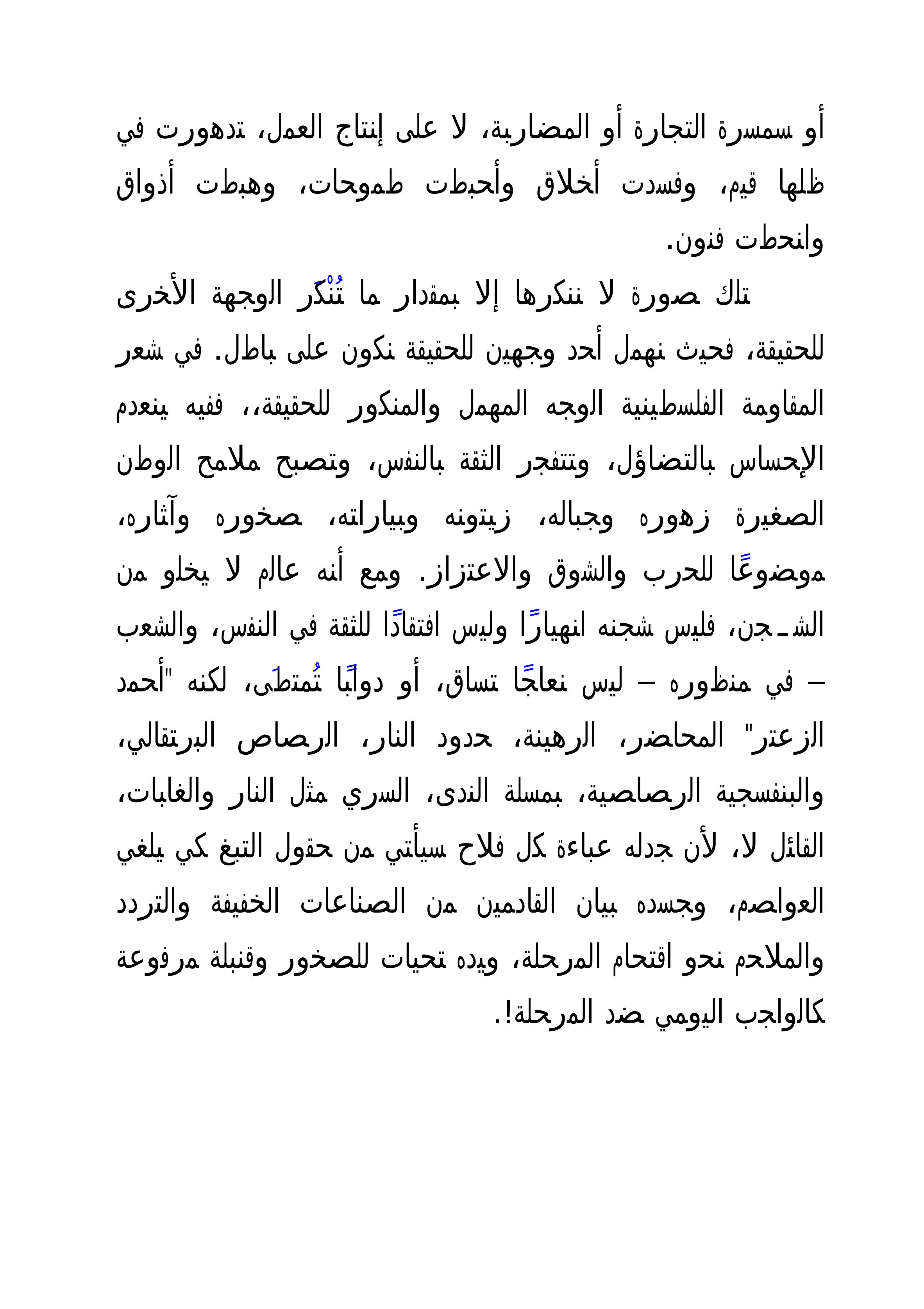
"يا تونس الخضراء كأسي علقمٌ   أعلى الهزيمة تشرب الأنخابُ
وخريطة الوطن الكبير فضيحةٌ   فحواجز ومخافر وكلابُ
والعالم العربي إما نعجةٌ   مذبوحة أو حاكم قصابُ
والعالم العربي يخزن نفطَهُ   في خصيتْيه، وربك الوهابُ
والناس قبل النفط أو من بعده   مستنزفون.. فسادة ودوابُ
ماتت خيول بني أمية كلها   خجلاً وظل الصرف والإعرابُ
فكأنما كتب التراث خرافةٌ   كُبرى فلا عمرٌ ولا خطابُ"

تلك ذروةٌ من ذُرى الرغبة في الإيلام والتلاذذ والعذاب والتعذيب، صاغها الشاعر، شعرًا عموديًا يلتزم قواعد "الخليل بن أحمد" ليحصب العرب بجزالتها وفخامتها، وكأنه يسخر من تلك الجزالة، وبها، ممن جاءوا يحتفلون حيث لا موضوع للاحتفال، وحيث لا مكان إلا لبكاء الأطلال، ومع أن الشاعر حصب المحتفلين في جباهم، وجابههم، بأنهم قصابون ونعاج وكلاب، فقد صفقوا له، واحتفلوا به، وحين نشرت القصيدة في صحيفة عربية ذائعة، أصابت الشتائم كل الجباه العربية، وبلغت من لم يحضروا المهرجان، ومن عجب أن هؤلاء أيضًا أعجبوا بها ورضوا عنها، وصفقوا لها.

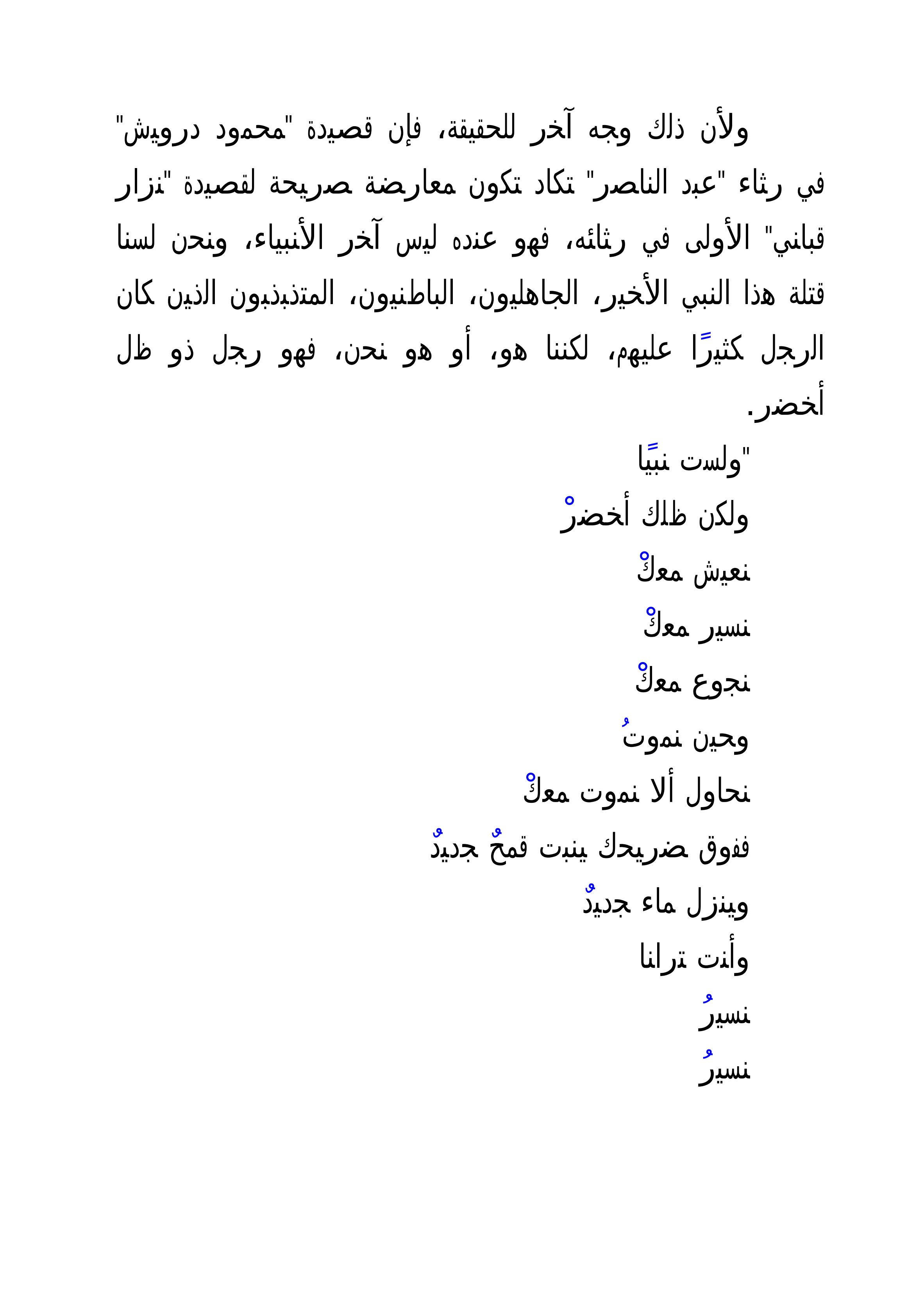


ولأن الأدب والفن مركز من مراكز الاستشعار الوثيق لوجدان الأمة، وطالما أن إيقاعًا عدميًا كهذا الذي رصدنا أمثلة له، بات مزاجًا فنيًا، إبداعًا وتلقيًا، فلا مفر إذن من الاعتراف بأن مزاجنا العربي العام قد أصبح ينحو إلى سوداوية قاتمة، وأن مُركبًا نفسـيًا يجمع بين السادية والمازوكية، وبين اليأس والتشاؤم يملأ النفس العربية، وأن شعورًا سائدًا بالفجيعة واللا جدوَى، وبأن الرحلة طويلة والراحلة كليلة، والهدف سراب!.

والمعجبون بذلك الإيقاع في إبداعنا الفني، يشقون على أنفسهم وعلى الناس، حين يؤكدون أنه إيقاع يلخص واقعًا عربيًا لا نستطيع أن ننكره إلا إذا خدعنا أنفسنا، ويرون في ذلك الإيقاع صدقًا فنيًا مع النفس ومع الآخرين، فالعرب يخضعون لحكومات مركزية شديدة الوطأة عليهم، تصادر حقهم في إبداء آرائهم، وتفرض عليهم ما تريد لا ما يريدون، وهم يعانون كل ألوان القهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا يفهمون كيف تجري سياسـتهم، ولا لماذا تسيل دماؤهم. تتراجع – في دنياهم – الأهداف العليا، وتتضخم المشـاجرات الصغرى. يحاربون حيث يجب أن يسالموا، ويسالمون حيث يجب أن يحاربوا، تزرع على أنفاسـهم – حيث لتخنقهن – فئات طفيلية، تعيش على ريع النفط


أو سمسرة التجارة أو المضاربة، لا على إنتاج العمل، تدهورت في ظلها قيم، وفسدت أخلاق وأحبطت طموحات، وهبطت أذواق وانحطت فنون.

تلك صورة لا ننكرها إلا بمقدار ما تُنْكَر الوجهة الأخرى للحقيقة، فحيث نهمل أحد وجهين للحقيقة نكون على باطل. في شعر المقاومة الفلسطينية الوجه المهمل والمنكور للحقيقة،، ففيه ينعدم الإحساس بالتضاؤل، وتتفجر الثقة بالنفس، وتصبح ملامح الوطن الصغيرة زهوره وجباله، زيتونه وبياراته، صخوره وآثاره، موضوعًا للحرب والشوق والاعتزاز. ومع أنه عالم لا يخلو من الشـجن، فليس شجنه انهيارًا وليس افتقادًا للثقة في النفس، والشعب – في منظوره – ليس نعاجًا تساق، أو دوابًا تُمتطَى، لكنه "أحمد الزعتر" المحاضر، الرهينة، حدود النار، الرصاص البرتقالي، والبنفسجية الرصاصية، بمسلة الندى، السري مثل النار والغابات، القائل لا، لأن جدله عباءة كل فلاح سيأتي من حقول التبغ كي يلغي العواصم، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة والتردد والملاحم نحو اقتحام المرحلة، ويده تحيات للصخور وقنبلة مرفوعة كالواجب اليومي ضد المرحلة!.



ولأن ذلك وجه آخر للحقيقة، فإن قصيدة "محمود درويش" في رثاء "عبد الناصر" تكاد تكون معارضة صريحة لقصيدة "نزار قباني" الأولى في رثائه، فهو عنده ليس آخر الأنبياء، ونحن لسنا قتلة هذا النبي الأخير، الجاهليون، الباطنيون، المتذبذبون الذين كان الرجل كثيرًا عليهم، لكننا هو، أو هو نحن، فهو رجل ذو ظل أخضر.

"ولست نبيًا
ولكن ظلك أخضرْ
نعيش معكْ
نسير معكْ
نجوع معكْ
وحين نموتُ
نحاول ألا نموت معكْ
ففوق ضريحك ينبت قمحٌ جديدٌ
وينزل ماء جديدٌ
وأنت ترانا
نسيرُ
نسيرُ

نسيرْ..."

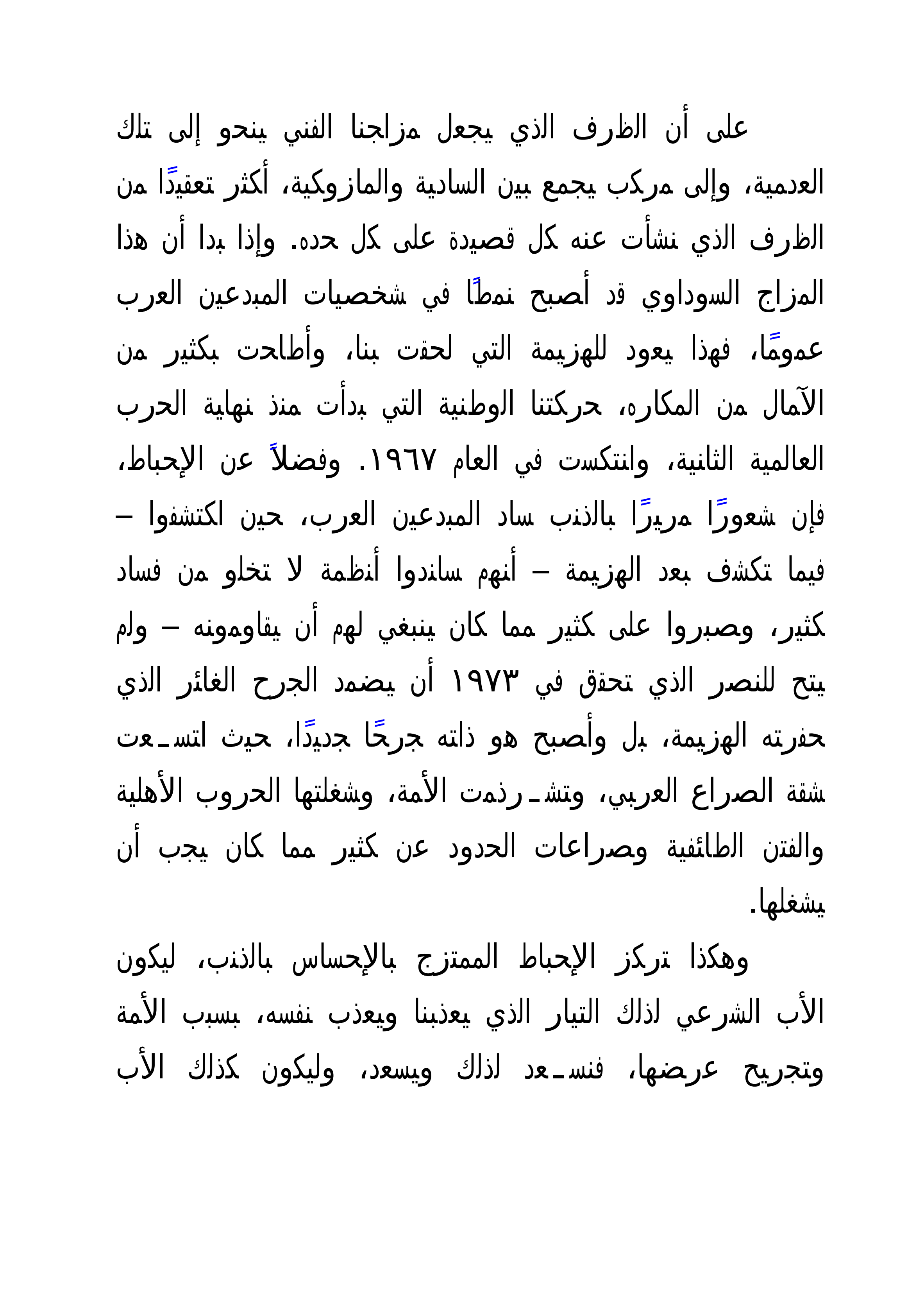
وليس الوجه الآخر للحقيقة منكور إلا بمقدار ما يقسي الظروف، فالظرف هو الذي يفسر التناقض في شعر "حافظ" وشوقي وكلمات "مصطفى كامل"، بين التشبيب بالوطن والعشق له، والتنديد به وهجائه. فقد كتب "حافظ إبراهيم" قصيدته "مصر تتحدث عن نفسها" في عام ١٩٢١، خلال سنوات الجزر في النضال الشعبي. والظروف التي أنتجت قصيدة "نزار قباني" الأولى في رثاء عبد الناصر، معروفة ومشهورة، إذ كتبت القصيدة في أعقاب وفاة "عبد الناصر" المفاجئة، كذروة لأحداث شهور ثلاثة قاسية، بدأت بقبول "مبادرة روجرز"، وانتهت بمذابح أيلول الشهير، وحين سحب الظرف ظله المباشر عن الشاعر، عاد لرثاء عبد الناصر بإيقاع أقرب إلى تناول محمود درويش له، فنحن لم نقتله، لأنه لم يمت أصلاً فهو:

"موجود في عرق العمالْ

وفي أسوان وفي سينا

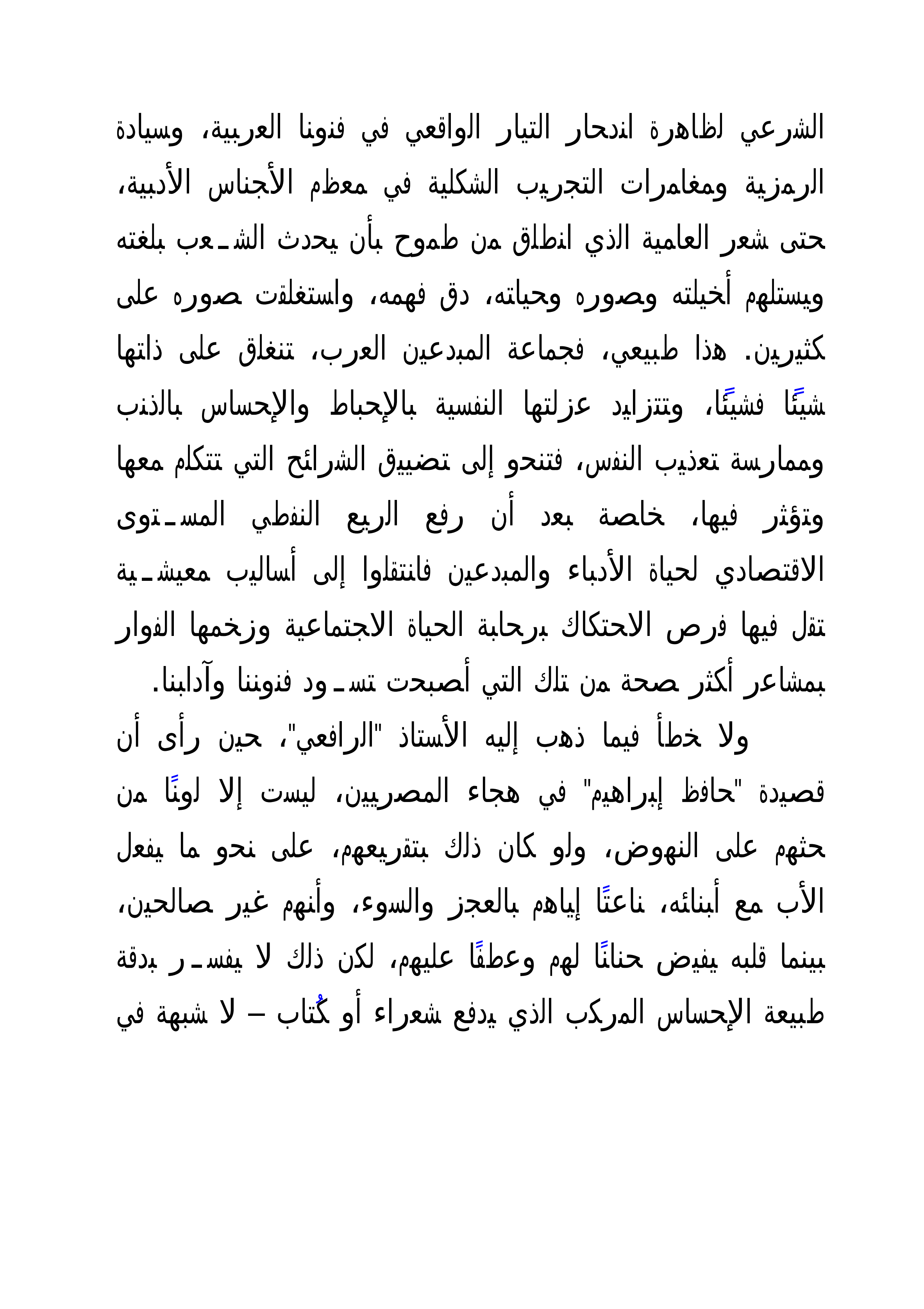
مكتوب فوق بنادقنا

مكتوب فوق تحدينا......"



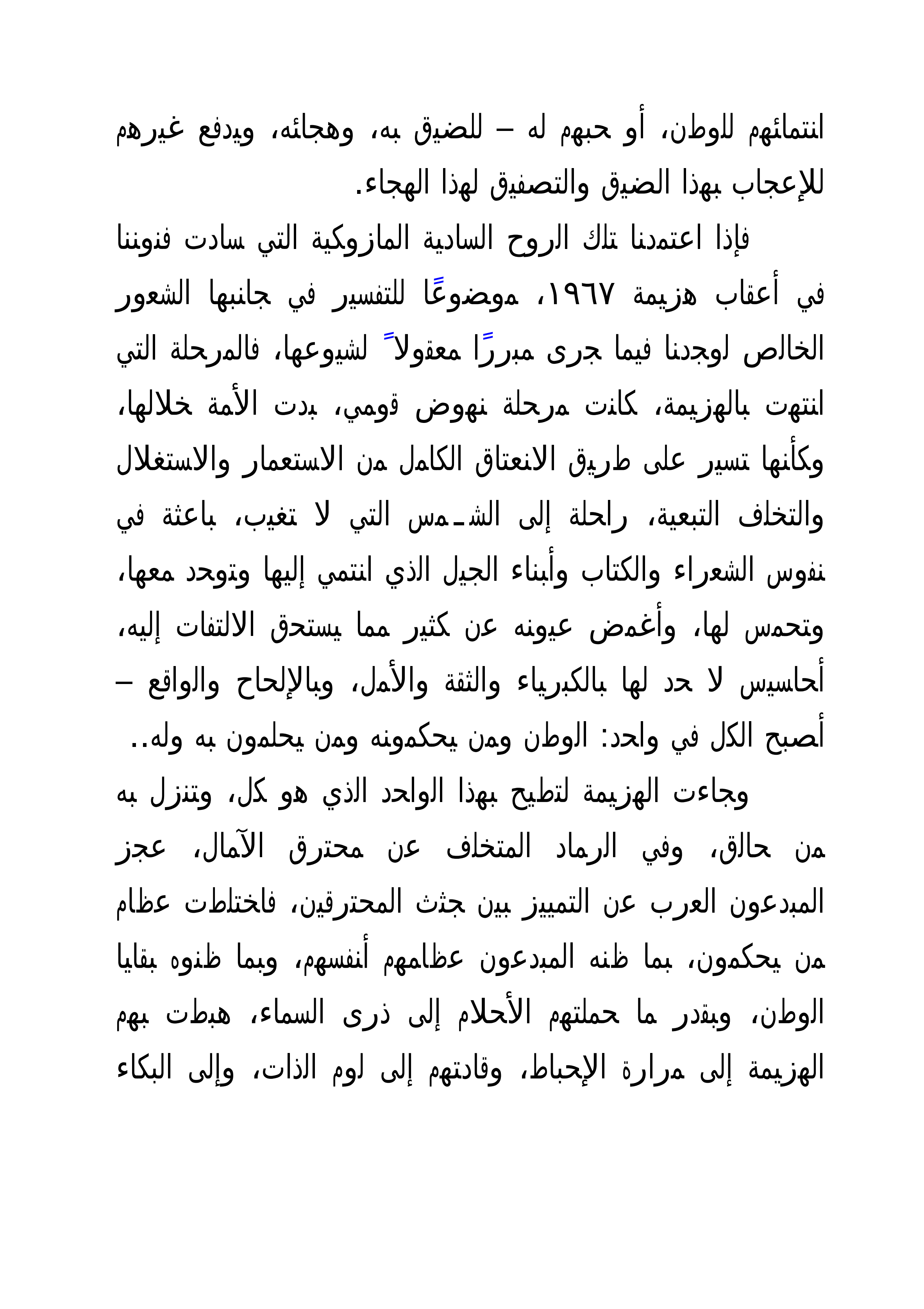
على أن الظرف الذي يجعل مزاجنا الفني ينحو إلى تلك العدمية، وإلى مركب يجمع بين السادية والمازوكية، أكثر تعقيدًا من الظرف الذي نشأت عنه كل قصيدة على كل حده. وإذا بدا أن هذا المزاج السوداوي قد أصبح نمطًا في شخصيات المبدعين العرب عمومًا، فهذا يعود للهزيمة التي لحقت بنا، وأطاحت بكثير من الآمال من المكاره، حركتنا الوطنية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتكست في العام ١٩٦٧. وفضلاً عن الإحباط، فإن شعورًا مريرًا بالذنب ساد المبدعين العرب، حين اكتشفوا – فيما تكشف بعد الهزيمة – أنهم ساندوا أنظمة لا تخلو من فساد كثير، وصبروا على كثير مما كان ينبغي لهم أن يقاوموه – ولم يتح للنصر الذي تحقق في ١٩٧٣ أن يضمد الجرح الغائر الذي حفرته الهزيمة، بل وأصبح هو ذاته جرحًا جديدًا، حيث اتسـعت شقة الصراع العربي، وتشـرذمت الأمة، وشغلتها الحروب الأهلية والفتن الطائفية وصراعات الحدود عن كثير مما كان يجب أن يشغلها.

وهكذا تركز الإحباط الممتزج بالإحساس بالذنب، ليكون الأب الشرعي لذاك التيار الذي يعذبنا ويعذب نفسه، بسبب الأمة وتجريح عرضها، فنسـعد لذاك ويسعد، وليكون كذاك الأب



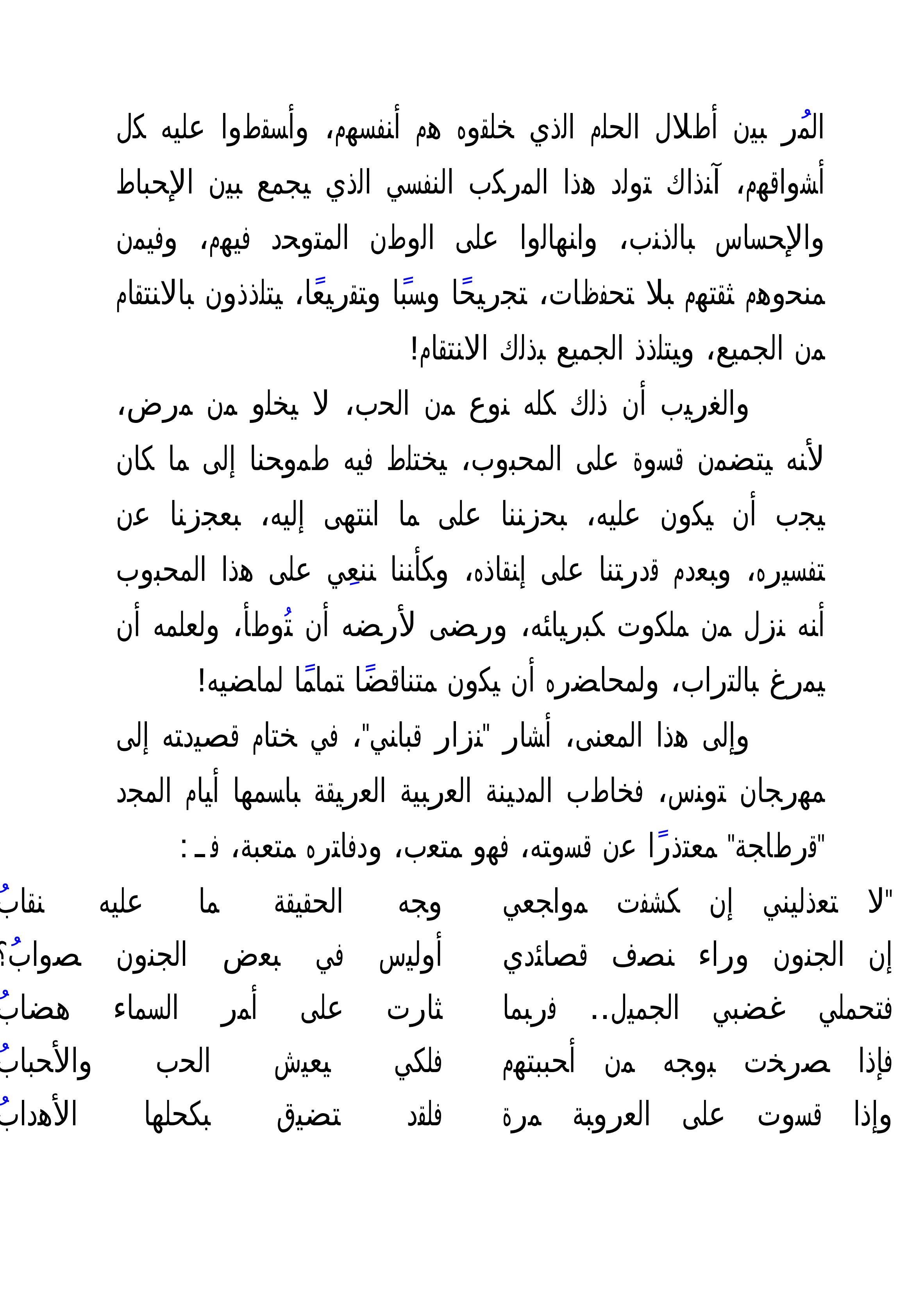
الشرعي لظاهرة اندحار التيار الواقعي في فنونا العربية، وسيادة الرمزية ومغامرات التجريب الشكلية في معظم الأجناس الأدبية، حتى شعر العامية الذي انطلق من طموح بأن يحدث الشـعب بلغته ويستلهم أخيلته وصوره وحياته، دق فهمه، واستغلقت صوره على كثيرين. هذا طبيعي، فجماعة المبدعين العرب، تنغلق على ذاتها شيئًا فشيئًا، وتتزايد عزلتها النفسية بالإحباط والإحساس بالذنب وممارسة تعذيب النفس، فتنحو إلى تضييق الشرائح التي تتكلم معها وتؤثر فيها، خاصة بعد أن رفع الريع النفطي المسـتوى الاقتصادي لحياة الأدباء والمبدعين فانتقلوا إلى أساليب معيشـية تقل فيها فرص الاحتكاك برحابة الحياة الاجتماعية وزخمها الفوار بمشاعر أكثر صحة من تلك التي أصبحت تسـود فنوننا وآدابنا.

ولا خطأ فيما ذهب إليه الأستاذ "الرافعي"، حين رأى أن قصيدة "حافظ إبراهيم" في هجاء المصريين، ليست إلا لونًا من حثهم على النهوض، ولو كان ذلك بتقريعهم، على نحو ما يفعل الأب مع أبنائه، ناعتًا إياهم بالعجز والسوء، وأنهم غير صالحين، بينما قلبه يفيض حنانًا لهم وعطفًا عليهم، لكن ذلك لا يفسـر بدقة طبيعة الإحساس المركب الذي يدفع شعراء أو كُتاب – لا شبهة في


انتمائهم للوطن، أو حبهم له – للضيق به، وهجائه، ويدفع غيرهم للإعجاب بهذا الضيق والتصفيق لهذا الهجاء.

فإذا اعتمدنا تلك الروح السادية المازوكية التي سادت فنوننا في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، موضوعًا للتفسير في جانبها الشعور الخالص لوجدنا فيما جرى مبررًا معقولاً لشيوعها، فالمرحلة التي انتهت بالهزيمة، كانت مرحلة نهوض قومي، بدت الأمة خلالها، وكأنها تسير على طريق الانعتاق الكامل من الاستعمار والاستغلال والتخلف التبعية، راحلة إلى الشـمس التي لا تغيب، باعثة في نفوس الشعراء والكتاب وأبناء الجيل الذي انتمي إليها وتوحد معها، وتحمس لها، وأغمض عيونه عن كثير مما يستحق الالتفات إليه، أحاسيس لا حد لها بالكبرياء والثقة والأمل، وبالإلحاح والواقع – أصبح الكل في واحد: الوطن ومن يحكمونه ومن يحلمون به وله..

وجاءت الهزيمة لتطيح بهذا الواحد الذي هو كل، وتتنزل به من حالق، وفي الرماد المتخلف عن محترق الآمال، عجز المبدعون العرب عن التمييز بين جثث المحترقين، فاختلطت عظام من يحكمون، بما ظنه المبدعون عظامهم أنفسهم، وبما ظنوه بقايا الوطن، وبقدر ما حملتهم الأحلام إلى ذرى السماء، هبطت بهم الهزيمة إلى مرارة الإحباط، وقادتهم إلى لوم الذات، وإلى البكاء

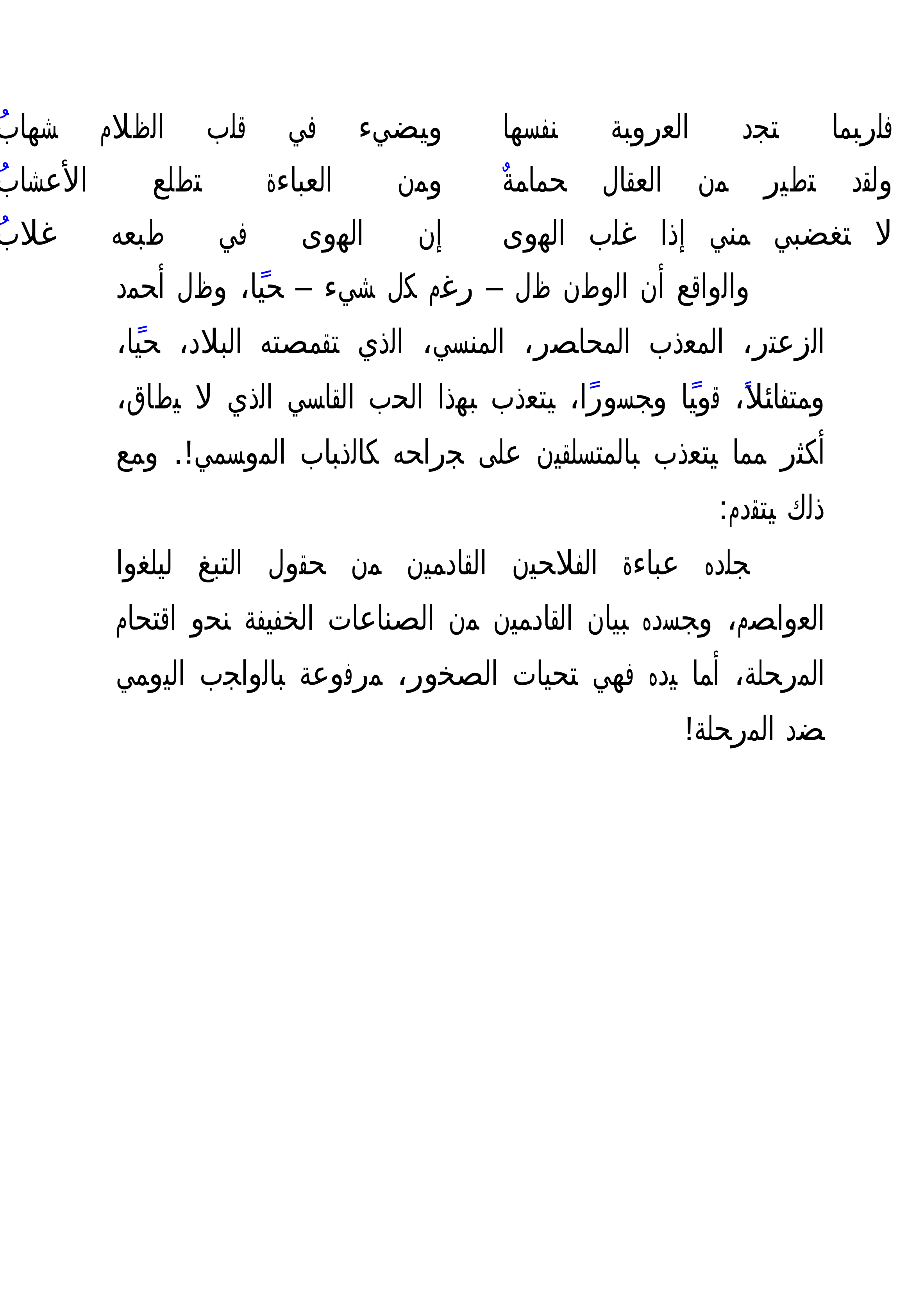


المُر بين أطلال الحلم الذي خلقوه هم أنفسهم، وأسقطوا عليه كل أشواقهم، آنذاك تولد هذا المركب النفسي الذي يجمع بين الإحباط والإحساس بالذنب، وانهالوا على الوطن المتوحد فيهم، وفيمن منحوهم ثقتهم بلا تحفظات، تجريحًا وسبًا وتقريعًا، يتلذذون بالانتقام من الجميع، ويتلذذ الجميع بذلك الانتقام!

والغريب أن ذلك كله نوع من الحب، لا يخلو من مرض، لأنه يتضمن قسوة على المحبوب، يختلط فيه طموحنا إلى ما كان يجب أن يكون عليه، بحزننا على ما انتهى إليه، بعجزنا عن تفسيره، وبعدم قدرتنا على إنقاذه، وكأننا ننعِي على هذا المحبوب أنه نزل من ملكوت كبريائه، ورضى لأرضه أن تُوطأ، ولعلمه أن يمرغ بالتراب، ولمحاضره أن يكون متناقضًا تمامًا لماضيه!

وإلى هذا المعنى، أشار "نزار قباني"، في ختام قصيدته إلى مهرجان تونس، فخاطب المدينة العربية العريقة باسمها أيام المجد "قرطاجة" معتذرًا عن قسوته، فهو متعب، ودفاتره متعبة، فـ :

"لا تعذليني إن كشفت مواجعي ... وجه الحقيقة ما عليه نقابُ
إن الجنون وراء نصف قصائدي ... أوليس في بعض الجنون صوابُ؟
فتحملي غضبي الجميل.. فربما ... ثارت على أمر السماء هضابُ
فإذا صرخت بوجه من أحببتهم ... فلكي يعيش الحب والأحبابُ
وإذا قسوت على العروبة مرة ... فلقد تضيق بكحلها الأهدابُ



فلربما تجد العروبة نفسها ويضيء في قلب الظلام شهابُ
ولقد تطير من العقال حمامةٌ ومن العباءة تطلع الأعشابُ
لا تغضبي مني إذا غاب الهوى إن الهوى في طبعه غلابُ

والواقع أن الوطن ظل – رغم كل شيء – حيًا، وظل أحمد الزعتر، المعذب المحاصر، المنسي، الذي تقمصته البلاد، حيًا، ومتفائلاً، قويًا وجسورًا، يتعذب بهذا الحب القاسي الذي لا يطاق، أكثر مما يتعذب بالمتسلقين على جراحه كالذباب الموسمي!. ومع ذلك يتقدم:

جلده عباءة الفلاحين القادمين من حقول التبغ ليلغوا العواصم، وجسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة نحو اقتحام المرحلة، أما يده فهي تحيات الصخور، مرفوعة بالواجب اليومي ضد المرحلة!

الفهرس

١٥ دع مائة زهرة تتفتح واو أدمتك
- أشواكها.................................
١٦ موسم الهجرة إلى منافي
- الصمت...
١٧ السلاح اليميني الفاجر والأسلحة اليسارية
- الفاسدة........................
١٨ عروبة مصر على شفا جرف
- نار......................................
١٩ مواكب الدموع المصرية بين بطريركية عبد الناصر
- وأيوبية عبد الحليم
حافظ...
٢٠ ....
- خطاب مفتوح للنائب العام من صحفي يتهمونه بحرق
القاهرة..
٢١ ....
- الصحفيون بين صمت النقيب وشرعية

٢٢ المدعي.........................
- ماذا حدث للكاتب ص.ع. بعد منتصف ليلة
٢٣ شتاء.......................
- طه حسين في عصر أحمد
٢٤ عدوية.................................
- الأقطاب
٢٥ الثلاثة..
- .....
٢٦ بين تطبيع العلاقات وتقطيع
- الصلات................................
٢٧ الفخ الذي وقع فيه
- الشيخان..
٢٨ كل عنف وأنتم بخير: ولو أن هذا الخير مشكوك
- فيه.....................
٢٩ حوار مع محمد حسنين هيكل ١- زوابع التحريض على
- "خريف الغضب"...
٣٠ حوار مع محمد حسنين هيكل ٢- السياسة خذلت السلاح
- في حرب أكتوبر.

٣١ حوار مع محمد حسنين هيكل ٣- كيف بدأ عصر "الهيمنة
- الإسرائيلية.....
هذا الحب القاسي.. الذي لا
يطاق...
الفهرس..
....